ترجمان

حنّا بطاطو

فلّاحو سورية

أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم

ترجمة عبد الله فاضل ـ رائد النقشبندي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرس

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

تستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب على السواء، من الافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

إلى الشعب السوري

قائمة الجداول

مقدمة الترجمة العربية

عن المؤلّف

حنّا بطاطو باحث وأكاديمي بارز، فلسطيني الأصل أميركي الجنسية، شُغل بالتأريخ والبحث الاجتماعي السياسي لعدد من بلدان الشرق الأوسط، خصوصًا بالتركيبة الاجتماعية والحركات الثورية في تلك البلدان.

ولد حنا بطاطو في القدس في عام ١٩٢٦، وعاش فيها حتى عام ١٩٤٨ حين هاجر إلى الولايات المتحدة، وهناك درس في مدرسة إدموند ويلش (Edmund A. Walsh School) في جامعة جورج تاون. وفي عام ١٩٦٠ حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفرد. وكانت أطروحته بعنوان الشيخ والفلاح في العراق، ١٩١٧ - ١٩٥٨ (The Shaykh and the Peasant in Iraq, ١٩١٧-١٩٥٨). بعد ذلك انتقل إلى بيروت وعمل أستاذًا في الجامعة الأميركية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٢. ثم عاد إلى الولايات المتحدة، ودرّس في جامعة جورج تاون حتى عام ١٩٩٤.

حاز بطاطو شهرة واسعة من خلال أبحاثه عن العراق التي بناها على معارف واسعة وعميقة بشؤون العراق وعلى علاقات واسعة مع عراقيين في مواقع مختلفة ومن مشارب مختلفة. وقد يكون كتابه الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq) الصادر في عام ١٩٧٨ أهم تلك الدراسات. ونشر هذا الكتاب بالعربية في عام ١٩٩٥، بعدما ترجمه عفيف الرزاز، وصدر في ثلاثة أجزاء عن مؤسسة الأبحاث العربية. يتناول الجزء الأول الطبقات الاجتماعية القديمة من ملاك الأرض ورجال المال والتجار منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية في عام ١٩٥٨. وفي الجزء الثاني يركز على تجربة الحزب الشيوعي العراقي وغيره من الحركات الثورية في العراق. أما الجزء الثالث فيتناول الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار، أي تلك الفئات التي شكلت واجهة المشهد السياسي العراقي بعد إطاحة الملكية في عام ١٩٥٨.

في عام ١٩٩٣، حصل بطاطو على إجازة تفرغ علمي من جامعة جورج تاون للقيام بدراسة عن الفلاحين في سورية ودورهم في السياسة. وقد نشرت الدراسة في عام ١٩٩٩ تحت عنوان فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم (Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics). وها نحن نضعها اليوم بين يدي القارئ. وإضافة إليها كان بطاطو قد نشر أبحاثًا عن سورية، منها «بعض الملاحظات عن الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سورية، وأسباب سيطرتها» (Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance) نشرت في The Middle East Journal في عام ١٩٨١، ومقالة أخرى عن «الأخوان المسلمين في سورية» نشرت في MERIP Reports في عام ١٩٨٢.

توفي حنا بطاطو في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠.

عن الكتاب

يسير حنا بطاطو في كتابه عن سورية على المنهاج نفسه الذي اتبعه في كتابه

عن العراق. فهو، للوصول إلى تحليل طبيعة السلطة السياسية القائمة في سورية في زمن دراسته، يعود إلى الجذور التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات المشكّلة لها. ونتيجة الخصوصية السورية يسلّط الضوء على الجوانب العقائدية والمذهبية لتلك الفئات. ولا يكتفي بطاطو بالمصادر المكتوبة والموثقة من كتب وصحف وتقارير وغيرها، بل يذهب أبعد من ذلك، ليلتقي الأشخاص الفعليين الذين كان لهم شأن في الحوادث التي يتناولها، أو الذين كانوا شهودًا عليها، أو متأثرين بها، كلقائه فلاحين عاديين ليجمع شهاداتهم في المسائل التي يتناولها، التاريخية منها أو الحديثة التي تؤثر فيهم تأثيرًا مباشرًا. ثم يعمد إلى مقاطعة المعلومات والروايات المختلفة عن الحوادث لتكوين صورة متكاملة معقدة عن واقع هو ذاته معقد. ويذهب أحيانًا إلى مقابلة الأشخاص الذين يرد ذكرهم في مصادر معينة ليطرح عليهم الآراء المختلفة ويقف على رأيهم فيها، ما اقتضى منه كثيرًا من السفر في سورية وفي خارجها. وعلى الرغم من حرصه على توثيق معلوماته ودقتها، فإنه يلجأ إلى مصادر قد لا تتمتع بالصدقية التامة، كالمقابلات مع أشخاص كانوا طرفًا في صناعة الحوادث التاريخية، وبالتالي ليسوا حياديين في رواياتهم، وكذلك في لجوئه إلى وثائق بلا تاريخ أو بلا مكان صدور أو بلا اسم، فيستخدمها محاولًا جعل لوحته أشمل ما يمكن، من دون أن يغفل الإشارة إلى ما قد يكتنف هذه المراجع من ضعف.

جاء الكتاب في خمسة وعشرين فصلًا، موزعة على أربعة أقسام، إضافة إلى ملحق وقائمة بالمصادر. يقدم القسم الأول (٤ فصول) عرضًا للشروط الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين بما في ذلك التمايزات في ما بينهم من حيث العقيدة الدينية والملكية والخلفية التاريخية والارتباط بالأرض والاستعداد للقتال وغير ذلك من التمايزات التي كان لها شأن في تشكيل وعي الفلاحين وسياستهم. ويقدم القسم الثاني (٦ فصول) عرضًا لأنماط وعي الفلاحين وتنظيمهم وسلوكهم السياسي قبل تسلم حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣، فيعرض الأشكال المبكرة من التنظيم الحرفي للفلاحين، والأفكار الصوفية والمذهبية التي سادت بينهم، وثوراتهم وتمرداتهم على الحكم العثماني وفي فترة الانتداب الفرنسي، ومن ثم أشكال الوعي والتنظيم الحديثة، ويعرض تجربة الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني، وتجربة الشيوعيين والبعثيين. وفي القسم الثالث (٣ فصول) ينصب الاهتمام على الجوانب الريفية والفلاحية في عقيدة حزب البعث وسياساته، بما في ذلك الأصول الريفية لكثيرين ممن انضموا إليه، وأصبحوا قادته في ما بعد، ويبيّن انقسام التجربة التاريخية لحزب البعث إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من البدايات حتى تسلم البعث السلطة في عام ١٩٦٣، وتمتد بعض خصائصها حتى عام ١٩٦٦، والمرحلة الثانية، وهي مرحلة انتقالية تمتد بين حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ واستيلاء حافظ الأسد على السلطة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، ويعود بعض خصائص هذه المرحلة إلى عام ١٩٦٣. أما المرحلة الثالثة فتبدأ باستيلاء حافظ الأسد على السلطة. وهو يبين الاختلافات العميقة بين هذه المراحل ليستنتج أن بعث حافظ الأسد يختلف تمامًا عن بعث المرحلتين الأولى والثانية، وهو اختلاف يصل إلى حد التناقض أحيانًا. ويتناول القسم الرابع (١٢ فصلًا)، وهو يشكل القسم الأكبر من الكتاب، مرحلة حافظ الأسد، الذي يعتبره المؤلف أول حاكم لسورية من أصل فلاحي. وفيه يتناول النظام الذي بناه الأسد ومراحله وأزماته والشخصيات والأجهزة السياسية والعسكرية التي شكلت ركائزه وسياسته الداخلية والإقليمية والدولية. ويحلل بنيته الطائفية والعشائرية والمناطقية، ومستويات السلطة، ودور كل مستوى في السياسة العامة للنظام.

لا شك في أن بطاطو حاول، ونجح في ذلك إلى حد بعيد، رسم لوحة شاملة

لطبيعة النظام السوري وتركيبته وسياساته، وتناول ذلك كله من جوانب وزوايا غير مسبوقة في الدراسات التي تناولت تاريخ سورية الحديث أو نظام الأسد على وجه الخصوص. لكنه في سعيه إلى رسم هذه اللوحة الشاملة لجأ إلى مصادر قد لا تتمتع بالصدقية التامة، وهذا ما أوقعه في بعض الأخطاء التي أشرنا إلى بعضها في ملاحظات هامشية. كما أن الاعتماد على مقابلات شخصية مع أشخاص أصبحوا الآن في العالم الآخر أو مع أشخاص فضلوا عدم ذكر أسمائهم يجعل تدقيق تلك المعلومات أمرًا عصيًا إن لم يكن مستحيلًا.

بقي أمر آخر، وهو أن هذا الكتاب يقدم فائدة كبيرة لفهم النظام الذي بناه الأسد، لكنه يقدم فائدة أخرى لمن يريد أن يفهم هذا النظام في جوانبه المختلفة التي تتمثل في المراجع والمصادر التي يعود إليها، والتي تمنح القارئ، إذا ما رجع إليها مع هذا الكتاب، بصيرة وفهمًا لنظام يتميز بلا شك بطبيعة وبنية تميّزانه من غيره من الأنظمة مهما حمل من عناصر التشابه معها في هذا الجانب أو ذاك.

عن الترجمة

ليس في ترجمة هذا الكتاب ما يختلف عن ترجمة أي كتاب آخر إلا جانب واحد، وهو أنه يستخدم عددًا كبيرًا من الاقتباسات والاستشهادات المأخوذة أصلًا من مصادر عربية، وبالتالي لا بد للمترجم من العودة إلى تلك المصادر ليبحث عن الاقتباس كما هو. وكانت الصعوبة هي الحصول على الوثائق والمراجع التي رجع إليها المؤلف. فهو رجع إلى كتب وصحف ومجلات ونشرات ومخطوطات ومقابلات شخصية وغير ذلك، من أزمنة مختلفة وفي ميادين متنوعة جدًا، ما يجعل الوصول إلى بعضها أمرًا عصيًا. وعلى الرغم من الجهد المبذول، بقي هناك بعض الوثائق القليلة التي لم نتمكن من الحصول عليها فاضطررنا إلى ترجمتها. ولجأنا، حيث اقتضى الأمر، إلى هامش يشرح بعض ما قد يبقى غامضًا إذا لم يشرح، وميّزنا هوامشنا بعلامة (*) تمييزًا لها من هوامش المؤلّف المرقّمة. ولم نلجأ إلا في مواضع قليلة إلى وضع هامش نبيّن فيه اعتراضنا على فكرة أو نذكر فيه خطأ معلومة ما. بقي أمر أخير، وهو وجود مواضع قليلة فيها خطأ في الإسناد إلى المصدر الصحيح فبيّناه. وهناك مواضع وجدنا الاقتباس في المصدر الأصلي في صفحة مختلفة عن تلك التي يوردها المؤلّف، وقد يكون ذلك ناتجًا من استخدام طبعة مختلفة، فوضعنا ملاحظة تشير إلى اسم دار النشر ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحة في الطبعة التي أخذنا منها الاقتباس. وقد لا تكون مبالغة إذا قلنا إن ترجمة هذا الكتاب لم تكن ترجمة فحسب، بل انطوت على شيء من التدقيق والتحقيق، حتى أن مصادره نفسها تستحق أن تكون موضع دراسة لمن لديه ما يكفي من الوقت والاهتمام.

المترجمان

تمهيد

ينصبّ الاهتمام في القسمين الأولين من هذا الكتاب على فلاحي سورية، في محاولة لإبراز العناصر المهمة في تمايزهم الاجتماعي وتطور نمط حياتهم وظروفهم الاقتصادية وأشكال وعيهم وسلوكهم. ونأمل أن يساهم ذلك، ليس في فهم أفضل للبعثيّة التي كانت ـ كما يوضح القسم الثالث من هذا الكتاب ـ عباءة لتشكيلة من القوى ذات الغرائز والأطر الذهنية المختلفة فحسب، بل في فهم الممسكين بروافع السلطة الحاسمة منذ عام ١٩٦٣ الذين تعود جذورهم إلى المجتمع الريفي، وشكّلتهم تجربته التاريخية إلى حد بعيد. أمّا في القسمين الباقيين فينتقل اهتمامنا إلى أولئك الممسكين بالسلطة، وخصوصًا إلى حافظ الأسد وخصائص نظامه والخطوط الرئيسة لسلوكه.

لا يسعى هذا الكتاب إلى إثبات فرضية معينة أو دحضها، ولا إلى أن يستخلص من الأدلّة المتراكمة أي نظرية عامة، بل يحاول أن يفسر، بأكثر ما يمكن من الدقّة، المعطيات المتصلة بسورية في سياقات البلد التاريخية والمعاصرة. أمّا النموذج الذي اخترناه في فصول كثيرة فتضمن تقدمًا من تعميمات منخفضة المستوى أو متوسطة إلى الأدلّة المؤكّدة وثيقة الصلة بالموضوع.

تلقيت في مسار بحثي وفي أثناء زياراتي في أعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٢ لقرى في مناطق سورية شتّى ـ منها حوران وجبل الدروز وجبل العلويين وغوطة دمشق وسهول حمص وحماه وفي جوار حلب ودير الزور ـ مساعدة من فلاحين كثيرين فتحوا لي قلوبهم، وسلطوا الضوء على جوانب مختلفة من حياتهم وتقلّبات مصائرهم على مرّ السنين. كما أنني مدين لسوريين آخرين كثر ـ كتّابًا وصحافيين وباحثين واختصاصيين ورجال أعمال وموظفين في الدولة وحزب البعث وقادة في حركات المعارضة ـ شاركوني وجهات نظرهم، أو زودوني بمنشوراتهم، واقتبست منهم في مواضع ملائمة في النص أو في الحواشي، وفضّل بعضهم أن يبقى مغفل الاسم.

أفدت كثيرًا أيضًا من أحاديث أجريتها في مراحل مختلفة من عملي مع المرحوم أكرم الحوراني، ملهم أول حركة زراعية في تاريخ سورية؛ والمرحومين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، مؤسّسَي حزب البعث؛ والمرحوم زكي الأرسوزي، أبرز قادة اللاجئين العرب من لواء الاسكندرون؛ وهاني الهندي، أحد قادة حركة القوميين العرب ومؤسسيها؛ وأوائل البعثيين أو الناشطين الاشتراكيين العرب جلال السيد والدكتور وهيب الغانم والدكتور سامي الجندي والدكتور أنطون مقدسي وعبد الرحمن المارديني؛ والدكتور إبراهيم ماخوس، أحد أقوى الحلفاء المدنيين للّواء صلاح جديد؛ والعقيد عبد الحميد السرّاج، رئيس المكتب الثاني في سورية (المخابرات العسكرية) بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٨ ووزير الداخلية في أيام الجمهورية العربية المتحدة؛ والعقيد أحمد المير، عضو الحلقة الداخلية في اللجنة العسكرية التي شكلت مركز الثقل في نظام البعث في الستينيات.

أدين بالشكر أيضًا لقيادة حزب البعث التي تكرّمت عليّ بنتائج الإحصاءات المتعلقة بالكادر العددي لحزب البعث في عام ١٩٩٢ وما قبله، وتركيبته الاجتماعية؛ وللراحل أبي إياد، أحد قادة المقاومة الفلسطينية الذي كان كريمًا بوقته، وأتاح لي ملفات منظمة التحرير الفلسطينية المتصلة بعلاقاتها مع النظام في سورية؛ ولعدنان سعد الدين، المراقب العام الأسبق للإخوان المسلمين في سورية الذي أجاب بصبر عن

الأسئلة الكثيرة التي طرحتها عليه؛ ولتمّام البرازي، وهو صحافي من حماه تكرّم وزوّدني بنصوص مقابلاته مع قادة مختلفين من المعارضة.

أنا ممتن أيضًا بطرائق مختلفة للأساتذة بيتر كلارك (Clark Peter) وهاني فارس ومحمد حداد وعبد االله حنّا ويوسف إيبش وفولكر بيرتز (Volker Perthes) وإليزابيث بيكارد (Picard Elizabeth) وعبد الكريم رافق وفيصل الركبي وسهيل شدّود وأندرو فنسنت (Vincent Andrew)؛ وللسفراء ديفيد مالون (Malone David) وريتشارد مورفي (Murphy Richard)؛ ولطلابي السابقين الذين أثبت أسماءهم هنا مرتبة أبجديًا: ربى أصبحي وديان كونواي (Dianne Conway) وستيف داي (Day Steve) وماريوس ديب (Deeb Marius) وزهير غزال وماغي غران ميتشل (Mitchell Gran Maggie) وسام حدّاد وريك هوبر (Hooper Rick) ومرهف جويجاتي وجيم ريّللي (Reilly Jim) وداليا سلام ويزيد صايغ وحافظ الشيخ ورغيد الصلح وفواز طرابلسي.

أودّ أيضًا أن أعبر عن شكري للمعهد الفرنسي في دمشق على كرمه؛ ولمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في نيويورك (Council Research Science Social) على المنحة التي قدمها لي للقيام ببحث ما بعد الدكتوراه مع تكاليف السفر في عام 1985؛ ولمركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون على منحي إجازة تفرغ علمي في عام 1992؛ ولزملائي السابقين في جامعة جورج تاون: الأستاذ حليم بركات ومايكل هَدسون (Hudson Michael) وإبراهيم إبراهيم وإبراهيم عويس وجون د. رويدي (Ruedy .D John) وهشام شرابي وباربرا ستاوسر (Stowasser Barbara) على دعمهم وتشجيعهم.

أنا مدين بالفضل على نحو خاص لثابت المهايني، أحد مؤسسي حركة القوميين العرب واتحاد قوى الشعب العامل الناصري وشخصياتها البارزة ونائب رئيس غرفة تجارة دمشق بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٣ والمدير التنفيذي لغرفة التجارة العربية الأميركية في نيويورك بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ الذي كثيرًا ما ألحفت عليه بالأسئلة، ولا سيّما في مسائل تتعلق بالطبقة التجارية في سورية، وكان مفيدًا على الدوام.

بالطبع، لا أحد ممن ذكرتهم آنفًا مسؤول عن الآراء التي أعبّر عنها في هذا الكتاب أو عن التعميمات التي أطلقها أو عن الأخطاء التي قد أكون وقعت فيها.

أنا مدين بعمق لابن أختي شكري عبد االله الذي تطوّع لمعالجة مخطوطتي معالجةً نصّية في ذكرى أمه، أختي ماري عبد االله بطاطو.

أعبّر أيضًا عن امتناني العميق لعبد الحميد دامرجي، الصديق المحترم الذي يسّر طباعة هذا الكتاب بمعونة سخية من مطبعة جامعة برنستون.

أنا مدين بالفضل لمارغريت كيس (Case Margaret) على العناية الكبيرة في تحرير النص؛ ولمادلين آدامز (Adams Madeleine) وبنجامين تيت (Benjamin Tate) والأعضاء الآخرين العاملين في مطبعة جامعة برنستون على لطف اهتمامهم بمخطوطتي.

القسم الأول:
ظروف الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الأول: دور العوامل الديموغرافية

حصلت زيادات ملحوظة في عدد سكان سورية بين نهاية الحرب العالمية الأولى والوقت الحاضر. ومع أن الأدلة الإحصائية ذات الصلة قد تكون ناقصة على نحو ما، ولا سيما ما يخص العقود الأربعة الأولى من هذا القرن، فإن استمرار النمو الديموغرافي جليّ للعيان. فقد ازداد عدد سكان سورية من نحو ١،٥ مليون [١] في عام ١٩٢٢ إلى نحو ١٣،٨ مليونًا في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول (١ - ١))، أي أكثر من تسعة أضعاف. وكان متوسط معدل النمو السنوي ٣,٣ في المئة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ [٢] .

تعود بدايات هذا النمو السكاني الذي كان عالميًا، إلى القرن التاسع عشر. وكما أشار فرناند بروديل (Braudel Fernand) فإنّ إيقاعه الذي سجل ارتفاعًا مستمرًا على الرغم من حالات التباطؤ، كان يختلف عن إيقاع الأزمنة السابقة، وكان يتميّز بالتناوب بين جزر ومد [٣] .

ارتبطت هذه الظاهرة في سورية في البداية بنهضة الزراعة واندماجها التدريجي أو المتقطع في شبكة التجارة العالمية. لكن الزيادة السكانية كانت نتيجة نهضة الزراعة بقدر ما كانت سببًا لها، بمعنى أن الظاهرتين غذّت إحداهما الأخرى وعززتها. وساهمت عوامل أخرى، عاجلًا أم آجلًا، في تقدم الزراعة، بما في ذلك زيادة الأمن الريفي وتغلغل المال المتزايد في الريف وفكرة الربح وترسيخ حقوق الملكية واستقرار البدو وإدخال الآلات والأسمدة الاصطناعية وشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء الموانئ وشبكات الري.

إذا كانت الزيادة السكانية قد ارتبطت في البداية بانتعاش الزراعة، فإنّ استمرارها كان انعكاسًا للهبوط في معدلات الوفيات، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن تُعْزَى هذه العملية إلى الحد من بطش الأمراض المتوطنة وتزايد الوصول إلى المياه النظيفة وتحسّن الصحة العامة وزيادة مرافقها وتحسن الأنظمة الغذائية ورعاية صحة الطفل والتوسع في استخدام الصادّات الحيوية. وكما يبين الجدول (١ - ٢)، انخفض معدّل الوفيات الخام [*] في سورية بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١، وكان في هذه السنة الأخيرة، وهذا أمر مثير للاهتمام، أقل منه في اليابان أو الولايات المتحدة، على افتراض دقة المؤشرات الديموغرافية. ويبين الجدول ذاته أنَّ سورية حققت أيضًا تقدمًا كبيرًا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١ في إطالة العمر المتوقع «expectancy life» وخفض معدل وفيات الأطفال. ويمكن أن يُعزَى هذا، جزئيًا على الأقل، إلى اهتمام نظامها الملحوظ برفاه أبناء الريف، وهو ما يمكن تفسيره، بدوره، بالجذور الريفية للنظام وجمهوره الريفي، لكن من المشكوك فيه، في ما يخص معدل وفيات الأطفال، أن يكون التفاوت الريفي ـ الحضري قد أزيل تمامًا؛ ويبدو أن الريفيين الذين يبلغون خمسين سنة فأكثر يعيشون أطول من نظرائهم الحضريين [٤] .

الجدول (١ - ١)

عدد سكان سورية الإجمالي وسكانها الريفيين والعاملين في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج (بالآلاف)

السنة

إجمالي السكان
السكان الريفيون
النسبة المئوية للسكان الريفيين
السكان العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج
النسبة المئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديًا
١٩٢٢ (أ)
١٥٤٧
غ.م (ب)

غ.م(ب)
غ.م (ب)
١٩٣٧ (أ)
٢٣٦٧
غ.م(ب)

غ.م (ب)
غ.م (ب)
١٩٤٦ (أ)
٣٩٥٠
٣٠٠٦
٦٨,٠
٦٨٣
غ.م (ب)
١٩٦٠ (تعداد)
٤٣٥٣ (ج د)
٣٦٦٨ (ج د)
٦١,٣
٥١٤ (ج د)
٥٢,١ (ج د)
١٩٧٠ (تعداد)
٦٣٠٥ (ج)
٣٥٦٤ (ج)
٥٦,٥
٧٤٧ (ج)
٤٩,٤ (ج)
١٩٨١ (تعداد)
٩٠٤٦
٤٧٩٠
٥٢,٩
٤٩٥
٢٤,٢
١٩٩١ (أ)

١٢٥٣٩
٦١٩٤
٤٩,٤
٩٣٤
٢٨,٠
١٩٩٤ (تعداد)
١٣٧٨٢
٦٧٣٢ (أ)
٤٨,٦ (أ)
غ.م (ب)
غ.م (ب)

المصدر: League of Nations, The Mandates System; Origin, Principles, Application (Geneva: League of Nations, ١٩٤٥), pp. ٨٦-٨٧; Great Britain, Foreign Office, FO ٣٧٢/٧٥٥٨, XL/A/11723, E4976, Annex B to Letter of ٢٢ October ١٩٤٨ from H. R. Steward; Office arabe de presse et de documentation, Recueil des statistiques syriennes comparées (١٩٢٨-١٩٦٨) (Damas: Office arabe de presse et de documentation, ١٩٧٠), p. ١٠;

الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ٣٠ - 31؛ ٣٤ - ٣٥ و١٦٢ - 163؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ (دمشق: المكتب المركزي، [١٩٧٠])، مج ١، ص 1؛ ٣٩ و٣٠٦؛ نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٨٨)، ص ٤٤ و٢٢٥؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص 60؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣، ص ٩٠ - 91؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٦٢ و٨٠ - ٨١، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ٥٨.

(أ) تقديرات.

(ب) غير متوافر.

(ج) لم يحسب من قاموا بالتعداد في عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ عددًا كبيرًا من النساء العاملات في المزارع العائلية.

(د) لا يأخذ هذا الرقم في الحسبان العناصر البدوية الذين بلغ عددهم ٣١١٦٧٠ في عام ١٩٦٠.

مع أن سورية تستطيع في ظروف مثالية أن تستوعب في اقتصادها قوة عمل أكبر، فقد كان النمو الديموغرافي السريع، بين حين وآخر في العقود الأربعة الأخيرة، عامل زعزعة مهمًا في الحياة السورية. وباقترانه مع عناصر أخرى كالجفاف المتكرر وتآكل التربة، زاد الضغط على الأرض، وتسبب بهجرة ريفية غير مسبوقة، وجعل دمشق والمدن الرئيسة الأخرى تعجّ بالسكان والمشكلات، ورفع تكلفة

الغذاء، وفاقم التفاوتات الاقتصادية، وساهم على نحو غير مباشر في صعود البعثيين، كما ساهم أخيرًا في التآكل الجزئي لآثار الإصلاح الزراعي المفيدة. ويفسّر النمو الديموغرافي أيضًا، متضافرًا مع عدم كفاية الإنتاجية والتحسن في مستويات المعيشة منذ الخمسينيات فصاعدًا وما تلاه من ارتفاع في الاستهلاك الفردي، تحويل سورية في السبعينيات من بلد يفوق فيه صافي صادراته الغذائية صافي وارداته منها إلى العكس، وهذا ما زاد، بالتالي، من العبء المالي على البلد إلى حد كبير.

لكن يبدو أن انخفاضًا متزامنًا في عدد سكان سورية الزراعيين حدث بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٩ (انظر الجدول ١ - ٣). والحقيقة، يجب النظر إلى الأرقام الرسمية بشيء من الشك. ذلك أنّ التذبذبات الحادة في حجم قوة العمل الزراعية التي تعكسها هذه الأرقام تنبع، في جزء منها، من تقلبات الطقس، لكنها ربّما تكون ناجمة أيضًا عن عيوب أو تغيرات في طرائق أخذ العيّنات. وربما يكون رقم عام ١٩٧٦ انحرافًا إحصائيًا إلى حد ما. وقد تكون تقديرات السنوات السابقة على تعداد عام ١٩٨١ أو التالية له، والتي نشرت في عام ١٩٨٨، مشوبة بالخطأ. ومع ذلك، كان انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة في تلك الفترة كبيرًا جدًا في جميع الأحوال. وإضافة إلى ذلك، هناك علامات على أن بعضًا، على الأقل، من مالكي المزارع الصغيرة أو غير القابلة للحياة هم الآن مجرد مزارعين بدوام جزئي، بعد أن اضطرتهم الحاجة الاقتصادية إلى القيام بأعمال ثانية في المدن القريبة.

يضرب انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة في السنوات المعنية بجذوره في تفاوت الدخل بين العمال الريفيين والحضريين وجاذبية حياة المدينة وعدم انتظام الهطول المطري واستنزاف المياه الجوفية في بعض

الجدول (١ - ٣)

العمر المتوقع والمؤشرات الديموغرافية، سورية مقارنةً ببلدان مختارة من الشرق الأوسط وبلدان متقدمة

البلد
معدل الولادة الخام لكل ألف نسمة
معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة
العمر المتوقع لدى الولادة (بالسنوات)
معدل وفيات الأطفال لكل ألف طفل
(بعمر ٠ - ١)
١٩٦٠
١٩٨٤
١٩٩١
١٩٦٠
١٩٨٤
١٩٩١
١٩٦٠
١٩٨٤
١٩٩١
١٩٦٠

١٩٨٤
١٩٩١
سورية
٤٧
٤٥
٤٤
١٨
٨
٦
٥٠
٦٤
٦٧
١٣٢
٥٥
٣٧
السعودية
٤٩
٤٣
٣٧
٢٣
٩
٥
٤٣
٦٣
٦٩
١٨٥
٦١
٣٢
مصر
٤٤
٣٦
٣٢
١٩
١٠
٩
٤٦
٦١
٦١
١٢٨
٩٤
٥٩
العراق

٤٩
٤٥

٢٠
١٠

٤٦
٦٣

١٣٩
٧٤

إيران
٤٦
٤١
٤٤
٢٠
٩
٩
٥٠
٥٩
٦٥
١٦٣
١١٢
٦٨
الأردن
٤٧
٤٦
٣٧
٢٠
٨
٥
٤٧
٦٥
٦٩
١٣٦
٥٠
٢٩
إسرائيل
٢٧
٢٣
٢١

٦
٧
٦
٦٩
٧٥
٧٦
٣٢
١٤
٩
تركيا
٤٣
٣٠
٢٨
١٦
٩
٧
٥١
٦٥
٦٧
١٩٠
٨٦
٥٨
اليابان
١٨
١٣
١٠
٨
٧
٧
٦٨
٧٨
٧٩
٣١
٦
٥
الولايات المتحدة
٢٤
١٦
١٦
٩
٩
٩

٧٠
٧٥
٧٦
٢٦
١١
٩

المصادر: World Bank: World Development Report ١٩٨٣ (Washington, D.C.: The World Bank], ١٩٨٣), pp. ١٤٤-١٤٥ and pp. ١٥٠-١٥١; World Development Report ١٩٨٦ (Washington, D.C.: The World Bank, ١٩٨٦]), pp. ٢٣٠-٢٣٣; World Development Report ١٩٨٨ (Washington, D.C.: The World Bank, ١٩٨٨]), pp. ٢٢٢-٢٢٣, and World Development Report ١٩٩٣ (Washington, D.C.: The World Bank], ١٩٩٣), pp. ٢٣٨-٢٣٩ and pp. ٢٩٠-٢٩٣.

الجدول (١ - ٣)
نسبة السكان العاملين في الزراعة في أعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٤ و١٩٨٩ و١٩٩١

السنة
السكان العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج (بالآلاف) (أ)
النسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين اقتصاديًا
١٩٧٠ (تعداد)
٧٤٧ (ب)
٤٩,٤
١٩٧١
٨٩٢
٥٤,٢
١٩٧٢
٩٠٨
٥٥,٦
١٩٧٣
٨٥٨
٥٠,٨
١٩٧٤
٨٦٤
٥٣,٠
١٩٧٥
٩١٨
٤٩,٩
١٩٧٦
٥٧٨ (ج)

٣٣,٧
١٩٧٧
٧٥٦
٣٩,٩
١٩٧٨
٦٧١
٣٤,٧
١٩٧٩
٦٨٧
٣٣,٨
١٩٨٠
٦٨٧
٣٣,٣
١٩٨١ (تعداد)
٤٩٥ (ج)
٢٤,٢
١٩٨٢
٧٠٥
٣٢,٠
١٩٨٣
٧١٥
٣١,٨
١٩٨٤
٥٧١ (د)
٣١,٧
١٩٨٩
٦٧٥
٢٣,٩
١٩٩١
٩٣٤
٢٨,٠

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: نتائج التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، ١٩٧٠ (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، مج ١، ص 306؛ التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١، ص 225؛ والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية والمجموعة الإحصائية لسنوات متعددة؛ والاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.])، ص 28؛ المؤتمر العام الخامس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.])، ص 71؛ والمؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [١٩٨٦])، ص ٥٣. أعطى المؤتمر الأخير الرقم ٦٩٦٢٠٠ عددًا للسكان العاملين في الزراعة، لكنني اعتمدت على الرقم الوارد في تعداد عام ١٩٨١ الذي نشر في عام ١٩٨٨.

ملاحظة: لم تنشر الحكومة السورية أرقامًا لأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ و١٩٩٠.
(أ) يمكن تفسير التغيّر قصير الأجل (من سنة إلى سنة) في قوة العمل الزراعية بتقلب الطقس عمومًا، لكن للتحول إلى مهن أخرى والهجرة الخارجية دور أيضًا.
(ب) من المؤكد وجود تقليل في عدد النساء العاملات في الأسرة.
(ج) ليس واضحًا سبب انخفاض عدد السكان الزراعيين بحدة في عامي ١٩٧٦ و١٩٨١. مالت مؤشّرات الإنتاج الزراعي الإجمالي في هاتين السنتين إلى الارتفاع (انظر الجدول ٤ - ٣). ومن المحتمل أن يكون رقم عام ١٩٧٦ انحرافًا إحصائيًا، أو أن التقديرات الإحصائية للسنوات السابقة أو اللاحقة يشوبها خلل. قد يكون هذا التفسير الأخير صحيحًا أيضًا بالنسبة إلى السنوات السابقة على عام ١٩٨١ أو التالية لها.
(د) هبطت الزراعة السورية نتيجة الجفاف في عام ١٩٨٤.

المناطق نتيجة الإفراط في استخدامها والاعتماد المتزايد على الآلات الزراعية وعلى نمط الإنتاج الرأسمالي المكثّف والتأرجح الحاد في أسعار الحبوب عالميًا. وفي النصف الثاني من السبعينيات، أغري كثير من الفلاحين في المناطق التي تعتمد على مياه المطر، كحوران وجبل الدروز، بالبحث عن حظهم في دول الخليج، لكن آمال هؤلاء العمال المهاجرين تضاءلت مع الحركة الهابطة لأسعار النفط عالميًا بعد عام ١٩٨١، ولا سيما بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط في عام ١٩٨٥. وقد يفسر هذا العامل، مضافًا إلى التحسّن النسبي في شروط الحياة في الريف وانخفاض فرص تشغيل الفلاحين في المدن، ما وصفه الاتحاد العام للفلاحين بأنّه «هجرة عكسية» من المناطق الحضرية إلى القرى في أوائل التسعينيات [٥] ، والذي انعكس في ازدياد قوة العمل الزراعية من نحو ٦٧٥١٠٧ في عام ١٩٨٩ [٦] إلى نحو ٩٢٤٣٧٤ في عام ١٩٩١ [٧] ، لكن عام ١٩٩١ كان أيضًا عام هطول مطري استثنائي [٨] .

ثمّة ملمح ديموغرافي آخر مهم هو انخفاض معدل مشاركة السكان في قوة العمل، حيث وصل في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤,٩ وفي عام ١٩٨١ إلى ٢٣,٧ وفي عام ١٩٩١ إلى ٣٧,٨ في المئة [٩] . من المحتمل ألّا يكون قد دخل رسميًا في هذا العدّ جزءٌ من النساء العاملات في مزارع العائلة بلا أجر. لكنه من الممكن تفسير معدل المشاركة المنخفض في العمل عمومًا، بميل التركيب السكّاني العمري باتّجاه الشباب: ففي عام ١٩٩٤، وهو آخر عام تتوافر عنه البيانات ذات الصلة، كان ٤٤,٨ في المئة من السوريين يبلغون أقل من خمسة عشر عامًا من العمر [١٠] . وإضافة إلى ذلك، لا تشارك نسبة عالية من النساء الحضريات في قوة العمل. وهذان العاملان يضيفان الكثير إلى العبء الاقتصادي الملقى على كاهل القسم العامل من السكان.

X لا يشمل هذا الرقم سكان لواء إسكندرون الذين قدروا بـ ٣١٢ ألفًا.

X World Bank, World Development Report ١٩٩٣ (Washington, D.C.: The World Bank, [١٩٩٣]), p. ٢٨٨.

X Fernand Braudel, Civilization and Capitalism, 15th-18th Century (New York: Harper & Row, ١٩٨٢-١٩٨٤), vol. ١: The Structures of Everyday Life: The Limits of the Possible, p. ٣١.

X معدّل الوفيات الخام هو العدد السنوي للوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان.

X في سنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ـ حيث لم ينشر المكتب المركزي للإحصاء أرقامًا للسنوات التالية ـ كان معدل وفيات الأطفال الذكور لكل ألف طفل عمره ٠ - ١ سنة هو ٦٩,٣٤ في المناطق الريفية و٤٥,٩٢ في المناطق الحضرية، وللإناث

٦٥,٤٩ و٣١,٤٦ على التوالي؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٦٠. أمّا في ما يخص الأشخاص البالغين خمسين عامًا فما فوق، فانظر الجدول ٨/٢ في الصفحة ذاتها من المصدر ذاته.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، ص ١٩ - ٢٠.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ٩٠.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٨٠.

X انظر الجدول ١٤ - ١ المتعلق بتساقط الثلج وهطول المطر سنويًا.

X بناء على أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، ١٩٧٠، مج ١، ص ١ و٣٩، التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١ (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، ص ٤٤ و٢٢٥، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٧٤.

X بناء على أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ٥٩.

الفصل الثاني: ضروبٌ من التمييز

«الفلاحون البستانيون» و«الفلاحون الزراعيون»

ليست هناك فئة عامة تُدْعَى «الفلاحون». وهذا التعبير يشير إلى تشكيلة من الفئات الاجتماعية. وأحد التمايزات المحلّية المهمة هو بين «الفلاح البستاني» و«الفلاح الزراعي».

كثيرًا ما كان الفلاحون البستانيون مرتبطين بالبلدات والمدن ذلك الارتباط الوثيق، ويعيشون إمّا في مناطق حضرية نائية وإما في الريف المجاور لها مباشرة. ولذلك تأثّروا بالتغلغل الاقتصادي الأوروبي في وقت أبكر وبصورةٍ أعمق من باقي الفلاحين. وكانت ملكية الأرض أعلى أيضًا بينهم منها بين الفلاحين الزراعيين. وتمتعوا، إضافة إلى ذلك، بمزايا الاتحاد المهني أو إمكاناته منذ أوائل القرن السابع عشر، إن لم يكن أبكر [١]، في حين لم ينظم الفلاحون الزراعيون بفاعلية لغايات اقتصادية وسياسية حتى أواسط أربعينيات القرن العشرين [٢] .

النموذج الأصلي للفلاح البستاني هو فلاح الغوطة، واحة دمشق الغنّاء التي تغذيها مياه نهر بردى، وموقع أشجار الفواكه والجداول والغدران المترقرقة المشهورة في التاريخ العربي. فلاحو الغوطة اليوم، مثلما كانوا في أيام الرحالة العربي القروسطي ابن بطوطة، «كأهل الحاضرة في مناحيهم» [٣] . وأصبحوا مؤخرًا أقرب إليهم على نحو متزايد لأن كثيرًا من قراهم قد تمدّن. وهم يختلفون، في هذا الصدد، عن الفلاحين الآخرين أمثال أبناء وادي الفرات أو المرج، وهي منطقة إلى الشرق من الغوطة، الذين ما زالوا، وإن بصورة متناقصة، أقرب إلى البدو في قيمهم وقواعد سلوكهم. وكذلك هي الحال، وإن بدرجة أقل، مع فلاحي حوران، ذلك السهل الفسيح الخصيب الذي يعتمد على مياه الأمطار في جنوب سورية، واشتُهِرَ بأنه مخزن الحبوب الرئيس لدمشق.

كان فلاحو حوران، بخلاف فلاحي المرج والفرات المتحدرين من أصل بدوي حديث نسبيًا، يزرعون الحبوب منذ قرون، لكنهم شكلوا في الجزء الأكبر من العهد العثماني صنفًا من الفلاحين المتنقلين من قرية إلى أخرى يحدوهم الأمل في الخلاص من مضايقة القبائل البدوية أو جشع الحكام المفرط، وتشجعهم وفرة الأرض القابلة للزراعة وانتشار الزراعة المشاعية (communal farming) في منطقتهم. وفي جميع قرى حوران، كما لاحظ الرحالة الأوروبي الثاقب جان لوي بوركهارت (Jean Louis Burckhardt) في عام ١٨١٢، كانوا «يجدون مساكن واسعة في المنازل القديمة [المهجورة]؛ وجملًا ينقل عائلتهم ومتاعهم؛ وبما أنهم لم يكونوا مرتبطين بأي بقعة محددة بملكية خاصة، أو بأي مزارع، ويجدون أراضي فسيحة يزرعونها في كل مكان، ما كانوا يستكرهون مغادرة مسقط رأسهم» [٤] .

يتقيد فلاحو الغوطة، مثلهم في ذلك كمثل الدمشقيين من الفئات الأكثر تواضعًا، بتعاليم دينهم بانتظام. وفي الحقيقة، بلغ تديّن بعضهم في الستينيات حد التردد في قبول الأرض المصادرة بموجب قانون الإصلاح الزراعي خشية من مخالفة التعاليم الإسلامية [٥] . ولمعظم قراهم جوامعها وخطباؤها وأئمتها، في حين يغيب الدين الممأسس غيابًا جليًا في كثير من القرى البعيدة عن المدن. في عام ١٩٧٠، كان هناك ما لا يقل عن ٦٣٠٠ قرية وما يزيد على ٧٧٠٠ دسكرة أو قرية صغيرة في سورية، لكن لم يكن فيها إلا ١١٧٣ رجل دين ريفيًا، ولم يتلق إلا ٢٤١ منهم

تعليمًا رسميًا [٦] . وفي عام ١٩٩٣، كان هناك ٦٤٥٤ قرية و٧١٥٣ قرية صغيرة، لكن لا توجد أرقام حديثة عن عدد رجال الدين في الريف [٧] . ويكاد يكون لكل قرية جبلية مزارها، وهو أحيانًا مزار ذو قبة بيضاء مبني على أسلوب الكنعانيين القدماء على قمة جبل أو في مكان مرتفع آخر، ويدل على مكان دفن قدّيس مُبجّل، يسميه الفلاحون «وليّ»، ويعتبر حامي القرية. ليس هناك غالبًا أي نُصُب، وتظلل قبر الولي شجرة سنديان قديمة تنمو من دون قلق في وسط الحقول [٨] .

الفلاحون البستانيون في الغوطة هم، بلا جدال، أمهر مزارعي سورية. وتشير الطريقة الكفوءة، ولكن اللطيفة والحذرة، التي يعتنون بها بأشجار فاكهتهم إلى موقف متأصل ينتقل من الأب إلى الابن. ويسري حب الأرض في دمهم، بخلاف كثيرين من فلاحي المرج أو الفرات الذين يكرهون الزراعة، أو يحتقرون العمل اليدوي، وإذا ما تمكنوا من تحويش ما يكفي من المال، فسيهجرون المحراث، ويشترون مواشي، ويتحولون إلى الرعي [٩] . في الحقيقة، مال عدد كبير من هؤلاء الفلاحين، بعد وقت غير طويل من استفادتهم من الإصلاح الزراعي، إلى بيع [١٠] قطع الأرض التي حصلوا عليها حديثًا، أو تأجيرها، وهو الأغلب، إلى مزارعين طبيعيين أو أشخاص ذوي رأسمال، ليعيشوا، كما من قبل، على تربية قطعان الأغنام أو التحول إلى مهن أكثر ملاءمة لطبعهم في المدن النامية بسرعة. لكن هذه العملية كانت ناجمة أيضًا عن عدم ربحية حيازاتهم الصغيرة.

أقرب الفلاحين إلى فلاحي الغوطة من حيث المهارة والارتباط بالأرض هم أصحاب البساتين العاملون في وديان نهر العاصي قرب حمص وحماه، والفلاحون المغامرون المعروفون بـ «أهل العود» أو «أصحاب الشجر» [١١] الذين يعيشون في المرتفعات المسكونة منذ زمن بعيد والمتموجة بانسياب في منطقة إدلب الغنية بالبساتين والتي تؤمن جزءًا كبيرًا من حاجات سورية من الفواكه والزيتون.

فلاحو السهول العلويون هم أيضًا في مجالهم الملائم في الزراعة. وهم منتجو الغذاء الأساسيون في منطقة اللاذقية على مدى مئات السنين. واعتبرهم قنصل إنكليزي، كانت له صلة طويلة بهم في القرن التاسع عشر، «مساوين في ذكائهم على الأقل لـ [فلاحي] أي بلد في أوروبا» [١٢] . ورأى فيهم دارس فرنسي، درسهم دراسة معمقة في ثلاثينيات القرن العشرين، «قدرة عظيمة على التكيّف» [١٣] . لكن خاصيتهم الأبرز هي قدرتهم على تحمل المشقات. وهذه السمات لدى علويي السهول، لا علويي الجبال، إضافة إلى سهولة انقيادهم، تفسّر لماذا كان الملاكون الكبار في الماضي يفضلونهم عمومًا على الفلاحين من أصل بدوي الذين يصعب قيادهم وإرضاؤهم. وعلى سبيل المثال، طرد آل الحراكي، وهم من أكبر عوائل ملاك الأرض في معرة النعمان، محاصصين من قبيلة الموالي في العشرينيات وأحلّوا محلّهم مزارعين علويين في جميع قراهم. وحذا حذوهم في العقود التالية ملّاك آخرون في وادي العاصي [١٤] . ولا بدّ من أن تكون تطورات مشابهة قد جرت في القرن التاسع عشر، ما قد يفسر وجود قرى علوية في مناطق بعيدة عن جبال العلويين، كما في المرج [١٥] والجولان قبل احتلال إسرائيل له [١٦] . وتفسر هذه العمليات أيضًا لماذا يشكل الفلاحون العلويون اليوم الأغلبية الساحقة في وادي الغاب.

الفلاحون المسالمون والفلاحون من أصل محارب

ثمّة تمييز مهمّ آخر بين الفلاحين الذين تميّزوا بنزعة مسالمة على مدى أجيال كثيرة والفلاحين المتحدرين من محاربين، أو الذين كانوا في الماضي غير البعيد

منظمين، إلى هذه الدرجة أو تلك، بهدف الدفاع وشنّ الغارات، والذين كان حمل السلاح جزءًا من حياتهم اليومية، وكان استعدادهم للقتال عنصرًا ضروريًا للبقاء. ومع أنّ هذا التمييز بات الآن أمرًا تاريخيًا في جوهره وفي مغزاه، فإنّ العادات القديمة والنفسيات القديمة، كما بيّنت الحوادث المأساوية في لبنان، عميقة ولا تذوي بسهولة.

يمكن وضع فلاحي الغوطة وحوران وأهل العود في إدلب وعلويي السهول، من بين آخرين، في فئة الفلاحين المسالمين. أمّا الفلاحون الأكثر استقلالية والأقل تحملًا للظلم والأميل إلى تجاهل الإجراءات المتضاربة مع مصالحهم، أو إلى تحدّيها، فهم الفلاحون الذي كانوا يومًا بدوًا والذين يمثّل مزارعو حوض الفرات والجزيرة ـ المنطقة الواقعة بين نهري الفرات والخابور ـ مثالًا جيدًا عليهم. ولكن لعلّ أقوى الفلاحين في حبهم للحرية والأصعب في تطويعهم سياسيًا هم فلاحو الجبال، وأبرزهم علويّو الجبال والدروز.

مثّلت الأسلحة النارية «الرمز الحقيقي» لعلويي الجبال، كما أشار جاك ويلرس (Weulersse Jacques) في الثلاثينيات، لكرامة الإنسان وحارسه الأفضل [١٧]. لكن الفلاحين الدروز كانوا تاريخيًا أخشن طبعًا وأميل إلى الحرب. وتركت لنا غيرترود بيل (Bell Gertrude) وصفًا لا ينسى للفرق بين وجهتي نظر البدو والدروز من الغزو. فكتبت في عام ١٩٠٧:

تجد روح المغامرة مداها الكامل في [الغارة البدوية]، إذ يمكنك أن تتصور الإثارة في ركوب الخيل ليلًا عبر السهل، واندفاع الأفراس في الهجوم، وفرقعة البنادق البهيجة (والحميدة نسبيًا)، والتهلّل لمعرفة أنك شخص مرهف وأنت تيمم وجهك نحو ديارك مع غنيمتك. إنه أفضل ضروب الفنتازيا... مع توابل الخطر وراءها. لا أقصد أن الخطر كبير على نحو يثير الذعر... قلّما يميل العربي المغير إلى القتل. ولا يرفع يده ضد النساء والأطفال، وإذا ما سقط رجل هنا أو هناك غالبًا ما يكون ذلك مصادفة، إذ من يستطيع أن يكون واثقًا من المصير النهائي لطلقة بندقية عندما تنطلق في طريقها المتمرد على القانون؟ هذه هي نظرة الأعراب إلى الغزو؛ لكن الدروز ينظرون إليه بطريقة مختلفة. فهو عندهم حرب حمراء. وهم لا يلعبون اللعبة كما يجب أن تلعب، يخرجون ليذبحوا فلا يبقوا على أحد. ما دام في قارورتهم ذرة من البارود ولديهم من القوة ما يكفي لشد الزناد، فإنهم يقتلون كل رجل وامرأة وطفل يلقونه [١٨].

ربما كانت غيرترود بيل متحيزة للبدو، ونظرتها إليهم رومانسية نوعًا ما، ونظرتها إلى الدروز قاسية نوعًا ما، لكن الشراسة في الحرب ليست بالطبع من سمات الدروز وحدهم: حيث أظهرت الحرب الأهلية في لبنان ومجزرتا صبرا وشاتيلا أن المسيحيين الموارنة ـ أعضاء الكتائب في هذه الحالة ـ يمكن أيضًا أن يكونوا شديدي الضراوة. ويستمد عنف الدروز كثيرًا من قوته من ظرفهم التاريخي بوصفهم أقلية محاصرة روحيًا وماديًا لكنها لا تلين، وهي تجربة غير مألوفة للبدو.

كانت الغارات الناجحة التي شنها دروز لبنان في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي الطريقة التي جعلوا بها جبل حوران (واسمه الآن جبل العرب) جبلًا لهم وأعطوه اسمهم. وبالغزو أيضًا استولوا على السهول الواقعة إلى الجنوب. كانت بعض البلدات والقرى التي سيطروا عليها مهجورة زمنًا طويلًا، أو كان البدو يشغلونها موسميًا، لكن كثيرًا غيرها كان يعود تقليديًا إلى فلاحي حوران أو أبناء مدنه [١٩]. على سبيل المثال، كانت عشيرتان حورانيتان قديمتان تقطنان السويداء، المدينة الدرزية الرئيسة حاليًا، هما بني سويدان السنّة، وآل دحدل المسيحيون، وكانتا

تتوليان المشيخة مناوبة في ما بينهما [٣٠] . وبالمثل، فإنّ القرى الدرزية الحالية في جوار صلخد كانت حينئذ بيد عشيرة الزعبي السنية [٣١]. كان طرد هذه العشائر وغيرها وتواتر الصدامات المسلحة التي أحدثها سبب المشاعر السيئة القديمة، والتي خفّت قليلًا الآن، بين فلاحي حوران وفلاحي الدروز.

تغلّب الدروز على الحورانيين، لا بفضل خصائصهم الحربية فحسب، بل أيضًا نتيجة قدرتهم الأكبر على التلاحم في المغامرات المشتركة أو في لحظات الخطر العام. كانت قوة الدروز كلها، في مثل تلك الحالات، واستنادًا إلى عرف قديم، تستدعى بإشعال نيران التحذير على أعلى قمم جبل الشيخ (جبل حرمون).

الفلاحون «أهل السنّة» والفلاحون «أهل البدع» [*]

فلاحو سورية متمايزون أيضًا بالمعنى الديني. وفي هذا المجال، الجماعات الأقل أهمية بالمعنى العددي هم اليزيديون الناطقون بالكردية الذين يعيشون في نحو عشرين قرية في حوض نهر عفرين شمال غرب حلب؛ والإسماعيليون الذين يتمركزون أساسًا حول مركزهم الأصلي في السلمية ومن بلداتهم الحصينة قلعة الخوابي وقلعة الكهف والقدموس؛ والشيعة الإمامية الاثنا عشرية التي تقطن منطقة قبر الست، وهي قرية في الغوطة وموقع ضريح السيدة زينب (بنت الحسين بن علي) وعددًا آخر من القرى في مناطق إدلب [٣٢] وإعزاز [٣٣] .

يأتي بعد ذلك، في الوزن العددي، الدروز الذين يشغلون، إضافة إلى كتلة جبل العرب، اثنتي عشرة قرية صغيرة في الجبل الأعلى جنوب غرب حلب، وخمس قرى في سهل إدلب [٣٤] ، وقرية جرمانا في الغوطة، التي يقال إنها سميت بهذا الاسم لأنها أسست في عام ١٨٩٨، وهي السنة التي قام بها إمبراطور الجرمان فيلهلم الثاني (II Wilhelm) بزيارة دولة لدمشق.

الأكثر عددًا بعد ذلك هم المسيحيون ـ والقسم الأكبر منهم روم أرثوذكس وسريان أرثوذكس وروم كاثوليك ـ المنتشرون في أجزاء مختلفة من ريف سورية، بما في ذلك حوران [٣٥] والريف الواقع شرق حمص [٣٦] ومنطقة الحسكة في شمال الجزيرة والمنطقة الساحلية بين طرطوس وبانياس، ووادي النصارى الذي يقع جنوب شرق جبال العلويين، حيث لهم تمركز كبير هناك، وفي تلك القرى القديمة مثل معلولا الشبيهة بقرص العسل والناطقة بالآرامية في أقصى غرب سلسلة القلمون إلى الشمال من دمشق.

يفوق عدد الفلاحين العلويين الذين حددنا للتو مناطق استقرارهم الرئيسة، عدد المسيحيين. أمّا الفلاحون الآخرون جميعًا الذين يشكلون أغلبية واضحة، فهم من السنّة. وهم موجودون بأعداد كبيرة في جميع المحافظات عدا اللاذقية والسويداء.

في ما يخص توزع السكان بحسب الدين، ليس هناك سوى تقديرات تقريبية تتعلق بالعهد السابق على استقلال سورية. وتشير إلى أنه ـ في نهاية عام ١٩٤٣، عندما وصل عدد سكان سورية، باستثناء البدو، إلى نحو ٢,٨٦ مليونين (في عام ١٩٩٣ بلغ عدد السوريين نحو ١٣,٨ مليونًا) ـ شكل اليزيديون ٠,١ في المئة والشيعة ٠,٤ والإسماعيليون ١,٠ واليهود ١,٠ والدروز ٣,١ والعلويون ١١،٤ والمسيحيون ١٤،١ والسنّة ٦٨,٩ في المئة من المجموع [٣٧] . لكنّ المسيحيين لم يشكّلوا، وفقًا لتعداد ١٩٦٠ الذي لا يخلو أيضًا من العيوب، إلا ٨,٣ في المئة من عدد السكان الإجمالي في تلك الفترة والبالغ ٤,٣٥ ملايين، من دون حساب البدو [٣٨] ، الذين يمكن احتسابهم ضمن السنّة. يمكن أن يعزى هذا الفرق الحاد في نسبة المسيحيين جزئيًا إلى عيوب إحصائية، كما يمكن أن يرد إلى الهجرات الخارجية في الفترة الواقعة

بين التعدادين. وفي غياب أرقام أخرى وثيقة الصلة، من غير الممكن تحديد الوزن النسبي الحالي بدقة للطوائف الإسلامية المتنوعة والطوائف المتفرعة عنها.

كان الدين، ولا سيما بعد تقدم الأصولية، عامل شقاق أكثر منه قوة موحِّدة. حتى في الماضي، وعلى الرغم من إقامة الدين روابط بين الفلاحين تتجاوز مستوى القرية أو الناحية، أعاق جديًا نمو وعي أخوي بين أنصار الأديان المختلفة، كما أعاق فرص العمل المشترك. ولم يصبح الجهد الموحّد ممكنًا إلا بعد صعود القومية والاشتراكية في ما بعد.

كان اليزيديون والدروز والعلويون من بين طوائف سورية الدينية الأكثر انغلاقًا. والقاعدة هي أن المرء لا يمكنه أن ينضم إلى هذه الطوائف، بل يمكنه أن يولد فيها فحسب. ولديها جميعًا حسٌّ حادٌّ بهويتها الخاصة، ويحركها شعور قوي بالمسؤولية نحو أخوتها في الدين.

من وجهة نظر العقيدة الدينية، فإنَّ لليزيديين المنظمين لاهوتيًا على نحوٍ مُحْكم أشد نقاط الاتصال غموضًا مع طوائف سورية الأخرى، على الرغم من أنهم يعاملون القرآن والإنجيل بإجلال. وليس واضحًا هل ثمة عناصر في إيمانهم تربطهم بميثرا (Mithra)، وهو إله من آلهة الفرس القدماء، وكثيرًا ما قُرِن بالشمس في الأزمنة اللاحقة. وردًا على سبر دقيق قامت به غيرترود بيل في شأن طبيعة المعتقدات اليزيدية، أكد دليلها الذي كان ابن فلاح يزيدي: «إننا نعبد الشمس كل يوم عند الفجر» [٢٩] . لكن الدارس الألماني مينزل (Menzel .Th) أنكر وجود عنصر عبادة الشمس في الديانة اليزيدية [٣٠] . واستنادًا إلى لجنة دولية درست الطائفة بشيء من العمق، يؤمن اليزيديون بكائن أسمى يسمّونه يزدان (Yasdan)، يعتقد أنه لا يولي العالم كثيرًا من الاهتمام، وأنه أرفع من أن يُعبد مباشرة. وانبعثت منه سبع أرواح عظيمة، أولها وأعظمها طاووس ملك (Ta'us Malak). ومن خلال هذا الملك، أخرج يزدان العالم إلى الوجود، وأجّره بعد ذلك له مدة عشرة آلاف سنة، مرت منها ستة آلاف [٣١] . يمثّل طاووس ملك، الذي يعتبر ملاكًا ساقطًا لكنه تائب، على شكل طاووس من البرونز أو الحديد، وتوجد منه سبعة نماذج تطابق عدد الأرواح العظيمة. ويحمل رجال دين صغار، يطلق عليهم لقب «القوّالين»، ستة من التماثيل من قرية إلى قرية، حيث يقدم الفلاحون لها التبجيل. أمّا تمثال الطاووس السابع، الأقدم بينها، فلا يغادر قط مزار الشيخ عدي، وهو مركز حياتهم الدينية، ويقع في مدينة لالش في سهل الموصل في شمال العراق. والشيخ عدي الذي عاش في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، هو مشرّع الطائفة وقديسها الرئيس، ويشكل بوضوح واحدًا مع طاووس ملك عن طريق التقمّص [٣٢] .

من الأشياء التي تميّز اليزيديين، وتُعتبر سبب الشك في معتقداتهم، ميلهم القوي إلى السرية. ويُعدّ الدروز والعلويون الأقرب إليهم في هذا الخصوص. في الواقع، يقال إن القلّة الدروز، أو «العُقّال»، كي يحفظوا أسرار الإيمان حتى عن جماهير أتباعهم الذين كانوا يوصفون بـ «الجُهّال»، كانوا في الماضي يخفون كتبهم المقدسة في الأرض، ليكونوا بذلك واثقين من قدرتهم على حماية أسرارهم حتى باتت طائفتهم، من وجهة النظر هذه، مثل «النملة السوداء على المسح الأسود في الليلة الظلماء» [٣٣] .

لعلّه كانت هناك استثناءات نادرة، لكن القاعدة العامة هي أن الفلاح الدرزي العادي ينتمي إلى طبقة «الجُهّال»، والأرجح أن يعيش درزيًا، ويموت درزيًا من دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن أسرار العقيدة. وإذا ما أبدى فرد من «الجُهّال» رغبة في الانضمام إلى جماعة «العُقّال»، فعليه أن ينال حظوة لديهم، وأن يخضع

لفترة تجريب مدتها سنتان. فإذا فاز أخيرًا بالقبول، فإنه يؤمر بحفظ الأسرار ويعطى تعليمات للدخول في عهد رسمي يدعى «الميثاق»، وينصّ على ما يلي:

توكلت على مولانا الحاكم الأحد، الفرد الصمد، المنزه عن الأزواج والعدد. أقر أنا فلان بن فلان، إقرارًا أوجبه على نفسي، وأشهد به على روحي، في صحة من عقلي وبدني، وجواز أمري، طائعًا غير مكره ولا مجبر، أني أتبرأ من جميع المذاهب والمقالات والأديان والاعتقادات، كلها على أصناف اختلافاتها، وأني لا أعترف بشيء غير طاعة مولانا الحاكم جل ذكره، والطاعة هي العبادة؛ وأني لا أشرك في عبادته أحدًا مضى أو حضر أو ينتظر، وأني أسلم روحي وجسمي ومالي وولدي ... لمولانا الحاكم جل ذكره، وأرضى بجميع أحكامه لي أو علي ... ومن يقر أن ليس في السماء إله معبود، ولا في الأرض إمام موجود إلا مولانا الحاكم جل ذكره كان من الموحدين الفائزين. كتب في شهر كذا وكذا من سنة كذا وكذا من سنين عبد مولانا جل ذكره ومملوكه حمزة بن علي بن أحمد، هادي المستجيبين [٣٤] ، المنتقم من المشركين والمرتدين بسيف مولانا جل ذكره وشدة سلطانه وحده [٣٥] .

الموحدون هو الاسم الحقيقي للدروز، وهو مشتق من إيمانهم بأن الحاكم بأمر اﷲ، الخليفة الفاطمي الذي حكم مصر بين عامي ٩٩٦ و١٠٢١م، قد مثّل اﷲ في وحدانيته [٣٦] . وهم يُسمّون بـ «الدروز» نسبة إلى أحد المبشرين الأوائل بـالحاكم بأمر اﷲ وهو نشتكين الدرزي الفارسي الذي «يمقته» الدروز، و«يلعنونه» في مجالسهم الدينية [٣٧] لأنه «شوّه» محتوى دعوة التوحيد [٣٨] . وفي المنظومة اللاهوتية الدرزية، يعود دور الهادي الأعظم إلى حمزة بن علي بن أحمد، أحد أبناء زوزن، وهي بلدة في مقاطعة خراسان الفارسية. نشر حمزة، وهو فعليًا المؤسس الرئيس للديانة الدرزية، أفكاره في القاهرة في عام 1017م، وهو العام الذي يعتبره الدروز عام ظهور التجسد الإلهي في الهيئة البشرية للخليفة الحاكم بأمر اﷲ.

يطلب الدين من الفلاحين وغيرهم من «الجهّال»، من بين أمور أخرى، «سدق [*] اللسان وحفظ الأخوان، والتوحيد لمولانا جل ذكره في كل عصر وزمان ودهر وأوان ، ثم الرضى بفعله كيف ما كان ، ثم التسليم لأمره في السر والحدثان» [٣٩] . هذه القواعد الأخلاقية تنسخ، في الديانة الدرزية، الأركان الأساسية التي فرضها الإسلام، وهي النطق بالشهادتين والصلاة والصيام والزكاة والحج.

الطائفة الدرزية هي، تاريخيًا، فرع من الإسماعيلية. وكان حمزة نفسه وأتباعه الأوائل إسماعيليين، وهي فرقة شيعية متطرفة شقت لنفسها طريقًا بعيدةً عن الشيعة الإمامية في القرن الثامن الميلادي.

مذهبيًا، يمكن تمييز الشيعة الإمامية، في جوانب مهمة كثيرة، من الكتلة الرئيسة من المؤمنين المسلمين، السنّة، الذين أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم يتّخذون سنّة النبي محمد هَدْيًا مُلزمًا لهم إلى جانب القرآن. وعلى عكس وجهة النظر السنية عن الإمامة أو الحاكمية العليا على المسلمين بوصفها مصلحة عامة يجب تركها لحرية الأمة (جماعة المؤمنين) في الاختيار، تعتقد الشيعة الإمامية أن عليًا بن أبي طالب، ابن عم النبي، وسلالته الأقرب من فاطمة بنت النبي، هم الأئمة الشرعيون. وفي حين يحصر السنّة التوسط بين اﷲ والبشر بالقرآن، فإن الإمامية تجعلها في الأئمة الذين يعتبرون، على الرغم من أنهم فانون، حملة جزء من الكيان الإلهي، وهم، لذلك السبب، منزهون عن المعصية ومعصومون من الخطأ في تأويلاتهم القرآن والحديث النبوي. تعترف الإمامية باثني عشر إمامًا معصومًا (ومن هنا جاءت تسمية الاثني عشرية)، [٤٠] وتعتقد بعودة الإمام الأخير الذي غاب عن الأنظار في ظروف

غامضة في عام 878م، والذي تطلق عليه ألقاب «المستتر» و«المُنتَظَر» الذي يعيد الإيمان الحقّ في آخر الزمان. وفي غضون ذلك، فإن وسطاءه مع المؤمنين هم المجتهدون الذين يتمتعون بسلطة إعطاء تأويلات لحقائق الدين مستقلة وجازمة لكنها عرضة للخطأ. ويفسر مقتل الإمام علي، واستشهاد الحسين الذي يجري إحياء ذكراه بتمثيليات عجيبة (مجالس عزاء)، والموت الموصوف بالسم لكثير من الأئمة الآخرين، واضطهاد الموالين للطائفة، استغراق العقيدة الشيعية القوي في العذاب ومركزية فكرة الآلام في إسلامها، وإغراءها الخاص للفقراء والمضطهدين، بما في ذلك أجزاء من الفلاحين في بلدان كلبنان والعراق وسورية.

اختلفت الإسماعيلية مع الإمامية في شأن خليفة الإمام السادس. فهم يقرّون بإمامة إسماعيل، الابن البكر للإمام السادس، على الرغم من وفاة إسماعيل في عام 760م قبل خمس سنوات من وفاة والده. وأعلن بعض الإسماعيلية محمد بن إسماعيل آخر الأئمة، فأصبحوا بذلك يعرفون بـ «السّبْعيّة».

كان ما ميّز الإسماعيلية تاريخيًا هو إغراؤهم المباشر للمحرومين وتشديدهم على سرية التنظيم. أمّا أكثر أفكارهم خصوصية فهي فكرتهم عن المعنى الباطني للقرآن، التي تستلزم تأويلًا مجازيًا لنصوصه، إذ ليس معناه الظاهر إلا قناع يحجب الحقيقة عن إدراك غير المهتدين. وتركت هذه السمة الباطنية بصمتها على المنظومة الدينية للدروز والعلويين.

ما زال هناك كثير من الشك في شأن المعتقدات الحالية للعلويين، أو النصيريّة إذا أردنا أن نستخدم الاسم الديني الأكثر ملاءمة لهم. فكثير من المعلومات الموجودة عن شعائرهم وعقائدهم مأخوذ في النهاية من كتاب نشر في عام ١٨٥٩ في حلب [٤١]. كان كاتبه سليمان الأذني [الأضني] من سكان أنطاكية، وهو عضو سابق في الطائفة وتحوّل عنها إلى اليهودية فالإسلام السنّي فالمسيحية على التوالي، واغتيل في ما بعد. لا يخلو عمله من التحيّز، لكنه نفيس إلى حد ما لأنه تبنّى كتيبًا نصيريًا أصيلًا بوضوح ومجهول الكاتب، اسمه كتاب المجموع، وهو عبارة عن مجموعة من ست عشرة سورة هي سور الصلاة العامّة [٤٢] . كما نجد في صفحات الأذني تصويرًا بيانيًا لعملية تلقينه أسرار الإيمان النصيري وهو في الثامنة عشرة.

كان على سليمان، قبل أن يتلقى تعليمه في مبادئ الطائفة وكتاب المجموع، أن يجتاز ثلاثة طقوس تَعْدية أو تسبيب مستقلة تفصل بينها فترتان اختباريتان، مدة الأولى أربعون يومًا، والثانية سبعة شهور. في الطقس الأول الذي يتضمن شرب قدح من الخمر (حكم القرآن على الخمر بأنه «رجس من عمل الشيطان»)، صُلّي عليه فحسب، وأمر بالكتمان. وأمر في الطقس الثاني أن يردد، بعد تناول قدح آخر من الخمر، كلمات «سر ع م س»، وأن يكرر هذه الصيغة خمسمئة مرة في اليوم. وفي الطقس الثالث، خاطبه الملقّن الرئيس، أو الإمام، بعد مجموعة شعائر معقدة، وهو يحدق عابسًا في المبتدئ: «أتقبل قطع الرأس واليدين والرجلين ولا تبيح بهذا السر العظيم؟» فقال: «نعم». ثم سانده اثنا عشر كفيلًا، وكفل «رجلان معتبران» الكفلاء. وبعد ذلك أقسم التلميذ ثلاث مرات على كتاب المجموع بألّا يبيح «سرّ الله». ثم حذره الإمام قائلًا: «اعلم يا ولدي أن الأرض لا تقبلك فيها مدفونًا إن أبحت بهذا السر ولا تعود تدخل القمصان البشرية بل حين وفاتك تدخل قمصان المسوخية وليس لك منها نجاة أبدًا» [٤٣] .

يعبّر تحذير الإمام بوضوح عن اعتقاد بتقمّص الأرواح، وهي فكرة ناتجة من احتكاك النصيريين بأبناء الجبال الأخرى في سورية: اليزيديون والدروز والإسماعيليون. [٤٤] ومن الأمور المثيرة للاهتمام في هذا المجال وصف ديفيد هيوم

(Hume David) بعض ملامح ديانة البريطانيين في أيام الرومان، حين كتب في عام ١٧٦١: «غَرَسَ الدرويدز (Druids) [الذين كانوا كهنة البريطانيين] في الأذهان تقمّص الأرواح الأبدي؛ وبذلك وسّعوا سلطتهم بقدر مخاوف مريديهم الهيّابين. كانوا يمارسون شعائرهم في أيكات مظلمة أو في معتزلات سرية أخرى؛ وحتى يضفوا المزيد من الغموض على ديانتهم، لم يكونوا يبلغون عقائدهم إلّا إلى التلاميذ، ويمنعونهم بصرامة من كتابتها» [٤٥] .

لا يمكن المرء إلّا أن يدهش من كيفية توصّل البريطانيين القدماء وأبناء الجبال في سورية إلى الاشتراك بمعتقدات متشابهة. في أي حال، كان أول شيء تعلّمه التلميذ النصيري الجديد، بحسب كتاب المجموع، هو معنى الأحرف النصيرية السرية «ع م س». العين، كما قيل له، هي علي بن أبي طالب، والميم محمد، والسين سلمان الفارسي. علي هو «المعنى»، أي معنى الألوهية (المستتر). ومحمد هو «الاسم»، أي صورة علي الظاهرة، وهو أيضًا «الحجاب» الذي يحتجب علي خلفه. يكمل سلمان الفارسي الثالوث، وهو يمثّل «الباب»، أي باب محمد وحامل كتابه [٤٦] . كان سلمان الفارسي تاريخيًا من صحابة النبي، وهو فارسي اهتدى إلى الإسلام، وكان، استنادًا إلى الروايات الشيعية التقليدية، واحدًا من أوائل الشيعة في الإسلام. وهو كذلك يتمتع باحترام كبير في إيران المسلمة. وإذا كان من الممكن الوثوق بكاتبنا، فإنّه لم يكن من الممكن قبول أي عضو من أي طائفة أخرى في الطائفة النصيرية، في أيامه على الأقل، «إلّا إن كان من العجم»، والسبب هو إيمان النصيرية المعاصر الواضح بأن العجم كانوا مثلهم يؤمنون بألوهية علي [٤٧] .

يبدو من كتاب المجموع الذي أصبح التلميذ الجديد مطلعًا عليه بعد ذلك، أن «سرّ» النصيرية (معرفة ع م س) يعزى في النهاية إلى ابن نصير، واسمه الكامل أبو شعيب محمد بن نصير العبدي البكري النميري (السورة الرابعة)، وأن الدور الأكثر فاعلية في إرشاد النصيريين إلى «الدين الصحيح» هو الدور الذي قام به أبو عبد االله الحسين بن حمدان الخصيبي (السورة الأولى). كان ابن نصير الذي أخذت الطائفة اسمها منه، من البصرة، ويُعرّف في كتاب المجموع بأنه باب الحسن العسكري، الإمام الشيعي الحادي عشر الذي توفي في عام 874م [٤٨] . أما الخصيبي (٨٧٤ - 957م) فولد في مصر، لكنه عاش فترة من الزمن في جنبلا، وهي بلدة في جنوب العراق بين الكوفة وواسط ومركز القرامطة (الإسماعيلية)، الحركة الثورية المشهورة والمشاعية المزعومة التي ظهرت إلى الوجود في أثناء ثورة الزنج الهائلة (٨٦٩ - 883م)، ووجدت موالين لها في القرنين التاسع والعاشر بين الفلاحين والصنّاع في اليمن وسورية [٤٩] .

ينصّ كتاب المجموع صراحة على أن عليًّا اخترع محمدًا من «نور ذاته»، وأن محمدًا خلق سلمان الفارسي من «نور نوره»، وأن سلمان خلق الخمسة الأيتام [٥٠] ـ المقداد [٥١] وأبو ذرّ [٥٢] وعبد االله [٥٣] وعثمان [٥٤] وقنبر بن كادان [٥٥] ـ وأن الخمسة الأيتام خلقوا الأرض (السورة الخامسة). واستنادًا إلى الروايات الشيعية، كان المقداد وأبو ذر، مع سلمان، الشيعة الأصليين. أمّا بقية الأيتام فكانوا أيضًا من المسلمين الأوائل وقريبين جدًا من علي.

من وجهة النظر النصيرية، كما يزعم كاتبنا، وُجد جميع النصيريين في البداية على هيئة كواكب نورانية، لكن، لأنهم تفاخروا بعدم وجود خلق أكرم منهم، أهبطهم الرب إلى دار سفلانية، خالقًا لهم هياكل بشرية. أمّا محمد وسلمان الفارسي والخمسة الأيتام فلا ينتمون إلى هذا العالم الدنيوي، لكنهم يشكلون جزءًا من المراتب السبع الأولى لأهل المراتب الذين يشكلون «العالم النوراني العظيم» الذي يقع تحت الربوبية

مباشرة. وقد ظهروا على الأرض ليرشدوا المخلوقات الهابطة إلى سبيل الصواب مرة أخرى، وليعيدوهم إلى حالتهم السماوية القديمة ليشكلوا المراتب السبع الأخيرة لأهل المراتب. وأولئك الذي يصرون على كفرهم يحكم عليهم بالحبس في أشكال ممسوخة من الحياة.

قد تكون السورة الأهم في كتاب المجموع هي الحادية عشرة، واسمها «الشهادة»، وتقول أهم فقراتها:

شهد االله أن لا إله إلّا هو. ... إن الدين عند االله هو الإسلام. ربنا آمنّا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين بشهادة ع م س. اشهد عليّ أيها الحجاب العظيم، اشهد عليّ أيها الباب الكريم، اشهد عليّ يا سيدي المقداد اليمين، اشهد عليّ يا سيدي أبو الذر الشمال، اشهد عليّ يا عبد االله، اشهد عليّ يا عثمان، اشهد عليّ يا قنبر بن كادان [٥٦] ؛ ... اشهدوا عليّ يا أهل المراتب ويا عالم الصفا أجمعين. إني أشهد بأن ليس إلهًا إلّا علي ابن أبي طالب [٥٧] الأصلع المعبود، ولا حجاب إلّا السيد محمد المحمود، ولا باب إلّا السيد سلمان الفارسي المقصود، وأكبر الملائكة الخمسة الأيتام، ولا رأي إلّا رأي شيخنا وسيدنا الحسين بن حمدان الخصيبي الذي شرّع الأديان في سائر البلدان. ... اشهد بأني نصيري الدين جندبي [٥٨] الرأي جنبلاني [٥٩] الطريقة خصيبي [٦٠] المذهب جلّي [٦١] المقال ميموني [٦٢] الفقه. وأقر في الرجعة البيضاء والكرة الزهراء وفي كشف الغطاء وجلاء العماء وإظهار ما كتم وإعلان ما خفي وظهور علي بن أبي طالب من عين الشمس قابض على كل نفس، الأسد من تحته، وذو الفقار [٦٣] بيده، والملائكة خلفه، والسيد سلمان بين يديه، والماء ينبع من بين قدميه والسيد محمد ينادي ويقول: هذا مولاكم علي بن أبي طالب، فاعرفوه وسبحوه وعظّموه وكبّروه، هذا خالقكم ورازقكم فلا تنكروه. فاشهدوا عليّ يا أسيادي أن هذا ديني واعتقادي وعليه اعتمادي وبه أحيا وعليه أموت، وعلي بن أبي طالب حيّ لا يموت، بيده القدرة والجبروت. إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا، علينا من ذكرهم السلام [٦٤] .

هل يؤمن جميع العلويين بالمعتقدات الواردة في كتاب المجموع، أم بعضهم فحسب؟ في هذا السياق، هناك بيان رسمي وثيق الصلة بالموضوع أصدره في عام ١٩٧٣ ثمانون رجل دين من العلويين يمثّلون أجزاء مختلفة من الريف العلوي. وفيه أعلنوا: «إن أكثر ما يفرق بين الناس [في سورية] جهلهم بحقيقة بعضهم البعض، وإتباعهم لما تزين لهم أهواؤهم، واعتمادهم في التحدث عن سواهم على الأقاويل دون تمحيص أو تثبت». وأضافوا: «ولا يخلو أي مجتمع من انحرافات دخيلة، صار بسببها عرضة للتشهير» ... كان مجتمعنا، نحن المسلمين العلويين، مستهدفًا لأقسى أنواع التشنيع في الماضي، ولا تزال النفوس المريضة تنبش من الماضي، وتردد ما يختلقه أعداء الإسلام والعروبة»، واختتموا بتوكيد قاطع أن كتابهم القرآن، وأنهم مسلمون وشيعة، وأنهم، مثل أغلبية الشيعة، اثنا عشرية، أي مشايعين للأئمة الاثني عشر [٦٥] . وقبل ذلك بعقود عدة، في عام ١٩٣٦، أصدر رجال دين علويون بيانًا مشابهًا. قالوا فيه: «إن العلويين ليسوا سوى أنصار الإمام علي، وما الإمام علي سوى ابن عم الرسول وصهره ووصيه» [٦٦] .

هل كانت هذه التوكيدات قناعات أصيلة أم مجرد تمويه اجتهادي وشخصي لمعتقداتهم الحقيقية بما فيه مصلحة جماعتهم، أم محاولات حكيمة لتذليل الاختلافات بينهم وبين جمهور المؤمنين الشيعة الأكثر قبولًا وذوي الوعي السياسي المتزايد في الشرق المسلم؟ إنه لأمر ذو دلالة أنه عندما عبّر اللواء صلاح جديد، رجل سورية العلوي القوي في النصف الثاني من الستينيات، عن مخاوفه من ارتفاع المشاعر

الطائفية في البلد، اقترح عليه وزير إعلامه الإسماعيلي سامي الجندي، ردًا على المشكلة ووقفًا للشك الذي غذّته الطوائف الأخرى، أن ينشر كتب الطائفة العلوية السرية، فما كان من جديد إلّا أن ردّ بحدة: «لو فعلنا لسحقنا المشايخ» [٦٧] .

لكن في أوائل السبعينيات، أكّدت الشيعة الإمامية بقيادة الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، «الوحدة المذهبية» [٦٨] للعلويين مع الشيعة، واتخذ خطوات لـ «كسر طوق العزلة الذي فرضه الأعداء والمنحرفون على الأخوة العلويين» [٦٩] .

إضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك انقسامات حقيقية بين علماء العلويين في شأن مسألة ألوهية علي. وهذا واضح من وقائع «مؤتمر إسلامي علوي» عقد في مكان غير محدد في سورية في عام ١٩٧٣، بعد وقت من نشر بيان رجال الدين العلويين الثمانين. كان المؤتمر برعاية زعماء الشعب العلوي وأبرز مشايخهم الدينيين. وأرسلت الدعوات إلى العلماء المخلصين فقط (من الطائفة العلوية) الذين همهم الوحيد توحيد الصفوف وحلّ المسائل التي كانوا منقسمين عليها. وكان الهدف الخروج من المؤتمر برأي واحد على أساس «الكتاب والسنّة» و«القلوب مجتمعة على عبادة االله وحده». أعطى العلماء المدعوون تعهّدات تلزمهم ألّا يكشفوا مسبقًا أي شيء عن المؤتمر المزمع عقده من أجل حمايته من معارضة بعض المشايخ ضيقي العقول الذين يستخدمون الدين مثل شبكة للتمسّك [بأشياء هذا] العالم [٧٠] .

كان البند الرئيس على جدول أعمال المؤتمر يتعلق بمسألة الغلو بخصوص الإمام علي. قدّم أحد المشاركين الرئيسين، عقل الصافي [٧١]، الموضوع معترفًا أنه يمثل السبب الرئيس للخلاف بين مشايخ العلويين [٧٢] . وسيطر الشيخ بدر الدين جوهر [٧٣] ، وهو الشخصية الأكثر نفوذًا في المؤتمر على ما تلا ذلك من نقاش. يكمن جذر المشكلة، من وجهة نظره، في قبول بعض المشايخ الرجعيين دينيًا بعض الحكايات التي نشرها السبئيون بعد وفاة الإمام علي، حيث ألّه مؤسسهم، عبد االله بن سبأ، وهو يهودي تحوّل إلى الإسلام، عليًا الذي حكم عليه بنفسه، وفق تلك الرواية، بالموت حرقًا (لكن أبي الفتح الشهرستاني [المتوفى في عام ١١٥٣] يؤكد في كتابه الملل والنحل أن عليًا اكتفى بنفيه) [٧٤] . وتابع الشيخ جوهر أن القبول بحكايات السبئيين جاء نتيجة الجهل. ولم يقم المشايخ الذين آمنوا بها بأي محاولة لردّها إلى القرآن والسنّة أو إلى الدليل المثبت. واختتم بأن [عليًا] أمير المؤمنين لا يمكن أن يقول عن نفسه شيئًا، ثم يقول بعد ذلك شيئًا آخر لا يتفق معه، فقد قال لبعض أصحابه: «إنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا» [٧٥] ، فقيل له بأنه قد يردّ [المؤمنون بألوهية علي]، وهم أهل لذلك، بأنّ الاعتراض على عقيدتنا، استنادًا إلى هذا القول لأمير المؤمنين، أمر مردود من وجهة نظرنا، لأن لكلماته معنى حرفيًا ومعنى باطنيًا، والمعنى الحرفي موجّه إلى أهل الظاهر، وهم عامة الناس، أما المعنى الباطن فإلى 'الداخلين في المعرفة الباطنية'، وهم الخاصّة... وهو ما أكده بقوله: «ظاهري إمامة ووصية، وباطني غيب منيع لا يدرك» [٧٦] .

حسم الشيخ جوهر النقاش برفض مذهب ازدواجية معنى الأقوال التقليدية المعترف بها عمومًا، والتمايز الناشئ من ذلك بين المؤمنين باعتباره منافيًا للآية القرآنية: (وما أرسلناك إلّا كافة للناس بشيرًا ونذيرًا) [سبأ: ٢٨] [٧٧] . ودان الشيخ جوهر، مستمدًا الدعم من آية أخرى (لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن) [فصلت: ٣٧]، ممارسات بعض العلويين ممن مزج تبجيله عليًا بتبجيله القمر، رمز علي النجمي، معتبرًا أنها ممارسات وثنية [٧٨] .

بالطبع، لم يكن للفلاحين العلويين شأن في هذه المناظرة الدينية التي سعت إلى أن تقرر لهم ما يجب أن يؤمنوا به. ومن المحتمل أن بعضهم على الأقل استسلم لتأويلات أولئك العلماء المتنورين كالشيخ جوهر وألقى نير الخرافات القديمة. لكن كثيرًا من الآخرين لعلّهم لا يزالون على ارتباطهم القوي بالطقوس الدينية القديمة، ولا سيما أولئك الدائرين في فلك الأولياء المدفونين في أضرحة ذات قبب بيضاء تشكل معلمًا لكثير من قمم التلال في الريف العلوي، الذين لطالما اعتبروا حرّاس قراهم. ولعلّ فريقًا ثالثًا، ممن تأثّروا بالتعليم الجديد ونزوع البعثيين، قد أصبح أقل حماسة لأي إيمان ديني وأكثر حماسة لأمور حياتهم اليومية الضاغطة.

الفلاحون بلا عشائر والفلاحون المرتبطون بعشائر

يمكن توزيع الفلاحين السوريين أيضًا إلى فلاحين ذوي روابط عشائرية على هذه الدرجة من القوة أو تلك، أو ذوي روابط عشائرية مفككة إلى هذه الدرجة أو تلك، وفلاحين فقدوا كل آثار العشائرية ولا يرتبطون إلا على الأساس الإقليمي.

بستانيو الغوطة و«أهل العود» في منطقة إدلب وأصحاب بساتين الفاكهة الذين يعيشون في حمص وحماه وحلب أو في جوارها والمزارعون العلويون في ساحل اللاذقية وسهل بانياس هم فلاحون بلا عشائر.

أما في قرى الفرات ورافديه الرئيسين البليخ والخابور، فما زال النظام القبليّ حيًّا. وهكذا، ينتمي الفلاحون على ضفتي الخابور الأدنى والفرات ـ من الحدود السورية العراقية إلى البُصَيْرة ـ إلى قبيلة العقيدات. أمّا أولئك الذين يعيشون على الخابور الأعلى ورافده الفرعي، الجغجغ، فهم من الجبُور. وعلى الضفة اليسرى من الفرات صعودًا من البصيرة نحو الأعلى يتوضّع فلاحو البقّارة. وأبعد نحو أعلى النهر، في محافظة الرقة، وعلى البليخ الأدنى يعيش فلاحو العفادلة، وإلى الشمال منهم على البليخ هناك الفلاحون المرتبطون بالفدعان. ووراء سد الطبقة الجديد، تشغل قبيلة ولدة نحو خمسين قرية على شاطئ الفرات وفي منطقة منبج.

تنطبق على جميع هؤلاء الفلاحين، إلى هذا الحد أو ذاك، الملاحظة التي قدّمها في عام ١٩٧٣ قائد سابق في حزب البعث وهو من أبناء دير الزور، عندما قال: «الفلاح [...] في منطقتنا خاصة ليس فردًا وإنما هو قبيلة برمتها. وإذا حصل اعتداء عليه أو وقع غبن فإن القبيلة كلها تضع ثقلها في الميزان وتنصره وتدفع عنه الظلم والامتهان» [٧٩] . لكن حتى في منطقة الفرات، تتراخى الروابط التي تشدّ الفلاحين إلى قبائلهم تحت تأثير قوى متنوعة. يمكن فهم طبيعة هذه العملية على النحو الأمثل عبر استرجاع موجز للتاريخ الحديث لإحدى هذه القبائل، العفادلة.

في أثناء الاحتلال الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٥)، شكّل فلاحو العفادلة جزءًا من النظام القبلي الذي يسيطر عليه زعماء الفدعان، وهي قبيلة قوية ومسلحة تعمل برعي قطعان الجمال، وتُعَدُّ فرعًا من قبيلة عنزة المعروفة. في تلك الفترة، كان زعيمها الرئيس الأمير مجحم بن مهيد الذي ناهض بقوة الملك فيصل في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠، وخدم في عام ١٩٣١ مصالح فرنسا بأن أخضع، نيابة عنها، دير الزور ومناطق أخرى من الفرات. وفي الأربعينيات كان يملك، من بين أملاك أخرى، خمسين ألف هكتار على جبل شبيث وسيطر على القرى العشرين المحيطة بـ «عاصمته جب العلي» [٨٠] .

تكوّن نظام الفدعان القبلي حينها من خمس مجموعات ذات مكانة. في قمة هذا النظام تربعت عائلات الشيوخ، ومنها فخذا الفدعان الرئيسان. وبعدها مباشرة جاءت عائلات رؤساء الفروع الأخرى المختلفة من القبيلة. وفي المرتبة الثالثة على سلم

المكانة حال العبيد ذوو الحظوة لدى الشيوخ المسيطرين. وكان ينطبق على هؤلاء القول القبلي الجاري: «عبد الشيخ شيخ». وشكّل أبناء قبيلة الفدعان العاديون المجموعة الرابعة ذات المكانة. وفي أسفل السلّم حلّ «اللفيف» أو الأتباع. كان الفلاحون العفادلة، بمن في ذلك شيوخهم، يعتبرون أتباعًا، وكان عليهم أن يدفعوا الخوّة لأسيادهم. وكان يبقيهم تحت السيطرة جيش متخصص مؤلف من ألفي عنصر قوي ودائم مجندين من الزكرت، وهو لقب أطلق على الأشخاص المنبتّين الذين لا ينتمون إلى أي قبيلة، ويُستخدمون مقابل أجر. وفي إحدى المرات، في عام ١٩٤١، أخذ العفادلة جانب الولدة، وهي قبيلة مجاورة من الزرّاع ترتبط بهم برابط القرابة، عندما رفضت أن تدفع الخوّة لزعماء الفدعان، لكن هذا لم يؤدّ إلا إلى ما يعرف محليًا بـ «ذبحة الولدة» التي قيل إن ما يزيد على مئة رجل من الولدة هلكوا فيها. لم يفلح العفادلة في خلع نير الفدعان حتى استقلال سورية في عام ١٩٤٦، عندما بسطت الدولة الوطنية سلطتها في المنطقة وأنهت سلطة الفدعان القسرية.

لم تكن إقامة النظام الوطني هي العامل الوحيد الذي أمال الميزان الاجتماعي المحلّي إلى مصلحة العفادلة وغيرهم من القبائل الزراعية. وترتّب عن إدخال الآلات الزراعية الحديثة في النصف الثاني من الأربعينيات إلى وادي الفرات أثر مشابه. وراكم شيوخ العفادلة ثروة كبيرة إلى حد أن زعماء الفدعان، في حلول عام ١٩٥١، ما عادوا يتعاملون معهم على أنهم أقل شأنًا، بل على أنهم أنداد وتمثّل ذلك بزواج فيصل الهويدي، أحد زعماء العفادلة، من ابنة أمير الفدعان مجحم بن مهيد. لكن، بالتزامن مع ذلك، راح يتطور تمايز اقتصادي ضمن العفادلة ويزداد حدة. فقد ارتفع الدخل السنوي لإحدى عائلات العفادلة من المشايخ من خمسين ألف ليرة سورية في عام ١٩٥٠ إلى مليون وأربعمئة ألف ليرة في عام ١٩٦٣. وانقسمت القبيلة على نحو متزايد إلى شيوخ وشيوخ ثانويين يملكون الأرض ورجال قبيلة عاديين لا يملكون الأرض ويعملون بالمحاصصة. وجرى تقسيم الأرض المشاع، أي التي تملكها القبيلة جماعيًا، وتحويلها إلى ملكية خاصة تحت تأثير دخول مكننة الزراعة، ودخول النظام النقدي، ودافع الربح، والتغير الذي ازداد حدة من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد توجهه السوق.

قوّض إلغاء القانون القبلي من جانب الدولة في عام ١٩٥٦ وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ والمراسيم ذات الصلة في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ السلطة الاجتماعية للشيوخ الأغنياء، وقاد بعد عام ١٩٦٦ إلى زوال نفوذهم السياسي على المستوى الوطني على الأقل. وساهمت الإجراءات ذاتها في المزيد من إضعاف الروابط القبلية. كما قلل تقسيم الملكية من تلاحم الأسرة الممتدة.

لكن الفلاحين لا يزالون يحتفظون بألقابهم القبلية، ولا يزال كثيرون منهم يعيشون معًا على أراضيهم القديمة. وبالطبع لم تعد الوحدة الاقتصادية الفاعلة هي القبيلة، بل الأسرة الفردية. لكن إخلاص أفراد القبيلة، أو جزء من القبيلة، بعضهم لبعض لم يمت، وتستمر الأعراف القديمة، وإن بصورة متناقضة، في التحكم في العلاقات الاجتماعية. وكذلك تستمر التصورات القديمة، ولا تتلاشى إلا تدريجًا.

كان إغراء البعثيين في منطقة العفادلة ـ منطقة الرقة ـ في البداية (أي في الخمسينيات والستينيات) أقوى بين الطلاب الشباب المنحدرين من مجموعات قبلية ذات مكانة أدنى أو من مجموعات هامشية في النظام القبلي. وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، كان رئيس مكتب اتحاد الفلاحين في الرقة سليلًا متعلمًا لعبد أحد الشيوخ، وكان أمين فرع الحزب معلم مدرسة سابق وابن بائع خضر [٨١].

لكن يبدو أن بعض زعماء القبائل والبطون الزراعية استعادوا درجة من نفوذهم

المحلي بعد عام ١٩٧٠، الفترة التي اقترنت بحافظ الأسد. وهذا ما يشير إليه انتخاب جاسم المحيميد الهويدي، زعيم العفادلة، نائبًا في مجلس الشعب في عام ١٩٧٣ [٨٢] ، وانتخاب عبد الرزاق الهويدي، وهو زعيم آخر من العفادلة عضوًا في مجلس مدينة الرقة في عام ١٩٧٢ [٨٣] ثم نائبًا في مجلس الشعب في عام ١٩٧٧ [٨٤] .

مع أنه من الخطر أن نعمّم شروط جزء واحد من البلد على شروط الأجزاء الأخرى، يمكن أن نطرح فرضية جديرة بالدفاع عنها، على أساس الدليل المستمد من سهل حوران، مفادها أن النظام العشائري القديم لم يتعرض إلا لحد أدنى من التعكير في المناطق الريفية التي لم تكن قبل فترة الإصلاح الزراعي تتميز بتمركز ملكيات كبيرة من الأرض. عمليًا، ما زالت العشيرة ذاتها التي سيطرت على السياسة المحلية في أثناء الاحتلال الفرنسي، في كل قرية من قرى بصرى، وهي منطقة في حوران تغلب فيها ملكيات الأرض الصغيرة أو المتوسطة، مسيطرة تحت حكم البعث. وهكذا، في قرية الصمد التي تضم نحو ١٥٠٠ نسمة ينتمون إلى ثماني عشائر [٨٥] ، شغل مكتب شيخ البلد على نحو مستمر أعضاء من عشيرة الشيوخ منذ عام ١٩٢٥ على الأقل [٨٦] . وفي جمرين، كان المخاتير على مدى «عقود كثيرة» من إحدى العشائر المحلية الثلاث، الكفارنة [٨٧] . وفي عدد من القرى المجاورة الأخرى، بما فيها غصم ومعربة والسمّاقيات، كانت عشيرة المقداد مهيمنة منذ أيام العثمانيين.

يشكّل آل المقداد أيضًا العشيرة الرئيسة في بلدة بصرى الريفية التي يتكوّن سكانها من سبع عشائر سُنّية [٨٨] ونحو خمسين عائلة شيعية، ويصل العدد الكلي إلى اثني عشر ألف نسمة. يعتبر الشيعة، ومعظمهم عمال وأصحاب حرف، وافدين جدًا نسبيًا، وجاءوا من بلدة النبطية اللبنانية. وليس آل المقداد أقدم المجموعات التي حلّت في بصرى، لأنهم هاجروا من السويداء منذ نحو ٢٥٠ سنة. أمّا أقدم عشيرة فهي آل الحمد، وهم ذوو بشرة فاتحة وغالبًا ذوو شعر أشقر وعيون زرق، ويزعمون أنهم يتحدرون من حاكم روماني لبصرى القديمة، لكنهم، استنادًا إلى آخرين من أبناء بصرى، يتحدرون من الصليبيين. ولا يملك آل الحمد سوى قرعا (qur’a) واحدة من أراضي بصرى الزراعية التي تبلغ ١٦،٤٢٥ قرعا، في حين يملك آل المقداد نحو ١٢ قرعا، حيث كل قرعا تساوي عشرة آلاف دونم أو ألف هكتار [٨٩] . ينعكس القدر الاجتماعي الرفيع لآل المقداد أيضًا في حقيقة أن أفرادهم يهيمنون على أهم أوجه النشاط في البلدة. وهكذا، في عام ١٩٨٠ كان شيخ البلد في بصرى، وإمام الجامع المركزي فيها (الجامع العمري)، ومدير مكتب الآثار، وصاحب المقهى الرئيس، ومدير ورشة صناعة السجاد، كلهم من عشيرة المقداد [٩٠] .

يتمتع آل المقداد بصلات جيدة منذ منقلب القرن العشرين على الأقل. وكان لهم نفوذ في «المابين» ـ مكتب كبير خدم السلطان ـ في أيام السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) [٩١] . وكان لهم ممثل في مجلس المبعوثان التركي في ظل حكم حزب تركيا الفتاة [٩٢] وفي البرلمان السوري في فترة الانتداب الفرنسي [٩٣] وفي فترة ما بعد الاستقلال [٩٤] . وبعد وصول البعثيين إلى السلطة، أصبح واحد منهم، هو عبد الحميد المقداد، محافظ السويداء، وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ كان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث. وفي ما بعد، انتخب فرد آخر من العشيرة، هو خالد عبد الرحمن المقداد، نائبًا في مجلس محافظة درعا (حوران).

يبدو أن بلدة بصرى والقرى القريبة منها قد تُركت وشأنها إلى حدّ بعيد في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد. وبالمعنى السياسي، فإنّ الفرقَ بين ظروف بصرى الحالية

وظروفها في أيام الفرنسيين، على سبيل المثال، هو أنه في حين كانت العشيرة المهيمنة على البلدة مسؤولة أمام القنصل الفرنسي في درعا، فإنها الآن مسؤولة أمام محافظ درعا البعثي أو أمين فرع حزب البعث.

لكن منطقة بصرى شهدت تغيرات مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فمن حيث العلاقات الزراعية، أصبح التمايز الأساس الآن بين ملّاك الأرض الصغار والعاملين بأجر، لا بين المالكين الصغار والمرابعين، كما كان الحال قبل الإصلاح الزراعي، وجاء اسم المرابعين من أنهم كانوا يحصلون على ربع عائدات عملهم فقط، بغض النظر عن درجة سوء المحصول. كما انكسر أيضًا تأثير التجار والمقرضين الدمشقيين الذين نفذوا إلى المجتمع المحلي منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. ولم يعد أصحاب المتاجر في بصرى دمشقيين، كما كانت الحال سابقًا، بل من أبناء بصرى الأصليين. وساعدت في هذه العملية المدخرات التي راكمها كثير من أبناء البلدة والقرى الذين ذهبوا للعمل في الخليج والسعودية. وما كان لتدفق المال من الخارج بغزارة، مصحوبًا بالتقدم السريع في التعليم، إلا أن يترك أثرًا سلبيًا في حياة بصرى العشائرية التقليدية. ومثير للاهتمام كيف أن آل المقداد لم يجدوا صعوبة في انتخاب زعيم جديد بعد وفاة شيخهم السابق منذ نحو عقد من الزمن. يُضَاف إلى ذلك أنهم ما عادوا يعيشون حصريًا في الحي الشرقي من البلدة، كما كانت الحال في الماضي. وبالمثل، أصبح التجمع المكاني للعشائر الأخرى أقل وضوحًا بكثير. وتزايد الزواج بين العشائر أيضًا إلى حد بعيد. فهناك زواجات حتى بين السُنّة والشيعة، لكن هذا لم يحدث بعد مع الدروز في المناطق المجاورة، فهؤلاء منغلقون في نزعتهم، ويحملون في ذاكرتهم القريبة نزاعات مُرّة على الأرض، ولا سيما مع آل المقداد. لكن الحس بالانتماء إلى جماعة واحدة ضمن المنطقة ينمو على نحو ملحوظ [٩٥] .

تُعدّ الزعبيّة أكبر عشيرة زراعية في حوران كلها من حيث العدد. وهي منتشرة على الأقل في ست عشرة قرية في مناطق درعا وإزرع، لكن مركزها في أثناء حياة آخر زعمائها، الشيخ محمد مفلح الزعبي، كان قرية خربة غزالة. ومن حيث النفوذ والتأثير السياسي، لم يكن يفوقها في الفترة قبل البعث سوى عشيرة الحريري التي كانت مهيمنة في ثماني عشرة قرية في المنطقة ذاتها، وكان مقرها الرئيس في داعل إلى الشمال من مدينة درعا. وفي أثناء الاحتلال الفرنسي دارت رحى التنافس بين العشيرتين: لأن زعيم الزعبية ارتبط بالفرنسيين، في حين ارتبط زعيم الحريرية بالقوميين. وفي فترة ما بعد الاستقلال، استفاد آل الحريري بصورة طبيعية من خدماتهم للقضية القومية، لكن آخر زعيم كبير لهم، الشيخ أحمد جمال الحريري، المتوفى في عام ١٩٧٣، استمد قوته أيضًا من صلاته بالسعوديين الذين أعطوه معاشًا منتظمًا، ومن تحالف أقامه مع الشيخ لورانس الشعلان، وهو ثري كبير، يملك نحو خمسين ألف رأس من الغنم وزعيم الرولة، وهي قبيلة بدوية مهمة [٩٦] .

في ظل حكم البعث، هبط وضع شريحة الشيوخ في العشيرتين اقتصاديًا وسياسيًا، لكن عشيرة الزعبية متفوقة في النفوذ الآن على آل الحريري. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى المنزلة التي اكتسبها أفراد العشيرة الأدنى مرتبة في حزب البعث. وفي الحقيقة، كان للزعبية، مصادفةً أو قصدًا، ممثلٌ في كل جناح بعثي رئيس منذ عام ١٩٦٣. فموسى الزعبي الذي كان عضوًا في المجلس الوطني لقيادة الثورة في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ وقائد سلاح الصواريخ في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، كان حليفًا بارزًا لأمين الحافظ، أول رئيس بعثي للدولة. وكان محمد الزعبي، وهو معلم مدرسة سابق وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، مؤيدًا

للواء صلاح جديد، رجل سورية القوي في النصف الثاني من الستينيات. أمّا في جانب الرئيس حافظ الأسد منذ عام ١٩٧٠ فصاعدًا فهناك محمود الزعبي، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٨، وعضو (مرشح أو كامل) في القيادة القطرية لحزب البعث منذ عام ١٩٧٥، ورئيس مجلس الشعب بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، ورئيس الوزراء منذ حزيران/يونيو ١٩٨٧.

في جبل العرب أو محافظة السويداء، وهي منطقة أخرى تسود فيها الملكيات الصغيرة والمتوسطة (قبل الإصلاح الزراعي)، كان النظام العشائري لا يزال يتمتع بشيء من القوة في الستينيات، وإن يكن قد أضعف على نحو ملموس. وكما هي الحال مع السنّة في سهل حوران، اندرج الدروز الجبليون ضمن نظام عشائري تراتبي انطوى على توزيع متفاوت للهيبة والسلطة الاجتماعية. شكلت عشيرة آل الأطرش أعلى طبقة في هذا التراتب. وضمّت ثلاثة فروع عشائرية رئيسة [٩٧] ، وعاشت في ما لا يقل عن ست عشرة بلدة ريفية وقرية وسادت فيها [٩٨] . كانت قاعدة نفوذها في جنوب جبل العرب الذي مارست فيه، مع بعض التقطّع، سلطة فاعلةً إلى هذه الدرجة أو تلك - وفي أغلب الأحيان عمليًا أكثر منها رسميًا - بين منتصف القرن التاسع عشر وعام ١٩٦٣. وكان نفوذها ملموسًا أيضًا في الأجزاء الشمالية من الجبل، لكن كان عليها هنا أن تنافس عشيرتين أخريين جاءتا بعدها في الأهمية: آل عامر [٩٩] ، الذين كانوا مؤلفين من ست مجموعات متفرقة [١٠٠] وكان لهم شأن في إحدى عشرة قرية [١٠١]؛ والحلبية الذين كانت لهم المكانة الرفيعة أو تقاسموا تلك المكانة في قرى عدة في وادي اللوا. [١٠٢] وبرزت مكانة عشيرتين، هما آل أبو عساف [١٠٣] وآل أبو راس [١٠٤] ، لأنهما قدّمتا كثيرًا ممن شغلوا مناصب قضائية في الريف الدرزي.

أمّا من حيث النفوذ الديني فلم يستطع، ولا يستطيع أحد، أن يجاري آل الهجري من قنوات وآل الحناوي من سهوة البلاطة وآل جربوع من السويداء، الذين قدّموا أجيالًا عدّة من مشايخ العقل، وهم أعلى زعماء دينيين لدى الدروز. وإنه لأمر ذو دلالة أن خط التمييز في المجال الاجتماعي لم يتطابق مع ذاك الذي للدين، والذي ميّز مشايخ العقل ورجال الدين الأدنى مرتبةً منهم - الأجاويد - عن جمهور الجُهّال. ولا يوجد في جبل العرب سوى ثلاثة مشايخ عقل، لكن هناك مئات الأجاويد. وهؤلاء لهم في كل بلدة ريفية زعيمهم الخاص - السايس - وهو منصب يميل إلى أن يكون وراثيًا في العائلة ذاتها. وعلى الرغم من أن آل الأطرش وآل عامر والحلبية شغلوا مكانة رفيعة في السلم الاجتماعي، لكنهم كانوا ينتمون، من وجهة نظر دينية، إلى طبقة الجُهّال، باستثناء قلة قليلة منهم ممن تلقوا تعليمًا في المعرفة الدرزية الباطنية.

تهدّدت المكانة الاجتماعية للعشائر المسيطرة تهديدًا جديًا أول مرّة في عام ١٨٨٩. فالفلاحون الذين لم يكونوا يتمتعون بأي حقوق ملكية، والذين تحرّكوا في البداية بتحريض من منافسي الزعيم الأعلى لآل الأطرش، انقلبوا على جميع مشايخ القرى، وأبعدوهم عنها، واستولوا على الأرض. وتوصّل الزعماء الدينيون إلى تسوية لم تعمر طويلًا، فانتعشت ثورة الفلاحين من جديد وازدادت حدّة، وفي عام ١٨٩٠ طُرِدَ مشايخ القرى مرة أخرى. وفي هذه المرة، لجأ آل الأطرش إلى العثمانيين الذين تدخلوا، وأعادوا المشايخ إلى موقعهم القديم. لكن إحدى النتائج الباقية للثورة كانت تغيير العلاقات الزراعية، حيث حصل الفلاحون على الحق في الملكية، ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا أصبح كثيرون منهم ملّاك الأرض.

ساعدت قوة الرابطة الدينية المشتركة بين العشائر في استعادة الانسجام بينها.

وكان للمحاولات المتكررة من الحكومات ـ العثمانية والفرنسية والسورية ـ لإخضاع الجبل الأثر ذاته. وتعزّز التلاحم الاجتماعي أيضًا نتيجة ضيق المسافة الاقتصادية بين العشائر المختلفة. ذلك أنّه لم يتوافر بين أيدي آل الأطرش أو آل عامر قط ثروات كبيرة، وكان الفلاحون الدروز عمومًا يحصلون على مستوى حياة مقبول من أرضهم البعل، ولكن في الأغلب ليس قبل صراع معها حتى آخر حبة يمكن أن تمنحها. وهناك عامل آخر ساهم على المدى الطويل في تماسك موقف العشائر البارزة، هو اشتراك كثر من أعضائها في ثورة الدروز (١٩٢٥ - ١٩٢٧) ضد المحتلين الفرنسيين. وبالطبع، كانت هيبة أولئك الأفراد هي التي تعزّزت في المقام الأول، لكنهم كانوا ممثلين أصيلين للنظام العشائري، وكان مكسبهم المعنوي بالنتيجة مكسبًا لعشائرهم، على الرغم من أن بعضهم كان ذا ميول قومية، وكانت الثورة نفسها قد اندلعت تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» [١٠٥].

يمكن إدراك المغزى الاجتماعي لثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ من حقيقة أن معظم البعثيين الدروز الذين حققوا شهرة وطنية في الستينيات تحدروا من بين المشاركين البارزين فيها، وتحديدًا حمد عبيد وشبلي العيسمي وسليم حاطوم، وأخيرًا منصور الأطرش.

كان حمد عبيد، وهو سليل عائلة من الوجهاء الريفيين وملّاك الأرض المتوسطين من السويداء وابن أحد شهداء ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ وحفيد علي عبيد أحد أبرز المشاركين فيها [١٠٦]، عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث واللجنة العسكرية البعثية أو المكتب العسكري بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦، وقائد اللواء ٧١ المدرع في قطنا في فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ووزير الدفاع في عام ١٩٦٥.

أما شبلي العيسمي، وهو معلم مدرسة سابق وابن قائد آخر من قادة ثورة الدروز ـ هو يوسف العيسمي الشيخ والمالك من قرية امتان ـ فكان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ [١٠٧].

وكان سليم حاطوم، وهو ابن شقيق كامل وفواز حاطوم اللذين «ماتا شهيدين» وابن ذوقان حاطوم، وهو مدير للإحصاء ومالك متوسط من قرية ذيبين في قضاء صلخد ومشارك فاعل في ثورة الدروز [١٠٨]، قائد إحدى وحدات المغاوير الرئيسة في «ثورة» ١٩٦٣ وانقلاب ١٩٦٦، وعضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث في فترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦.

أما منصور الأطرش، وهو محاضر سابق في الأدب العربي في جامعة دمشق وأحد أبناء بلدة القريّا وابن سلطان باشا الأطرش أبرز شخصية في ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ [١٠٩]، فكان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦.

كان منصور الأطرش البعثي الدرزي الوحيد المعروف الذي تحدر من عشيرة درزية رفيعة المكانة. أمّا عبيد والعيسمي وحاطوم فجاءوا من عشائر ذات مكانة متوسطة. وجاء البعثيون الدروز الذين وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية لحزب البعث في ظل حكم حافظ الأسد، أي منذ عام ١٩٧٠ ـ وهم حديثة مراد [*] وحمود القباني وتوفيق صالحة ـ من عائلات متوسطة أو أقل [١١٠].

بقي الحس بالعشيرة قويًا بين الدروز الأرستقراطيين بعد مجيء البعثيين إلى السلطة. على سبيل المثال، ما زال لعشيرة الأطرش التي تعد الآن نحو خمسة آلاف فرد، زعيمها الخاص، هو الأمير سليم الأطرش الذي ألبسه «عباءة الزعامة» في عام ١٩٨٤ مشايخ العقل الثلاثة في جبل العرب [١١١]. وبالمثل، يواصل آل عامر تعيين أمير لهم (نوّاف عامر) في شهبا [١١٢]. لكن موقع هؤلاء الزعماء من حيث

الأهمية، موقع معنوي أو رمزي أكثر منه سياسي. إضافة إلى ذلك، تعتبر الروابط العشائرية بين الفلاحين الدروز العاديين الآن أقل أهمية بكثير من رابطة الدين أو المنطقة أو القرية. وانخفض احترامهم على نحو ملحوظ للعشائر الأرستقراطية القديمة. وكما عبّر فلاح درزي من شهبا عن هذا الأمر في عام ١٩٨٥ للمؤلف: «في الماضي كان آل عامر في وضع يذلّون فيه الجميع؛ والآن يستطيع فلاح بسيط أن يذل آل عامر».

لكن الأهمية السياسية المتواصلة التي تتمتّع بها العشيرة انكشفت على نحو فاضح في سلوك اللجنة العسكرية البعثية التي شكّلت مركز الثقل في النظام البعثي بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦. وبحسب منيف الرزّاز الذي كان أمينًا عامًا لحزب البعث: «وكما فعلت [اللجنة العسكرية] في الحزب المدني، فقد أدخلت الكثير من الأعضاء في التنظيم دون أي توجيه حزبي سابق، بسبب من قرابتهم أو صداقتهم أو انتمائهم العشائري» [١١٣]. كان الرزاز يشير أساسًا، وإن لم يكن حصرًا، إلى سلوك الأعضاء العلويين في اللجنة العسكرية. وظهرت نزعات مماثلة في الفترة التي اقترنت بحافظ الأسد في أثناء إعادة تنظيم الجيش وسلك الضباط وما رافقهما من تشكيل وحدات ضاربة ذات أهمية سياسية خاصّة، كما سنبين في الفصل الثامن عشر، حيث سنقوم بمحاولة للتعمق في بنية السلطة في سورية.

الفلاحون مالكو الأرض والفلاحون غير المالكين
وملّاك الأرض الحضريون التقليديون، والمستثمرون الحديثون

يمكن التمييز اقتصاديًا أيضًا، وبالطبع، بين السكان المزارعين. الخط الأول الذي يمكن رسمه هو بين أولئك الذين يملكون الأرض والذين لا يملكونها. وهناك خطوط تمايز أخرى، لكنها خطوط تشابك أيضًا، بين الملّاك الكبار والمتوسطين والصغار، أو بين ملّاك الأرض الذين لديهم مصدر ماء وافر أو منتظم إلى هذه الدرجة أو تلك، وأولئك الذين لا يزالون يعتمدون على الظروف المناخية المتقلبة، أو بين ملّاك الأرض الأغنياء ماليًا، وأولئك الذين لا يملكون إلا رأسمال متوسطًا أو صغيرًا أو لا يملكون رأسمالًا قط لا يعني الحرمان من ملكية الأرض بالضرورة العجز الاقتصادي؛ فمن بين الأشخاص ذوي الأهمية المتزايدة في الحياة الزراعية السورية بعد عام ١٩٧٣ المستثمر الذي لا يملك الأرض في الأغلب، بل يؤجرها أو ببساطة يأتي برأسماله على شكل مال وآلات حديثة للقيام بالإنتاج.

يمكن الاستدلال على الوزن العددي النسبي للمجموعات الاقتصادية المتنوعة من الأرقام الواردة في الجداول (٣ - ١) و(٣ - ٢) و(٣ - ٣). ولا توجد بيانات رسمية عن توزيع حيازات الأرض الخاصة للفترة التي تلت ١٩٧٠ - ١٩٧١، لكن الأرقام في الجدول (٣ - ٣) والمتعلقة بالحالة العملية للسوريين العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج لها قيمتها في الفهم العام للبنية الطبقية في الريف السوري في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

«العاملون بأجر» الذين يمكن تشغيلهم على أساس موسمي أو دائم، و«العاملون بأجر عيني»، و«العاملون لدى الغير من دون أجر» هم، عمومًا، بلا أرض. لكن فئة «العاملين بأجر أو راتب» تشمل عددًا قليلًا نسبيًا من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين ومديري المزارع والمرشدين الزراعيين الذين قد يملكون أرضًا. في الحقيقة، أعطيت الأولوية في توزيع أراضي الإصلاح الزراعي لحملة الشهادات في الزراعة والميادين الفنية ذات الصلة. و«العاملون بلا أجر لدى العائلة» هم ذرية الفلاحين الملاكين الصغار أو المتوسطين، وهم في معظم الحالات الورثة المتوقعون

لحيازات ليست كبيرة بما يكفي ليعيشوا منها. والأغلبية العظمى ممن يعملون لحسابهم هم فلاحون أصحاب أراضٍ صغيرة يملكون، عمومًا، أقل من عشرة هكتارات (لكن هذه المساحة تزيد في المناطق ذات الهطول المطري القليل)، ويمكن أن يقسموا إلى أصحاب حيوانات الجر والآخرين ـ وهم الأقل عددًا والأفقر ـ الذين يجب عليهم، أو كان يجب عليهم في الماضي قبل إنشاء التعاونيات المحلية في قراهم، أن يعتمدوا في الفلاحة اعتمادًا تامًا على قوتهم البدنية.

يشمل «أصحاب العمل» الفلاحين ملّاك الأرض الأغنياء والمتوسطين، وملّاك الأرض الزراعية الحضريين التقليديين، وملّاك الأرض أو المستأجرين الحديثين، أو ببساطة المستثمرين أصحاب الآلات أو موظّفي الأموال. وبالطبع، فإنّ طبقة «أصحاب العمل»، منذ ١٩٦٣، لم تعد مكوّنة من الأفراد الذين كانوا عناصرها الأساسية قبل عام ١٩٥٨ إلا جزئيًا فحسب. وبعبارة أخرى، غادر الطبقة أفراد أو عائلات ودخلها سواهم على نطاق واسع. أمّا المستثمرون فهم الحامل الرئيس لتقدّم الرأسمالية في الزراعة، ويتألفون، عمومًا، من كبار ملّاك الأراضي أو المستأجرين، ولا سيما في المناطق المروية أو مناطق الهطول المطري الكبير؛ وهذا يعني ملّاك أو مستأجري ما يزيد على مئة هكتار، أو أصحاب الأراضي الشركاء في الأرض، أو الشركاء الممولين، أو الشركاء في كل من الأرض والتمويل (انظر الجدولين (٢ - ١) و(٢ - ٢)).

الانخفاض الحاد في عدد «أصحاب العمل» و«العاملين بأجر» بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٢ والزيادة الحادة المتزامنة معه في عدد الذين يعملون لحسابهم والعاملين بلا أجر لدى العائلة اللذين يعكسهما الجدول (٢ - ٣) هما بوضوح نتيجة إجراءات الإصلاح الزراعي في عامي ١٩٥٨ و١٩٦٣. ومن الواضح، أن هذه هي الحال أيضًا بالنسبة إلى التحوّلات المهمة في نموذج تملك الأرض الذي يعكسه الجدول (٢ - ١).

يبين الجدول (٢ - ٤) السقوف أو الحدود العليا المتعاقبة لملكية الأرض الخاصة التي حددتها مراسيم عامي ١٩٥٨ و١٩٦٣. ويمكن فهم عناصر تأثيرها، غير تلك المحددة آنفًا، من الجدولين (٢ - ٥) و(٢ - ٦) اللذين يبرزان عددًا من الحقائق. أولًا، أثر الإصلاح الزراعي الكبير لعام ١٩٥٨ في ٣٢٤٧ شخصًا شكّلوا ١,١ في المئة فقط من إجمالي ملّاك الأرض، لكنهم كانوا يتحكمون في أكثر من ثلث الأرض المستثمرة في سورية. أمّا مرسوم عام ١٩٦٣ فأثر في ١٣٧٣ شخصًا آخر. ووصلت مساحات أراضيهم الخاضعة للإصلاح إلى ٤٨٧٦٧ هكتارًا. ثانيًا، أحدثت الإصلاحات أعمق تأثيرها في البنية الزراعية لمحافظات القنيطرة ودمشق والحسكة وحمص والرقة وحلب وإدلب وحماه، ولكنها لم

الجدول (٢ - ١)

توزيع حيازات الأرض الخاصة في أعوام ١٩٥١ و١٩٥٨ و١٩٧٠ - ١٩٧١ (بآلاف الهكتارات)

فئة حائزي الأراضي	عدد الحائزين	النسبة المئوية

مساحة الحيازات (بآلاف الهكتارات)
أرض غير قابلة للزراعة
أرض قابلةللزراعة
المجموع
النسبة المئوية

بعلية

مروية

حائزون لحسابهم
٢٧٦٣١٨
٥٩,٠
١٣٩
١٧٨٦
٢١٤
٢١٣٩
٤٥,٦
حائزون لحساب عائلاتهم
٦٦٢٣٨
١٤,١
٥٣
٦٩٦
٦٥
٨١٤
١٧,٤
حائزون شركاء في العمل
٢٧٦٣٣
٥,٩
٥
١٣٤
٧٥
٢٠٤
٤,٤
حائزون شركاء في الأرض
٢٩٠٦٠
٦,٢
٢٣
٥٦١
٢٥
٦٠٩
١٣,١
حائزون شركاء ممولون
١١٥٥
٠,٢

١
٣٦
١٧
٤٤
٠,٩
حائزون شركاء في العمل والأرض
١٧١٥٥
٣,٧
٧
٨٧
٤٤
١٣٨
٣,٠
حائزون شركاء في العمل والتمويل
٢٨٨٩٧
٦,٢
١١
٢٨٤
٥٦
٣٥١
٧,٥
حائزون شركاء في الأرض والتمويل
٩٧٧٨
٢,١
١٠
١٩٨
٣٠
٢٣٨
٥,١
حائزون شركاء في العمل والأرض والتمويل
١٢٣٠٥
٢,٦
٧
٩٩
٣٣
١٣٩
٣,٠
المجموع
٤٦٨٥٣٩
١٠٠
٢٤٦
٣٨٦١

٥٥٩
٤٦٦٦
١٠٠

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: United Nations, Department of Economic Affairs, Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-1952 (New York: UN, 1953), pp. 14, 17 and 27; Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957]), p. 72; U. N., Economic and Social Office, Beirut, «Past Developments and Growth Prospects in the Agricultural Sector of Syria,» (April 1971) (Mimeographed), p. 66;
الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971: المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، 1972)، ص 168 - 170.
(أ) تقديرات مكتب المسح العقاري. (ب) أي الحيازات المملوكة جزئيًا والمستأجرة جزئيًا.

الجدول (٢ - ٢)
توزيع أصحاب الأراضي ومساحاتهم من الحيازات في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ بحسب عائد الحيازات الاقتصادي

فئة حائزي الأراضي
عدد الحائزين
النسبة المئوية
مساحة الحيازات (بآلاف الهكتارات)
أرض غير قابلة للزراعة
أرض قابلةللزراعة
المجموع
النسبة المئوية
بعلية
مروية
حائزون لحسابهم
٢٧٦٣١٨
٥٩,٠
١٢٩
١٧٨٦
٢١٤
٢١٢٩

٤٥,٦
حائزون لحساب عائلاتهم
٦٦٢٣٨
١٤,١
٥٣
٦٩٦
٦٥
٨١٤
١٧,٤
حائزون شركاء في العمل
٢٧٦٣٣
٥,٩
٥
١٢٤
٧٥
٢٠٤
٤,٤
حائزون شركاء في الأرض
٢٩٠٦٠
٦,٢
٢٣
٥٦١
٢٥
٦٠٩
١٣,١
حائزون شركاء ممولون
١١٥٥
٠,٢
١
٢٦
١٧
٤٤
٠,٩
حائزون شركاء في العمل والأرض
١٧١٥٥
٣,٧
٧
٨٧
٤٤
١٣٨
٣,٠
حائزون شركاء في العمل والتمويل

٢٨٨٩٧
٦,٢
١١
٢٨٤
٥٦
٣٥١
٧,٥
حائزون شركاء في الأرض والتمويل
٩٧٧٨
٢,١
١٠
١٩٨
٣٠
٢٣٨
٥,١
حائزون شركاء في العمل والأرض والتمويل
١٢٣٠٥
٢,٦
٧
٩٩
٣٣
١٣٩
٣,٠
المجموع
٤٦٨٥٣٩
١٠٠
٢٤٦
٣٨٦١
٥٥٩
٤٦٦٦
١٠٠

المصدر: استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ٣٠، ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٥٨، ٦٢، و٦٦.

الجدول (٢ - ٣)
السوريون العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج بحسب حالتهم العملية في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧٣ و١٩٨٤ و١٩٨٩ و١٩٩١

الحالة العملية	1960(أ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1972(دهـ)	النسبة المئوية	1984(هـ و)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1989(هـ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1991(هـ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث
صاحب عمل	39795	7.7	1,2	25850	2.8	49690	8.7	3.6	137004	20.3	3.7	131282	14.2	3.9
يعمل لحسابه	160761	31.3	0.6	364656	40.2	262010	45.9	5.9	185659	27.5	3.9	283264	30.6	4.7
عامل بأجر	191231	37.2	8.5	128288	14.1	68461(هـ)	12.0	22.6	104134	15.4	22.0	146597	15.9	41.6
عامل بأجر عيني	__(ب)		__(ب)	4885	0.5									
عامل بلا أجر لدى العائلة	120631(ج)	23.5	27.1 (ج)	380758	42.0	191236(ز)	33.4	57.3(ز)	248310	36.8	58.9	363131	39.3	59.1
عامل بلا أجر لدى الغير	1411	0.3	6.9	3268	0.4									
غير مبين	113	0.0	8.0											
المجموع	513942(أج)	100	9.8 (ج)	907705(هـ)	100	571397(هـ)	100	24.1	675107(هـ)	100	26.9	924274(هـ)	100	31.8

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ١٦٢ - ١٦٣ و١٦٦ - 167؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول ١٩٧٢ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [١٩٧٣])، الجدولان ١٩ و٣٠؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [١٩٨٧])، ص ١٠٦ - 107؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠، ص 90؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٩٠ و٨٤.

(أ) لا يأخذ في الحسبان العناصر البدوية.

(ب) من الواضح أن القائمين بتعداد ١٩٦٠ قد أهملوهم.

(ج) من الواضح أن عددًا كبيرًا من النساء العاملات في مزارع العائلة لم يدخلن في التعداد.

(د) لم تعط أرقام منفصلة عن المكوّن المؤنث في قوة العمل الزراعية.

(هـ) نتيجة حالات الجفاف، هبطت الزراعة في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩. وعلى العكس، كان عاما ١٩٧٣ و١٩٩١ جيدين للزراعة. وكان هناك أيضًا هبوط في قوة العمل الزراعية في الثمانينيات تحت تأثير هجرات الفلاحين إلى المدن والبلدات. هناك منذ عام ١٩٨٩ حركة عكسية نحو القرى.

(و) أرقام موقتة.

(ز) من المحتمل أن يكون عدد النساء العاملات لدى العائلة قد قُدر بأقل من العدد الحقيقي.

تعكّر نمط ملكية الأرض إلا قليلًا في محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء (جبل الدروز) ودرعا (سهول حوران). أمّا في محافظة دمشق فلم يتأثر وضع الغوطة إلا اسميًا: إذ لم يصادر إلا ٢٩٦٠ هكتارًا من مساحة الغوطة البالغة ٤٠ ألف هكتار [١١٤]. ومن الواضح تمامًا أيضًا أن الإصلاحات شملت ٢٣ في المئة من الأرض المستثمرة في سورية، وحتى عام ١٩٧٥، لم توزع الدولة على الفلاحين سوى ٣٣,٣ في المئة من مجموع الأراضي المصادرة، واستبعدت وباعت ٢٣,٥ في المئة، وخصصت ١٨,١ في المئة للتعاونيات والوزارات المختلفة. وظل الباقي غير موزع، والظاهر أن الكثير منه قد أُجّر. ولم تقدّم الدولة أي بيانات إضافية ذات صلة في ما بعد، على الرغم من الخفض الإضافي في الحد الأقصى لحيازات الأرض المملوكة فرديًا بموجب مرسوم في عام ١٩٨٠ [١١٥].

مع أن عدد أصحاب الحيازات ازداد من نحو ٢٩٢٢٧٣ في عام ١٩٥٨ إلى ٤٦٨٥٣٩ في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، أي بأكثر من ٦٠ في المئة، فإن نظام الحيازة الناشئ استمر في كشف تفاوتات صارخة. كما هو واضح من الجدول (٣ - ١)، فإن مالكي ما يقلّ عن عشرة هكتارات، عدا من لديهم حيازات مختلطة، شكلوا ٧٥,٤ في المئة من جميع ملّاك الأرض في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، لكنهم لم يملكوا سندات ملكية إلا لـ ٢٣,٥ في المئة من المساحة الإجمالية للأرض الزراعية المملوكة بالكامل ملكية خاصة. أمّا الأرض المؤجرة فكانت موزعة على نحو أكثر تفاوتًا: فكان ١,٩ في المئة من جميع أصحاب الحيازات بالإيجار يتحكمون بـ ٣٥,٣ في المئة من جميع الأرض المستثمرة بالإيجار.

الجدول (٣ - ٤)

الحد الأقصى للحيازات المملوكة فرديًا بموجب قوانين الإصلاح الزراعي أو مراسيمه لأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٨٠

١ ـ القانون رقم ١٦١ بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨:
٣٠٠ هكتار من الأراضي البعل أو ٨٠ هكتارًا من الأراضي المروية أو الأراضي المشجرة، مع الحق بنقل عشرة هكتارات من الأراضي المروية أو ٤٠ هكتارًا من الأراضي البعلية لكل ولد أو زوجة حتى ٤٠ هكتارًا مرويًا أو ١٦٠ هكتارًا بعليًا.

٢ ـ المرسوم التشريعي رقم ٨٨ بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦٣ وتعديلاته بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣١ بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ مبينة بين قوسين.

أ ـ الأراضي المروية: ١٥ إلى ٥٥ هكتارًا (١٥ إلى ٤٥ هكتارًا)
١٥ هكتارًا في منطقة الغوطة؛ ٢٠ هكتارًا في منطقة الساحل؛ ٢٥ هكتارًا في سهل البطيحة؛ ٤٠ (٣٠) هكتارًا في بقية الأراضي المروية بالراحة؛ ٥٠ (٤٠) هكتارًا في الأراضي التي تروى بالرفع بأي واسطة من أنهر الفرات والخابور والدجلة؛ ٥٥ (٤٥) هكتارًا في الأراضي التي تروى من مياه الآبار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة؛ ٤٥ (٣٥) هكتارًا في بقية الأراضي التي تروى بالرفع.

ب ـ الأراضي البعلية المشجرة: ٣٥ إلى ٥٠ هكتارًا (٣٠ إلى ٤٥ هكتارًا)
بين ٣٥ و٤٥ (٣٠ و٤٠) هكتارًا في محافظات اللاذقية (وطرطوس) ومن ٤٠ إلى ٥٠ (٣٥ إلى ٤٥) هكتارًا في المحافظات الأخرى حسب عمر الأشجار والمسافات بينها.

ج ـ الأراضي البعلية: ٨٠ إلى ٣٠٠ هكتار (٥٥ إلى ٢٠٠ هكتار)
٨٠ (٥٥) هكتارًا في المناطق التي يزيد فيها معدل الأمطار على ٥٠٠ مم؛ ١٢٠ (٨٥) هكتارًا في المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠ و٥٠٠ مم؛ ٢٠٠ (١٤٠) هكتار في المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠ مم؛ و٣٠٠ (٢٠٠) هكتار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.
(يحق للمالك أن يحتفظ هو أو ورثته من بعده بالحد الأعلى للأرض البعلية إذا شجر أرضه البعلية بعد تطبيق القانون [١٩٨٠] أو حوّل أرضه البعلية إلى مروية بمياه الآبار، ولكن ليس إذا حوّلها إلى أرض مروية مستفيدًا من مياه الأنهار أو مشاريع الري التي تقوم بها الدولة).

د ـ يحق للمالك أن يتنازل لكل من أزواجه وأولاده بما يعادل ٨ في المئة فقط من المساحة التي يحق له الاحتفاظ بها.

منذ تراجع سورية عن الراديكالية في عام ١٩٧٠، حدث انقلاب في بعض الاتجاهات التي ولدها الإصلاح الزراعي، وكان ذلك جزئيًا نتيجة مزيد من الهجرات من الريف. فعلى امتداد العقد المنتهي في عام ١٩٨١، انخفض عدد حائزي الأرض بنسبة ٥,٣ في المئة (انظر الجدول ٣ - ٧). ولا يكاد ثمة شك في أن النقص العددي المطلق حدث أساسًا في صفوف الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة، أي بين الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة هكتارات. وكانت حيازاتهم غالبًا صغيرة

جدًا، ففي فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، كان ما لا يقل عن ٣٣,٦ في المئة من الفلاحين المنتمين إلى هذه الطبقة والبالغ عددهم ٢٩٣٩٨٣ يملكون أقل من هكتار واحد، و١٩,٥ في المئة غيرهم يملكون أقل من هكتارين [١١٦]، حتى إنّهم في كثير من الحالات، ولا سيما في سنوات الجفاف أو المواسم السيئة، لم يكونوا قادرين على تحقيق ربح معقول أو حتى استرداد المصاريف الضرورية، واضطروا إلى تأجير أراضيهم لمزارعين أكبر أو لمستثمرين وقطعوا صلتهم بالأرض. وقد أعطى هذا صعودًا لظاهرة لافتة هي غياب مالك الأرض ـ الفلاح. يبدو أيضًا أن بعض المزارعين الصغار انفصل عن أراضيه مستسلمًا لإغراء أسعار الأرض المرتفعة في جوار المدن.

الجدول (٢ - ٥)
التصرف بالأراضي المستولى عليها بموجب قوانين الإصلاح الزراعي
حتى عام ١٩٧٥ (بآلاف الهكتارات)

الفئة	غير مستثمرة	مروية ومزروعة بالأشجار	بعلية	المجموع	النسبة المئوية
أراض مخصصة للجمعيات والوزارات المختلفة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٢٥٤	١٨,١
أراضموزعة للفلاحين		٦٠,٧	٤٠٥,٤	٤٦٦,١	٣٣,٣
أراض مستبعدة ومباعة		٦,٣	٣٢٣,٥	٣٢٩,٨	٢٣,٥
أراض غير موزعة	غ.م.	غ.م.			

غ.م.
٣٥١,٤
٣٥,١
مجموع مساحة الأراضي المستولى عليها
١٨٥,٥
٦٨,٠
١١٤٧,٨
١٤٠١,٣
١٠٠

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٤، ص ١٣٣، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٠٩.

في العقد ذاته، انخفض قليلًا أيضًا عدد أصحاب الآلات الزراعية الذين بلا أرض (ولكن ليس بالضرورة بلا دخل من الأرض) مع أن ملكية مثل تلك الآلات لم تكن منتشرة على نطاق واسع: ففي فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ لم يكن سوى ٥٠٧٥٩ شخصًا يملكون آلات زراعية (معظمها مضخات ري)، في حين كان ٤٦٨٥٣٩ يحوزون أرضًا [١١٧]. وعلى العكس، ارتفع عدد الجرارات الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي الخاص بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ من ٨٦٤٣ إلى ١٩٥١١، وعدد الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات من ١٣٣٩ إلى ٣٣١٩ [١١٨]. وهذا يفسّر لماذا انخفض عدد «حائزي الحيوانات فقط» بما يعادل ٢٤,٥ في المئة في ذلك العقد. يمكن تخمين مدى تقدّم المكننة في السنوات اللاحقة من حقيقة أنه، بحلول عام ١٩٩٣، كان ما لا يقل عن ٧٢٧٨٢ جرارًا و٤٧٩٨ حصّادة ودرّاسة وحصّادة ـ درّاسة قيد الاستخدام في القطاعات الزراعية: الخاص والعام والتعاوني [١١٩]. ومن غير الواضح ما نسبة هذه الآلات في كل قطاع، لكن ليس هناك سوى القليل من الشك في أن القطاع الخاص قد امتلك حصة الأسد [١٢٠].

في أي حال، تعاظمت ثروات المزارعين والمستثمرين المتوسطين والكبار المترسملين بعد عام ١٩٧٠، حتى عندما أصبح وضع الفلاحين أصحاب الحيازات الصغار أقل أمنًا. وكما هو واضح في الجدول (٣ - ٣)، فإن «أصحاب العمل» الزراعيين ازدادوا من ٢٥٨٥٠ في عام ١٩٧٣ إلى ٤٩٦٩٠ في عام ١٩٨٤، وإلى ١٣٧٠٠٤ في عام ١٩٨٩، لكن عددهم هبط قليلًا إلى ١٣١٢٨٣ في عام ١٩٩١. والأسباب واضحة تمامًا. فبفضل امتلاك الرأسماليين المزارعين للمال، كانوا قبل عام ١٩٥٨، وأصبحوا بعد عام ١٩٧٠، أقدر من أي طبقة أخرى على استخدام الأسمدة الاصطناعية والآلات الحديثة بكفاءة، والحصول من أرضهم على غلّة أكبر بعمل أقل وتكلفة أدنى، وجنْي منافع الإنتاج المتنوع أو التربية المكثفة للمحاصيل الصناعية والأطعمة الفاخرة. ومكنتهم المدخرات التي تراكمت من الأموال التي كسبها أفراد من العائلة في السعودية ومنطقة الخليج من استثمار رأس المال الجديد في الزراعة وإنتاج

الجدول (٣ - ٦)
العناصر الإضافية لأثر الإصلاح الزراعي كما انعكست في البيانات الرسمية الوحيدة

المتوافرة للعموم حتى نهاية عام ١٩٩٥ (المساحات بآلاف الهكتارات)

المحافظة
عدد أصحاب الحيازات المتأثرين بالإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨
المساحة الإجمالية لحيازاتهم
عددأصحاب الحيازات الإضافيين المتأثرين بمرسوم الإصلاح لعام ١٩٦٣
المساحة الإجمالية لحيازاتهم
الأراضي المستثمرة المستولى عليها فعليًا حتى ١٩٧٥ (أ)
مجموع مساحة الأراضي المستثمرة في ١٩٧٥ (ج)
نسبة الأراضيالمستولى عليها من مجموع الأراضي المستثمرة
عدد العائلات المستفيدة من الإصلاحالزراعي كما في نهاية ١٩٦٩
مساحات الأراضي المستثمرة الموزعة عليهم
بعلية
مروية مشجّرة
المجموع
بعلية
مروية مشجّرة
حلب
٦٠٨}
٤٢٠}

٢٣١,٨
٦,٥
٢٣٨,٣
١٢٢٣
١٩,٣
١٠٨٤٨
١٣٦,٧
٥,٦
إدلب
٦١,٢
٣,٩
٦٥,١
٣٤١
١٩,١
٦٩٦٨
٤٩,٤
٣,٩
حمص

٣٠١
٣١٤
٨٨,٣
٦,٤
٩٤,٧
٣٧٧
٢٥,١
٥٠٧١
٥٤,٨
٥,٠
حماه
٣٦١
٢١٨
٨٩,٥
٢,٧
٩٢,٢
٤٨٥
١٩,٠
٧٤٨٦
٧٨,١
٢,٢
اللاذقية
٥١
٢٤
٢,٣
٣,٠
٥,٣
٩٦
٥,٥
٣٢٣٨
١,٩
٢,٧
طرطوس
٦,٦
٢,٥
٩,١
١٣٠
٧,٠
٣٣٨١
٥,١
٢,٣
دير الزور

٨٨١
٦١٩
٧,٩
٩,٨
١٧,٧
١٣٧
١٣,٩
٣٢٦٢

٩,٣
الرقة
١٣١,٢
١٦,٨
١٤٨,٠
٧٤١
٢٠,٠
٥٦١٨
٣٣,٤
١٤,٢
الحسكة
١٠٦٢
٦٩٨
٤٥٤,٠
٩,٤
٤٦٣,٤
١٣٤٤
٣٤,٥
١٤٨١
٢,٩
٩,٢
السويداء
١١
٣٨
٣,١

٣,١
١٧٦
١,٨
٥١٥١
٢٠,٢
٥,٧
درعا

٢٧
٥٠
٨,٣
٠,٣
٨,٦
٢٥٣
٣,٤
دمشق
١٤٥
١٠٩
٥٥,٧
٦,٣
٦٢,٠
١٦٠
٣٨,٧
القنيطرة
٧,٩(ب)
٠,٤(ب)
١٣(ب)
٦٣,٨(ب)

المجموع
٣٢٤٧
٢٣٩٠
١٣٧٢
٤٨,٧
١١٤٧,٨
٦٨,٠
١٢١٥,٨
٥٤٧٦
٢٢,٠
٥٢,٥٠٤
٣٨٢,٥
٦٠,١

المصادر: تستند الأرقام المتعلقة بعدد الحائزين المتأثرين بقانون الإصلاح الزراعي في سورية إلى بيانات واردة في كتاب: منير الشريف، قضية الأرض في سورية لعام 1958 (دمشق: [د.ن.]، 1961)، ص 107. الأرقام الأخرى مأخوذة من: Office arabe de presse et de documentation, Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique (Damas: O. F. A., 1970), p. 33,
ومن: رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام

الإحصائية المجموعة ؛219 ص ،1976 لعام الإحصائية المجموعة ؛133 ص ،1971 .109 ص ،1994 لعام الإحصائية والمجموعة ،132 ص ،1986 لعام

(أ) وصلت المساحات المستولى عليها إلى ١٨٥٥٠٠ هكتار.

(ب) من الواضح أن هذا لا يشير إلا إلى جزء الجولان الذي كان تحت السيطرة السورية في عام ١٩٧٥.

(ج) تشمل المساحة أراضي مزروعة بالمحاصيل وأراضي سباتًا.

المزيد من الفواكه والخضراوات التي تدرّ ربحًا أعلى مما يمكن الحصول عليه باستثمار المال نفسه في استثمارات أخرى، نتيجة إعفاء هذه المحاصيل من ضوابط الأسعار، وعدم فرض ضرائب على الدخل الزراعي، والتفضيل العام الذي تمنحه الحكومة لمصلحة الزراعة.

الجدول (٣ - ٧)

أصحاب الحيازات الزراعية في سورية في ١٩٧٠ - ١٩٧١ و١٩٨١

	١٩٧٠ - ١٩٧١	١٩٨١	الانخفاض (%)
حائزون تشمل حيازاتهم الأرض	٤٦٨٥٣٩	٤٤٣٨٤٨	٥,٣
حائزوحيوانات فقط	٥٢٩٥٠	٣٩٩٩١	٢٤,٥
حائزو آلات زراعية فقط	٦٢٩	٦١٨	١,٧
حائزوحيوانات وآلات زراعية فقط	٩٩٥	٩٤٣	٥,٣

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١ المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، ١٩٧٣)، ص ١٤، ١٠١، ١٠٦ و١١٤؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ١٣٩.

هكذا، حسّن المستثمرون والفلاحون ملّاك الأرض المتوسطون والأغنياء حيازاتهم، أو اشتروا مزيدًا من الآلات، أو تحولوا إلى الاستفادة من الغياب الفعلي لأي حدّ للحيازات المستأجرة(١٢١)، وبهذه الوسيلة سيطروا على قطع أراضي الفلاحين الصغار التي جمعوها معًا واستغلوها وفق الأساليب الرأسمالية. وعززوا عملهم الخاص. وبعد أن تملّصوا في البداية من قبضة الدولة، عملوا على تحسين وظيفتهم على الرغم من الروح المعادية أصلًا للتشريع البعثي. لكن شأنهم المتزايد بعد عام ١٩٧٠ ينسجم مع مصالح العناصر القوية في جهاز الدولة الذين استفادوا من أعمالهم وتآمروا على تأجيرهم قطع الأرض التي تملكها الدولة أو شيوخ القبائل أو الفلاحون الأفقر.

يبدو أن ملكية الأرض الزراعية في الوقت الراهن لا تملك من القيمة الاجتماعية ما يمكّنها من أن تأتي برأسمال أو تقانة جديدة لاستثمار الأرض.

---

(١٢١) في النصف الثاني من الستينيات، كانت هناك حدود عليا قانونية لمساحة الأرض التي يحق لأي شخص أن يستثمرها وحده. على سبيل المثال، اثنا عشر هكتارًا من الأرض المروية السليخ، وستة هكتارات من الأرض المروية المشجرة التي شكّلت الحد الأقصى المسموح به في منطقة الغوطة؛ القرار رقم ٩٩٩ تاريخ 1965/١٢/١٩؛ الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، العدد ٥ (١٩٦٦)، ص ١٣٠٣.

المصادر: لعام ١٩٥١ من: Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [١٩٥٧]), p. ٨٣, and Yusif A. Sayigh, The Economies of the Arab World: Development Since ١٩٤٥ (New York: St. Martin's Press, ١٩٧٨), p. ٢٥٦,

ولعامي (١٩٧٠ - ١٩٧١) من: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١: المرحلة الأولى - بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، ١٩٧٢)، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(أ) تقديرات مكتب المسح العقاري. (ب) أي الحيازات المملوكة جزئيًا والمستأجرة جزئيًا.

X انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

X انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

X ابن بطوطة (الذي سافر في الغوطة في عام ١٣٢٦)، تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، انظر: Ibn Battūtat, Voyages d'Ibn Battūtat, texte arabe accompagné d'une traduction par C. Defrémery et B. R. Sanguinetti ([Paris]: [s.n.], ١٩٦٨), p. ٢٣٦. انظر أيضًا: محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ مج (دمشق: [د.ن.]، ١٩٢٥ - ١٩٢٨)، مج ٦، ص ٢٩٩.

X John Lewis Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land (London: J. Murray, ١٨٢٢), p. ٢٣١.

X عن هذه النقطة انظر: Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de

cycle troisième, Université Lyon II, ١٩٨٠), p. ١١١.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ (دمشق: المكتب المركزي، ١٩٧٠)، ٧، ص ٣٢٥.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٣٠.

X لاحظ كثر من الطلاب في سورية في الماضي الانتشار الواسع للمزارات في المناطق الجبلية والهضبية. انظر: Samuel Lyde, The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria (London: [n. pb.], ١٨٥٣), p. ٢٨٧; Gottlieb Schumacher, The Jaulan (London: Richard Bentley and Son, ١٨٨٨), pp. ٢٣-٣٤; Gertrude Lowthian Bell, Syria. The Desert and the Sown (New York: E. P. Dutton and Company, ١٩٠٧), pp. ٩٥-٩٦, and ٣١٣, and Jacques Weulersse, Le Pays des alouites (Tours: Arrault & Cie., ١٩٤٠), vol.1, pp. ٢٥٥-٢٥٦.

X لفتني إلى هذه النزعة الأستاذ يوسف إيبش، وحسن سامي بن عبد الرحمن اليوسف الذي يتحدر من عائلة مرموقة من ملّاك الأرض امتلكت قرى في المرج والغوطة والجولان والبطيحة (اسم الضفة الشرقية من بحيرة طبرية).

X كان هذا صحيحًا مع أن قانون الإصلاح الزراعي حظّر على المستفيدين نقل ملكية الأرض قبل مضي عشرين سنة.

X عن هذا اللقب، انظر: Abdul-Rahman Hamidé, La Région d'Alep. Etude de géographie (Damas: Impr de l'Université, ١٩٥٩), p. ١٧١.

X استشهد بها: Lyde, The Ansyreeh and Ismaeleeh, p. ٢٣

X Weulersse, Le Pays des alouites, vol. ١, p. ٣٧٣.

X Hamidé, La Région d'Alep, p. ١٥٣.

X قرية البيطارية.

X قرى زعورة والغجر وعين فيت: Schumacher, The Jaulan, pp. ٥٩-٦٠; ٧٦-٧٧, and pp. ٢٧٢-٢٧٣.

X Weulersse, Le Pays des alouites, vol. ١, p. ٣٣٦.

X Bell, Syria, pp. ٦٦-٦٧.

X حنا أبي راشد، جبل الدروز (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١) (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١١٩ - 121؛ حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ ١٩٢٧)، ص 11؛ عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي (بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.])، ص ١٩٥ - ٣٠٠.

X أبي راشد، حوران الدامية، ص ١٧٩.

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ١٢١.

X ترجمنا (Orthodox) بأهل السنّة و(Heterodox) بأهل البدع.

X ولا سيما الفوعة ومعرّة مصرين وكفاريا.

X من بين غيرها: نبُّل والنغاولة.

X بما في ذلك كيفتين ومعرة الإخوان وكفربنّا.

X في قرى مثل خبب وتبنة وبصير.

X في صدد والحفر وزيدل ومسكنة وفيروزة من بين قرى أخرى.

X تستند النسب إلى الأرقام الواردة في الملحق ب، الجدول ٢، من كتاب: :London) Essay Political a ,Lebanon and Syria ,Hourani Albert Oxford University Press, (١٩٤٥)), p. ٣٨٦.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ١٨ - ١٩.

X Bell, Syria, p. ٢٩٣.

X انظر مقالته عن اليزيدية في: H. A. R. Gibb and J. H. Kramer, eds., Shorter Encyclopedia of Islam (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [١٩٥٣]), p. ٦٤٢.

X «مذكرات وصفية عن الحدود بين سورية والعراق» مع ملاحظة بتاريخ ٧/٣/١٩٣٢ من الأمين العام لعصبة الأمم إلى وزارة الخارجية البريطانية: FO ٤٦٩٤/٦٩/٤٠٦, E ٨٩/١٥/١٣٠٢, pp. ١٩٢-١٩٣.

X Menzel, «Yazīdis».

X Henri Guys, La Nation Druse: Son Histoire, sa religion, ses moeurs et son état politique (Amsterdam: APA-Philo Press, ١٩٧٩), et (Paris: [s. n.], ١٨٦٣), p. ١٥.

X بالعربية، هادي المستجيبين. في المذهب الإسماعيلي، تشير كلمة المستجيبين إلى الذين استجابوا للدعوة.

X ترجمة فرنسية غير دقيقة عمومًا للميثاق: Guys, La Nation Druse, pp. ١٤٥-١٤٦. يمكن العثور على نص عربي بضمير المفرد الغائب في: أبي راشد، جبل الدروز، ص ٨٤ - ٨٥.

X سُميت السلالة الفاطمية (٩٠٩ - ١١٧١) بهذا الاسم نسبة إلى فاطمة بنت النبي محمد، زوجة الإمام علي، أم الحسن والحسين.

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ٨٣.

X أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين الدروز، ص ٦٣.

X هكذا ترد في المراجع الدرزية، بالسين وليس بالصاد. [المترجم]

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ٩٠.

X علي والحسن والحسين وعلي زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري ومحمد المنتظر.

X الكتاب الذي ظهر أيضًا في بيروت في عام ١٨٦٣ هو: سليمان الأذني، كتاب الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية. ونشرت ترجمة غير كاملة له إلى اللغة الإنكليزية قام بها إدوارد ساليزبري، انظر: Edward E. Salisbury, «Notice of the Book of Sulaiman's First Ripe Fruit: Disclosing the Mysteries of the Nusairian Religion by Sulaiman Effendi of Adhanah; with Copious Extracts,» Journal of the American Oriental, vol. viii, no. ٢ (١٨٦٥), pp. ٢٢٧-٣٠٨.

X للاطلاع على ترجمة فرنسية لـ كتاب المجموع، انظر: René Dussaud, Histoire et religion des Nosairis (Paris: E. Bouillon, ١٩٠٠).

X الأذني، كتاب الباكورة، ص ٣ - ٦، وSalisbury, «Notice of the Book,» pp. ٢٢٩-٢٣٣.

X لكنّ الإسماعيليين، على عكس الطوائف الثلاث الأخرى، يرفضون فكرة تقمّص الروح في أجسام الحيوانات.

X David Hume, The History of England from the Invasion of Julius Ceasar to the Revolution in ١٦٨٨ (New York: Harper & Brothers, ١٨٧٩), vol. ١, p. ٢٨.

X الأذني، كتاب الباكورة، ص ٣ و١٨.

X المصدر نفسه، ص ٨٣.

X المصدر نفسه، ص ١٥.

X انظر لوي ماسينيون (Louis Massignon)، مقالات عن «القرامطة» (Karmatians) و«النصيريين» (Nusairi)، في: Shorter Encyclopedia of Islam, pp. ٢١٨ and ٤٥٦, ومحمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين (بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٦)، ص ٢٠٠ - ٢١٢.

X بالعربية: الخمسة الأيتام.

X المقداد بن الأسود الكندي.

X أبو ذر الغفاري.

X عبد الله بن رواحة الأنصاري.

X عثمان بن مظعون النجاشي.

X قنبر بن كادان الدوسي.

X هنا يدعو الملقّن لشهادة أهل المراتب السبع الأُولى (إضافة إلى الحجاب والباب والخمسة الأيتام) وأهل المراتب السبع الأخرى الذين يخاطبهم بألقابهم فحسب. في حالة المجموعة الأولى، ترد الألقاب مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، وهم: النقيب والنجيب والمختص والمخلص والممتحَن. أمّا المراتب السبع الأخرى فتشمل المقرَّب والكروبي والروحاني والمقدّس والسايح والمستمع واللاحق.

X تطبع كلمة «ابن» في اسم علي بن أبي طالب في هذه السورة بالألف (وليس «بن» أي من دون ألف) انسجامًا ربما مع إنكار النصيريين للأصل البشري لعلي بن أبي طالب.

X نسبة إلى محمد بن جُندب، أحد خلفاء ابن نصير.

X نسبة إلى محمد الجنّان الجنبْلاني، خليفة آخر لابن نصير وأحد أبناء جنبْلا، العراق.

X انظر لاحقًا.

X نسبة إلى محمد بن علي الجلّي الذي كان من جلّيا قرب أنطاكية وأحد تلاميذ الخصيبي.

X نسبة إلى الميمون بن قاسم الطبراني (المتوفى في عام ١٠٣٥)، أحد تلاميذ الجلّي.

X ذو الفقار هو اسم سيف شهير للنبي ولعلي من بعده، ومن الواضح أنه سمي بهذا الاسم نتيجة «فقرات» صغيرة جميلة على حافته: Edward William Lane, An Arabic-English Lexion (London: [n. pb.], ١٨٧٧), Book ١, Part ٥, p. ٢٤٣٦

X الأذني، كتاب الباكورة، ص ٣٦ - ٣٧، و Salisbury, «Notice of the Book,» pp. ٢٥٥-٢٥٦.

X علماء ورجال دين من الطائفة العلوية الإسلامية في الجمهورية العربية السورية ولبنان، العلويون: من هم وما هي عقيدتهم ([د.م.]: [د.ن.]، ١٩٧٣)، ص ٥ - ٧،

١٦ - ٢٠ و٣٧.
X المصدر نفسه، ص ١٠.
X سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ١٤٤ - ١٤٥.
X بالعربية، الوحدة المذهبية.
X مقدمة بقلم المفتي الجعفري (الشيعي) الممتاز عبد الأمير قبلان لكتاب العلويون.
X المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات في المؤتمر الإسلامي العلوي ([د.م.]: [د.ن.]، ١٩٧٣)، ص ٩ - ١٥.
X هذا ليس الاسم الحقيقي للمشارك، بل اسم مستعار.
X المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات، ص ٣٩.
X هذا أيضًا اسم مستعار.
X أبو الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، المِلل والنِّحل، تحرير عبد العزيز محمد الوكيل (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٨)، ١: ١٧٤.
X المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات، ص ٣٩ - ٤٥.
X المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.
X المصدر نفسه، ص ٥٠.
X المصدر نفسه، ص ٧٦ - ٧٨.
X جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٣٦.
X أحمد وصفي زكريا (١٨٨٩ - ١٩٦٤)، الذي كان بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٠ مفتشًا عامًا لوزارة الزراعة: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ط ٢ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣)، ص ٥٩٩ - ٦٠١.
X تستند الملاحظات في الفقرات الخمس السابقة إلى بيانات واردة في: سليمان نجم الخلف (أحد أبناء قرية حاوي الهوى في محافظة الرقة وعضو فرع الظاهر من قبيلة العفادلة)، «الزعامة القبلية وسياساتها في منطقة الرقة في سورية».
X المرسوم الرئاسي رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٣، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الأول، رقم ٢٣ لعام ١٩٧٣، ص ١١٢.
X البعث، ٧/٤/١٩٧٣، ص ٥.
X المرسوم الرئاسي رقم ١٦٥٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٧، الجريدة الرسمية، الجزء الأول، رقم ٢٣ لعام ١٩٧٣، ص ٤.
X كلمة (Clans) = حمايل وهي جمع حمولة [ترجمناها عشيرة وجمعها عشائر - المترجم]
X حديث مع الشيخ أحمد موسى الصمادي، أيار/مايو ١٩٨٠.
X حديث مع أحد قاطني جمرين في أيار/مايو ١٩٨٠.
X المقداد والحمد والخليل وبني حامد ودوس والصلاخدة والسويدان.
X كل قرعا تساوي أيضًا عشرين فدانًا، وهي وحدة أخرى للقياس تستخدم في بصرى. الهكتار يساوي ٢٤٧١ آكرًا.
X تستند الملاحظات السابقة المتعلقة ببصرى والقرى المحيطة بها إلى محادثات في أيار/مايو ١٩٨٠ مع ستة عشر ساكنًا من سكان بصرى من مشارب حياتية مختلفة، بمن في ذلك آل المقداد وغير آل المقداد، وسنّة وشيعة، وعمال وزعماء، وكانوا ذوي فائدة جميعًا، ولا سيما سليمان المقداد مدير الآثار في المنطقة والشيخ محمود الحمد شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين سنة.
X أبي راشد، حوران الدامية، ص ٥٨.

X سعد الدين أفندي خليل المقداد: Great Britain, Foreign Office, FO ٤٢٤/٣٢٠. رسالة بتاريخ ٣١/٨/١٩٠٩، من القنصل ديفي، دمشق، إلى السير ج. لوثر، لندن.

X مصطفى المقداد: Great Britain, Foreign Office, FO ٤٠٦/٧٦/٤٦٩٤, E ٨٩/٤٤١/١٤٠٥, Records of Leading Personalities in Syria and the Lebanon (١٩٣٨), p. ١٩٨.

X عبد اللطيف المقداد: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج (بيروت: [الدار المتحدة للنشر]، ١٩٧٣)، ج ٣، ص ٣٠٧.

X للاطلاع على مصادر، انظر الهامش ٩٠ من هذا الفصل.

X حديث مع ابن الشيخ أحمد جمال الحريري، أيار/مايو ١٩٨٠.

X آل إسماعيل وآل نجم وآل حمود.

X السويداء وصلخد والقريّا وقيسما وعنز وعرى ورساس وعرمان وملح وصميد وأم الرمان وعوس والعناة والهويا وذيبين والغارية.

X تعرف أيضًا باسم العوامرة.

X جماعات بشير وخمري وأسعد وفارس وقبلان ودعيبس.

X شهبا ونمرة وعمرة والمتونة والسويمرة والبثينة والهيت والهيات وتعلا ومردك وبريكة.

X بما في ذلك الصَوَرة والثعلة والهيت.

X عاش آل أبو عساف، وكانوا مسيطرين في قرى سليم وولغا وعتيل.

X كان آل أبو راس مسيطرين على قرية الرحى.

X تستند التعميمات في الفقرات الثلاث السابقة إلى محادثات في حزيران/يونيو ١٩٨٥ مع فلاحين دروز، بمن في ذلك خمسة من شهبا واثنان من آل الأطرش ـ جبر الأطرش ونشأت الأطرش ـ وكذلك إلى بيانات في: Great Britain, Foreign Office: FO ٤٦٩٤/٤٦/٤٠٦, E, رسالة بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٣١، من القنصل بالمر، دمشق، إلى إيرل كيرزون (Earl Curzon)، لندن؛ والوثيقة رقم : FO ٤٦٩٤/٥٧/٤٠٦, E ٨٩/١٢/٩٧٣، رسالة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، من القنصل سمارت (Smart)، دمشق، إلى السير أوستن تشامبرلين (Sir Austen Chamberlain)، لندن؛ والوثيقة رقم: FO ٣٧١/٥٢٨٨٩, E ٨٩/٢٥٧١، رسالة بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٤٦، من شون (Shone)، البعثة البريطانية، بيروت، إلى إرنست بيفين (Ernest Bevin)، لندن؛ أبي راشد، جبل الدروز، ص ٤٣ - ٤٤، ١٠٣ و١٧٨ - 206؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٢٩٠ - 372؛ ظافر القاسمي، وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥)، ص ١٦٢ - ١٦٧، ومقابلات Our World ود. جبر الأطرش مع منصور الأطرش: Our World, vol. ١, no. ١ (Fall ١٩٨٤), pp. ٦-١٤. (Our World هي لسان حال الجالية الدرزية العالمية، نوكسفيل، تينيسي).

X حديث مع حمد عبيد في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥. في شأن سيرة علي عبيد ودوره في ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧، انظر: أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠)، ص ٢٤٤.

X عن دور الشيخ يوسف حمد العيسمي في الثورة، انظر: آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٢٤٣.

X حديث مع عاطف وعادل حاطوم، أيار/مايو ١٩٨٥.

X عن سلطان الأطرش وأعماله الثورية، انظر: آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٣٣٣ - ٢٣٤، وعبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى: [أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة] (عمان: دار الجزيرة، [١٩٤٠])، ص ٥١ - ٨١.

X كان حديثة مراد في القيادة حتى عام ١٩٧٠، واعتقل عام ١٩٧١ مع من تبقى من القيادة السابقة وبقي في السجن حتى التسعينيات، وهذا واضح في الملحق الذي يضعه المؤلف في آخر الكتاب.

X مراد والقباني ابنا ملاكي أراضٍ متوسطين، وصالحة ابن فلاح صاحب أرض صغيرة.

X محادثات مع د. جبر الأطرش ونشأت الأطرش، حزيران/يونيو ١٩٨٥.

X محادثات مع فلاحين من شهبا، حزيران/يونيو ١٩٨٥.

X منيف الرزاز، التجربة المرة (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧)، ص ١٣١.

X للاطلاع على آثار الإصلاحات الزراعية في الغوطة، انظر: Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas», pp. ٨٩ ff.

X وبالتالي كرّر المكتب المركزي للإحصاء في المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٠٩، أرقام عام ١٩٧٥. استنادًا إلى الاتحاد العام للفلاحين، بموجب مرسوم عام ١٩٨٠، تم الاستيلاء على ما مجموعه ٤٤٠٤٠ هكتارًا، لكن الاتحاد لم يشر إن كانت هذه المساحات قد وُزّعت وكيف: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، ص ٨٣.

X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ١٦٨.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ١٥٨، والجدول (٢ - ١) في هذا الفصل.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ١٥٨، والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، ١٩٨١ المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، ١٩٧٣)، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٤٤.

X استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١، ص ١٣٠. عند نهاية عام ١٩٧٠، كان عدد الجرارات الزراعية المسجلة ١٥٢١٣، وعدد الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات ٣٠٨٤. عند مقارنة هذه الأرقام بتلك المأخوذة من التعداد الزراعي لعام ١٩٧٠ - ١٩٧١ المستشهد بها في النص، فإنها توحي بأن ٥٦,٨ في المئة من الجرارات و٦٤,٣ من الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات كانت ملكية خاصة، مفترضين أن الإحصاءات المعنية خالية من العيوب. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن اتحاد الفلاحين لم يملك في عام ١٩٩٠ سوى ٧٩٧ جرارًا من أصل ٦١٦٢٨ أو ١,٣ في المئة، و٤٧ حصّادة من أصل 4131؛ انظر: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص ٢٣٨ و٢٤٠.

الفصل الثالث: الأحوال المعيشيّة

توزيع الدخل الزراعي قبل إعادة تنظيم العلاقات الزراعية وبعدها

قبل انتصار الأفكار المتقدّمة المتعلّقة بمسألة الفلاحين في سورية ـ ذلك الانتصار الذي نجم أساسًا عن وصول عناصر عسكرية من أصل فلاحي إلى الواجهة السياسية ـ وقبل إعادة تنظيم ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في الخمسينيات والستينيات، لم تكن الكتلة العظمى من حارثي الأرض تكسب إلا ما يزيد قليلًا على الكفاف. ولم يكد يصل إلى الثلث عدد الذين يستثمرون قطعة أرض خاصة بهم، أو يعتنون ببساتينهم الصغيرة المزروعة بالفاكهة، أو يتمتعون بمجرد الحقّ في حصة من التوزيع الدوري لقطع من الأرض في ظل نظام المشاع القديم للملكية الذي كان لا يزال ساريًا في السهول المركزية، على الرغم من أنه كان يفسح المجال على نحو متزايد للتملك الفردي الأكثر استقرارًا. وكان العدد الأكبر من الفلاحين الآخرين محاصصين ومستأجرين قانونيًا بحسب مشيئة المالك الذي كان قادرًا على إبعادهم عن الأرض متى شاء، لكنه نادرًا ما كان يكسر العرف المتمثل بتعاقب ورثة مستأجر الأرض على استئجارها. وفي ما عدا مناطق في جوار المدن مخصصة للبستنة السوقية، كما في الغوطة، لم يكن ترك الأرض القابلة للزراعة للإيجار النقدي أمرًا معتادًا، لكنه ازداد أهمية بعد الحرب العالمية الثانية. أمّا باقي الفلاحين فكانوا يعملون بالأجرة، وليس لهم عمومًا «لا بالقاع ودّ ولا بالسما نجمة»، كما يقول فلاحو الفرات وصفًا لأفقر فئة من بينهم.

ربما يدل نمط استئجار الأرض الأكثر شيوعًا في سورية في النصف الأول من هذا القرن وفي أوقات سابقة، ذلك النمط الذي يشبه في ملامحه الأساسية الترتيبات العرفية التي كانت نافذة في أجزاء معينة من أوروبا في أيام آدم سميث (Adam Smith)، على الأصل المشترك لبعض المؤسسات الزراعية في الشرق الأدنى وفي أوروبا. يشير سميث في كتابه ثروة الأمم (The Weath of Nations) (١٧٧٦) إلى نوع من المزارعين الذين «خلفوا بالتدريج» الفلاحين العبيد في العصور القديمة الذين كانوا يسمون باللاتينية بـPartiarii Coloni . وفي القرن الثامن عشر، لم يعد من الممكن العثور عليهم في إنكلترا، لكنهم استمروا في بعض مناطق اسكتلندا، حيث كانوا يعرفون بـ Steel-bow Tenants (مُقْطَعي القوس الحديدي) [١]، وكانوا يشكّلون جزءًا كبيرًا من طبقة الفلاحين في فرنسا، حيث كانوا يلقبون بـ Métayers [*]. وكان المالك يزودهم بالبهائم والبذار ويأخذ نصف المحصول، بعد أن يضع جانبًا ما يلزم لإطعام البهائم [٢] لكن مارك بلوخ (Marc Bloch)، يشير إلى أنّ الـ Métayage كانت مقابل نصف المحصول أو ثلثه أو ربعه، بحسب مساهمة كل طرف [٣].

كان النظام المشابه لهذا الشكل من استئجار الأرض في سورية يدعى «المُزارَعة»، والمستأجر أو المحاصص يدعى «المُزارِع». وربما تعود جذور ذلك إلى الماضي البعيد: فالمادة ٤٦ من شريعة حمورابي البابلي التي تعود إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، تشير إلى المالكين الذين يتركون حقولهم للمستأجرين لقاء نصف المحصول أو ثلثه [٤]. وكانت شروط المزارعة تختلف من منطقة إلى أخرى وأحيانًا من قرية إلى أخرى في الجزء ذاته من البلد. وكانت تدخل عوامل مختلفة في تحديد حصة المستأجر من المحصول، مثل المستلزمات النسبية التي ساهم فيها،

والاستخدام المحلي، وطريقة الحراثة، والعناية أو المهارة التي يتطلبها المحصول.
كان المحصول في النصف الأول من هذا القرن في شمال محافظة حلب (الذي يشمل محافظة إدلب الحالية) يُوزَّع بالتساوي بين المالك والمستأجر، ولا سيما في المناطق المزروعة بالحبوب التي تسود فيها تقاليد فلاحية قديمة، وتحديدًا النَّجْد الغربي. كان المالك يقدّم الأرض والبذار، ويقدم المستأجر عمله وحيوانات الجر. أمّا في المناطق الأفقر من المحافظة ذاتها، كما في السهل، فلم يكن المستأجر يقدم سوى قوته العضلية ويأخذ ربع عائدات عمله، وعلى هذا الأساس كان يسمى «المُرابع». وكان في السنوات سيئة المحصول يهوي إلى الفاقة والعوز [٥] .
في حوران، جنوب سورية، كانت حصة المستأجر زارع القمح عشية الإصلاح الزراعي ربع المحصول [٦] ، لكنها كانت الثلث في القرن التاسع عشر [٧] . وفي جبل الدروز، كانت حصة المحاصص الربع منذ البداية [٨] ، لكنه كان يحصل إضافة إلى ذلك على تموين سنوي من الغذاء يصل إلى ٣٠ مُدًّا أو ٤٠٠ كلغ من القمح [٩] . ونتيجة إحساس الدروز القوي بالالتزام نحو أبناء طائفتهم، لم يمت الفلاح الدرزي قط من الجوع: ففي سنوات الشح في المنطقة، كانت المضافة تبقى مفتوحة له. وعلى العكس، كان الفلاح الحوراني يترك ليعاني وحده عندما يمر بأوقات عصيبة [١٠] .
أما وضع المستأجر في الغوطة فكان أفضل عمومًا، وكان يحصل أحيانًا على ما يعادل ثلثي المحصول لأن الري والعناية بأشجار الفاكهة يتطلبان جهدًا أكبر ومهارة أعلى [١١]. لكن المستأجر في مزارع بعض الملّاك الأكبر لم يكن يتلقى سوى ثلث المحصول [١٢] .
اختلفت الممارسات في منطقة حمص من قرية إلى أخرى. على سبيل المثال، كان المستأجرون في إحدى القرى التي يقع ثلثا أراضيها في المنطقة المروية والثلث الآخر في المنطقة البعلية يتحملون كل المصاريف، ويعطون المالك ربع المحصول. وفي قرية أخرى تقع بالكامل في المنطقة المروية، كان المالك والمستأجرون يتقاسمون المصاريف والمحصول مناصفةً [١٣] . وكان هذا النوع الأخير يعرف بالشراكة الحموية لأنها، كما هو واضح، نشأت، أو كانت جارية، في المناطق المروية من حماه [١٤] .
في منطقة الرقة (وهي حاليًا محافظة)، وتحديدًا في الأراضي المتاخمة للفرات التي شهدت توسعًا في زراعة القطن في أواخر الأربعينيات، كان مالك الأرض يأخذ بين ٣٠ و٣٥ في المئة من المحصول، على الرغم من أن حصته كانت تظهر في العقد المكتوب ١٧ في المئة فقط وكان الفلاح يحصل على ٣٠ في المئة، والمستثمر أو الرأسمالي الذي لم يكن أحيانًا يقدم سوى مضخة الري، يستولي على بقية المحصول، على الرغم من أن تكلفة الري لم تكن تتجاوز، عمومًا، ١٠ في المئة من قيمة المحصول [١٥] .
من الصعب تحديد الدرجة الحقيقية لفقر أو غنى المحاصصين أو ملّاك الأرض الفلاحين الصغار في النصف الأول من هذا القرن. كان دخلهم يتنوّع كثيرًا، لا من مكان إلى آخر فحسب، بل وفْقَ حظوظ السنة الزراعية أيضًا. كان نتاج المزرعة - ولا يزال إلى حدّ بعيد - رهن ظروف الهطول المطري التي لا يمكن التنبؤ بها وحالات الارتفاع والهبوط الحادة المتكررة.
توصّلت عملية حسابية تقريبية أجراها مسّاح أراضٍ في عام ١٩٠٦ إلى أن أفقر فلاح (مسيحي) في منطقة قلعة الحصن كان يكسب ما يعادل ٧ إلى ١١ جنيهًا استرلينيًا في السنة [١٦] . واستنادًا إلى تقدير آخر أُجري قبل وقت قصير من

الحرب العالمية الأولى، كانت القيمة النقدية لمتوسط الدخل السنوي للعائلات الفلاحية العلوية في منطقة جبلة قليلة، في معظم الحالات، تصل إلى ٥ ليرات ذهبية تركية، ولا تتخطّى ١٠ ليرات في أفضلها، وهذا يعني أنها تراوحت بين ٤،٥ و٩ جنيهات استرلينية [١٧]. لكن الفلاحين العلويين كانوا فئة خاصة، وما كانوا يُحسدون قط على حظهم. وفي ظلّ الحكم العثماني، قبل ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨، كانوا يتعرضون لسوء المعاملة والتشنيع، وكان نساؤهم وأطفالهم في بعض الأحيان (في قرون أسبق) يؤسرون، ويباعون [١٨] . وبعد الحرب العالمية الأولى صارت الأحوال الاقتصادية، حتى بالنسبة إلى الفلاحين العلويين الأكثر استقلاليةً والأقل اضطهادًا، بائسة إلى حد أنهم أخذوا يبيعون بناتهم أو يؤجّرونهن لأهل المدن الأغنياء. كان بعضهن يباع في الطفولة مدى الحياة بصفة خادمة، لكن كانت أغلبيتهن «تؤجّر» فحسب مقابل سعر متفق عليه ولفترة محددة من الزمن [١٩] .

كانت تباينات الدخل بين الطبقات الزراعية المختلفة واسعة. وفي العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى، في سنوات الموسم الجيد، كان الدخل السنوي لزعيم متوسط في قرية صلخد الدرزية من أرضه نحو ١٠٠٠ نابليون (Napoleon) أو ٨٧٥ ليرة ذهبية تركية أو نحو ٧٩٥،٥ جنيهًا استرلينيًا، أما دخل الفرد الأغنى في العائلة الدرزية مالكة الأراضي ـ الطرشان ـ فكان نحو ٥٠٠٠ نابليون أو ٤٣٥٠ ليرة ذهبية تركية. وكانت عائلة العظم التي تربعت على عرش أرستقراطية حماه، تحصل على دخل سنوي من قراها يقدّر بـ ٦٠٠٠ جنيه استرليني أو ٦٦٠٠ ليرة ذهبية تركية [٢٠] . أمّا أغنى مالك أرض في دمشق، عبد الرحمن اليوسف، الذي حاز الضفة الشرقية لبحيرة طبرية كلها والمعروفة بالبطيحة وثلاث قرى في الغوطة وخمسًا في المرج وأربعًا وعشرين في الجولان، فكان يحصل على دخل سنوي يراوح بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ ليرة ذهبية تركية، بحسب حظوظ السنة الزراعية [٢١] .

كان الوكيل العام على أراضي عبد الرحمن اليوسف، الذي يتحمل المسؤولية العامة عنها، يحصل على ١٠ ليرات ذهبية شهريًا، إضافة إلى مؤن غذائية من القرى. وكان الكاتب [٢٢] ، وهو عادة يهودي أو مسيحي يُخْتَار لقدرته على حفظ الأسرار ومهاراته الحسابية، يكسب ٥ ليرات ذهبية شهريًا مع الطعام. أمّا الوكيل، وهو المسؤول عن قرى بعينها، فكان يحصل على نصف دخله عينيًا من محصول «الشكارة»، وهي قطعة أرض خاصة تفرد له. أمّا النصف الآخر فكان يبلغ ٣ ليرات ذهبية في الشهر. وكان شيخ القرية [٢٣] ، الذي يشرف على توزيع الماء وتنظيف القنوات، يحصل على تعويض سنوي مقداره ١،٥ ليرة ذهبية، إضافة إلى حصته العينية من المحصول وكانت، كما هي الحال مع السقائين (السقّاية) والمزارعين الآخرين، ربع أو ثلث أو ٤٠ في المئة، بحسب موقع القرية. وكان تعويض حرّاس المحصول (الوقّافة) ـ الذين لم يكونوا، بالمصادفة، يُختارون قط من الفلاحين بل من الأكراد أو الشركس أو البدو المسلحين من قبيلة رولة ـ يختلف من موسم إلى آخر [٢٤] .

بعد ربع قرن أو نحوه، حدّد تقدير أولي في عام ١٩٣٦ متوسط الدخل السنوي لعائلة فلاح محاصص بعشرين ليرة ذهبية تركية، وذاك الذي لعائلة فلاح من الملّاك الصغار بثلاثين ليرة ذهبية تركية. وكان هذا يعني، في الواقع، متوسط دخل فردي يبلغ ٣،٣٣ ليرات ذهبية للمستأجرين المحاصصين و٥ ليرات ذهبية للفلاحين مالكي الأرض الصغار، لأن عائلات الفلاحين كانت تتألف في المتوسط من ستة أفراد [٢٥] . كان سعر الليرة الذهبية التركية في عام ١٩٣٦، حين كانت لا تزال في

التداول، ٥,٥ ليرات سورية [٣٦] وكانت تصرف بجنيه استرليني وستة شلنات وستة دايمات أو ٦,٥٩ دولارات [٣٧] . بعبارة أخرى، إذا كان التقدير يعكس الحقائق عن كثب، فإن متوسط الدخل الفردي السنوي للمستأجرين في عام ١٩٣٦ كان نحو ١٨,٣٣ ليرة سورية أو ٣١,٩٤ دولارًا، وللفلاحين المالكين الصغار ٣٧,٥٠ ليرة سورية أو ٣٢,٩٥ دولارًا. عكست هذه الدخول المنخفضة جزئيًا تأثير الكساد العظيم الذي استمر حتى عام ١٩٣٩ بحدة متفاوتة.

حدّد تقدير أكثر تفصيلًا في قرية الشرقلية العلوية التي تقع في هضبة الوعر في محافظة حمص، متوسط الدخل الصافي لعائلة تعمل بالمحاصصة في عام ١٩٤٩ لقاء العمل الزراعي بين منتصف أيلول/سبتمبر ومنتصف أيار/مايو بشُمْل واحد أو ٣١٦ كلغ من القمح و٥ شمبل أو ٨٤٠ كغ من الشعير و٣,٢٥ شمبل أو ٤٢٠ كلغ من الذرة أو ما مجموعه ١٤٧٦ كلغ من الحبوب لعائلة كانت قلّما تضم أقل من ستة أفراد [٣٨] . نادرًا ما كان هذا الدخل يكفي لمستوى ملائم من استهلاك الغذاء وضروريات الحياة الأخرى التي قُدّرَت، في قرية في منطقة دمشق خارج الغوطة في النصف الثاني من الأربعينيات لكل فلاح فرد، بـ ٢٥ كلغ من القمح كل شهر (أو كمية أقل من الشعير والذرة في حالة الفقراء جدًا) وكيلوغرام واحد من اللحم (وهذا ترف نادر للفلاحين العلويين)، و٤٠ كلغ من زيت الزيتون و٢٠ كلغ من السمن و٤ صفائح من الكيروسين، فضلًا عن الكوفية التي لا غنى عنها والعباءة وزوج من القمصان الكتانية بين حين وآخر [٣٩] .

كان عدم كفاية حصة المستأجر في الشرقلية يجبره على طلب العمل في الحصاد في شهر أيار/مايو في السهول الواقعة إلى الشرق من قريته. وكان هذا يمكنه من إضافة نحو سبعين ليرة سورية إلى دخله لأن أجور العمل، كما هو واضح، ترتفع بحدة في موسم الحصاد [٣٠] . بما أن سعر بيع القمح بالجملة كان بالمتوسط ٣٧ قرشًا سوريًا للكلغ في عام ١٩٤٩ والشعير ١٦ قرشًا [٣١]، ويمكن الافتراض منطقيًا أن حصته من الذرة كانت تساوي ١٠٠ ليرة سورية، فلا بد أن القيمة النقدية لدخله الإجمالي في عام ١٩٤٩ كانت نحو ٣٦٣ ليرة سورية، أو اسميًا أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط الدخل السنوي المقدّر لمحاصص في عام ١٩٣٦. لكن تكاليف المعيشة ازدادت، في الفترة الفاصلة، أكثر من خمسة أضعاف، وقفزت قيمة صرف الليرة الذهبية التركية من ٥,٥٠ ليرات سورية إلى ٣٣,٣٦ [٣٢] . لا بد من أن يبقى في الذهن أن أجزاء كبيرة من الزراعة كانت ـ ولا تزال ـ غير تجارية، وأن ارتفاع أسعار الغذاء أثّر في العمال الزراعيين المأجورين أكثر من تأثيره في المحاصصين الذين كانوا يستهلكون السلع التي ينتجونها بأنفسهم، وأفاد في الواقع المزارعين ذوي الفوائض التي يمكن تسويقها. لكن نقص الكيروسين وارتفاع سعره في الأربعينيات أثّرا في كثير من الفلاحين الذين كانوا يستخدمونه في مصابيح الإضاءة.

كشف تحقيق أجري في عام ١٩٥٩، في أثناء المرحلة الأولى من تطبيق إجراءات الإصلاح الزراعي، أن الدخول السنوية لـ ٨٤١٧ عائلة مؤلفة من خمسة إلى ستة أفراد وتعيش في ٨٤ قرية موزعة في مناطق زراعية مختلفة تراوحت بين ٤٠ و١١٥ ليرة سورية للفرد [٣٣] . لكن عام ١٩٥٩ والعام الذي سبقه كانا عامي جفاف شديد، هبط فيهما الدخل الزراعي إلى ٦٢ و٧٥ في المئة على التوالي عن مستوى عام ١٩٥٧، وهو عام جيد المحصول [٣٤] .

يعكس الجهد الإحصائي الذاهب في اتجاه معين أو غياب هذا الجهد في بعض الأحيان التحيز الاجتماعي أو المصالح السياسية لنظام معين. وفي هذا السياق، ربما

يكون ذا معنى أنه في حين حاول الجناح الراديكالي من حزب البعث في النصف الثاني من الستينيات أن يحدّد توزيع الدخل الزراعي بحسب حصص عوامل الإنتاج، وهي مهمة عسيرة جدًا، ولا سيما في ضوء صعوبة فصل تلك الحصص في حالة الكتلة العظمى من الفلاحين الذين يفلحون أرضهم الخاصة ـ لم يحاول الجناح الحالي من الحزب متابعة هذه المحاولة. كما لم تتخذ أي خطوات فعلية من أجل جمع منهجي لأرقام موثوقة في شأن التوزيع ذي المعنى للدخل الزراعي بين الفلاحين مالكي الأرض الصغار والمزارعين المتوسطين والمزارعين الأغنياء والمستثمرين والعمال الزراعيين المحرومين من الأرض. حيث أهمل كل من الحكومة والحزب واتحاد الفلاحين جميعًا هذا الجانب المهم من اقتصاديات الزراعة.

غير أنّه يمكن استنادًا إلى الأرقام الرسمية المتوافرة تكوين فكرة تقريبية عن الوضع الاقتصادي النسبي لأهل الزراعة. ولا تتعلق البيانات الأساسية المتوافرة التي يمكن أن نستخلص منها بعض الاستنتاجات عن هذه المسألة بالدخل الوطني، بل بالناتج المحلي الصافي بحسب تكلفة عوامل الإنتاج، وهو أقرب شيء إلى الدخل الوطني، لكنه يختلف عنه لأنه يسقط فرضًا الدخل الصافي بحسب عوامل الإنتاج المحّول من الخارج [٣٥] . يبين الجدول (٣ - ١) آخر التقديرات ذات الصلة لسنوات مختارة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٣، وهي تعكس جزئيًا تنقيحات في سلاسل سابقة مشوبة بالعيوب وربما ما زالت غير خالية من الخطأ، ويمكن تفسير هذه التقديرات على أنّها تشير إلى عدد من الاتجاهات.

أولًا، عندما نبقي التغيرات من سنة إلى سنة في الحسبان، يتّضح أنّ دخل أهل الزراعة تعرّض لتذبذبات حادة. وهذا ينبع أساسًا من تقلبات الطقس وتكرار سوء المحصول. وليس ثمّة خطر آخر على الفلاحين تمكن مقارنته بهذا الخطر من حيث الأهمّية. وبما أن الحكومة تحمي هؤلاء من التقلبات العالمية في أسعار السلع الرئيسة، فإن الجفاف الآن هو المصدر الأساس لانعدام أمنهم الاقتصادي وللقلق والحرمان اللذين يُفسدان حياتهم بين الحين والآخر. والفلاحون أصحاب الملكيات الصغيرة هم الأكثر حساسية حيال آثار الجفاف هذه، لأنه، في حالاته الشديدة، قد يجرّدهم من مقتنياتهم ومعاشاتهم.

ثانيًا، يبدو أن الدخل المحلي، أي الدخل الوطني ناقصًا الدخل الصافي بحسب تكلفة عوامل الإنتاج المحوّل من الخارج، كان في عام ١٩٩٣، وبالمعنى الفعلي، أعلى بأربعة أضعاف منه في عام ١٩٦٣، لكن الدخل الزراعي كان أعلى بأقل من ثلاثة أضعاف. وكذلك هبطت حصة الزراعة في الدخل المحلي من ٣٨ في المئة في عام ١٩٦٣ إلى ٢٣,٦ في المئة في عام ١٩٩٤.

الجدول (٣ - ١)

الناتج المحلي الصافي لسورية بحسب تكلفة عوامل الإنتاج وحصة القطاع الزراعي بملايين الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ في سنوات مختلفة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٥

السنة	الناتج المحلي الصافيلسورية بحسب تكلفة عوامل الإنتاج	حصة القطاع الزراعي	حصة القطاع الزراعي

(في المئة)
١٩٦٣
٢٠١٨٠
٧٦٧٦
٣٨,٠
١٩٧٠
٢٤٣٣٤
٦٢٠١
٢٥,٥
١٩٧٥
٤٩٣٣٤
١١٣٥٢
٢٣,٠
١٩٨٠
٧٢١٦٥
١٧٤٧٨
٢٤,٢
١٩٨٥
٨١٤١٣
١٦٩٨٥
٢٠,٩
١٩٨٦
٧٧٤٨٤
١٨٠٤٢
٢٣,٣
١٩٨٧
٧٥٦٨٠
١٥٦٠٢
٢٠,٦
١٩٨٨
٨٥٢٥١
٢٠٦٣١
٢٤,٢
١٩٨٩
٧٦٧٠٠
١٤٣٠٦
١٨,٦
١٩٩٠
٨٣٣٥٥
١٧٣٣٦
٢٠,٨
١٩٩١

٨٧٩٦٣
١٨٤٥٧
٢١,٠
١٩٩٢
٩٦٠٥٧
٢١٩٦٤
٢٢,٩
١٩٩٣
١٠٢١٧٥
٢٢٨١٢
٢٢,٣
١٩٩٤
١٠٩٩٤٠
٢٤٨٨٧
٢٢,٦
١٩٩٥(أ)
١١٢٥٥٥
٢٥٣٦٠
٢٢,٥

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٤٩٠ - 491؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ٥٢٣

(أ) موقتة.

لا يستتبع ذلك بالضرورة أن الدخل الزراعي الفردي كان، بالنسبة إلى الدخول الأخرى، ينزلق هابطًا. وهذا لأنه كانت هناك انخفاضات كبيرة نسبيًا في عدد السكان الفلاحين في سنوات كثيرة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٩ (انظر الجدول ١ - ٣).

لا توجد، لسوء الحظ، أرقام دقيقة عن كيفية توزيع الدخل الزراعي بين الطبقات الزراعية المختلفة. وسعى البعثيون في الستينيات إلى تخفيف التفاوت في توزيع الدخل من خلال وَقْف بعض التفاوتات المعهودة التي ميّزت الريف وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. لكن تباينات الدخل استمرت من دون شك، وازدادت بعد عام ١٩٧٠ في إثر التراجع عن الراديكالية والمزيد من انفتاح الاقتصاد والتخفيف النسبي من ضوابط الدولة في النصف الثاني من الثمانينيات. وبالطبع، صارت عائلات مختلفة عن تلك التي كانت في الخمسينيات تقف الآن على قمة السلّم الاجتماعي في الريف، في حين احتلت الدرجات الوسطى عائلات أخرى كثيرة كانت سابقًا تكدح من أجل معيشتها عند أسفل السلّم.

في دراسة عن أنماط توزيع الدخل في سورية تشمل فترة ١٩٦٣ - ١٩٧٥، حاول اقتصادي مرتبط بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت أن يعزل من الدخل الزراعي الإجمالي الحصة أو «الفائض» الذي يذهب إلى ملكية الأرض أو رأس المال،

وكذلك إلى التنظيم والإدارة، والحصة التي تذهب إلى المنتجين. وليس واضحًا من نصّه كيف جرى تقدير حجم تلك الحصص، والتقدير يستند إلى سلسلة دخل رسمية أقدم جرى تنقيحها منذ ذلك الحين. ولم يَجْرِ بصراحة أيضًا إظهار الفرضيات الضمنية في هذه السلسلة، وليس فيها تمييز بين مالكي الأرض الصغار العاملين لحسابهم وأصحاب العمل الزراعيين، أو بين المنتجين العاملين بأجر والمنتجين غير المأجورين العاملين في مزارع العائلة. وعلى أي حال، أشارت تقديراته إلى أن حصة المنتجين من الدخل الزراعي الإجمالي الذي تنوّع من سنة إلى أخرى، كانت ٧,٩ في المئة في عام ١٩٦٣ و١٢,٨ في المئة في عام ١٩٧٠، و٥,١ في المئة فقط في عام ١٩٧٥، وأن حالة المنتجين إجمالًا تبدو أفضل بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧١ منها في السنوات الأخرى للفترة المدروسة [٣٦] . قد يتعلق هذا بوجود الجناح الراديكالي من حزب البعث في السلطة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، وبدء نظام حافظ الأسد سياسة التحرير الاقتصادي في عام ١٩٧٣.

تشير الأرقام في الجدول (٣ - ٣) المعني بمتوسط الحد الأدنى اليومي لأجور العمال الزراعيين الدائمين والموسميين في جميع المحافظات إلى هبوط في دخولهم الحقيقية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠. لكن يبدو أن دخلهم بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ أخذ منعطفًا صاعدًا، في ما عدا سنوات الجفاف، وأن دخلهم ارتفع بمعدل أعلى من معدل التضخم. وتنوّع تعويض العمل الحقلي، بالتأكيد، من محافظة إلى أخرى. على سبيل المثال، كان الحد الأدنى اليومي لعامل الحصاد الموسمي في عام ١٩٩٠ عشرين ليرة سورية فقط في محافظات حمص ودير الزور، و٤٥ ليرة في محافظات دمشق وحلب، و٧٠ ليرة في محافظة اللاذقية، ووصل إلى ٨٠ ليرة في السويداء [٣٧] .

كانت هناك أيضًا تباينات في الدخل بين الجنسين. واستنادًا إلى تحرّيات أجراها الكاتب في الريف في صيف عام ١٩٨٥، يبدو أن الأجور اليومية الفعلية للعمال الموسميين في المزارع المرسلة في محافظة حلب في تلك السنة ـ حين كان متوسط الحد الأدنى اليومي ٢٥ ليرة سورية ـ راوحت بين ٣٠ ليرة لقاء ما بين ٦,٥ و٧ ساعات عمل في حالة النساء، وبين ٦٠ و٦٥ ليرة لقاء ما بين ٨ و٩ ساعات عمل في حالة الرجال؛ أمّا في حالة العمال المستخدمين على مدار العام الذين كان متوسط حدهم الأدنى ٢٤ ليرة، فكان الأجر اليومي الفعلي ١٥ ليرة للنساء و٥٠ ليرة للرجال. لكن في بعض قرى منطقة حلب، لم يكن العمال الذكور يحصلون إلّا على ٢٥ ليرة يوميًا، وكانت نسبة كبيرة من النساء لا تزال تحصل على أجورها بالطريقة التقليدية القديمة: سَطْلٌ من غلّة عملهن كلّ يوم [٣٨] . وكان مبرر انخفاض أجور النساء هو أن العمل المخصص لهن أخفّ.

بدت الزيادة الملحوظة في معدل أجور العمال الزراعيين بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ متعلّقةً إلى حد ما بالزيادة في تكلفة المعيشة، لكنها كانت إلى حد بعيد نتيجة الندرة المتزايدة في العمل الحقلي في ذلك العقد، وهذا ما يمكن تفسيره بوضوح بالهجرة من الريف، ولا سيما هجرة الذكور البالغين. وربما يكون دافع الحركة الصاعدة في معدلات الأجور الزراعية هذا قد ضعف نتيجة «الهجرة المعاكسة» منذ أوائل التسعينيات من المدن والبلدات إلى القرى [٣٩] .

الجدول (٣ - ٣)

متوسط الحد الأدنى اليومي من الأجر للعمال الزراعيين البالغين في جميع المحافظات بحسب فئات العاملين ولأعمال زراعية مختارة في سنوات مختارة (بالليرات

السورية)

فئة العامل أو شكل العمل
١٩٧٣
١٩٨٠
١٩٩٠
متوسط معدل التضخم السنوي ١٩٧٠ - ١٩٨٠
متوسط التضخم السنوي ١٩٨٠- ١٩٩١
عمال دائمون
وكيل مالك الأرض
٥,٥٤
٩,٠٣
٣٤,٧٠

عامل بأجر سنوي
٣,٦٨
٦,٣٦
٣٣,٠٤

عامل بأجر شهري
٤,٣٠
٦,٣٩
٣٥,١٣

عمال موسميون
غرس وبذر
٤,٢٣
٦,٦٣
٣٦,٣٥

ري
٤,٦٧
٦,٩٠
٣٧,٤٥

حصاد

٦,٥٤
٩,٨٢
٤٦,٠٠

قطف القطن
٣,٩٨
٦,٤١
٣٧,٥٥

قطف الفواكه والخضراوات
٤,٣٨
٦,٢٠
٣٨,٠٤

متوسط معدل التضخم السنوي ١٩٧٠ - ١٩٨٠

١١,٤

متوسط التضخم السنوي (مخفّض الناتج المحليالإجمالي) ١٩٨٠- ١٩٩١

١٤,٤

المصادر: حصل المؤلف على أرقام عام ١٩٩٠ في عام ١٩٩٣ من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية. من أجل أرقام السنوات الأخرى، انظر النشرة الإحصائية السنوية، الصادرة عنها لعامي ١٩٧٢، ص ١١٢ و١٩٨٠، ص ١٢٨. أرقام معدلات التضخم في سورية مأخوذة من: World Bank: World Development Report ١٩٨٣ (Washington, D. C.: [The World Bank], ١٩٨٣), p. ١١١, and The World Bank Atlas ١٩٩٤ (Washington, D. C.: World Bank, ١٩٩٣), p. ٣٦٢.

أثّر سعر العمل المرتفع نسبيًا في الثمانينيات وصولًا إلى عام ١٩٩١، على الأقل، أكثر ما أثّر في المزارعين الصغار والمتوسطين الذين ما زالت زراعة محاصيلهم غير ممكننة، مثل منتجي العدس في سورية. يدخل العمل اليدوي في كل خطوة

تقريبًا من خطوات زراعة العدس الغني بالحديد والبروتين «لحمة الفقير»: في رش البذار، وتخديد التربة، وقلع العدس الناضج، وتكويم المحصول حتى يجف، وغربلة العدس. الدرس وحده يتم باستخدام الجرار الآلي، أو الجرار القديم الذي يجرّه بغل، وهو عبارة عن لوح خشبي ذي عجلات حادة الحواف [٤٠] . شكلت أجور قلع المحصول يدويًا ٣٨,٧ في المئة في عام ١٩٨٣، و٤٢,٨ في المئة في عام ١٩٩١ من مجموع تكلفة إنتاج العدس الأحمر البعل [٤١] ، وهذا ناتج من التزامن إلى هذه الدرجة أو تلك، بين نضج العدس وضرورة جنيه في الوقت ذاته تقريبًا، وهو ما يرفع فجأة معدلات الأجور إلى ذروتها. أمّا العدس الأبيض المروي، فشكّلت أجوره، على الرغم من ارتفاعها، نسبة مئوية منخفضةً على نحو واضح من مجموع تكلفة إنتاجه.

لكن كيف كان المزارعون الصغار ـ أي بصورة تقريبية أولئك الذين يملكون أو يحوزون بالاستئجار ما لا يزيد على ١٠ هكتارات أو ٣٠ في مناطق الهطول المطري المنخفض ـ يتدبرون أمورهم كطبقة؟

كما هو واضح من الجدول (٢ - ٣)، فإن عدد السوريين «العاملين لحسابهم» في الزراعة وتربية الحيوانات، وهي فئة تشمل العدد الأكبر من المالكين الفلاحين الصغار، انخفض من ٣٦٤٦٥٦ في عام ١٩٧٢ إلى ٢٨٣٢٦٤ في عام ١٩٩١، أي بنسبة ٢٢,٣ في المئة، على افتراض دقة الأرقام الرسمية. وبما أن السنتين كانتا جيدتين للزراعة، فكيف يمكن تفسير الانخفاض؟ من المؤكد تقريبًا أن بعض «العاملين لحسابهم» أصبحوا «أصحاب عمل»، وهؤلاء ازداد عددهم من ٢٥٨٥٠ في عام ١٩٧٢ إلى ١٣١٢٨٢ في عام ١٩٩١، أي بأكثر من أربعة أضعاف. لكن كثيرين منهم كانوا بلا شك غير قادرين على التمسك بملكياتهم أو تخلّوا عنها، في بعض الحالات، تحت إغراء الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي. هذا ما يوحي به الانخفاض البالغ ٥,٣ في المئة في عدد أصحاب الأراضي بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١ و١٩٨١ الذي كشفته التعدادات الزراعية في تلك السنوات (انظر الجدول ٣ - ٧). لكن المزارعين الصغار الآخرين عمومًا، ومن بينهم المستفيدون من الإصلاح الزراعي، يأكلون الآن أفضل، ويتمتّعون بأسباب الراحة في الحياة أكثر مما كانوا عليه في الفترة التي سبقت عام ١٩٥٨، على الرغم من عدم ثبات وضعهم الاقتصادي النابع من صغر مساحة أراضيهم أو أهواء المناخ والتقلبات السنوية في محصولهم.

يمكن تفسير تقدمهم جزئيًا في حقيقة أنهم ـ في كثير من الحالات، إن لم يكن في معظمها ـ لا يعيشون وعائلاتهم من الزراعة وحدها، بل يحصلون على جزء من دخلهم من أعمال خارج المزرعة. وفي حين يساعد الأفراد الذكور الأصغر سنًا، على وجه الخصوص، في حراثة الأرض أو جمع المحاصيل، فإنهم يعملون بالأجرة ميكانيكيين أو دهّاني بيوت أو حرّاس في المنشآت التجارية أو في أشغال أخرى في البلدات المجاورة، أو في الأعمال المعدنية أو سائقي جرارات أو مصلّحين في قراهم أو في القرى المجاورة. كان أحد الفلاحين الذين التقى بهم المؤلف في عام ١٩٨٥ يملك هكتارين بعل قرب حلب، لكنه كان، حتى يكمل دخله من الأرض، ينادي على بيع الأقمشة في جزء من السنة في شوارع دير الزور على بعد ٣٣٠ كيلومترًا، تاركًا أرضه برعاية زوجته وأولاده الستة.

ساعد التفضيل الملحوظ الذي تستمر الحكومة في منحه لمصالح الطبقات الزراعية في إبقاء كثير من الفلاحين الصغار واقفين على أقدامهم. وانعكس هذا التفضيل في أسعار الشراء الرسمية للمحاصيل الرئيسة المهمة جدًا من وجهتي النظر السياسية

والاقتصادية نتيجة علاقتها المباشرة بدخول الفلاحين وتوزيع الدخل بين المدن والريف. يمكن معرفة كيفية تحديد هذه الأسعار من الجدول (٣ - ٣) الذي يفترض أن الحكومة تتحمل المشقات لتضمن للفلاحين مالكي الأرض عائدًا كافيًا مقابل عملهم واستثماراتهم، وفي الوقت ذاته، لتشجيع الإنتاج بما يتوافق مع دورة المحاصيل والأهداف الموضوعة في خطة الدولة للإنتاج.

تقرر الأسعار كل سنة استنادًا إلى تقديرات وزارة الزراعة لمتوسط الإنفاق على كل عملية زراعية والمواد المستخدمة لكل محصول مهم، ولاسيما المحاصيل التي تحتكر الدولة تسويقها، خصوصًا القمح والشعير والعدس والقطن والتبغ والشوندر السكري. كما تؤخذ في الحسبان تكاليف نقل المحصول إلى نقاط التجميع التابعة للدولة. ولا تبدو التقديرات منحرفة عن تكاليف الإنتاج الفعلية، وبما أن أسعار الشراء الرسميّة تشمل الفائدة على رأس المال وتكاليف الإيجار، فإنها تتضمن معونة صافية للمزارعين غير المستأجرين أو الذين لم يتلقوا سلفًا نقدية. وتؤمّن الدولة معظم المواد، من بذار وأسمدة ومواد مكافحة، بشروط ميسّرة، وكان المزارعون، في بعض السنوات بدءًا من عام ١٩٨٥، يتلقون من الأجهزة الحكومية أكياسًا مجانية لتجميع المحصول.

كما يبين الجدولان (٣ - ٣) و(٣ - ٤)، كانت هوامش الربح التي تسمح بها الحكومة تتنوّع من سنة إلى أخرى ومن محصول إلى آخر. وكانت تعلن قبل بداية موسم الزرع. وعندما كانت الحكومة تسعى إلى تشجيع إنتاج محصول معين في سنة أو فترة معينة، كانت ترفع سعر الشراء. ولا تفوتنا ملاحظة أن هوامش الربح في عام ١٩٩٠ بالنسبة إلى معظم المحاصيل الرئيسة كانت عالية على نحو استثنائي، أعلى بنسبة ٨١,٢ في المئة للقمح القاسي و٧٩ في المئة للقمح الطري و٤٥,٧ في المئة للقطن و٤٥,١ في المئة للشعير، وهو اتجاه بدأ في عام ١٩٨٨ وعكس رغبة الحكومة في تشجيع الفلاحين على زيادة زراعة «المحاصيل الاستراتيجية» بحسب تعبير الاتحاد العام للفلاحين [٤٢] .

بفضل نظام أسعار الشراء الرسمية، لم يعد المزارعون الصغار عرضة للتقلبات الموسمية الداخلية في أسعار الحبوب، تلك التقلبات التي ميّزت الفترة السابقة على الإصلاح الزراعي. سابقًا، كان صغار المزارعين، بعد جمع المحاصيل، يتوقون للبيع ليحصلوا على المال لتسديد الديون التي تحمّلوها في وقت البذار والحصاد، وهو ما كان يعطي أصحاب محلات الجملة ـ الخانجية في حلب والبوايكية في دمشق وأمثالهم في المدن الأخرى ـ الفرصة لشراء الحبوب بسعر رخيص وحجزها على أمل تحقيق ربح معقول من ارتفاع قيمتها السوقية في وقت لاحق من السنة عندما يقلّ المخزون.

غير أنّه يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن تسويق البيض واللحم والدواجن ومعظم الفواكه والخضراوات يستمر عن طريق الوسطاء الذين يحققون في بعض الحالات أرباحًا كبيرة، إن لم تكن مفرطة. إضافة إلى ذلك، ونتيجة عدم كفاية منشآت الخزن والتبريد، كان منتجو تلك المنتوجات يتضررون في ظروف معينة نتيجة تراخي عناصر بيروقراطية الدولة أو بطء أدائهم. على سبيل المثال، في عام ١٩٨٥ كان محصول الفواكه سريعة التساقط (الأجاص والدرّاق والتفاح والخوخ وما شابه) أكثر وفرّة من أن يسوّق محليًا. لكن فشل البيروقراطية في إصدار الرّخص اللازمة لتصدير الفائض في الوقت الملائم أدّى إلى انخفاض حاد في الأسعار، وفي النهاية إلى خسائر كبيرة للمزارعين.

لا توجد أرقام رسمية عن مستوى دخل صغار المزارعين. ولا يمكن أن يعطى

عنها سوى إشارة تقريبية استنادًا إلى تحرّيات قام بها المؤلف في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ في قرى مختلفة في مناطق مختلفة من سورية.

الجدول (٣ - ٣)
متوسط تكاليف الإنتاج المقدرة رسميًا ومتوسط المردود والأسعار الرسمية لمحاصيل رئيسة مختارة في ١٩٨٣ و١٩٩١

قمح مروي عالي المردود
قمح قاسٍبعل
قطن مروي
شوندر سكري
شعير
١٩٨٣
١٩٩١
١٩٨٣
١٩٩٠(أ)
١٩٨٣
١٩٩١
١٩٨٣
١٩٩١
١٩٨٣
١٩٩١
أ ـ متوسط تكاليف الإنتاج (بالهكتار بالليرة السورية)
١ ـ العمليات الزراعية
حراثة أو تثليم
٣٩٤
١٣٥٠
٢٣١
٧٥٠
٤١٠
١٥٠٠
٤١٠
١٣٥٠
٢٣٠
٧٥٠
تسكيب(ب)
٢٠٦
٤٦٥

٢٥٠
٦٠٨
٢٥٠
٨٠٠

بذر
١٦٢
٢٢٠
١١٨
١٦٠
٤١٣
٤٧٥
٦٠٥
٤٧٨
٤٤
٢٢٠
تسميد
٨٨
٣٦٠
٢٣
١٤٠
٨٨
٤٣٠
٢٠٨
٧٠٤

٦٠
سقاية
٢٥٢
١٢٦٠

٧٧٠
٢٧٠٠
٧٧٠
٢٤٧٥

عزق وتعشيب

٨٨١
٤٥٦٠
١٣٧٥
٢٥٠٠

مكافحة
٤٤
١٢٢

٩٠
٨٨
٧٢٠
٨٨
٦٨٠

حصاد أو جني
٤١٧
١٨٢٠
١٣٢
٥١٦
١٢٥٠
٥٦٥٠
١٠١٤
٣٠٦٠
٩٦
٤٤٨
دراسة وتذرية

٢٢٨

١٥٧٠

نقل المحصول

١٩٥
٤٤٥
٥٨
١٣٢
٢٧٤
٦١٩
١٥٠٤
٦٨٥٥
٦٦
١١١
مجموع ١
١٦٥٨
٥٩٤٢
٥٥١
١٧٧٨
٤٤٢٤
١٧٥٠٠
٦٢٢٤
٢٠٤٧٢
٤٣٦
١٥٨٩
٢ ـ مستلزمات الإنتاج
أسمدة عضوية

٦٦٦
٣٠٠٠

أسمدة كيماوية
٦٨٢
٢٧٩٥
١٠٦
٨٩٦
٦٨٣
٣٣٥٠
٧٨٩
٧٦٣٦

٥٦١
أكياس أو عبوات
١٦٥
٧٧٥
٤٧
٢٤٠
١٩٠
١٢٣٩

٥٠
١٨٥
بذار
١٨٠
٢٣٠٤
١٨٠
٩٦٠
١٠٠
٦٦٦
٣٧٥
١٣٠٠
١١٠
١١٨٨
قيمة مياه الري
٥٠٤
٢٠٧٠

١٣٧٠
٤٢٠٠
١٣٦٠
٤٢٠٠

موادمكافحة
٤٠
٤١٥

١٧٥
١٧٠
٢٦٤٥

١٨٠
٤٠٣٠

مجموع ٢
١٥٧١
٨٣٥٩
٣٣٣
٣٣٧١
٢٥١٣
١٢١٠٠
٣٣٧٠
٢٠١٦٦
١٦٠
١٩٣٤
٣ ـ إيجار الأرض: ١٥ % من الإنتاج
٦٢٥
٢٧٣٠
١٩٨
٧٧٤
١٤٤٤
٥٧١٥
١٨٦٠
٧٨٧٥
١٣٠
٦٧٢
٤ ـ الفائدة (تكلفة الاقتراض): ٥ % في١٩٨٣ و٤,٥% في ١٩٩٠ -١٩٩١
١٣٢
٥٦٢
٣٢
١٥٩
١٧٤
١٣٣٥
٣٥٣
١٨٣٠
١٢
١٣٨
٥ ـنفقات نثرية: ٥ %
١٩٣
٦٢٤
٥٤
١٧٩

٤١٩
١٤٨٠
٥٧٣
٢٠٣٢
٣٥
١٥٤
مجموع التكاليف (بالهكتار بالليرات السورية)
٤١٦٨
١٨٣١٧
١١٦٨
٥١٦١
٨٩٧٤
٣٨١٣٠
١٢٣٨٠
٥٢٣٧٥
٧٥٣
٤٤٨٧
ب ـ المردودكغ/هكتار
٣٦٠٠
٤٠٠٠
١٠٠٠
١١٠٠
٢٦٠٠
٣٠٠٠
٤٠٠٠٠
٤٢٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
ج ـ تكلفة إنتاج ١كغ بالقروش السورية
١١٥
٤٥٥
١١٧
٤٦٩
٣٤٥
١٢٧١
٣١
١٢٥
٧٥
٤٤٨
د ـ السعر الرسمي لكغ واحد بالقروش السورية
١٢٣
٨٠٠

١٣٨
٨٥٠
٤٠٠
١٨٠٠
٣٣
١٩٠
٨٣
٦٢٥
هـ - نسبة الربح بالكلغ
٦,٩
٧٥,٨
١٧,٩
٨١,٢
١٥,٩
٤١,٦
٦,٤
٥٢,٠
٩,٣
٣٩,٥

المصدر: الأرقام من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الدائرة الاقتصادية، حزيران/يونيو ١٩٨٥ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
(أ) استخدمت أرقام عام ١٩٩٠ للقمح القاسي لأن أرقام ١٩٩١ فيها خطأ.
(ب) تقسيم الأرض على شكل مساكب لأغراض زرعها وسقايتها.

الجدول (٣ - ٤)
تكاليف الإنتاج وأسعار الشراء وهوامش الربح لمحاصيل رئيسة مختارة في أعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠

المحصول
١٩٨٠
١٩٨٥
١٩٩٠
التكاليف
السعر
نسبة الربح
التكاليف
السعر
نسبة الربح
التكاليف

السعر
نسبة الربح
قمح قاسٍ
٦٢
٨٠
٢٩,٠
١٢٣
١٣٨
١٢,٢
٤٦٩
٨٥٠
٨١,٢
قمح طري (مروي)
٦١
٧٠
١٤,٧
١١٧
١٢٣
٥,١
٤١٩
٧٥٠
٧٩,٠
شعير بعل
٥٢
٥٧
٩,٦
٧٨
١٠٠
٢٨,٢
٣٧٩
٥٥٠
٤٥,١
شوندر سكري
١٦
٢٢
٣٧,٥
٢٩
٣١
٦,٩
٩١
١٢٥
٣٧,٤

قطن
١٨٧
٢٢٥
٢٠,٣
٣٧٠
٤٠٠
٨,١
١١٦٧
١٧٠٠
٤٥,٧

المصادر: في ما يخص أرقام ١٩٨٠، انظر: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [١٩٨٦])، التقرير الاقتصادي، ص ٦٥. أرقام ١٩٨٥ و١٩٩٠ من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الدائرة الاقتصادية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

في قرية تبنة في سهل حوران، على بعد نحو ٦٠ كلم جنوب دمشق، تُزْرَع الأرض عمومًا بالقمح، وتعتمد زراعتها بالكامل على المطر. في عام ١٩٩٢ كان أصغر فلاح في القرية يملك ١٠ دونمات أو هكتارًا واحدًا، والأغنى يملك ١٣٠ دونمًا أو ١٣ هكتارًا. واستنادًا إلى المزارعين، فإنّ العائد من الزراعة في سنوات الجفاف، أي كل أربع سنوات أو خمس، يكون معدومًا بالمعنى الحرفي للكلمة، أمّا في السنوات الجيدة فكل دونم يغل ستة أمداد أو ١٢٠ كلغ. فإذا افترضنا أن الأرض كانت مزروعة بالقمح القاسي فحسب وأن التقديرات الرسمية لتكاليف الإنتاج صحيحة، فهذا يعني في سنة ١٩٩٠، وهي سنة جيدة، دخلًا صافيًا يراوح بين ٤٥٧٢ ليرة سورية أو ٤٠٨ دولارات (بسعر الصرف الرسمي البالغ ١١,٢ ليرة سورية للدولار) لأصغر فلاح و٥٩٤٣٦ ليرة أو ٥٣٠٧ دولارات للأغنى. لكن ينبغي ألّا يغيب عن البال أن سعر الدولار في السوق السوداء وصل إلى خمسين ليرة في تلك السنة.

في قرية محجّة المجاورة والأكبر حجمًا، كان العائد السنوي للفلاح من قطعة أرض بعلية تبلغ ١٠ دونمات أو هكتارًا واحدًا «شَلّم بَلّم»، بحسب تعبير فلاح عجوز عن الأمر بطريقة بيانية، وهذا تعبير تركي عثماني يعني «من قليل إلى لا شيء». كان الدخل الصافي لفلاح من هذا القبيل يقدّر محليًا في عام ١٩٩٢ بما لا يتجاوز ٥٠٠٠ ل. س. (٤٤٦ دولارًا) إلّا نادرًا. وكان يجب عليه أن يقوم بعمل خارج مزرعته حتى يكسب ما يقيم أوده. وقد عبّر أحد المحليين عن الأمر بالقول إنه «يعيش من قلّة الموت». وفي القرية ذاتها، قيل إن الفلاح الذي يحوز أرضًا مساحتها ١٠٠ دونم أو ١٠ هكتارات كان يحصل على دخل صافٍ يبلغ نحو ٤٥ ألف ليرة سورية (٤٠١٨ دولارًا).

في سيانو، وهي قرية في الريف العلوي، على بعد ستة كيلومترات إلى الشرق من مدينة جبلة، كان الدخل الصافي لصغار الفلاحين الذين تبلغ حيازاتهم بين ١٥ و٣٠ دونمًا مرويًا، أو ١,٥ وهكتارين، ومزروعة عمومًا بالقمح والزيتون والتبغ يراوح بين ٤٠ ألف و٥٠ ألف ليرة سورية أو ٣٥٧١ و٤٤٦٤ دولارًا في عام

١٩٩١.
أما في جوار دوما، وهي الآن مدينة كبيرة في غوطة دمشق تقع شمال شرق دمشق بنحو ١٠,٥ كلم، ومعظم سكانها يعملون أساسًا في بساتين بقصد البيع في السوق، فكان أصغر فلاح يحصل في عام ١٩٩٠ من أرضه البالغة دونمين أو ٠,٢ هكتار والمروية من بئر أو من إحدى قنوات الغوطة على دخل صاف يتراوح بين ١٠ آلاف و١٢ ألف ليرة، أو بين ٨٩٣ و١٠٧١ دولارًا. وفي السنة ذاتها، استنادًا إلى خبير زراعي محلي، كان يمكن أن يصل الدخل المماثل لمزارع يحوز أكبر أرض في منطقة دوما، حيث الحد الأقصى المسموح به في الغوطة ١٥ هكتارًا، إلى ٣٠٠ ألف ليرة أو ٢٦٧٨٦ دولارًا.
لكن المزارعين الكبار يشكلون، مثل الفلاحين الصغار، طيفًا من العائلات الموجودة على مستويات مختلفة من الدخل. وهي تتدرج أساسًا في ثلاث فئات. تضم الأولى بقايا البَكَوَات القدماء أو المتحدرين منهم. وهم يعيشون في المدن، لكنهم يزدهرون في بعض القرى لأنهم، بحسب تعبير الفلاحين المحليين، مدعومين من فوق. الفئة الثانية من طبقة الفلاحين الأغنى الريفية ولها شخصية بلوتوقراطية في جزء منها ورسمية في جزء آخر، بمعنى أن مكانتها تستند في جزء منها إلى المال وفي جزء آخر إلى صلاتها بالحكومة أو حزب البعث. وفي أمثلة معينة، يتمتع نفوذها بأهمية تقليدية أيضًا. أمّا الفئة الثالثة فهي رأسمالية على نحو أوضح. وهي تضم المستثمرين، ولا سيما المستثمرين في الآلات الزراعية الذين قد يكونون من أصل ريفي أو حضري.
في قرية إبين التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠٠ نسمة، والتي زارها المؤلف في عام ١٩٨٥، وتقع إلى الغرب من مدينة حلب في منطقة غنية بالأراضي الزراعية المقسّمة بين القمح والشعير والبطاطا والشوندر السكري، ما زال البَكَوَات القدامى يملكون ١٨٠ هكتارًا، وحصلوا في السنة الزراعية ١٩٨٣ - ١٩٨٤، استنادًا إلى تقديرات محلية، على دخل صاف من إنتاجهم يفوق ٣٦٠٠٠ ليرة سورية أو ٩١٧٢ دولارًا (بسعر الصرف الرسمي البالغ حينها ٣,٩٢٥ ليرات مقابل الدولار)، أي ما يعادل على أساس الدولار ١٠٢٧٣٦ ليرة سورية في عام ١٩٩٠. وفي الوقت نفسه، لم يكن للبَكَوَات القدامى سوى القليل من النفوذ على السكان. كانت الهيمنة الاجتماعية تعود إلى عشيرة مؤلفة من نحو ٢٦ عائلة أو ٢٠٠ فرد تفرّعت عن أحد شيوخ قبيلة الموالي المعروفة. كانت العشيرة تملك المضافة، وقد خصصت غلّة ١٠ هكتارات للمحافظة عليها. وينحدر من هذه العشيرة أيضًا مختار القرية ـ الأمر الذي تواصل على مدى أكثر من جيل ـ إضافة إلى الممثلين المحليين لحزب البعث. وكان جميع أعضاء العشيرة يملكون أرضًا جيدة، لكن الملكية كما الموارد كانت موزعة ضمن العشيرة على نحو متفاوت. كان أغناهم يملك مزارع أكبر، ويملك، وهو الأهم، سبعة جرارات من الجرارات الخمسة عشر في القرية. ولم يكن بمقدور الفلاحين الصغار أن يدّخروا رأس المال اللازم لشراء حتى جرار صغير، وكان سعره في عام ١٩٨٥ نحو ٦٠ ألف ليرة سورية أو ١٥٢٨٧ دولارًا إلا إذا تعاونوا أو اجتمعوا معًا [٤٣] . ولا بد أنّ هذا يقدّم فكرة عن الوزن الاقتصادي النسبي لأفراد العشيرة الأغنى الذين قدّر متوسط دخلهم الصافي في السنة الزراعية ١٩٨٣ - ١٩٨٤ تقديرًا محليًا بأكثر من ٥٠ ألف ليرة سورية (١٢٧٣٩ دولارًا). وعلى العكس، بلغ متوسط الإيراد من المهن الزراعية للفلاحين الصغار في هذه القرية ـ بعد حسم التكاليف كلّها عدا قيمة عملهم الخاص ـ ١٢ ألف ليرة سورية (٣٠٥٧ دولارًا) فقط لكن حصة الأسد من الدخل المحلي كانت تذهب إلى مالك الحصّادة ـ الدرّاسة الوحيدة في القرية، وهو تاجر منسوجات حلبي يملك أيضًا ١٢ هكتارًا

مزروعة بالبطاطا والشوندر السكري. كان قد اشترى هذه الحصّادة ـ الدرّاسة التي تحصد وتدرس وتنظف الحبوب وهي تتحرك في الحقل بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية (٣٨٣١٧ دولارًا). وكان يفرض على المزارعين مقابل تشغيلها لديهم ستة أكياس (شوالات) وزن كل منها بين ١٢٥ و١٣٠ كلغ لكل ١٠٠ كيس من القمح أو الشعير يتم حصادها. فإذا افترضنا أن الآلة لم تستخدم إلّا في تلك القرية وأنها لم تحصد سوى نصف غلّة القرية من الحبوب، والتي وصلت في السنة المعنية إلى نحو ١٠ آلاف كيس من القمح و٩ آلاف كيس من الشعير، فإن دخله الإجمالي من الحصّادة ـ الدرّاسة وحدها لا بد من أن يكون قد تجاوز ٧٣ ألف ليرة سورية (١٨٥٩٩ دولارًا).

في بعض القرى الأكثر إنتاجية في منطقة عفرين ـ مثل الشيخ حديد التي تقع على بعد ١٠٥ كلم شمال غرب حلب، وكفر صفرة المجاورة ـ ترى بعض التقديرات المحلية أنّ الدخل الإجمالي للفلاحين والمستثمرين الأغنى يراوح بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف ليرة سورية (بين ٢٥٤٧٨ و٥٠٩٥٥ دولارًا). وقيل إن شقيق الممثل المحلي لحزب البعث في إحدى القرى كان يملك ٢١ ألف شجرة زيتون، أي أكثر من حد الملكية القانوني بـ ١٨ ألف شجرة. وأُضِيْفَ إلى ذلك، أن الدخل من هذه الأشجار كان في سنة جيدة «يكفي لتزويد نحو خمسين عائلة فلاحية بوسائل المعيشة».

تضع الاختلافات الملحوظة من منطقة إلى أخرى في دخل العناصر الأغنى المنخرطة في الزراعة حدودًا للمدى الذي يمكن أن يبلغه أي استنتاج يُستخلَص من الحقائق السابقة. وفي الوقت ذاته، لا نقاش في أن طبقة غنية تفرد جناحيها في معظم الريف السوري وأن أعضاءها يدخلون في علاقات إنتاجية بوصفهم مالكي آلات زراعية أساسًا. ملكية الجرارات والحصّادات ـ الدرّاسات ومضخات الري في البلد هي في أغلبها ملكيّة خاصة. حتى الآلات المستخدمة في الجمعيات التعاونية والمحسوبة في إحصاءات هذا القطاع هي، في معظمها، ملكية خاصة لأعضاء الجمعيات أكثر منها ملكية مشتركة. في الحقيقة، من بين الـ ٤٣٥٩٥ جرارًا المستخدمة في الفلاحة في عام ١٩٨٥، كان ٩٧,٧ في المئة مملوكًا ملكية خاصة و١,٥ في المئة فقط يعود للجمعيات و٠,٨ في المئة للقطاع العام. ومع عام ١٩٩٠، ارتفع العدد الإجمالي للجرارات في سورية إلى ٦١٦٢٨، لكن حصة الجمعيات التعاونية هبطت إلى ١,٣ في المئة [٤٤] .

يُعَدّ الاستثمار في الآلات الزراعية إحدى الفرص المربحة التي تركتها الحكومة قصدًا لرأس المال الخاص في محاولتها اجتذاب الثروات الجديدة المتراكمة بعد عام ١٩٧٣ وفي الثمانينيات لدى السوريين العاملين في الخليج. كانت هذه الثروات والقيود الرسمية على الاستثمار في ميادين أخرى عاملًا أيضًا في فورة أسعار الأرض الزراعية والزيادة الحادة في حقوق ملكية كثير من المزارعين، ولا سيما أولئك الذين تقع أراضيهم قرب المدن والبلدات. كان دونم مروي جيدًا (ألف متر مربع أو عُشْر الهكتار) في سهل حوران في جوار بصرى يساوي في المتوسط ليرة ذهبية تركية واحدة في عام ١٩١٨، و٥٠ ليرة سورية أو ١,٥ ليرة ذهبية تركية في أواخر الأربعينيات، لكنه كان يمكن أن يدرّ مبلغًا يصل إلى ٥٠ ألف ليرة سورية أو ١٠٠ ليرة ذهبية تركية في عام ١٩٨٠ [٤٥] . وفي المنطقة المحيطة بقطنا جنوب غرب دمشق، كانت قيمة دونم من الأرض الزراعية يدرّ بين ٣٠٠ و٦٠٠ ليرة سورية في أواخر الستينيات، بحسب درجة خصوبة تربته ووصول الماء إليه والطريق الصالحة في جميع أنواع الطقس، نحو ٧٠ ألف ليرة سورية في عام ١٩٨٥. وكان

هذا هو السعر أيضًا في السنة ذاتها لدونم من خيرة أرض الغوطة، كان قبل ربع قرن يباع بألف ليرة سورية فقط [٤٦] . وكان سعر دونم من الأرض ملائم لبناء الفيلات في منطقة مضايا الجبلية (على الطريق بين دمشق والزبداني) يساوي ١٧ ألف ليرة سورية في عام ١٩٧٥، لكنه صار يباع بـ ٤٠٠ ألف ليرة في عام ١٩٩٥.

لكن في حين أنَّ الارتفاع السريع في قيمة الأرض ـ بمعدل أعلى بكثير من معدّل انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية ـ يفيد المزارعين مالكي الأرض، فإنه يرتد أذى على الفلاحين المحرومين من الملكية، لأنه يعرقل احتمال حصولهم على حيازات خاصة بهم.

تكلفة التسليف الزراعي المتناقصة

هناك عوامل أخرى تؤثر في دخل المزارعين ورفاههم. من أهمها ثقل العبء المالي الذي يجب عليهم أن يتحملوه لتلبية حاجاتهم الائتمانية.

في الماضي، قلّما كان الفلاحون يفلتون من أيدي المرابين. وكانوا مضطرين إلى الاعتماد عليهم من أجل المال الجاهز في المواسم السيئة، أو ببساطة لتمويل الفترات الفاصلة بين بذر البذار وجمع المحصول، أو في أيام العثمانيين، عندما كان ملتزمو الضرائب أو الجنود الذين يمثلون الحكام المجليين ينزلون في قراهم ويطالبون بالميري أو رسوم الدولة. كان معدل الفائدة مفرطًا في أغلب الأحيان. حيث كان في ثمانينيات القرن الثامن عشر يراوح «بين ١٢ و١٥ في المئة، بل بين ٢٠ و٣٠ في المئة» في كثير من الحالات [٤٧] . وفي عام ١٨٦٠ كان المرابون ينتزعون من الفلاحين ما يصل إلى ٥٠ في المئة [٤٨] . وفي عام ١٩٣٢ كان المعدل «العادي» نحو ٣٠ في المئة [٤٩] . وظلت مراباة «المقرضين الأفراد» سوط الريف حتى خمسينيات القرن العشرين، حيث كان ضحاياها ـ المزارعون أصحاب الملكيات الصغيرة والمستأجرون الذين يمكن إخلاؤهم فورًا ـ يدفعون في ذلك العقد معدلات قلّما تقل عن ٣٠ في المئة [٥٠] وغالبًا كانت تراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المئة [٥١] .

كان كثيرون من التجار يتعاملون بالرّبا مع الفلاحين، ويخفون ذلك تحت صور خادعة. وبما أن القرآن (سورة البقرة، الآية ٢٧٥) [*] يحرّم الربا صراحةً، غالبًا ما كانوا يخفون الفائدة تحت قناع عقد مستقبلي يجبر الفلاحين على تسليم جزء من غلتهم أو كلّها بأسعار محددة، هي دائمًا أقل من سعر السوق، في زمن جني المحصول. وهذه الطريقة التي كانت ما تزال مستخدمة في الخمسينيات، تُعرف بـ «البيع على الطلع» (وهي تعني حرفيًا البيع عند تبرعم النبات) [٥٢] .

كثيرًا ما كان الفلاحون ذوو الملكيات الصغيرة في أيام العثمانيين ينقلون أرضهم إلى الدائن ضمانًا للمال الذي يقترضونه باستخدام صيغة شرطية من نقل الملكية معروفة بالبيع بالوفاء، وهو بيع يحتفظ البائع فيه بالحق بإعادة الشراء لدى تسديد الدين. فإذا ما أخفق في تسديد القرض خلال الفترة المتفق عليها، كان يجرد من ملكيته بالكامل. وبهذه الوسيلة انتقلت مساحات كبيرة من الأرض إلى أيدي المرابين. ظل البيع بالوفاء ممارسًا حتى عام ١٩١٥، حين وضع قانون سنّته جمعية تركيا الفتاة حدًّا له [٥٣] . وصار المدين يحتفظ بمصلحته في الأرض قانونيًا، ويستطيع حتى أن يبيعها وتبقى خاضعة لحقوق الدائن. وفي حال عدم سداد القرض، لا يستطيع المقرض أن يصبح مالك الأرض، بل يمكنه أن يضعها في المزاد العلني فحسب وأن يأخذ ماله من العائدات.

ظلت الحكومة، وبغض النظر عن هويتها، عثمانية أكانت أم فرنسية أم سورية، تتجاهل في الممارسة على مدى قرن تقريبًا المبدأ الإسلامي القديم القائل إن إقراض المال مقابل فائدة حرام. وفي عام ١٨٨٨ أُسّسَ المصرف الزراعي العثماني في مبادرة كان هدفها المزعوم تحرير المزارع من المرابين، وفي عام ١٩١٨ خلف المصرف الزراعي الحكومي ذلك المصرف، وفي ما بعد أعيدت تسميته بالمصرف الزراعي السوري. وقدم المصرفان القروض بأسعار فائدة معقولة: ٦ في المئة في عام ١٨٨٨ [٥٤] ، و١٠ في المئة في فترة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ [٥٥] ، و٣ في المئة في عام ١٩٣٣ [٥٦] ، و٤ في المئة بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٣ [٥٧] ، و٦ في المئة في عام ١٩٥٣ [٥٨] . لكن في البداية، كان الأشخاص المتنفذون من مالكي الأرض يلتهمون الأموال التي يقرضها هذان المصرفان، وكانوا يعيدون إقراض المال لفلاحيهم بفائدة باهظة. وفي عام ١٩٣٨، أُصلح النظام، وطبقت رقابة أدق على منح الائتمان. وخفّض حجم القروض كثيرًا، وخفّض الحد الأقصى لكل مقترض من ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠ ليرة ذهبية تركية، وقيّد بعشرة أضعاف العشر السنوي على الأرض المرهونة [٥٩] . وبما أن سعر صرف الليرة الذهبية كان ١٦,٥ ليرة سورية في عام ١٩٣٠ [٦٠] ، وصل الحد الأقصى في تلك السنة إلى ٨٢٥٠ ليرة سورية، لكنه خُفض أكثر في عام ١٩٥٣ حتى بلغ ٧٥٠٠ ليرة سورية. [٦١] وعندئذٍ توافقت سياسة المصرف الائتمانية بوضوح مع متطلبات المزارعين العاملين المتوسطين والصغار. وعلى أي حال، ظلت الكتلة العظمى من الفلاحين حتى عشية حقبة الإصلاح الزراعي تحت سلطة المرابين. ويكمن جزء من تفسير ذلك في جدارتهم الائتمانية المتدنية وإصرار المصرف على وجود ضمانة جيدة. لكن العامل السببي الأساس كان النقص الواضح في موارد المصرف.

في الأعوام السابقة على الإصلاح الزراعي، لم يكن هناك سوى عدد قليل من غير المدنيين بين المستأجرين أو الفلاحين المالكين الصغار. وفي منطقة مثل حوران، كان أصحاب المستودعات (البوايكية) والتجار ـ المرابون (السراة) من دمشق يوقعون عمليًا جميع المزارعين في شباكهم. وكانت حوران لفترة زمنية طويلة جدًا مخزن حنطة جنوب سورية. وكان أهلها، وهم في معظمهم من الفلاحين الصغار، يبيعون غلالهم في أسواق يتحكم فيها تجار من العاصمة. وحتى في بلدات حوران، كان أصحاب المحلات في كثير من الأحيان دمشقيين. وأصبحت علاقاتهم في الأساس علاقات مدينين ودائنين. ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بقصر نظر الحورانيين الذي يعبّر عنه أحد أمثالهم المفضلة: «اصرف ما في الجيب، يأتك ما في الغيب». أما الدمشقيون، على الجانب الآخر، فيفضلون المثل القائل: «خبّي قرشك الأبيض ليومك الأسود» [٦٢] . لكن تجار العاصمة كانوا أيضًا أبرع من الحورانيين في الأمور المالية، وأكثر حسابًا بالتأكيد. وإضافة إلى ذلك، كانت آلة الدولة طوع بنانهم. فكانوا بذلك قادرين على وضع شروط التجارة والائتمان بطرائق تتلاءم مع مصالحهم.

لم تكن الشروط في جبل الدروز مختلفة كثيرًا عن تلك التي في سهول حوران. فلم يكن التاجر شخصية شعبية بين الفلاحين الدروز، حتى إنّه كان عرضة لشجب بلا حدود في الأدبيات الأخلاقية لشيوخهم. يقول مثل يختصر رأيهم على أفضل وجه: «صاحب التجارة لا بد له من الربا، والمرابي لا بد له من النار» [٦٣] .

بدأ تحكّم المرابين بالفلاحين يضعف في أثناء الوحدة المنحوسة بين مصر وسورية. لكن التحسّن الرئيس في وضع الائتمان للمزارعين حصل بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣.

أولًا، اتسعت شبكة فروع المصرف الزراعي التعاوني ـ وهو الاسم الحالي لأكبر

مؤسسة لتقديم الائتمان الزراعي ـ في العقود الثلاثة الماضية على نحو متصاعد. كان للمصرف ٣٠ فرعًا في عام ١٩٥٣ [٦٤] ، و٥١ فرعًا في ١٩٧٤ [٦٥] ، و٦٢ فرعًا في ١٩٨٦ [٦٦] ، و٧١ فرعًا في ١٩٩٠ [٦٧] . وساعد ذلك في جعل تسهيلاته أقرب إلى مستوى القرية.

ثانيًا، ارتفع مبلغ القروض المقدمة من المصرف من متوسط سنوي مقداره ٤,٨ ملايين ليرة سورية في الثلث الأول من الخمسينيات إلى متوسط سنوي مقداره ٤٦٣١,٨ مليون ليرة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠ (انظر الجدول ٣ - ٥). وفي الفترة الفاصلة انخفض سعر صرف الليرة السورية في السوق الحرة أو السوداء من متوسط يبلغ ٣,٦٢ ليرات مقابل الدولار في عام ١٩٥٣ [٦٨] إلى متوسط يبلغ ١٢ ليرة للدولار في عام ١٩٨٥ و٥٠ ليرة في ١٩٩٠ [٦٩] .

الجدول (٣ - ٥)

القروض النقدية والعينية المقدمة من مصرف سورية الزراعي أو المصرف الزراعي التعاوني (١٩٤٧ - ١٩٩٠)

الفترة
المتوسط السنوي (بملايين الليرات السورية)
المتوسط السنوي (نسبة القروض النقدية)
المتوسط السنوي لمعدل التضخم (%)

١٩٤٧ - ١٩٤٩(أ)
٣,٣
غ.م.

١٩٥٠ - ١٩٥٣(ب)
٤,٨
غ.م.

١٩٥٤ - ١٩٥٧(ج)
٣٠,٠
غ.م.

١٩٥٨ - ١٩٦١(د)
٢٨,٦
غ.م.

١٩٦٢(هـ)
٢٥,٧
٧٤,٧

الفترة البعثية
١٩٦٣ - ١٩٦٦

٣٦,٩
٥٧,٦
٢,٦
١٩٦٧ - ١٩٧٠(و)
١٤٣,٢
٧٠,١
١٩٧١ - ١٩٧٥
١٩٣,٣
٥٧,٧
١١,٨
١٩٧٦ - ١٩٨٠
٣٥٦,٦
٥١,٤
١٩٨١ - ١٩٨٥
٩٠٨,٩
٦٦,٩
١٤,٣
١٩٨٦ - ١٩٩٠
٤٦٣١,٨
٥٣,٥

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: المجموعات الإحصائية والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لسنوات مختلفة، وفي: International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, p. ٣٤٣; World Bank, World Development Report ١٩٩٣ (Washington, D.C.: The World Bank, [١٩٩٣]), p. ٢٣٨;
يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث (دمشق: [د.ن.]، ١٩٧٢)، ص ١٨٣، ونعيم جمعة، التمويل الزراعي (دمشق: [د.ن.]، ١٩٩١)، ص ٢٣٥.
(أ) سنوات الاستقلال الأولى.
(ب) سنوات حكم عسكري مباشر.
(ج) سنوات حكم عسكري غير مباشر يتمتع فيه ضباط من الجناح اليساري بسيطرة جزئية.
(د) فترة الوحدة مع مصر.
(هـ) سنة الانفصال.
(و) فترة الجناح اليساري من حزب البعث.

مثلما يمكن أن نستنتج من الجدول (٣ - ٥)، فإنَّ نسبة معقولة من القروض تُمْنَح عينيًا: ذلك أنَّ المصرف يتمتّع باحتكار توزيع البذار ومواد المكافحة والأسمدة، وكان يقدم هذه المستلزمات إلى الفلاحين بأسعار مدعومة. علاوة على ذلك، تقدّم القروض بأسعار فائدة تقلّ بصورة واضحة عن تكلفة اقتراض الأموال. كان سعر الفائدة على الإقراض للمزارعين الأفراد في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من

السبعينيات ٥,٥ في المئة سنويًا لجميع السلف، ومنذ ذلك الوقت حتى شباط/فبراير ١٩٨١، كان ٥,٥ في المئة على السلف التي تقل عن ٥٠ ألف ليرة سورية و٧,٥ في المئة على المبالغ التي تزيد على ذلك. ومنذ عام ١٩٨١، خفض سعر الفائدة على القروض الصغيرة إلى ٣ في المئة، في حين بقي ذاك الذي على القروض الكبيرة ثابتًا لم يتغير. وانعكس تحيّز الحكومة لمصلحة الفلاحين في مسألة تكلفة الائتمان في حقيقة أن أسعار الفائدة التي يفرضها المصرفان التجاري والصناعي منذ عام ١٩٨١ على التجار والصناعيين الأفراد راوحت بين ٧,٥ و٩ في المئة. وبحلول عام ١٩٩١، لم تكن أسعار الفائدة قد تغيرت للتجار، لكنها ارتفعت إلى ٩,٥ - ١٠ في المئة للصناعيين.

ثمّة مزيد من المعاملة التفضيلية التي تُعامَل بها الجمعيات التعاونية الزراعية. إذ كانت الفائدة على القروض التي تحصل عليها قبل عام ١٩٨١ قليلة إلى حد ٤ في المئة، وبدءًا من تلك السنة راوحت بين ٣ و٦ في المئة، لكنها راوحت في عام ١٩٩١ بين ٤ و٦ في المئة، بحسب المبلغ الممنوح. وهي تحصل منذ منتصف الستينيات على حسم يبلغ ٥ في المئة على المنتجات كلّها المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني. وفوق ذلك، ثمّة تمييز لها في السنوات الأخيرة في ما يخص القروض طويلة الأجل، لكن الكتلة العظمى من الإقراض، سواء أكانت للجمعيات أم للمزارعين الأفراد، كانت للسلف قصيرة الأجل، أي تلك التي يقل أجلها عن سنة واحدة [٧٠] .

القروض قصيرة الأجل هي عمومًا للبذار ومواد المكافحة والأسمدة، والمال العامل، وتُسْتَرَدُّ خلال ٣٠٠ يوم. أمّا القروض متوسطة الأجل التي يراوح أجلها بين سنة وخمس سنوات، والسلف الأطول أجلًا فتُمْنَح لشراء آلات أو ماشية وللإنشاءات وتحسين الأرض.

عاد الائتمان الزراعي بأعظم المنفعة على مزارعي القطن. أمّا المستفيدون الرئيسون الآخرون فهم المستثمرون بالآلات والتجهيزات ومزارعو الحبوب، وفي منتصف الثمانينيات زارعو الأشجار المثمرة [٧١].

في ما عدا أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٧ من فترة حكم الأسد، تلقت الجمعيات، المسجّل فيها معظم الفلاحين الصغار الذين شكّلوا في عام ١٩٩١ ما نسبته ٨٣,٧ في المئة من جميع السوريين الناشطين اقتصاديًا في الزراعة باستثناء أصحاب الأعمال [٧٢] ، حصّةً من إجمالي تسليف المصرف الزراعي التعاوني تقلّ عن حصّة القطاع الخاص الذي يضمّ في الأغلب كبار المزارعين وأصحاب الأعمال الزراعيين. وكما يبين الجدول (٣ - ٦)، كانت حصة القطاع الخاص ٦٨,٩ في المئة في عام ١٩٧١ و٥٣,٤ في المئة في ١٩٩٥، وحصة الجمعيات الزراعية ٢٨,٣ في المئة و٤٥,٩ في المئة للسنوات نفسها. وفي هذا المجال، من الضروري أيضًا أن يبقى في الذهن أنه حتى عام ١٩٩٥ كان ٥٢,٧ في المئة من المساحات المزروعة فعلًا و٥٧,٦ في المئة من المساحات القابلة للزراعة كلّها لا يزال في القطاع الخاص [٧٣] .

الجدول (٣ ـ ٦)

توزيع القروض العينية والنقدية التي منحها المصرف الزراعي التعاوني في سنوات مختارة في فترة الأسد بحسب القطاع (بملايين الليرات السورية)

السنة	القطاع العام		القطاع التعاوني		القطاع الخاص	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
١٩٧١	٥,١	٢,٨	٥٢,٢	٢٨,٣	١٢٧,١	٦٨,٩
١٩٧٥	٥,٨	٢,٣	٨٣,٥	٣١,٩	١٧٣,٧	٦٥,٩
١٩٧٩	١٤,٥	٣,٤	١٧٥,٥	٤١,٠	٢٣٧,٧	٥٥,٦
١٩٨٣	٣٠,٨	٣,٥	٤٠٧,٣	٤٦,٥	٤٣٨,٤	٥٠,٠
١٩٨٧	٦٢,٤	٣,٣	٩٨١,٤			

٤٩,٦
٩٣٣,٢
٤٧,٢
١٩٩٠
١٢٣,٠
١,٥
٣٩٥٧,٠
٤٦,٠
٤٥١٥,٠
٥٢,٥
١٩٩١
١٣٧,٠
١,٢
٥٣٨٦,٠
٤٦,١
٦١٦٢,٠
٥٢,٧
١٩٩٢
١٣٧,٠
١,٠
٥٧١٧,٠
٤٢,٩
٧٤٧٤,٠
٥٦,١
١٩٩٣
٩٠,٠
٠,٧
٥٧٤٧,٠
٤٢,٨
٧٥٨٦,٠
٥٦,٥
١٩٩٤
١١٠,٠
٠,٨
٦٥٦٠,٠
٤٥,٣
٧٨١١,٠
٥٣,٩
١٩٩٥
٢٥٨,٠
١,٧
٧١٢٨,٠

٤٥,٩
٨١٣٤,٠
٥٢,٤

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ١٩٧١، ص ٦٩ - 71؛ المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ١٩٧٩، ص ٢٨٤ - 285؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٦، ص 183؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠، ص 145؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٤، ص ١٤٧، والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، ص ١٥٢.

إذا ما أخذنا في الحسبان مجموع الائتمان الممنوح من المصارف السورية المتخصصة كلّها، فمن الواضح أنَّ الحصة النسبية التراكمية للزراعة كانت ذات اتجاه هابط بحدّة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٥، لكنها ارتفعت في ما بعد (انظر الجدول ٣ - ٧). وذهبت حصة الأسد إلى التجارة، إذ وصلت إلى ٥٦,٤ في المئة في فترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩، وإلى ٧٨,١ في المئة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥، لكنها انخفضت إلى ٤٧,٧ في المئة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، لترتفع إلى ٧١,٦ في المئة في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ [٧٤].

في غياب معلومات أوثق صلة بالموضوع، من غير الممكن أن نحدّد بدقّة هل ارتدّت السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في الممارسة لمصلحة المزارعين الصغار أم الكبار والمستثمرين. لكن وزير الاقتصاد اعترف في تصريح عن القروض الزراعية والصناعية في عام ١٩٨٠ بأنَّ «الكثير من الائتمان كان يذهب إلى أشخاص لديهم ما يكفي من الأموال» [٧٥]. أكثر من ذلك، هناك أدلّة على أنه لم يكن جميع الفلاحين متحررين من قبضة المرابين الخاصين الجشعة. واشتكى أحد ممثليهم في مجلس الشعب في عام ١٩٧٧ من أن معدلات فائدة تصل إلى ٣٠ - ٤٠ في المئة كانت تنتزع من المنتجين. [٧٦] ومن الواضح أنَّ هناك عوامل فاعلة تجبر المزارعين الصغار على الرجوع إلى المرابين. فالفلاحون يتذمرون من الإجراءات البيروقراطية الرتيبة. ومعالجة القروض غالبًا تكون بطيئة جدًا، وفي بعض الأحيان لا تذهب الأموال العاملة إلى الفلاحين عندما يحتاجون إليها. ومعايير الأهلية لنيل القروض صارمة جدًا على الفلاحين الصغار الذين هم خارج المنظومة التعاونية. وما زالت القروض قصيرة الأجل لهؤلاء المزارعين تتطلب ضمانة مشتركة من ثلاثة أفراد، ويجب ضمان القروض المتوسطة والطويلة بحقوق ملكية خاصة لا تتجاوز ٦٠ في المئة من قيمة الأرض، أو ٤٠ في المئة إذا كانت الأرض مشجرة. وعدد العاملين المدربين المختصين بالائتمان هو أيضًا غير كاف. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن المصرف الزراعي التعاوني ما زال لا يملك ما يكفي من الموارد لتلبية حاجات الفلاحين بالكامل، على الرغم من التوسع السريع في حجم الائتمان الزراعي في العقدين الماضيين.

الجدول (٣ - ٧)
حصة الزراعة من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف المتخصصة كلّها، ١٩٥٧ - ١٩٩٤ (بملايين الليرات السورية)

الفترة	المتوسط السنوي لإجمالي الائتمان إلى جميع القطاعات الاقتصادية (أ)	المتوسط السنوي للائتمان إلى القطاع الزراعي	النسبة المئوية لحصة الزراعة
١٩٥٩ - ١٩٥٧	٥٥١,٩	١٣٢,٢	٢٤,٠
١٩٦٢ - ١٩٦٠	٨٢٣,٨	١٨٣,٠	٢٢,٢
١٩٦٦ - ١٩٦٣	١٠٠٧,٩	١٩٥,٤	١٩,٤
١٩٧٠ - ١٩٦٧	١٢٤١,٧	٢٤٤,٦	١٩,٧
١٩٧٥ - ١٩٧١	٣٠٢١,٥	٣٣٦,٦	١١,١
١٩٨٠ - ١٩٧٦	١١٢٩٩,١	٦١٤,٢	٥,٤
١٩٨٥ - ١٩٨١	٢٥٦١٦	١١٧٨,١	٤,٦
١٩٩٠ - ١٩٨٦	٥٢٩٠٩,٦	٤٨٠٣,٥	٩,١
١٩٩٤ - ١٩٩١	١٣٩٨٨٦,٩	١٦٢١٦,١	١١,٦

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١، ص ٣١٢ - 313؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٤، ص 797؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٠، ص 511؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 585؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠، ص ٤٤٥، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ٤٨١.

(أ) أبقِ في الذهن متوسط معدل التضخم السنوي والانخفاض على مر السنوات في قيمة الليرة السورية رسميًا وسوقيًا (الجدول ٣ - ٥).

خفض العبء الضريبي

ثمّة عامل آخر له أثر مهم في دخل المزارعين ورفاههم، هو النظام الضريبي.

وكانت الضرائب على الزراعة في أيام العثمانيين تنازلية، واتجهت فعليًا، وبغض النظر عن نية الحكومة، إلى انتزاع الموارد من عناصر المجتمع الأقل قدرة على تأمينها، ضاربة بقوة أفقر المزارعين والفلاحين وأضعفهم. ولم يكن أي جزء من المبالغ الكبيرة المحصّلة من هذه الطبقات يرجع إليها على شكل خدمات اجتماعية. وليس هناك أي دليل على أي محاولة جدية من الحكومة في ذلك الوقت لدعم كفاءة المنتجين الزراعيين أو تحسين نوعية حياتهم. فهم من وجهة نظرها مجرد مصدر للإيرادات.

والحال، أنّ المقدرة الضريبية للفلاحين جرى تجاوزها في بعض المواقع من مناطق معينة. وهذا ما تضافر مع غارات البدو والأكراد والتركمان، أو الاستحقاقات الثقيلة التي فرضها شيوخ القبائل العربية تحت اسم الخوّة ـ وهو تحوير لكلمة أخوة ـ ليؤدي إلى هجرة واسعة النطاق للحقول والقرى. وفي عام ١٧٨٧، كتب سي إف فولني (C. F. Volney)، وهو رحّالة أوروبي ذو بصيرة نافذة، «كان عدد القرى في دفاتر أو سجلات الضرائب القديمة [في باشاليك [*] (Pashalic) حلب]، يصل إلى ٣٢٠٠، أما حاليًا فلا يجد المحصّل ٤٠٠ قرية إلا بشق النفس. ورأى كثير من تجارنا، ممن أقاموا هناك عشرين سنة، الجزء الأكبر من ضواحي حلب يتحول إلى مكان خال من السكان» [٧٧]. وفي حوران جنوب سورية، حوّل الابتزاز المستمر الفلاح إلى «وضع ليس أفضل بكثير من وضع العرب الرحّل»، حسبما لاحظ الدارس الدقيق جان لوي بوركهارت في عام ١٨١٢. وعلى أمل تلقي معاملة ألطف، كانت العائلات الفلاحية «تنتقل باستمرار» من مكان إلى آخر «لتكتشف أن النظام ذاته يسود في كامل البلاد» [٧٨]. وفي منطقة العلويين، لاحظ أحد الفلاحين في عام ١٨٥٠ أو نحوه، ردًا على سؤال عن ندرة أشجار الفاكهة: «لماذا أزرع شجرة؟ لن يسمح لي بالأكل من ثمارها... لا نزرع من الذرة سوى ما نستطيع إخفاءه في الحفر والتجاويف» [٧٩]. وفي بعض المناطق، كان الفلاحون يخبئون الحبوب في حجرات تحت الأرض تسمى المحميات ضمن حفرة جافة عميقة محفورة في الصخر ومغطاة بالقش لحمايتها بشكل جيد [٨٠]. حتى في عام ١٩١٠، بعد زمن طويل من تطبيق سلسلة من الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات التي جعلت المطالبات الضريبية أقل جورًا وطريقة الجباية أقل مزاجيةً، كان كثر من مزارعي الزيتون يقطعون أشجارهم لأن الضرائب «غالبًا كانت تفوق العائدات التي يحصلون عليها من المزروعات» [٨١].

كانت الضريبة الرئيسة على الزراعة قبل حقبة التنظيمات وفي جزء منها (١٨٣٩ - ١٨٧٦) تسمى مال الميري (مستحقات الدولة)، أو باختصار الميري، وتشمل العُشر التقليدي. وهناك شيء من الشك في كيفية التعامل مع غلة الأرض الملك أو الأرض المملوكة ملكية خاصة مطلقة، كغلّة الجزء الأكبر من بساتين الفاكهة في غوطة دمشق. ويرى أحد المصادر أن الأراضي الملك كانت «في العادة» خاضعة للعُشر وحده ولم تكن تدفع أكثر من العُشر [٨٢] . غير أنّه استنادًا إلى القانون العثماني الصادر بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٠٥، لم تَعُدْ الأرض الملك تتحمل أي عُشر [٨٣] ، ومن غير الواضح هل كان ذلك تجديدًا أم استمرارًا لممارسة قديمة. على أي حال، كان الملك محدودًا في جوار المدن، وكان معظم الأرض الزراعية من الناحية القانونية أميريًا أو أملاكًا للدولة، وكانت تلك الأجزاء من غلتها الإجمالية السنوية التي يتنازل عنها الفلاحون للحكومة تعتبر في جزء منها إيجارًا. وكانت هذه الأجزاء تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب «الأنظمة القديمة». ففي باشاليك حلب كانت عُشرًا أو ثُمنًا أو سُبعًا أو خمسًا [٨٤] . وفي حوران، كانت الميري تجبى على الفدان، وهو مصطلح ينطبق على كل من النير الذي يربط على رقاب الثيران وعلى مساحة الأرض التي تحرثها تلك الثيران في يوم واحد، وهذه بدورها كانت تختلف بحسب الأحوال. وفي منطقة حمص، كانت تستخدم كلمة الفدان الرومي، وتدل على زوج من الثيران (بالمناسبة، في عام ١٨١٢ كان الفلاح الذي يملك زوجين أو ثلاثة من الثيران يعتبر غنيًا) [٨٥] . وكان زعيم القرية يحدد مبلغ الضريبة الذي يتحمله ذاك الفلاح، أو أي فلاح آخر، بحسب عدد فدادينه بالنسبة إلى العدد الإجمالي للفدادين المحروثة في سنة معينة، وكانت الضريبة تفرض على كل قرية في دفتر الضرائب الخاص بالحكومة بمبلغ مقطوع معين «كان أحيانًا يُرفع لدى افتراض زيادة في عدد السكان أو تحت أي ذريعة أخرى، لكنه لم يكن ينقص قط عند حدوث نقص في عدد القاطنين» [٨٦] .

كان باشا المنطقة الذي يجبي الميري عينيًا أو نقديًا، يقوم في العادة بتلزيمها، وغالبًا كان التجار الأغنياء أو المضاربون أو الصرّافون يلتزمونها، ويعيدون تلزيمها في بعض الأحيان إلى آخرين لقاء مبلغ أعلى. وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر، كانت جباية الميري لكامل باشاليك دمشق في أيدي صرّافي الباشا اليهود الذين كانوا يأخذون ٣,٥ في المئة على إيراداته ونفقاته، وكان وكلاؤهم ينزلون في القرى وقت جني المحصول ليجبوا الميري و«عادةً ما كانوا ينتزعون لأنفسهم شيئًا ما» [٨٧] .

إلى جانب الميري، كان على الفلاحين أن يؤمّنوا مصاريف إطعام الجنود في مسيرهم وأن يدفعوا عددًا من المستحقات الأخرى، بما في ذلك ضريبة أعمال الطرق، وضريبة الأغنام، على شكل مبلغ ثابت على كل رأس، والمُحَرَّمية، وهي مكس عثماني قديم كان يجبى في القرى بمعدل غير معروف على أساس عدد الثيران المملوكة [٨٨] . وفوق ذلك كله، كثيرًا ما كان الباشا يفرض على الفلاحين ضرائب «استثنائية». ونتيجة عدم وجود أي مبدأ ناظم لتلك الضرائب، كان الفلاحون يعيشون في شك غير عارفين ما المبالغ التي قد تنتزع منهم من سنة إلى سنة. ولتلبية تلك المطالب، كان على النساء أحيانًا أن يتخلين عن ما يكسبنه وعن أساورهن، وكان على الرجال أن يتخلوا عن مواشيهم [٨٩] .

كان الأثر النهائي الصافي للتنظيمات هو تحقيق شيء من الراحة للفلاحين وذلك بخفض عدد الضرائب غير المتوقعة وتقييد قدرات ملتزمي الضرائب على الظلم وتصحيح بعض المساوئ الأكثر سفورًا في النظام الضريبي. وعلى الرغم من أن

التقديرات أصبحت أقل اعتباطية، ظل تقدير المحاصيل يعتمد على العين إلى حدٍّ بعيد. وظل ملتزم الضرائب يُعْتبر لدى القرويين نقيض الخير، وكان اقترابه يوحي بالفزع والرعب. وفشلت محاولات الاستغناء عن التلزيم العمومي للضرائب وفرضها مباشرة عن طريق وكلاء الحكومة نتيجة صعوبة إيجاد موظفين مؤهلين وموثوقين. وعشية الحرب العالمية الأولى، وبينما كان العهد العثماني يقترب من نهايته، كانت الضرائب على الزراعة لا تزال تطرح للمزايدة العامة، إلا في المناطق التي كان الوصول إليها يسيرًا.

في ذلك الوقت، كانت الضريبة الأهم على المزارعين هي العُشر، كما في السابق. وكانت قد فرضت في الأصل بنسبة عُشر الغلة الزراعية، لكنها وصلت في عام ١٩١٤ إلى ١٢,٥ في المئة، وكانت تجبى في معظمها عينيًا وقت الحصاد قبل الجَمْع، أو حين يكون المحصول على أرض الدرس. وفي المرتبة الثانية من الأهمية تأتي «الكودا» أو الضريبة على رؤوس الحيوانات. وكانت تفرض على أساس شيء من التشابه مع التعداد السنوي بمعدل خمسة قروش تركية (نحو تسعة بنسات بريطانية) لكل رأس من الغنم ونحو عشرة قروش لكل جمل. وإضافة إلى ذلك، كانت تجبى ضريبة قدرها ٠,٥ في المئة (٠,٤ في المئة في عام ١٨٨٦) وتُعْرَف بالـ «ويركو» على القيمة الرأسمالية للأرض الميري. الأرض الملك التي لم تكن تدفع العُشر، كانت تخضع لمعدل «ويركو» أعلى: ١,٦ في المئة من قيمتها. وفوق ذلك كله، كانت تفرض على كل شخص ضريبة تبلغ ليرة ذهبية تركية واحدة (١٨ شلنًا و٠,٧٥ دايمًا)، تدعى «كرّوزة». وكان على كل ذكر بالغ أن يقدّم أيضًا ثلاثة أيام عمل مجانًا في كل عام لإنشاء الطرق أو أن يدفع مقابلها نقدًا ١٦ قرشًا (شلنين و٤ دايمات) [٩٠] .

تشير الأدلّة إلى أن أهل الزراعة كانوا يتحملون العبء الضريبي الأساس [٩١] ، وأن الأغنياء وملّاك الأرض النافذين في كل من المدينة والريف ربّما كانوا يدفعون، عبر «تأثيرات غامضة»، أقل من الحصة الحقيقية المترتبة عليهم، ويعوضون عن الفرق بالمبالغة في زيادة الأعباء على الفئات الأفقر من السكان [٩٢] ، مع أن الضرائب الثابتة (Taxes Flat) كانت هي ذاتها تصاعدية بالمقلوب، بمعنى أن معدلاتها الفعلية ترتفع بمتوالية هندسية مع تناقص ثروة دافع الضريبة. ومن وجهة نظر الفلاحين، كانت مطالب جباة الضرائب أو ملتزميها ظالمة على نحو خاص عند فرضها على محصول ضئيل [٩٣] .

في ظل الفرنسيين الذين احتلوا سورية في عام ١٩٢٠ وانتهى انتدابهم فعليًا (وليس رسميًا) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، حافظ النظام الضريبي على خصائصه الرئيسة في ما يتعلق بالزراعة، ما عدا إلغاء التلزيم العمومي للعُشر في عام ١٩٢٥ وفرضه، من ثم، بحسب تقديرات الحكومة. كما أفسح تقدير المحاصيل المجال أمام العشر الثابت بناءً على متوسط عائدات العُشر لسنوات ١٩٢١ - ١٩٢٤. لكن بعد عام ١٩٢٩، حدث ارتداد جزئي إلى نظام التقويم القديم. وبقيت الوحدة الضريبية هي القرية كلها بدلًا من المزارع الفرد. ووقع عبء «الويركو» من حيث المبدأ، كما في الماضي، على مالك الأرض، لكن العُشر كان يقسم أحيانًا بينه وبين محاصصيه الذين كانوا أحيانًا يتحملونه بالكامل [٩٤] . وفي الثلاثينيات، أصبح العبء الضريبي على المزارعين لا يكاد يحتمل نتيجة تقلبات الفرنك الفرنسي الواسعة وربط الليرة السورية به [٩٥] : فقد خسر الفرنك بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٦ نصف قيمته مقابل الدولار الأميركي، وارتفع بمقدار الثلث تقريبًا بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٦، ليهبط مرة أخرى بنسبة ٥٠ في المئة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ [٩٦] . وعلاوة على

ذلك، وقع عبء العُشر، كما في الماضي، «على القرى التي يملكها الفلاحون أكثر مما وقع على ملاكي الأرض الكبار»، ودفع الفلاحون عمومًا أكثر بكثير من حصتهم العادلة، وساهموا في الضرائب بنسبة تراوح بين ٣٠ و٣٥ في المئة من دخلهم الصافي [٩٧] . ونظرًا إلى تفككهم وانعدام تنظيمهم، أدارت الحكومة أذنًا صمّاء لشكاواهم.

ما إن تولى ملّاك الأرض الكبار في سورية السيطرة الفعلية على جهاز الدولة حتى سارعوا إلى تخليص أنفسهم من كل الضرائب المباشرة على الزراعة. ففي عام ١٩٤٤ ألغيت ضريبتا «الويركو» والعُشر. وأنشئت ضريبة تبلغ ٧ في المئة فقط من قيمة البيع بالجملة على الإنتاج الزراعي المسوّق [٩٨] . وتمثّل تأثير هذه الضريبة في إراحة الفلاحين الذين لا ينتجون إلا لاستهلاكهم الخاص، لكنها تعاملت مع جميع المزارعين الذين يحققون فائضًا يمكن تسويقه على قدم المساواة بغض النظر عن الدخل.

فُرِضَت ضريبة دخل في عام ١٩٤٢ على جميع الدخول باستثناء تلك المستمدّة من الزراعة وتربية الحيوانات. غير أنّ الضريبة على المواشي بقيت عمليًا، فكان يدفع على كل رأس من الأغنام والماعز ١,٨ ليرة سورية وليرتان على الجمال و٥ ليرات على الجواميس و٨ ليرات على الخنازير، بغض النظر عن صنفها أو قيمة إنتاجها. وكانت الأبقار معفية [٩٩] .

تمثّلت النتيجة الصافية للتغيرات في الهيكلية الضريبية بانخفاض حاد في مساهمة الزراعة في الخزينة العامة. ففي حين كانت الضرائب الواقعة أساسًا على كاهل الطبقات الزراعية في عام ١٩٣٩ مسؤولة عن ٣٩,٨ في المئة من مجموع الإيرادات الضريبية، فإن النسبة المناظرة لها في عام ١٩٤٧ لم تبلغ سوى ١٥,٣ في المئة (انظر الجدول ٣ - ٨).

باستثناء إدخال رسم تصدير قدره ٩٠ ليرة سورية على كل طن من القطن غير المحلوج و٣٠٠ ليرة على كل طن من القطن المحلوج [١٠٠] في عام ١٩٥٢، بقيت الضرائب الموصوفة أعلاه تشكل العناصر الأساسية لنظام الضرائب الزراعية الذي صاغه، إلى حدّ بعيد، ملاك الأراضي الكبار القدامى، وورثه البعثيون. وبما أن أصول البعثيين أنفسهم غالبًا تعود إلى الشرائح المتوسطة من أهل الزراعة، فقد شعروا براحة تامة مع ذلك النظام، وحافظوا عليه كما هو، باستثناء الزيادات في معدلات الضريبة التي اضطروا إلى فرضها لمساعدتهم في ردم الفجوة المتزايدة بين الإيرادات والنفقات.

تراوحت معدلات الضريبة الحالية المفروضة على المنتوجات الزراعية المصدرة أو المصنعة محليًا بين ٩ و١٢ في المئة من متوسط أسعارها. وتخضع الفواكه والخضراوات والزيتون لضريبة تصدير تبلغ ١٢ في المئة، لكنها لا تخضع إلى أي التزام لدى معالجتها محليًا. والضريبة على الحبوب المصدرة هي ٩ في المئة فقط ويخضع الرز والقطن والتبغ والشوندر السكري لضريبة ٩ في المئة في حال التصدير و٩,٥ في المئة في حال تصنيعها في سورية. وكذلك تتنوع المعدلات على الماشية، فهي ٢،٢٥ ليرتان سوريتان على كل رأس من الغنم والماعز و١١ ليرة سورية على الخنزير. والحيوانات التي يقل عمرها عن سنة معفاة من الضريبة. والمعدل الفعلي لضريبة تصدير القطن هو ٩,٨ في المئة، ورسم الري ٧٠ ليرة سورية على كل هكتار يستفيد من مشاريع الري الحكومية.

على الرغم من الزيادة في معدلات الضريبة، فإن الطبقات الزراعية تخضع الآن بلا شك لضريبة أعلى قليلًا من تلك التي يخضع لها الحضريون أصحاب الدخل من

الأرض وأهل التجارة والصناعة. والميزة الأبرز التي يتمتعون بها هي استمرار إعفائهم من ضريبة الدخل، ومن ضريبة الأرباح منذ ١٩٩٣. وفكرت الحكومة في عام ١٩٨٤ في إدراج دخلهم في نطاق ضريبة دخل موحدة، لكن الفكرة أُجلت. كما انخفض عبؤهم الضريبي النسبي ذلك الانخفاض الملحوظ تحت حكم البعثيين. وكما هو واضح من الجدول (٣ - ٨)، فإن الضرائب الواقعة عليهم شكّلت ١٣ في المئة من الجباية الضريبية الوطنية في فترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣، لكنها لم تشكل سوى ٣,٥ في المئة في عام ١٩٨٣ و٣,٧ في المئة في عام ١٩٩٤. ومن الجدول نفسه، يحق لنا أن نستنتج أن التجارة الخارجية والرسوم الجمركية، وإلى مدى أبعد الضريبة على أرباح المشاريع الحكومية، والشركات الخاصة، ورجال الأعمال الأفراد المستقلين والحرفيين والمهنيين، شكلت المصادر الرئيسة للإيرادات الضريبية الحكومية في جزء كبير من الثمانينيات وفي النصف الأول من التسعينيات. وعلى أي حال، كانت الضريبة الأخيرة مسؤولة في عام ١٩٩٤ ـ على الرغم من خفض القانون رقم ٣٠ بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٩١، التكليفَ الضريبي على الأرباح الصافية من الشركات [١٠١] ـ عن نسبة تصل إلى ٥١,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية، باستثناء الإيرادات من أنابيب النفط أو من الرسوم القنصلية أو من الرسوم على الأجانب.

من حيث المبدأ، لا تستطيع الشركات الخاصة أو رجال الأعمال الأفراد أن ينقلوا إلى المستهلكين، بمن فيهم الفلاحون، حصتهم من ضريبة الأرباح إلا بقَدْرٍ محدود، وذلك نتيجة الرقابة التي تمارسها الحكومة على أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية أو الرئيسة. ومن جهة أخرى، فإن تلك الرقابة، ولا سيما على مستوى تجارة التجزئة، لم تكن فاعلة على الدوام [١٠٢] . لكن الحكومة لديها، بالطبع، القدرة على نقل ضريبة الأرباح المفروضة على المشاريع العامة إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار. وعندما يجري ذلك النقل على السلع غير الأساسية، يمكن أن ينتهي الأمر بهذا الجزء من ضريبة الأرباح إلى أن يكون انتكاسيًا في تأثيره في الطبقات الزراعية وغير الزراعية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

الكهربة السريعة للريف

حقق المزارعون والفلاحون في الفترة البعثية مكاسب حقيقية في عدد من المجالات الأخرى المهمة. وكان التقدم الأبرز في كهربة الريف. حتى عام ١٩٧٠ لم تكن هناك إنارة اصطناعية إلا في ٢١٨ قرية سورية (انظر الجدول ٣ - ٩). وكان معظم الفلاحين ينام ويستيقظ مع الشمس. لكن بحلول عام ١٩٩٣، وبفضل بناء سد الفرات أساسًا، تمت كهربة ما لا يقل عن ٧٦٣٠ قرية أو نحو ٩٥ في المئة من جميع القرى. وحسّن ذلك كثيرًا من المعيشة الريفية. وفي السبعينيات، كان سكان قرية ما يتحملون ربع تكلفة مد الخطوط الكهربائية إلى تلك القرية، لكن منذ عام ١٩٨٠ أخذت الحكومة تتحمل التكلفة كاملة [١٠٣] .والكهرباء متوافرة حاليًا في معظم الريف بأسعار مدعومة: ففي عام ١٩٨٥ كان سعر الكهرباء ٠,٢٥ ليرة سورية (٦,٤ سنتات أميركية) لكل كيلوواط/ساعة للمزارع مقابل ٠,٥٥ (١٤ سنتًا) للمشاريع التجارية [١٠٤] .

الجدول (٣ - ٨)

الإيرادات من الضرائب التي تؤثر في الطبقات الزراعية وغير الزراعية نسبةً من الإيرادات الضريبية الإجمالية في سنوات مختارة

الضريبة
١٩٣٩(أ)
١٩٤٧(أ)
١٩٥٣(ب)
١٩٦٢/١٩٦٣
(أ ج)
١٩٧٣(د)
١٩٨٣(أ)
١٩٩٤(د)
١ ـ الضرائب المؤثرة أساسًا في الطبقات الزراعية
العُشر وضريبة الأرض قبل 1944والضرائب غير المباشرة على الإنتاج الزراعي
منذ ١٩٤٤
٣٩,٨
٨,٦
١٢،٠
٩,٦
٥,٢
١,٢
٢,٠
ضريبة المواشي

٦,٦
٤,٣
٣,٠
١,٣
٠,٣
٠,١
رسوم الري

٠,٣
٠,٢
٠,٢
٠,١
٠,١
ضريبة التصدير المفروضة على القطن منذ ١٩٥٢

غ.م. (هـ)
٠,٢

٤,٤
٠,٩
١,٥
٢ ـ الضرائب المؤثرة أساسًا في الطبقات غير الزراعية
ضريبة الرواتب والأجور
١٣,٦
١,٤
١,٧
٢,٤
٣,١
٥,٤
٩,٣
ضريبة الأرباح
٣,٩
٦,٧
٨,٥
١٦,٣ (و)
٣٢,٠ (و)
٥١,٥ (و)
ضريبة إيراد الإيجار
٢,٠
٣,٠
٥,١
٥,٣
٣,٥
٢,٠
ضريبة العقارات
ضريبة ريع رؤوس الأموالالمتداولة

٠,١
٠,٣
٠,٣
٠,٥
٠,٣
رسوم السيارات

٤,٦
٣,٤
٣,٩
١,٩

رسوم أجهزةالتلفزيون

٠,١
٠,٥
٠,٣
٠,٠٣
ضرائب ورسوم أخرى تشمل الرسوم على الاستهلاك الكمالي
(ز)
٣,٥
٣,١
١٣,٥
١٢,٥
١١,٨
٧,٠
٣ ـ الضرائب المؤثرة في الطبقات الزراعية وغير الزراعية
رسوم نقل الملكية
٤,٥
٨,٣
١٢,٩
٣,٥
١,٩
١,٧
٠,٩
رسوم نقل التركات والهبات
٠,٩
٠,٥
٠,٤
ضرائب إنتاج (وحتى عام ١٩٣٩ ضرائب غير مباشرة أخرى)
٤٠,٩ }
٣٢,٠
٣٣,٣
١٩,٨
٢١,١
٥,١
٣,٥
رسوم الطابع
غ.م. (ح)
غ.م. (ح)
٥,٨
٥,٣

٨,٣
٥,١
رسوم التجارة الخارجية والجمارك غيرضريبية التصدير على القطن باستثناء عام ١٩٥٣
١,٢
٣٣,٧
٣٣,٧(هـ)
٢٣,٤
١٨,٤
٢٤,٥
١٤,٤
المجموع
١٠٠
١٠٠
١٠٠
١٠٠
١٠٠
١٠٠
١٠٠
المبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبيةبملايين (ط) الليرات السورية
٨,٨
١٠٦,٤
١٨٦,٣
٥٧٦,١ (ج)
٨٣٤,٥
٨٧٤٥ (ي)
٣٩٥٨٩ (ي)

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: United Nations, Bureau of Economic Affairs, Economic Developments in the Middle East, ١٩٤٥ to] ١٩٥٤] (New York: [United Nations], ١٩٥٥), p. ٣٠٣; Raphael Patai, The Republic of Syria (New Haven: Human Relations Area Files, [١٩٥٦]), p. ٦٧١;
الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٥٥، ص ٢١٨ - 219؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٥، ص ٣٢٦ - 327؛ الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٤، ص ٧٧٨ - ٧٧٩. تستند النسب لعام ١٩٨٣ إلى أرقام أمّنتها وزارة المالية السورية وأرقام ١٩٩٤ مأخوذة من: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٤٤٠ - ٤٤١.

(أ) تستند النسب إلى الإيرادات الضريبية الفعلية.
(ب) تستند النسب إلى أرقام أوليّة عن الإيرادات الضريبية الفعلية.
(ج) تعود النسبة والمبلغ إلى الفترة الواقعة بين ١ تموز/يوليو ١٩٦٢ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣.
(د) تستند النسب إلى تقديرات الموازنة أو الإيرادات المخططة.
(هـ) ضريبة التصدير على القطن لعام ١٩٥٣ متضمنة في رقم رسوم التجارة الخارجية والجمارك.
(و) على الرغم من تحديد هذه الضريبة على أنها «ضريبة دخل على الحرف والمهن الصناعية والتجارية وغير التجارية» فإنها تشمل الضريبة على الأرباح الصافية للمشاريع العامة، وليس أرباح أفراد وشركات القطاع الخاص وحسب.
(ز) الـ «ضرائب ورسوم أخرى» لعام ١٩٣٩ وضعت على شكل مبلغ إجمالي مع الضرائب على السلع المستهلكة محليًا ورسوم الطابع المبينة في القسم ٣.
(ح) أرقام عامي ١٩٤٧ و١٩٥٣ لرسوم الطابع متضمنة في الـ «ضرائب ورسوم أخرى» المبينة في القسم ٢.
(ط) لا تشمل أرقام الإيرادات الضريبية الإجمالية الإيراد من خطوط أنابيب النفط أو من الرسوم على الأجانب أو من الرسوم القنصلية.
(ي) هذه أرقام مدوّرة.

لكن منذ عام ١٩٨٥، بدأ يحصل انقطاع في الكهرباء في الريف (يصل إلى ٥ - ٦ ساعات يوميًا في أواخر عام ١٩٨٦ و٤ - ٥ ساعات في عام ١٩٩٣) نتيجة الزيادة الواضحة في الطلب على الطاقة، وقلة الهطول المطري وزيادة استخدام تركيا لمياه أعالي الفرات والانخفاض التالي في إنتاج الطاقة الكهرمائية من سد الطبقة [١٠٥].

الجدول (٣ - ٩)
كهربة القرى في سورية، ١٩٠٣ - ١٩٩٢

عدد القرى المزودة بالكهرباء بين عامي 1903و١٩٧٠
العدد الإجمالي للقرى المزودة بالكهرباء عند نهاية:
النسبة المئوية المقدرة للقرى المزودة بالكهرباء بنهاية عام ١٩٩٢
١٩٧٥
١٩٨٠
١٩٨٤
١٩٩٢
٢١٨
٣٧٢
١٩٩١
٥٧٢٩
٧٦٣٠
٩٥

المصادر: تشرين، ١٠/٣/١٩٨١، ص 5؛ والثورة، ٣٠/١٢/١٩٨٤، ص 4؛ ووحدة جمع المعلومات في:
Economist Intelligence Unit, Country Profile, Syria ١٩٩٣/٩٤, p. ٣١.

انتشار شبكات المياه الآمنة

تبنى شبكات المياه أيضًا على امتداد القطر بوتيرة سريعة. قبل الاستقلال لم يكن ثمّة مياه جارية سوى في عدد قليل من المنازل القروية. ولم يكن في متناول كثير من القرى سوى آبار سطحية، لم تكن آمنة جرثوميًا في بعض الأحيان، وكانت تتضب في سنوات الجفاف. وكان على النساء أن يحضرن الماء من ينابيع أو آبار أعمق غالبًا تقع بعيدًا عن أكواخهن لكنها أكثر انتظامًا في إنتاجيتها ونقية عمومًا عند المنبع. ولم تكن تلك الشروط خاصة ببلدان العالم الثالث مثل سورية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم تكن سوى واحدة من أصل عشر مزارع تملك «تمديدات مياه جارية» في عام ١٩٢٠، وست من عشر في عام ١٩٦٠ [١٠٦].

كان تقدم سورية في العقود الثلاثة الأخيرة في هذا المجال ملحوظًا. وبحلول عام ١٩٨٠ كان ٥٤ في المئة من السكان الريفيين و٩٧ في المئة من السكان الحضريين يزودون بماء الشرب عبر الأنابيب. وبموجب الخطة الخمسية لأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥، كان من المتوقع أن تصل تلك النسب إلى ٦٧ و١٠٠ في المئة على التوالي [١٠٧]. ومع أنّ الشكاوى الريفية المتعلقة بالوصول إلى الماء الآمن تواصل الظهور من حين إلى آخر، لكنها لا تتعلق بتوافر الخدمات بقدر ما تتعلق بضعف صيانة أنابيب المياه الموجودة. [١٠٨]

توسّع الرعاية الصحية الريفية

في مجال الرعاية الصحية، لطالما كانت القرى متخلفة عن المدن أشدّ التخلّف. ففي السنوات السابقة على الاستقلال، كان الفلاحون عندما يمرضون يستلقون في زاوية من كوخهم حتى يستعيدوا عافيتهم أو يموتوا. وكان الحمار أو البغل غالبًا وسيلة نقلهم الوحيدة، وكان كثر منهم يعيشون على بعد أيام عدّة عن أقرب طبيب أو مستشفى. ولم تكن تزورهم الوحدات الطبية المتنقلة إلا في مناسبات نادرة. وفي عام ١٩٣٩، كان ما لا يقل عن ٦٩,٨ في المئة من جميع الأطباء يمارسون المهنة في دمشق وحلب (انظر الجدول ٣ - ١٠). وكان القبول في المستشفيات متركّزًا أيضًا في تينك المدينتين وفي بعض البلدات الأساسية في المحافظات [١٠٩]. وبعد الاستقلال نمت المرافق الطبية وأعداد العاملين الطبيين تدريجًا. وبحلول عام ١٩٦٣ كان عدد الأطباء قد زاد على الضعف مقارنة بعام ١٩٣٩، وازداد عدد أسرّة المستشفيات أربعة أضعاف تقريبًا (انظر الجدول (٣ - ١٠))، لكن توزيعها في أنحاء البلد استمر متفاوتًا على نحو ملحوظ، على الرغم من أن الرعاية الصحية الأولية أصبحت الآن متوافرة لبعض الفلاحين عن طريق إنشاء المستوصفات القروية [١١٠].

الجدول (٣ - ١٠)

بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة في سورية في سنوات مختارة

١٩٣٩
١٩٦٣
١٩٨٣
١٩٩٣
عدد الأطباء
٤٧٤
٩٧٨
٤٩٤٧
١٣٨٦٣
عدد السكان لكل طبيب
٦٩٩٢
٥١٠٥
١٩٤٣
٩٦٦
نسبة الأطباء في محافظتي دمشق وحلب
٧٧,٦(أ)
٦٨,٨
٦٠,٠
٥٠,٦
نسبة الأطباء في بقية البلد(ب)
٢٢,٤
٣١,٢
٤٠,٠
٤٩,٤
إجمالي عدد المستشفيات
٣٥(ج)
٧٨
١٦٩
٣٦٣
عدد الأسرّة في جميع المستشفيات
١٣٣٦(ج)
٥١٣٤
١٠٨٥٧
١٤٥٩٦
عدد الأسرّة لكل ألف نسمة
٠,٤
١,١٢
١,١٥
١,٠٨
عدد المستشفيات الحكومية

١١
٣٦
٣٩
٥٣
عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية
٨٠٠
٣٧٩٣
٨٣٤١
١٠٧٣٥
عدد «المراكز الصحية للخدمات الأساسية»
-
-
٤٥٨(د)
٦٥٨
نسبة تلك المراكز في المناطق الريفية
-
-
٧٣,٣ (د)
٧٣,٣ (هـ)
معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة
غ.م.
١٨(و)
٨(ز)
٦ (ح)
معدل وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية
غ.م.
١٣٢(و)
٦٢(ز)
٣٧ (ح)

المصادر: استنادًا إلى بيانات في: الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، ١٩٣٩ - ١٩٤٠ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٤٠)، ص ٤٨٩ - ٥٠٠ وص ٥٤٩ - 551؛ البعث، ١٩/١١/١٩٨٨، ص 7؛ الجمهورية العربية السورية: وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية، ورئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة؛ والبنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لسنوات مختلفة، Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, Syria, p. ٣٤٩.

(أ) كانت النسبة لمدينة دمشق وحدها ٤٤,٩ ولمدينة حلب ٢٤,٩.
(ب) أي في المحافظات الست الأخرى في عام ١٩٣٩ وفي المحافظات الإحدى عشرة الأخرى في السنوات الأخرى.
(ج) هذه الأرقام لعام ١٩٣٨.
(د) هذه الأرقام لعام ١٩٨٤.

(هـ) هذه النسبة لعام ١٩٨٧، عندما كان العدد الإجمالي للمراكز الصحية ٥٢١ مركزًا.
(و) هذه المعدلات لعام ١٩٦٠.
(ز) هذه المعدلات لعام ١٩٨٠.
(ح) هذه المعدلات لعام ١٩٩١.

في الفترة البعثية، كان التقدم في الرعاية الطبية لأبناء الريف متفاوتًا. وظل تطور خدمات المستشفيات في الريف عمومًا متخلفًا في العقود الأخيرة نتيجة نقص الأموال: فبين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٣ انخفضت نسبة عدد الأسرّة إلى عدد السكان من ١,١٢ إلى ١,٠٨ لكل ألف نسمة (انظر الجدول ٣ - ١٠). وإنّها لمفارقة ـ وإن كان من الممكن تفسيرها جزئيًا بحاجة سورية إلى العملة الصعبة ـ أن يكون عدد أسرّة الفنادق في عام ١٩٩٣ (٣٠٢٤٩) [١١١]، أي ضعف عدد أسرّة المستشفيات (١٤٥٩٦). لكن نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان ارتفعت من طبيب واحد لكل ٥١٠٥ مواطنين في عام ١٩٦٣ إلى واحد لكل ١٩٤٣ في عام ١٩٨٣، وإلى واحد لكل ٩٦٦ في عام ١٩٩٣ (مقارنة بواحد لكل ٦٦٢ في عام ١٩٦٠ وواحد لكل ٤٣٩ في عام ١٩٨٣ وواحد لكل ٤٣٠ في عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة) [١١٢]. وقد تحقق ذلك على الرغم من هجرة عدد كبير من الأطباء السوريين إلى أوروبا والولايات المتحدة والبلدان العربية. في منتصف السبعينيات، كان عدد السوريين الذين يمتهنون الطب في الخارج أربعة أضعاف أولئك الذين يمارسونه في موطنهم [١١٣]. وفي الوقت ذاته، انخفض معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة من ١٨ في عام ١٩٦٠ إلى ٦ في عام ١٩٩١ ومعدل وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية من ١٣٢ في عام ١٩٦٠ إلى ٣٧ في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٣، كان توزيع الأطباء بين المحافظات مختلفًا على نحو ملحوظ وأقل تفاوتًا بالمعنى النسبي مقارنة بعام ١٩٣٩ أو ١٩٦٣. على سبيل المثال، في عام ١٩٩٣، كانت نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان في طرطوس (طبيبًا واحدًا لكل ٧٢٤ مواطنًا أفضل من النسبة في دمشق (١ لكل ٧٧١). كذلك كانت الحال في حمص (١ لكل ٨٣١) مقارنة بحلب (١ لكل ٨٥٣). أما المحافظات التي كانت تلك النسبة فيها في أسوأ حالاتها فهي الحسكة (١ لكل ٢٢٣٥) وإدلب (١ لكل ١٧٦٠) ودير الزور (١ لكل ١٥٠٨) والرقة (١ لكل ١٣٥٤) وحماه (١ لكل ١٣٣٠). من جانب آخر، كانت محافظة دمشق تضم ٣٧,٣ في المئة من جميع أسرّة المستشفيات مقابل ٢١,٧ في المئة من سكان القطر. وكانت النسب المماثلة في حلب ٢٣,٩ و٣٠,٦؛ أمّا الأقل خدمة في هذا المجال فكانت محافظات الحسكة (٤,١ في المئة من الأسرّة مقابل ٧,٥ في المئة من السكان) وإدلب (والنسب فيها ٢,٤ و٦,٨ على التوالي) [١١٤].

على الرغم من المحدودية النسبية للموارد المالية والنفقات الكبيرة التي تتطلبها المستشفيات الحديثة، فإنَّ الرغبة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المرضى في الريف، دفعت الحكومة في العقدين الأخيرين إلى التركيز الشديد على توسيع سلسلتها من «المراكز الصحية للخدمات الأساسية» وتقويتها. وجرى استيعاب المستوصفات القديمة التي بلغ عددها ٩٦ في عام ١٩٥٥ [١١٥] و١٧٠ في عام ١٩٧١ [١١٦] في المراكز الصحية التي وصل عددها في عام ١٩٨٣ إلى ٤٥٨ وفي عام ١٩٩٣ إلى ٦٥٨ (انظر الجدول ٣ - ١٠). وأكثر من ٧٠ في المئة من هذه المراكز يوجد في المناطق الريفية.

عادةً يكون في المركز الصحي الريفي عاملان طبيان مساعدان مؤهّلان أو ممرض

وطبيب غالبًا ما يكون خرّيجًا حديثًا في كلية الطب يؤدي سنتيه الإلزاميتين من الخدمة في الريف، على الرغم من أنه ما زال ممكنًا للخريجين أن يتهربوا من هذا الواجب عن طريق أصحاب نفوذ خفيين. ولمعالجة الطلب المتزايد على الرعاية الصحية في الريف، كانت الحكومة أيضًا توجه الأطباء العسكريين نحو المراكز الريفية [١١٧].

تجهز المراكز الريفية بتجهيزات متدنّية، وقد لا تكون الرعاية التي تقدمها ذات جودة عالية، لكنها، مع الوحدات الطبية المتنقلة، حققت نجاحات لا شك فيها، بما في ذلك تلقيح مئات الآلاف من أطفال الفلاحين ضد الجدري والدفتريا والحصبة والسل وشلل الأطفال وغيرها من الأمراض الخطيرة [١١٨]. وهي أيضًا خِلْو من الروح التجارية بمعنى أنها تقدم خدماتها مجانًا.

تطور وسائل الاتصال والنقل

استفاد المزارعون كثيرًا من التطورات في مجالين آخرين، هما النقل والاتصال. فبين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٣ تضاعف عدد عربات سكك الحديد ثلاث مرّات، وتضاعف عدد خطوط سكك الحديد ذات القياس المعياري أربع مرات تقريبًا، وتضاعف طول الطرق المعبّدة بالإسفلت الملائم لجميع الأحوال الجوية خمس مرّات، وتضاعف عدد العربات التي تعمل بمحركات من جميع الأنواع اثنتي عشرة مرة، وعدد الباصات والميكروباصات ثلاث عشرة مرة تقريبًا (انظر الجدول ٣ - ١١). وربطت المنطقة الزراعية في أقصى الشمال الشرقي والمناطق المستصلحة المروية على الفرات والخابور بواسطة سكّة الحديد والطرق مع ساحل المتوسط ذي الكثافة السكانية والمرتفعات الغربية الخصبة. ومع منتصف الثمانينيات، كان هناك ١١٣٦ كلم من الطرق الريفية الجديدة في أربع محافظات في الشمال الشرقي وحده. وربط خيط آخر من الطرق الجديدة نحو ٥٠٠ قرية في منطقة اللاذقية. وفي النصف الثاني من الثمانينيات كان يمكن الوصول إلى «أكثر من ٨٠ في المئة» من القرى في محافظة حلب عبر طرق قابلة للاستخدام في جميع الفصول [١١٩].

اتسعت شبكة الهاتف أيضًا على نحو ملحوظ ففي عام ١٩٨٦ كان ١٢,٦ في المئة من جميع المنازل الريفية (و٥٠,٨ من جميع المنازل الحضرية) يملك خدمة هاتفية، مقارنة بنحو ١,٦ في المئة (و١٢,٩ في المئة على التوالي) قبل ذلك بعقدين من الزمن [١٢٠].

في الوقت ذاته، استمرت وسائل النقل بالتمركز الزائد في مدينة دمشق ومحافظتها، التي كانت تضمّ في عام ١٩٩٣ ٢١,٧ في المئة من السكان، لكنها احتوت على ٣٧,٣ في المئة من جميع الباصات والميكروباصات، و٥٤ في المئة من جميع سيارات الركاب. أمّا حصتها من الشاحنات والصهاريج والشاحنات الصغيرة (بيك أب) فكانت ٢٣,٤ في المئة، وبالتالي ليست بعيدة عن التناسب [١٢١]. وعلى الرغم من تركز الباصات في دمشق، فإن الطلب على النقل العام في العاصمة أعلى من العرض، ولا سيما في ساعات ذروة الازدحام. وتعود جذور الأزمة، على الأقل في منتصف الثمانينيات، إلى خروج نسبة مهمة من باصات المدينة في أي يوم من العمل نتيجة سوء تسييرها أو رداءة الصيانة أو عدم كفاية التنسيق ونتيجة النقص الجدي في قطع التبديل والميكانيكيين الماهرين [١٢٢].

من وجهة نظر المزارعين والفلاحين الذين ما زال كثيرون منهم يتذكرون الأيام التي كانت وسائل النقل الوحيدة المتوافرة لهم فيها هي ركوب الحيوانات وتحميلها، فإن منظومة النقل، على الرغم من عدم كفايتها، أسرع وأكثر موثوقية وغالبًا أقل

تكلفة، وهي عمومًا مهيأة على نحو أفضل لخدمة احتياجاتهم ومصالحهم. وأدّت بلا شك إلى توسيع أسواقهم وإلى توزيع منتوجاتهم على نحو أنسب، ولا سيما المنتوجات سريعة التلف. وكذلك أعطت دافعًا أكبر للإنتاج الزراعي.

لكن هناك جانبًا آخر لتأثيرات تحسين الاتصالات. فهناك الآن قيم ومواقف جديدة تكسر إيقاع الحياة الريفية، وهي عملية سرّعها دخول التلفاز وانتشار أجهزة الراديو الترانزستور. ولخص تعليق لاذع في الثمانينيات صدر عن مزارع من السبخة، وهي قرية تقع على بعد نحو أربعين كيلومترًا إلى الشرق من الرقة، وإن بشيء من المبالغة، تغيرًا معياريًا حاسمًا في كثير من قرى الفرات، حيث قال: «[سابقًا]، كانت الأشياء تسير على المبدأ القَبَلّي، وكان معتادًا أن «يأكل» المرء [خارج المنزل والبيت] لدى شخص آخر قريب منه. والآن... [الدولة] تحكم العالم... إذا لم يكن لديك مال، فلا أحد يهتم بك» [١٢٣]. ويمكن تمييز ملاحظة مشابهة في شكوى قدّمها في عام ١٩٩٢ مراقب زراعي من منطقة أخرى. فقد قال: «في القديم، كان التعاون [بين فلاحي قريتنا] هو أسلوبهم في الحياة... اليوم... نفسية الإنسان القروي قد تغيرت فالتعامل أصبح ماديًا ومصلحيًا علمًا أنه كان هناك محبة ومودة ومشاركة جماعية» [١٢٤].

تكثيف الجهد التعليمي للدولة

كان تعليم أطفال الفلاحين في السنوات السابقة على الاستقلال مهملًا على نحو مُحْزِن. وكانت الخدمات التعليمية ضيقة في جزء منها نتيجة نقص الأموال، غير أنّ استثمار الدولة الضئيل نسبيًا في البشر ربما كان أيضًا نتيجة سياسة متعمدة من الموظفين الاستعماريين الذين لعلّهم لم يحبّذوا تزايد المدارس، أو لم يروا سوى القليل من القيمة في محو الأمية على نطاق واسع، على الرغم من اهتمامهم الواسع بنشر اللغة الفرنسية في المدن.

كان ذهن الفلاحين وشخصيتهم يتشكلان أساسًا بفعل تأثيرات الطبيعة والحياة الزراعية باستثناء بعض المناطق، كما في الغوطة، حيث كان بعض الصبيان القرويين، في كل قرية كبيرة نسبيًا وتحوي جامعًا، يحضرون إلى الكتاتيب، وهي مدارس تعليم القرآن، كما أدّت خطب الجمعة دورًا في التطور الأخلاقي والعقائدي للمجتمعات المحلية.

الجدول (٣ - ١١)
النقل والاتصالات في سورية في سنوات مختارة

١٩٤٣
١٩٦٣
١٩٩٣
التسهيلات الهاتفية
المراكز الهاتفية
غ.م.
٧٧
٣٧٥٠

المشتركون الحضريون (الهاتف الآلي)
غ.م.
٤٠٥١٨
٣٦٠٥٠٠ (أ)
المشتركون الريفيون (هاتف يدوي ونصف آلي)
غ.م.
٧٩٧٥
٩٣٣٠٠ (أ)
الطرق الملائمة لكل أنواع الطقس (بالكلم)
طرق إسفلتية
١٤٤٠
٤٩٣٦
٣٦٢٩٩
طرق معبدة من دون إسفلت
١١٧٤
٨٩٨
٧٩١٠
طرق ترابية ممهدة
٣١٣٦
٢٠٦٢
٢١٦٨
الآليات المتداولة
شاحنات وصهاريج وشاحنات صغيرة
٤٢٨٣ (ب)
١٢٧٧٨
١٥٣٣٩٤
باص وميكروباص
١٢٣٨ (ب)
١٨٤٩
٢٣٩٧٢
سيارات الركاب (بما في ذلك التاكسي)
٤٧٠٧ (ب)
٢٣٠٩٥
١٢٥٨٠٧
دراجات نارية
٧٥٣ (ب)
٣٤٤٨
٨٠٥٣٣
سكك الحديد (بالكلم)
خط عادي
٥٣٠
٥٤٣

٢٠١٥
خط ضيق
٣٠١
٣٠١
٣٢٧
القطارات
قاطرات
١٥٦ (ب ج)
٧٦
١٩٥
سيارات سكك الحديد من الأنواع كلها
٢٣١٤ (ب ج)
١٧٤٤
٥٢٠٧

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٣، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ و٢٣٩؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية ١٩٦٤، ص 230؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٨، ص ٣١٠ و٣١١ و٣١٤؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٣٢٨ - ٣٣٢ و٣٤٤. تستند إحصاءات خطوط سكك الحديد لعام ١٩٤٣ إلى أرقام في: Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence, Syria (April ١٩٤٣), pp. ٣٧٠-٣٨٤.
ملاحظة: لا ينشر المكتب المركزي للإحصاء أرقامًا عن طائرات الركاب أو النقل.
(أ) هذه الأرقام المدورة هي لعام ١٩٨٦ وهي، مع الأرقام المماثلة لعام ١٩٦٣، مأخوذة من الثورة (دمشق)، ١٩/١١/١٩٨٦، ص ٧. لا توجد أرقام من هذا القبيل في المجموعات الإحصائية.
(ب) هذه الأرقام هي لعام ١٩٤٨.
(ج) كان كثير من هذه القاطرات والمقطورات متقادمًا ويبدو كأنه قد سُحب بالتالي من الخدمة.

تكثّف جهد الدولة التعليمي مع تحقيق الاستقلال المالي على يد الحكومة السورية في عام ١٩٣٦، وازداد ذلك بعد استقلال القطر بعد عقد على هذا التاريخ. وارتفع إجمالي التسجيل التعليمي في سورية من ٠,١٣ مليون في عام ١٩٣٨ [١٣٥] إلى ٠,٧٣ مليون في عام ١٩٦٣ [١٣٦]. لكن، كما يبين الجدول (٣ - ١٢) بوضوح، كان ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان الريف حتى عام ١٩٦٠ لا يزال أميًّا، وكان انتشار الأمية بين النساء الريفيات يصل إلى ٩٤,٨ في المئة. وعلاوة على ذلك، نادرًا ما كانت المدارس الريفية تلبي الحد الأدنى من الحاجات الأساسية.
بالمناسبة، فإنَّ الخدمات التعليمية الحكومية السورية لم تكن قط نخبوية رسميًا في توجهها مثلما كانت الحال في مصر. فهي لم تعرف قط نظام التعليم الابتدائي المزدوج التمييزي الذي كان موجودًا في مصر بشبكاته المتوازية من المدارس الابتدائية منخفضة المنزلة للفقراء ورفيعة المنزلة للميسورين، والتي استمرت فعليًا في

مصر حتى عام ١٩٤٩ [١٢٧]. لكن المدارس القروية السورية كانت في الممارسة أقل جودةً من المدارس في المدن، وكادت الطبقات الحضرية والريفية العليا والمتوسطة تحتكر التعليم الثانوي والعالي في البلدين، سورية ومصر، على امتداد النصف الأول من هذا القرن.

أبْدى الجهد التعليمي تحت حكم حزب البعث نسبًا أكبر بكثير. فبفعل الدولة، تضاعف عدد المدارس الابتدائية الريفية من أقل من ٣٠٠٠ في عام ١٩٦٣ إلى ٤١٣١ في عام ١٩٧٠ و٦٣٠٢ في عام ١٩٨٠ [١٢٨]. وارتفع عدد حملة شهادة الدراسة الابتدائية الريفيين من ٧٠٨٤٣ في عام ١٩٦٠ إلى ١,١٦ مليون في عام ١٩٩١، أي من ٣,٧ في المئة إلى ٣٧,٩ في المئة من السكان الريفيين الذين يتجاوزون العاشرة من العمر. وفي الفترة نفسها، ارتفع عدد الريفيين الحاصلين على تعليم متوسط أو ثانوي من ٢٣٩٧٦ إلى ٦٧٧,٠٠٠ (بأرقام مدورة)، وعدد الحاصلين على درجة جامعية من ٩٦٣ إلى ٦١ ألفًا [١٣٩]. وحاليًا، فإنّ جميع الصبيان القرويين وجميع الفتيات القرويات، في ما عدا نسبة صغيرة، ممن يبلغون ست سنوات من العمر هم عمليًا مسجلون في المدرسة [١٣٠].

لكن من الضروري أن ننظر إلى أبعد من هذه الأرقام. فعلى الأقل حتى عام ١٩٨٦ لم يكن التقدم النوعي على جميع المستويات مثيرًا للإعجاب. واستمر النقص حادًا في المعلمين المؤهلين في المناطق الريفية. وكانت غرف التدريس مزدحمة على نحو مفرط، وصيانة الأبنية المدرسية سيئة أحيانًا. وكان من بين العيوب الأخرى تفاوت التقدم بين المناطق المختلفة، وعدم مرونة البرامج المدرسية التي لم تكن متلائمة مع حاجات المجتمع القروي، وارتفاع معدل التسرب بين الفتيات القرويات عند نهاية التعليم الابتدائي، وانعدام الأمن الاقتصادي لجزء من الكادر التعليمي، ورقابة الدولة الوثيقة، والتضييق على حرية الفكر، والميل الملحوظ إلى إنتاج جيل مذعن [١٣١].

تبقى الفجوة التعليمية بين الجماهير الفلاحية والطبقات الأعلى منها في المدينة والريف مهمة، على الرغم من تقلّصها. فمع عام ١٩٩١ كان ١٢,٣ في المئة من الذكور الريفيين الذين يبلغون عشر سنوات فأكثر من العمر لا يزالون أميين. وكانت النسبة المماثلة للإناث الريفيات ٣٩,٤ في المئة (انظر الجدول ٣ - ١٢). علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من أولئك المصنفين «يقرأ فقط أو يقرأ ويكتب» وقسمًا غير قليل من أولئك الذين يحملون شهادات رسمية ربما كانوا أمّيين عمليًا، بمعنى أنّهم لم يكونوا مهيئين للعمل بفاعلية في المجتمع إلا في أدنى الحدود.

على الرغم من ذلك، قاد الالتزام القوي للنظام القائم بالتعليم الجماهيري والنمو الملحوظ في الخدمات التعليمية الريفية إلى تحسين الفرص الاقتصادية ومستوى معيشة أعداد كبيرة من الفلاحين ذلك التحسين الذي لا يمكن إنكاره، وإن لم يكن بصورة مباشرة.

الجدول (٣ - ١٢)

التوزيع النسبي لسكان سورية (ريف وحضر) ممن يبلغون العاشرة فأكثر استنادًا إلى مستوى التعليم في أعوام ١٩٦٠ و١٩٧٦ و١٩٩١

مستوى التعليم

١٩٦٠

١٩٧٦
١٩٩١
حضر
ريف
المجموع
حضر
ريف
المجموع
حضر
ريف
المجموع
أميون
ذكور
٣٢,٧
٥٩,٣
٤٩,١
١٦,٧
٢٨,٨
٢٣,٠
٨,٥
١٢,٢
١٠,٢
إناث
٦٦,٦
٩٤,٨
٨٤,٢
٤١,١
٧٣,٢
٥٨,٠
٢٢,٩
٣٩,٤
٣٠,٧
المجموع
٤٩,٢
٧٦,٩
٦٦,٤
٢٨,٥
٥٠,٥
٤٠,٠
١٥,٤
٢٥,٤
٢٠,١

يقرأ فقط أو يقرأ ويكتب
ذكور
٤٢,٧
٣٢,٢
٣٦,٢
٣٣,٨
٣٥,٤
٣٤,٦
٢٥,٥
٣١,١
٢٨,١
إناث
٢١,٢
٤,١
١٠,٥
٢٥,٢
١٤,٧
١٩,٧
٢٢,١
٢٦,٦
٢٤,٢
المجموع
٣٢,٢
١٨,٢
٢٣,٥
٢٩,٦
٢٥,٣
٢٧,٤
٢٣,٩
٢٨,٩
٢٦,٣
شهادة الدراسة الابتدائية
ذكور
١٥,٣
٦,٤
٩,٨
٢٤,٩
٢٠,٥
٢٢,٦
٣٣,٢
٣٣,٠
٢٣,١

إناث
٨,٥
٠,٩
٣,٨
١٨,٦
٨,٦
١٣,٣
٢٧,٥
٢٢,٥
٢٥,١
المجموع
١٢,٠
٣,٧
٦,٨
٢١,٨
١٤,٧
١٨,١
٣٠,٥
٢٧,٩
٢٩,٣
شهادة الدراسة الإعدادية أو الثانوية أو شهادة من معهد متوسط
ذكور
٧,٨
٢,١
٤,٣
٢٠,٩
١٤,٤
١٧,٦
٢٧,٦
٢١,١
٢٤,٦
إناث
٣,٥
٠,٢
١,٤
١٤,٢
٣,٤
٨,٥
٢٥,١
١١,٢
١٨,٦
المجموع

٥,٧
١,٣
٢,٩
١٧,٦
٩,٠
١٣,١
٣٦,٤
١٦,٣
٢١,٦
درجة جامعية
ذكور
١,٥
٠,١
٠,٦
٣,٧
٠,٩
٢,٢
٥,٢
٢,٦
٤,٠
إناث
٠,٢
٠,٠
٠,١
١,٠
٠,١
٠,٥
٢,٤
٠,٣
١,٤
المجموع
٠,٩
٠,٠
٠,٤
٢,٤
٠,٥
١,٤
٣,٨
١,٥
٢,٧

المصدر: الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، ١٩٧٩، مستشهد به في:

The Population Situation in the ECWA Region (Beirut: United Nations Economic Commission for Western Asia, ١٩٨٠), pp. ١٢-١٨,

تستند أرقام عام ١٩٩١ إلى بيانات في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٧٦ - ٧٧.

X تشير كلمة «قوس» إلى عدّة الزراعة ولوازمها وتشير كلمة «حديدي» إلى طبيعة العقد.

X Métayer هو الشخص الذي يزرع الأرض مقابل حصة من المحصول (عادة النصف) ويأخذ المستلزمات والأدوات والبذار من صاحب الأرض.

X Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations= Wealth of Nations, ٣ vols. (Dublin: Whitestone, ١٧٧٦), vol. ٣, pp. ٣٦٦-٣٦٨.

X Marc Bloch, French Rural History; An Essay on its Basic Characteristics, Translated from the French by Janet Sondheimer (Berkeley: University of California Press, ١٩٦٦), pp. ١٤٧-١٤٨.

X James B. Pritchard, ed., The Ancient Near East: Vol. ١: An Anthology of Texts and Pictures (Princeton, N. J.: Princeton University Press, ١٩٧٣), p. ١٤٤.

X Abdul-Rahman Hamidé, La Région d'Alep. Etude de géographie (Damas: Impr. de l'Université, ١٩٥٩), pp. ٢١٥-٢١٦.

X أحاديث مع فلاحين حورانيين من منطقة بصرى ومع شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين عامًا محمود الحمد (أيار/مايو ١٩٨٠).

X John Lewis Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land (London: J. Murray, ١٨٢٢), p. ٢٩٧.

X Ibid.

X أحاديث مع جبر الأطرش ومع فلاحين دروز من شهبا، حزيران/يونيو ١٩٨٥.

المُد الشائع في جنوب سورية هو المُد الدمشقي الذي كان يساوي ٢٠ كلغ. وفي الشمال كان المُد الروماني هو المستخدم وهو يساوي ١٨ كلغ.

X حنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٣٦)، ص ٢١٠ و٢١٢.

X Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de troisième cycle, Université Lyon II, ١٩٨٠), p. ٥٢.

X حديث مع حسن سامي اليوسف، دمشق، ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠. الأستاذ اليوسف من عائلة دمشقية معروفة من ملّاك الأرض.

X Anoir Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» (thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, ١٩٥١), pp. ٩٨-٩٩.

X بدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨) (دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٧)، ص ٢٣١.

X صوفيا فرا ولوك ويللي دوهوفل، الرقة وأبعادها الاجتماعية، ترجمه عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢)، ص ١٤٠.

X Gertrude Lowthian Bell, Syria. The Desert and the Sown (New York: E. P. Dutton and Company, ١٩٠٧), p. ٣٠٦.

X رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: دار لحد خاطر، [١٩١٨])، استشهاد في: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول (١٨٣٠ - ١٩٣٠) (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٥)، ص ١٤١، رسميًا كانت الليرة الذهبية العثمانية تساوي ١٠٠ قرش ذهبي؛ والنابليون يساوي ٨٧،٥ قرشًا ذهبيًا؛ والليرة الاسترلينية ١١٠ قروش ذهبية: Ernest Weakley, Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria (London: H. M. Stationery Off., ١٩١١), p. ٣١.

X في ما يخص النقطة الأخيرة، انظر: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٣)، الجزء الثالث، ص ١٦٠٠ - ١٦٠١.

X عبد اللطيف يونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، [د. ت])، ص ١٧٨.

X Bell, Syria. The Desert and the Sown, pp. ٩٤, and ٣٢٣-٣٢٤.

X أحاديث مع وجيه اليوسف إيبش وحسن سامي عبد الرحمن اليوسف والأستاذ يوسف إيبش وابنة عبد الرحمن اليوسف وابنه وحفيده، بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٠، ودمشق، حزيران/يونيو ١٩٨٠.

X أو كاتب الحسابات.

X حرفيًا «رئيس منظفي القناة».

X أحاديث مع الأشخاص المذكورين في الهامش ٢١.

X السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية، ص ٢٤٣.

X Great Britain, Admiralty, Naval International Division, Syria, p. ٢٨٥.

X استنادًا إلى أرقام في: Edmund Y. Asfour, Syria: Development and Monetary Policy, Harvard Middle Eastern Monographs; ١ (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, ١٩٥٩), pp. ٤٥, and ٤٧.

X Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» pp. ٥١-٥٢.

X جزئيًا استنادًا إلى: Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East (London & New York: Royal Institute of International Affairs, [١٩٤٨]), p. ٨٩.

X Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» pp. ٥٣-٥٤.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية السنوية لعام ١٩٥٠، ص ٩٨.

X كان الرقم القياسي الرسمي لأسعار التجزئة لـ ٣٢ سلعة أساسية في دمشق ٥٦١،٦ في عام ١٩٤٩ (١٩٣٨ = ١٠٠) لكنه كان قد وصل إلى ذروته المسجلة والبالغة ٨٣٠،٥ في عام 1945؛ المجموعة الإحصائية، ١٩٥١ - ١٩٥٢، ص ١٤٩. كانت قيمة الليرة الذهبية أعلى في عام ١٩٤٥، حيث كان سعر صرفها ٤٥ ليرة سورية؛ المصدر نفسه، ص ١٢١.

X رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة (دمشق: [مكتبة ودار توزيع ميسلون، ١٩٨٠)، ص ٣٦٥.

X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١، ص ٤٨٤.

X أي الدخول بحسب عوامل الإنتاج، مثل تحويلات العمال المهاجرين أو المقبوضات الاستثمارية المستحقة لأشخاص يعيشون في سورية، مطروحًا منها الدخل المكتسب في الاقتصاد المحلي المستحق لأشخاص يعيشون في الخارج، إن وجد.

X انظر: عبد المؤمن محمد العلبي، أنماط توزيع الدخل والأجور في القطر العربي السوري، ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (الكويت: [د.ن.]، ١٩٧٩)، الجزء الأول، ص ك، والجزء الثاني، الملحق ٣، الجدول ٨.

X وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٩٠، ص ٧٦.

X أحاديث مع مزارعين وعمال زراعيين عدّة في منطقة حلب، حزيران/يونيو ١٩٨٥.

X انظر الفصل الأول، ص ٣١ ـ ٣٦ من هذا الكتاب.

X Lynn Simarski, «Mechanising the Lentil Harvest,» Middle East Agribusiness, vol. ٦, no. ١ (January ١٩٨٦), p. ٢٤. وسيمارسكي كاتب علمي لدى المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة ومقرّه في حلب.

X استنادًا إلى أرقام حصلنا عليها من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، التقرير الاقتصادي، ص ١٢١.

X استشهد بهذا السعر في تشرين، ١٦/٦/١٩٨٥.

X الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [١٩٨٦])، ص ١٥٣ - ١٥٤، والمؤتمر العام السابع، ص ٢٣٨.

X أحاديث مع مزارعين في منطقة بصرى، بما في ذلك شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين عامًا من العمر، أيار/مايو ١٩٨٠.

X أحاديث مع ثابت المهايني، المدير العام لغرفة تجارة دمشق (١٩٧١ - ١٩٨٣)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

X Constantin François Chasseboeuf de Volney, Travels through Syria and Egypt in the Years ١٧٨٣, ١٧٨٤, and ١٧٨٥, Translated from the French, 2nd ed. (London: G. G. J. and J. Robinson, ١٧٨٨), ٣: ٢٥٤ note.

X مخطوط مجهول المؤلف في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ربما يكون كاتبه الكاهن ميخائيل صفير، بعنوان كتاب الأحزان في تاريخ واقعات الشام وجبل

لبنان (غير منشور، ١٨٦٠)، ص ١٣٦.

X Great Britain, Foreign Office, FO ٤٠٦/٧١/١٤٦٩٤, Letter of ٢٠/١٢/١٩٣٢, من القنصل مونك ماسون (Monck - Mason)، حلب، إلى السير جون سيمون (Sir John Simon)، لندن.

X حديث مع ثابت المهايني من غرفة تجارة دمشق، ١١/١٢/١٩٨٥.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria (Baltimore: Johns Hopkins Press, ١٩٥٥), p. ٨٩.

X (الذين يأكلون الرّبا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ ذلك بأنّهم قالوا إنّما البيع مثل الرّبا وأحلّ االلّه البيع وحرّم الرّبا فمن جاءه موعظةٌ من ربّه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى االلّه ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون).

X أحاديث مع ثابت المهايني، ١١/١٢/١٩٨٥ و٢٩/٦/١٩٩٦.

X Great Britain, Foreign Office, FO ٤٠٦/٤٤/٤٦٩٤, E ١٣٠٠٨/٨٥/٤٤, المحتوى رقم ٧ بعنوان «ملاحظة على قانون الرهن» المرفق برسالة بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠، من السير هـ صامويل (Sir H. Samuel)، القدس، إلى الإيرل كيرزون ، لندن.

X سعيد حمادة، النظام النقدي والصرافي في سوريا (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٣٥)، ص ٣١ - ٣٣.

X Great Britain, Foreign Office, FO ٤٠٦/٧١/٤٦٩٤, E ١١٤٤/٨٤٢/٨٩, رسالة بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢، من القنصل مونك ماسون، حلب، إلى السير جون سيمون، لندن.

X Sa'id B. Himadeh, ed., Economic Organization of Syria (Beirut: American Press, ١٩٣٦), p. ٣٢١.

X Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, Syria, p. ٢٩٥.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, p. ٨٩.

X الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، ١٩٣٩ - ١٩٤٠ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٤٠)، ص ٢٦٥.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٥٠، ص ١٢١.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, p. ٨٩.

X الملاحظات السابقة استنادًا إلى أحاديث مع مزارعين من حوران، بمن فيهم محمود الحمد، شيخ عشيرة الحمد، وابن أحمد جمال الحريري، الزعيم السابق لقبيلة الحريري، أيار/مايو ١٩٨٠.

X عن هذا القول، انظر: حنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٣٦)، ص ٣١٣.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, p. ٣٤٠.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء،

المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٥، ص ٨١٦.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٧، ص ٤٩٢.

X نعيم جمعة، التمويل الزراعي (دمشق: [د.ن.]، ١٩٩١)، ص ١٢.

X استنادًا إلى أرقام في: International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, p. ٢٤٤.

X كان الهبوط في سعر الصرف الرسمي لكل دولار أميركي من ٢,١٩ - ٢,٣٠ ليرتين سوريتين في عام ١٩٥٣ إلى ٣,٩٠ - ٣,٩٥ ليرات في عام ١٩٨٥ و١١,٢٢٥ ليرة في عام ١٩٩٠.

X تستند الملاحظات في الفقرتين السابقتين إلى بيانات في: Office arabe de presse et de documentation, Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique (Damas: O. F. A., ١٩٧٠), p. ١١٨; وفي: الدبيات، سلمية ومنطقتها، ص 234؛ وجمعة، التمويل الزراعي، ص ٦٥ - ٦٦ و١٢٠.

X استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية لسنوات مختلفة.

X انظر الجدول (٣٠ - ١).

X استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ١١١.

X استنادًا إلى أرقام في المصادر الواردة في الجدول (٣ - ٧).

X «Syria,» Middle East Economic Digest (March ١٩٨٠), p. ٤١.

X كلمة لدياب الماشي في جلسة مجلس الشعب بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٧، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، العدد ٣١، ٤/٨/١٩٧٧، ص ٦٤.

X باشاليك (Pashalic) هي منطقة يحكمها باشا، وتكتب أحيانًا بالقاف: باشاليق [المترجم].

X Volney, Travels through Syria and Egypt in the Years ١٧٨٣, ١٧٨٤, and ١٧٨٥, vol. ٢, p. ١٤٧.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, p. ٢٩٩.

X Samuel Lyde, The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria (London: [n. pb.], ١٨٥٣), p. ١١٨.

X في ما يخص مصطلح محمية، انظر: محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣ - ١٩٦٤)، ج ١، ص ١٩٤.

X Ernest Weakley, Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria (London: H. M. Stationery Off., ١٩١١), p. ٥٨.

X Hamilton Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West; A Study of the Impact of western Civilization on Moslem Culture in the Near East (London: Oxford University Press, ١٩٥٧), vol. I, Part l, p. ٢٤٦.

X Himadeh, Economic Organization of Syria, pp. ٢٤٥-٢٤٦.

X John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria (London: [n. pb.], ١٨٤٠), pp. ١٢٣ and ١٣٤.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, p. ٢٩٥, استنادًا إلى المؤرخ السوري عبد الكريم رافق، في مطلع القرن العشرين كان الفدّان الرومي يساوي نحو ١٣,٦٨ هكتارًا، والفدان الآخر الذي يسميه الفدان الخطاط ٠,٥٧ من الهكتار؛ انظر: Abdul Karim Rafeq, «Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside ١٧٤٣-٧١,» in: A. L. Udovitch, ed., The Islamic Middle East, ٧٠٠-١٩٠٠: Studies in Economic and Social History (Princeton, N. j.: Darwin Press, ١٩٨١), p. ٦٧٢.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, p. ٣٠٠.

X Ibid., p. ٣٠٣.

X في ما يخص هذا المكس، انظر: Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria, p. ١٣٢.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, pp. ٣٠١-٣٠٣.

X في شأن الكرّوزة ومبلغها، أنا مدين لفلاح عجوز من تدمر، أجريت معه حديثًا في ١٨ حزيران/يونيو 1985؛ في ما يخص الضرائب والرسوم الأخرى، انظر: عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦ (القاهرة: دار الجيل، ١٩٦١ - ١٩٦٢)، ص ٦١ - 62؛ Himadeh, Economic Organization of Syria, pp. ٣٤٥-٣٤٦ and ٣٥٣-٣٥٤, ولمعرفة قيمة تحويل العملة التركية إلى عملة إنكليزية انظر: Weakley, Report upon the Conditions, p. ٢١, and Great Britain, Report for the Year ١٩١٢ on the Trade of the Aleppo Vilayet, Diplomatic and Consular Reports; ٥١٦٧ (London: [n. pb.], ١٩١٣), p. ٣.

X على سبيل المثال، في عام ١٩١٢، شكلت ضريبة العشر ٤١,٢ في المئة من مجموع الإيرادات من ولاية حلب، وبلغت في تلك المحافظة وحدها ٢٨،٢ مليون قرش ذهبي أو ٢٥٦٧٩٥ جنيهًا استرلينيًا. وساهمت ضريبة الحيوانات بـ ١٠,٢ في المئة والويركو على كل من الأراضي والمباني الزراعية والحضرية بـ ١٠,٣ في المئة؛ استنادًا إلى أرقام في: Great Britain, Report for the Year ١٩١٢, pp. ١٠-١١.

X تستند هذه الملاحظة إلى محتويات عريضة رفعها دمشقيون، وأرسلها في عام ١٨٨٠ الحاكم العام إلى الباب العالي، وتتعلق بحادثة الويركو؛ انظر: Great Britain, Foreign Office, FO ٤٢٤/١٠٦/١١٨٣٦, رسالة بتاريخ ٣٠/٤/١٨٨٠ من نائب القنصل جاغو (Jago)، دمشق، إلى السير أ. هـ. ليّارد (Sir A. H. Layard).

X أثارت المطالب تحت تلك الظروف شيئًا من «الشغب» في منطقة حماه في عام 1911؛ Great Britain, Foreign Office, FO ٤٢٤/٣٢٩, «تقرير ربعي عن شؤون سورية للربع المنتهي بتاريخ ٣٠/٩/١٩١١».

X André Latron, La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale, Mémoires de l'institut français de Damas (Beyrouth: Imprimerie catholique, ١٩٣٦), p. ٥٣, and Himadeh, Economic Organization of Syria, pp. ٣٤٧-٣٥٠.

X Great Britain, Foreign Office, FO ٤٠٦/٦٩/٤٦٩٤, E

٢٦٤٥/١٧١/٩٨, رسالة بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٣٢، من القنصل هول (Hole)، دمشق، إلى السير جون سيمون، لندن.

X في ما يخص تذبذب الفرنك، انظر: Asfour, Syria, p. ٤٦.

X Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, Syria, p. ٤٦.

X United Nations, Bureau of Economic Affairs, Economic Developments in the Middle East, ١٩٤٥ to ١٩٥٤] (New York: United Nations], ١٩٥٥), p. ٣٠٢.

X Sir Horace P. Hamilton, Syrian Taxation Report (London: n.] pb.], ١٩٤٧), p. ٨. تغيرت معدلات الضريبة على الحيوانات قليلًا في الخمسينيات، حيث كانت على الأغنام والماعز ١,٥ ليرة سورية لكل رأس وعلى الجمال ٢,٣ وعلى الجواميس ٥,٢ وعلى الخنازير ٨,٣. لم تكن الضريبة تتطبق على الأغنام والماعز والخنازير التي يقل عمرها عن سنة وعلى الجمال التي يقل عمرها عن سنتين: International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, pp. ٢٧٦-٢٧٧.

X فرض أيضًا رسم على تصدير الحبوب في عام ١٩٥٢ لكنه ألغي في عام ١٩٥٤: International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, pp. ٢٧٧-٢٧٨.

X انظر الفصل ١٧ والجدول (١٧ - ٢) من هذا الكتاب.

X من أجل شكاوى ذات صلة عبّر عنها ممثلو الفلاحين في مجلس الشعب، انظر جلسة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، الجريدة الرسمية، العدد ٤٩ بتاريخ ٢١/١١/١٩٧٨، ص ٤٢. انظر أيضًا البعث، ٢٨/١٢/١٩٨٤، ص 5؛ الثورة، ٢٨/٥/١٩٨٦، ص ٧، والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص ٤٤.

X تشرين، ١٠/٣/١٩٨١، ص ٥.

X السفارة الأميركية، دمشق، الملحق الزراعي، التقرير رقم (SY ٦٠٠٢) بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦، بعنوان: Syria: Annual Agricultural Situation Report, p. ٢٦.

X البعث، ٢١/١٠/١٩٨٦، ص ١١، و٩/١٢/١٩٨٦، ص ٤.

X United States, Department of Agriculture, Power to Produce, Its Yearbook of Agriculture, ١٩٦٠ (Washington, D. C.: U. S. Govt. Print. Off., ١٩٦٠), p. ٧٨.

X الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ - ١٩٨٥) (دمشق: الهيئة، ١٩٨١)، ص ٩٣.

X انظر على سبيل المثال، تشرين، ٩/٧/١٩٨٥.

X Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, Syria, pp. ٢٤٨-٢٤٩.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria, pp. ١٥٨-١٦٢, and ٢٤٨-٢٤٩.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٤٠٧.

X U. S. Department of Commerce, Statistical Abstract of the United States, ١٩٨٦ (Washington, D. C.: U. S. Government

,Bank World and ,١٠٧ and ١٠٣ .pp ,(١٩٨٦ ,Office Printing
The :.C .D ,Washington) ١٩٩٣ Report Development World
.٢٩٣ .p ,([١٩٩٣] ,Bank World

X في عام ١٩٧٤، كان ١١ ألف طبيب سوري يعملون في الخارج، انظر: The
.V .p,١٧/١١/١٩٨٠ ,[London] Times

X استنادًا إلى بيانات في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٦٣ و٣٦٠ - ٣٦١.

X International Bank for Reconstruction and Development,
.٤٦٤ .p ,Syria of Development Economic The

X الجمهورية العربية السورية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي ١٩٨١، ص ١٦٩.

X لمعرفة معلومات تفصيلية عن المراكز الصحية الريفية والاختلال الجغرافي في تقديم الرعاية الصحية في منتصف السبعينيات، انظر: Drysdale Alasdair, «The
Syria in Education and Care Health of Equalization Regional
Middle of Journal International «,Revolution Ba'thi the since
.١٠٠-٩٤ .pp ,(١٩٨١ February) ١ Issue ,١٣ .vol ,Studies East

X في منتصف الثمانينيات، جرى في المرحلة الأولى من حملة التلقيح تلقيح ٩٣٠٥٥٢ طفلًا تحت الخامسة من العمر في القطر كله؛ البعث، ٣٠/٩/١٩٨٦، ص ٤، و٢١/١٠/١٩٨٦، ص ٧، والثورة، ٣٠/١١/١٩٨٦، ص ٩.

X انظر: The Times, ١٩/١١/١٩٨٠, p. V; «Syria», Middle East
;٣٩-٣٨ .pp ,١٣/٧/١٩٨٤ ,Digest Economic

X استنادًا إلى أرقام في الجدول (٣ - ١١)، وفي الثورة، ١٩/١١/١٩٨٦، ص ٧، وإلى إحصاءات متعلقة بالأسر التي وصل عددها في المناطق الريفية في عام ١٩٦٠ إلى ٤٩٧٣٩٤ وفي عام ١٩٨١ إلى ٧٣٣٢٤٣ وفي المناطق الحضرية إلى ٣١٣٥٧٩ في عام ١٩٦٠ وإلى ٧٠٩٨٧٤ في عام ١٩٨١، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٦١.

X تستند النسب إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٦٣ و٣٣٠ - ٣٣١.

X البعث: ١٢/١٠/١٩٨٦، ص ٧، و٣٠/١٢/١٩٨٦، ص ٦.

X استشهاد في: Annika Rabo, Change on the Euphrates:
,Syria Northeast in Employees and ,Townsmen ,Villagers
:Stockholm) ١٥ ;Anthropology Social in Studies Stockholm
.٤٩ .p ,(١٩٨٦ ,Anthropology Social in Studies

X نضال الفلاحين، العدد ١٣٢٩، ١٤/١٠/١٩٩٣، ص ٥.

X استنادًا إلى أرقام في: Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence,
.١٨٧ .p ,Syria

X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٣، ص ٧٩ - ٨٥.

X عن هذا النظام، انظر: Charles Issawi, Egypt at Mid-Century, an

Royal the of Auspices the under Published ,Survey Economic University Oxford] :London) Affairs International of Institute ‎.٦٧ .p ,(١٩٥٤ ,[Press

X خطاب د. نور الدين الأتاسي، رئيس سورية، البعث، ١٩/٤/١٩٧٠، والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص ٢٢٤.

X استنادًا إلى النسب في الجدول (٣ - ١٢) وإلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠، ص ٢ - ٣، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٧٧.

X يمكن استنتاج ذلك من أرقام في: Development World ,Bank World ‎.٢٩٤ .p ,١٩٩٣ Report

X غالبًا ما تناقش المشاكل التي تواجه التعليم بصراحة في الصحافة السورية. انظر على سبيل المثال، البعث: ١٩٨٦/١٠/٣١، ص ٦، و١٩٨٦/١١/٦، ص 7؛ الثورة: ١٩٨٦/٤/١٩، ص ٩ و١٩٨٦/٩/٤، ص ٩. ولسنوات أسبق على ذلك، انظر أيضًا: «Syria,» Middle East Economic Digest, pp. ١٠١-١٠٨.

الفصل الرابع: الكفاءة الاقتصادية

هل كانت الزراعة في سورية تتقدم في ظلّ حكم البعث؟ هل تُسْتَغَلُّ أرضها ومياهها الآن على نحو أكثر عقلانية مما كانت عليه قبل عام 1963؟ وهل أصبح مزارعوها أمهر وأكفأ؟

استخدام الأرض

من حيث استخدام الأرض، يبدو من الأرقام في الجدول (٤ - ١)، وهي أرقام يجب النظر إلى دقّتها على أنها تقريبية، أن المساحة قيد الاستثمار انخفضت من متوسط سنوي يبلغ ٦,٥ ملايين هكتار في النصف الأول من الستينيات إلى متوسط سنوي يبلغ ٥,٥ ملايين هكتار في الثلث الأول من التسعينيات. وإلى جانب هذا الانخفاض البالغ ١٥,٣ في المئة في الأراضي المستثمرة، هبطت المساحة المتروكة للراحة (السبات) نسبة ٨٢ في المئة. ويتعلق ارتفاع المساحة البعلية المزروعة فعلًا إلى ٤٠,٦ في المئة بالهبوط الحاد في المساحة غير المستثمرة. وهذه هي الحال إلى حد ما مع الزيادة في نسبة المراعي البالغة ٣٥,٧ في المئة. غير أنَّ بعض المساحات القابلة للزراعة، لكنها غير مزروعة، حُولت أيضًا إلى أرض رعوية.

يتأتّى الانخفاض في مساحة الأرض قيد الاستثمار من عوامل عدّة. أوّلها أنَّ سحب مالكي الأراضي للمياه الجوفية بلا مراقبة يفوق إعادة تغذية الأحواض المائية الجوفية. على سبيل المثال، في منطقة القلمون، إلى الشرق من السلسلة الرئيسة المقابلة للبنان، جرى حفر نحو ٢٣٠٠ بئر في أقل من عقد. وعبّر فلاح من المنطقة عن الأمر بالقول «ذبحوا المياه» [١]. ويعاني ريف دمشق أيضًا الإهمال والإسراف في استخدام المياه الجوفية. وسبّب هذا، مقترنًا بالانخفاض في هطول المطر، انخفاضًا بنسبة ٧٠ في المئة في مردود آباره في عام ١٩٨٦ [٢]. وعلاوة على ذلك، أدى فرط الاستعمال للأغراض الصناعية والمنزلية في جزء من نهر بردى وروافده، التي تعتمد غوطة دمشق عليها في وجودها، إلى تلوّث مياهه وإلى التحذير الذي أطلقه الجهاز القيادي في الحزب الحاكم من أن «بردى يموت». واشتكى فلاح في الثمانين من عمره من هذه المنطقة في عام ١٩٨٦ قائلًا: «لقد كنا نروي ٢١ دونمًا منذ عشر سنوات أمّا اليوم فإننا نروي ٣ دونمات فقط بواسطة الآبار التي تعطي ٦ إنشات على عمق ٣٠ مترًا، ذلك أن مياه بردى لم تعد تجري في فرع المليحة في الصيف، والذي يجري الآن ماء آسن وملوث [....] يقتل الشجر ويؤدي إلى يباسه» [٣] .

ضاع بعض الرقع من الأرض الزراعية نتيجة التسبّخ أو انتشار الملوحة الناجم عن سوء إدارة مياه الري أو عن ضعف التصريف، كما في حوض الفرات أو منطقة الغاب شرق جبال العلويين [٤] . وضاعت بقع مستثمرة أخرى نتيجة البناء السكني أو التجاري العشوائي أو «الزحف السرطاني للكتل الإسمنتية» [٥] بحسب تعبير الاتحاد العام للفلاحين. وارتفعت المساحة المشغولة بالأبنية والطرقات العامة من ٣٤٦ ألف هكتار في عام ١٩٧٤ إلى ٤١٤ ألف هكتار في عام ١٩٨٦ وإلى ٦٠٣ ألف هكتار في عام ١٩٩٣ [٦] . ومن الصعب تحديد مساحة الأرض الجيدة الضائعة نتيجة هذا التوسع، لكنها كانت كبيرة بما يكفي ليدق الاتحاد العام للفلاحين ناقوس الخطر. ولعلّ المنطقة الأكثر تضررًا هي الشريط الساحلي الخصب في سورية، حيث «التهمت» طريق عام طرطوس ـ اللاذقية ومصفاة بانياس ومعمل

إسمنت طرطوس ومشاريع عامة أخرى و«مئات» المساكن و«الشاليهات» قسمًا كبيرًا من هذا الشريط [٧] . وعلاوةً على ذلك، خرج نحو ٢٥ ألف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة من الاستخدام من أجل سد الطبقة وبحيرته [٨] .

الجدول (٤ - ١)

استعمالات الأراضي، ١٩٦١ - ١٩٩٣ (المتوسط السنوي بآلاف الهكتارات)

الفترة
المساحة المستثمرة
مروج ومراعٍ
غابات
مروية
بعلية
نسبة المساحة المزروعة المروية
سبات للراحة
المجموع
١٩٦١ - ١٩٦٥
٥٧٩
٢٨٩٤
١٦,٧
٣٠٤٣
٦٥١٦
٥٩٤٥
٤٦٦
١٩٦٦ - ١٩٧٠
٥٠٣
٢٦٧٣
١٥,٨
٢٧٩٦
٥٩٧٢
٥٤٢٦
٤٤٩
١٩٧١ - ١٩٧٥
٥٦٣
٢٧٤٧
١٧,٠
٢٥٤٣
٥٨٥٣
٦٦٠٧
٤٧٣
١٩٧٦ - ١٩٨٠
٥٣٥

٣٣٨١
١٣,٧
١٦٨٥
٥٦٠١
٨٤٣٠
٤٥٨
١٩٨٥ - ١٩٨١
٥٩٤
٣٣٨٩
١٥,٣
١٧٦٦
٥٦٤٩
٨٣٣٩
٤٩٨
١٩٩٠ - ١٩٨٦
٦٦٤
٣٩٥٧
١٤,٤
٩٦٨
٥٥٨٩
٨١٣٣
٦٠٨
١٩٩٣ - ١٩٩١
٩٠٢
٤٠٩٦
٢٢,٢
٥٤٨
٥٥١٩
٨٠٧٠
٦٥٧
الزيادة أو الانخفاض النسبيان في المتوسط السنوي في ١٩٩١ -١٩٩٣ مقارنة بـ
١٩٦٥ - ١٩٦١
+ ٥٥,٨
+ ٤٠,٦

- ٨٢,٠
- ١٥,٣
+ ٣٥,٧
+٤١,٠

المصدر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية،

سنوات متنوعة.

من جهة أخرى، حدث كثيرٌ من الانخفاض في المساحة المستثمرة نتيجة خفض متعمد وضروري في الإنتاج. فقد توسّعت المساحة قيد الحراثة، بما في ذلك الأرض السباتِ، بسرعة كبيرة جدًا ومن دون أي قيود في السنوات الخمس والعشرين السابقة على استيلاء حزب البعث على السلطة. وتضاعفت في الحقيقة أربع مرات تقريبًا، مرتفعة من نحو ١،٧٥ مليون هكتار في عام ١٩٣٨ إلى ٦،٩ ملايين هكتار في عام ١٩٦٣ [٩] ، وكان ذلك أساسًا بتأثير ارتفاع الأسعار الزراعية في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة ما بعد الحرب. وبما أن أفضل أربعة أنواع من التربة في سورية لا تغطي أكثر من ٣،٩٦ ملايين هكتار، ومنها التربة الطمية: 0.53؛ وتربة المياه الجوفية: 0.37؛ والمتوسطية الحمراء: 0.85؛ والغراموسول (حمراء داكنة وبنية وبنية داكنة وسوداء) ٢،٢١ مليونا هكتار ـ فإن معظم التوسع جرى في مناطق ذات تربة بنية مصفرة أقل جودة وذات معدل هطول مطري أقل [١٠] . وتتلقى التربة المتوسطية الحمراء هطولًا مطريًا سنويًا متوسطًا يتجاوز ٦٠٠ ملم أو ٢٣،٦ إنشًا، والغراموسول بين ٣٠٠ و٦٠٠ ملم (١١،٨ - ٢٣،٦ إنشًا) ولا تتلقى البنية المصفرة إلا بين ١٥٠ و٣٠٠ ملم (٥،٩ - ١١،٨ إنشًا).

دُفِعَت حدود استثمار الأرض في معظمها نحو الشمال الشرقي، أي نحو الجزء السوري من منطقة الجزيرة بين الفرات ودجلة. في هذه المنطقة، حيث الأرض عمومًا ملكية عامة، نظريًا على الأقل، ظهر إلى الوجود نظام «اغتصاب الأرض». ذلك أنَّ شيوخ القبائل الأقوياء، الغرباء عن الزراعة، «استولوا على تلك الأراضي بحسب مشيئتهم»، وطوروها بطريقتهم الخاصة. وفي وقت يعود إلى عام ١٩٤٩، حذّر مدير التعليم الريفي في سورية، وكان مفتشًا سابقًا على الحدائق المدرسية في فلسطين مدة عشرين سنة، من أن الجزيرة التي شبهها بـ «الغرب البرّي في أميركا أيام الاندفاع على الذهب» سوف «تتحول إلى صحراء مرة أخرى» ما لم يُجْبَر أصحاب الزراعة الجدد على إدراك أهمية دورة المحاصيل. وأعطى أمثلة كثيرة على «زراعة المحصول ذاته في قطعة الأرض ذاتها سنة بعد سنة وما يترتّب عن ذلك من آثار كارثية» [١١]. من الواضح أن هذه الممارسة أدت إلى إزالة المواد المغذية للتربة وإلى استخدام المياه المخزونة في التربة أيضًا وليس الهطول المطري الهامشي وحده. كذلك لم يظهر التجار الذين ساهموا في توسع الزراعة من خلال استئجار الأرض من شيوخ القبائل والاستثمار في الجرارات، اهتمامًا بالمحافظة على جودة التربة، لأنهم كانوا يسعون وراء عائدات سريعة، ولم يتمتعوا ببعد نظر.

لم يكن زوال خصوبة التربة الناجم عن الزراعة المستمرة لمحصول بعينه العاقبة الوحيدة المترتبة عن توسّع هامش الفلاحة. ولم يكن تقلص الأرض المتروكة للرعي أقل خطورة. أبعدت الأغنام السورية، وهي الحيوانات الداجنة الأهم في سورية، إلى مراع فقيرة. وأدّى ذلك، مترافقًا مع الزيادة في عدد الأغنام، إلى ترك الرعي الجائر آثارًا ضارة في الحياة النباتية في المروج. وبهذا المعنى، يجب النظر إلى ما جرى في ظل البعث من إعادة تحويل بعض الأراضي ذات الإنتاجية الهامشية إلى مراع وفتح بعض المساحات القابلة للزراعة وغير المستثمرة لتغذية الأغنام على أنها تطورات إيجابية.

غير أنَّ تأثيرات أخرى كانت تفعل فعلها في الآن ذاته، وتشجع على الهجر الجزئي للأراضي الهامشية وتوسع المراعي، وهي تحديدًا نقص اليد العاملة الزراعية وارتفاع تكلفتها [١٢] والزيادة النسبية في الطلب على اللحوم والحليب ومشتقاتهما،

وبالتالي في أسعارها، مع ارتفاع مستويات المعيشة. ارتفع الرقم القياسي لسعر اللحوم بالجملة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٨٥ ثمانية أضعاف، وبين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣ أكثر من خمسة أضعاف غداة تحرير السوق وخفض سعر صرف الليرة السورية الرسمي في عام ١٩٨٨ من ٣,٩٢٥ ليرات إلى ١١,٢٥/١١,٣٠ليرة مقابل الدولار [١٣]. وفي الفترات ذاتها، ارتفع سعر الحليب الطازج في دمشق بمعدل ٥,٦ و٤,٧ مرات على التوالي [١٤]. وكانت أسعار اللحوم أو الحليب عمومًا أكثر حساسية لأعمال السوق من أسعار القمح أو الشعير مثلًا التي كانت مضبوطة بقوة من الدولة.

بيد أنّ زيادة قطعان الأغنام السوري من ٥,٠٧ ملايين في عام ١٩٦٥ إلى ١٣,٣٦ مليونًا في عام ١٩٨٣ [١٥]، جعلت نقص العلف مشكلة جدية، حيث كان نقصًا حادًا جدًا في عام ١٩٨٤ (نتيجة الجفاف ونقص العملة الصعبة) حتى إنّ المزارعين مربي الأغنام والتجار مالكي الأغنام اضطروا إلى خفض عدد قطعانهم وبيع بعض من حيواناتهم من حين إلى آخر بـ ٢٠ في المئة من قيمتها قبل سنة [١٦]. ومع حلول عام ١٩٨٥، كان عدد أغنام سورية قد انخفض إلى ١٠,٩٩ ملايين، لكنه ارتفع في ما بعد، ليعود ويهبط إلى ١٠,١٤ ملايين في عام ١٩٩٣ [١٧].

زادت حدة مشكلة نقص العلف نتيجة النمو الشديد في إنتاج الحليب ومشتقاته وإنتاج الدواجن. ففي عام ١٩٦٥ لم يكن في سورية سوى ٢٧٤ ألف بقرة، كانت ١٦٣ ألفًا من بينها حلوبًا، وأنتجت ١٤٩ ألف طن من الحليب. وبحلول عام ١٩٩٣ كان لديها ٦٨٠ ألف بقرة، بينها ٣٨٩ ألفًا حلوبًا، وأنتجت ٧٤٣ ألف طن من الحليب، على الرغم من حدوث طاعون الماشية في سنتين من سنوات تلك الفترة [١٨]. وفي الفترة ذاتها، ارتفع عدد الدجاج، بما في ذلك غير البيّاض، من ٤,٥٩ ملايين إلى ١٧,١٠ مليونًا، وارتفع إنتاج بيض المائدة من ٣٠٦ ملايين بيضة إلى ١,٨ مليار بيضة [١٩].

تطلبت تربية الدجاج وحدها في منتصف الثمانينيات ٣٦٠ ألف طن من الذرة الصفراء على الأقل، لكن محصول سورية السنوي من الذرة الصفراء وصل في فترة ١٩٨٦ - ١٩٩٣ إلى ٥٦٩٠٠ طن (في عام ١٩٨٧)، ولم يتجاوز ٢٣٥ ألف طن (في عام ١٩٩١). وفي ضوء النقص المستمر في العملة الصعبة في القطر، لم يكن من الممكن استيراد الفارق بكامله. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بعنصر آخر من عناصر علف الدجاج، وهو دقيق فول الصويا الذي لا تنتجه سورية، على الرغم من أن الحاجة السنوية إليه تبلغ ١٣٧ ألف طن [٢٠]. وبدأ مؤخّرًا استخدام الشعير بكثافة بديلًا من جزء من الذرة في حصص علف الدجاج، لكن هناك طلبًا كبيرًا على الشعير، لا لتغذية الدجاج فحسب، بل والأغنام أيضًا نتيجة وضع العشب السيئ في المراعي السورية. ويتأثر قطاعا الألبان والأغنام سنَةَ يكون المحصول سيئًا جدًا، وقد يخرج بعض منتجي الدواجن من العمل [٢١].

من أجل تخفيف مشكلة العلف، شجعت المؤسسة العامة للأعلاف، التي أُسِّست في عام ١٩٧٤، زراعة الأرض المرويّة بعد حصاد القمح بنوع هجين من الذرة قصيرة الأجل فرنسي الأصل، وفكرت جديًا في مكننة إنتاج الذرة في ١٠ آلاف هكتار في حوض الفرات. وجرّبت أيضًا خلائط علفية بديلة منتجة محليًا [٢٢]. أُخِذَ جزء من قطيع الأغنام السوري من المراعي، وأجريت ترتيبات على أساس تعاوني لتغذية الحملان بدقيق من بذور القطن المحلي في زرائب الأغنام. وفي الوقت ذاته، أدخلت وزارة الزراعة، بالاشتراك مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

(إيكاردا) الذي أسس في عام ١٩٧٧ ولديه مساحة للتجارب الزراعية تبلغ ٩٤٨ هكتارًا في تل هادية قرب حلب، تقنيات جديدة لزيادة مردود الشعير، من مثل مصالبة زراعة البقوليات التي تحفظ الآزوت في التربة، مع الشعير وإضافة السماد الفوسفاتي إلى التربة الفقيرة بالفوسفات في شمال سورية [٢٣] .

من الضروري تناول جانب آخر من التغيرات في استخدام الأراضي يعكسه الجدول (٤ - ١) وهو التخلي الجزئي عن إراحة الأرض (سبات) بديلًا من تخريب الأراضي الهامشية. ففي النظام التقليدي كانت الأرض تترك دون بذر كل سنتين أو ثلاث بهدف تفادي استنزاف التربة. وكما يمكن الاستنتاج من الأرقام المستشهد بها في الجدول، لم يكن من المسموح في النصف الثاني من الثمانينيات ترك إلا ١٧,٣ في المئة من الأرض المستثمرة للراحة، بينما في الثلث الأول من التسعينيات كانت النسبة ٩,٩ في المئة، مقارنة بـ ٤٦,٧ في المئة في النصف الأول من الستينيات. وهذا الانخفاض في استخدام الأرض السبات ـ بقدر ما يتضمن التوسع في المساحات المزروعة بالمحاصيل ـ يلقي الضوء على الميل المتنامي إلى تغيير الطريقة المستقرة في الزراعة، ويدل على تبني دورة محصولية أفضل وطرائق زراعية أكثف، وهو موضوع سنتناوله بمزيد من الاهتمام في مكان أنسب.

ثمّة حقيقة أخرى تستحقّ التعليق ويعكسها الجدولان (٤ - ١) و(٤ - ٢)، هي الزيادة الصغيرة نسبيًا بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٠ في مجموع المساحة المروية، على الرغم من المبالغ الكبيرة المستثمرة في سورية في ترويض نهر الفرات وروافده. يمكن جزء من تفسير ذلك في حقيقة أن كثيرًا من المساحات على الفرات المروية حاليًا بالراحة كانت سابقًا تروى بواسطة المضخات. وهبطت نسبة المساحة المروية الإجمالية المعتمدة على ضخ المياه من الأنهار أو الينابيع أو البحيرات من ٥٩ في المئة في عام ١٩٦٣ إلى ٣١,٣ في المئة في عام ١٩٩٠، في حين ارتفعت الحصة المروية بالراحة من ١٦ إلى ١٩,٣ في المئة. لكن كان معظم الزيادة نتيجة توسع كبير في الري باستخدام المضخات من الآبار، وهذا ما أدى، كما ذكرنا آنفًا، إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية في مناطق كثيرة من القطر.

يمكن أيضًا تفسير الزيادة الصغيرة نسبيًا في المساحة المروية قبل عام ١٩٩٠ بالصعوبات التي أحاقت باستصلاح الأراضي، ولا سيما إلى الشرق من سد الفرات (الطبقة). إذ كانت إحدى المشكلات وجود أملاح قلوية في الأرض، وازدادت مع تحسّن الري وزيادة الإنفاق اللازم لتصريف الأرض على نحو أكثر كفاءة. وهناك مشكلة أخرى، هي وجود الجبس في التربة، وهي مادة تميل إلى الانحلال عند ري الأرض مسببةً انخسافها وتصدع بطانات القنوات. لذلك كان من الواجب صنع بطانات للقنوات تكون كتيمة واقتصادية في الوقت ذاته. في البداية، كانت القنوات تبطّن تبطينًا مضاعفًا بإسمنت خاص، الأمر الذي كان يضاعف تكلفة الاستصلاح التقديرية ثلاث مرات [٢٤] . لهذه الأسباب وغيرها، أي الهبوط في الإيرادات الحكومية والنقص في القطع الأجنبي، تباطأ تطوير الأراضي في حوض الفرات. ففي الخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥، لم يدخل في الحراثة سوى ١٧,٥٠٠ هكتار جديد في هذا الحوض، ويبلغ هذا بالضبط ٨,٧ في المئة من الـ ٢٠١ ألف هكتار المخططة أصلًا، و٣٣,٣ في المئة من الهدف المعدل البالغ ٥٢٥٠٠ هكتار [٢٥] . بالإجمال، ومنذ إكمال سد الفرات حتى عام ١٩٨٥، جرى استصلاح ٦٥٩٥٨ هكتارًا، هي ٣١٤٥٦ هكتارًا الخاصة بالمشروع الرائد شرق الرقة و٣٣٥٠٢ هكتار في وادي الفرات الأوسط، [٢٦] و٢١ ألف هكتار في سهول مسكنة الغربية [٣٧] .

الجدول (٤ - ٣)

مساحة الأرض المروية بحسب طريقة الري لسنوات مختارة (بنسب مئوية)

السنة	مجموع المساحة المروية بآلاف الهكتارات	مروية بالمضخات من الأنهار والينابيع والبحيرات (في المئة)	مروية بالمضخات من الآبار (في المئة)	مروية من الأنهار بالنواعير (في المئة)	مروية بالراحة من الأنهار والينابيع والبحيرات والسيول (في المئة)
١٩٤٦	٢٨٤,٠	٨١	٥	- (؟)	١٤
١٩٦٣	٦٧١,٢	٥٩	٢٤	١,٢	١٦
١٩٧٠	٤٥٠,٨	٤٩	٣٠	٠,٩	٢٠
١٩٧٥	٥١٦,١	٤٠	٤٠	٠,٢	٢٠
١٩٨٠	٥٣٩,١	٣٥	٤٤	٠,٢	٢١
١٩٨٥					

٦٥١,٩
٣١
٤٩
-
٣٠
١٩٩٠
٦٩٣,٠
٣١,٣
٤٩,٤
-
١٩,٣
١٩٩٣
١٠١٣,٣
٢٣,٥
٦٠,٢
-
١٧,٣

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٨، ص 192؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١، ص 176؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص 106؛ والجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٨٦، ص ٣١.

لكن إكمال القناة الرئيسة البالغ طولها ١٨ كلم في آذار/مارس ١٩٨٥، تلك القناة التي تربط سد الفرات بمنطقة البليخ الأدنى، والتي شملت في النهاية ري ١٠٠ ألف هكتار في حوض البليخ؛ ودخول سد البعث التنظيمي المبني بعد الطبقة بـ ٢٧ كلم عاجلًا في الخدمة؛ وأعمال التصريف الجارية حاليًا على مساحة ١٢٥ ألف هكتار في الفرات الأدنى؛ وتدشين مشروع الخابور في عام ١٩٨٣، وهو المصمَّم لري ١٣٧٦٠٠ هكتار؛ والتغلب الواضح على مشاكل التربة الغنية بالجبس وتصدع قنوات الري باستخدام الإكساء بالبوتان أو كلوريد البوليفينيل؛ وبناء كثير من السدود الأصغر حجمًا وشبكات الري على الأنهار، من مثل سد ١٦ تشرين الذي اكتمل مؤخرًا على النهر الكبير الشمالي في محافظة اللاذقية، كل ذلك مع المشاريع الأخرى ذات الصلة القائمة يتوقع أن يؤدي إلى توسع ملحوظ في المساحات المروية في سورية في المستقبل القريب، كما يفسر جزئيًا زيادتها من ٦٩٣ ألف هكتار في عام ١٩٩٠ إلى ١٠١٣٣٠٠ هكتار في عام ١٩٩٣ [٢٨] . غير أنَّ معظم الزيادة في هذا المشروع كانت مساحات مروية بالمضخات من الآبار، وهذا ما يمكن أن نستنتجه من الجدول (٢ - ٤).

اتجاهات النمو الزراعي والعوامل السببية ذات الصلة

بسبب الحقيقة التي مفادها أنَّ الأرض المروية كانت حتى الثلث الأول من

التسعينيات تشكل ٣٢,٣ في المئة فقط من المساحة كلّها المزروعة بالمحاصيل، ما زال الإنتاج الزراعي حسّاسًا جدًا للتغيرات في هطول المطر، وكان ولا يزال خاضعًا لفترات جفاف مهلكة لا يمكن التنبؤ بها. وهذا يفسر التذبذبات القوية من سنة إلى أخرى في المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي كما يبين الجدول (٤ - ٣). وبالطبع، فإنَّ ثمة قيودًا ملازمةً للأرقام القياسية في هذا الجدول، بوصفها تعبيرات عن متوسط التغير، لأن المنتوجات النباتية والحيوانية الأساسية التي تنطبق عليها تخضع لتغيّرات متنوعة في السعر وفي الأهمية النسبية، خصوصًا نتيجة طول فترة المقارنة [٣٩] . ومع ذلك فإنّه، يمكن النظر إلى هذه الأرقام القياسية على أنها معبرة على نحو واسع عن الاتجاه العام للتغير في الإنتاج الزراعي. فإذا ما نظرنا إليها مقترنة بالأرقام المتعلقة بمعدلات النمو الزراعي في الجدول (٤ - ٥) وبتطور إنتاج المحاصيل الرئيسة في سورية ومردودها في الجدول (٤ - ٤)، فإنها تكشف أن الإنتاج الزراعي ارتفع بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥، واتجه هبوطًا في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٣، باستثناء عام ١٩٧٢ الذي كان عام وفرة في المحاصيل، وكان عمومًا ذا اتجاه صاعد من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٣، وهبط على نحو ملحوظ في أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٨٩، واتجه صعودًا مرة أخرى في النصف الأول من التسعينيات.

وصل متوسط معدل نمو الزراعة السنوي لأعوام ١٩٦١ - ١٩٦٥، بحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت، إلى ٣,٥ في المئة. لكن هذا الرقم يحمل ـ باعتراف الجميع ـ درجةً من الميل نحو

الجدول (٤ - ٣)

الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ١٩٥٦ - ١٩٩٥ (١٩٥٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
١٩٥٦	١٠٠	١٩٦٦	٩٩	١٩٧٦	٢٣١	١٩٨٦	٢٧٥
١٩٥٧	١١٤	١٩٦٧					

١٣٦
١٩٧٧
١٩١
١٩٨٧
٢٤٧
١٩٥٨
٧٥
١٩٦٨
١١٧
١٩٧٨
٢٢٥
١٩٨٨
٣٣٥
١٩٥٩
٧٧
١٩٦٩
١٣٠
١٩٧٩
٢٠٦
١٩٨٩
٢٥٠
١٩٦٠
٦٨
١٩٧٠
١١١
١٩٨٠
٢٥٠
١٩٩٠
٢٩٩
١٩٦١
٨٦
١٩٧١
١٢٣
١٩٨١
٣٦٢
١٩٩١
٣١٢
١٩٦٢
١٣٠
١٩٧٢
١٧٣
١٩٨٢

٣٧٠
١٩٩٣
٣٤١
١٩٦٣
١٣٧
١٩٧٣
١١٤
١٩٨٣
٢٧٣
١٩٩٣
٣٤١
١٩٦٤
١٣٧
١٩٧٤
١٨٥
١٩٨٤
٢٤٧
١٩٩٤
٣٧٤
١٩٦٥
١٣٦
١٩٧٥
١٨٦
١٩٨٥
٣٦٠
١٩٩٥
٢٨٧ (أ)

المصادر: الرقم القياسي من أو مستند إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية ١٩٦٣، ص 268؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٥، ص 262؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١، ص 64؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٧، ص 178؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١، ص 168؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٦، ص 136؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧، ص 113؛ والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩١، ص 98؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص 100؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ١٠٥.

(أ) موقتة.

الجدول (٤ - ٤)

تطور إنتاج الحبوب الغذائية والمحاصيل الصناعية الرئيسة ومردودها، ١٩٣٤ -

١٩٩٥ (متوسط الإنتاج السنوي بآلاف الأطنان؛ متوسط المردود لكل هكتار مزروع فعلًا بالطن المتري)

الفترة	إنتاج القمح	المردود	إنتاج الشعير	المردود	إنتاج القطن	المردود	إنتاج الشوندر السكري	المردود
١٩٣٤-١٩٣٨	٤٥٩	١,٠	٢٩٠	١,١	٦	٠,٢	-	-
١٩٤٦-١٩٥٠	٦٩٦	٠,٩	٢٩٨	٠,٩	١٩	٠,٥	-	-
١٩٥١-١٩٥٥	٧٣٧	٠,٦	٣٧٣	٠,٨	٦١	٠,٣	غ.م	غ.م
١٩٥٦-١٩٦٠	٨٤٩	٠,٦						

٣٥٧
٠,٥
٢٦٨
١,١
٧٠
١٧,٨
١٩٦٥- ١٩٦١
١٠٩٣
٠,٨
٦٤٩
٠,٩
٤١٧
١,٧
١١٩
٢١,٢
١٩٧٠- ١٩٦٦
٧٦٧
٠,٧
٤٣٣
٠,٧
٣٧٣
١,٤
١٨٥
٢٣,٨
١٩٧٥- ١٩٧١
١٢٤٩
٠,٨
٤٣٨
٠,٦
٤٠٦
١,٩
١٩٢
٢٣,٤
١٩٨٠- ١٩٧٦
١٦٤١
١,١
٨٢١
٠,٧
٣٧٠
٢,٢
٣١٢
٢١,٩

١٩٨٥- ١٩٨١
١٦٠٧
١,٣
٨٣١
٠,٦
٤٤٨
٢,٧
٨٥٢
٣٠,٣
١٩٩٠- ١٩٨٦
١٧٥٧
١,٥
١١٣٩
٠,٦
٤٣٣
٢,٨
٣٩١
٢٤,٠
١٩٩٥- ١٩٩١
٣٣٣٩,٨
٢,٣
١٣٤٩,٨
٠,٧
٦٠٣
٣,١
١٢٢٢,٥
٤١,٢

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: United Nations, Department of Economic Affairs, Review of Economic Conditions in the Middle East, ١٩٥١-١٩٥٢ (New York: UN, ١٩٥٣), pp. ١٤, ١٧ and ٣٧; Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [١٩٥٧]), p. ٧٣; U. N., Economic and Social Office, Beirut, «Past Developments and Growth Prospects in the Agricultural Sector of Syria,» (April ١٩٧١) (Mimeographed), p. ٦٦;

يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث (دمشق: [د.ن.]، ١٩٧٢)، ج ١، ص ١٣٠ و١٣٣؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٦، ص ٢٤٥ و٢٣٣؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٠، ص ١٨٠ و١٨٨ - 189؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٤، ص ١٣٤ و١٤٠ - 141؛

المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٦، ص ١٤٨ - ١٤٩ و١٥٤ - 155؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ١٠٩ - ١١٠ و١١٥ - 116؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٤، ص ١١١ - ١١٢ و١١٧ - ١١٨، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ١١٦ - ١١٧ و١٢٢ - ١٢٣.

الأعلى لأن الأعوام السابقة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ كانت سنوات جفاف حاد [٣٠]. ولذلك انزاح المعدل قليلًا على نحو يمكن تقديره، وكان، استنادًا إلى البنك الدولي ـ ٠,٧ في المئة لفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣، لكنه قفز إلى ٨,٦ في المئة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، ليهبط من جديد إلى ـ ٠,٦ في المئة في فترة ١٩٨٠ - ١٩٩١. هذه الأرقام مأخوذة من الجدول (٤ - ٥) الذي يوضح أن أداء سورية الزراعي في أعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ كان إيجابيًا، لكنه كان في أعوام (١٩٦٥ - ١٩٧٣ و١٩٧٩ - ١٩٩١) سلبيًا مقارنة بأداء معظم جاراتها من حيث معدل النمو، وفي فترة ١٩٧٩ - ١٩٩١ أيضًا من حيث إنتاج الغذاء للفرد. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى معدل النمو السكاني المرتفع نسبيًا.

بغض النظر عن تأثير الطقس الذي لا مفر منه ـ من مثل آثار الجفاف المدمرة في عام ١٩٦٦ أو السيول في ربيع ١٩٦٧ ـ فإن الانخفاض في اتجاه النمو الزراعي في أعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٣ يتعلق في جزء منه بالمتاعب والتخلّعات التي رافقت عملية إعادة تنظيم علاقات الملكية وزيادة حدة الإصلاح الزراعي في النصف الثاني من الستينيات. كما شهدت الفترة أيضًا انقلابين. إضافة إلى ذلك، وُجه استثمار الحكومة نحو مشاريع مثل سد الفرات وبناء الطرق وصوامع تخزين البذور والحبوب التي ليس لها أثر فوري في الإنتاج الزراعي، ولن تغل عائداتها إلا في العقد التالي [٣١]. وفوق ذلك كله، خاضت سورية في هذه الفترة حربين ـ في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ـ الأمر الذي استتبع تحويلًا في الأموال لتعزيز قدرتها الدفاعية.

الجدول (٤ - ٥)
أداء سورية الزراعي مقارنة بأداء بلدان أخرى من الشرق الأوسط

	١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٩٥
عدد الآلات الحديثة المستخدمة في الزراعة					
جرارات أقل من ٥٠ حصانًا	٩٧٧	٥٥٩١	٥٦٦٩	٧٣٣١	٢٥٩٣١
جرارات ٥٠ حصانًا فأكثر					

٤٧٠٥
٢٨٢٠٢
٥٦٦٧٢
مضخات تسحب الماء من نهر أو بئر ارتوازية
غ.م
٢٢١٤٢
٢٩٩٥٤
٦٠٠٥٧
١٣٤٧٢٤
محاريث حديثة (بالجرار)
غ.م
٦٧١٧
١٣٦٢٠
٥١٩٦٧
٩٣٤٨١
حصادات ـ دراسات
٤٥٣
١٥٥٧
١٤٢٩
٢٩٥٨
٣٧١٩
بذّارات
غ.م
غ.م
١٦٦٠
٤٧٧٩
٩٠٩٥
الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة (آلاف الأطنان)
٤,٧
٦٤,٤
١٦٢,٣
٣٣٠,٥
٨٤٥,١
مواد مكافحة (القيمة بملايين الليرات السورية)
غ.م
١,٢
غ.م
٢٠,٦
٨٥٥,٦

المصادر: World Bank: World Development Report ١٩٨٦

(Washington, D.C.: [The World Bank], (١٩٨٦), pp. ١٨٢-١٨٣, and World Development Report ١٩٩٣ (Washington, D.C.: The World Bank, [١٩٩٣]), pp. ٢٤٠-٢٤١; ٢٤٤-٢٤٥, and ٢٨٨-٢٨٩.
(أ) الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته عند القيمة الشرائية لفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ و١٩٨٠ - ١٩٩١.

يعكس معدل النمو الزراعي المرتفع نسبيًا لفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ (الجدول (٤ - ٣))، في جزء منه، الأثر العميق للفورة النفطية في فترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ التي نتج منها، لا ارتفاع أسعار النفط السوري فقط ـ وهو مصدر دخل القطر الرئيس من التصدير منذ عام ١٩٧٤ ـ ومن ثمّ زيادة في الاستثمار الحكومي المخطط المخصص للزراعة في فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تبلغ أحد عشر ضعف مستواه في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠، أو تقريبًا زيادة تبلغ خمسة أضعاف مستواه في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٥، بل أيضًا، وفي النهاية، تحسّن ملحوظ، منظور وغير منظور، في قدرة كبار المزارعين على الاستثمار [٣٢] . وحدث ذلك عبر ما يسميه الاقتصاديون «الأثر المضاعف» للازدهار، أي التفاعل التسلسلي الاقتصادي الذي يطلقه.

يمكن عمومًا تفسير الارتفاع في معدل النمو الزراعي في أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٥ بالأولوية العليا التي أعطتها الحكومة للاستثمار في الزراعة في خطتها الخمسية ١٩٩١ - ١٩٩٥، مع الهدف المعلن المتمثل بتحقيق «الاكتفاء الذاتي» على المدى الطويل «في معظم المنتوجات الزراعية»، وزيادتها المتزامنة لأسعار شراء المحاصيل الرئيسة الرسمية، سامحة للمنتجين بهامش ربح بين ٥٠ و٧٠ في المئة، بحسب «الأهمية الاستراتيجية للمحصول»، وتشجيعها القطاع الخاص ـ بمرسوم في عام ١٩٨٨ ـ على الدخول مع الدولة في مشاريع زراعية مشتركة، عن طريق منح تلك المشاريع طيفًا واسعًا من الإعفاءات الضريبية، والرسوم الجمركية، والأنظمة القائمة التي تضبط التجارة والصرف [٣٣] .

ساهمت الزيادة الكبيرة في درجة المكننة في رفع معدلات النمو الزراعي لأعوام (١٩٧٤ - ١٩٨٣) و(١٩٩١ - ١٩٩٥). وكما يمكن أن نستنتج من الجدول ٤ - ٦، فإن عدد الحصّادات ـ الدرّاسات المستخدمة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٥ زاد على الضعف، وعدد المحاريث الآلية تضاعف نحو سبع مرات، وتضاعف عدد الجرارات التي تبلغ قوتها ٥٠ حصانًا أو أكثر ١٢ مرة. ومستوى المكننة في الجزيرة والغاب وسهول حلب وحماه وحمص أعلى منه في حوران أو جبل الدروز حيث الأرض مجزأة إلى حقول صغيرة، أو معظم التربة حجرية، ما يعوّق استخدام الجرارات أو آلات جني المحصول [٣٤] . لا يتذكر بعض القرى الآن إلا قليلًا الأيام القديمة التي كانت الأرض فيها تحرث على شكل أثلام سطحية بمحاريث خشبية خفيفة، ويحصد المحصول بالمنجل، ويدرس بالنوارج، ويذرّى بالمذراة. مثال جيد على ذلك قرية ربلة التي تقع على نهر العاصي على بعد نحو ٤٠ كلم جنوب غرب حمص وليس فيها إلا ٧ آلاف نسمة، لكنها تملك ما يصل إلى ١٥٠٠ جرار زراعي [٣٥] .

الجدول (٤ - ٦)

التقدم في مكننة الزراعة السورية واستخدام الأسمدة الكيماوية ومواد المكافحة

١٩٥٣
١٩٦٣
١٩٧٣
١٩٨٣
١٩٩٥
عدد الآلات الحديثة المستخدمة في الزراعة
جرارات أقل من ٥٠ حصانًا
٩٧٧
٥٥٩١
٥٦٦٩
٧٣٣١
٢٥٩٣١
جرارات ٥٠ حصانًا فأكثر

٤٧٠٥
٢٨٣٠٢
٥٦٦٧٢
مضخات تسحب الماء من نهر أو بئر ارتوازية
غ.م
٢٣١٤٢
٢٩٩٥٤
٦٠٠٥٧
١٣٤٧٣٤
محاريث حديثة (بالجرار)
غ.م
٦٧١٧
١٣٦٣٠
٥١٩٦٧
٩٣٤٨١
حصادات - دراسات
٤٥٣
١٥٥٧
١٤٣٩
٢٩٥٨
٣٧١٩
بذّارات
غ.م
غ.م
١٦٦٠
٤٧٧٩
٩٠٩٥

الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة (آلاف الأطنان)
٤,٧
٦٤,٤
١٦٣,٣
٣٣٠,٥
٨٤٥,١
مواد مكافحة (القيمة بملايين الليرات السورية)
غ.م
١,٢
غ.م
٢٠,٦
٨٥٥,٦

المصادر: أرقام عامي ١٩٥٢ و١٩٦٢ من: رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة (دمشق: مكتبة (ودار توزيع ميسلون، ١٩٨٠)، ص 191؛
ومن: Office arabe de presse et de documentation, Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique (Damas: O. F. A., ١٩٧٠), p. ٣١٠.
ومن: U. N., Economic and Social Office, Beirut, «Past Developments and Growth Prospects in the Agricultural Sector of Syria,» (April ١٩٧١), pp. ٣٠,
أمّا أرقام أعوام ١٩٧٣ و١٩٨٣ و١٩٩٣ فمن: الجمهورية العربية سورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٤، ص 266؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٨، ص 244؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٣، ص ١٥٣ - 154؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٤٤ و١٤٦، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ١٤٩ و١٥١.

لمعالجة الطلب المتزايد على الآلات الحديثة وخفض اعتماد القطر على المستوردات الغالية في الوقت ذاته، أقامت الحكومة في النصف الأول من السبعينيات، بمشاركة شركة Motor Iberica، معمل الفرات للجرارات قرب حلب الذي كانت حصة الشركة الإسبانية فيه ٣٥ في المئة. والمعمل هو أساسًا معمل تجميع، لكنه في عام ١٩٨١ أنتج ١٥ في المئة من قطع الجرارات، وكان الأمل أن ترتفع هذه النسبة في النهاية إلى ٥٥ في المئة. وفي منتصف الثمانينيات، كانت لدى المعمل القدرة على تجميع ٤٢٠٠ جرار في السنة بمحرك قوته ٧٠ حصانًا، وأنتج ٤٠٨٥ جرارًا في عام ١٩٨٣، لكن إنتاجه هبط بعد ذلك؛ فلم ينتج بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ آلة واحدة، وفي عام ١٩٩٣ لم ينتج سوى ٤٠١ جرار. ولم يُعْطَ أي تفسير لذلك [٣٦] . وكان جرار الفرات يباع في المعمل في عام ١٩٨٣ بسعر ٥١١٤٣ ليرة سورية (١٣٠٣٠ دولارًا) [٣٧] . أما ما كان المزارعون الأفراد يدفعونه فعليًا مقابله فليس واضحًا، لكن شيئًا من التذمر ساد بينهم نتيجة التكلفة العالية للآلات الزراعية، ولا سيما بعد زيادة في السعر في عام ١٩٨٥ بلغت ٣٧ في المئة [٣٨] . ومن جهة

أخرى، يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن جرارًا أميركيًا ذا قوة مماثلة لقوة جرار فرات كان يباع في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ بسعر ٢٥ ألف دولار [٣٩] . وإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة السورية في الأعوام الأخيرة تقدّم للمزارعين الراغبين في شراء آلات جديدة قروضًا مدتها ١٠ سنوات بمعدل فائدة ٣ في المئة فقط [٤٠] .

من بين الجرارات الـ ٧٣٧٨٢ المستخدمة في الفلاحة في عام ١٩٩٣، كان ما لا يقل عن ٩٧ في المئة ملكية خاصة، وهو ما يعكس حقيقة أن الحكومة تكتفي بتخطيط النشاط الزراعي وتنظيمه وأن مشاركتها في الإنتاج الزراعي الفعلي قليلة.

تحققت معدلات النمو الزراعي لأعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٣ و١٩٩١ - ١٩٩٥ (انظر مرة أخرى الجدول (٤ - ٣)) بفضل عوامل مترابطة أخرى، ليس أقلها التوسع الكبير في عدد الاختصاصيين الزراعيين المدرّبين في سورية. وهو ما نجده جليًا في الجدول (٤ - ٧). ففي ظلّ حكم البعث افتتحت كليتان جديدتان للزراعة، واحدة في دمشق في عام ١٩٦٣ وأخرى في اللاذقية في عام ١٩٧٣. وكانت كلية أقدم قد أسست في حلب في عام ١٩٦٠. وتخرّج في هذه الكليات ما لا يقل عن ٣٧٩٣ سوريًا بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٣. وارتفع عدد المهندسين الزراعيين الحاصلين على تعليم جامعي والمرتبطين بالاتحاد العام للفلاحين والمؤسسات التابعة له من ١١٨ في عام ١٩٧٦ إلى ٧٥٠ في عام ١٩٨٥ وإلى ٨١٥ في عام ١٩٨٩ [٤١] . وعلى مستوى القطر كله، كان هناك ١٠٨٩٦ مهندسًا زراعيًا عند نهاية عام ١٩٨٦، بمن فيهم أولئك المرتبطين بوزارة الزراعة [٤٢] .

لم يعد كثيرون من هؤلاء الاختصاصيين يهدرون وقتهم في العاصمة أو مراكز المحافظات، كما في الماضي، بل انتقلوا تدريجًا إلى الحقول، حيث يعملون عن قرب مع المزارعين، مقدمين إليهم النصح في شأن استخدام الأسمدة أو المبيدات أو الأصناف الجديدة من المحاصيل، ويطورون طرائق إنتاج أكثر توافقًا مع التربة والمزايا المناخية في المنطقة [٤٣] .

في الحقيقة، واستنادًا إلى أحد خبراء الأمم المتحدة، تتمتع سورية بـ «أحد أفضل أنظمة الإرشاد الزراعي في العالم النامي [٤٤] . ففي عام ١٩٨٧، كان لديها في الحقول نحو ٦٠٠ وحدة إرشادية يخدمها ٤٤ مركز دعم، وفيها ١٠١٢ مهندسًا زراعيًا و١٦٩ مهندسة زراعية و٣٩٢ مرشدًا زراعيًا و١٩٠ مراقبًا بيطريًا [٤٥] . وكل وحدة إرشادية مسؤولة عن ٨٠٠ - ١٢٠٠ عائلة، ويعتمد عليها لتغطية ٢٠٠٠ هكتار مروي أو ٨٠٠٠ هكتار بعل [٤٦] . ويتلقى عمال الإرشاد الزراعي التدريب على يد اختصاصيين لديهم في المتوسط سنتان ونصف من الخبرة في الإرشاد الزراعي. ولتقديم الإرشاد للمزارعين، أسس ١٣٣٤٣ حقلًا إرشاديًا بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ [٤٧] . وهناك المزيد من الوحدات الإرشادية قيد الإنشاء، لكن التركيز الآن هو على المناطق المروية ذات الهطول المطري العالي فحسب. لكن حتى في هذه المناطق ما زال كادر الإرشاد الزراعي أقل بكثير مما هو مطلوب مقارنة بالحاجات الفعلية.

الجدول (٤ - ٧)

المتعلمون في سورية في علوم الزراعة والحيوان في سنوات مختارة

١٩٦٣
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
١٩٨٥
١٩٩٠
١٩٩٣
عدد الطلاب في المدارس المهنية الزراعية والبيطرية
٧٧٩
٧٤٧
٢٣٠٤
١١٨٣
٩٣٠
٤٥٩٩
٥٠٥٩
عدد الخريجين في المدارس الزراعية والبيطريةقبل الجامعية
٣١٧
١٣٣
٨٠٤
٣٩٤

٥٣٥
١٥٨٦
كليات الزراعة
عدد الطلاب
٨٧
٩١٠
٧٣٠٤
٨٣١٦
٧٥٦٨
٥٣٨٦
٦١٩٤
عدد الخريجين
غ.م
٧٠
٥٨٩
١٤٣٨
٧٨٣
٣٩٦
٥٣٧
كلية الطب البيطري
عدد الطلاب

٤٦
٧٩٣
١١٨٨
١٠٣٥
١٣٣١
١٦٤٦
عدد الخريجين

٤٦
٣٦
١٦٨
٦١
١١٥
١٣٢
معهد آذار المركزي لتعليم الفلاحين
عدد الطلاب

٧٣
٣٣
٦٢
٦٦

عدد الخريجين

٧٣
٣٣
٦٢
٦٦

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات متنوعة.

أعطيت قوة دافعة للنمو الزراعي في فترتي ١٩٧٤ - ١٩٨٢ و١٩٩١ - ١٩٩٥ أيضًا باستخدام الأسمدة الكيماوية ومواد المكافحة على نطاق واسع (انظر الجدول ٤ - ٦). ففي الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، كانت هذه الأسمدة ومواد المكافحة تستخدم للقطن والشوندر السكري ونادرًا ما استخدمت لمحاصيل القمح أو الشعير. ونظرًا إلى أهمية القطن في الحصول على القطع الأجنبي، استمرت الحكومة في إعطاء القطن أولوية عليا منذ ذلك الحين في كل ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج، إلا في بعض الأعوام في أثناء الازدهار النفطي أو في أوقات هبوط أسعار القطن

العالمية. واستفاد الشوندر السكري من اهتمام خاص مشابه. وحين نُبقي في الذهن أن القطن والشوندر السكري يزرعان في المناطق المروية، يجب أن يكون واضحًا لماذا يُظهِر المردود بالهكتار لكلا المحصولين تحسنًا على مر السنين أكبر بكثير من ذاك الذي للقمح والشعير (انظر الجدول ٤ - ٤) اللذين يزرعان في الأراضي الجافة.

في النصف الأول من الثمانينيات، كان متوسط مردود القطن السوري بالهكتار هو ثالث أعلى متوسط في العالم [٤٨] . وقد يكون انخفاض المردود في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ظاهريًا في جزء منه أكثر منه حقيقيًا، لأن الفلاحين كانوا على ما يبدو يبالغون في الإبلاغ عن المساحة المزروعة فعلًا بالقطن، لأن تلك المساحة تؤثر في مبلغ القرض الامتيازي الذي يمكن الحصول عليه من الحكومة [٤٩] .

أمّا الانخفاض الملحوظ في مردود كل هكتار مزروع بالشعير منذ الأربعينيات (انظر الجدول (٤ - ٤)) فهو أساسًا نتيجة طبيعية للتوسع في زراعة الشعير بعد الثلاثينيات نحو الأراضي الأقل إنتاجية أو الأراضي ذات الهطول المطري الأقل جدارة بالثقة أو المنخفض. لكن إهمال الحكومة النسبي لمحصول الشعير وعدم استخدام الأسمدة أو المبيدات على محصول الشعير كانا أيضًا من العوامل المسببة.

ينطبق الأمر ذاته عمومًا على القمح وصولًا إلى عام ١٩٧٥ تقريبًا. فمنذ ذلك الوقت، أخذ الانشغال الرسمي بهذا المحصول الغذائي الأساس بالتزايد. وكان التقدم في استخدام الأسمدة في حقول القمح (والقطن) بعد ذلك لافتًا، ويسّر ذلك بناء معمل لنترات الكالسيوم في حمص في عام ١٩٧٢ بطاقة إنتاجية تبلغ ١٢٥ ألف طن، وبناء معمل لسماد الأمونيا واليوريا في عام ١٩٨٢ بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٦٠ ألف طن من الأمونيا و٣٦٥ ألف طن من اليوريا، ومعمل لسماد الفوسفات بطاقة إنتاجية تبلغ ٤٥٠ ألف طن. لكن هذه المعامل لم تعمل بكامل طاقتها بعد عام ١٩٨٣، الأمر الذي يعود إلى التقنين في الكهرباء من ناحية، وإلى الصعوبة في استيراد قطع الغيار للمعامل نتيجة ندرة القطع الأجنبي من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك، ما زالت سورية تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجاتها كلّها من البوتاسيوم [٥٠] .

يجب أيضًا أن يعزى معدل النمو الزراعي المرتفع في فترتي (١٩٧٤ - ١٩٨٢) و(١٩٩١ - ١٩٩٥) إلى إدخال سلالات نباتية جديدة أعلى مردودًا وأكثر مقاومة للأمراض والشروط الجافة. وأقدم أصناف القمح المحلية هي الحوراني، وهو قمح قاس يزرع في سهول حوران ومحافظة دمشق، وكان في الماضي أهم محصول؛ والحماري القاسي الذي يزرع في أنحاء أخرى من القطر؛ والسلموني، وهو قمح بني طري كان يصنع منه خبز كبير مدوّر رقيق مثل الورق يسمى «الشيراك» في بعض المناطق، ويأكله الفلاحون عمومًا. والصنف الوحيد من الشعير الذي يبدو أنه قد نشأ في سورية هو العربي، وهو حب قاس مغذٍّ جيدًا ذو لون أبيض مائل إلى الرمادي؛ لكن أفضل نوعية من الشعير كانت تنتج في الماضي هي الرومي الطري ذو اللون الأبيض الزبدي والحبة الطويلة [٥١].

في أثناء الانتداب الفرنسي أدخل بذار شعير بريور القاسي عالي المردود وقمح الدوشاني، وهو قمح طري فرنسي الأصل. كما استُخدمت لاحقًا، أو اختُبِرَت تدريجًا، سلالات أخرى مستوردة، كالقمح الصقلي المعروف بـ «سيناتور كابيللي» [٥٢] . وفي السبعينيات، أُحْرِزَ نجاح مهم مع أصناف محسّنة من القمح المكسيكي الطري. وفي محافظات عدّة ـ في مناطق مروية أو ذات متوسط هطول مطري سنوي أكثر من ٤٠٠ ملم ـ أصبحت إلزاميةً زراعة ٨٠ في المئة من مساحات القمح بهذه الأصناف عالية المردود [٥٣] . وفي النصف الأول من الثمانينيات، وبفضل تعاون

وثيق بين علماء سوريين والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، أُطلِقَ للمزارعين السوريين قمح جديد قاس (شام ١) وقمح جديد للخبز (شام ٣). وكلا الصنفين يعطي مردودًا أعلى من الأصناف الموجودة [٥٤] .

أمّا في ما يخص القطن، فاستخدمت سلالات مصرية وأميركية وهُجّنت مع نباتات محلية. وفي السبعينيات، أدخلت أصناف جديدة ـ حلب ١ وحلب ٤٠ ـ وأعطت نتائج جيدة [٥٥] .

لم يحظ الشعير باهتمام كبير إلا مؤخرًا. وعاد تطوير سلالة الفرات ١١١٣ في الثمانينيات بمردود مرتفع: إذ كان مردوده أعلى بنسبة ٣٧ في المئة من صنف الشعير الأبيض المحلي [٥٦] .

أخيرًا، من الضروري في أي تناول للعناصر التي أثرت على نحو مباشر أو غير مباشر في معدل النمو الزراعي في فترتي (١٩٧٤ - ١٩٨٣) و(١٩٩١ - ١٩٩٥)، ألا نغفل أهمية تلك العوامل من مثل التحالف السياسي بين الحكومة والفلاحين مالكي الأرض وكهربة الريف والتحسين الانتقائي للطرق وسياسات التسعير المحابية والتوسع في المدارس الريفية والعيادات الصحية والتعزيز العام لرفاه الفلاحين.

حان الوقت الآن لنفسّر معدل النمو الزراعي السلبي في منتصف الثمانينيات. أحد العوامل الواضحة هو حالات الطقس المتقلبة جدًا: جفاف مدمر في عام ١٩٨٤ وأمطار في غير موسمها وصقيع ورياح حارة في عام ١٩٨٧ [٥٧] . والأهم من ذلك، الهبوط الحاد المفاجئ في أسعار النفط العالمية وما تلا ذلك من انخفاض في إيرادات سورية من صادراتها النفطية وفي تدفق التحويلات من السوريين المهاجرين العاملين في الخليج إلى الاقتصاد السوري. وعمل هذا، متضافرًا مع التأرجحات في سعر القطن في السوق الدولية والانخفاض الحاد (من ١,٥ مليار في عام ١٩٨١ إلى ٦١٠ ملايين في عام ١٩٨٥) في المنح والقروض التنموية الرسمية الممنوحة وفق شروط مالية امتيازية لسورية من جميع المصادر وما رافق ذلك من نقص في القطع الأجنبي وانهيار قيمة الليرة السورية مقابل العملات الصعبة، على إعاقة المشاريع التنموية السورية، وقلص تقليصًا مهمًا قدرتها على استيراد الآلات وقطع الغيار ومقومات علف الحيوانات والأسمدة ومواد المكافحة اللازمة لتقدم زراعتها أو تربية الحيوانات فيها [٥٨] .

لا يمكن أن تحجب هذه النكسات عن النظر المكاسب الحقيقية التي حققتها سورية في مجالات التنمية الزراعية المتنوعة، والتي سلّطنا عليها الضوء في الصفحات السابقة. وفي الوقت ذاته، من الضروري أن نبرز بقوة أن سورية أصبحت منذ أوائل السبعينيات، كما يمكن أن نستدل من الجدول (٤ - ٨)، وستبقى حتى نهاية عام ١٩٩٠، مستوردًا صافيًا للمنتوجات الزراعية. وحتى نعبّر عن الأمر على نحو مختلف، نقول: تجاوز استهلاك سورية من الغذاء في تلك السنوات إنتاجها. وكما يمكن أن نستنتج من الجدول ذاته، فإن متوسط العجز الزراعي السنوي الإجمالي بالدولار، أو زيادة المستوردات الزراعية على الصادرات، تضاعف أربع مرات في فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ عن مستوى فترة ١٩٧١ - ١٩٧٥، وازداد بنسبة ١,٥ مرة أخرى في فترة ١٩٨١ - ١٩٨٥. والأسباب واضحة: هبوط أسعار القطن العالمية في تلك الفترة، وهو المحصول الزراعي التصديري الرئيس في القطر؛ والنمو السكاني العالي (٣,٣ في المئة في فترة ١٩٧٠ - 1991؛ انظر الجدول ٤ - ٥)؛ وزيادة التمدين (كان ٤٩,٢ في المئة من الأسر السورية حضريًا في عام ١٩٨١، في حين كان ٣٨,٧ في المئة كذلك في عام ١٩٦٠) [٥٩] ؛ وارتفاع مستويات المعيشة (زاد الدخل الفردي من ٨٥٣ ليرة سورية في عام ١٩٦٣ إلى ٧٣٠٧ ليرات في عام

١٩٨٤ بالأسعار الجارية [٦٠] ، أو ضعفين بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) [٦١] ؛ وبالنتيجة، ارتفاع كبير في الاستهلاك الفردي للمنتوجات الزراعية وفي الطلب، لا على السلع الأساسية فحسب، بل على الأطعمة الكمالية أيضًا.

لكن متوسط العجز الزراعي السنوي ضاق على نحو ملحوظ في فترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ويبدو أنه تحول إلى فائض في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٥. وكان هذا نتيجة التأكيد على الاستثمار في الزراعة في الخطتين الخمسيتين (١٩٨٦ - ١٩٩٠) و(١٩٩١ - ١٩٩٥) وخفض القيود على المشاريع الزراعية الخاصة والقرارات التي اتخذتها الحكومة في عام ١٩٩٠ ليتم الدفع للمزارعين وفق الأسعار العالمية للقمح، وإعفاء الأرباح الزراعية من الضرائب في عام ١٩٩٢ [٦٢] . واستنادًا إلى الصحافة السورية، حققت سورية في عام ١٩٩٢ الاكتفاء الذاتي من القمح والفواكه والخضراوات. غير أنّها لم تنتج في عام ١٩٩١ سوى ٧١,٤ في المئة من كل الحبوب التي كانت بحاجة إليها [٦٣] .

الجدول (٤ - ٨)

قيمة التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية، والحصة النسبية لتجارتها بالمنتوجات الزراعية ولأغراض المقارنة، حصة النفط الخام والمشتقات النفطية في القيمة الإجمالية لصادراتها ١٩٦٣ - ١٩٩٥

الفترة	المتوسط السنوي لإجمالي المستوردات (مليون دولار)	نسبة حصة المستوردات الزراعية	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات (مليون دولار)	نسبة حصة الصادرات الزراعية	نسبة حصة القطن الخام في إجمالي الصادرات	نسبة حصة النفط والمشتقات النفطيةفي إجمالي الصادرات
١٩٦٣- ١٩٦٥	٢٣٧	٣٦,٩	١٧٧	٩١,٥	٤٧,٤	-
١٩٦٦- ١٩٧٠	٣١٩	٣٥,١	١٨٣	٧٩,٨	٤٠,٢	٦,٩
١٩٧١- ١٩٧٥	٩١٥					

٣٠,٠
٥١٧
٣٨,٧
٢٥,٣
٤٦,٥
١٩٨٠- ١٩٧٦
٢٩٨١
١٨,٠
١٣٨٥
٢٠,٦
١٣,٦
٦٣,٤
١٩٨٥- ١٩٨١
٤٣٣٦
٢٠,٨
١٩٠٨
١٤,٩
٩,٢
٦٧,٥
١٩٩٠- ١٩٨٦
٢٣٦٨
٣٠,٢ (أ)
٢٢٥٤
٩,٠ (أ)
٤,٥
٤٤,٤ (ب)
١٩٩٥- ١٩٩١
٤١٠٦
٦,٩ (ج)
٣٤٤٥
١٤,١ (ج)
٥,٠
٦٠,٠

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: كتاب الفاو التجاري السنوي (FAO Trade Yearbook)، أعداد مختلفة، باستثناء أعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ و١٩٩٠ - ١٩٩٣، وفي ما يخص الحصص النسبية من القطن الخام والنفط في إجمالي الصادرات فهي تستند إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

ملاحظة: تشمل التجارة بالمنتوجات الزراعية التجارة بالمنتوجات السمكية والحراجية.

(أ) استنادًا إلى أرقام أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٨ - ١٩٩٠.

(ب) في النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ازداد تصدير المنسوجات زيادة مهمة ليحتل المرتبة الثانية بعد النفط والمشتقات النفطية.
(ج) استناداً إلى أرقام أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٥.

الاتجاهات المحتملة للتقدم في المستقبل

ما زالت هناك حاجة واضحة إلى مزيد من تحسين الزراعة في سورية، ويزداد ذلك مع توقع أن يبقى النمو السكاني مرتفعًا في العقود القادمة.

إحدى طرائق تحقيق ذلك هي رفع مستوى المكننة، ولا سيما في المزارع التي يملكها فلاحون صغار. وفي هذا الخصوص، تمثل ملكية الأرض المجزأة عقبة جدية. ففي عام ١٩٨٠، كان ٧٤,٦ في المئة من الحيازات الزراعية كلّها أقل من عشرة هكتارات [٦٤] . ولسوء الحظ، لا توجد أرقام رسمية محدّثة عن توزيع الأراضي. لكن هناك شيئًا من الشك في أن نسبة تلك الحيازات انخفضت مع منتصف التسعينيات، لكن ليس كثيرًا. وفي ما يخص استخدام الجرارات، يعتبر حجم المزرعة الأمثل من وجهة نظر الكفاءة أكبر بكثير من مساحة معظم الحيازات الصغيرة. ولمعالجة هذه المشكلة، تطلعت القيادة السورية إلى التجميع، أي توحيد الوحدات الصغيرة في وحدات كبيرة من أجل استغلالها من دون خرق حقوق الملكية. وبدأ تطبيق هذه السياسة على نطاق متواضع في المساحات المستصلحة من حوض الفرات [٦٥] .

ربما ينتج من التجميع أيضًا، نتيجة خفض التكاليف، نشر عناصر أخرى من التقانة الجديدة، وذلك يعني استخدام الأسمدة والمبيدات والبذار عالي الجودة بكثافة أعلى ونشر ممارسات مأمولة، من مثل دورة المحاصيل والري بالتنقيط وإدارة المياه على نحو أفضل. وفي هذا الخصوص، من المقدر للجمعيات الزراعية أن تؤدي دورًا رئيسًا. لكن من الضروري ألا نتغاضى عن الآثار طويلة الأجل لاستخدام الأسمدة والمبيدات على نطاق أوسع. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وصل استخدام المبيدات منذ السبعينيات إلى مستوى يعتبره أنصار البيئة خطرًا [٦٦] .

يجب أن تشمل الاتجاهات الأخرى الممكنة للتحسين الزراعي مزيدًا من التقدم في عملية الاستغناء عن ممارسة إراحة الأرض وضبطًا أكفأ لأنظمة الري والتصريف ومراقبة أفضل للآبار الخاصة واهتمامًا أكثر بتربية الحيوانات وإنتاج الحبوب العلفية وتحسينًا في طرائق التخطيط وزيادة في قدرة القطر على البحث وترابطًا أفضل في جهد الاختصاصيين والمزارعين وحوافز أعلى للمربين وتزويدًا أسرع بالمستلزمات والخدمات الفنية من الحكومة، وكفاحًا لا يلين ضد البطء والبيروقراطية بوجه عام.

أخيرًا، يتوقف الكثير على قدرة الحكومة على تحسين وضعها المالي وإشراك الموارد النقدية المحلية والعربية، ولا سيما رأس المال الفائض لدى السوريين الناشطين في الخارج، والذي وجد جزء منه طريقه إلى دول الجوار كتركيا وقبرص والأردن. وفي محاولة ممكنة جدًا لاجتذاب هذه الموارد، أقرت الحكومة المرسوم رقم ١٠ بتاريخ ٣٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ الذي يضع تعليمات للشركات الزراعية المشتركة بين القطاع العام والمستثمرين السوريين والعرب. بموجب هذا المرسوم، تعفى المشاريع من الضرائب مدة سبع سنوات بعد تحقيق ربحية. وتُعفى مستلزمات إنتاجها من كل قيود الاستيراد والعملة. ويسمح لها أيضًا بالاحتفاظ بـ ٧٠ في المئة مما تكسبه بالقطع الأجنبي. ويحق للمساهمين من البلدان العربية أو المغتربين السوريين تحويل أرباحهم إلى الخارج بالعملة الصعبة. واستنادًا إلى قانون أحدث، يجري هذا التحويل على أساس سعر الصرف «التشجيعي» الموضوع في

أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وفي عام ١٩٩٤، كان هذا السعر ٣٣ ليرة سورية مقابل دولار أميركي واحد وعلى العكس، منذ الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كان سعر الصرف الرسمي ١١,٢٥ ليرة سورية فقط مقابل الدولار. وبموجب المرسوم ١٠، ينبغي ألا تقل حصة القطاع العام من الأسهم العادية في أي شركة زراعية مساهمة عن ٢٥ في المئة، وألا تزيد حصة أي فرد على ٥ في المئة [٦٧] . أسست حتى الآن سبع شركات من هذا القبيل. أما هل سيثير المرسوم ١٠ استجابة أوسع بين المستثمرين العرب والسوريين فيبقى سؤالًا بانتظار ما سنراه.

على الرغم من توقع أن ينخفض مقدار الماء في نهر الفرات المتاح لسورية بحدة في العقد التالي، نتيجة مشروعات الأناضول في جنوب شرق تركيا ـ في إحدى المرات حوّلت تركيا نهر الفرات مدة شهر كامل لتعبئة سد أتاتورك [٦٨] ـ فإن المستقبل المتوقع لزراعة القطر ليس محبطًا. أولًا، يحظى الاستخدام الحكيم للمياه وتحسين الإنتاجية الزراعية بأولوية عليا في الخطة الخمسية الحالية. وبموجب الخطة السابقة عليها، كانت مياه الفرات تستخدم أصلًا لري السهول الخصبة إلى الشمال والجنوب من حلب بدلًا من ري الأراضي قليلة الجودة إلى الشرق منها، كما في الماضي [٦٩] . أمّا ثانيًا، وكما لاحظنا آنفًا، حققت سورية الاكتفاء الذاتي من القمح والفواكه والخضراوات.

ما زال لدى سورية بعض مسافة تقطعها قبل أن تحقق القدرة المعيشية التي تمتعت بها في الماضي البعيد: فقد كشفت ألواح إيبلا المكتشفة مؤخرًا ـ وهي الآن تل على بعد ٤٢ ميلًا شمال غرب حلب، لكنها كانت في الألف الثالث قبل الميلاد مركز مملكة شملت شمال سورية كلّه ـ أن القرى المحيطة بإيبلا كانت تزرع ما لا يقل عن سبعة عشر صنفًا من القمح، وأن إيبلا كانت في وضع تستطيع معه تغذية أكثر من ١٨ مليون إنسان [٧٠] . غير أن هذه القدرة كانت تتأتّى في جزء منها، كما يبدو، من هيمنة إيبلا التجارية على كامل منطقة الهلال الخصيب.

X تشرين، ١٢/٦/١٩٨٥، ص 4؛ انظر أيضًا: تشرين، ٢٥/٦/١٩٨٧، ص ٥، والثورة، ١٥/٧/١٩٨٧، ص ٧.

X البعث، ٢٣/١٠/١٩٨٦، ص ٧.

X البعث، ٢٣/١٠/١٩٨٦، ص ٧. في شأن حالة نهر بردى ، انظر أيضًا: الثورة، ٢٢/١٠/١٩٨٦، ص ٧.

X الثورة، ٢٨/٣/١٩٨٧، ص ٦.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [١٩٨٦])، ص ٣٩.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١، ص 174؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٧، ص ١١٧، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٠٤.

X البعث، ١٢/١/١٩٨٧، ص ٧.

X Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), p. ٤٤٥.

X International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria (Baltimore: Johns Hopkins Press, ١٩٥٥), p. ١٨, والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء،

المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣، ص ٣٥.
X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٣٩.
X Great Britain, Foreign Office, FO ٣٧١/٧٥٥٣٨, XL/A/11723, مذكرة سرية غير مؤرخة كتبها في عام ١٩٤٩ سافيج (J. H. B. Savage) من المجلس البريطاني، دمشق، عارضًا الفكرة الرئيسة لحديثه عن الجزيرة مع أحمد قسام، مدير التعليم الريفي في سورية.
X انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.
X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١، ص 340؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 378؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص 290؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٢٩٤.
X استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٣، ص 208؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٣٨٠، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٢٩٦.
X الجمهورية العربية السورية : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٧٤، ص ١٥٨، ورئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ١٧٥.
X Report no. SY ٨٥٢٤ A, ٢٩/٣/١٩٨٥. تقرير من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية (Foreign Agricultural Service) في وزارة الزراعة الأميركية، بعنوان: Syria: Annual Agricultural Situation Report, ١٩٨٤, p. ٧.
X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 175؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ١٢٢، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٢٤.
X طاعون الماشية هو مرض مميت معد يتميز بالحمى والزّحار والتهاب الأغشية المخاطية. حدثت جائحات طاعون الماشية في عام ١٩٨٢ و١٩٨٣؛ من الواضح أن المرض دخل نتيجة استيراد غير قانوني لماشية من جنوب لبنان، لكنها فحصت عن طريق مسلخ الأبقار الذي احتك بالحيوانات المريضة. انظر تقرير رقم (SY ٣٠٠٣) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣ من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، بعنوان: «Annual Situation Report, Syria (١٩٨٣)», p. ٦, وتقريره رقم (SY ٤٠٠٤) بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٤ المتعلق بالوضع في عام ١٩٨٣، ص ٦.
X الجمهورية العربية السورية: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٧٤، ص ١٥٦ - ١٥٧ و١٦٨؛ رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ١٧٥ - ١٧٧، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٢٤ - ١٢٦.

X البعث، ١٥/١/١٩٨٧، ص 7؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 148؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ١٠٩، والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٤، ص ١١١.

X التقارير رقم (SY ٦٠٠١) بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، ورقم (SY ٧٠٠٢) بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، بعنوان: «Syria: Grain and Feed Annual Report,» pp. ٣-٢, ١١-١٣, and ٣-٢, and ٨- ١٠.

X هناك الآن ثلاثة معامل حكومية لخلط العلف في حماه وحلب وقرب دمشق بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ ١١٠ آلاف طن.

X الثورة، ٢٨/٢/١٩٨٥، ص ٧، البعث، ٢٧/١١/١٩٨٦، ص 7؛ ١٥/١/١٩٨٧، ص 7؛ وتقارير الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية رقم (SY ٦٠٠١) بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، ص 2؛ ورقم (SY ٣٠٠٢) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣، ص 12؛ ورقم (SY ٣٠٠٤) بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٨٣، ص 15؛ Arab World Agribusiness, ٨,١-٩ (١٩٨٤), pp. ٢٤-٢٥, and The Middle East (London) (February ١٩٨٣), pp. ٤٠-٤١.

X تشرين، ١٥/١١/١٩٨٥، ص 4؛ Middle East Economic Digest, ١٢/٥/١٩٧٨, p. ٥٠; ١٣/٤/١٩٧٩, p. ٣, and ٢٣/٣/١٩٨٤, pp. ٥٥-٥٦.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص ٥٦.

X بين السد والموقع المعروف باسم حلبية زلبية.

X الثورة، ١٣/١١/١٩٨٥،ص 7؛ وتشرين: ٢٥/١١/١٩٨٦، ص ٤.

X تشرين، ٢٣ و٢٤ و٢٥/١١/١٩٨٦، ص 4؛ والبعث، ٤/١٢/١٩٨٦، ص 7؛ Middle East Economic Digest, ٢٣/٣/١٩٨٤, p. ٥٦, and ٤/١٠/١٩٨٦, p. ٢٧; الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، ص ١١٣ - ١١٤. جعل سد ١٦ تشرين وحده من الممكن ري ١٤ ألف هكتار من السهول في شمال وجنوب اللاذقية، والثورة، ٣٠/١٢/١٩٨٥، ص ٥.

X على سبيل المثال، في الرقم القياسي لعام ١٩٦٣، أعطي القمح تثقيلًا مقداره ٣٥٦ من أصل ١٠٠٠ للمنتوجات النباتية، و١٣٦ فقط من أصل ٧٢٣ في الرقم القياسي لعام 1985؛ انظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية ١٩٦٣، ص ٢٦٧، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ١٣٥.

X United Nations, «Past Developments,» p. ١١.

X في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠، استهلك مشروع الفرات وحده ٦٩ في المئة من إجمالي الاستثمار الزراعي المخطط. وكانت حصة «الري واستصلاح الأراضي» ١٦,٥ في المئة وحصة الزراعة الصرف ١٤,٥، ثلثان منها لبناء الصوامع، انظر: United Nations, «Past Developments,» p. ٤٩. لمناقشة اتجاهات الاستثمار والنمو الزراعي قبل عام ١٩٥٦ وبعده، انظر: Hansen, «Economic Development in Syria,» pp. ١٣-١٦.

X ازداد الاستثمار الحكومي المخطط في الزراعة والري واستصلاح الأراضي

ومشروع سد الفرات من ٩٤٢ مليون ليرة سورية (٢٤٦,٦ مليون دولار) في فترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠): United Nations, «Past Developments», p. ٥٠) إلى ٢,٢٤ مليار ليرة سورية (٥٨٦ مليون دولار) في فترة ١٩٧١ - 1975: Center for Economic, Financial and Social Research and Documentation, Beirut, La Documentation arabe: The Syrian Economy in ١٩٧١ ([Beirut: The Center, [n.d.]), p. ٨ وإلى ١١ مليار ليرة سورية (٢,٨ مليارا دولار) في فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، انظر: Middle East Economic Digest, ١٢/٨/١٩٧٧, p. ٤٠.

X وحدة جمع المعلومات في: Economist Intelligence Unit, Country Profile Syria, ١٩٩٣/٩٤ (London: The Unit, ١٩٩٤), pp. ٢٣-٢٤, and البعث، ٧/٣/١٩٩٥، ص ٦.

X لكن هناك أصلاً مشاريع قائمة لتنظيف مساحات كبيرة من الصخور الكبيرة الكثيرة المتناثرة في جبل الدروز وحوران؛ انظر الثورة، ٥/١١/١٩٨٦، ص ٧.

X البعث، ٣٠/١٢/١٩٨٦، ص ٦.

X البعث، ٢٨/١٢/١٩٨٤، ص 5؛ الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، [د.ن.])، ص ١٤٦ - 147؛ المؤتمر العام السادس، ص 157؛ والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 198؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ١٦٢، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٦٠، و Middle East (June ١٩٨١), and Middle East Economic Digest, ٢٣/٨/١٩٨٦, p. ٢٨.

X استناداً إلى أرقام في مديرية الإحصاء، حلب، المجموعة الإحصائية لمحافظة حلب، ١٩٨٤، ص ٧٦.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص ١٥٤.

X حصلنا على المعلومات من شركة جرارات في منطقة واشنطن العاصمة.

X Middle East Economic Digest, ١٣-١٩/١/١٩٨٤, p. ٢٤.

X الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس، ص 252؛ والمؤتمر العام السادس، ص ٢١٠، والمؤتمر العام السابع، ص ١٠٢.

X البعث، ٨/٧/١٩٨٧، ص ٤.

X البعث، ٢٣/١١/١٩٨٦، ص ٦ - ٧.

X Middle East Economic Digest (August ١٩٨٦), pp. ٢٠-٢١.

X البعث، ٣٠/٦/١٩٨٧، ص ٥. إحدى مصالح الإرشاد الزراعي التي لدينا عنها تفاصيل وافرة هي تلك التي في محافظة حلب، والتي ضمت ٦٢ وحدة إرشادية و١٤٣ مهندساً زراعياً و٥٩ مرشدين زراعيين و١٠ أطباء بيطريين أو مشرفين بيطريين في عام ١٩٨٦، وكانت موازنتها ١٦ مليون ليرة سورية. وغطى اختصاصيوها مساحة تبلغ ٦٩٠٧٢٤ هكتاراً مستثمراً؛ البعث، ٢٣/١١/١٩٨٦، ص ٦.

X البعث ، ٨/٧/١٩٨٧، ص ٦.

X الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام السادس، ص 127؛ والمؤتمر العام السابع، ص ١٨٦.

X عن هذه النقطة، انظر: Middle East Economic Digest (July ١٩٨٥), p. ٢٣.

X United Nations, «Past Developments,» p. ١٨.

X عن وضع الأسمدة مؤخرًا في سورية، انظر التقارير رقم SY ٣٠٠٢ بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣ ورقم SY ٧٠٠٣ بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٨٧ من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية بعنوان: «Annual Agricultural Situation Report, Syria,» pp. ٢١-٢٢ and ٢٢, respectively.

X Turkey, Foreign Office, Report for the Year ١٩٠١ on the Trade of Damascus (London: H. M. Stationery Office, ١٩٠٢), p. ٨; Gertrude Lowthian Bell, Syria. The Desert and the Sown (New York: E. P. Dutton and Company, ١٩٠٧), p. ١٢٠, and Ernest Weakley, Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria (London: H. M. Stationery Off., ١٩١١), p. ١٩٦.

X Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, Syria, p. ٢٢٥, and International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Syria (Baltimore: Johns Hopkins Press, ١٩٥٥), pp. ٣٠٢-٣٠٤.

X القرار رقم ٩٧/ت لعام ١٩٧٣ الصادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الأول، رقم ٤٢ لعام ١٩٧٣، ص ١٨٩١.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص 125؛ Middle East (October ١٩٨٤), p. ٣٧, and International Agriculture Development (January-February ١٩٨٥), pp. ٣٢-٣٣.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص ١٢٨.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص ١٣٥.

X تقرير رقم SY ٨٠٠٣ بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية بعنوان: «Syria: Annual Agricultural Situation Report, ١٩٨٧» p. ٣.

X كانت مبالغ المساعدة التنموية الرسمية في السنوات الفاصلة والتالية بملايين الدولارات كما يلي: ١٩٨٢: ٩٦٢ و١٩٨٣: ٨١٣ و١٩٨٤: ٦٤١ و١٩٨٦: ٧٢٨ و١٩٨٧: ٦٩٧، و World Bank, World Development Report ١٩٨٩ (Washington, D. C.: [The World Bank, ١٩٨٩]), pp. ٢٠٣, and ٢٤١.

X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٦١.

X المصدر نفسه ص ٦٥٢ - ٦٥٣.

X هذا استنتاج تقريبي من أرقام عن الناتج المحلي الصافي الفردي بحسب تكلفة عوامل الإنتاج، انظر: المصدر نفسه ص ٦٣٦ - ٦٣٧.

X في شأن هذه القرارات، انظر: Middle East Economic Digest, ١٠/٥/١٩٩١, p. ٢٠, and ٢٨/٣/١٩٩٢, p. ٢٣.

X البعث، ٧/٣/١٩٩٥، ص ٦.
X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص ١٧٣. عن نسب الحيازات بين ١٠ و١٠٠ هكتار وفوق ١٠٠ هكتار، انظر الجدول (٢ - ١).
X عن سياسة التجميع، انظر الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس، ص ١٧١ - 177؛ والمؤتمر العام السادس، ص ٥٤ و٨٥، والمؤتمر العام السابع، ص ١٢٨.
X انظر: Andrew Pearse, Seeds of Penty, Seeds of Want: Social and Economic Implications of the Green Revolution (Oxford: Clarendon Press, ١٩٨٠), p. ٢٣٧.
X الثورة، ٩/١/١٩٨٧، ص 7؛ وتشرين، ٥/٩/١٩٨٩، ص ١٠. انظر أيضًا الإعلانات التي تطلع عموم الناس على تكوين تلك الشركات، من مثل تلك المنشورة في الثورة، ٢٨/١٢/١٩٨٦، ص ٢، و٧/١/١٩٨٧، ص ٥.
X انظر: Middle East Economic Digest, ٢٦/١/١٩٩٠, p. ٢٥.
X Seale, Asad of Syria, p. ٤٤٥.
X هذا مقترح نتيجة كمية الشعير التي قيل إنها كانت مخزنة في مخازنها الحكومية. انظر: Giovanni Pettinato, The Archives of Ebla: An Empire Inscribed in Clay (Garden City, N. Y.: Doubleday, ١٩٨١), p. ١٥٧.

القسم الثاني:
أنماط الوعي والتنظيم والسلوك السياسي الفلاحي قبل البعث

الفصل الخامس: مدخل: صور الفلاحين عند ابن خلدون وبلزاك وتروتسكي والأب عيروط وجي سي سكوت وأهميتها

هل كان فلاحو سورية في القرون السابقة على قرننا ذلك الثقل الميّت سياسيًا؟ ولماذا الإشارات إليهم في الأدبيات الإسلامية ـ وهي مجموعة من الكتب الحضرية ـ نادرة وواهية إلى هذا الحد، ما خلا استثناءات قليلة جدًا؟ هل حكم عليهم تناثرهم الجغرافي، وأسلوب حياتهم المنعزل، وحاجتهم إلى التعلم، ونقص الصلات أو التعاملات المتبادلة في ما بينهم، إلّا على أساس محلي أو إقليمي، بالعجز السياسي وقلّة الشأن؟

قد لا يكون في غير محله أن ندخل إلى هذا الموضوع ببضع ملاحظات عن الفلاحين قدّمها ابن خلدون (١٣٣٢ - 1406م)، الذي تأمل تقريبًا في كل جانب من جوانب الحضارة الإسلامية القروسطية. وأكد أن الناس الذين يعيشون على الزراعة يتميزون بالمذلة أو انحطاط وضعهم. وهو يقدم، دعمًا لهذا الرأي، قولًا ينسب إلى النبي محمد الذي قيل إنه صاح، لما رأى سكة المحراث في بعض دور الأنصار: «ما دخلت هذه دار قوم إلا دخلهم الذل». ويتتبع ابن خلدون جذور هذا الظرف إلى المغارم أو غيرها من الضرائب المفروضة على الفلاحين والضرّ الذي يتحملونه في ممتلكاتهم ووقوعهم تحت نير سلطان غالب. ومن وجهة نظره، فإنّ دفعهم الضرائب والمغارم الذي لا تحتمله «النفوس الأبية» ما لم تكن مهددة بالقتل والتلف، هو في حد ذاته علامة على الضعف، ويمكن في النهاية تفسيره بتأكل عصبيتهم أو ضياعها، وبالتالي، ضياع قدرتهم على المدافعة والمطالبة بحقوقهم. و«المذلة» بدورها تولّد فيهم صفات «المكر والخديعة». ولهذا يستشهد ابن خلدون مرة أخرى بحديث النبي. فبعد استنكار محمد للمغارم ـ كما يقال ـ يتابع ليقول: «إن الرجل إذا غرم حدّث فكذب، ووعد فأخلف» [١] .

إنه لأمر يسترعي الانتباه مدى التشابه بين بعض العناصر في صورة فلاحي الأرض التي تبرز في تحليل ابن خلدون والصورة التي رسمها أونوريه دو بلزاك (Balzac de Honoré) (١٧٩٩ - ١٨٥٠) للفلاحين الفرنسيين في عصره. كان بلزاك، بالطبع، كاتب روايات وأهجيات، لكنه كان ذلك الكاتب الذي قالت عنه شخصية تاريخية كبيرة بحجم فريدريك إنغلز (Engels Friedrich): «لقد تعلمتُ من تفسيره للمجتمع الفرنسي ـ على الرغم من المبالغة الدرامية في هذا التفسير ـ أكثر مما تعلّمت من جميع مؤرّخي تلك الفترة واقتصادييها وإحصائييها المزعومين» [٢] . والصفة التي لا يني بلزاك يقرنها بالفلاحين في كتابه الفلاحون (Les Paysans) هي «المكر». فيصور العجوز فورشون، وهو الشخصية الريفية الرئيسة في الرواية، على أنه «ملك الماكرين». ففيه «تصل المكيافيلية إلى درجة لا تصدق». لكن فورشون لا يُقَدَّم على أنه فرد: إنه النمط الرئيس لطبقة. وفي رأي بلزاك، أنّ الفلاحين «أقرباء مقربون» من «الهمج»، ومثل الهمج «لا يستعملون الكلام المنطوق قط إلا لينصبوا الأفخاخ لأعدائهم» [٣] . وأعداؤهم هم الأغنياء الذين يحملون تجاههم حقدًا «عميق الجذور». لكنهم لا يقاتلونهم وجهًا لوجه، بل يثبطونهم بمكر وبوسائل غير مباشرة: بسرقة «خفية» أو «ذكية»، أو بالتجاوز «شيئًا فشيئًا» على ملكياتهم، أو برعي أبقارهم في مراعيهم أو بالاحتطاب عندما لا يكون المراقبون أو حراس الغابة موجودين، وبـ «احتيالات مفيدة للمحتاجين» تخترع في الحانة المحلية. وفقرهم الموحش هو «علّة وجودهم». كل ذلك يحسمه بلزاك بالقول

المأثور: «الفلاح النزيه تمامًا وحسن السلوك هو استثناء من طبقته» [٤] .
من الضروري أن نبقي في أذهاننا أن الروائي الفرنسي يصور في روايته الفلاحون، وبطريقته الخاصة، الفلاحين الذين حررتهم الثورة الفرنسية، لكنهم كانوا لا يزالون، بحسب تعبير فروشون العجوز، «يُزربون مثل الغنم» في قراهم، لا على يد النبلاء، بل بـ «قوة الظروف». وفوق ذلك، كان عليهم «أن يستنزفوا أرواحهم» ليقدّموا «أفضل جزء» مما قاموا به لجابي الضرائب، هذه المرة، ويبقوا، كما من قبل، «بأسمال بالية» [٥] .
لا يدع بلزاك أي شك في شأن الجانب الذي يتعاطف معه. وبخلاف ابن خلدون الذي انحدر من نسب أرستقراطي عريق، ولد بلزاك، على الرغم من حرف الجر الدال على النبالة في كنيته، لعائلة من الطبقة الوسطى كانت قد ارتفعت حديثًا عن فئات الفلاحين. لكن مشاعره كلها كانت متّجهة صوب النبلاء، مع أنه لم يتردد في السخرية منهم. على أي حال، رواية الفلاحون هي بوضوح هجوم سياسي قوي على الفلاحين مكتوبة بنيّة واضحة هي كشف ما وصفه بـ «مؤامرتهم الدائمة» ضد الأغنياء، ألا وهي تقليصهم الملكية الخاصة بقضمها شيئًا فشيئًا وعلى نحو متواصل، إلى «شيء كائن وغير كائن في الآن نفسه» [٦] .
يُبدي وصف ليون تروتسكي (Trotsky Leon) للفلاحين الروس ووصف الأب هنري عيروط للفلاحين المصريين شيئًا من الشبه بوصف بلزاك للفلاحين الفرنسيين. ففي إشارته إلى سلوك «الموجيك» في المرحلة الأولى من الثورة الروسية في عام ١٩١٧، يلاحظ تروتسكي في عام ١٩٣٠، وهو المؤيّد لقضية الطبقة العاملة بالطبع: «يقول الموجيك لنفسه: 'لن تحصل [على الأرض] بطيبة القلب، والقوة خطرة، فلنجرّب الحيلة إذًا'» [٧] . كانت التعابير التي استخدمها الأب عيروط في عام ١٩٣٨ بخصوص الفلاح شبيهة: «مثل كل الضعفاء، يمارس الفلاح المكر إلى درجة الازدواجية. يعرف كيف يخفي فرحه أو عذابه أو جريمته. ... في حيله وضروب خداعه، عندما يترك الأمر للزمن ليقرر، أو عندما يوافق من دون أي نية لاحترام كلمته، أو عندما يستخدم لغة غامضة أو مراوغة، أو عندما يسيء الفهم عمدًا، فإنه يظهر قدرة عالية على التكيف» [٨] .
ترك رأي بلزاك بالفلاحين أثرًا واضحًا في فرضية مثيرة للاهتمام وضعها جيمس سكوت (Scott .C James) في دراسته المعمقة عن قرية في مالاي، Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance (أسلحة الضعفاء: أشكال يومية من مقاومة الفلاحين). يبدأ سكوت من الفرضية القائلة إن الفلاحين، بوصفهم طبقة دنيا، لم يمنحوا إلا في ما ندر من التاريخ «ترف النشاط السياسي المفتوح والمنظم». وهو يشدد أيضًا على حقيقة أن الثورات الصريحة بالنسبة إليهم محفوفة بالخطر، إن لم تكن مدمرة، وأنها، على أي حال، «نادرة»، ويُرَجّح أن تؤدّي، حتى لو نجحت، إلى نتائج بعيدة عن حساباتها. وعلى هذه الأسس، يجادل سكوت بأن الأهم هو التركيز على الأشكال النموذجية من سلوك الفلاحين السياسي، وتحديدًا على مقاومتهم اليومية «المبتذلة» لكن التي لا تلين ضد أولئك الذين يحاولون أن ينتزعوا منهم بالقوة أو بالخداع «العمل والغذاء والضرائب والإيجارات والفائدة». أسلحة الفلاحين، في هذا الصراع، هي أسلحة الضعفاء؛ «التواني والنفاق والهروب والإذعان الزائف والسرقة والجهل الكاذب والافتراء والحرق والتخريب». ويخلص سكوت إلى أن هذه الأشكال من المقاومة الطبقية لا تتطلب أي تنسيق، وتحجم، خصوصًا، عن أي تحد مباشر للسلطة، وهي «الأكثر فاعلية» على المدى الطويل [٩] .

هل يمكن التعرف إلى فلاحي سورية، من حيث مزايا سلوكهم السياسي أو أشكال تعبيرهم السياسي، في أي من هذه الصور التي رسمها ابن خلدون أو بلزاك أو تروتسكي أو عيروط أو جيمس سكوت؟

تستحق نقطة أوردناها في الفصل الثاني أن نعيد تأكيدها هنا: لا يشكل فلاحو سورية نمطًا اجتماعيًا واحدًا بل أنماطًا عدّة. وحتى نتحدث على نحو ملموس أكثر، من الضروري أن نميز، في السلوك السياسي بين «الفلاحين البستانيين» و«الفلاحين الزراعيين»، وبين الفلاحين ذوي الأصل المحارب أو الفلاحين الجبليين والفلاحين الأكثر مرونة أبناء السهول المفتوحة، وبين الفلاحين الذين لا عشائر لهم والفلاحين ذوي الروابط العشائرية القوية، وبين الفلاحين مالكي الأرض والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، وبين الفلاحين الخاضعين لتأثير أفكار صوفية أو سرية أو الفلاحين الذين ينتمون إلى طوائف باطنية، ويحظى لديهم الإيمان بالتقية الدينية بأهمية خاصة والفلاحين الذين ليست لديهم مثل هذه الأفكار أو المعتقدات أو الانتماءات. لا يمكن، بوضوح، وضع كل هؤلاء الفلاحين المختلفين معًا في كتلة واحدة أو الافتراض مسبقًا أنهم يتصرفون سياسيًا بالطريقة ذاتها.

X أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون (القاهرة: [د.ن، د.ت.])، الكتاب الأول، الباب الثاني، الفصل التاسع عشر، ص ١٤٢، والباب الخامس، الفصل الثامن، ص 394؛ وترجمة فرانز روزنتال (Franz Rosenthal): Ibn Khaldun, The Muqaddimah: an Introduction to History, Translated from the Arabic by Franz Rosenthal (London: Routledge and Kegan Paul, ١٩٥٨), ١: ٢٨٩-٢٩٠, and ٢: ٣٣٥-٣٣٦.

كلا الحديثين المستشهد بهما في النص مأخوذ من صحيح البخاري: Muhammad Ibn Ismail Al-Buhari, [Sahih]. Recueil des traditions Mahométanes, publié par M. Ludolf Krehl, ٤ vols. (Leiden: E. J. Brill, ١٨٦٢-١٩٠٨), vol. ٢, p. ٦٧, and vol. ١, p. ٢١٤. الحديث الأخير محذوف من مقدمة العلامة ابن خلدون (طبعة القاهرة) التي رجعت إليها.

X رسالة في نيسان/أبريل ١٨٨٨ من إنغلز إلى مارغريت هاركنس (Margaret Harkness) في: Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence (Moscow: [n. pb.], [n. d.]), p. ٤٨٠.

X Honoré de Balzac, The Peasantry, Parson Country, vol. ٣٠ of Honoré de Balzac in Twenty-Five Volumes (New York: [Collier], [n. d.]), pp. ٤٤, ٨٦ and ١١٧.

X Balzac, The Peasantry, pp. ٦٠-٦٣.

X Ibid., pp. ٩١ and ٩٣.

X Ibid., p. ١١.

X Leon Trotsky, The History of the Russian Revolution, Translated from the Russian by Max Eastman (New York: Simon and Schuster, ١٩٣٢), p. ٤٠٤. [يرد هذا المقطع في ترجمة عربية: ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم الديري والهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٣٥٤، كما يلي: «فقد كان الموجيك يقول لنفسه: لن أستطيع أخذ هذه الأرض من دون عقبات، ومن الخطر أخذها بالقوة، إذن فلأحاول أخذها بالحيلة»، من دون توضيح هل الترجمة عن الروسية أم عن لغة أخرى [المترجم].

Translated ,Peasant Egyptian The ,Ayrout Habib Henry X
Beacon :Boston) Williams Alden John by French the from
.١٤٠-١٣٩ .pp ,(١٩٦٨ ,Press

of Forms Everyday .Weak the of Weapons ,Scott .C James X
,(١٩٨٥ ,Press University Yale :Haven New) Resistance Peasant
.xv-xvii .pp

الفصل السادس: أولى التنظيمات الفلاحية أو نقابات الفلاحين البستانيين بين القرن السابع عشر والقرن العشرين

كان الفلاحون البستانيون (البساتنة) أوائل الفلاحين الذين تمتعوا بإمكانات الاتحاد المهني أو مزاياه. إذ انتظموا في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ـ إن لم يكن أبكر ـ في غوطة دمشق في «طائفة» تحت رئاسة زعيمهم الخاص (شيخ البساتنة). واتحد نظراؤهم الذين كانوا يعتنون ببساتين حلب المروية من نهر قويق، وربما أيضًا أولئك الذين كانوا يعتنون بالبساتين على طول العاصي في مناطق حمص وحماه وأنطاكية، على نحو مشابه في الفترة ذاتها [١]. كانت روابطهم التنظيمية في جوهرها روابط محلية أكثر منها على مستوى كامل سورية أو الإمبراطورية العثمانية. وشكلت طائفتهم واحدة من ١٦٣ نقابة أو نحوه كانت ترجع في القرون المذكورة آنفًا إلى محاكم دمشق أو حلب الشرعية لتنصيب شيوخها أو عزلهم، أو لتسوية النزاعات ضمن الطائفة أو بين الطائفة والدولة أو السكّان أو الجمعيات الأخرى [٢].

كانت طائفة البساتنة في الغوطة، تلك الطائفة التي يبدو أنها قامت إلى درجة كبيرة على العرف غير المكتوب، مرتبطةً بوضوح بهيكلية طائفة دمشق التي وصفها الياس قدسي في عام ١٨٨٢، وكانت تشاركها الخصائص المميزة لوحداتها التأسيسية [٣]. ومن المنطقي أن نستنتج من النموذج الذي قدمه قدسي أن الطوائف الدمشقية كانت إلى هذه الدرجة أو تلك جمعيات دعم متبادل ذات حكم ذاتي، لكل منها معاييرها وتقاليدها المحددة ومراتبها الخاصة المتمثلة بشيخ المشايخ والنقيب وشيخ الحرفة والشاويش والمعلمين والصنّاع، ويرأسها جميعًا شيخ المشايخ الذي يبدو أنه كان رجلًا ذا سلطة معتبرة قبل «الإصلاحات» العثمانية في القرن التاسع عشر والمعروفة بـ «التنظيمات». وكقاعدة عامة، كان شيخ كل طائفة ينتخب باتفاق آراء الكبار في المهنة. لكن المنصب كان في بعض الطوائف موروثًا في العائلة ذاتها شريطة موافقة كبار الطائفة على المرشح. وكانت الرابطة الاعتبارية قوية إلى حد أن أعضاء الطائفة لم يكونوا ينظرون إلى الداخلين الجدد مثل أخوتهم فحسب، بل و«يفضلونهم في بعض الظروف على الأخ الطبيعي» [٤].

يحيط كثير من الجدل بأصول هذه الهيكلية. وزعم قدسي نفسه، من دون أن يقدم أي مرجع، أنها بقيت في خصائصها الأساسية بلا تغيير منذ «الأزمنة الغابرة» على الرغم من أنها اكتسبت في الفترة الإسلامية هدفًا دينيًا لم يكن موجودًا فيها في الأصل [٥]. لكن لوي ماسينيون (Massignon Louis) يربط ظهور الطوائف الإسلامية ـ من دون أن يقدم أي دليل داعم قاطع ـ بصعود القرامطة في القرن التاسع، وهي حركة ثورية شيعية متطرفة ذات ميول مساواتية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى حمدان قرمط، وهو قروي من العراق. اعتقد ماسينيون أيضًا أن الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والثاني عشر شكلت «عصر الحرية العظيم» للطوائف [٦]. أما برنارد لويس (Lewis Bernard) فيفترض أن «أشكالها التنظيمية» ربما كانت من أصل بيزنطي، لكنه يضيف أن القرامطة منحوا الطوائف «زخمًا جديدًا» وتركوا «أثرًا عميقًا ومستمرًا في حياتها الداخلية» [٧]. وفي هذا الصدد قد يكون مهمًا أن نذكر إشارة المؤرخ المسلم المسعودي (نحو ٨٩٣ - 956م) إلى تحوّل معظم الفلاحين في غوطة دمشق إلى معتقدات القرامطة في الشطر الأول من القرن العاشر [٨]. غير أنّ الأصل القرمطي للطوائف أو وجود الطوائف، بمعنى الجمعيات

المهنية الطوعية «التلقائية» أو المستقلة الرامية إلى حماية الذات والسعي وراء المصالح الاقتصادية في مجتمع إسلامي قروسطي، كان محل تساؤل كلود كاهن (Cahen Claude) وس. م. ستيرن [٩] (Stern .M .S). وبالمثل، أنكر إيرا م. لابيدوس (Lapidus .M Ira) وجود جمعيات من هذا النوع في دمشق أو حلب أو القاهرة في الفترة المملوكية، أي بين عامي ١٢٥٠ و١٥١٧. إذ كانت تلك الأشكال الجنينية، على النحو الذي وجدت فيه، من وجهة نظره مجرد تكوينات أوجدتها الدولة لـ «غاياتها الخاصة» [١٠]. ويتحمل غابرييل باير (Baer Gabriel) الذي يوافق على هذه الأفكار، مشقّة توكيد أن الدافع إلى تطوير نظام الطوائف في القرن السابع عشر إلى «إطار عمل شامل» لتنظيم أبناء المدن جاء من الحكومة العثمانية، على الأقل في تركيا ومصر. كما عبّر أيضًا عن الرأي القائل إن طوائف دمشق كانت «فريدة» في استقلاليتها النسبية التي يبدو أنها تمتعت بها، ولم تكن، بوصفها وحدات لفرض سيطرة الدولة العثمانية وجمع ضرائبها، بأهمية نظيراتها في مدن الشرق الأدنى من مثل القاهرة واستانبول [١١]. لكن البحثين المدققين في سجلات المحكمة الشرعية اللذين أجراهما عبد الكريم رافق وبروس ماسترز (Masters Bruce) كشفا بوضوح أن طوائف حلب كانت أيضًا طوعية بطبيعتها، وتمتعت بـ «درجة كبيرة من الاستقلالية» [١٢].

في أي حال، من المؤكد تمامًا أن الطائفة المعنية، وهي هنا الفلاحون البستانيون (البساتنة)، كانت تتمتع بالقدرة على حماية أعضائها وإبراز مصالحهم، لا في غوطة دمشق فحسب، بل في منطقة البساتين في حلب. هكذا، حين ضغط المحتسب ـ وهو موظف رسمي ـ على طائفة البساتنة الحلبية في عام ١٦١٧ لتثبيت سعر القرنبيط والملفوف، تقدمت بالتماس إلى القاضي المعين من الباب العثماني تشكو فيه من أن مثل ذلك المطلب أو تثبيت الأسعار في المحكمة هما ضد العرف السائد. وأيد القاضي مطلب البساتنة، وأمر المحتسب بألا يتدخل في شؤونهم [١٣].

علاوة على ذلك، هناك دليل غير مباشر على أن الفلاحين البستانيين أدّوا دورًا في حياة حلب السياسية في القرن الثامن عشر على الأقل. ويمكن استنتاج ذلك من حقيقة أن «مستأجري» بساتين حلب كانوا «غالبًا» من الأشراف أو الإنكشارية، كما هو واضح من الصفحات التي كتبها ألكسندر راسل (Russell Alexander) في تلك الفترة، وهو طبيب أقام في المدينة فترة طويلة من الزمن [١٤]. وشكل الأشراف، أو الزاعمون بأنهم من سلالة النبي، والإنكشارية، أو أفراد سلك المشاة الدائمين، الجناحين السياسيين الرئيسين اللذين انقسم إليهما السكان المسلمون، وسيبقون على انقسامهم حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، حين كسرت فعليًا سلطة الجناحين [١٥].

من المحتمل أن معظم البستانيين الأشراف لم يكونوا أشرافًا إلا بالاسم نتيجة ميل الأشراف الظاهر إلى الاتحاد بأشخاص من مرتبتهم ممن كانوا قطعًا غرباء عن عائلة النبي على أمل تقوية أنفسهم سياسيًا. وبالمثل، ربما لم يكن البستانيون الإنكشاريون جنودًا حقيقيين. وكما يقول فولني، لم يكن إنكشاريو حلب في منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر «سوى حشد من الحرفيين والفلاحين» لكنهم «أقل انقيادًا بما لا يقاس» من بقية هذه الطبقات: «عندما يسيء باشا ما استخدام سلطته، فهم دائمًا أول من يرفع راية العصيان» [١٦].

يمكن تفسير وجود الفلاحين البستانيين في مراتب الأشراف والإنكشاريين بإحدى طريقتين. إما أن أعضاء هذه الطائفة بشقّيها لم يسلكوا سياسيًا على نحو متناغم وإما أن بعضهم، وهو الأرجح، سار مع الأشراف وبعضهم تمسك بالإنكشارية على أمل

أن يوجد على الدوام، وبغض النظر عن نتيجة النزاعات المتكررة بين الجناحين، في الجانب الصحيح للدفاع عن مصالح الطائفة بأكملها.

في دمشق، حيث كان الأشراف كمجموعة عاملًا سياسيًا أقل أهمية بكثير، يبدو أن الفلاحين البستانيين كان لهم موطئ قدم في سلك الإنكشارية. لكن الدليل المتوافر من القرنين السادس عشر والسابع عشر يشير إلى حصول كثيرين من الإنكشارية الأصليين على بساتين في غوطة دمشق أو استئجارهم لها [١٧]. وربما كانت العملية العكسية المتمثلة بانخراط الفلاحين البستانيين في السلك موجودة أيضًا، لكنهم قد لا يكونون بعد عام ١٦٦٠ التحقوا إلا باليرلية (Yerliyya)، وهم الإنكشاريون المحليون الذين كانوا بمعنى ما يدافعون عن المصالح المحلية أو الإقليمية، وصاروا على شقاق متزايد مع الإنكشاريين الوافدين حديثًا إلى دمشق من القابيقول أو عبيد الباب أو السلطان [١٨].

من غير الواضح إلى أي مدى تأثرت طوائف الفلاحين البستانيين بانخراط طوائف سورية في القرن التاسع عشر في عمليتين متعاكستين: تعمّق التغلغل الاقتصادي الأوروبي وميل الدولة العثمانية إلى أن تجتذب إلى صفها عناصر القوة التي كانت منتشرة حتى ذلك الحين بين الأمراء المحليين والأغوات وشيوخ القبائل والمراتب النقابية. وأن تكون هذه العمليات قد نزلت ثقيلة الوطأة على الطوائف الحرفية هو أمر واضح من أبيات شعرية قرأها نقيبهم في عام ١٨٨٣ وفي أعوام سابقة في الطقس الخاص بتنسيب الحرفيين إلى الحرفة. كان النقيب يقرأ متوسّلًا:

رسول الله ضاق بي الفضاء وجلّ الخطب وانقطع الرجاء
رسول الله إني مستجير بجاهك والزمان له اعتداء [١٩]

غير أنّه، بالمعنى الاقتصادي، لا يبدو أن الفلاحين البستانيين شاركوا كثيرًا من الحرفيين حظهم التعيس. صحيح أن أقدار هاتين الطبقتين كانت إلى حد ما مترابطة في ما بينها ارتباطًا وثيقًا: إذ كانت الغوطة، على سبيل المثال، تؤمن المواد الخام لأصحاب الحرف اليدوية في دمشق، مثل القنب لصانعي الخيوط والحبال، وخشب الجوز لصانعي الأثاث المزخرف، والفواكه، ولا سيما المشمش، للحلوانيين. لكن هذه الفئات من الحرفيين لم تعان إدخال السلع الأوروبية الرخيصة المصنعة آليًا مثلما عانى ناسجو المنسوجات القطنية وحائكوها. وإنه لصحيح أيضًا أن الفلاحين البستانيين، نتيجة الصلات القوية بين الغوطة ودمشق، كان لا بدّ لهم أن يشعروا بالأثر الضار في الاقتصاد الدمشقي الذي تسبب به وصول الملاحة البخارية عبر المتوسط في أربعينيات القرن التاسع عشر وتحول مركز الثقل التجاري من الداخل إلى الساحل وفتح قناة السويس في عام ١٨٦٩، وخسارة الكثير من مرور الحجاج المسلمين برًا وتجارة الترانزيت عبر الصحراء وإفلاس خزينة حكومة دمشق في سبعينيات القرن التاسع عشر [٢٠].

من جهة أخرى، لا بد أن يكون الفلاحون البستانيون، ولا سيما أصحاب البساتين من بينهم ـ الذين كانت أعدادهم كبيرة في قرى الغوطة الأقرب إلى دمشق ـ قد استفادوا أخيرًا، بطرائق مباشرة وغير مباشرة، من تلك التطورات من مثل مد شبكة البرق العثمانية إلى دمشق في عام ١٨٥٩ وحلب في عام ١٨٦٢، وشق طرقات آمنة وقابلة للاستخدام في مناطق عدّة من سورية بما في ذلك طريق دمشق ـ بيروت للعربات في الثلث الأول من ستينيات القرن التاسع عشر، وربط دمشق ببيروت بسكة حديد في عام ١٨٩٥ وبحمص وحماه وحلب عبر رياق بين عامي

١٩٠٣ و١٩٠٦ وبالمدينة المنورة بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٨، وتأسيس جهاز للشرطة الريفية فاعل وسلسلة من الحاميات النظامية على أطراف البادية السورية وما تبع ذلك من تعزيز للأمن في الريف ومن قمع للممارسة المتكررة التي يفرض بموجبها شيوخ بدو عنيدون رسمًا على كل بستان أو حيازة أرض [٣١].

يفترض ارتفاع متوسط سعر الفواكه بمعدل ثلاثة أضعاف، وارتفاع أسعار الخضراوات بمعدل الضعفين بين عامي ١٨٩١ و١٩٠٦ [٣٢] زيادة إيرادات الفلاحين البستانيين مالكي الأرض ـ وربما المحاصصين ـ في الغوطة. ويمكن استنتاج ما يشبه هذا من التوسع في المساحة المزروعة بأشجار المشمش في الأعوام السابقة على الحرب العالمية الأولى ونمو تصدير قمر الدين من منطقة دمشق من متوسط سنوي يبلغ ١٧٥٠٠ جنيه استرليني في عامي ١٨٨٧ - ١٨٨٨ إلى متوسط سنوي يبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه استرليني في السنوات السابقة على الحرب ذاتها [٣٣] . كانت نوى المشمش تقدّر عاليًا في الأسواق الخارجية، ولا سيما في مرسيليا وهامبورغ بفضل ما تحتويه من حمض البروسّيك. وكان الفلاحون البستانيون يصنعون قمر الدين بأنفسهم في البساتين، فكانوا ينزعون نوى المشمش، ويهرسون الفاكهة حتى تصل إلى درجة لزوجة ملائمة، ويضعون المشمش المهروس الذي يحصلون عليه على ألواح على شكل طبقات رقيقة، ويتركونه تحت الأشجار حتى يجفّ تمامًا، وبعد ذلك كانوا يلفّون الرقائق بعناية، ويحملونها أخيرًا إلى المدينة لبيعها للمصدرين وغيرهم من التجار العاديين. كان قمر الدين عمومًا يستهلك في سورية، لكن كميات كبيرة منه كانت ترسل إلى مصر وأنحاء متنوعة من الإمبراطورية العثمانية [٣٤] .

قد يفسر وضع الفلاحين البستانيين الجيد نسبيًا لماذا ظلت نقابتهم نشيطة حتى فترة بين الحربين، مع أن عضويتها تناقصت كثيرًا. في عام ١٩٢٧، عام ولادة الحركة النقابية الجديدة في سورية ـ حيث من بين الـ ٧١٧٣٠ شخصًا الذين يشكلون السكان الناشطين اقتصاديًا في دمشق، لم يكن سوى ٧٥٣٦، وفي رواية أخرى ٧٧٣٣، شخصًا، أي ما لا يزيد على ١٠,٨ في المئة، مسجلين في الطوائف التقليدية ـ كانت نقابة الفلاحين البستانيين إحدى النقابات «الحرة» تمييزًا لها من النقابات «الرسمية» التي كانت «تُعتمد عادةً» من جانب البلدية، وكانت تضم في صفوفها بائعي الخضراوات (الخضرية) [٣٥] . وكان آخر رئيس لها، محمد سعيد آغا شيخ البساتنة، يعتني ببستانه الخاص في العدوي، وهو بستان تابع لسوق ساروجة أحد أحياء دمشق القديمة. ومع وفاته في عام ١٩٣٠، أهمل المكتب وتلاشت النقابة شيئًا فشيئًا [٣٦] . أمّا في حمص فاستمرّت نظيرتها بالعمل برئاسة رئيسها الخاص حتى عام ١٩٥١، وضمت ما لا يقل عن ٤ آلاف عضو [٣٧] .

لا شك في أنَّ تجربة الفلاحين البستانيين التنظيمية الطويلة تفسّر قدرتهم المميزة على حماية مصالحهم أو مقاومة عسف ملتزمي الضرائب أو إلحاحهم، وهي خاصية تميّزهم من معظم الفلاحين الآخرين. كما حقّق مالكو الأرض من بينهم نجاحًا خاصًا في حماية الحقوق المائية القديمة المرتبطة ببساتينهم. غير أنّه يمكن تفسير ذلك أيضًا بمستوى معرفة القراءة والكتابة المرتفع بينهم: كان كثيرون في الغوطة من خريجي المدرسة القرآنية القديمة في دوما أو المدرسة الابتدائية المدنية العثمانية العليا (الرشدية) التي أسست هناك في عام ١٩١١ [٣٨] . كانت دوما التي تقع على بعد ١٤ كلم إلى الشمال الشرقي من دمشق، ويقال إنها كانت، قبل دخول الإسلام، موقع دير مسيحي ومقر قبيلة بني تغلب العربية المسيحية، لا تزال قرية في عام ١٩١١ يبلغ عدد سكانها نحو ٧ آلاف، لكنها الآن إحدى أكبر المدن في غوطة دمشق، وفيها أكثر من ١٥٠ ألف نسمة [٣٩] .

مما يستحق الذكر هنا أيضًا أن شبكة قنوات الري المتطورة جدًا والقديمة التي تجري من نهر بردى بمستويات متنوعة عبر بساتين الغوطة شجعت الفلاحين البستانيين مالكي الأرض على أن يستشير بعضهم بعضًا بصورة متكررة، وساعدت في تقدم الممارسات الديمقراطية في ما بينهم، وهو ما وجد تعبيرًا عنه في مجالس قراهم من كبار السن. وكانوا، كقاعدة عامة، يسوون خلافاتهم ضمن تلك المجالس أو عن طريق الشكوى لطائفتهم أو رئيسهم، ويتفادون اللجوء إلى الحكومة، إن أمكن.

لطالما كان الفلاحون البستانيون من بين فلاحي سورية الأكثر استعدادًا للقيام بمشاريع. ففي الفترة بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية، إن لم يكن أبكر من ذلك، كان كثيرون من المقاولين أو المضاربين الذين كانوا يُعرَفون في الغوطة باسم الضمّانين من طبقة الفلاحين البستانيين الأغنياء [٣٠] . وكان الضمّانون يشترون محصول الفاكهة وهو لا يزال على الشجر مقابل مبلغ ثابت، وينظمون عمليات القطاف والتوضيب والنقل على حسابهم.

ثمّة حقيقة أخرى مهمّة بما يكفي لتسليط ضوء ساطع عليها: هي أنّ أول بعثيي الغوطة، خالد الحكيم، وهو عضو مؤسس لفرع حزب البعث في دوما وقائده في عام ١٩٤٦ ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، يتحدر من عائلة من الضمّانين الفلاحين البستانيين التي تحولت إلى مالكي شاحنات [٣١] .

إنه لأمر ذو مغزى أيضًا أن يكون أول حزب سياسي ذي توجه فلاحي، وهو الحزب العربي الاشتراكي ـ الذي خرجت نواته الأولى إلى الحياة في عام ١٩٤٣ في حماه تحت شعار «هاتو القفة والكريك لنعش الآغا والبيك» قد استمد قوته الأساسية في تلك المدينة من الفلاحين البستانيين في حي العليليات الذي كان في أيام العثمانيين خارج جدران المدينة [٣٢] .

X بقيت طائفة البساتنة موجودة في منطقة حمص حتى عام 1951؛ انظر: Anoir Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» (thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, ١٩٥١), pp. ١٩٤-١٩٦.

X يقدم عبد الكريم رافق في مقالة في عن الطوائف الحرفية السورية في الفترة العثمانية قائمة بتلك المؤسسات بما في ذلك البساتنة. انظر كتابه: عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٥)، ص ١٦٢ - ١٦٣.

X قدسي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية». أنا مدين للأستاذ يوسف إيبش لأنه زودني بنسخة من هذه الورقة وبالنسخة الإنكليزية منها التي نشرها في عام ١٩٦٧.

X المصدر نفسه، ص ٨ - ١٤ و٢٤.

X المصدر نفسه، ص ٩.

X Louis Massignon, «Sinf,» in: Encyclopedia of Islam (Leiden: E. J. Brill, ١٩١٣-١٩٣٨), pp. ٤٣٦-٤٣٧.

X Bernard Lewis, «The Islamic Guilds,» Economic History Review, vol. ٨, no. ١ (November ١٩٣٧), p. ٣٦.

X علي بن الحسين بن علي المسعودي، التنبيه والإشراف ([بغداد: د.ن.]، ١٩٣٨)، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

X انظر: Claude Cahen, «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'asie musulmane du moyen "ge, II,»

des eu Y-a-t-il» ,٣٧-٣٦ .pp ,(١٩٥٩) ١ .no ,٦ .vol ,Arabica
musulman monde le dans professionelles corporations
The ,.eds ,Stern .M .S and Hourani Albert :dans «?classique
June ,College Souls All at Held] Colloquium A :City Islamic
Near the of Auspices the under Published [١٩٦٥ ,٢ July-28
and ,٦٣-٥١ .pp ,(١٩٧٠ ,Cassirer :Oxford) Group History Eastern
Hourani :in «,City Islamic the of Constitution The» ,Stern .M .S
.٤٧-٣٦ .pp ,City Islamic The ,.eds ,Stern .M .S and
Ages Middle Later the in Cities Muslim ,Lapidus Marvin Ira X
.١٠١-٩٦ .pp ,(١٩٦٧ ,Press University Harvard :.Mass ,Cambridge)
.M :in «,History Eastern Middles in Guilds» ,Baer Gabriel X
Middle the of History Economic the in Studies ,.ed ,Cook .A
New ;London) Day Present the to Islam of Rise the from East
.٣٠-٢٩ and ٢٢-٢٠ .pp ,(١٩٧٠ ,.P .U Oxford :York
The ,Masters Bruce و ،١٩٢ - ١٦٠ رافق، بحوث في التاريخ، ص X
:East Middle the in Dominance Economic Western of Origins
١٧٥٠-١٦٠٠ ,Aleppo in Economy Islamic the and Mercantilism
.٢١٣-٢٠٠ .pp ,(١٩٨٨ ,Press University York New :York New)
X سجل المحكمة الشرعية في حلب رقم ١١، ص ٥٥، البند المؤرخ في ٢٩ ذي
الحجة ١٠٢٦ الموافق لـ ٢٨/١٢/١٦١٧، مستشهد به في: رافق، بحوث في التاريخ،
ص ١٧٥.
.vols ٢ ,Aleppo of History Natural The ,Russell Alexander X
.٤٧ .p ,١ .vol ,(١٧٩٤ ,Robinson .J and .G .G :London) .ed 2nd
,Aleppo in Factions Political ,Bodman .L Herbert :انظر X
Political and History in Studies Sprunt James ,١٨٢٦-١٧٦٠
,(١٩٦٣ ,Press Carolina North of University :Hill Chapel) Science
and اروتين قراعلي، أهم حوادث حلب في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
نشرها أول مرة وعلق حواشيها بولس قرألي (القاهرة: المطبعة السورية، [د.ت.]).
[استنادًا إلى مخطوطة بقلم بولس أروتين، أسقف حلب الماروني].
through Travels ,Volney de Chasseboeuf François Constantin X
Translated ,١٧٨٥ and ,١٧٨٤ ,١٧٨٣ Years the in Egypt and Syria
.J and .J .G .G :London) .ed 2nd ,.vols ٢ ,French the from
.١٤٣ .p ,٢ .vol ,(١٧٨٨ ,Robinson
X نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع
عشر الميلاديين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٢٠٧ - ٢١١.
X عن تعايش هذين السلكين بعد عام ١٦٦٠ والعداوة بينهما، انظر: -Abdul
:Beirut) ١٧٨٣-١٧٢٣ ,Damascus of Province The ,Rafeq Karim
.٣٥-٣٢ .pp ,(١٩٦٦ ,Khayats
X قدسي، «نبذة تاريخية،» ص ٢٣.
X انظر: نعمان قساطلي (مواليد ١٨٥٤)، الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء، ص
١٢٤ - ١٢٥ و١٣٩ - 130؛ FO ,Office Foreign ,Britain Great
١١٨٣٦/١٠٦/٤٢٤ (رسالة من فاسيف أفندي كليشيان) «سيد من الموثوقين في

مدحت باشا» (إلى السيد نيكولسون (Nicolson)، دمشق، ٢٨/٣/١٨٨٠)؛
the for Report ,Reports Consular and Diplomatic ,FO ,Turkey
,Reilly Jim and ,٣ .p Damascus of Trade the on ١٨٩١ Year
«,١٩١٤-١٨٣٠ ,Hinterland Its and Damascus in Trends Economic»
.C .D ,Washington ,University Georgetown ,Dissertation D .Ph)
.٧٨ and ٣٦ ,٣٣ .pp ,(١٩٨٦

X عن هذه التطورات، انظر: the upon Report ,Weakley Ernest
.H :London) Syria in Trade British of Prospects and Conditions
The ,.ed ,Issawi Charles ;١١١-٧٧ .pp ,(١٩١١ ,.Off Stationery .M
of Book a ;١٩١٤-١٨٠٠ ,East Middle the of History Economic
.pp ,(١٩٦٦ ,Press Chicago of University :Chicago) Readings
:Syria of Modernization The» ,Shamir Shimon ;٢٥٧-٢٤٨
:in «,Abdulhamid of Period Early the in Solutions and Problems
of Beginnings ,.eds ,Chambers .L Richard and Polk William
Century Nineteenth The ;East Middle the in Modernization
and ,٣٧٧-٣٦٧ .pp ,(١٩٦٨ ,Press Chicago of University :Chicago)
,Economy World the in East Middle The ,Owen Roger
.٢٥٥-٢٥٣ and ٢١-١٧ .pp ,(١٩٨١ ,Methuen :London) ١٩١٤-١٨٠٠

X Report ,Trade of Board and Office Foreign ,Britain Great
.M .H :London) Damascus of Trade the on ١٩٠٦ Year the for
.١٧ .p ,(١٩٠٧ ,Office Stationery

X انظر: of Prospects and Conditions the upon Report ,Weakley
,Britain Great :استنادًا إلى أرقام في ,٣٠٧ .p ,Syria in Trade British
١٨٨٨ Year the for Report ,Trade of Board and Office Foreign
and ,٤ .p ,(١٨٨٩ ,[.pb .n] :London) Damascus of Trade the on
British of Prospects and Conditions the upon Report ,Weakley
.٣٤ .p ,Syria in Trade

X and ,٧-٦ .pp ,١٩٠١ Year the for Report ,Britain Great
British of Prospects and Conditions the upon Report ,Weakly
.٢٠٧ .p ,Syria in Trade

X en Damas à travail du Structure La» ,Massignon Louis
,Minora Opera :dans «,sociographique d'enquête Type .١٩٣٧
.pp ,(١٩٦٣ ,al-Maaref Dar :Beirut) Moubaraq .Y by Edited
.٤٣١ and ,٤٢٨-٤٢٤

X حديث مع محمد ديب ومحمد زياد، حفيد وابن حفيد محمد سعيد آغا شيخ البساتنة، دمشق، ١١ كانون الأول/نوفمبر ١٩٩٠.

X .١٩٦ .p «,Homs de Pays Le» ,Naaman

X عن فتح المدرسة الرشدية في دوما، انظر: عمر محمود الشالط وحسن بشير الورع، [«دوما بلد الكروم»، نسخة مصورة ([دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٣ - ١٩٦٤])، ص ٧٤. عن وجود المدرسة القرآنية هناك، مصدري هو الأستاذ يوسف إيبش، حديث في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.

X الشالط والورع، [«دوما بلد الكروم]، ص ٤ - 5؛ حديث مع الشيخ عبد االله

علوش، إمام أحد مساجد دوما، في دوما ٥ كانون الثاني/يناير١٩٩٠.

X أنا مدين بهذه الحقيقة للأستاذ يوسف إيبش الذي كانت عائلته تملك أراضي كثيرة في الغوطة؛ حديث، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

X حديث مع عمر محمود الشالط، مهندس زراعي من دوما ورئيس مجلس مدينتها (١٩٨٣ - ١٩٨٧) ورئيس غرفة زراعة دمشق منذ عام ١٩٨٧، دوما، ١٩٩٠/١/٥.

X حديث مع أكرم الحوراني، مؤسس الحزب العربي الاشتراكي (١٩٥٠ - ١٩٥٢) وأحد قادة حزب البعث (١٩٥٢ - ١٩٥٨)، باريس، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

الفصل السابع: الصوفية بين الفلاحين: هل كانت مصدرًا للاستكانة السياسية؟

قبل الحرب العالمية الأولى، ازدهرت الصوفية أشدّ الازدهار في حياة كثيرين من فلاحي سورية. ولم تؤدّ أي حركة أخرى دورًا يفوق دورها في تشكيل قناعاتهم وقيمهم. ولسوء الحظ، فإن أثرها العقائدي في الريف لم يُدْرَس عن كثب قط. فما تورده المصادر الموجودة من إشارات مباشرة إلى قوة الأخويات الصوفية، بوصفها قوى ريفية منظمة، أو إلى روابطها المعيشية مع الفلاحين، نادر جدًا، كما أنّ الأدلة ذات الصلة واهية إلى حد لا يمكن معه رسم سوى صورة مجزأة.

الصوفية عصية على التعريف، لأنها حركة ذات جوانب متعددة ودوافع وأهواء مختلفة متنوعة. كانت فيها مراحل من الوقار والتسامح ولحظات من الغضب والتعصب. وكانت على خلاف مع الإسلام «الأصولي» أو على توافق معه بحسب الأشكال التي اتخذتها أو بحسب تحمّل المؤسسة «الأصولية» أو تدهورها. وازدهرت الصوفية في بعض الفترات، ودعمت الإيمان المسيطر، لكنها أضعفته في أوقات أخرى، وابتذلته. فيها رجال أتقياء ومثاليون، وفيها نصّابون ومشعوذون ومرقصو أفاعي. ألهمت القناعة والسلبية والجبرية، لكنها، في مفاصل معينة، تحدّت السلطة، وحثّت الرجال على الثورة. رفضت في أعلى تجلياتها الدنيوية، وسعت إلى أن تبعد عن عقول المتمسكين بها كل فكرة عدا تلك المتعلقة بكائن أسمى فوق الطبيعة، كما سعت إلى أن تفصلهم عن أي مشاعر تتعلق بتحقيق الذات، لكنها كثيرًا ما أخضعت الضعف الإنساني لغاياتها، وسعت إلى السلطة والأغنياء وكسبتهم. ولم تمد جذورها بين الفلاحين إلا في أكثر أشكالها غرابة وبعدًا عن الانضباط، وكانت، بلا شك، عاملًا بارزًا في انتشار الخرافات قبل الإسلامية القديمة في الريف، أو إعادة تقويتها، من مثل الإيمان بالسحر والتعاويذ والمعجزات. كما روّجت الولاء للأولياء أو «أحباب الله» ضاربة حولهم هالة من القداسة، ومحوّلة قبورهم إلى مواضيع للتبجيل ومراكز للحج.

ازدهر الفكر الصوفي وتجربته في عصر ملهميه ومعلميه الأوائل: وهم، من بين آخرين، رابعة العدوية (٧١٧ تقديرًا ـ 801م)، وهي أَمَة معتوقة وصوفية من البصرة؛ والحارث بن أسد المحاسبي (٧٨١ - 857م)، وهو أيضًا من البصرة وأول المؤلفين الصوفيين البارزين؛ وذو النون المصري (المتوفى في عام 860م)، وهو صاحب فكرة الوجد أو نشوة الحب بوصفها الطريقة الوحيدة للوصول إلى معرفة الله؛ وأبو يزيد البسطامي (المتوفى في عام 875م)، وهو فارسي وأول الصوفية «السكارى»، ونصير فكرة فناء النفس في الله؛ والجنيد البغدادي (المتوفى في عام 910م)، وهو صاحب طريقة صوفية شاملة؛ والحلاج الفارسي الذي قتل بصورة وحشية في عام 922م بسبب إيمانه بوحدة الوجود.

لم تكن الصوفية حتى ذلك العصر قد أخذت شكلًا منظمًا. وتابع معلمو الصوفية طريقهم، كل بطريقته الخاصة. وكانت تلك الحلقات من الأنصار التي تشكلت حولهم ذات طبيعة عابرة، والصلات بين تلك الحلقات ضعيفة وغير منتظمة. غير أنّ الوقت لم يَطُل حتى ظهرت المدارس الصوفية، وشهد القرن الثاني عشر صعود الطرائق الصوفية التي تنادي بخلود النفس. وربما يكون قد ساعد في هذه العملية التشكيل الكلاسيكي للمعتقدات الصوفية على يد القشيري (المتوفى في عام 1074م) ونجاح أبي حامد الغزالي (١٠٥٨ - 1111م) في توفيق المذهب الصوفي مع الشريعة

الإسلامية وعلم الكلام السني. وفي ما بعد، أعطى إنتاج محيي الدين بن عربي (١١٦٥ - 1240م) الأدبي الغزير والمتميّز الحركة دفعة إلى الأمام.

في النهاية سيطرت الطرائق الصوفية على عقول عامة الناس، بما في ذلك الفلاحين، وظلّت تظهر قوّةً إلى هذه الدرجة أو تلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت تعاني تأكلًا مؤسسيًا تدريجيًا ـ تقطعه بين حين وآخر نوبات من الانتعاش ـ في جو عقائدي يهيمن عليه على نحو متزايد الإصلاحيون المتشددون، ومن ثم العلمانيون المتشككون، بدرجة أقل وبعد ذلك بكثير [١].

في تعميم على المجتمع الإسلامي يبدو أنّه إلى الفترة الواقعة بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر، ذكرَ هاملتون. أ. ر. جيب أنه «كان لكل مجتمع قروي... محفله الصوفي» [٢]. ولاحظ أنطوان عبد النور، في إشارة أكثر تحديدًا إلى سورية العثمانية في الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أن «أصغر قرية كان فيها ... غالبًا زاوية»، وهي عبارة عن مصلى يستخدم مركزًا لنشاط أنصار الصوفية [٣]. لكن جيب وعبد النور لا يدعمان زعميهما بالأدلة اللازمة. واستنادًا إلى أحد زعماء الطريقة الرفاعية الصوفية يبلغ من العمر ثمانين عامًا، هو الشيخ عبد الحكيم عبد الباسط (أبو فهد) السقباني، وهو أحد أبناء قرية سقبا شرق دمشق، فإنّه لم تكن هنالك زوايا من ذلك النوع إلا «في بعض القرى» كما في جسرين وقرحتا في الغوطة وحيش وكفر سجنة شمال حماه [٤]. وكانت الاجتماعات في معظم القرى التي نشطت فيها الطرائق الصوفية تعقد في غرفة الضيوف في بيت أبرز صوفي محلي، المقدم الذي كان يشكل صلة الوصل بين الموالين والمرشد الأعلى مرتبة الذي يسكن في المدينة وصاحب السجادة، أي الشيخ الذي يشغل سجادة صلاة مؤسس الطريقة.

لم تكن هناك في النصف الأول من هذا القرن أي علامة مرئية على وجود الصوفية في القرى القَبَلِيّة أو حديثة التأسيس نسبيًا. وأشارت عالمة الأنثروبولوجيا لويز سويت (Sweet .E Louise)، في ملاحظة تتعلق بشمال غرب سورية في منتصف الخمسينيات، إلى أنه لم تكن هناك أخويات صوفية في القرى الواقعة إلى الشرق من طريق عام حماه ـ حلب، أي في القرى القبلية التي استوطنت في القرن التاسع عشر أو بعد ذلك، وأن وجود أخويات من ذلك القبيل «ربما» كان مرتبطًا بـ «القرى الفلاحية القديمة» الواقعة إلى الغرب من الطريق العام. لكنها أضافت أن «اجتماعًا أسبوعيًا» لطريقة صوفية كان يعقد «ضمن مدى السفر» للقرى القبلية في منطقة تل طوقان التي أجرت فيها بحثها [٥]. وكان ذلك الاجتماع مكرسًا لأداء الذِّكْر الجماعي، وهو تجربة وَجْد يحيي فيها الأنصار ذكر االله بتعابير تحددها طريقتهم. لكن الاجتماع كان أيضًا مناسبة للتخفيف من التوتر: إذ كان بعض الأنصار والأتباع العاديين يبقى بعد نهاية الحفلة لمناقشة مشكلات القرية مع المقدم أو الأكبر سنًا [٦].

من بين الطرائق الصوفية الناشطة في سورية، أثبتت الطريقة الرفاعية على نحو خاص، أنها قوية بين الفلاحين. وكان مؤسسها أحمد الرفاعي (المتوفى في عام 1183م) هو نفسه ابن قرية ـ هي قرية حسن في منطقة البصرة ـ وكان يكسب قوته من العمل في قطع الحطب وجمعه أو من القيام بأعمال غير منتظمة متنوعة [٧]. ويبدو أن أعماله الصوفية وُجّهَت أساسًا إلى الفلاحين. ويبدو أنها كانت مقتصرة على قرية أم عبيدة في جنوب العراق وقرى أخرى في جوارها [٨]. وإنه لأمر مميز أن العهد الذي كان المريد يقطعه على نفسه لدى قبوله في الطريقة الرفاعية يلزمه بأن يكون، من بين أمور أخرى، «مواظب على خدمة الفقراء بحسب

الطاقة» [٩]. وفي اللغة الصوفية، كان مصطلح فقراء يشير خصوصًا إلى الأنصار الفقراء، لكنه يشير أيضًا إلى الفقراء عمومًا [١٠].

ليس مثيرًا للدهشة أن الشخصيات التاريخية الأبرز التي أدّت أدوارًا خاصة في نشر الطريقة الرفاعية في سورية كانت من أصول ريفية ومتواضعة. هكذا، كان مؤسس فرع السعدية أو الجباوية ذلك الفرع الذي اجتذب من بين الفلاحين، وكان ناشطًا جدًا في أوساطهم بين القرنين السادس عشر والثامن عشر [١١]، هو سعد الدين الجباوي (المتوفى في عام 1300م) من أبناء قرية الجبا في الجولان، وكان قبل تحوله إلى الصوفية مثيرًا للقلاقل وقاطع طريق [١٢]. وثانيةً، كان محمد أبو الهدى الصيادي (١٨٤٩ - ١٩٠٩) الذي أعطى الطريقة الرفاعية دفعة كبيرة إلى الأمام في عهد السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، من أبناء قرية معراتة قرب خان شيخون وفي جوار مدينة المعرة التي تقع إلى الشمال الغربي من حلب. وارتفع الصيادي إلى مكانة سامية جدًا، لكن كان والده، بحسب أبناء المعرة المعمرين، «شيخًا أميًا فقيرًا يطوف في المعرة وضواحيها، فيقرأ على قطعة من السكر للوقاية من لسع العقرب والحية، وكان يأخذ عن كل واحدة درهمًا أو نصف درهم» [١٣]. وإذا كان الصيادي قد أثار المسلمين المتزمتين، فإنه جذب إلى الطريقة الرفاعية عددًا كبيرًا من الناس من القبائل والقرى والمدن [١٤].

لماذا وجدت الصوفية عمومًا والرفاعية خصوصًا ذلك القبول الواسع في الريف السوري؟ ليست إعادة تركيب أسباب هذه الحقيقة سهلة بأي شكل من الأشكال، على الأقل لأن الفلاحين نادرًا ما يتحدثون من ذاتهم، حتى لا نذكر ندرة الأدلة التاريخية، ولا سيما في شأن الماضي البعيد.

قد يكمن أحد مفاتيح هذا الأمر في درجة القرابة بين الصوفية وشكل المسيحية الذي كان سائدًا بين فلاحي سورية، الذين تمسّكت كتلتهم العظمى بالإيمان المسيحي حتى أواخر القرن الثالث عشر. ويشير الاستخدام العرضي للكلمات السريانية في الأدعية الصوفية إلى هذه القرابة [١٥]. وعاشت الصوفية، مثل المسيحية السورية، على المعجزات، ورفعت الفقر إلى درجة المثال، وشجعت تلك المواقف المتمثلة بالقناعة والتواضع والثقة بالله والصبر في وجه الألم والاستفزاز والمصائب. ومن الواضح أن بعض هذه القيم الصوفية توافق مع غريزة الفلاحين الطبيعية في حفظ الذات تحت ظروف حكم قاهر ومتقلب المزاج. وخدمهم الصبر في تلك الظروف أكثر مما خدمتهم الطريق الخطرة للمقاومة المفتوحة، ويمكن أن يكون في النهاية قد ساعدهم في إخماد ما لديهم من الجسارة.

إن اعتماد رفاه الفلاحين القوي على العمليات الطبيعية وشعورهم بالعجز أمام الجفاف أو تخريب الجراد جعلهم يميلون إلى النظرة الصوفية تجاه هذه الحوادث بوصفها علامات على غضب إلهي، وإلى الممارسات الشعائرية الصوفية بوصفها وسيلة يمكن بواسطتها تخفيف ذلك الغضب أو تحاشيه. نقرأ في روايات أحمد البديري الحلاق أن «كثر الجراد» في عام ١٧٤٧ و«زاد غلو الأسعار» وفوق ذلك «ازدياد الفجور والفسق والغرور». وللتخلص من هذه المحن، ذهب الشيخ إبراهيم الجباوي من فرع السعدية من الطريقة الرفاعية مع أتباعه في مسيرة إلى قبر السيدة زينب، حفيدة النبي محمد، في قرية قبر الست، ثم داروا حول مدينة دمشق وعملوا الدوسة، وفيه ألقى أبرز الأنصار أنفسهم على الأرض ووجوههم نحو الأسفل، وداس الشيخ على أجسادهم راكبًا حصانه، من دون أن يسبب لهم أي أذية كما هو مفترض [١٦].

ساعدت الخلفية الريفية لأهم قادة الرفاعية ولكثير من الدعاة على تقدّم هذه

الطريقة في الريف. كان الدعاة على مقربة من مشكلات الفلاحين وحياتهم، وكانوا متناغمين مع عاداتهم العقلية بما يكفي لكسب دعمهم. ولعلّ العلاقة بالطريقة الرفاعية، ذات الصلات الواسعة والنفوذ القوي، بدت لكثيرين من الفلاحين حصنًا ضد الظلم.

لكن اعتبارات ذات طبيعة أكثر واقعية أدّت أيضًا دورًا في الموضوع. فقد استفاد أبو الهدى الصيادي نفسه وكثير من أتباعه، ولا سيما بين الشيوخ والمقدمين، على نحو مباشر أو غير مباشر، من الدعم السياسي والمالي ـ هبات على هيئة أملاك وأموال ـ الذي قدمه السلطان عبد الحميد للطريقة الرفاعية. أكثر من ذلك، وضع الصيادي، على ما يبدو، أشجار نسب تربطه، وتربط كثيرًا من عائلات الطريقة البارزة الريفية والحضرية، بمؤسس الطريقة أحمد الرفاعي وبالنبي محمد، معززين بذلك مكانتهم في المجتمع وضامنين استثناءهم من الخدمة العسكرية والإعفاء من تكاليف مالية معينة [١٧].

يبدو أن ازدياد ثروة الصيادي وارتباطه الوثيق المتزايد بطبقة ملاك الأرض قلّلا من حماسة الفلاحين للطريقة الرفاعية، على الأقل في منطقة المعرة. فقد تزوج الصيادي من عائلة الحراكي المحلية، ولعلّه مارس سلطته لدعم مصالح حميه نورس الحراكي الذي فاز بمرتبة باشا، ووضع السلطات المحلية تحت سيطرته ونجح، بوسائل متعددة، بما في ذلك «شهادات الزور» واستخدام «المجرمين (زلم الباشا) لإرهاب الفلاحين» في الاستيلاء على أراضي خمسين قرية في منطقة المعرة أو تسجيلها باسمه [١٨]. وليس من المعروف هل ساعد الصيادي في هذه العملية في فترة رئاسته للجنة تسوية النزاعات المتعلقة بالأرض بين الوجهاء والفلاحين أم لا.

على أي حال، إنه لذي دلالة أن طقس الذِّكْر توقف في منطقة المعرة بعد اندلاع ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨، وما صاحبه من سحب للدعم الرسمي من الرفاعية وغيرها من الطرائق الصوفية، وموت الصيادي في عام ١٩٠٩، إلا في أماكن كان الذِّكْر يمارس فيها قبل صعود الصيادي [١٩]. ومن المحتمل أنه حدث هبوط مشابه في أعمال الصوفيين في المناطق الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية من محافظة حلب، حيث كان تأثير الصيادي أقوى.

بعد الصيادي، بهتت الرفاعية ـ وغيرها من الأخويات الصوفية ـ تدريجًا. وفي الفترة بين الحربين، إزاء الهجمات المباشرة من جانب الإصلاحيين المسلمين المتشددين واستهجان سوء تعامل الشيوخ الصوفيين الأكثر طيشًا وسوء تصرفهم أو السخرية منهم، راح صيت أشكال الإيمان الصوفية يزداد سوءًا. وتلاشت الرفاعية في الغوطة في قرى قرحتا وجسرين وعربين في الثلاثينيات، لكنها لم تنقرض في دوما إلا بعد موت قائدها المحلي، الشيخ محمد الأخرس [٣٠]، في عام ١٩٦٣. وفي بعض القرى الأخرى، استمرت حتى أيام البعث. وحتى اليوم، تمارس «الحضرة»، وهي خدمة «تستحضر فيها روح الله»، أو طقس الذكر، كما يعتقد، في قرية نهجة براق، على بعد أربعة كيلومترات جنوب دمشق، لكن ذلك يحصل مرة في السنة وليس كل يوم جمعة كما في الأزمنة الماضية. ويحضر الاحتفال قرويون من مناطق مختلفة. وكان الشيخ أبو فهد السقباني يعزو سيطرة الرفاعية على جزء من الفلاحين إلى التزام أنصار الرفاعية الدقيق نصيحة النبي محمد: «ازهد في الدنيا يحبك االله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس» [٣١].

غير أنّه حتى السبعينيات، كان ثمّة شيخ صوفي ـ محمد النبهاني ـ يستغل سذاجة بعض الفلاحين في سبع قرى في محافظة حلب لمصلحته المادية. ففي قرية التوايم، على سبيل المثال، كان يستثمر ٤١٠ هكتارات من الأرض الزراعية التي حصل عليها بماله لكنه سجلها بأسماء ستة عشر شخصًا من أتباعه، وكان في نهاية

الموسم يحتفظ بكامل المحصول باستثناء جزء صغير منه، ولا يدفع لأنصاره المحاصصين في المحصول تعويضًا عن عملهم سوى ٣٠ إلى ٤٠ ليرة في الشهر إضافة إلى كيس من الحبوب، فيحرمهم بذلك من حصتهم البالغة ٤٠ بالمئة بموجب قانون تنظيم العلاقات الزراعية. كما طرد من القرية أحد عشر فلاحًا لم يشاركوه وجهة نظره في شأن توزيع قرض منحه المصرف الزراعي التعاوني. ولم يحدث إلا بعد قتل أحد مناوئيه من الفلاحين في عام ١٩٧٢ أن تدخلت الحكومة ووضعت حدًّا لممارساته [٣٢] .

في حوران، ظلّت بعض العائلات أو العشائر التي سبق وقدمت قادة للطرائق الصوفية متمتعة بالنفوذ بين الفلاحين حتى بعد أن قللوا من أهمية هويتهم الصوفية أو تخلوا عنها. وفي هذا الصدد تحضر إلى الذهن عشيرة آل الزعبي التي قدمت خلال فترة زمنية طويلة في هذه المنطقة شيوخ القادرية ـ وهي طريقة أسسها عبد القادر الجيلاني (المتوفى في عام 1166م) ـ وكان لها وزن راجح في ست عشرة قرية على الأقل في منطقتي درعا وإزرع. وكان مركزها السياسي في حياة آخر رؤسائها، الشيخ محمد مفلح الزعبي، قرية خربة غزالة، أما في أيام صعود فارس الزعبي، وهو نائب موال للفرنسيين، فكان هذا المركز قرية دير بخت. وكان مركزها الديني قرية المسيفرة على بعد نحو عشرين كيلومترًا إلى الشرق من درعا، حيث قبر ولي العشيرة. أما من حيث المكانة والنفوذ السياسي فلم يكن يفوقها في الفترة قبل البعثية سوى عشيرة آل الحريري التي قدمت شيوخ الطريقة الرفاعية وكانت مهيمنة في ثماني عشرة قرية في المناطق ذاتها، وكانت قواعدها الرئيسة في داعل والشيخ مسكين، إلى الشمال من مدينة درعا [٣٣] .

من الصعب ألا نرى في الجانب المفيد من الصوفية نوعًا من العون العاطفي للفلاحين في أوقات الشدّة. فلولاها ربما كان على كثيرين منهم أن يواجهوا قوى نادرًا ما كانت ودودة. كما ساعدت الصوفية أيضًا في دمج الفلاحين اجتماعيًا وربطهم بطريقتها الخاصة في نسيج المجتمع الإسلامي. وتوسط شيوخها ومقدموها الألطف، ما أمكن ذلك، نيابة عنهم لدى الحكومة في أمور من مثل الضرائب أو التجنيد العسكري. ومن جهة أخرى، غرست الصوفية في كثير من الفلاحين أفكارًا ومواقف مثل القناعة أو التسليم أو الإيمان بالقضاء والقدر وبمشيئة االله وكانت عبودية وتصوفية في آثارها النهائية. وبهذا المعنى، أضعفت الفلاحين ذوي الميول الصوفية، وجعلتهم فريسة سهلة لملاك الأراضي عديمي الضمير. وفوق ذلك، أصبحت الصوفية وبعض طرائقها في فترات تاريخية معينة، ولا سيما في فترة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، ملحقًا له قيمته من ملاحق الدولة العثمانية. وفي حين أثنى الحكام على الأخويات في الجانب المادي، فإنها بدورها أمّنت للحكام الوسائل الأخلاقية لإبقاء الفلاحين ـ والسكان الحضريين ـ تحت السيطرة. وبتشجيعها على قيم الولاء والطاعة، حتى لسلطان جائر، ونشرها التعاليم التي تعتبر تلك القيم جزءًا لا يتجزأ من التقوى الدينية، انحطت الصوفية إلى مدافعٍ عن الحكم المطلق وحارسٍ له.

لكن لا بدّ من الإضافة أنه في أثناء الاحتلال الفرنسي ابتعدت الحركة الصوفية عن الميل إلى الحث على الخضوع. صحيح أن بعض الشيوخ نأى بنفسه، وأظهر آخرون، مثل الشيخ أسعد الصاحب، رئيس الطريقة النقشبندية في دمشق، «تسامحهم وتساهلهم مع السلطات» [٣٤] ، أو اتبعوا مسلكًا متعاونًا مع الفرنسيين، مثل زعيم عشيرة الزعبية المتصل بالقادرية [٣٥] ، لكن شيوخًا آخرين تحدوا الفرنسيين بجرأة. هكذا، ألقى الشيخ الحلبي رضا الرفاعي (١٨٨٥ - ١٩٤٨) وعمه الشيخ طاهر

الرفاعي (١٨٧٢ - ١٩٣٦) بثقلهم خلف الثورة السورية الريفية في الشمال (١٩١٩ - ١٩٢١) بقيادة إبراهيم هنانو (١٨٦٩ - ١٩٣٥)، وهو موظف عثماني سابق وابن وجيه ريفي من كفر تخاريم جنوب غرب حلب [٣٦] . ومرة أخرى، انضم الشيخ ديب القدمي (١٨٩٣ - ١٩٥٨)، وكان أيضًا ينتمي إلى الطريقة الرفاعية ومن أبناء قرية القدم جنوب دمشق، إلى الفلاحين الثائرين، وقاتل إلى جانبهم في الغوطة في أثناء الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) [٣٧] .

على الرغم من ذلك، كانت الصوفية، بلا شك، إحدى القوى المحافظة القوية في حياة الفلاحين، وشكلت عائقًا في طريق أي مسعى عقلاني إلى إيجاد حلول حقيقية لمشكلاتهم.

X تستند الملاحظات في الفقرات الأربع السابقة إلى: Arthur John Arberry, Sufism, an Account of the Mystics of Islam (London: Allen & Unwin, ١٩٥٠); H. A. R. Gibb, Studies on the Civilization of Islam, Edited by Stanford J. Shaw and William R. Polk (Boston: Beacon Press, ١٩٦٢), pp. ٢٠٨-٢١٨; Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization, ٣ vols. (Chicago: University of Chicago Press, ١٩٧٤), vol. ١, pp. ٣٩٢-٤٠٩; vol. ٢, pp. ٢٠١-٢٥٤, and vol. ٣, pp. ١٢٢-١٢٣, and ١٥٨-١٦١, وعامر النجار، الطرق الصوفية في مصر (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٨)، وعلي زيعور، في العقلية الصوفية ونفسانية التصوف (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٤٣٢ - 439؛

X Gibb, Studies on the Civilization ofIslam, p. ٢١٦.

X Antoine Abdel Nour, Introduction à l’histoire urbaine de la Syrie ottomane: XVIe-XVIIIe siècle, publications de l’Université libanaise, section des études historiques; ٢ (Beyrouth: Université libanaise, ١٩٨٢), p. ٣٧٦.

X حديث مع المؤلف في «الحلقة» في حي الميدان في دمشق، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. أنا مدين للشيخ أحمد الحبال الرفاعي لأنه رتب أمر اصطحابي إلى مكان إقامة الشيخ السقباني.

X Louise Elizabeth Sweet, Tell Toqaan: A Syrian Village (Ann Arbor: University of Michigan, ١٩٧٤), p. ٢٢٣.

X حديث مع الأستاذ يوسف إيبش، ١٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٨٩.

X النجار، الطرق الصوفية في مصر، ص ٨٩ - ٩٠ و٩٢.

X «Ar-Rifai,» in: H. A. R. Gibb and J. H. Kramer, eds., Shorter Encyclopedia of Islam (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [١٩٥٣]), p. ٩٨.

X النجار، الطرق الصوفية في مصر، ص ٩٨. [يرد ذلك في ص ٦٩ من الطبعة الخامسة الصادرة عن دار المعارف [المترجم].

X Edward William Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians, Everyman’s Library; ٣١٥ (London: Dent, ١٩٥٤), pp. ٢٥١-٢٥٢.

X Abdel Nour, Introduction à l’histoire urbaine, pp. ٣٧٧-٧٨.

X أحمد الحلاق البديري، حوادث دمشق اليومية، ١٧٤١ - ١٧٦٢، تحرير أحمد

عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩)، ص ٩١ - ٩٢ ملاحظات، و Nicola A. Ziadeh, Urban Life in Syria under the Early Mamluks (Beirut: Printed at the American Press, ١٩٥٣), p. ١٦٣.

X محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣ - ١٩٦٤)، الجزء الثاني، ص ٢١٥ - ٢١٦.

X يستند هذا إلى تفصيلات من السيرة الذاتية قدمها أبو الهدى الصيادي في قلادة الجواهر، واستشهد به البيطار في: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٣)، ج ١، ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

X كمثال على ذلك، اقرأ الصلاة التي اقتبسها البديري، حوادث دمشق اليومية، ص ٥٣ والملاحظة.

X المصدر نفسه، ص ٩١.

X الجندي، تاريخ معرة النعمان، ج ١، ص ١٦٣ و٣٦٠ وج ٢، ص ٢١٥ - 216؛ وأبو منة، «السلطان عبد الحميد الثاني،» ص ١٣٩.

X شهادة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ من المحامي منيب اليوسفي البالغ من العمر ثمانين عامًا، وكان موظفًا سابقًا في مديرية العدل ونائبًا عن المعرة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ وعضوًا في الحزب العربي الاشتراكي وحزب البعث، على التوالي. نص شهادته في: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (١٩٣٠ - ١٩٤٥) (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

X الجندي، تاريخ معرة النعمان، ج ١، ص ٣٦٠. يعزو الجندي توقف الذكر إلى موت الصيادي ليس إلا.

X حديث مع الشيخ عبد الله علوش، إمام أحد مساجد دوما، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

X حديث مع الشيخ عبد الحكيم عبد الباسط (أبو فهد) السقباني، حي الميدان، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

X حنا، القضية الزراعية، القسم الثاني، ص ٤٥٧ - ٤٥٩.

X فرع الحريري من الطريقة الرفاعية أسسه علي بن أبي حسن الحريري (المتوفى عام 1247م). في شأن القوة النسبية لآل الزعبي وآل الحريري في العشرينيات، انظر: حنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ ١٩٢٧)، ص ٣٩. ولتفاصيل عن نفوذ العشيرتين في أثناء الاحتلال الفرنسي وفي فترة ما بعد الاستقلال وتحت حكم البعث، انظر الفصل الثاني.

X عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى: [أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة] (عمان: دار الجزيرة، [١٩٤٠])، ص ١٨. (الشهبندر: أحد قادة الثورة السورية ١٩٢٥ - ١٩٢٧).

X انظر ص ٦٧ - ٧٠ من هذا الكتاب.

X أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠)، ص ١١٦ - 118؛ ١٢٦ و١٢٨.

X آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٥٠٠.

الفصل الثامن: نزوع الفلاحين الجبليين إلى التمرّد ونزوع فلاحي السهول المفتوحة إلى طرق الدفاع غير المباشر في أيام العثمانيين والانتداب الفرنسي

ثمّة قول لكعب الأحبار (المتوفى في عام ٦٥٢ أو 654م)، وهو من علماء الحديث وناصحٌ لأول حاكم عربي لسورية. إذ قال: «إن االله تعالى لما خلق الأشياء جعل لكل شيء لشيء. فقال العقل أنا لاحق بالشام، فقالت الفتنة وأنا معك» [١] . غير أنّ الفتنة عشّشت براحة بين الفلاحين سكان الجبال في ريف سورية. وعلى العكس، قلما لجأ فلاحو السهول المفتوحة إلى تدابير العنف المكشوف، وكان أكثر اعتمادهم في مواجهة القمع على وسائل العقل الحصيف.

واجه الفلاحون في سهول حوران الشاسعة البعلية الجرداء في أيام العثمانيين صعوبات كثيرة. كانوا، عندما تضطرب سلطة الدولة في الريف، يتعرضون للسلب على يد قطاع طرق مسلحين أو قوات غير نظامية أو قبائل عربية بدوية، وكان عليهم بعد عام ١٦٨٥ ـ وأكثر منه بعد عام ١٧١١، ولا سيما في القرن التاسع عشر ـ أن يقاوموا محاولات التوسع من الدروز الذين استقروا حديثًا في الجبال المجاورة. وعندما استعادت الدولة سلطتها المادية أو وسعتها، كان على فلاحي حوران أن يتدبروا أمر الطلب المتكرر على العمل القسري، أو الطلب المزاجي على الطعام لقوات الحكومة أو حيوانات الجر لنقل الإمدادات العسكرية، فضلًا عن مطالبات الدائنين أو جباة الضرائب أو ملتزميها أو مشايخ القرى وابتزازهم. ومع انتشار الأمن في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، وما تلاه من إنشاء سكة حديد الحجاز عبر حوران، واستيعاب المنطقة جزئيًا في شبكة التجارة الدولية، بات الفلاحون تحت ضغط اقتصادي جديد من ملاك الأرض الغائبين الذين حصلوا من الحكومة العثمانية على صكوك ملكية بموجب قانون الأرض لعام ١٨٥٨ الذي يمنحهم حقوقًا بالملكية في أراض بحيازة الفلاحين على المشاع. علاوة على ذلك، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا، أصبح الفلاحون عرضة للتجنيد على نحو متكرر أو مجبرين على المساهمة بمبلغ مكافئ نقدًا. وكما يقول جون بورينغ، كان التجنيد يتم ـ على الأقل في أثناء الاحتلال المصري لسورية (١٨٣١ - ١٨٤٠) ـ «بنوع من الاعتقال العام» في الحقول أو في مساكن الفلاحين، ويساق الرجال الملائمون بعيدًا عن عائلاتهم للخدمة بعيدًا عن بيوتهم [٢] .

من وجهة نظر الفلاحين في حوران، لم يكن إظهار الجسارة في وجه أعدائهم ومواجهة القوة بالقوة خيارًا مجديًا، لأنهم لم يكونوا مكافئين لهم في القدرة. فإذا ما لجأوا إلى العنف كان ذلك بمنزلة ملاذٍ أخير ونتيجة يأس تام. وكانت القاعدة في الالتفاف على مصاعبهم أن يلجأوا إلى طرائق قائمة على الصبر أو الحذر.

كي يقاوم هؤلاء الفلاحون عمليات اغتصاب أرزاقهم، أو يخففوا من مداها، كانوا يبنون محميات، أو يفيدون من المحميات القديمة، وهي حُجرات تحت الأرض يخبئون فيها حبوبهم. وكانت المحميات رباعية الشكل وذات أعماق مختلفة ومناطق أساسية. وكانت تُدْعم بجدران، وتغطى بصفائح من الإسفلت وبطبقة من الصلصال والأغصان الثخينة. وكان الوصول إليها بواسطة سلّم من الحبال وأحيانًا بواسطة درج صغير من الحجر. وكانت لها فتحة واحدة تغلق بإحكام كي لا يسهل كشفها على الجنود والنهّابين. وتوجد بقايا هذه المحميات في كل أنحاء حوران [٣] .

مرة أخرى، لتفادي الضرائب الظالمة أو غيرها من الإزعاجات، حوّل الفلاحون قدرتهم على الانتقال ووفرة الأرض القابلة للزراعة لمصلحتهم، فكانوا يتركون قراهم في عشائر كاملة مع زوجاتهم وأطفالهم، ويبحثون عن مساكن جديدة في البيوت القديمة المهجورة في أجزاء أخرى من حوران. كانت قرى بأكملها ترحل بهذه الطريقة. وكان ذلك نمط مقاومتهم الأكثر شيوعًا. وهذا هو السبب في أن هذه المنطقة، وغيرها، عرفت في مطلع القرن التاسع عشر كثيرًا من القرى المهجورة أو التي كانت تُسْكَن على نحو متقطع [٤] .

كان سكان القرى الصغيرة، في بعض الحالات، يبحثون عن الأمان بأن يربطوا أنفسهم بتجمعات سكانية أقوى. وكان بعض القرى مسوّرًا على شكل حوش، وبيوتها تتحد للدفاع المشترك. وكان الدخول إليها عبر بوابة خشبية قوية تغلق بإحكام في الليل. [٥] غير أنّه كان بمقدور تلك القرى أن تصمد أمام العصابات الصغيرة أو اللصوص لا أمام القبائل القوية أو المغيرين الجريئين من جبل الدروز.

كان فلاحو حوران يسعون أحيانًا إلى تحقيق شروط أقل سوءًا عبر تفريق أعدائهم. لذلك كانوا يدخلون في اتفاقات مع بعض القبائل القوية لقيادة قطعانهم من الغنم والماعز إلى الرعي في فصل الشتاء، ويعطونهم في المقابل ربع الحملان والجداء و«حصة مماثلة» من السمن [٦] . وكانوا أيضًا يدفعون لهم الخوّة حتى يمتنعوا من الإغارة على حقولهم ويحرسوا موسمهم من القبائل الأخرى أو الدروز الخطرين. لكن الفلاحين تعلموا من التجربة أنّ حالهم يكون أفضل في حال اقتطعت منهم الحكومة وحدها، وليس الحكومة والمشايخ المحليين والدروز وقبائل الرحّل [٧] . ومن هنا جاء تفضيلهم سلطة قوية وطيدة الأركان. والدليل على ذلك هو إعادة السكن المتزايد في القرى المهجورة في آخر عقدين من الحكم العثماني عندما بسطت الحكومة سيطرتها على حوران وعززتها. وفي الوقت ذاته، لم تتوقف الحكومة عن أن تكون موضوع شكهم.

مثّل فلاحو حوران، أكان في ما يتعلق بانعدام الأمن المرتبط بظروفهم، أم بالمشقات أم الأخطاء التي عانوها، أم بطرائقهم في الدفاع عن أنفسهم أو حل مشكلاتهم، أم بذلك الجزء من طاقتهم الذي كانوا يكرّسونه لمجرد البقاء، أبناء السهول الزراعية الأخرى، بمن في ذلك أبناء السهول المحيطة بحمص وحماه وحلب. ولكن لا بد من استثناء حالة مستأجري الأراضي السَّنيّة التابعة للسلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) التي شملت ما لا يقل عن ٤٤٥ ألف هكتار في ٥٦٧ قرية في مناطق واقعة شرق حلب وجنوبها وحدها. هنا كان الفلاحون يدفعون ١٧ في المئة لا غير من عائدات عملهم، بما في ذلك ٧ في المئة إيجارًا للأرض، والباقي هو العشر. ولم يكونوا يخضعون لأي ضريبة أخرى سوى الكودا أو الضريبة على رؤوس الماشية، وكانوا معفيين من التجنيد. وعلاوة على ذلك، كان الجنود أو رجال الشرطة يحرسونهم. ولذلك كانوا في وضع أفضل من باقي الفلاحين في السهول وأكثر رضًا منهم. لكن بعد ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨ أصبحت الأراضي السَّنية ملكًا للدولة، وجرى، تحت الانتداب الفرنسي، نقل جزء كبير من ملكيّتها إلى مشايخ القبائل أو إلى رجال ذوي مال أو نفوذ. وأدى التغير في الملكية إلى هبوط في حظوظ المستأجرين [٨] .

اختلف فلاحو الجبال في أفعالهم وردّات أفعالهم عن فلاحي السهول. وما ميّز الفلاحين الجبليين هو براعتهم في استخدام الأسلحة وميلهم إلى الإغارة أو المقاومة المسلّحة ضد الحكومة. كان هذا صحيحًا خصوصًا في حالة الفلاحين الجبليين الذين شكلوا جماعات مغلقة نسبيًا وذات تقليد طويل من الاستقلال الذاتي، كالدروز في

جبل العرب، أو غيرهم ممن كانوا يميلون إلى العزلة الإثنية والتركّز في مناطق معينة، على الرغم من أنهم أقل اندماجًا وأكثر تمزّقًا من الدروز بفعل العوامل العشائرية، مثل العلويين في الجبال الساحلية. وفي ما عدا فترة الاحتلال المصري لسورية (١٨٣١ - ١٨٤٠)، كان يحكم أولئك العلويين، في العهد العثماني، شأنهم شأن الدروز، زعماؤهم، على الأقل حتى عام ١٨٥٨، عندما وقعوا تحت حكم تركي مباشر مزعزع ومتقطع.

انخرط الفلاحون الدروز منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) في ما لا يقل عن ثماني عشرة غارة كبيرة على القرى في حوران أو انتفاضات مسلحة أو مواجهات عسكرية ضد المصريين أو العثمانيين أو الفرنسيين [٩] . وفي الفترة ذاتها، تحدّى الفلاحون العلويون الحكومة القائمة، أو رفعوا السلاح ضدها، في ثلاث عشرة مناسبة مختلفة على الأقل [١٠] .

كان ثمّة ارتباط واضح بين القلق أو التمرّد والابتداع الديني. لكن لا بد من تخفيف هذا الاستنتاج في ضوء سلوك علويي السهول المتناثرين الذين، على الرغم من أصلهم الجبلي، صاروا مع الوقت أقل حدّة وقسوة وأكثر خنوعًا من علويي الجبال.

صحيح أن هناك عناصر في الأديان الابتداعية تميل إلى تشجيع الصفات أو العواطف الملازمة للحرب. فعلى سبيل المثال، يغرس الإيمان الدرزي لدى المؤمنين به فضيلة الشجاعة. يقول حمزة، أول مرشد للدروز، في إحدى رسائله «معشر الإخوان من خشي من بشر مثله سلّط عليه. وإن الموحّد الديّان، بتوحيد مولاه، شجاع غير جبان» [١١]. وإيمان الدروز بأن مدة حياتهم مقررة سلفًا على نحو مُبْرَم وأن روحهم ستنتقل عند الموت إلى جسد آخر إنمّا يعزّز شجاعتهم. وقد يفسر ذلك إلى حد ما عاداتهم العسكرية وحبهم للقتال. لكن تمرّس فلاحي جبل الدروز بالحرب يضرب جذوره في تعرّضهم الطويل للمخاطر وصداماتهم المتكررة مع البدو المحاربين. وفي أيام العثمانيين، كانوا يحرثون الأرض والبارودة على أكتافهم، كما تشير مؤرّخة درزية [١٢] . لكن العامل الذي عمل لمصلحتهم أكثر من أي عامل آخر، ومكّنهم من تحدي الحكومة ومقاومتها بنجاح هو غالبًا وعورة تلك الأجزاء من البلد، التي عاشوا فيها وقاتلوا، وقسوتها وبعدها عن مراكز سلطة الدولة. ويمكن قول الكثير من هذا القبيل عن العلويين الجبليين الذي حمتهم الطبيعة على نحو مشابه من الهجمات المفاجئة، وعاشوا في مناطق اتسمت بارتفاعات حادة شديدة الانحدار ووديان ضيقة عميقة.

كان كثيرٌ من انتفاضات الدروز والعلويين مسألة دافع طبيعي أكثر منها مسألة تنظيم مدروس. وغالبًا ما كانت هذه الانتفاضات تؤدي إلى نتائج مفردة مستقلة، بمعنى أن نتيجة ثورة سابقة لم يكن لها عادةً تأثير في الثورات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، فإنّ معظمها كان سلبيًا بطبيعته. وبعبارة أخرى، كانت تلك الانتفاضات توجه ضد أخطاء معينة أو مطالب مرهقة محددة. كان الفلاحون يكرهون الضرائب من كل نوع، باستثناء الزكاة. أما ما كانوا يمقتونه أكثر من أي شيء آخر فهو التجنيد. وكما عبّر شيخ علوي عن الأمر في عام ١٨٥٠: «مهما كانت الضرائب ثقيلة فهي لا شيء بالمقارنة بفصلنا عن أبنائنا» [١٣] . واشتدت الثورات ضد الدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لأن جهدها لتعزيز قدراتها الضريبية أو التعبوية اشتدّ أيضًا. كانت الحكومة في عيون الفلاحين قوة شريرة، معتدية تحصل على إيراداتها بطريقة غير شرعية. وكان عُقّال الدروز يعتقدون أن «أموال الحكام والأمراء حرام فلا يأكلون شيئًا من طعامهم ولا من طعام خدمهم» [١٤] . وكان

المشايخ العلويون يحملون الاعتقاد نفسه. فيقول الشيخ علي سلمان، والد الشيخ صالح العلي قائد الثورة العلوية (١٩١٨ - ١٩٢١): «إنني لم آكل في حياتي كلها مع رجل موظف خشية أن يكون قد ظلم أحدًا من الناس» [١٥].

نَجَمَ بعض الثورات في جزء منه عن الاختلال بين عدد السكان الكثيف وندرة الموارد في الجبال. ومن المؤكّد أنّ هذا العامل كان حاضرًا في الثورة التي قادها الشيخ صالح العلي [١٦]. وبالمثل، وقف جوع فلاحي جبل الدروز للأرض وراء قدْرٍ كبير من تمرّدهم. ففي مواجهة إنذار عثماني في عام ١٨٧٦ أو نحوه لدفع الميري وإعادة سبع عشرة قرية اغتصبها الدروز من فلاحي حوران، رد الشيخ أبو علي الحناوي، الناطق باسم الدروز: «أما الأموال الأميرية، فإنها تدفع بطيبة خاطر، لأنها كزكاة أموال، [...] أما تسليم القرى لأصحابها. فهذا أمر لا تقبله العشائر، فكما أخذناها نحن بالسيف، فليأخذوها هم بالسيف أيضًا. وإذا أردتم أن تستلموها بالقوة فسنسلمها بعد أن نروي ترابها بالدم؛ وإذا مشيتم علينا فلا نقابلكم، إلا بالبارود، واليوم المقروض» [١٧].

شكل الفلاحون على الدوام أغلبية القوات المتمردة في جبال الدروز والعلويين، لكن الدور القيادي كان، مع استثناءات قليلة، لزعماء العشائر. كان بعض الثورات في الواقع من شأن أولئك الزعماء أساسًا، ومنفصلًا بوضوح عن مصالح الفلاحين. والمثال النموذجي على ذلك هو الاضطراب الذي أثاره نحو عام ١٨٥٤ زعيم أقل شأنًا من عشيرة المتاورة العلوية، هو إسماعيل بك الذي ادعى لنفسه قدسية خاصة ولقّب نفسه بمشير الجبل، وبسط سلطته على العشائر العلوية الأخرى، وحصل على اعتراف العثمانيين به حاكمًا للمنطقة، وانتهى به الأمر مستبدًا صغيرًا، يسلب الفلاحين ويغني أصدقاءه، لينتهي به الأمر معلقًا من رقبته في دمشق في عام ١٨٥٩ [١٨].

كان لبعض الثورات الريفية الأخرى خصائص الأعمال الطائفية، وكانت موجهة لمصالح طائفيّة. ففي القرن التاسع عشر انخرطت الطائفة الدرزية كلّها في الجبل بمقاومة محاولات الحكومة المتكررة القيام بتسجيل الرجال للخدمة العسكرية الإلزامية. وبالطبع، ارتدت هزيمة هذه المحاولات بالفائدة على الفلاحين وزعماء العشائر.

كان قادة الثورات أحيانًا، في أصلهم على الأقل ، قريبين من الفلاحين، أو ليسوا أعلى منهم على نحو ملحوظ في وضعهم الاقتصادي أو مكانتهم الاجتماعية. مثال على ذلك إسماعيل الأطرش (المتوفى في عام ١٨٦٩)، زعيم الحركة ضد آل الحمدان الذين توارثوا المشيخة والزعامة في جبل الدروز منذ أواخر القرن السابع عشر. واستنادًا إلى مخطوطة من تلك الفترة مجهولة الكاتب، لكنها دُوّنَت بقلم خوري مسيحي مناوئ، فإن إسماعيل الأطرش «لم يتحدر من عائلة مهمة مثل آل الحمدان» بل كان في البداية راعي قطيع، يؤجر نفسه على أساس سنوي، وأثبت في ما بعد أنه رجل شجاع ومن بين أشدّ قطاع الطرق في البلد عزمًا [١٩]. يربط كاتب من القرن العشرين أسلاف إسماعيل ـ استنادًا إلى معلومات قدمتها المصادر الدرزية أو عائلة الأطرش كما هو واضح ـ بعبد الغفار، وهو أحد سكان قرية تلثيثة في منطقة حلب ومن نسل الشيخ علي العكس الذي كان يومًا ما مقدمًا أو رئيسًا إداريًا للجبل الأعلى. ويزعم الكاتب نفسه أن سلالة عبد الغفار استقرت أخيرًا في جبل الدروز، ومنحها آل الحمدان ثلاث قرى، بما فيها القريّا التي شغل منصب المشيخة فيها إسماعيل الأطرش عندما حقق الهيمنة في منتصف القرن التاسع عشر بفعل مآثره ضد البدو وتحديه العثمانيين [٢٠].

أيًا تكن الحال، عندما تحدى إسماعيل في ما بعد سلطة آل الحمدان، اعتمد لتحقيق

هدفه على شعور متنام بعدم الرضا بين الفلاحين. فتحت سلطة آل الحمدان المتأخرين، كان الفلاحون يعاملون مثل «العبيد»، وكان من الممكن أن يُنقلوا من قرية إلى أخرى، أو أن يطردوا من الجبل كله، بحسب مشيئة آل الحمدان. وكان الفلاحون والمشايخ الأقل شأنًا أيضًا يدفعون الجزية، وكان على الفلاحين المسيحيين أن يدفعوا، علاوة على ذكور مواشيهم، عشرة جنيهات عثمانية عن كل ابنة مسيحية تريد الزواج [٢١]. ونجح إسماعيل الأطرش، مسنودًا بالفلاحين والعشائر الأقل شأنًا، في إنهاء زعامة آل الحمدان بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٧، إذا ما كانت رواية حديثة عن تلك الحوادث صحيحة [٢٢]. واستنادًا إلى رواية أقدم، جاءت الضربة القاضية لحكمهم في عام ١٨٦٩ عندما وقعت عاصمتهم، السويداء، بين يدي ابن إسماعيل، إبراهيم الأطرش [٢٣].

بيد أنَّ أحوال الفلاحين ساءت في أثناء صعود عائلة الأطرش، ولا سيما بعد أن أصبح إبراهيم شيخ المشايخ. أولًا، لأن الضغط على الأرض ازداد مع وصول مهاجرين دروز جدد إلى الجبل من لبنان. وثانيًا، لأن عائلة الأطرش مالت إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأرض في القرى التي استولت عليها من الحوارنة، أو التي استقرّت فيها حديثًا في الجزء الجنوبي من الجبل، حيث وجد فلاحون كثيرون أنفسهم من دون قطعة أرض خاصة بهم، وانحدروا إلى محاصصين ليس غير. ولم يكن لدى آخرين، حتى في قرى قائمة منذ زمن طويل، ما يكفي من الأرض ليعيشوا منها. وعلاوة على ذلك، كان نوع من العمل القسري في الحقل أو في بيت الشيخ ينتزع من الأسرى تحت اسم القرعة، وظلت الممارسة القديمة المتمثلة بطرد الفلاحين من أراضيهم بحسب مشيئة المشايخ من دون تعويض قائمة بالفعل. واحتفظ المشايخ لأنفسهم بالحق في الاحتفاظ بالمضافات أو باللبس على نحو مميز، إلى حد يقال معه إن أحد المشايخ قتل فلاحًا لأنه لبس حذاء حلبيًا من المخمل الأخضر في اجتماع عام، لأنّ ذلك كان امتيازًا للشيخ [٢٤].

كان من شأن كل تلك الأمور أن تؤدي إلى نوع استثنائي من الثورة الريفية - أو الفعل الطبقي الغاضب - ما عاد الفلاحون فيه، كما في الماضي، مجرد أدوات، بل نزلوا بقوة إلى الميدان مقاتلين من أجل قضية هي قضيتهم وساعين إلى أهداف كانت دائمًا عزيزة على قلوبهم. كان هذا العمل الثوري المختلف هو ثورة العامية ١٨٨٩ - ١٨٩٠. وكانت الثورة الوحيدة المشابهة لها في سورية الكبرى في القرن التاسع عشر هي ثورة الفلاحين في منطقة كسروان في لبنان ضد أسيادهم الإقطاعيين في فترة ١٨٥٨ - ١٨٥٩ [٢٥].

كانت مقدمة ثورة العامية سلسلة من الاجتماعات السرية التي عقدها في عام ١٨٨٩ زعماء العشائر الأقل شأنًا، وسعوا فيها إلى توحيد صفوفهم ضد الشيخ الأكبر إبراهيم الأطرش الذي كان العثمانيون في هذا الوقت قد عينوه رسميًا نائب الحاكم والمدير الإداري الفعلي للجبل. ولدى وصول أخبار هذا الاجتماع إلى شبلي، شقيق إبراهيم الذي كانت أهدافه مغايرة لأهداف أخيه، بدأ يثير مشاعر الفلاحين، على أمل أن يضع نفسه على رأس الحركة الوشيكة. لكن شبلي لم ينجح في إثارته للفلاحين إلا في أن يُخرج إلى السطح تلك النقمة على آل الأطرش التي كانت تجيش منذ زمن طويل. ولمفاجأته، انقلبوا عليه وعلى عائلة الأطرش كلها. في البداية اندلعت النار في جنوب الجبل كله حيث تتركّز قوة آل الأطرش، لكن ألسنة لهب ثورة العامية انتشرت إلى الشمال عندما نجح الفلاحون في طرد المشايخ الأكثر اعتبارًا من غير آل الأطرش من قراهم وجرّدوهم من ملكيتهم.

في ذروة ثورة العامية، وبما أن إبراهيم الأطرش وغيره من المشايخ أخذوا

يفكرون في طلب العون من العثمانيين، تدخّل العقّال خوفًا من فقدان جبل الدروز وضعه الخاص المستقل ذاتيًا، وعرضوا التوسط في النزاع. وافقت عائلة الأطرش وبقية المشايخ، في تسوية تم التوصل إليها في خريف ١٨٨٩، على التنازل عن بعض امتيازاتهم، واعترفوا بحق الفلاحين في أرض خاصة بهم. لكن الفلاحين استأنفوا ثورة العامية في ربيع ١٨٩٠ لأنهم استشعروا أن المشايخ لم يكونوا جادين في تنفيذ اتفاقهم.

كان الفلاحون واضحين في مطالبهم الرئيسة. فقد سعوا إلى خفض حصة الشيخ من الأرض في كل قرية إلى الثمن، وإلى توزيع الباقي على الفلاحين. كما طالبوا بالحق في تعيين رؤساء قرى يستجيبون لحاجاتهم ومصالحهم. وأرادوا، علاوةً على ذلك، وضع حد لممارسات الشيخ التسلطية، ولا سيما قدرته على إخلاء الفلاحين من حيازاتهم.

بلغ النزاع المسلح ذروته في معركة عين المزرعة قرب السويداء، وفيها فاز الفلاحون. وفرّ مشايخ آل الأطرش إلى دمشق مفضلين، كما عبّر شبلي بإيجاز في إحدى قصائده، «الموت بيد السبع المجنزر [الدولة العلية العثمانية التي تقيدها القوى الكبرى] على الموت بسم الحية [أي جماهير الفلاحين]» [٣٦] . عند هذا المفترق، أرسلت الحكومة التركية، مستغلةً انعطاف الحوادث لمصلحتها النهائية، قوة كبيرة إلى الجبل احتلت السويداء وأغرقت ثورة العامية بالدماء. لكن الفلاحين الدروز لم يخسروا مكاسبهم كلها. وأصبح كثيرون منهم أصحاب ملكيات صغيرة، وصار المشايخ في قرى كثيرة لا يحتفظون إلا بثمن الأرض، مع أن آخرين، مثل شبلي الأطرش، احتفظوا بما يصل إلى الربع، واحتفظ آخرون بأكثر من ذلك. لكن سلطة المشايخ على الفلاحين استُعيدت [٣٧] .

لم تأت المحاولة التمردية الوحيدة الأخرى ضد زعماء آل الأطرش، التي انخرطت فيها العناصر الفلاحية، إلا بعد ذلك بوقت طويل، في عام ١٩٤٧، بعد تحقيق سورية استقلالها. قبل ذلك كانت تحصل في جبل الدروز انفجارات كلامية دورية لمصلحة نقل الولاء من سورية إلى شرق الأردن، مترافقةً مع عدم رضا آل الأطرش عن توزيع المعونات والمناصب الإدارية [٣٨] . ويقال إن الرئيس شكري القوتلي، ممثلًا حكم القلّة التجارية الدمشقية التي تسيّر الجمهورية السورية، دفع المحاصصين الدروز، بعد أن أقلقه هذا الكلام، إلى ثورة ضد ملاكي أراضيهم من آل الأطرش. وبعد حرق بيوت آل الأطرش في عدد من القرى وخوض معركة غير بعيدة عن معقلهم في القريّا، أُخضع المحاصصون [٣٩] .

أما في ما يخص الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧)، فلا شك أن الفلاحين الجبليين في جبل الدروز والفلاحين البستانيين في غوطة دمشق شكلوا العماد الريفي للثورة، وتحملوا عبئها الرئيس. علاوة على ذلك، وبقدر ما يتعلق الأمر بالغوطة على الأقل، تبيّن الأدلة المتوافرة أن الفلاحين مالكي الأرض عمومًا، لا الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض، هم من دعم الثوار بأقوى قوة: جميع القرى التي هبّت إلى السلاح، أو ساهمت في الثورة بالرجال والإمداد، بموافقتها أو من دون أي إكراه واضح، هي قرى كانت ملكية الأرض فيها موزعة على نحو واسع، أو تتميز بسيطرة فلاحين مالكي أرض مستقلين [٣٠] . ونأت قرى أخرى ذات سمات زراعية مشابهة بنفسها عن الثورة أو رفضت رفضًا قاطعًا المشاركة فيها، وفي مثال معروف، طلب الفلاحون من الثائرين، أن يخلوا قريتهم خوفًا من أن يدمرها المحتل الفرنسي، لكن ذلك كان بلا جدوى. [٣١] فضلًا عن ذلك، إذا ما كان مخبرو الاستخبارات الفرنسية واسعي الخيال موثوقين، ففي بعض القرى غير المحددة، دُفِعَ

المحاصصون إلى الثورة بوعود توزيع مزارع الوجهاء المؤيدين للفرنسيين عليهم، إذا ما نجحت الثورة في النهاية [٣٢] .

كان لدى الفلاحين مالكي الأرض، بحملهم السلاح، ما يخسرونه أكثر من الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض. أما لماذا اختاروا ـ حيث كانت لهم القدرة على الاختيار ـ أن يرموا بسهمهم إلى جانب الثوار، فهو سؤال لا يمكن الجواب عنه بثقة، لأنه ليس من السهل الآن الدخول في دوافعهم. لكن من المعقول القول إن سوء المحصول المؤلم في عام ١٩٢٥ [٣٣] ، والتقلبات الحادة في سعر الفرنك الفرنسي الذي ربطت العملة السورية به (كان سعر صرف الليرة السورية في كانون الثاني/يناير ١٩٢٣ بالمتوسط ٢,٩٩ دولار، و٩٥ سنتًا في عام ١٩٢٤، و١,٠٨ دولار في عام ١٩٢٥، و٧٥ سنتًا في عام ١٩٢٦) [٣٤] ، وما ارتبط بذلك من زيادة تقارب الضعف في ضريبة الأرض [٣٥] ، والكفاءة التي أصبحت الإيرادات تجبى بها (وهي كفاءة غير مسبوقة مقارنة بطرائق العثمانيين غير المنهجية)، والارتفاع الذي لا مفر منه في تكلفة الائتمان، لم يكن لهما إلا أن يُعرّضا للخطر سيطرة الفلاحين مالكي الأرض الصغار على بقعهم من الأرض، وربّما كانت عاملًا في دفع كثيرين منهم إلى ذراعي الثورة. وفي حين ارتعب بعض الفلاحين من البعثات التأديبية عديمة الرحمة ومن القصف الجوي والمدفعي الذي قام به الفرنسيون في عام ١٩٢٦ على قرى الغوطة، فإنّ ذلك كله دفع آخرين إلى قضية الثوار [٣٦] . أكثر من ذلك، لم يكن في إمكان الفلاحين في القرى الأقرب إلى دمشق أن يبقوا في منأى عن عداء وطنيي العاصمة للفرنسيين، الذي وجد جذوره في التقسيم الإلزامي لسورية الطبيعية، وتجزئة بقاياها على أسس دينية أو طائفية وخسارة الكثير من منافذها على البحر المتوسط وفصلها عن أسواقها الطبيعية في تركيا والعراق وفلسطين والسيطرة المتنامية للشركات الفرنسية على اقتصادها [٣٧] .

ضُرب فلاحو جبل الدروز بقسوة أيضًا نتيجة التأثيرات المتراكمة للجفاف الشديد وانخفاض قيمة العملة وثقل المطالبة بالضرائب. غير أنّه ينبغي عدم البحث عن أصل تمردهم في المشقات التي عانتها طبقتهم فحسب. إذ تحدوا الفرنسيين بوصفهم أعضاء في طائفة، وبهذه الصفة كان يدفعهم أيضًا الاستياء من تآكل استقلالية الجبل والرغبة في احترام المحتلين الأجانب العادات والتقاليد المحلية وتكتيكهم المزعج بوضع العشائر بعضها ضد بعض أو استغلال التنافس بين العشائر والنفوذ التسلطي للحاكم الفرنسي المقيم واستخدامه العمل القسري على نحو لا مثيل له وعدم إعفائه من العمل في شق الطرقات العامة زعماء عشائر معارضين، بل حتى شيخًا موقرًا معروفًا بالفقه والصلاح، كما حدث في إحدى الحالات [٣٨] . وعندما كان سلطان الأطرش، روح الثورة البارز، ينتقل من قرية إلى قرية في منتصف عام ١٩٢٥ داعيًا الفلاحين إلى السلاح، كانت أول ملاحظة في مناشدته، كما يمكن الاستنتاج من رواية موثوقة، «إنقاذ شرف الطائفة الدرزية» [٣٩] . لكن همه الأساس ربما كان التهديد الفرنسي الصريح لنظام آل الأطرش الراسخ. ومع ذلك، كانت له اتصالات بالعناصر الوطنية منذ عام ١٩١٦ أو قبل ذلك، أي بعد ست سنوات أو نحوها من شنق والده على يد الأتراك، وأبدى في أثناء الانتفاضة قدرة على الارتفاع بالروابط ذات المنظور المحلي الضيق وعلى ربط شكاوى الجبل بشكاوى البلد كله [٤٠] .

هل شارك الفلاحون، على أي مستوى، في دور قيادي في أي مرحلة من التمرد؟ على المستوى الأعلى، ظلت الوظائف التوجيهية والتنسيقية، على الرغم من عدم انتظام ممارستها، في أيدي سلطان الأطرش والوطنيين المؤثرين من مثل عبد الرحمن الشهبندر، وهو طبيب من عائلة من التجار المتوسطين وكان القلب الحقيقي لحركة

الاستقلال في دمشق. والرجل الوحيد ذو الأصل المتواضع الذي شكل حلقة مهمة في سلسلة القيادة العملية البعيدة عن الصقل هو حسن الخراط، وهو قبضاي أمّي وحارس بساتين من حي الشاغور في العاصمة. واستنادًا إلى الشهبندر، كان الخراط «اشتراكيًا» في الممارسة وأدّى «أعظم الأدوار» في معارك الغوطة [٤١].

لكن الفلاحين الأغنياء أو زعماء القرى أو أبناءهم هم الذين قدّموا، في بعض الأمثلة على الأقل، القادة الميدانيين أو المباشرين لجماعات الفدائيين الريفيين [٤٢]. وكان ثلاثة من أولئك القادة الذين حققوا شهرة محلية ينتمون إلى عائلة من الفلاحين الأغنياء من دوما [٤٣].

كان الفلاحون، من بين جميع الطبقات، هم من عانى أشدّ المعاناة من ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧. فنتيجة القصف الفرنسي المتكرر، والغارات العقابية وأعمال النهب التي قامت بها الطوابير الفرنسية، والمطالب الملحة من طرف المجموعات الثائرة الأقل حسًا بالمسؤولية آلَ كثيرٌ من فلاحي الغوطة إلى الخراب وفقدوا بيوتهم ومحاصيلهم وقطعانهم وأمتعتهم المنزلية [٤٤]. ولم تكن العواقب على فلاحي جبل الدروز أقل خطورة من حيث خسارة الأرواح والممتلكات [٤٥]. وفي الوقت ذاته، قرّبت الثورة فلاحي منطقتين بعضهم من بعض، على الأقل على المستوى المعنوي، ولو كان نتيجة معاناتهم وتضحياتهم المشتركة فحسب.

X المقريزي (١٣٦٤ - ١٤٤٢): أحمد بن علي المقريزي، كتاب الخطط المقريزية أو المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار (بيروت: [د.ن.]، ١٩٥١)، ج ١، ص ٨٧. [يرد الاستشهاد في ص ١٥٠ من الجزء الأول من الطبعة الصادرة عن مكتبة مدبولي عام ١٩٩٨ [المترجم].

X John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria (London: [n. pb.], ١٨٤٠), p. ٣٦, تستند الملاحظات السابقة إلى: John Lewis Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land (London: J. Murray, ١٨٢٢), (التي تتضمن يومياته عن جولة من دمشق إلى حوران في عام ١٨١٢)؛ Gottlieb Schumacher, The Jaulan (London: Richard Bentley and Son, ١٨٨٨); and Andrew Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation,» (M. A. Thesis, American University of Beirut, ١٩٨٢), وحنا أبي راشد: حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ ١٩٢٧)، وجبل الدروز (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١) (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥).

X من أجل وصف للمحميات وغايتها، انظر: محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣ - ١٩٦٤)، الجزء الأول؛ من أجل وصف آخر ومن أجل وجودها «بتلك الأعداد الكبيرة في حوران»، انظر: Schumacher, The Jaulan, pp. ١٦٤-١٦٥.

X انظر: Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land. من أجل خريطة تشير إلى القرى المهجورة والقرى المسكونة جزئيًا في أوائل القرن التاسع عشر، انظر: Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, ١٨٠٠-١٩٨٠ (Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨٧), p. ٣٠.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, p. ٢١٢.

X Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land, p. ٣٠٩.

X Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century», pp. ٩١-٩٣.

X انظر: Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (١٩٢٠ - ١٩٤٥) (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٣٩ - ٤٣.

X حصلت الأعمال المسلحة في أعوام ١٨٣٧، ١٨٥١، ١٨٦٠، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٩٠، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٩٠١، ١٩٠٣، ١٩٠٦، ١٩١٠، ١٩٢٥ - 1927؛ أبي راشد، جبل الدروز، ص ٩٦ - 100؛ محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ مج (دمشق: [د.ن.]، ١٩٢٥ - ١٩٢٨)، مج ٣، ص ١٠١ - ١١٠، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول (١٨٢٠ - ١٩٢٠) (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٥)، ص ١٥٩ وما يليها.

X في أعوام: ١٨٠٦، ١٨٠٨، ١٨١١، ١٨١٥، ١٨٣٤، ١٨٤٤، ١٨٥٢، ١٨٥٥، ١٨٥٨، ١٨٧٠، ١٨٧٧، ١٨٨٠، ١٩١٨ - 1921؛ انظر: René Dussaud, Histoire et religion des Nosairis (Paris: E. Bouillon, ١٩٠٠), pp. ٣٢-٣٣; Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation,» pp. ٤٩ and ٦٢; Moshe Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine ١٨٤٠-١٨٦١: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society (London: Clarendon P., ١٩٦٨), pp. ١٠٩-١١١, and William Polk and Richard L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East; The Nineteenth Century (Chicago: University of Chicago Press, ١٩٦٨), pp. ٣٧٠-٣٧١; كرد علي، خطط الشام، مج ٣، ص 27؛ وحنا، القضية الزراعية، القسم الأول، ص ١٦٢، وعبد اللطيف يونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، [د. ت]).

X الرسالة ٣٥، استشهدت بها: Nejla M. Abu Izzedin, The Druzes: A New Study of Their History, Faith and Society (Leiden: E. J. Brill, ١٩٨٤), p. ٢٣١.

X Ibid., p. ١٣٢.

X Samuel Lyde, The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria (London: [n. pb.], ١٨٥٣), p. ١٣٧.

X كرد علي، خطط الشام، مج ٦، ص ٣٦٧.

X يونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ص ٦٧، ملاحظة ١.

X المصدر نفسه، ص ٢١٢.

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ٩٩ - ١٠٠.

X Dussaud, Histoire et religion des Nosairis, pp. ٣٣-٣٨, وعبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦ (القاهرة: دار الجيل، ١٩٦١ - ١٩٦٢)، ص ١١٣.

X مخطوطة مجهولة المؤلف في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ربما يكون كاتبها الكاهن ميخائيل صفير، بعنوان كتاب الأحزان في تاريخ واقعات الشام وجبل لبنان (غير منشور، ١٨٦٠) ص ١١.

X أبي راشد: حوران الدامية، ص ١٧٩ - ١٨٠ جبل الدروز، ص ٥١ و٢٤٣ -

٣٤٤. لمعرفة تفاصيل أخرى عن إسماعيل الأطرش، انظر: عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي (بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.])، ص ٢٩٠ وما بعدها. (لكنه منشور في السبعينيات).

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ٩٤.

X أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٢٩٥.

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ٩٧ - ٩٨. [في الحقيقة ترد هذه المعلومات في ص ٥٢ من الكتاب المذكور [المترجم]

X انظر: حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول، ص 177؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٢٩٧، وأبي راشد، جبل الدروز، ص ١٠٣، انظر أيضًا: Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, p. ٩٢.

X في شأن ثورة كسروان الزراعية، انظر: أنطون ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣، تحرير يوسف إبراهيم يزبك (بيروت: الطليعة، ١٩٣٨)، ص ٤١٩.

X استشهد بها: حنا، القضية الزراعية، القسم الأول، ص ١٨٠ و١٩٥. لا بد أن يسترعي الانتباه الانسجام بين وصف شبلي للفلاحين ووصف بلزاك لهم (انظر أعلاه).

X أبي راشد، جبل الدروز، ص ١٠٠ - 103؛ حنا، القضية الزراعية، القسم الأول، ص ١٧٥ - 183؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٢٩٧ - 300؛ هيثم العودات، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب (دمشق: [د.ن.] ١٩٧٦)، وLewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, pp. ٩٢-٩٣.

X Great Britain, Foreign Office, FO ٨٩/٢٥٧١/٥٢٨٨٩/٣٧١, Shone, British Legation, Beirut, to Ernest Bevin, ٨/٣/١٩٤٦.

X Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), p. ١٣٣.

X جوبر وجسرين وعقربا وعربين ورنكوس وحرستا وبرزة وعين ترما والمليحة وكفر بطنا؛ انظر: أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠)، ص ٣٣٤ - ٣٣٦، ٤٦١ - ٤٦٣، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٥ - ٤٩٧، ٥١٨، ٥٤٤، ٥٧٣ و٥٧٦. ما عدا رنكوس وحرستا فإن جميع القرى المذكورة وضعت ضمن المناطق الريفية الملحقة بمركز محافظة دمشق، منذ وقت يعود إلى عام ١٩٤٥ ـ أي قبل الإصلاح الزراعي بثلاث عشرة سنة ـ تحكم مالكو الأرض الصغار أو الذين يملكون أقل من ١٠ هكتارات بـ ٨٦ في المئة من جميع الأرض المملوكة ملكية خاصة، وتحكم الملاكون المتوسطون أو الذين يملكون ما بين ١٠ و١٠٠ هكتار بـ ١٣ في المئة منها. وكانت الأرقام المماثلة لمنطقة دوما التي كانت رنكوس وحرستا تتبعان لها ٣٢ في المئة و٢٩ في المئة. تقع هاتان القريتان في الجزء الغربي من المنطقة حيث تغلب الحيازات الصغيرة؛ انظر: سوريا، وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، التقسيمات الإدارية في الجمهورية العربية السورية (دمشق: مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٥٣)، ص ٤ - ٥ و١٠. انظر أيضًا: Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de

.٤٧ .p ,(١٩٨٠ ,II Lyon Université ,cycle troisième
X على سبيل المثال، بقيت قرية منين وقرية مرج السلطان الشركسية منعزلتين؛ كانت القرية الأخرى هي كفر سوسة؛ انظر: على التوالي ص ٣٥٩ و٤٣٧ و٣٨٤ و٣٥٦.
X Philip S. Khoury, Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, ١٩٢٠-١٩٤٥ (Princeton: Princeton University Press, ١٩٨٧), p. ٢١٥.
X Stephen Hemsley Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate (London: Oxford University Press, ١٩٥٨), pp. ١٥٥, and ١٥٨.
X استنادًا إلى أرقام في: سعيد حمادة، النظام النقدي والصرافي في سوريا (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٣٥)، ص ٧١، وبدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨) (دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٧)، ص ١١٠.
X Khoury, Syria and the French Mandate, p. ٢١٣.
X Great Britain, Foreign Office, FO ٤٦٩٤/٥٨/٤٠٦, E ٤٧٠٣/١٢/٨٩, فوغان ـ راسل (Vaughan-Russel) إلى أوستن تشامبرلين، دمشق، ٢٧ تموز/يوليو ١٩٢٦.
X عن أسباب أخرى للثورة، انظر: عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى: [أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة] (عمان: دار الجزيرة، [١٩٤٠])، ص ٤٢ - ٥٣، وذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٤٣ - ٤٥.
X تحديدًا الشيخ صالح طربيه؛ الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، ص ٥٢، وأبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٣٢٠ - ٣٢٢.
X الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، ص ٥٨ - ٥٩.
X قرقوط، تطور الحركة الوطنية، ص ٦١ - 63؛ و Great Britain, FO ٤٦٩٤/٤٦/٤٠٦, E ٤٤٠٨/١١٧/٨٩, بالمر إلى الإيرل كيرزون، ٢٥/٣/١٩٢١.
X الشهبندر، ثورة سورية، ص ٧٣، ٨٤ و٩١ - ٩٣. سقط الخراط الذي ولد في عام ١٨٦١ في القتال في كانون الأول/ديسمبر 1925؛ قرقوط، تطور الحركة الوطنية؛ وآل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٣٥٤.
X على سبيل المثال، زعماء قرى برزة والمليحة وابن زعيم عين ترما ومخاتير عسال الورد وعين التينة؛ آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٤٦١، ٤٩٥، ٥١٨، ٥٥٦ و٥٧٥.
X يونس الخنشور الذي أصبح في ما بعد نائبًا، وأحمد ورشيد الخنشور اللذان قتلا في الثورة؛ معروف زريق، تاريخ دومة (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ١٣٣ و١٩٤ - ١٩٥.
X Great Britain, FO ٤٦٩٤/٥٨/٤٠٦, E ٤٧٠٣/١٢/٨٩, فوغان ـ راسل إلى أوستن تشامبرلين، ٢٧/٧/١٩٢٦.
X أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص ٣٥١.

الفصل التاسع: الشيوعيون والفلاحون

لم يكن الحزب الشيوعي الذي ظهرت نواته الجنينية الأولى في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤، زراعيًا في وجهات نظره وفي جوهره [١]. كان ذا توجّه عماليّ في المقام الأول، ولم يتصور إلّا الفلاحين في أدوار داعمة فحسب. لكنه، على أي حال، كان أول تنظيم سياسي حديث في سورية يُدخِل فلاحي الأرض ضمن نطاق رؤيته. ومنذ وقت يعود إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٢٥، اعتبر «تنظيم العمال والفلاحين بالنقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة» واحدًا من أهداف الجمعية المتقدّمة التي أوقفها على قدميها [٢].

تعود جذور الشخصية المركزية في الحزب، فؤاد الشمالي، إلى طبقة الفلاحين، وهو عامل تبغ سيقود الحزب حتى عام ١٩٣٣. ولد في عام ١٨٩٤ لفلاح ماروني فقير في قرية سهلية في كسروان، وهي منطقة إلى الشمال الشرقي من بيروت تُعرَف محليًا بأنها شكلت العمود الفقري لانتفاضة ١٨٥٨ - ١٨٥٩ الزراعية [٣]. وفي الحقيقة، كان اثنان من الأعضاء الخمسة في أول لجنة مركزية استلمت القيادة من عام ١٩٢٥ حتى اعتقالهما على يد الشرطة الفرنسية في عام ١٩٢٦ (بسبب نقل الأسلحة السرّي والمنظم إلى الثائرين في جبل الدروز)، من أصل فلاحي [٤]. وكذلك كان ثلاثة من الأعضاء الخمسة في اللجنتين المركزيتين الثانية [٥] والثالثة [٦]، وهما اللتان قادتا الحزب في فترتي (١٩٢٨ - ١٩٣٠) و(١٩٣٠ - ١٩٣٢) على التوالي. كما كان من أصل ريفي الشيوعي الأبرز من الداخل السوري، ناصر حدّة، وكان حينها طالبًا، وصار لاحقًا مدرس رياضيات للمرحلة الثانوية في حمص: حيث كان والده فلاحًا سنيًا مسلمًا عربيًا من قرية يبرود في منطقة القلمون [٧]. وقد أدّى حدّة، الذي صعد في الحزب حتى بات مركز الحزب في عام ١٩٣٠، دورًا في إقناع خالد بكداش [٨] بالشيوعية في السنة ذاتها، وكان هذا الأخير طالبًا دمشقيًا في الثامنة عشرة من العمر وابن موظف عثماني كردي وصار الأمين العام للحزب منذ عام ١٩٣٧ فصاعدًا. ورأى فؤاد الشمالي، في صعود بكداش إلى المركز الأول وقوعًا للحزب في قبضة «المثقفين».

كان للجذور الريفية لمعظم الشيوعيين البارزين الأوائل أثرًا في جعلهم ذوي حساسية تجاه مشكلات الفلاحين وظروفهم واتجاهات مشاعرهم ورغباتهم العميقة. ففي برنامجهم الزراعي بتاريخ ٧ تموز/يوليو ١٩٣١ أقرّ الشيوعيون بوضوح أن فلاحي سورية «مظلومون أكثر من غيرهم» من باقي عناصر الشعب، ودعوا بإيجاز إلى تجريد «الأغنياء» من سيطرتهم على الينابيع الدائمة، وجرّ المياه إلى القرى كلّها، وإلغاء السخرة، وإلغاء الديون كلّها التي يدين بها صغار الفلاحين وإعفائهم من العشر وغيره من الضرائب، وتأمين حد أدنى من الأجر، وساعات عمل أقل وضمان اجتماعي للعمال الزراعيين، ومصادرة أراضي كبار الملاكين والمزارعين الأجانب والبعثات الدينية وتوزيع عقاراتهم وأراضيهم الأميرية على الفلاحين الفقراء. واعتقدوا أيضًا بالمطلب الخيالي المتمثل بحكومة العمال والفلاحين في سورية [٩]. وكانوا بذلك يتبعون الأممية الشيوعية ليس غير، لكن من الخطأ الافتراض أنهم أصبحوا أداتها العمياء. فعلى الرغم من تقديرهم للسلطة المعنوية للثورة البلشفية التي كانوا يحيلون عليها بحرية، لم يتخلوا، على عكس خلفائهم، عن استقلال إرادتهم [١٠]. وكان هذا، كما سيبدو، سبب التدمير المفاجئ لمسيرة فؤاد الشمالي الشيوعية في عام ١٩٣٣ [١١].

على الرغم من تعاطف الشيوعيين الأوائل الطبيعي مع الفلاحين في سورية الطبيعية، فإنهم لم يحققوا سوى القليل من التقدم في الريف إلا بين الفلاحين المسيحيين في قرية يبرود التي تمثّلت خلاياها، إضافة إلى خلايا دمشق وحلب وحمص والنبك، في مؤتمر الحزب الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٣٠ [١٢]. وليس من الصعب العثور على أسباب هذا التقدّم البطيء. أولاً، كانت أعمالهم لا تزال ذات طبيعة متقطعة. وثانيًا، نتيجة قلة الطرق، حيث لم يكن ممكنًا الوصول إلى كثير من القرى من المدن التي شكلت مركز ثقل العمل الشيوعي. علاوة على ذلك، كانت الصوفية وتقديس الأولياء الصالحين لا يزالان مسيطرين على العدد الأكبر من الفلاحين. وكذلك أعاقت الخلفية الأقلوية لجميع القادة الشيوعيين البارزين عدا واحد منهم تقدم الحزب: كان ناصر حدّة هو العربي السني الوحيد، أما الآخرون فإما لم يكونوا عربًا (أرمن) أو كانوا مسيحيين موارنة [١٣].

تحت قيادة خالد بكداش، الذي تسلم القيادة في المرحلة الأولى من وجود الحزب القانوني ـ فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ـ أصبح الخط الزراعي للحزب الشيوعي غامضًا وإصلاحيًا على نحو مهاود. وفي عام ١٩٤٣، عندما دخل الحزب مرحلته القانونية الثانية، كان بكداش يرتد إلى الوراء ليكسب ودّ ملّاك الأرض في سورية، مؤكّدًا لهم أن الحزب لا يطالب، ولن يطالب، بمصادرة أملاكهم ... كل ما يطلبه هو الرأفة بالفلاح وتخفيف بؤسه [١٤]. وكان من مبررات هذا التخلي عن موقف الحزب الطبقي فرضية أن سورية ما زالت في «مرحلة التحرر الوطني» التي اقتضت تشديدًا على ما يوحد «أبناء الوطن الواحد» أكثر من التركيز على ما يفرّقهم [١٥].

كان استقبال هذا الخط الجديد استقبالًا سيئًا بين الشيوعيين في منظمات الحزب المنطقية التي كانت تعي المشكلة الزراعية وتعرفها معرفة مباشرة، لكن اعتراضات هؤلاء وضعت جانبًا. ومع ذلك، غالبًا ما تصرفوا بناء على مبادرتهم الخاصة وتفادوا العقبات التي ألقيت في طريقهم نتيجة مسار القيادة المتقلب، ونجحوا بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٨ في مد جذورهم بين الفلاحين الأرثوذكس الشرقيين في قرى صحنايا في الغوطة الغربية، وصيدنايا شمال دمشق، والكفرون والبشرايح ومشتى الحلو (موقع مدرسة يملكها الحزب)، وعين دابش في منطقة صافيتا، ودير عطية في منطقة القلمون، والمشرفة وعين التينة في منطقة حمص، والسقيلبية شمال غرب حماه، وعرنوق في محافظة طرطوس. كما مدّوا جذورهم بين الفلاحين العلويين المنتمين إلى عشيرة الخياطين، ولا سيما في قرى سبّة وعين بشريتي في الطرف الجنوبي من الجبال النصيرية وبين الفلاحين العلويين العاملين لدى ملاك الأراضي المسيحيين في قرى حدية وحاصور في منطقة تلكلخ. وعلاوة على ذلك، وجدوا لهم موطئ قدم قويًا بين الفلاحين الأكراد في منطقة القامشلي الزراعية الغنية التي كان الأكراد قد هاجروا إليها من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، وشكلوا فئة كبيرة في منطقة الجزيرة في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية. وكان للتغير السريع الذي كانت هذه المنطقة تشهده في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من الرعي والزراعة البعلية صغيرة الحجم إلى زراعة القطن المروي وزراعة الحبوب الممكننة، أن يسهّل النشاط الشيوعي فيها [١٦].

لكن كثيرًا من الدعم الذي كسبه الشيوعيون في الريف والمدن تبخر غداة التصديق غير الشعبي لقيادة الحزب على قبول الكرملين في عام ١٩٤٧ خطة تقسيم فلسطين وما أعقب ذلك من حظر الحكومة السورية للحزب في عام ١٩٤٨. واستنادًا إلى شيوعيين سابقين بارزين، تركا التنظيم في عام ١٩٥٧، كان الحزب الشيوعي يعد نحو ٧ آلاف عضو في عام ١٩٤٣ في سورية ولبنان، ووصل هذا الرقم في عام

١٩٤٧ إلى ٣٠ ألف عضو في لبنان و١٥ ألف عضو في سورية، لكن قوته هبطت بحدة في عام ١٩٤٩ إلى «بضع مئات» في كل من البلدين [١٧]. وذهب كثير من أتباعه الفلاحين إلى تنظيم أكرم الحوراني الذي أخذ في عام ١٩٥٠ اسم الحزب العربي الاشتراكي [١٨].

تعرّض خالد بكداش حينها لنقد شديد في جريدة الحزب السرية نضال الشعب ممن عارضوا موقفه من المسألة الفلسطينية وتوجهاته الزراعية والاجتماعية. واستنكروا في هذا الموضوع الأخير ما قام به الحزب من تضحية ببعض المواقف الأساسية لا لشيء إلا ليسترضي دوائر برجوازية معينة، واحتجوا على أسلوب بكداش في القيادة، مؤكدين أن قرارات الحزب كانت غالبًا تأتي من الأعلى على شكل تعليمات يجب تنفيذها من دون مناقشتها مسبقًا في منظمات الحزب المختلفة... أما الرفاق الذين قدموا ملاحظات فكانوا يُقابلون بطريقة عجيبة في الإقناع تمثلت بالرد الجاهز والقاطع: هذه وجهة نظر اللجنة المركزية! [١٩]. كما دعا هؤلاء إلى التخلّص من الدكتاتورية داخل الحزب [٢٠]. لكن سرعان ما استعاد بكداش قبضته على كوادر الشيوعيين، فكتم أصوات منتقديه أو أبعدهم عن التنظيم أو لم يترك لهم أي خيار سوى الخروج منه.

غير أنّ بكداش ما لبث أن عكَسَ المسار في عام ١٩٥١، فأحيى المطلب القديم بتوزيع أراضي كبار الملاكين، وضغط على الحزب الذي كان مستنزفًا جدًا في تلك اللحظة ليتحول بتصميم نحو العمال والفلاحين. واعترف أيضًا بأن غالبية جماهير الفلاحين الفقراء كانت بعيدة عن أذهان الشيوعيين وأن تجربة هؤلاء في العمل الريفي لا تزال ضئيلة [٢١].

تمكن الشيوعيون في السنوات القليلة التالية من كسب فلاحين سنّة عرب أول مرة، ولا سيما في منطقة كفر تخاريم شمال غرب إدلب [٢٢]، وفي المنطقة الواقعة شمال شرق دير الزور، ولا سيما قرية الموحسن على الضفة اليسرى من نهر الفرات التي أصبحت تعرف بـ «موسكو الصغرى» [٢٣]. فهنا قاوم فلاحون ينتمون إلى عشيرة البوخابور، وهي فرع من قبيلة العقيدات، بقيادة معلمين شيوعيين من دير الزور وأعضاء الخلايا الشيوعية في المدرسة الابتدائية المحلية في صيف عام ١٩٥٣ الاعتداءات على أرض القرية المشاع من إحدى أقوى عائلات المنطقة التي كانت تتألف من تجار حبوب أغنياء ومرابين وأصحاب مضخات مياه وتربطها علاقة قربى بوزير الزراعة في ذلك الحين. ولتحرير الفلاحين من الاعتماد على هذه العائلة، أقنعهم الشيوعيون بتنظيم أنفسهم في شركة عامة وشراء مضختين وجرارين من المال الذي قاموا بجمعه عبر الاكتتاب بأسهم من رأسمالها [٢٤].

قام الشيوعيون بمبادرات مشابهة أو أكثر جذرية في مناطق ريفية أخرى، كانوا قد تغلغلوا فيها سابقًا، واستعادوا كثيرًا من قاعدتهم المفقودة في فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ حيث نعموا مرة أخرى بالوجود القانوني. وعلى سبيل المثال، حرض الشيوعيون الفلاحين في قرية المشرفة في منطقة حمص على تحدي الاقطاعي والاستيلاء على محصوله [٢٥]، كما حرّضوهم في قرى بشرايل وحكر كبير في منطقة صافيتا وحدية وحاصور في منطقة تلكلخ على التوقف عن دفع العشر أو العمل بالشكارة، وهي مساحة محجوزة للإقطاعي، كان الفلاحون يجبرون على زراعتها من دون مقابل. ورعوا أيضًا عددًا من الاجتماعات الريفية لكسب ثقة الفلاحين وتوجيههم نحو طرائق أكثر فاعلية في الصراع وربط مشاعرهم بالأفكار الشيوعية [٢٦].

لكن أيًا تكن المكاسب التي حققها الشيوعيون فقد أثبتت أنها عابرة. ففي عام ١٩٥٨ دُفعوا إلى العمل السري، وضعفوا نتيجة موقف خالد بكداش السلبي من

الوحدة المصرية ـ السورية وقانون الإصلاح الزراعي، وهذا ما جعلهم يعانون انحدارًا شديدًا آخر، لم ينهضوا منه ثانية إلى أي دور جدي في حياة الفلاحين أو القطر عمومًا. صحيح أن حزبهم، أو هذا الجناح أو ذاك من أجنحته الأساسية، تمثل تقريبًا في كل حكومة سورية منذ عام ١٩٦٦ الذي استعادوا فيه وضعهم القانوني، في ما عدا بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦، عندما مروا بحظر وجيز. وصحيح أيضًا أنهم، فيما عدا الفترة المذكورة، شغلوا مقعدين من أصل المقاعد الثمانية عشر في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي شكلها الرئيس حافظ الأسد أول مرة في آذار/مارس ١٩٧٢، وأنهم فازوا في انتخابات مجلس الشعب، وهو هيئة برلمانية محدودة الصلاحية، بستة مقاعد في عام ١٩٧٣ وبثمانية مقاعد من أصل المقاعد الـ ١٨٦ في عام ١٩٧٧، لكنهم لم يفوزوا بأي مقعد في عام ١٩٨١ ـ عندما اختلفوا مع الأسد ـ وفي عام ١٩٨٦ فازوا بتسعة مقاعد من أصل ١٩٥ مقعدًا [٣٧] . غير أنّ ارتباطهم بالنظام كان مصدر ضعف أكثر مما هو مصدر قوة، وأثرهم في السياسة أو الأحداث كان مهملًا.

إنّ العوامل التي أدت إلى فقدان الحزب الشيوعي تأثيره وقوته المعنوية تبقى واضحة، إذا ما نظرنا إليها الآن نظرةً ارتجاعية. ومن ذلك أنّ التقلبات المتكررة وغير المتوقعة والمتناقضة في موقف قيادة الحزب من قضايا وطنية واجتماعية مهمة وعدم انسجامها مع ظروف الحزب كانت محيّرة ومحبطة لا للفلاحين والعمال في صفوفه فحسب، بل ولمثقفيه أيضًا. وقلما كانت التبريرات التي تقدمها القيادة للخطوط غير الشعبية التي تبنتها مقنعة، بل كانت أحيانًا سخيفة، ولا تتفق مع الحقائق: فعلى سبيل المثال، حاجج خالد بكداش في معارضته قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ بأن المستفيد الرئيس منه هو «البرجوازية المصرية الكبرى» [٣٨] ! واستنادًا إلى زملاء بكداش القدامى وخصومه الحاليين، فإنه «لا يتصل بالقواعد، ولا يزورها، كما لا يزور منظمات الحزب، ولم يكن يعرف سورية، ولم يقم عمليًا بزيارات للتعرف على أوضاع الجماهير الشعبية والكادحة» [٣٩] . وأصبح الاستياء من قيادته أكثر حدة نتيجة عدم تحمله أبسط نقد، ورعايته لهالة من العصمة، وتحويل إرادته الذاتية إلى قانون للحياة الحزبية (كما عبر خمسة من الأعضاء السبعة في المكتب السياسي للحزب في عام ١٩٧٢)[٣٠] ، وعدم قابليته الواضحة للتخلي عن منصب الأمين العام للحزب، وإذعانه (حتى عام ١٩٨٦) للقيادة السوفياتية التي قطعت، عمليًا وليس كلاميًا، مع التقليد الشيوعي الثوري. وأدّت هذه الأمور كلها في السبعينيات والثمانينيات إلى انقسامات متكررة بين الأنساق الأولى كما في صفوف الحزب، وهو ما أضعف الحزب مزيدًا من الضعف، وأدى إلى «خسارة ألوف الشيوعيين الصادقين ومئات الكادرات الحزبية والعمالية والفلاحية المجربة» [٣١] .

من المثير للاهتمام أن ثلاثة من الأجنحة الخمسة الرئيسة التي تتألّف منها الحركة الآن دعت في النصف الثاني من الثمانينيات، أو قبل ذلك، إلى «استقلاله عن الحزب الشيوعي السوفياتي». أولها، رابطة العمل الشيوعي، التي ظهرت إلى الوجود في النصف الأول من السبعينيات، وتحولت في عام ١٩٨١ إلى حزب العمل الشيوعي. وهي مجموعة سرية رسمت لنفسها من البداية خطًا يقوم على الكفاح المسلح ضد النظام السوري، وهناك شائعات بأنها كانت إلى حد بعيد بقيادة ضباط علويين في الجيش، أو أنها كانت تضم عددًا كبيرًا من العلويين بين أعضائها الناشطين [٣٢] . وثاني جناح هو الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي بقيادة رياض الترك ـ وهو من أبناء حمص ومحام من حيث المهنة وعضو قديم في المكتب السياسي ـ انفصل عن الحزب الأساس في أواخر عام ١٩٧٣، واتبع فورًا

نهجًا معاديًا لحكومة الأسد، وتلقى في عمليات القمع في مطلع الثمانينيات ضربات موجعة [٣٣] . الجناح الثالث هو جناح خالد بكداش الذي أكّد «الاستقلالية» عن موسكو بعقد «مؤتمر منفصل» بين ١٧ و١٩ تموز/يوليو ١٩٨٦ «بصورة متعارضة مع نصائح الحركة الشيوعية العالمية»، الأمر الذي «كرّس انشقاق الحزب» ولم يتبعه سوى ثمانية من أعضاء اللجنة المركزية الـ ٣٦، من دون أي عضو من المكتب السياسي. [٣٤] وأصبح يوسف فيصل الأمين العام لـ الجناح الرئيس الذي كان يحاول توحيد الحزب، وهو ابن صيدلاني من حمص، ودرس هو نفسه أيضًا الصيدلة. والجناح الأخير هو منظمات القاعدة، التي كانت ترى أن الحزب يجب أن تحكمه إرادة جماهير أعضاء الحزب [٣٥] ، ويقودها مراد يوسف، وهو خريج جامعة الأزهر في القاهرة، ومدرس سابق للغة العربية، وابن شركسي فقير من القنيطرة [٣٦] .

من الصعب تكوين فكرة عن القوة الحالية للحركة أو عن تركيبتها الفلاحية. ففي عام ١٩٦٩، عند انعقاد المؤتمر الثالث للحزب، وكان لا يزال حزبًا موحدًا، كان يعد نحو ٥ آلاف عضو، وكان ٦٣ في المئة منهم، استنادًا إلى تعميم من اللجنة المركزية، عمالًا و«فلاحين فقراء». لكن من بين الـ ١٠١ مندوب الذين حضروا المؤتمر، لم يكن سوى ٢٥ في المئة عمالًا و١٣ في المئة فلاحين. [٣٧] ولا يعيش أحد من القيادة العليا الحالية لجناح الحزب الرئيس من الزراعة، ولا يوجد إلا شخص واحد من أصل ريفي. وفي المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، وجد أمينه العام أنه «مؤلم أن نعلن [...] إن وجودنا بين الفلاحين الفقراء ليس قويًا» وبأنهم «متروكين للقدر» [٣٨] .

لكن لا بد لأي رواية مخلصة للتاريخ من أن تبرز أن الشيوعيين ساهموا في الأربعينيات والخمسينيات مساهمة مهمة في التربية السياسية لعدد مهم من الفلاحين والعمال الزراعيين في القلمون ومنطقة حمص والجزيرة والريف العلوي.

X أو ربما بدأ يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤. انظر: الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٥، ومحمد دكروب، جذور السنديانة الحمراء (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ١٧ و١٣٦، و Jacques Couland, Le Mouvement syndical au Liban, ١٩١٩-١٩٤٦, son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail (Paris: Editions sociales, ١٩٧٠).

X دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص ٣٦٥، وCouland, Le Mouvement syndical au Liban, p. ١٠٥.

X حديث مع يوسف يزبك، أحد مؤسسي الحزب، آذار/مارس ١٩٦٢. لمعرفة تفصيلات أخرى عن الشمالي، انظر كتابي: Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, ١٩٧٨), pp. ٣٨٢-٣٨٣, et Couland, Le Mouvement syndical au Liban, pp. ٩٨ ff.

X الشمالي وفريد طعمة، وهو أيضًا عامل تبغ من حيث المهنة. أما الأعضاء الآخرون فهم يوسف يزبك، وهو موظف في دائرة الهجرة في مرفأ بيروت، وأرتين

ماديان، وهو طالب طب وابن صانع أحذية لاجئ من أضنه، وهيكازون بوياجيان، وهو طالب طب أسنان من زحلة؛ انظر كتابي Batatu, The Old Social Classes, pp. ٣٧٤-٣٨٣.

X الشمالي وطعمة ونسيم الشمالي، شقيق فؤاد. العضوان الآخران هما ماديان وبوياجيان.

X فؤاد الشمالي ونسيم الشمالي وناصر حدّة.

X حديث مع دانيال نعمة، عضو اللجنة المركزية للحزب منذ عام ١٩٥٤ وعضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٦٣، ١٣/١/١٩٩٠.

X أكد أرتين ماديان ذلك في «ملاحظات عن تاريخ الحزب» (على شكل مخطوطة)؛ انظر: دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص ٤٥٣. استنادًا إلى بكداش، أدّى فوزي الزعيم، ابن الشيخ صلاح الدين الزعيم وابن أخي العقيد حسني الزعيم الذي قام بأول انقلاب عسكري في سورية (في عام ١٩٤٩)، أيضًا دورًا في اجتذابه إلى الحزب الشيوعي، النهج، العدد ٢٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، ووليد المعلم، سوريا ١٩١٨ - ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٤)، ص ١٠٠، ملاحظة.

X لمعرفة نص البرنامج، انظر: دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص ٥١٦ - ٥١٨، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (١٩٣٠ - ١٩٤٥) (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٢٩٨ - ٣٠١.

X على سبيل المثال، رفضوا أن يكونوا تابعين للحزب الشيوعي الفلسطيني؛ انظر كتابي: Batatu, The Old Social Classes, pp. ٣٨٢-٣٨٣ and ٣٨٥.

X من الواضح أن الشمالي كان يؤمن بأن الدعاية القانونية في البيئة السورية أكثر معنى من العمل السري، ولأنه تصرف وفق قناعاته عرّض المنظمات الحزبية للخطر؛ انظر كتابه: أساس الحركة الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية (بيروت: [د.ن.]، ١٩٣٥)، ص ٦ وما بعدها؛ و Couland, Le Mouvement syndical au Liban, pp. ١٩٢-١٩٣.

X دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص ٤١٣.

X تستند الملاحظات السابقة جزئيًا إلى أحاديث مع عبد االله حنّا، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ودانيال نعمة، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. انظر أيضًا الملاحظات ٤، ٥ و٦.

X خالد بكداش، الحزب الشيوعي في سورية ولبنان: سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني (بيروت: [د.ن.]، ١٩٤٣)، ص ٢٣ - ٢٤.

X لمعالجة أوسع لسياسة بكداش في هذه الفترة، انظر كتابي: Batatu, The Old Social Classes, pp. ٥٨٣ ff.

X أحاديث في شهر كانون الثاني/يناير مع عبد االله حنّا ودانيال نعمة الذي كان مسؤولًا عن منظمتي الحزب في اللاذقية وطرطوس في الأربعينيات، وأنطونيوس توما عبيد من الحزب السوري القومي، الذي يتمتع بمعرفة أصيلة بالنشاط السياسي الريفي، ولا سيما في الريف العلوي.

X محمد علي زرقا (علوي عربي من لواء إسكندرون، عضو في اللجنة المركزية العراقية، ١٩٤٥) والياس مرقص (مسيحي عربي من اللاذقية، وسكرتير سابق للجنة المنطقية في اللاذقية، وعضو سابق في اللجنة المركزية السورية): محمد علي زرقا والياس مرقص، صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان (دمشق: [د.ن.]، ١٩٥٩)، ص ٩٥ و١٥٠.

X حديث مع دانيال نعمة، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X نضال الشعب، العدد ٤٩ (نيسان/أبريل ١٩٤٩).
X خالد بكداش، لأجل النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين (دمشق؛ بيروت: [د.ن.]، ١٩٥١)، ص ٣٦.
X المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٧.
X حديث مع دانيال نعمة، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X أنا مدين لفيلود (Velud .C) من المعهد الفرنسي، دمشق، لأنه أول من استرعى انتباهي إلى الوجود القوي للشيوعيين في هذه القرية في الخمسينيات.
X حديث مع عبد االله حنّا، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. أنا أيضًا ممتن لحنّا لأنه زودني بفصل عن ثورة الموحسن من كتاب قام بإعداده لكنه نفد.
X الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ٤١٩.
X حديث مع دانيال نعمة، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام، سورية الثورة في عامها الرابع عشر (دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٧٧)، ص ٢١، وأحاديث مع بدر الدين السباعي، حزيران/يونيو ١٩٨٥، ودانيال نعمة وعبد االله حنّا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X خالد بكداش، حول قضية الإصلاح الزراعي في سورية ([د.م.]: [د.ن.]، ١٩٦٠)، ص ٤٣، والحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.
X الحزب الشيوعي السوري (الذي يضم مكتبه السياسي القادة القدامى يوسف فيصل وإبراهيم بكري ودانيال نعمة وظهير عبد الصمد وموريس صليبي ورمّو شيخو وعمر السباعي وخالد حمامي)، الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ٢٩ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ٣٠٨.
X رياض الترك وإبراهيم بكري وظهير عبد الصمد وعمر قشاش ودانيال نعمة في تصريح نشر في نيسان/أبريل 1972؛ انظر: النهار (بيروت)، 1972/٤/٧؛ العضوان الآخران في المكتب السياسي هما خالد بكداش ويوسف فيصل.
X الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص ١٥٢.
X سمعت الشائعة الأولى في أثناء رحلتي إلى سورية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. أما في الشائعة الثانية فكان مصدري علويًا. لكن من الصعب القول بأن الشائعتين متفقتان مع الحقائق. [ليست الرابطة، ولا حزب العمل الشيوعي، جناحًا من أجنحة الحزب الشيوعي السوري التاريخية، كما أنَّ بقية المعلومات بعيدة كل البعد عن الصحّة، سواء ما تعلّق منها بالخط الذي يقوم على الكفاح المسلح أم بالشائعات التي تشير إلى أنها كانت بقيادة ضباط علويين في الجيش، مع أنها بالفعل ضمّت نسبة كبيرة من العلويين بين أعضائها الناشطين ـ المترجم].
X حديث مع بدر الدين السباعي، حزيران/يونيو ١٩٨٥. في ما يخص ربط رياض الترك بالمطالبة بالاستقلالية عن الحزب الشيوعي السوفياتي، انظر: الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص ٢١٣.
X المصدر نفسه، ص ١٩٠ - ١٩١ و٢١٩.
X المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
X أنا مدين لبدر الدين السباعي بخصوص السيرة الذاتية المتعلقة بقادة الأجنحة المختلفة. أعيد انتخاب يوسف فيصل أمينًا عامًا للجناح الرئيس في عام 1991؛

تشرين، ٣١/١٠/١٩٩١.

X الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ٣٩.

X الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص ٢١.

الفصل العاشر: الاشتراكيون العرب أو أول حزب زراعي في تاريخ سورية

مهّد الحزب العربي الاشتراكي الدرب أمام تركيز الاهتمام على الفلاحين وتأكيد الأهمية الحاسمة لمشكلتهم في حياة المجتمع ككلّ. واتخذ أيضًا خطوات حاسمة في تحرير أعداد كبيرة من أفقر فئاتهم في وسط سورية من الإحساس المخدّر بالجبرية الموروث من الأفكار الصوفية القديمة، وتحويلهم من كتلة سائبة مفككة إلى طبقة متماسكة نسبيًا ذات أهداف واعية ومحددة إلى هذه الدرجة أو تلك. وفوق ذلك، وضع هذا الحزب حدًّا لعزلتهم عن التيار السائد في الحياة السياسية السورية، وشق الطريق، ماديًا ونفسيًا، أمام التغيّرات العميقة في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي أجراها نظام البعث.

كان صعود الاشتراكيين العرب ونجاحهم في استقطاب الفلاحين إلى العمل نتاج نضوج عمليات موضوعية تطورت خلال فترة زمنية طويلة وتزامنت على نحو موائم، فضلًا عن كونه نتاج عوامل ذاتية.

ظهرت الحركة التي أخذت في الأول من آذار/مارس ١٩٥٠ رسميًا اسم الحزب العربي الاشتراكي، بوصفها تيارًا فكريًا، في عام ١٩٣٩، وكان تعبيرها التنظيمي الأول حزب الشباب. لكنها لم تتوجه بحزم نحو الفلاحين حتى عام ١٩٤٣ عندما تبنّت شعارها المركزي «هاتو القفة والكريك لنعش الآغا والبيك» [١]. وكي نفهم المعنى الكامل لهذا الشعار، من الضروري أن نقول شيئًا عن مدينة حماه ومنطقتها التي شهدت بدايات الحركة.

وفقًا لما يقوله أكرم الحوراني، الروح المحركة للحزب، والذي أقتبس من حديث لاحق معه، «كانت حماه في الأربعينيات والخمسينيات منقسمة بحدة: فعلى جانب وقف الذوات، وعلى الجانب الآخر وقف الشعب» [٢]. لم تكن مصالح الجانبين متعارضة تعارضًا مباشرًا فحسب، بل كانت الفجوة المعنوية بينهما عميقة أيضًا. وكان للمدينة إرث طويل من المعارضة الشعبية. وتذكر الحوراني أنه قرأ في إحدى المخطوطات في مكتبة والده أن أبناء الشعب في القرن الثامن عشر ثاروا، ونفد صبرهم، ضد بيت قرنا الذين أبقوا حماه إقطاعيةً وعاشوا على سوء المعاملة، وسحقوا جميع أبنائها على نحو دموي. غير أنّ ذلك لم يطح نظام ملكية الأرض «الإقطاعي». إذ حلّت عائلات أخرى محل آل قرنا. تميزت ملكية الأرض، في شباب الحوراني (الذي ولد في عام ١٩١٢)، بأنها طفيلية بطبيعتها، ومالت إلى إحداث تباينات اجتماعية حادة وتأبيدها: غنى فاحش في جانب وفقر تمرّدي في الجانب الآخر. في عام ١٩٤٠، كانت الأرض الجيدة في منطقة حماه ومنطقة مصياف المجاورة حيازة شبه حصرية في يد بضع عائلات. فكان آل البرازي وحدهم يملكون تسعًا وأربعين قرية، وآل العظم خمسًا وعشرين، وآل الكيلاني أربعًا وعشرين [٣]. وكان لهذه العائلات مسلحوها، وكانت تسيطر على كثير من شبكة المؤسسات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الدينية، وعلى حيوات فلاحيها وأجسادهم، وتسحقهم تحت أقدامها. وكانت مصالحها الخاصة تعميها حتى بدت عاجزة عن التفكير بأي حقوق غير حقوقها.

ثمّة «حكاية شريرة» قديمة غالبًا ما تُحْكَى عن آل العظم، وسمعتها غيرترود بيل عندما زارت حماه في عام ١٩٠٦، ولم يكذبها أي منهم علنًا، لعلّها توضح الطرائق التي توصل بها سادة المدينة إلى مراكمة كل تلك الأملاك فضلًا عن الحدود التي

يمكن أن يصلوا إليها في سوء استعمالهم السلطة. تقول الحكاية، إن شخصًا من آل العظم سبق له أن طمع ببستان العنب الخاص بجاره الذي رفض التخلي عن البستان مقابل المال، ما جعل ابن العظم يأمر بقتل أحد عبيده ودفنه سرًا في البستان المرغوب فيه. وبعد اتهام مالك البستان المنحوس بالجريمة، تدبّر أمر اعتقاله، وفي النهاية أخذ ملكيته ديّةً وتعويضًا [٤] .

بيد أنَّ جزءًا من استحواذ الذوات على قرى كثيرة أو ملكيات كبيرة يمكن تفسيره بالوظائف الاجتماعية التي كانوا يؤدونها في الماضي والفرص الناشئة من ذلك والمكاسب والحقوق المستحقة طبيعيًا. وتمتعت عائلة العظم، ويحتمل أن تكون من أصل عربي، لكنها قد تكون من أصل تركي أناضولي، بلقب بك، وقدمت كثيرًا من حكام الولايات أو المناطق في القرن الثامن عشر. أما آل الكيلاني الذين تعود جذورهم إلى مقاطعة جيلان الفارسية، فحملوا لقب أفندي، وكانوا تاليًا «أهل القلم». وكانوا أيضًا من الأشراف، أو ممن يزعمون أن نسبهم يعود إلى النبي محمد. وقد خرج من صفوفهم كثيرون من علماء الطريقة القادرية الصوفية ومرشديها. وكان آل البرازي يحملون لقب آغا، وكانوا «أهل السيف» في أيام العثمانيين. وبعبارة أخرى، كانوا يؤدون وظائفهم العسكرية بقدرة فائقة. وهم من أصل عربي، على عكس العائلة الكردية الكبيرة التي تحمل الاسم ذاته وكانت في السّابق تحت الحماية وهاجر أعضاؤها إلى دمشق من عين العرب على الحدود التركية، مرورًا بحماه، وأصبح معظمهم في الأربعينيات من أنصار الزعيم الشيوعي خالد بكداش.

ربما كان آل العظم وآل الكيلاني وآل البرازي مختلفين بعضهم عن بعض في درجات المكانة والتبجيل المتفاوتة التي تمتعوا بها، لكنهم كانوا يتزاوجون في ما بينهم. وفي الوقت ذاته، كان الأكثر غنى والأكثر قوة منهم ينظرون باستعلاء إلى بقية المجتمع ويزدرون الروابط الزواجية حتى مع أغنى العائلات التجارية الحموية لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم، كما قال أحد البرازية: «الزهرة التي اصطفاها الله» [٥] .

بيد أنَّ تمايزًا كان يجري على مدى عقود كثيرة ضمن كل عائلة من هذه العائلات الثلاث، وكانت نتيجته أنك بتَّ تجد بينهم في الأربعينيات والخمسينيات جميع الأحوال البشرية، من السيد الذي ينغمس في الثروة إلى «الآغا الذي يتضور جوعًا» بحسب تعبير العقيد عبد الحميد السرّاج، وهو ابن سروجي من أبناء حماه، وكان يومًا رئيس مكتب الاستخبارات العسكرية [٦] . إذ وصل عدد آل البرازي، على سبيل المثال، إلى الآلاف في منتصف هذا القرن، وشكلوا عشيرة فعلًا. وفوق جميع هذه السلالات، حلت سلالة الأميرالاي (العقيد) محمد آغا البرازي، وكان آمر فرقة عثمانية، قاد حملة ناجحة في عام ١٨٨٠ ضد فلاحين متمردين في جبل العلويين، وتلقى، مكافأة له قرى عدة، ومُنح منصب حاكم حماه. وتمثّل عاملٌ مهم من عوامل عملية التمايز الاقتصادي ضمن العشيرة، أي رفع بعض العائلات المكونة لها وخفض بعضها، في ميل بعض آل البرازي إلى السماح بمبدأ حق البكورة في تقسيم عقاراتهم الزراعية وفق معايير تقليدية تركية لا وفق قانون الشريعة الإسلامية في الميراث. وهكذا ورّث باكير البرازي، ابن الأميرالاي محمد آغا، خمسًا وأربعين ضيعة لابنه البكر مصطفى، فيم لم يورّث إلا ضيعتين لابنه الرابع مكرم [٧] . وتمكن من الالتفاف على القانون بأن نقل أملاكه إلى ورثته قبل موته. ودفعت هذه الممارسة وما ترتب عنها من عواقب أعضاء العشيرة الأقل حظًا إلى النظر إلى أنفسهم أيضًا على أنهم «ضحايا الإقطاعية»، وإن بدرجة أقل من الفلاحين، وهذا ما يفسّر وقوف بعضهم إلى جانب أكرم الحوراني عندما تحدى سلطة ملاكي الأرض الكبار، وأضرم مشعل

الثورة الزراعية [٨] .

لم يكرس أحد معظم طاقاته لخدمة الفلاحين أو الدفاع عن قضيتهم بحماسة أو تمتع بثقتهم أكثر من أكرم الحوراني. وحملت حركتهم منذ البداية بصمة شخصيته. وأصبح محلّ عواطف قريبة جدًا من تلك التي كانوا يكنّونها للأولياء الصالحين. وهذه أمور يتفق عليها منتقدوه ومؤيدوه.

في ضوء التأثير المهم الذي مارسه شيوخ الصوفية الرفاعية بين الفلاحين، فإنه يبقى أمرًا مهمًا أن الحوراني تحدّر من عائلة دينية هاجرت من حوران في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وأسست الطريقة الرفاعية في منطقة حماه [٩] . وقد يفسر هذا العنصر من عناصر خلفيته، فضلًا عن حقيقة أن والده كان أيضًا شيخًا من الطريقة ذاتها، شيئًا من أسباب فوزه بقلوب الفلاحين بتلك السهولة والفاعلية، على الرغم من أنه هو نفسه لم يحمل أيًا من عادات التفكير أو الشعور المقترنة بالصوفيين.

ليس معروفًا إلا القليل عن تنشئة الحوراني المبكرة، باستثناء أنه تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة علمانية محلية أسسها الملك فيصل في عام ١٩١٩، وأنه كبر في أوساط ذات حساسية عميقة ومريرة تجاه السلطة القمعية التي كان يمارسها أقطاب المدينة. ومن غير المعروف هل عانى والده رشيد الحوراني مظالم خاصة تتعدّى تلك الإهانات الصغيرة التي يبدو أنها نتاج غير واع لعجرفة الأساليب الأرستقراطية التي تسبب أحيانًا جرحًا في القلب أشد من الإصابات المادية. في أي حال، راح الحوراني ينظر إلى عائلات المدينة الكبيرة بكراهية، ولم يوفر جهدًا للحد من سلطتها. واقترب من شبيهه في الفكر الشيخ حسن رزق الذي أسس في عام ١٩٠٠ مجلة الإنسانية، وهي مجلة ذات توجه شعبوي. وخاض أيضًا الانتخابات للوصول إلى مجلس المبعوثان ـ غرفة النواب العثمانية ـ في عام ١٩٠٨ ضد خالد آغا البرازي، لكنه هزم. وقادته روحه العدائية تجاه كبار ملاكي الأرض، التي استنفدت موارده وبددت الكثير من ميراثه، في اتجاه معاد للنظام التركي المؤيد لهم: فأقام صلات سرية بعلي الأرمنازي الذي كان منخرطًا في الحركة القومية العربية السرية ومات على أعواد المشانق في الساحة الرئيسة في بيروت يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩١٥ من دون أن يفشي أسماء رفاقه الحمويين [١٠] . وستترك هذه الحوادث في سنوات لاحقة، كما روى أفراد من العائلة، أثرها في خيال الحوراني الشاب.

في عام ١٩٥١، سيقرن الحوراني، بوصفه قائدًا للاشتراكيين العرب، النضال ضد سلطة «الإقطاع» ومن أجل حقوق الفلاحين، بالنضال في سبيل صهر العرب في أمة واحدة. وسيجادل في الأساس بأن رفاه الشعب العربي الذي يشكل الفلاحون مكونه الأساس، يتوقّف على وحدته الراسخة التي لن تتحقق من دون التحرير الاجتماعي للفلاحين. ويمكن تتبع نزعته العربية الجامعة، لا في صلات والده بالحركة العربية الوليدة فحسب، بل وفي تأثيرات مهمة أخرى في سنوات شبابه. وتردّدت أصداء تجزئة الأراضي العربية بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم سورية الجغرافية وثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ضد الفرنسيين بقوة في المدرسة التي درس فيها الحوراني وأثارت فيه أول مشاعره القومية التي انتعشت في ما بعد في «التجهيز»، وهي مدرسة إعدادية عامة، وفي كلية الحقوق، وكلتاهما في دمشق، ومهد دافئ للعروبة الجامعة، وداوم الحوراني فيهما بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٦. وانضم في عام ١٩٣٧ إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي اجتذبته فيه معارضته لـ «الإقطاعية»، غير أنَّ عدم مبالاة الحزب تجاه المثل العربي الجامع، دفعته إلى مغادرة صفوفه في

عام ١٩٣٨ [١١]. وربما يكون عمق عواطفه القومية وكثافتها قد جاءا من اشتراكه في عام ١٩٣٣ في اعتداء على حياة صبحي بركات، وهو رئيس سابق للدولة السورية مؤيد للفرنسيين، ومسارعته إلى مساعدة الحركة العسكرية في العراق في عام ١٩٤١ على رأس عدد من الضباط الشبان المتحمسين من حماه، ودوره الفاعل في طرد الحامية الفرنسية من مدينته في عام ١٩٤٥، وقيادته مجموعة من الجنود غير النظاميين في غارات على المستوطنات الصهيونية في عام ١٩٤٨ [١٢]. وزُعم مؤخرًا أن ما لا يقل عن ٨٠٠ من بين الرجال الـ ١٢٠٠ الذين شكلوا القوة الفدائية التي عبرت من سورية إلى فلسطين في تلك السنة، كانوا أعضاء في حزب الشباب الذي يقوده الحوراني. عاد الحوراني نفسه من فلسطين بإحساس مرير وقناعة قوية بأن «الإقطاعية» كانت في صلب الكارثة العسكرية العربية [١٣]. بعبارة أخرى، أدرك الحوراني بوضوح، كما هي حال كثر من رفاقه ومن البعثيين ذوي التفكير المشابه، أن السبب الحقيقي للهزيمة العربية كان اجتماعيًا، وأن القوات المسلحة تتشكل بحسب الوضع الاجتماعي الذي تضرب فيه بجذورها، وأن الأمة لا يمكن أن تخوض حروبًا حديثة بعقليات متخلفة وأنظمة اجتماعية متخلفة ودول صغيرة ومجزأة. ومن هنا جاءت الصلة القوية التي أقامها من تلك اللحظة فصاعدًا بين القضية القومية والمسألة الزراعية، والحس المتزايد بالإلحاح في نداءاته ومساعيه لتحرير الفلاحين اقتصاديًا وسياسيًا.

هل كان ثمّة آخرون، غير الحوراني، شكّلوا رأس حربة الحركة الزراعية؟ هل شارك الفلاحون أنفسهم في تكوين وجهة نظر الحركة أو توجيهها؟ على الرغم من أن نواتها الأصلية ـ حزب الشباب ـ وجدت أخيرًا أكثر مؤيديها حماسة بين الفلاحين، فقد جاءت إلى الحياة على أيدي أشخاص غير زراعيين، وتحديدًا أربعة محامين [١٤] وطبيب [١٥] ومعلمَين مدرسة [١٦] وأستاذ في التاريخ في الكلية العسكرية في حمص [١٧]. كانوا جميعًا من أبناء مدينة حماه، وباستثناء اثنين من المسيحيين الأرثوذكس [١٨]، كانوا جميعًا مسلمين سُنّة. وتحدروا جميعًا من عائلات متوسطة الدخل. أحدهم تحدّر من مالك أرض متوسط [١٩]، وآخر من صاحب دكان [٢٠]، واثنان من تاجرين صغيرين [٢١]، واثنان آخران من صائغين [٢٢]، تحدّر أحد الاثنين الباقيين من المؤسسين من عائلة بلا ملكية من الشيوخ الصوفيين [٢٣]، والآخر من عائلة صيادلة وأطباء [٢٤]. وكان يحركهم جميعًا شعور غير ودّي تجاه ملّاك الأرض الكبار بلغ إلى حد العداء [٢٥].

مع عام ١٩٥٠، وهو العام الذي أعيد فيه تنظيم الحركة الزراعية وتحويلها إلى الحزب العربي الاشتراكي، كانت تركيبة القيادة قد تغيرت في بعض جوانبها. ومن بين الأعضاء الإثني عشر في مجلس الموفدين الذي قاد الحزب حتى اندماجه مع حزب البعث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، لم يكن سوى اثنين من أبناء حماه [٢٦]، فيما جاء خمسة من دمشق [٢٧]، وواحد من حلب [٢٨]، وواحد من حمص [٢٩]، والثلاثة الآخرون من مناطق ريفية [٣٠]. لكن الهيمنة ظلّت للأعضاء أصحاب المهن ضمن الشريحة القيادية العليا. ضم المجلس خمسة أساتذة جامعيين [٣١] وثلاثة محامين [٣٢] ونائبين في البرلمان [٣٣] وطبيبًا واحدًا [٣٤] وموظفًا حكوميًا واحدًا [٣٥]. وكانوا جميعًا مسلمين سنة في ما عدا أربعة مسيحيين أرثوذكس [٣٦].

لا يدل غياب الفلاحين في قمة الحركة الزراعية على قلة أهميتهم في صوغ مصائرها. ففي المسعى المهم لمدّ شبكتها التنظيمية إلى الريف وفي العمل التحريضي على مستوى القرية، أدّى القادة الفلاحيون الواعون سياسيًا دورًا رئيسًا، ولا سيما

سيف الدين الخالد من قرية الشيحة وخليل الطعمة من قلعة المضيق ومحمد النجم والحاج عبدو القطيني من خان شيخون [٣٧] . وتحدّر جميع هؤلاء المناضلين الذين أوقفوا فلاحي قرى كثيرة على أقدامهم، من منطقة ريفية تقع شمال شرق حماه حيث كان نير ملاكي الأراضي قد أصبح ثقيلًا على نحو خاص.

تشكّلت قاعدة الحركة في معظمها من الفلّاحين الذين لم يلتحقوا بها بوتيرة بطيئة أو ثابتة. وكما يقول أكرم الحوراني نفسه، «كانت مثل مدّ جارف قادم، ولم يكن لدينا الوقت لنعد الأعداد، لكن أنصار حزبنا كانوا، طوال الوقت، أكثر بكثير من أعضائه» [٣٨] . وفي الحقيقة، كانت الحركة في عام ١٩٥٠، وبحسب تقدير متحفظ، قادرة على اجتذاب ما يصل إلى ٤٠ ألف شخص من الريف عندما دعت إلى عقد أول مؤتمر فلاحي في تاريخ سورية في حلب. وفي السنة ذاتها كانت تعد ما لا يقل عن ١٠ آلاف عضو [٣٩] .

ضربت الحركة بجذورها بين الفلاحين البستانيين السنّة في حي العليليات التابع لحماه، والمحاصصين السنّة في مناطق إدلب ومعرة النعمان وخان شيخون، والمزارعين المسيحيين في القرى الواقعة غرب حماه [٤٠] ومنطقة القلمون [٤١] والفلاحين العلويين في ريف مصياف والفلاحين الدروز المنتمين إلى آل عامر الذين يعيشون في منطقة شهبا في الجزء الشمالي من جبل الدروز (كان فلاحو آل الأطرش المنافسة في الجنوب قد التزموا حزب البعث) [٤٢] .

لماذا وجد استياء أولئك الفلاحين تعبيره التنظيمي في النصف الثاني من الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات، وليس أبكر من ذلك؟ ما الذي جعلهم يتقبّلون دعوات أكرم الحوراني، بما مكنه من تسخير قواهم في صراعه ضد كبار الملاكين؟ لطالما نظر الفلاحون، ولا سيما في سهول وسط سورية، إلى ملاكي الأرض كما ينظرون إلى شوكة في لحمهم، لكن حظوظهم في الفترة التي ذكرناها للتو ساءت على نحو ملحوظ ويمكن رد ذلك إلى العمليات التي بدأت تفعل فعلها نتيجة الظروف التي رافقت الحرب العالمية الثانية. فقد جاء ذلك الحريق بقوات عسكرية إنكليزية وفرنسية كبيرة. وكان لمشترياتهم الكثيرة من الحبوب السورية وغيرها من السلع الأساسية؛ وما رافق ذلك من هبوط حاد في المستوردات نتج من تحويل الكثير من الشحن العالمي لأغراض الحرب، أو من الخسارات الكبيرة التي تكبدتها الأساطيل البحرية في الأعمال الحربية؛ وما تبع ذلك من مضاربة شديدة وضغط تضخمي (حلّقت القيمة السوقية للقمح السوري من ٤،٥ جنيهات استرلينية للطن في عام ١٩٣٩ إلى ٣٩ جنيهًا في عام ١٩٤٢ و٥٤ جنيهًا في عام ١٩٤٣) [٤٣] ، كان لكل ذلك أن يولّد أرباحًا استثنائية لتجار الجملة وكبار ملاكي الأرض في سورية. وقد استُخْدِمَ الكثير من هذه الثروة الجديدة لتحسين طرق الزراعة ولا سيما لزيادة استخدام الآلات في الزراعة. هكذا، ازداد تركيب المضخات التي تسحب مياه الأنهار أو المياه الجوفية في فترة بعد الحرب، وارتفع عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة من نحو ٣٠٠ في عام ١٩٤٨ إلى ٩٧٧ في عام ١٩٥٢ [٤٤] . ويسّر قيام الدولة ببعض مشاريع الري، كما في العاصي الأوسط، زراعة القطن [٤٥] . ولم تنعكس هذه التغيرات لمنفعة المحاصصين في سورية الوسطى، لأن ملكية كبار الملاكين للمضخات والجرارات عززت قدرتهم على انتزاع حصة أكبر من الغلة. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة الاعتماد الأكبر على الآلات والتفضيل المقصود للعمل الموسمي المأجور في المناطق الجديدة التي تزرع القطن، فإن كثيرًا من المحاصصين أخرجوا من أكواخهم ومن الأرض، وفقدوا بالتالي حق الإشغال بالتقادم وضمانات العيش التي كانوا يتمتّعون بها في ظل الترتيبات التقليدية [٤٦] .

وفاقم الفائض السكاني في الريف سوء وضعهم، دافعًا بكثير منهم إلى مستوى أدنى من الفقر. وحثتهم هذه الأمور كلها على القتال، ودفعتهم إلى الحركة التي قادها أكرم الحوراني.

توجه المحاصصون إلى حزب الحوراني لأنه عبّر عن الأفكار التي كانت تجول في أذهانهم من دون أن ينطقوا بها. كان أساس برنامجه هو إشباع شغفهم بملكية الأرض عن طريق إصلاح البنية الزراعية التي من شأنها أن تحد من الحيازات، وتعيد توزيع الملكية. كما سعى هذا البرنامج إلى منع طردهم من الأرض، وضغط من أجل إحلال الانتخابات المباشرة محل نظام المرحلتين غير المباشر، ومن أجل استخدام الغرفة السرية حتى يستطيع الفلاحون التصويت بحسب مشيئتهم من دون ضغط من مالك أرضهم أو أنصاره [٤٧] .

لجأ الحوراني وحزبه، في السعي إلى تحقيق أهدافهم، إلى طرق متنوعة. ولم يترددوا في استخدام وسائل عنيفة ضد مالكي الأرض القساة مع محاصصيهم كما في منطقة حماه. فكانت مجموعات من القبضايات الشجعان برئاسة علاء الدين الحريري، وهو نصير متحمس وصاحب مقهى شعبي، تباشر العمل ما إن يصلها خبر عن ظلم يمارسه مالك أرض أو خدمه المسلحون. أخذ الحوراني وأتباعه في عيون الفلاحين بعدًا رومانسيًا. وكان ظالمو الفلاحين يتلقون ثمن أفعالهم بالعملة ذاتها [٤٨] . أمّا في مناطق من مثل الشيخ بدر في الريف العلوي، حيث كان نير الإقطاع أقل وطأة، فلجأ ناشطو الحوراني إلى طريقة التحريض غير المباشر. فكانوا يسألون الفلاحين لماذا لا يوجد مدارس ولا طرقات ولا مراكز للرعاية الصحية ولا إرشاد زراعي في قراكم؟ ما الذي يفلح فيه نوابكم؟ [٤٩]

كثيرًا ما عمل الحوراني على تحقيق أهداف حزبه، من خلال المؤسسات القائمة. لدى انتخابه نائبًا عن حماه في عام ١٩٤٣، واصل رشق أصحاب الامتيازات بالتحديات، طارحًا مسألة الفلاحين أول مرة في البرلمان. ودعا في عام ١٩٤٥ إلى توطين البدو وإلى إلغاء قانون القبائل، وهاجم سلطة الشيوخ بقسوة حتى إنَّ طراد الملحم، شيخ الحسينة، وهي فرع من قبيلة الرولة، هجم عليه وفي يده مسدس، لكن النواب الآخرين حجزوا بينهما. وأصبح يلقب في الدوائر الراديكالية بـ «الجريء» أو «النائب الحر» و«مدمر القيادات الإقطاعية» [٥٠] . وبفضل جهده والدعم الذي تلقاه من حلفائه البعثيين والنواب ذوي الأفكار المشابهة، دخلت طريقة الانتخابات المباشرة حيز الفعل في عام ١٩٤٧، وشرّع نظام الغرفة السرية في عام ١٩٥٤. وقبل ذلك، في عام ١٩٥٣، كان قد أطلق مشروع استصلاح المستنقعات في سهل الغاب وفي ذهنه مصلحة الفلاحين العليا. وفي عام ١٩٥٧، نجح، بعد أن أحضر عائلات المحاصصين الذين أخلاهم بعض البكوات من أراضيهم، ووضعهم في حالتهم البائسة على درجات مدخل البرلمان الرخامية، في الدفع بقانون يمنع إخلاء الفلاحين من حيازاتهم. وتحقق جزئيًا هدفه المركزي المتمثل بتحويلهم إلى ملّاكي أراض في قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ الذي سنّ في أثناء شغله منصب نائب الرئيس في الجمهورية العربية المتحدة [٥١] .

يَسَّرَ موطئ القدم الذي كان الحوراني قد أحرزه في سلك الضباط نجاحاته البرلمانية: وكان في وقتٍ باكر قد أقنع كثيرين من المتعاطفين معه من أصل فلاحي أو من أصول ريفية متواضعة بدخول الكلية العسكرية في حمص. وأصبح هؤلاء يشكلون درعًا واقيًا ونقطة دعم رئيسة ورافعة للحركة الفلاحية. لكن الفلاحين بقوا، من وجهة نظر الحوراني التي عبر عنها في خطابه أمام مؤتمر الفلاحين في عام ١٩٥١ «حجر الأساس في بناء هذه الأمة» [٥٢] .

الحقيقة، إنَّ قدرة الحوراني على كسب اهتمام الجماهير الفلاحية وتعاطفها، هي ما جذب البعثيين إليه وإلى أنصاره، وما قاد إلى «اندماج» الحزبين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢. وكان، في الاعتبارات الأساسية، يكمل قادتهم. كان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في الأساس معلمين. وكانا يتعاملان في المقام الأوّل مع أفكار وينشرون تلك الأفكار في غرف الجلوس بصورة أساسيّة. وعلى العكس، كان الحوراني «رجلًا من الشعب»، ويتمتع في الآن نفسه بغريزة سياسية وموهبة حقيقية في القيادة، علاوة على فهمه الجيد لقضايا الساعة.

X أحاديث مع أكرم الحوراني، قائد الحزب العربي الاشتراكي، دمشق، ١٨ تموز/يوليو 1958؛ وبيروت، ٢٨ شباط/فبراير 1970؛ وباريس ١٥ تموز/يوليو 1985؛ ومع شريف الراس، وهو عضو بارز في الحزب، دمشق، ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨.

X حديث، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X هذه الأرقام مأخوذة من ويلرس: Jacques Weulersse, Le Pays des alouites (Tours: Arrault & Cie., ١٩٤٠), vol. ١, p. ٣٦٣.

X Gertrude Lowthian Bell, Syria. The Desert and the Sown (New York: E. P. Dutton and Company, ١٩٠٧), p. ٢٣٤, كانت بيل في العشرينيات السكرتيرة الشرقية للمفوض السامي البريطاني في العراق.

X حديث مع مكرم البرازي (مواليد عام ١٩١٨)، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

X حديث مع المؤلف، القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

X حديث مع مكرم البرازي، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، ومع ابنه تمام، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ و١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠. كلمة ضيعة العربية تعني عزبة زراعية أو قرية صغيرة.

X حديث مع تمام البرازي.

X استنادًا إلى فيصل الركبي ـ وهو طبيب من حماه ونصير للحوراني ـ تلطف بإجراء تحقيق في هذا الخصوص نيابة عني، فإن عائلة الحوراني تحدرت من قبيلة الحلقيين الحورانية، وجاءت أصلًا من جاسم، وهي قرية في منطقة إزرع الحورانية؛ رسالة الركبي إلى المؤلف بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X هذا استنادًا إلى تصريحات الحوراني ذاته إلى المؤلف. لكن آخرين، يعتمدون على مصادر الحزب السوري القومي الاجتماعي، يرون أن صلات الحوراني بالحزب السوري القومي الاجتماعي استمرت بعد عام ١٩٣٨. انظر: Patrick Seale: Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), pp. ٤٠-٤١, ومحمد جمال باروت، «[حول الشعبوية الحورانية في سورية.]» الفكر الديمقراطي، العدد ١١ (١٩٩٠)، ص ٩٣.

X أحاديث مع صلاح الدين البيطار، ١٣ تموز/يوليو 1958؛ وشريف الراس من حماه، ١٦ تموز/يوليو 1958؛ وأكرم الحوراني، ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ و٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٠ و١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حزام زهور عدي، عضو من عائلة قديمة في الحزب العربي الاشتراكي، استشهد به باروت، «حول الشعبوية الحورانية في سورية،» ص ٩٤ و٩٨ وهامش ٥١.

X أكرم الحوراني وبدر علوش وسعد الدين الخاني وخليل كلاس.

X د. نجيب عبد الرزاق.

X علي عدي، معلم مدرسة ابتدائية، وعثمان الحوراني، أحد أقرباء أكرم ومدرس في مدرسة إعدادية ولاحقًا مدير التربية في جبل الدروز.

X نخلة كلاس.

X خليل ونخلة كلاس.

X أكرم الحوراني.

X علي عدي.

X بدر علوش وسعد الدين الخاني.

X خليل ونخلة كلاس.

X عثمان الحوراني.

X نجيب عبد الرزاق.

X أنا مدين لأكرم الحوراني بما خص تفصيلات السيرة الذاتية المتعلقة برفاقه.

X أكرم الحوراني وخليل كلاس.

X أمجد طرابلسي وحكمت هاشم ونور الدين حاطوم وصلاح عمر باشا وجودت الإمام.

X يحيى الزرقا.

X إحسان حسني.

X جورج حريكة من قرية محردة غرب حماه، وعبد الحليم قدور من قرية قارة على بعد ٤٥ كلم جنوب حمص، وأنطون مقدسي من بلدة يبرود الريفية في منطقة القلمون.

X أول أربعة مذكورين في الملاحظة ٣٧ وأنطون مقدسي.

X خليل كلاس وعبد الحليم قدور (الذي أصبح قاضيًا في ما بعد) وجورج حريكة.

X أكرم الحوراني الذي كان محاميًا من حيث الدراسة وإحسان حسني الذي كان مدرسًا في مدرسة ثانوية.

X جودت الإمام.

X يحيى الزرقا.

X إحسان حسني وخليل كلاس وجورج حريكة وأنطون مقدسي. أنا مدين لأنطون مقدسي بما يخص بيانات السيرة الذاتية في هذه الفقرة، حديث ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. حصلت على بقية البيانات من أكرم الحوراني.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X المصدر نفسه.

X حديث مع شريف الراس من حماه، ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨.

X ولا سيما في قرى محردة والسقيلبية وكفربهم وعايو.

X ولا سيما في مناطق النبك ودير عطية وحسيا.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X Stephen Hemsley Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate (London: Oxford University Press, ١٩٥٨), p. ٣٣٨.

X United Nations, Bureau of Economic Affairs, Economic Developments in the Middle East, ١٩٤٥ [to ١٩٥٤] (New York: [United Nations, ١٩٥٥), p. ١٨١, انظر الجدول (٤ - ٦) أعلاه.

X Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [١٩٥٧]) (London & New York: Royal Institute of International Affairs, [١٩٤٨]), p. ٩٣.

X منذر الموصلي (ناشط عربي اشتراكي)، «ذكريات. مراحل الحزب العربي الاشتراكي كما عشتها،» العربي الاشتراكي (نيسان/أبريل ١٩٨٥)، ص ٣. أنا مدين للحوراني لأنه زوّدني بهذا العدد وغيره من أعداد مجلة الحزب.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حديث مع شريف الراس، ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨.

X العربي الاشتراكي (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ٢.

X حديث مع شريف الراس، ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥، والموصلي، ذكريات، ص ٣.

X الاشتراكية، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٥١)، ص ١.

القسم الثالث:
البعثية في جوانبها الريفية والفلاحية

الفصل الحادي عشر: البعث القديم والتربية السياسية لإنتليجنسيا ريفية

لم تكن «البعثية» في تاريخ سورية الحديث قوة واحدة تفعل فعلها باتجاه واحد أو تحت تأثيرات متماثلة، بل كانت غطاء لتشكيلة من العناصر التي ينبغي، لأغراضنا الحالية، التمييز في ما بينها أولًا وقبل كلّ شيء. في الحقيقة، لم يكن هناك حزب بعث واحد، بل ثلاثة أحزاب كانت، على الرغم من ترابطها المعقّد، متمايزة تمامًا بقاعدتها الاجتماعية، وإطارها الذهني، واستجاباتها الطبيعية، وخصال أعضائها وقيادتها، والمصالح التي خدموها.

شكل البعث الأبكر أول مكتب تنفيذي له في عام ١٩٤٥، وعقد مؤتمره التأسيسي في عام ١٩٤٧، لكنه نشأ من دوائر صغيرة من الطلاب والمعلمين الذين بدأوا نشاطهم منذ وقت يعود إلى عام ١٩٣٩ [١]. لكن الحزب لم يصل إلى الواجهة السياسية إلا بعد اندماجه مع الحزب العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٣. وفي عام ١٩٥٨، ومع إقامة الجمهورية العربية المتحدة التي لم تعمر طويلًا، كان دوره عمومًا قد انتهى، على الرغم من أنه لم يفقد كلّ أهمية في سورية إلا في عام ١٩٦٦. أما البعث الذي خلفه فكان في الأساس تكوينًا انتقاليًا واستمدّ زخمه من اللجنة العسكرية السرية التي تشكلت في القاهرة في عام ١٩٥٩ [٢]. ولم يعش بعد انقلاب «التصحيح» في عام ١٩٧٠، لكن جرى استيعاب الكثير من أتباعه في «البعث» الجديد الذي بناه قائد الانقلاب حافظ الأسد وصاغ قالبه.

يبدو، من منظور ارتجاعي، أنّ المُثُل العليا هي التي كانت تحفز البعث القديم في عقوده الأولى. كان أطباء متفانون أعضاء في الحزب يندفعون من ذاتهم، لا بتلقين من قادتهم، فيسافرون سيرًا على أقدامهم في الأربعينيات والخمسينيات ليقدموا علاجًا طبيًا مجانيًا لفلاحين في قرى نائية ومهملة حتى اليوم. كما أرسل بعض ناشطي الحزب أبناء فلاحين واعدين إلى المدارس الثانوية في المدن على حسابهم الشخصي أو علموهم مجانًا [٣]. وبالطبع، فإنّ هناك على الدّوام خطر النظر برومانسية إلى الماضي أو اتخاذ نظرة سلبية مفرطة حيال الحاضر. غير أنّه لا مجال لإنكار أن الحالمين والأنصار الشباب شكلوا عنصرًا مهمًا في الحزب في ذلك الوقت، ومنحوه قوة دينامية ليست محسوسة إلا على نحو باهت في حزب البعث اليوم الذي سيطر عليه على نحو متزايد المحترفون ومسيّرو الحزب المتفرّغون. وهناك الآن تنافس على المناصب والعلاوات أكثر من الارتباط بفضيلة التفاني.

لم تكن العروبة الجامعة مسألة ملحة للبعثيين الجدد قطّ وبالعكس، كانت الوحدة العربية بالنسبة إلى البعث القديم في المرتبة الأولى من القيمة والأهمية. وكان الانتماء إلى الأمّة العربية أعلى شكل من العلاقة الاجتماعية، وكان أتباعه يُوْصَون بأن يتمسّكوا به قبل منطقتهم أو طائفتهم أو عشيرتهم في الخطوة والتقدير. وفي الواقع، كان البعث يعرّف نفسه بأنه «حزب الوحدة العربية» [٤]. ويمكن تفسير هذا الميل لصهر العرب في دولة واحدة بخلفية قادة الحزب. فمن بين الأعضاء الأربعة في أول مكتب تنفيذي للبعث في عام ١٩٤٥، كان ثلاثة - ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومدحت البيطار - قد ولدوا لتجار حبوب بالجملة (بوايكية) في حي الميدان الواقع خارج أسوار دمشق، وهو المركز الرئيس لتجارة الحبوب في جنوب سورية وللبوايك أو مخازن حبوب العاصمة. ويمكننا أن نتصوّر أن مناخ الأفكار الذي أحاط بالمراحل الأولى من حياتهم كان مناخ عالم التجار. ومن وجهة نظر هذه

الطبقة، كانت تجزئة الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية بعد عام ١٩١٧ تشكّل عقبة كأداء في وجه القنوات التجارية القديمة وتدفق التجارة الحر. واستاء أعضاؤها من حصرهم ضمن حدود ضيقة، وفضلوا الأسواق الكبيرة والمتوسعة وغير المثقلة بالتعريفات والرسوم الجمركية أو بتعدد القوانين والأنظمة الاقتصادية. باختصار، لم يكن الأفق العربي الجامع أمرًا طبيعيًا بالنسبة إلى مكوّن آخر من السكان بقدر ما كان طبيعيًا بالنسبة إليهم. وانسجامًا مع ذلك، انجذب أبناء بعض العائلات التجارية التي كانت منخرطة في التجارة البعيدة، أو سبق لها أن كانت كذلك، من مثل آل الصمدي أو الارديني أو الحجار نحو حزب البعث في الأربعينيات حين لم يكن قد اتخذ اتجاهًا «يساريًا» بعد.

كانت هناك خاصيتان أخريان في ضاحية الميدان أدّتا دورًا في تشكيل العواطف القومية لمؤسسي حزب البعث في أوج شبابهم. أولًا، كانت المنطقة مرتبطة ارتباطًا قويًا بتاريخ ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ الكبرى، فقد قاتلت العناصر الثائرة الفرنسيين بضراوة في الشوارع والبساتين الداخلية، ولم تهتز معنوياتها على الرغم من القصف المدفعي الفرنسي الذي دام ثلاثة أيام والدمار الواسع الذي خلفه. وتميز الميدان، ثانيًا، بالطبيعة المتنوعة لسكانه. ففي أماكن أخرى من العاصمة، كانت المجموعات التي تنتمي إلى أديان أو طوائف أو مجموعات إثنية مختلفة ـ مع بعض الاستثناءات ـ تميل إلى أن تكون مساكنها في أحياء مستقلة. أما في الميدان فعاش تجّار مسيحيّون قرب تجّار سنّة أو فلاحين جبليين دروز سابقين، أو فلاحين سابقين سنّة من سهول حوران، أو بدو سنّة بالاسم أو نصف بدو سنّة من البادية السورية. وما كان لقرب هذه العناصر المتباينة إلا أن يولّد توترات نبهت قادة البعث المستقبليين إلى ضرورة التشديد على الخلفية العربية العميقة المشتركة بين معظم السكان [٥] .

ليس أمرًا بلا معنى أن يكون تاجر حبوب من الميدان هو موسى رحمون قد أدّى دورًا مهمًا في عام ١٩٤٢ في جمع ميشيل عفلق والعضو الرابع في أول مكتب تنفيذي لحزب البعث هو جلال السيّد. [٦] كان رحمون، وهو من جيران عفلق، يتاجر مع دير الزور، مدينة السيّد. وكانت دير الزور التي تضم تجمعًا سكانيًا لا يقل عن ٥٨٩٩٠ نسمة في عام ١٩٤٢، مركزًا للتجارة مع البادية ووادي الفرات، وعاصمة إقليم في الجزء الشمالي الشرقي من سورية التي كانت حياتها الاقتصادية التقليدية مضطربة نتيجة انقطاعها عن منطقة تجارتها الطبيعية في شمال العراق. لم تقف الحدود الجديدة التي رسمتها بريطانيا وفرنسا، في وجه عامل التجارة فحسب، بل في وجه عامل القرابة أيضًا بعدما فصلت على نحو مصطنع، في هذا الجزء كما في أجزاء أخرى من الشرق العربي، بين أشخاص ينتمون إلى العائلات أو العشائر ذاتها.

يمكن أن نردّ إلى هذه الظروف جذور مشاعر جلال السيد الأولى المتعاطفة مع مثال الوحدة العربية، تلك المشاعر التي أصبحت أكثر قوة بعد انضمامه إلى عصبة العمل القومي المتحمسة للقومية العربية إنّما المحافظة اجتماعيًا في عام ١٩٣٣، وإلى الحزب العربي الاشتراكي الذي كان شبيهًا بأفكاره، ولكنه سري وأكثر حماسة في عام ١٩٣٨. ويمكن استنتاج عمق التزامه من انخراطه عن كثب في تهريب الأسلحة والذخيرة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ من المستودعات العسكرية العراقية إلى أيدي المقاتلين العرب في فلسطين مرورًا بسورية، وهو عمل نظّمه الناشط القومي الموصلي يونس السبعاوي بتشجيع من العقيد صلاح الدين الصباغ، القائد الفعلي للحركة العسكرية في العراق في عام ١٩٤١ [٧] .

لكن الذروة في سيرة جلال السيد القومية كانت القضية المشتركة التي توصل إليها

مع ميشيل عفلق في عام ١٩٤٢. وتمثّل واحد من أهم النتاجات الجانبية لهذا الاتّحاد في الدعم المهم الذي تلقاه حزب البعث فورًا من الخرشان، وهي العشيرة الأكثر عددًا في دير الزور، ومن حلفائها، الشيوخ. كان والد السيد، وهو قاض، أحد زعماء الخرشان، وكان سكان المدينة لا يزالون عشائريين في طرائق تفكيرهم وقواعد سلوكهم. علاوة على ذلك، لم يكن الخرشان راضين عن النظام السياسي القائم لأن المستفيدين منه كانوا من منافسيهم البوعبيد الذين قدّموا رؤساء بلدية دير الزور تحت الاحتلالين التركي والفرنسي حتى صعود البعثيين إلى الواجهة السياسية [٨] .

تعزّز ميل حزب البعث العروبي الجامع عندما كسب بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ ولاء كثير من الأتباع من مجموعة أخرى كان أول اجتماع لها في عام ١٩٣٩ بتأثير «الكارثة» التي حلّت بلواء الاسكندرون في تلك السنة. ومع بعض الاستثناءات، تألف الأنصار الجدد، في جوهرهم، من لاجئي لواء الاسكندرون الذين انتقلوا إلى مناطق أخرى من سورية عندما ألحقت منطقتهم التي كانت تضم أقلية من الأتراك، بتركيا بموافقة فرنسا وباحتجاجات مريرة من عناصرها العرب.

حتى عام ١٩٤٤، كان القائد المعترف به لهذه المجموعة هو زكي الأرسوزي، وهو خريج السوربون ومدرس في مدرسة ثانوية وابن محامٍ ومالك أرض متوسط من أنطاكية، كان ينتمي دينيًا، مثل أغلبية عرب لواء إسكندرون، إلى الطائفة العلوية. أما سياسيًا فاستمد الأرسوزي إلهامه من العرقيّة. وعلى الأقل، شكلت العرقيّة الموضوع المركزي في التحريض الكثيف الذي قاده ضد الأتراك في الإسكندرونة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨، وتسبّب بطرده من المنطقة. فقد استخلص الأرسوزي من النائبة التي حلّت بمواطنيه اللوائيين الحاجة إلى إثارة شباب الأمة. ونظر إلى مجموعته على أنها خطوة أولى نحو تلك الغاية. وبحسب روايته هو، قسم مجموعته في عام ١٩٣٩ قسمين: واحد سياسي، وسمّاه «الحزب العربي الاشتراكي»، والآخر ثقافي، وسمّاه «البعث العربي» [٩] . وأشار إلى أنه سبق في استخدام هذا اللقب المجموعة التي بحثت عن الإرشاد لدى ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وانطلقت في البداية تحت اسم «الإحياء العربي».

مع عام ١٩٤٤، كان أنصار الأرسوزي قد ابتعدوا عنه. وربما وجدوا عنصريته غير مُرضية فكريًا، أو ربما ظنوا أنه لم يكن عمليًا بما يكفي. علاوة على ذلك، كان تأثّر الأرسوزي بالفقر الذي غرق فيه تأثّرًا شديدًا: فقد منعه الفرنسيون من التعليم في أي مدرسة عامة أو خاصة، وعاش في عام ١٩٤١ في منزل متواضع في حي السبكي في دمشق مع سبعة أو ثمانية من تلامذته اللوائيين، وكان مثلهم ينام على الأرض، ويستخدم الكتب وسائد، وكان يعيش على صحن يومي من الحمص [١٠] . وصار مكتئبًا متوتر الأعصاب مع حس بالمرارة، وأخذ يسيطر عليه الإحساس بالاضطهاد، وبات يشك حتى في أتباعه.

لكن الأمر الأهم تاريخيًا هو أن تلامذة الأرسوزي اللوائيين أدخلوا في حزب البعث العفلقي توقدًا وحرارة شغف لا يملكهما سوى الأشخاص الذين تأذّوا. ومثلهم في المكتب التنفيذي لحزب البعث الذي انتخب في المؤتمر التأسيسي في عام ١٩٤٧ وهيب الغانم، وهو طبيب وابن رجل دين ومدير مدرسة ابتدائية في حي عفان العربي في أنطاكية [١١].

كما هو واضح من الجدولين (١١ - ١) و(١١ - ٢)، كان جميع أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث منذ تأسيسه في عام ١٩٤٥ حتى اندماجه مع اشتراكيي أكرم الحوراني العرب في عام ١٩٥٢ ذوي جذور تعود إلى مدن سورية وبلداتها الرئيسة. الاستثناء الوحيد هو ميشيل عفلق الذي ولد هو ووالده في دمشق، لكن جده لأبيه

جاء من قرية راشيا على السفوح الغربية لجبل الشيخ. وكان عفلق حضريًا أساسًا في نظرته. ولم يشكل الفلاحون قط موضوع اهتمام خاص من جانبه. وقلما تجد في كتاباته تعبيرًا عن اهتمام مركّز بفلاحي القطر. وليس ثمّة سوى ملاحظات ذات طبيعة عامة تتعلق ضمنًا بهم، من مثل: «نضال العرب [...] لا يقوم إلا على مجموع العرب، ولا يمكنهم أن يشتركوا في هذا النضال إذا كانوا مستثمَرين» [١٢]. ولم تحوِ تلك الكتابات نفسًا معاديًا لملّاك الأرض. ويتناقض هذا تناقضًا صارخًا مع الاتجاه الرئيس للبعثيين «الانتقاليين» الذين كانوا أقرب إلى أكرم الحوراني في ميولهم، ومثله أيضًا رفعوا الفلاحين إلى موقع مركزي في خطّة عملهم. ومن بين القيادات العليا في البعث القديم، لم يهتم أحد سوى وهيب الغانم بفلاحي الأرض ومشكلاتهم [١٣].

بهذه الحال، فإنَّ البعث القديم، كتنظيم، لم يضرب بجذور عميقة في القرى. فعندما عقد الحزب مؤتمره الأول في عام ١٩٤٧، لم يكن فيه سوى «عامل واحد ومزارع واحد» بين المشاركين البالغ عددهم ٢١٧ أو نحوه [١٤]. كان معظم الباقين معلمين [١٥]. أما باقي المندوبين فكانوا طلابًا في الجامعة أو في المدرسة الثانوية أو موظفين حكوميين أو محامين أو أطباء [١٦]. لكن كانت أغلبية المندوبين أبناء فلاحين وعمال [١٧].

انضم لاحقًا عدد قليل نسبيًا من الفلاحين إلى البعث القديم. ولم يندمج أتباع أكرم الحوراني الفلاحين بأعدادهم الكبيرة رسميًا في صفوف الحزب بعد عام ١٩٥٣، بل استمروا مرتبطين بالحوراني شخصيًا [١٨]. لكن المبادرات الإنسانية التلقائية التي قام بها أطباء بعثيون أفراد أوجدت شعورًا طيبًا وافرًا نحو الحزب بين الفلاحين في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة العلويين. علاوة على ذلك، فإنَّ الكتلة العظمى من أعضاء الحزب العاديين كانت تتألّف من الطلاب ذوي الخلفية الريفية أو الفلاحية، سواء في عام ١٩٤٧، حين كان البعث القديم يعدّ «بالمئات»، أو عشية «اندماجه» في عام ١٩٥٣ مع الحوراني، حين بلغ تعداده ٤٥٠٠ [١٩]. ولم تكن هذه الصبغة الريفية الواضحة لقاعدة الحزب نتيجة حسابات من جانب قيادته، بل تطورت بطريقة طبيعية، لأن رسالة الحزب وجدت استجابة أكبر بين الطلاب القادمين من القرى والبلدات الريفية أكثر مما وجدت بين أولئك القادمين من المدن، ولا سيما بين أبناء الفلاحين الدروز والإسماعيليين والعلويين والمسيحيين الأرثوذكس الميسورين نسبيًا. ومن وجهة نظر هؤلاء الطلاب، بوصفهم أبناء أقليات أو متحدرين من طبقة عانت طويلًا الإهمال والاضطهاد، كان البعث، بوقوفه ضد الظلم الاجتماعي وانتقاده التمييز بين الطوائف وتركيزه على العروبة بدلًا من الدين، بمنزلة قطيعة نوعيّة مع الأحوال التي كانت تعيشها طوائفهم وصعودًا إلى حياة يكونون فيها على قدم المساواة مع جميع المواطنين الآخرين.

يكمن التفسير الواضح لوزن الطلاب العددي الراجح في البعث القديم في مركزية المعلمين في حياة الحزب. كان مرشداه البارزان ـ عفلق والبيطار ـ مدرسين. علاوة على ذلك، كان كثيرون من مؤسسي فروع الحزب وشعبه في المحافظات مؤسسي مدارس خاصة أو مديريها، مثل موفق الشرع (ابن عم فاروق الشرع، وزير الخارجية الحالي) ومنصور الأطرش ومحمود اليونس ووليم خوري ونجم الدين الصالح ووائل إسماعيل الذين كانوا مؤسسي فروع الحزب وشعبه أو قادته في حوران وجبل الدروز ومنطقة الشيخ بدر العلوية ومنطقة تلكلخ ومنطقة الدريكيش العلوية والقرداحة، مسقط رأس الرئيس الأسد، على التوالي [٢٠].

الجدول (١١ - ١)
أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث، ١٩٤٥ - ١٩٥٤، والأعضاء السوريون في القيادة القومية للحزب ١٩٥٤ - ١٩٥٨

الاسم
مدة العضوية
عدد الدورات التي انتخب أو عُيّن فيها
تاريخ الولادة
محل الولادة
الدين أو الطائفة
المهنة
التعليم
الأصل الطبقي
ميشيل عفلق*†عميد
(١٩٤٥-١٩٥٢) أمين عام
١٩٥٢ - ١٩٥٨
١٩٤٥ - ١٩٥٨
٥
١٩١٠
دمشق (حي الميدان)؛ أصلًا من قرية راشيا
مسيحي شرقي أرثوذكسي؛ تحوّل إلى الإسلام قبل وفاته
أستاذ ثانوي لمادة التاريخ (١٩٣٤ - ١٩٤٢)؛ وزير التربية، 1949؛ في المنفى في العراق في السبعينيات والثمانينيات؛ توفي في عام ١٩٨٩
السوربون (١٩٢٨-١٩٣٢)
الطبقة الوسطى العليا التجارية؛ ابن تاجر حبوب (بوايكي)
صلاح الدين البيطار*†
أمين عام
(١٩٤٥-١٩٥٢)
١٩٤٥ - ١٩٥٨
٥
١٩١٢
دمشق (حي الميدان)
مسلم سني
أستاذ ثانوي لمادة الفيزياء (١٩٣٥ - ١٩٤٢)؛ عضو البرلمان (١٩٤٥-١٩٥٨)؛ وزير الخارجية (١٩٥٦ - ١٩٥٨)؛ وزير الإرشاد، الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٥٩)؛ رئيس الوزراء أربع مرات في منتصف الستينيات؛ في المنفى في فرنسا ١٩٧٠ - 1980؛ اغتيل في باريس، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٠
السوربون (١٩٢٩-١٩٣٤)
الطبقة الوسطى العليا الدينية والتجارية؛ يتحدر من خط طويل من العلماء؛ ابن تاجر حبوب وصاحب مزرعة
جلال السيد*

رئيس فرع الحزب في منطقة الفرات
١٩٤٥ - ١٩٥٤
٤
١٩١٣
دير الزور
مسلم سني
على التوالي: موظف حكومي، تاجر عقارات، مالك أرض متوسط؛ عضو في البرلمان ١٩٤٩ - ١٩٥٠ و١٩٥٤ - ١٩٥٨
ثانوية، دير الزور
الطبقة الوسطى العليا مالكة الأرض؛ ابن قاض وزعيم فرع من عشيرة الخرشان في دير الزور
مدحت البيطار*
رئيس فرع دمشق
١٩٤٥ - ١٩٤٧
١٩٤٩ - ١٩٥٢
٢
١٩١٣
دمشق (حي الميدان)
مسلم سني
طبيب
كلية الطب، الجامعة السورية، دمشق
الطبقة الوسطى العليا الدينية والتجارية؛ ابن تاجر حبوب
وهيب الغانم*
رئيس فرع اللاذقية
١٩٤٧ - ١٩٥٢
٢
١٩١٩
أنطاكية
مسلم علوي
طبيب؛ عضو البرلمان ١٩٥٤ - ١٩٥٨ و١٩٦١ - ١٩٦٣؛ وزير دولة ووزير الصحة ١٩٥٥ - ١٩٥٦
كلية الطب، الجامعة السورية، دمشق
الطبقة الوسطى الدينية؛ ابن رجل دين ومدير مدرسة ابتدائية (علوية) في حي العفان العربي في أنطاكية
فيصل الركبي*
رئيس فرع حماه
١٩٤٩ - ١٩٥٢
١
١٩٢١
حماه
مسلم سني
طبيب؛ عضو البرلمان ١٩٥٨ - 1959؛ صاحب مستشفى في حماه في

العقودالأخيرة
كلية الطب، دمشق؛ اختصاص في الجراحة في سويسرا وفرنساوإنكلترا
طبقة الموظفين الوسطى؛ ابن موظف في وزارة المالية
عبد الرحمنالمارديني*
رئيس فرع دمشق (١٩٥٢- ١٩٥٨)
١٩٤٩ - ١٩٥٢
١
١٩٢١
دمشق (حي القنوات)
مسلم سني
محامٍ، أمين سر نقابة المحامين، ١٩٥٣ -1956؛ محافظ دمشق، ١٩٦٣ - 1964؛ رئيس محكمة الاستئناف، ١٩٧٦- ١٩٨٣
كلية الحقوق، دمشق
الطبقة الوسطى التجارية الدينية؛ابن مصدّر (حتى عام ١٩١٦) للبضائع القطنية الدمشقية إلىالإمبراطورية العثمانية، تحول إلى عالم ديني يعيش على إيراداته منتربية الأغنام التي يعتني بها البدو في البادية السورية
أكرم الحوراني*†
قائد الحزب العربي الاشتراكي قبل عام ١٩٥٢
١٩٥٢ - ١٩٥٨
٢
١٩١٢
حماه
مسلمسني
محامٍ ـ سياسي؛ وزير الزراعة 1949؛ عضو البرلمان ١٩٤٣ - ١٩٦٣ مع بعض التقطعات؛ رئيس البرلمان، ١٩٥٧ - 1958؛ نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٥٩؛ في المنفى منذ مطلع الثمانينيات حتى وفاته في عام١٩٩٦.
كلية الحقوق، دمشق
الطبقة الوسطى العليا الزراعية؛ منحدر من عائلةأسست الطريقة الرفاعية الصوفية في منطقة حماه؛ ابن رجل دين
أنطون مقدسي*
اشتراكي عربي قبل عام ١٩٥٢
١٩٥٢ - ١٩٥٤
١
١٩١٤
يبرود، بلدة ريفية في منطقة القلمون
مسيحي شرقي أرثوذكسي
أستاذ جامعي
كلية الآداب، دمشق، ليسانس في الفلسفة من جامعة مونبلييه
الطبقة الوسطى التجارية، ابنديّاغ

ملاحظة: كان المكتب التنفيذي منذ عام ١٩٤٥ أعلى هيئة قيادية في الحزب. وفي

عام ١٩٥٤، حلت محله القيادة القومية التي شُكلت في ذلك العام. وبالتزامن معها أنشأت قيادة قطرية تابعة لها.
* أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث، ١٩٤٥ - ١٩٥٤.
† الأعضاء السوريون في القيادة القومية لحزب البعث، ١٩٥٤ - ١٩٥٨.

الجدول (١١ - ٢)
القيادات العليا لحزب البعث، ١٩٤٥ - ١٩٥٨ (ملخص الجدول ١١ - ١)

عدد أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث
عدد الأعضاء السوريين في القيادة القومية
النسبة التقريبية إلى عدد السكان السوريين (بما في ذلك البدو) في عام ١٩٤٣(ب)
في ١٩٤٥
النسبة المئوية
في ١٩٥٣(أ)
النسبة المئوية
في ١٩٥٤
النسبة المئوية
في ١٩٥٨
النسبة المئوية
الدين والطائفة
سنّة
٣
٧٥,٠
٥
٧١,٤
٣
٦٠,٠
٢
٦٦,٧
٧٣,٧(ب)
علويون

١
١٤,٣

١٠,٠

دروز

٢,٧
إسماعيليون

٠,٩
شيعة اثنا عشرية

٠,٤
يزيدية

٠,١
يهود

٠,٩
أرثوذكس شرقيون
١
٢٥,٠
١
١٤,٣
٢
٤٠,٠
١
٣٣,٣
٤,٢ (ج)
مسيحيون آخرون

٨,١ (ج)
المجموع
٤
١٠٠
٧
١٠٠
٥
١٠٠
٣
١٠٠
١٠٠
مكان الولادة
قرى

١
٢٠,٠

بلدات صغيرة

مدن وبلدات كبيرة(د)

١٠٠

١٠٠

٨٠

١٠٠

دمشق
٣

٤

٢

٢

حلب

حمص

حماه

١

١

١

اللاذقية

أنطاكية

١

دير الزور
١

١

١

المجموع
٤
١٠٠
٧

٥
١٠٠
٣
١٠٠

التعليم
المهنة
العمر لدى أول انضمام

عدد الأشخاص(هـ)

عدد الأشخاص(هـ)

عدد الأشخاص(هـ)
جامعة
٨
ضباط في الجيش

٢٨ - ٢٩ سنة
٤
ثانوية
١
مدنيون:

٣٠ - ٣٤ سنة
٢
ابتدائية

معلمون
٣
٣٥ - ٤٠

٣
المجموع
٩
أساتذة جامعيون
١
المجموع
٩

محامون
١

الجنس
محامٍ - سياسي
١
ذكور
٩
أطباء
٣
إناث

موظف حكومي
١
المجموع
٩

٩

الأصل الطبقي

عدد الأشخاص(هـ)
النسبة المئوية

طبقات ذات دخل منخفض

طبقات ذات دخل متوسط أدنى

طبقات ذات دخل متوسط:

٣
٣٣,٣

دباغ
١

رجل دين

١

رجل دين صاحب أرض
١

طبقات ذات دخل متوسط عال

٦
٦٦,٧

رجل دين صاحب أرض
١

قاض صاحب أرض
١

تجار وعلماء
٢

تجار
٢

المجموع

٩
١٠٠

(أ) قبل الاندماج بين البعث والعربي الاشتراكي.
(ب) تستند النسب إلى أرقام مستشهد بها في: Albert Hourani, Syria and Lebanon, a Political Essay (London: Oxford University Press, [١٩٤٥]).
لدى حساب النسب حُسِب البدو الذين صنفوا هنا ستّة.

(ج) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ١٨ - ١٩، شكل جميع المسيحيين في عام ١٩٦٠ فقط ٧,٩ بالمئة من السكان.
(د) المدن والبلدات التي يزيد عدد سكانها على ٥٠ ألفًا في عام ١٩٤٥ أو ١٩٥٨.
(هـ) حُسب الأشخاص الذين انتخبوا للقيادة أو عينوا فيها لأكثر من فترة واحدة.

كان جميع هؤلاء القادة في المحافظات أبناء فلاحين مالكي أرض صغار، باستثناء منصور الأطرش، وهو سليل الشخص الرئيس في الثورة الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧). كما تحدر بعضهم من وجهاء قرويين. هكذا، كان محمود اليونس ابن مختار من قرية بريصين. وتحدّر وائل إسماعيل من زعيم إحدى العشيرتين السائدتين اجتماعيًا في القرداحة، عشيرة الحسون. لكن الأمر الرئيس هو أن أرفع البعثيين كانوا ينظرون إلى الحزب على أنه قوة تثقيفية أساسًا، ووجهوه إلى تشكيل الشباب وفق مثال العروبة الجامعة. وكان من المفترض أن يشكل الشباب العنصر الرئيس في الحزب لأن تجديد الأمة، من وجهة نظرهم، لا يمكن أن يأتي إلا من الشباب. وكان يجب زج صفات الشباب من اندفاع ومثالية وتفان، بحسب رأيهم، في خدمة الحزب، والحزب نفسه يجب أن يصبح صورة مصغرة عن الدولة الأمة المنشودة [٣١].
اللافت في الأمر أن أكرم الحوراني كان ينظر إلى تركيز البعث القديم جهده التنظيمي على الطلاب بوصفه مصدر ضعف. وأكد أن «الحزب هو في الواقع مدرسة ولكن للشعب» [٣٢] .
كان «اندماج» اشتراكيي الحوراني العرب في البعث القديم في عام ١٩٥٣ أشبه بترتيب مهلهل ورخو. فلم يلتزم سوى نحو ثمانين عضوًا من الاشتراكيين العرب الحزب «الموحّد». أما أعضاؤه العاديون فظلوا موالين وجدانيًا لشخص الحوراني. وفي الحقيقة، حافظت كل من القوتين المكونتين للحزب على شخصيتها المتميزة [٣٣] . لكن الخطوة أضافت إضافة كبيرة إلى تأثيرهما. فنمت القاعدة الداعمة لهما بسرعة في السنوات اللاحقة، ولا سيما في الريف العلوي [٣٤] . وحدث توسع إضافي في صفوفهم غداة قرارهم في عام ١٩٥٥ شبك نجمتهم مع نجمة عبد الناصر في مصر.
غير أنَّ نموّهم لم يكن منضبطًا، وأدى إلى أزمة داخلية حادة. فمع عام ١٩٥٧، قبل الوحدة بين مصر وسورية بوقت قصير، كان الحزب «الموحد» قد أصبح ـ كما رأى تقرير لحزب البعث ـ فوضى من التيارات العقائدية. وأشار التقرير إلى «عدم الانضباط» و«الفوضى» في صفوفه، وإلى تحول الحزب إلى «مؤسسة اجتماعية معزولة». وتابع التقرير ليتحدث بأسف عن «الفجوة العميقة» التي قسمت القادة والأعضاء عمومًا، فراح القادة يتصرفون بمعزل عن الحزب وينظرون إليه كعبء ثقيل وعائق أمام حريتهم. ونما الشك والانهزامية بين صفوفهم نموًا كبيرًا حتى وصلا إلى وجود الحزب ذاته: هل يستحق البقاء أم أنه تجربة محكومة بفشل محتوم؟ [٣٥]
وينبغي أن نضيف إلى هذا التقرير المعبّر جدًا الملاحظة المعاكسة التي ذكرها عبد الناصر بعد سنوات من ذلك، في آذار/مارس ١٩٦٣، في أثناء المفاوضات الثلاثية من أجل اتحاد عربي فيدرالي. قال مخاطبًا قادة البعث القديم: «أنا كان معلوماتي عن الحزب أن فيه مشاكل.. تقريبًا عسيرة على الحل ... في وقت مباحثات الوحدة [التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨] ... اللي تصورناه كلنا أنكم عايزين تحلوا

الحزب» [٣٦] . لكن ميشيل عفلق أكد علنًا في عام ١٩٦٨ أن اقتراح حلّ الحزب قد جاء «صدمة» له [٣٧] . أيًا يكن ذلك، يبدو أنه وشركاءه استسلموا في عام ١٩٥٨ للشعور بأن إيقاف نشاط حزب البعث في سورية لم يكن ثمنًا كبيرًا مقابل إقامة الجمهورية العربية المتحدة.

X لمعرفة تفصيلات تتعلق ببدايات حزب البعث، انظر كتابي: Batatu Hanna, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, ١٩٧٨), pp. ٧٣ ff.

X عن اللجنة العسكرية، انظر الجدول (١٢ - ١).

X سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ٤٥، ومقابلات مع د. سامي الجندي، السلمية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ومع د. وهيب الغانم، اللاذقية، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ومع د. يورغي حكيم (Hakim Yorgī)، واشنطن العاصمة، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩١.

X ميشيل عفلق، نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١)، ص ٢٨٧ و٢٩١.

X تستند الملاحظات في هذه الفقرة وفي الفقرة السابقة إلى مقابلات مع ميشيل عفلق، يومي ٩ و١٣ تموز/يوليو ١٩٥٨، ومع صلاح الدين البيطار، ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٨ و٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠.

X حديث مع ثابت المهايني، من أبناء الميدان وعربي اشتراكي بارز، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

X في شأن يونس السبعاوي، أحد مؤسسي الحزب العربي الاشتراكي، انظر كتابي: Batatu, The Old Social Classes, pp. ٤٥٦-٤٥٨.

X أحاديث مع قاسم طوير، من عشيرة البوعبيد، ٥ حزيران/يونيو 1980؛ وجلال السيد، ١ حزيران/يونيو ١٩٨٥، وعبد الصمد حيزة، من الشيوخ، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٥. تستند هذه الفقرة أيضًا إلى: جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٥ - ٢٩.

X مقابلة مع زكي الأرسوزي أجراها المؤلف في دمشق، ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨.

X الشاعر سليمان العيسى (أحد تلاميذ الأرسوزي اللوائيين)، «بدايات البعث العربي،» المناضل (مجلة داخلية لحزب البعث)، العدد ٨٤ (نيسان/أبريل ١٩٧٦)، ص ٥٨ - ٦٠.

X تستند الملاحظات في الفقرات الخمس السابقة إلى المصادر الواردة في الملاحظتين السابقتين وإلى مقابلاتي مع د. سامي الجندي، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ومع د. وهيب الغانم، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكذلك إلى الجندي، البعث، ص ١٩ - 32؛ والرواية عن البدايات البعثية قدمها د. وهيب الغانم في المناضل، الأعداد ٩٠ - ٩٧ (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ومن (كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ١٩٧٧).

X ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ٨٧.

X عن د. الغانم، انظر الجدول (١١ - ١).

X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، دراسة أولية حول نقد تجربة

الحزب، ص ٤٥.
X مقابلة مع شبلي العيسمي، وهو بعثي قديم، الوطن العربي، ١٣/٥/١٩٨٨.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١)، ج ٤، ص ٣٠.
X «[البدايات في ذاكرة د. وهيب الغانم]»، المناضل، العدد ٩٥ (آذار/مارس ١٩٧٧)، ص ٩.
X انظر كتابي: Batatu, The Old Social Classes, p. ٧٣٠.
X السيد، حزب البعث العربي، ص ٢٩ - 30؛ الجندي، البعث، ص ٣٨، و Batatu, The Old Social Classes, pp. ٧٢٧-٧٢٨.
X حديث مع فايز الناصر، من أبناء حوران وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث، ٧ كانون الثاني/يناير 1990؛ ومع محمد حسن ميهوب، نائب رئيس الاتحاد العام للفلاحين، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وحديث مع فايز كجك، بعثي من تلكلخ ورئيس فرع اتحاد الفلاحين في حمص، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، العربي الاشتراكي (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ٢.
X عفلق، في سبيل البعث، ص ٩١ - ٩٥ و١٥٥ - ١٥٧.
X حديث مع أكرم الحوراني، ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨.
X حديث مع صلاح الدين البيطار، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠.
X أحاديث مع محمد حسن ميهوب، من الاتحاد العام للفلاحين ونمر عدوان، محرر، نضال الفلاحين، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، «أزمة حزبنا. نظرة عامة»، نص التقرير المقدم من اللجنة التحضيرية إلى مؤتمر الحزب للقطر السوري يوم ٩ تموز/يوليو ١٩٥٧. نشرة لأعضاء الحزب فقط، دمشق، ص ١ - ٧.
X محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل ١٩٦٣ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣)، ص ٧٣. [ص ١٣٣ - ١٣٤ من الطبعة الصادرة عن الدار القومية في نيسان ١٩٦٣ [المترجم].
X أعطى عفلق هذا التصريح يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ بحضور المؤلف.

الفصل الثاني عشر: البعث «الانتقالي» أو بعث الستينيات، وصعود الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا، وترييف الجيش وإلى حدٍّ ما بيروقراطية الدولة

كان مركز الثقل في البعث «الانتقالي» هو اللجنة العسكرية التي وُلدَت سرًّا في عام ١٩٥٩، وسعت منذ البداية إلى إعادة تنظيم الحزب ـ ضمن سلك الضباط في مرحلة أولى ـ لكن على أساس جديد، وإلى توجيهه في مسار مختلف عن ذاك الذي لنظام الجمهورية العربية المتحدة. وبما أن المسار الذي اختارته كان مليئًا بالمخاطر، فقد تصرفت بحذر إلى حد أن قادة حزب البعث القدامى ظلوا حتى عام ١٩٦٤ على جهل تام بوجودها وغاياتها الحقيقية. وثمّة شيء من الشك في بداياتها وجوانب أخرى من تاريخها نتيجة موت بعض الأشخاص الأساسيين فيها أو اعتقالهم، حيث اغتيل أحد مؤسسيها، محمد عمران، في عام ١٩٧٢. ومات أول رئيس لها، مزيد هنيدي في عام ١٩٨٣. وانتحر عبد الكريم الجندي، الذي أدّى دورًا مهمًا في تاريخها في عام ١٩٦٩. أمّا صلاح جديد، عقلها المدبّر بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥ ورجل سورية القوي بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨، فتلف في سجن المزة العسكري من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ حتى وفاته في آب/أغسطس ١٩٩٣.

يبدو أن حافظ الأسد ترك، في حديث مع الكاتب البريطاني باتريك سيل (Patrick Seale) في عام ١٩٨٥، انطباعًا بأن اللجنة العسكرية أسست في أوائل عام ١٩٦٠، وأنها تألفت أساسًا منه ومن أربعة ضباط آخرين ـ المقدم عمران والرائدين جديد وأحمد المير والنقيب الجندي [١]. لكن ذلك لا يبدو متفقًا تمامًا مع الحقائق التاريخية. فاستنادًا إلى أحمد المير، أسست اللجنة في عام ١٩٥٩، وأعضاؤها المؤسسون الحقيقيون هم عمران والمقدم مزيد هنيدي والمقدم بشير صادق والرائد عبد الغني عياش (انظر الجدول ١٢ - ١) [٢]. لكن في عام ١٩٦٠، فصل هنيدي وصادق وعياش من الجيش وعُيّنا في وظائف دبلوماسية في الخارج. وفي تلك اللحظة أدخل عمران إلى اللجنة العسكرية لا الأسد وجديد والمير والجندي فحسب، بل الرائدين عثمان كنعان ومنير الجيرودي أيضًا. في أي حال، ليس هناك إلّا القليل من الشك في أن عمران وجديد والأسد والمير والجندي شكلوا منذ عام ١٩٦٠ المجموعة الداخلية للجنة أو نواتها القائدة.

تغير تركيب اللجنة مع الوقت. كانت قد بدأت في عام ١٩٥٩ بمجموعة من أربعة، ووصل عدد أعضائها إلى سبعة عشية الانقلاب الانفصالي في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وخمسة عشية انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣، وأربعة عشر في تموز/يوليو ١٩٦٣ (انظر الجدول (١٢ - ٢)). وفي آب/أغسطس ١٩٦٥ استولى المكتب العسكري لحزب البعث على دورها. وفيما عدا تراجع نفوذ عمران في اللجنة، بقيت المجموعة الداخلية النواة القائدة للمكتب، وشكلت العمود الفقري لانقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦. وظلت لها اليد العليا حتى نكسة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وبعدها حدثت ازدواجية في السلطة، بحسب اللغة البعثية، قاد فيها حافظ الأسد التنظيم العسكري البراغماتي على نحو متزايد في حزب البعث، في حين قاد صلاح جديد الجناح المدني الراديكالي واستخبارات الدولة والهياكل الأمنية. وظهرت الازدواجية جَليّة في عام ١٩٦٨، وانتهت رسميًا بانقلاب الأسد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

اختلفت اللجنة العسكرية اختلافًا بيّنًا عن قياديي البعث الكلاسيكي الذين كانوا

مدنيين في المقام الأول، يفضّلون العلاقات السياسية العلنية على التخطيط السري المميز للسياسة العسكرية. كان للإرباكات والممارسات الاعتباطية التي رافقت سلسلة الانقلابات العسكرية في عام ١٩٤٩ واضطرابات فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨، عندما كان الجيش داخل السلطة جزئيًا وخارجها جزئيًا، أن تدفع عفلق والبيطار إلى النظر بعين الشكّ إلى المؤسسة العسكرية وإلى اعتبار الانقلابات العسكرية في المجهول. وفي الوقت ذاته، أدركا أنه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون آمنًا فعلًا إذا لم يكن له موطئ قدم في القوات المسلحة. وهكذا أقاما صلات بضباط الجيش ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة منذ الأربعينيات، ولكن على أساس شخصي لا على أساس تنظيمي، وعارضا مبدئيًا انخراط العسكر في عملية صنع قرارات الحزب [٣] .

في المقام الثاني، وعلى عكس أعضاء المكتب التنفيذي للبعث القديم الذين كانوا قبل «الاندماج» في الاشتراكيين العرب في عام ١٩٥٢، من أصل حضري وسنّي بالدرجة الأولى (انظر الجدولين (١١ - ١) و(١١ - ٢))، كانت المجموعة الداخلية من اللجنة العسكرية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ بكاملها من القرى والبلدات الريفية وتنتمي إلى طوائف ابتداعية. ولم يشكل الضباط السنّة، ومعظمهم من أصول ريفية، سوى ٣٠ في المئة عشية انقلاب آذار/مارس عام ١٩٦٣، و٥٠ في المئة بين تموز/يوليو ١٩٦٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ من مجموع أعضاء اللجنة، مقارنة بمشاركة سنيّة تصل إلى ٧٥ في المئة في المكتب التنفيذي للبعث القديم في عام ١٩٤٥ (انظر الجدولين (١١ - ٢) و(١٣ - ٢)). علاوة على ذلك، من بين الأشخاص التسعة عشر الذين خدموا في هذه اللحظة أو تلك في (اللجنة العسكرية)، لم يكن سوى ٣٦,٥ في المئة من المدن السورية الرئيسة (انظر الجدول (١٣ - ٢)).

إنه لأمر ذو معنى أن أربعة من الأعضاء الخمسة في المجموعة الداخلية من اللجنة وعشرة من أصل أعضائها التسعة عشر جميعًا كانوا من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطة أو الأقل شأنًا، ولم يأت أحد منهم من طبقة المحاصصين أو العمال الزراعيين المحرومين من ملكية الأرض. وكي نعطي قيمة لهذه الملاحظة، من الضروري أن نقول شيئًا ملموسًا عن الأصول الطبقية للأعضاء المعنيين، متناولين أولًا، وبأشد ما يمكن من الإيجاز، أولئك الذين كان تأثيرهم هو الأدنى في الحوادث، أو كان صوتهم ضعيفًا في سلوك اللجنة.

الأصول الاجتماعية لأعضاء اللجنة العسكرية

يتحدّر مزيد هنيدي الذي خدم بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥ رئيسًا للشرطة العسكرية وقائدًا لجبهة الجولان ومديرًا لقوى الأمن الداخلي على التوالي، من عائلة تمثّل، إلى هذه الدرجة أو تلك، الوجهاء القرويين في الريف الدرزي. كان والده مالك أرض صغيرًا وشخصًا يتمتع بالتقدير، تحدر من عشيرة من المحاربين الدروز كان لها منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبفضل الأعمال البطولية لأحد أسلافها ـ هزيمة المهند [٤] ـ ضد القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا، أن تَبْرز زعماء قرية السجن وقرى أخرى في منطقة المجدل [٥] .

ينتمي حمد عبيد، الذي كان قائد الحرس القومي في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، وشغل لفترة قصيرة في عام ١٩٦٥ منصب وزير الدفاع ، إلى عائلة من مالكي الأراضي المتوسطين من السويداء نالت الوجاهة في جبل الدروز إلى حد بعيد بفضل «استشهاد» والده في ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ودور جده علي عبيد في خدمة الثورة [٦] .

الجدول (١٣ - ١)
أعضاء اللجنة العسكرية البعثية منذ تأسيسها في عام ١٩٥٩ حتى إحلال المكتب العسكري التابع للقيادة القطرية لحزب البعث في محلها في آب/أغسطس ١٩٦٥

الاسم
مدة العضوية
الرتبة لدى الانضمام إلى اللجنة
عام الولادة
مكان الولادة
الطائفة
الوظائف العسكرية ١٩٦٣ - ١٩٧٠(أ)
الأصل الطبقي
مزيد هنيدي
رئيس اللجنة، ١٩٥٩ - ١٩٦٠
١٩٥٩ - ١٩٦٠(ب)
مقدم
١٩٢١
السجن، قرية في محافظة السويداء
درزي
رئيس الشرطة العسكرية، آذار/مارس ـ تموز/يوليو 1963؛ قائد جبهة الجولان، ١٩٦٣ -1964؛ مديرقوى الأمن الداخلي، ١٩٦٤ -1965؛ توفي في عام ١٩٨٣
طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا مالكي الأرض الصغار؛ ابن وجيه محلي من عشيرة بني هنيدي
محمد عمران
رئيس اللجنة، ١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٢ وآذار/مارس ـ تموز/يوليو ١٩٦٣
١٩٥٩ - 1962؛ آذار/مارس١٩٦٣؛ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ (في السجن من آب/أغسطس١٩٦٢ إلى آذار/مارس ١٩٦٣
مقدم
١٩٢٢
المخرم الفوقاني، قرية في محافظة حمص
علوي
قائد اللواء الخامس المدرع في حمص آذار/مارس ـ حزيران/يونيو 1963؛ قائد اللواء ٧٠ المدرع في الكسوة، حزيران/يونيو ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1963؛ وزير الدفاع كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير 1966؛ اغتيل في عام ١٩٧٢
طبقة الوجهاء الريفيين الدينية مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين من عشيرة الخياطين
بشير صادق
١٩٥٩ - ١٩٦٠(ب)
مقدم
١٩١٩

دمشق، حي الميدان
سني
مستشار في السفارة السورية في موسكو في آذار/مارس ١٩٦٣، وقف مع
أمين الحافظ في التنافس على السلطة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦؛ متقاعد
الطبقة الوسطى التجارية؛ ابن تاجر أخشاب
عبد الغني عياش
١٩٥٩ - ١٩٦٠(ب)
نقيب
؟
حماه
سني
لم يظهر إلى الأضواء في الفترة التي تلت عام ١٩٦٣
الطبقة الوسطى الصناعية؛ ابن صاحب مصنع منظفات
صلاح جديد
رئيس اللجنة، آب/أغسطس ١٩٦٢ ـ آذار/مارس 1963؛ القائد الفعلي للجنة منذ
١٩٦٤
١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
رائد
١٩٢٦
دوير بعبدة، قرية في منطقة جبلة
علوي
مدير شؤون الضباط في هيئة الأركان العامة، 1963؛ رئيس الأركان، تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث،
١٩٦٥ - 1968؛ في السجن من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ حتى وفاته في
آب/أغسطس ١٩٩٣
طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن زعيم محلي لعشيرة الحدادين
ومدير ناحية تحت الانتداب الفرنسي
أحمد المير
١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
رائد
١٩٣٠ أو ١٩٣١ (ج)
مصياف، في محافظة حماه
إسماعيلي
قائد اللواء ٧٠ المدرع في الكسوة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ - 1966؛ مدير
المكتب الأول (شؤون الضباط)، ١٩٦٦ - 1967؛ قائد قطاع في جبهة الجولان،
١٩٦٧
حفيد الأمير محمود، قائد قلعة مصياف و«صاحب كل الأراضي» المجاورة للمدينة
(ج)، ابن الأمير ملحم الذي أصابه الفقر بعد إبعاده عن معقله على يد
الفرنسيين في عام ١٩٢٠
حافظ الأسد
١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
نقيب

١٩٣٠
القرداحة، قرية في منطقة جبلة
علوي
قائد القاعدة الجوية في الضمير، 1963؛قائد القوى الجوية، ١٩٦٤ - 1971؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث، ١٩٦٥ - 1970؛وزير الدفاع، ١٩٦٦ - ١٩٧٢
طبقة وجهاء القرى مالكي الأرض الصغار؛ ابنفلاح من عشيرة الكلبية أصبح زعيم حارة العيلة في القرداحة
عبد الكريم الجندي
١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
نقيب
١٩٣١
السلمية
إسماعيلي من الفرقة الأقرب إلى الإسلام الأصولي
قائد قوات الصواريخ في القطيفة، ١٩٦٣ -1964؛رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، ١٩٦٦ - 1969؛ انتحر، 2 آذار/مارس ١٩٦٩
طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابنمالك أرض كان لفترة من الزمن تاجر أخشاب
عثمان كنعان
١٩٦٠ - 1962؛في السجن من ١٩٦٢ ـ آذار/مارس ١٩٦٣
نقيب
١٩٢٨(د)
لواء إسكندرون
سني
مدير قوى الأمن الداخلي، ١٩٦٣ - 1964؛ فصل من الخدمةفي ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦٦
طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابنمزارع صغير
منير الجيرودي
مدة قصيرة في عام ١٩٦٠
نقيب
؟
جيرود، قرية في منطقة القلمون
سني
؟
طبقة الوجهاء القرويين مالكيالأرض الصغار؛ ابن وجيه قروي
حسين ملحم
١٩٦١ ـ آب/أغسطس١٩٦٥
نقيب
١٩٣٣
سرمين، قرية في محافظة إدلب
سني
قائد وحدة مدرعة فيقطنا، آذار/مارس ـ تموز/يوليو 1963؛ رئيس الشرطة العسكرية، تموز/يوليو ١٩٦٣ ـ شباط/فبراير ١٩٦٦

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
حمد عبيد
مدة قصيرة في عام 1962؛ آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥ (في السجن، نيسان/أبريل ١٩٦٢ ـآذار/مارس ١٩٦٣ نتيجة دوره في تمردات حمص وحلب فيعام ١٩٦٢)
نقيب
١٩٢٨
السويداء
درزي
رئيس الحرس القومي وقوات البادية، ١٩٦٣ -1964؛قائد اللواء ٧٢ المدرع في قطنا، ١٩٦٤ -1965؛ وزير الدفاع، أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1965؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث، ١٩٦٥
طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن أحد شهداء الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ -١٩٢٧
سليم حاطوم
آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس١٩٦٥
نقيب
١٩٣٧
دبيين، قرية في جبل الدروز
درزي
قائد وحدة مغاويرخاصة وحامية محطات الإذاعة والتلفزيون، ١٩٦٣ - 1966؛ أعدم في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مدير إحصاء
محمدرباح الطويل
آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
نقيب
١٩٣٣
اللاذقية
سني
رئيس حامية هيئة الأركان العامة للجيش، ١٩٦٣ - 1965؛ رئيس المعسكر العسكري فيقطنا، ١٩٦٦، والجيش الشعبي ١٩٦٨
طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين ووجيه من حي الصليبة في اللاذقية
مصطفى الحاج علي
آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
نقيب
١٩٢٨(د)
خربة غزالة، قرية في حوران
سني
رئيس فرع دمشق للمخابرات العامة، ١٩٦٣ -١٩٦٦
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
أحمد السويداني

آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
رائد
١٩٣٣
نوى، في حوران
سني
رئيس المخابرات العسكرية، ١٩٦٣ - 1965؛ رئيس مكتب الأفراد العسكريين،
١٩٦٥ -1966؛ رئيس الأركان، شباط/فبراير ١٩٦٦ ـ شباط/فبراير ١٩٦٨
طبقة الفلاحين مالكيالأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ووجيه محلي
موسى الزعبي
آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
رائد
١٩٣٣(د)
المسيفرة، فيحوران
سني
قائد سلاح الصواريخ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط من عشيرة حورانية
نافذة محليًا
مصطفى طلاس
آذار/مارس ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
رائد
١٩٣٢
الرستن، قرب حمص
سني
قائد اللواء الخامس المدرع في حمص، ١٩٦٥ -1968؛ رئيس الأركان،
١٩٦٨ - 1972؛ وزير الدفاع منذ عام ١٩٧٢
طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا؛ ابن مختار للرستن مالك أرض ومتعهد سابق
كان يورّد المؤن للجيش التركي
أمين الحافظ
رئيس اللجنة، تموز/يوليو١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥، لكن بالمعنى الاسمي إلى
حد بعيد
تموز/يوليو ١٩٦٣ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥
عقيد
١٩٢١
حلب
سني
نائب الحاكم العسكري، آذار/مارس ـ تموز/يوليو 1963؛ القائد العام للقوات
المسلحة، تموز/يوليو ١٩٦٣ - 1964؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث
١٩٦٥ - ١٩٦٦
أدنى طبقة الموظفين الوسطى، ابن شرطي

المصادر: أنا مدين بما يتعلق ببيانات السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة العسكرية لكثير

من المدنيين السوريين وضباط الجيش المتقاعدين، بمن في ذلك العقيد عبد الحميد السراج، الرئيس الأسبق لمكتب المخابرات العسكرية (حديث في القاهرة، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٠)؛ وأحمد المير، عضو اللجنة العسكرية، ١٩٦٠ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥ (حديث في مصياف، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛ وحسين ملحم، عضو اللجنة، ١٩٦١ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥ (حديث في دمشق، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛ والبعثي القديم د. سامي الجندي (حديث في السلمية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

(أ) انظر الملحق عن الوظائف المدنية أو الحزبية لأعضاء اللجنة العسكرية الذين أصبحوا بعد آذار/مارس ١٩٦٣ أيضًا أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث.

(ب) فصل من الجيش، وعين في وظائف دبلوماسية في الخارج في عام ١٩٦٠.

(ج) استنادًا إلى أحمد المير، حديث في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(د) تاريخ تقريبي.

(هـ) ألغي منصب القائد العام للقوات العسكرية في عام ١٩٦٤، وحولت الصلاحيات المعطاة له إلى وزير الدفاع.

الجدول (١٢ - ٢)

أعضاء اللجنة العسكرية لحزب البعث، ١٩٥٩ ـ آب/أغسطس ١٩٦٥ (ملخص الجدول ١٢ - ١)

الدين والطائفة	عدد الأعضاء المؤسسين في١٩٥٩	النسبة المئوية	عدد الأعضاء عشية الانقلاب الانفصالي في ١٩٦١	النسبة المئوية	عدد الأعضاءعشية انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣	النسبة المئوية	عدد الأعضاء غداة انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣	النسبة المئوية	عدد الأعضاء، تموز/يوليو ١٩٦٣ ـ كانون الأول/ديسمبر١٩٦٤	النسبة المئوية	النسبة المئوية التقريبية من سكان سورية
سنّة	٣	٥٠,٠	٣	٢٨,٦	١	٢٠,٠	٦	٤٦,١			

٧
٥٠,٠
٧٢,٧
علويون
١
٢٥,٠
٣
٤٢,٨
٢
٤٠,٠
٣
٢٣,١
٣
٢١,٤
١٠,٠
دروز
١
٢٥,٠

٢
١٥,٤
٢
١٤,٣
٢,٧
إسماعيليون

٢
٢٨,٦
٢
٤٠,٠
٢
١٥,٤
٢
١٤,٣
٠,٩
شيعة إثنا عشرية
٠,٤
يزيديون

٠,١
يهود
٠,٩
مسيحيون
١٢,٣
المجموع
٤
١٠٠
٧
١٠٠
٥
١٠٠
١٣
١٠٠
١٤
١٠٠
١٠٠
مكان الولادة
الأصل الطبقي

عدد الأشخاص
النسبة المئوية

عدد الأشخاص
النسبة المئوية
قرى
٨
٤٢,٠
الطبقات ذات الدخل المتدني
-
-
بلدات صغيرة أو ريفية
٦
٣١,٥
الطبقات ذات الدخل المتوسط الأدنى
٥
٢٦,٣
المدن الرئيسة:

موظفون صغار
١

دمشق
١
٥,٣
فلاحون مالكو أرض صغار
٤

حلب
١
٥,٣
الطبقات ذات الدخل المتوسط:
١١
٥٧,٩

حماه
١
٥,٣
مفقرون، مالكو أرض كبار أصلًا
١

حمص
-
-
موظفون مالكو أرض
١

اللاذقية
١
٥,٣
رجال دين مالكو أرض
٣
لا توجد معلومات دقيقة
١
٥,٣
مالكو أرض
٣
المجموع
١٩
١٠٠
فلاحون مالكو أرض متوسطون
٣

تاجر خشب
١
العمر في سنة الانضمام إلى اللجنة
صاحب مصنعمنظفات
١

عدد الأشخاص
الطبقات ذات الدخل المتوسط الأعلى
٣
١٥,٨
٣٦ - ٣٩ سنة
٢
مالكو أرض
٣

٣٠ - ٣٢ سنة
٩
المجموع
١٩
١٠٠
٣٦ - ٣٩ سنة
٢

٤٠ - ٤٢ سنة
٤
الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين
لا توجد معلومات
٢
غير ريفيين
٤
٢١,١
المجموع
١٩
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء الريفية العليا المفقرة
١
٥,٢

أشخاص منحدرون من طبقة الوجهاء الريفية الوسطى
٣
١٥,٨

أشخاص منحدرون من طبقة الوجهاء الريفية أو القروية الأقل شأنًا
٧
٣٦,٨

غير ذلك
٤
٢١,١

المجموع
١٩
١٠٠

تحدر موسى الزعبي، قائد سلاح الصواريخ بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، من عشيرة سنية مالكة أراضي متوسطة تمتعت في الماضي بالسيطرة في ست عشرة قرية على الأقل في منطقتي درعا وإزرع، وقدمت على مدى قرون مشايخ الطريقة القادرية الصوفية في حوران. وكان مركز العشيرة الديني في القرية ذاتها التي ولد فيها موسى الزعبي، وهي قرية المسيفرة، على بعد نحو عشرة أميال شرق درعا [٧].

تحدّر أحمد السويداني، رئيس المخابرات العسكرية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥ ورئيس الأركان بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨، من عشيرة سنية قديمة في حوران هي بني سويدان التي غالبًا ما قدمت المشايخ الرئيسيين لهذه البلدة في القرن السابع عشر قبل غزو السويداء على يد المهاجرين الدروز من لبنان. [٨] كان والده فلاحًا مالك أرض متوسطاً، وقد ملك «ربعة أو ربعتين أكثر من جيرانه». والربعة مقياس للأرض يساوي ما كان ثوران تحت النير يستطيعان حرثه في يوم. وكان يملك ـ بالاشتراك مع والد جورج طعمه، سفير سورية لدى الأمم المتحدة في منتصف الستينيات ـ «فرسًا من سلالة صافية تساوي مئة ليرة ذهبية تركية»، وهو ما كان

يعتبر في نوى، مسقط رأسه، «علامة على الجاه» [٩] .
تفرعت عائلة مصطفى طلاس، رئيس الأركان بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ ووزير الدفاع منذ عام ١٩٧٢، من عشيرة فرزات الزراعية السنيّة التي تمتعت بالتقدير في بلدته الأصلية الرستن، وهي بلدة ريفية إلى الشمال من حمص، لكنها لم تصل في تقديرها المحليّ إلى المستوى الذي وصلته عشيرة حمدان المنافسة التي تمتعت بنفوذ أكبر وربطت نفسها بالاتجاه الناصري في النصف الثاني من الخمسينيات [١٠] . واستنادًا إلى طلاس، فإنَّ عشيرته تتحدر من قبيلة بني عبس التي جاءت إلى سورية مع الجيش العربي بقيادة خالد بن الوليد، واستقرت في الرستن في القرن السابع. وفي عام ١٩٣٢، وهو العام الذي ولد فيه طلاس، كان والده، الشيخ عبد القادر، مختار البلدة. لكنه لم يكن غنيًا بالمال، بعد أن صودر الكثير من «أملاكه المنقولة» بناء على أوامر من والي المنطقة في أواخر العصر العثماني، لأنه كان، كما يقول طلاس نفسه، قد «أحرج» الوالي، وأثار لديه شعورًا قويًا بـ «ضعف الإرادة والحقد» عندما أظهر في أحد الاستقبالات شهامة لابن المضيف أكثر بكثير مما أظهره الوالي. كان والد طلاس في ذلك الحين متعهدًا يورّد المؤن للجيش التركي، وبعد الحادثة «انتهى على الحصيرة» بحسب تعبير طلاس [١١]. لكنه مع مرور الوقت، حصل على شيء من الأرض التي زادت قيمتها، كغيرها من أراضي الملاكين الآخرين، بعد بناء سد الرستن على نهر العاصي في فترة الوحدة بين مصر وسورية [١٢] .
لا ينفصل تاريخ عائلة عبد الكريم الجندي، عضو المجموعة الداخلية في اللجنة العسكرية، وقائد قوات الصواريخ بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، ورئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩، عن تاريخ مدينة السلمية الحديثة التي تقع في السهوب على بعد عشرين ميلًا شمال شرق حماه على ارتفاع نحو ١٥٠٠ قدم. وهو سليل محمد الجندي ـ الملقّب بـ «أبو علي» ـ أحد أبناء قرية بحوّي في منطقة الخوابي شمال شرق طرطوس، الذي هاجر في عام ١٨٤٨ إلى موقع السلمية المدمر، وكانت السلمية مركز الطائفة الإسماعيلية في العصور الوسطى. ونتيجة دور أبي علي، ولاعتبارات أخرى، اختاره رؤساء العائلات الخمس عشرة الأخرى التي استقرت في الموقع، بعد أن جاءت من منطقته أو من مناطق مصياف والقدموس المجاورة، أول مختار لها.
غير أنَّ السيادة منذ البداية حتى عام ١٩٦٣ كانت في السلمية للأمّار، أو، بدقة أكبر، للأمير إسماعيل وسلالته. وعلى الرغم من زواج الأمار من نساء من آل الجندي، فإن التنافس بين العائلتين أصبح تقليدًا. عاش الأمّار ضمن القلعة، في حين عاش آل الجندي خارج أبوابها. ومن الأمّار جاء رؤساء مجلس المدينة ونوابها في البرلمان وكبار ملاكي الأراضي، ومن آل الجندي جاء القضاة والمعلمون وموظفو المالية. [١٣] واشتد التنافس عندما قاد الشيخ محمد علي الجندي الذي تزعم العائلة في فترة بعد الاستقلال، حركة تنادي بعودة الإسماعيليين إلى الإسلام الأصلي. ولم يتبعه سوى ثلث أبناء السلمية تقريبًا، في حين استمر الآخرون مع الأمار في اعتبار الآغا خان قائدهم، وهو سليل مقيم في أوروبا للإمام الإسماعيلي قاسم شاه من القرن الرابع عشر.
في غضون ذلك، كان عدد سكان المدينة في ازدياد: ارتفع من نحو ٦ آلاف في عام ١٩٣٢ إلى ٢٣٨٦٣ في عام ١٩٦٠. وكبرت عائلة الجندي أيضًا لتصبح عشيرة تضم مئات عدّة، وأصبحت متمايزة داخليًا أيضًا. هكذا كان والد عبد الكريم الجندي ينتمي إلى فرع من العشيرة لم تواته الظروف جيدًا، ولا يبدو أنه تابع إلى

النهاية أي مسعى. بدأ مزارعًا يملك أقل من ٣٠٠ دونم بعل. ثم اتخذ شريكًا وجرّب العمل في تجارة الأخشاب، لكن انتهى به الأمر موظفًا حكوميًا محليًا. وعلى العكس، كان قريبه، الشيخ محمد علي الجندي، وهو والد سامي الجندي ـ مؤسس فرع حزب البعث في السلمية ـ وخالد الجندي ـ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال والكتائب العمالية المسلحة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧ ـ يملك نحو ألف دونم، وبوصفه كبير العشيرة، كان لديه منزول، وهو مكان كبير معد للاستقبالات والاجتماعات الكبيرة، دلالة على المكانة الخاصة التي يتمتع بها. ويمكن النظر إلى تحول الجيل الشاب والمتعلم من العشيرة إلى البعثية بوصفه إحدى الطرائق التي سعى بها إلى تقويض سلطة العشيرة المنافسة تقليديًا، الأمّار [١٤].

أمّا أحمد المير، عضو النواة القائدة للجنة العسكرية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ وقائد اللواء ٧٠ المدرع في الكسوة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ إلى شباط/فبراير ١٩٦٦ ومدير مكتب شؤون الضباط بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ وقائد «قطاع في جبهة الجولان» في عام ١٩٦٧ [١٥]، فيتحدر من الأمار في بلدة مصياف الإسماعيلية الريفية في منطقة حماه، الذين كانوا، مثل أمار السلمية، «رجال سيف» وذوي مكانة اجتماعية عالية. كان جده، الأمير محمود، في أيام العثمانيين قائد قلعة مصياف و«صاحب كل الأراضي» التابعة للمدينة. أما والده الأمير ملحم فأصابه الفقر بعد إبعاده عن معقله على يد الفرنسيين في عام ١٩٣٠ [١٦]. وانتهى به الأمر قيّمًا على مخزن وبائع فحم [١٧]. ولا شك في أن ظروف العائلة الصعبة كانت عاملًا في اجتذاب أحمد المير إلى حزب البعث والتزامه الأفكار التي بات القائد الاشتراكي، أكرم الحوراني، يمثلها.

كان والد المقدم محمد عمران، رئيس اللجنة العسكرية من عام ١٩٦٠ إلى آب/أغسطس ١٩٦٢ ومن آذار/مارس إلى تموز/يوليو ١٩٦٣، نموذجًا عن وجهاء القرى بين علويي السهول. كان رجل دين من عشيرة الخياطين العلوية، وأحد كبار قرية المخرم الفوقاني في منطقة جب الجراح شمال شرق حمص. وكما هي حال كثير من رجال الدين الريفيين العلويين، كانت طريقة حياته قريبة جدًا من تلك التي للفلاحين، لكنه كان يملك قطعة أرض خاصة به، ويعيش براحة. وكان أيضًا شخصًا ذا موقف وأدّى دورًا خاصًا في القرية، حيث كان الفلاحون يلجأون إليه لتسوية خلافاتهم ولتسوية مشكلاتهم المتعلقة بالميراث أو الزواج وطلبًا لنصيحته في أمور أخرى تهمهم. وأصبح عمران نفسه يتمتع بنفوذ أوسع بين الفلاحين الخياطين، لا بسبب صلاته العسكرية أو دوره السياسي فحسب، بل أيضًا بفضل زواجه من إحدى بنات سليمان المرشد، استنادًا إلى سوري عرفه شخصيًا وعاش في منطقته. كان المرشد، وهو راع متواضع ونوع من المسيح الريفي، قد ادعى امتلاكه قدرات نبوئية في عام ١٩٢٣ في عمر السابعة عشرة، وحكم عليه بالموت في عام ١٩٤٦ نتيجة تحديه العلني للحكومة، لكن طائفته، المرشديون، استمرت في اكتساب موالين لها، ولا سيما بين عشيرة الخياطين [١٨].

كانت عائلة صلاح جديد، أول قائد فعلي للجنة العسكرية في منتصف الستينيات، تفوق عائلة عمران في المكانة ونمط الحياة، حيث حمل والده محمود [*] لقب آغا. وبوصفه أحد الزعماء الفرعيين لعشيرة الحدادين العلوية، تمتع الوالد بمكانة لا في دوير بعبده، مسقط رأسه، فحسب، بل في منطقة جبلة كاملة. وأضافت مشاركة أحد أقربائه المباشرين ـ أحمد عليا جديد ـ بمسؤولية قيادية في ثورة الشيخ صالح العلي ضد الفرنسيين (١٩١٨ - ١٩٢١) إلى صيت العائلة [١٩]. لكن يبدو أن محمود آغا نفسه قد تعاون مع الحكام الفرنسيين في الثلاثينيات، وعمل فترة من الزمن مدير

ناحية تحت حكمهم. وكان يملك أرضًا في قريته، لكنها لم تكن كبيرة بما يكفي ليتأثر بقوانين الإصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٨ و١٩٦٣. وعلى الرغم من ذلك، كان ميسورًا بما يكفي لإرسال أولاده الخمسة إلى مدرسة اللاييك العلمانية ذات الإدارة الفرنسية في طرطوس.

عندما كان أبناء جديد الشباب في المدرسة، بمن فيهم صلاح، انضموا إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي الحقيقة، صعد شقيق صلاح الأكبر، غسان، ليصبح في عام ١٩٥٤ رئيس التنظيم العسكري السري للحزب السوري القومي الاجتماعي عندما كان يشغل منصب قائد الكلية العسكرية في حمص. وكان انجذاب أعداد كبيرة من أبناء عشيرة الحدادين إلى الحزب السوري القومي مؤشرًا على التأثير العشائري لآل جديد واستمرار قوة العشائرية. لكن جزءًا من الفضل، في هذا المجال، يعود إلى الشيخ العلوي إبراهيم عبد الرحيم، وهو منتمٍ مخلص إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي وأحد مخاتير قرية بعمرة في منطقة مصياف ووالد الرقيب الشهير يونس عبد الرحيم الذي أطلق النار على عدنان المالكي الذي كان حينها الشخصية العسكرية السورية الأشدّ أثرًا، وأرداه قتيلًا. ليس واضحًا هل كان غسان جديد متورطًا في التخطيط لذلك الاغتيال أم لا، فقد فُصِلَ من الجيش قبل ذلك بأسابيع قليلة. لكن الحادثة أعقبتها نتائج رهيبة عليه وعلى أنصاره. قضي على الحزب السوري القومي الاجتماعي بوصفه قوة سياسية. وفرّ غسان نفسه خوفًا على حياته، لكنه قضى في بيروت على نحوٍ عنيف بعد سنتين من ذلك. وتركت خسارة صلاح جديد لأخيه تحت تلك الظروف المرعبة علامة لا تمحى في شخصيته، ولعلّها تفسر إلى حد ما حذره وتكتمه وأساليبه السياسية الملتوية.

لا يمكن أن تكون مشاعر صلاح جديد الحقيقية نحو تحطيم الحزب السوري القومي الاجتماعي سوى مسألة تكهّن. وما زالت معرفة الوقت الذي حوّل فيه ولاءه إلى حزب البعث وما إذا كان قد انضم إليه قبل اشتراكه في اللجنة العسكرية أسئلة مفتوحة. واستنادًا إلى القائد البعثي السابق سامي الجندي، فإن جديد «لم ينتسب للحزب ولم يقسم يمينه [المفروض]». وهو يعترف بأن جديد شارك في أواخر الأربعينيات، وهو طالب مدرسة ثانوية، في «حلقات» الحزب، ولكن لفترة قصيرة وبوصفه نصيرًا فحسب. وفيما بعد، «كان... يتعاون مع الضباط الحزبيين في الفترة التي كان فيها طالبًا في الكلية العسكرية [١٩٤٩ - ١٩٥١]. كان عندي نسخة عن قائمة الحزبيين فيها، ولم يكن اسمه بينهم» [٣٠] . لكن أكرم الحوراني أكد في عام ١٩٨٥ أنه قد عرف جديد «من الخمسينيات حين كان ضابطًا صغيرًا» [٣١] . وبالتالي، فمن المرجح أن ارتباط جديد كان بجناحه من الحزب. أيًا تكن الحال، فإن النقطة التي تستحق أن نتذكرها هي أنه مع صعود نجم جديد في حزب البعث في الستينيات، فإن أفرادًا كثيرين من عشيرة الحدادين في منطقة جبلة، ممن كانوا سابقًا قد اتجهوا نحو الحزب السوري القومي الاجتماعي، غيروا اتجاههم بحدة نحو حزب البعث [٣٢] .

إذا كان آل عمران وجهاء على مستوى قرية، وآل جديد على مستوى منطقة ريفية، فإن أهمية عائلة حافظ الأسد لم تتجاوز حدود حي في قرية، وبالتحديد، حارة العيلة في قرية القرداحة. غير أننا سنترك خلفية الأسد الآن كي نتناولها على نحو أشمل في موضع أكثر ملاءمة من هذا الكتاب (انظر الفصل ١٤).

العوامل التي أدت إلى صعود طبقة الوجهاء الريفية أو القروية الأقل شأنًا

في النهاية، كانت وفرة الضباط الذين تعود جذورهم إلى طبقة الوجهاء الريفية أو

القروية الأقل شأنًا في اللجنة العسكرية، انعكاسًا لحقيقة أن هذه الطبقة كانت، بوجه عام، في حال من الصعود اقتصاديًا واجتماعيًا في العقود القليلة السابقة. ويبدو أن ذلك كان، إلى حد بعيد، نتيجة السياسات المتّبعة في ظل الانتداب الفرنسي، وتحديدًا تقسيم سورية وإيجاد كيانات ذات أساس ريفي كدولة العلويين ودولة الدروز، وما اتصل بذلك من تكاثر في الهيئات الإدارية، والتوازن بين الريف والمدن، وانتعاش الوجهاء الريفيين في مقابل التدهور المقصود لنظرائهم الحضريين، وعزل كثير من الأراضي الأميرية والمشاع وتحويلها إلى ملّاك خاصين. كانت هذه السياسات هي التعبير عما سمّاه جاك ويلرس «تعاطف» حكومة الانتداب «الفاعل مع أهل الريف» [٣٣] . واحتساب الطبقة التي انتمى إليها كثر من الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطين أو الأقل شأنًا، إن لم يكن معظمهم ـ أي الفلاحين المتوسطين أو ملّاك الأرض المتوسطين أو حائزي مساحة بين ١٠ و١٠٠ هكتار ـ ضمن المستفيدين الرئيسين من أفعال الفرنسيين، هو أمر تفترضه زيادة حصتها من مساحة الحيازات الإجمالية (بما في ذلك مساحة أملاك الدولة) من ١٥ في المئة تقريبًا في عام ١٩١٣ إلى نحو ٣٣ في المئة في عام ١٩٤٤ وإلى ٣٦ في المئة في عام ١٩٥٥ [٣٤] . أمّا أن تكون الطبقة ذاتها قد استفادت استفادةً كبيرة من سياسات البعث الزراعية في الستينيات فهو أمر يجب أن يكون واضحًا من حقيقة أن حصتها من مساحة الحيازات الخاصة المملوكة تمامًا قد وصلت إلى ٥٨,٧ في المئة وأنّ حصّتها من الحيازات المستأجرة قد وصلت إلى ٤٩,٦ في المئة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، في حين كانت الحصص المقابلة لحائزي أقل من ١٠ هكتارات هي فقط ٣٣,٥ و١٥,١ في المئة على التوالي (راجع الجدول (٣ - ١)).

حتى نكون حذرين، من الضروري أن نضيف رأسًا أن الملاحظات الواردة للتو ليست صحيحة إلا بالمعنى التقريبي والواسع، لأن التمايز في الحيازات على أساس المساحة لا يتطابق تمامًا مع تمايز المزارعين إلى فلاحين صغار ومتوسطين وأغنياء. إذ من الواضح أنه يمكن تصنيف الفلاحين الحائزين على المساحة ذاتها من الأرض على نحو مختلف استنادًا إلى مواردهم الأخرى أو وسائل الزراعة وإلى عوامل مثل: هل كانت أرضهم غنية أم فقيرة أم بعلًا أم مروية بالراحة أو برافعات الماء أو بالمضخات.

زيادة تريف القوات المسلحة

نجح أعضاء اللجنة العسكرية البارزون في الفترة التي تلت عام ١٩٦٣ مباشرةً، وبوجود روافع السلطة الحاسمة بين أيديهم ونيتهم توسيع قاعدة دعمهم، في تسريع عملية كانت قد بدأت في الخمسينيات وتكثيفها، عملية تضمنت تحويل سلك الضباط والقوات المسلحة وبيروقراطية الدولة تحويلًا جوهريًا إلى مؤسسات ذات صبغة ريفية أو قروية قوية. وبعبارة أخرى، وكي يكون كلامنا ملموسًا أكثر، فقد طهّر الأعضاء النافذون في اللجنة العسكرية تلك المؤسسات على نحو لم يكن معروفًا في سورية حتى ذلك الوقت، فخلّصوا تلك المؤسسات من العناصر التي اعتبروها معادية أو ذات ولاء مشكوك فيه أو متردد، أو ملأوها بأصدقائهم وأقربائهم أو بأفراد من عشائرهم أو طوائفهم، أي، عمومًا، بأشخاص ريفيين أو رجال لم يكونوا فلاحين من حيث الوظيفة إلا في بعض الأحيان، لكنهم غالبًا ما كانوا فلاحين من حيث الأصل [٣٥] .

شهدت عملية التطهير وعملية التريف التي رافقتها كثافة خاصة في القوات المسلحة. ففي ١٣ آذار/مارس ١٩٦٤، صُرِفَ ١٠٤ ضباط كبار من الخدمة. وبعد

ثلاثة أيام طرد ١٥٠ ضابطاً متوسطاً وصغيرًا، بمن في ذلك قادة كتائب أو سرايا عدّة [٣٦] . وجَرَت تغييرات أخرى في أيار/مايو وتموز/يوليو من العام نفسه، ومرة أخرى في شباط/فبراير وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٦٦. ومع اندلاع حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان ما لا يقل عن ٧٠٠ ضابط وأكثر من ثلث سلك الضباط بكامله [٣٧] قد طرد، واستبدل باحتياطيين كانوا، إلى حد بعيد، معلمي مدرسة ريفيين، أو بطلاب ضباط غير مدربين تدريبًا كافيًا، وغالبًا من أصل ريفي. وأسفر ذلك على المدى القصير، عن سلك ضباط مسيّس بقوة، لكنه ضعيف الانضباط وغير فاعل عسكريًا، وهذا ما أظهرته الحرب على نحو موجع. وما زاد الطين بلة، وساهم في الكارثة هو التغيير المستمر في القيادة العليا للقوات المسلحة، ففي الفترة من آذار/مارس ١٩٦٣ إلى حزيران/يونيو ١٩٦٧، شغل ثمانية جنرالات منصب وزير الدفاع وخمسة منصب رئيس الأركان [٣٨] . وكان بعض شاغلي تلك المناصب مجرّد نقباء أو روّاد عندما استلمت اللجنة العسكرية دفة القيادة، ولم يكن لديهم إلا القليل من الخبرة، أو لا خبرة قط في إدارة الحرب. وكان الأكثر خطورة هو انقطاع سلسلة القيادة العسكرية التقليدية في نقاط عدة وتحول مركز الثقل في الجيش إلى رؤساء المصالح أو الوحدات الضاربة المتصارعة سياسيًا، مثل القوى الجوية واللواء ٧٠ المدرّع.

تمثّل جانب آخر من جوانب التريف الكثيف للقوات المسلحة، وهو جانب أكثر ديمومةً في أهميته، بصعود الضباط العلويين إلى أعلى مراتب السلطة والهبوط المرافق له في العنصر العسكري السُنّي الحضري. ومن الضروري أن نقدم شروحًا تفصيلية لهذه التطورات.

أسباب النفوذ القوي للضباط العلويين

ما الذي جعل هيمنة الضباط العلويين السياسية ممكنة في النصف الثاني من الستينيات والعقود التالية، في حين لم يكن عدد أبناء طائفتهم يتخطّى ثُمن عدد سكان سورية؟ إذا وضعنا جانبًا عاملين تفسيريين عامين ـ تجزئة البنى الاجتماعية وعدم الفاعلية السياسية للكتلة العظمى من السوريين ـ فإن السؤال يحل نفسه في سؤال يتعلّق بتحديد ما الذي جعل السيطرة الحاسمة للعسكريين العلويين على القوات المسلحة السورية ممكنة.

لا بد أولًا من القول بوضوح إن العلويين على مستوى سلك الضباط، وعلى عكس الانطباع واسع الانتشار، لم يكونوا مهمين عدديًا بمثل أهمية السنّة قبل عام ١٩٦٣، واستمدوا كثيرًا من قوتهم الحقيقية من صفوف الجيش الدنيا. وبالمعنى الحسابي، كان عددهم كبيرًا بين الجنود العاديين، وكانوا موجودين بوفرة واضحة بين ضباط الصف. ومنذ وقت يعود إلى عام ١٩٥٥، بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي، نائب رئيس الأركان، على يد الرقيب العلوي يونس عبد الرحيم تفاجأ العقيد عبد الحميد السرّاج، رئيس مكتب المخابرات العسكرية، باكتشافه أن ما لا يقل عن ٥٥ في المئة أو نحوه من ضباط الصف كانوا من الطائفة العلوية [٣٩] . كيف يستطيع المرء أن يفسر هذا الوضع؟

من العوامل التي كثيرًا ما تُقدَّم في هذا الخصوص السياسة الموجهة نحو الأقليات التي اتبعها الفرنسيون بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٥. ومن الصحيح بالفعل أنه من بين كتائب المشاة الثماني في القوات الخاصة العاملة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، تألفت ثلاث كتائب بالكامل أو في الأساس من العلويين، ولم يدخل في تركيبها أي عربي سنّي. ومن الصحيح أيضًا أن من بين سرايا الخيالة الاثنتي عشرة التي

تتوافر عنها البيانات، تألفت واحدة فقط، هي السرية ٣٤، من عرب سنّة ريفيين من دير الزور والرقة، وضمت اثنتان، هما السريتان ٣١ و٣٥، بعض العناصر العربية السنية من قبيلة شمر أو من مدينتي إدلب وحمص. وجميع الوحدات الأخرى كانت من الدروز أو الشركس أو الأكراد أو الأشوريين أو الأرمن أو الإسماعيلية [٣٠] .

غير أنَّ طبيعة الجيش قبل الاستقلال، أي طبيعته قبل عام ١٩٤٦، لا يمكن أن تفسّر تركيبته في عام ١٩٦٣ أو بعد ذلك، على الأقل بالمعنى الحاسم. ويجب أن يكون السبب واضحًا. ففي عام ١٩٦٣، كان في سورية قوات مسلحة دائمة يصل عددها إلى نحو ٦٥ ألفًا [٣١] ، وكانت تقديرات عدد رجالها الذين تحت السلاح في عامي ١٩٧٣ و١٩٨٦ على التوالي ١٤٩ ألفًا و٤٠٠ ألف [٣٢] . وفي حين كان تعداد الفرقة السورية في القوات الخاصة الموروثة عن الفرنسيين في عام ١٩٤٦ هو ٧ آلاف فقط، فإنه تقلّص في عام ١٩٤٨ إلى ٢٥٠٠ رجل فقط [٣٣] ، لأن العائلات التجارية ومالكة الأراضي الحاكمة في حينه كانت تنظر إلى تلك الفرقة على أنها كبيرة جدًا ومكلفة جدًا. ومن المؤكّد لا يمكن لموطئ القدم القوي للعلويين في القوات الخاصة أن يفسر نفوذهم المهيمن في الجيش حاليًا.

ثمّة عامل سببي آخر أكثر أهمية راح يفعل فعله بثبات بعد الاستقلال مثلما كان تحت الحكم الفرنسي، ألا وهو وضع العلويين الاقتصادي السيئ [٣٤] . وهناك أمر آخر ذو صلة يقدم تفسيرًا للعدد المتفوق للعلويين، على الأقل بين المجندين العاديين، هو موضوع البدل. قبل عام ١٩٦٤، كان مسموحًا للسوريين أن يشتروا إعفاء من الخدمة العسكرية مقابل ٥٠٠ ليرة سورية [٣٥] . وفي عام ١٩٦٤، قيدت تلك العملية بشدة، ورفع البدل إلى ٣٠٠٠ ليرة لحاملي الشهادات الجامعية و١٠٠٠ ليرة لخريجي المدرسة الثانوية و٦٠٠ لغيرهم من السوريين. [٣٦] وفي عام ١٩٦٨، رفع الحد الأقصى للبدل إلى ٣ آلاف دولار، ووصل في عام ١٩٧٨ إلى ٥ آلاف دولار، وبات من الواجب تسديده بعملة صعبة [٣٧] . غير أنّه كان بمقدور سُنّة المدن عمومًا، في الخمسينيات والستينيات، وبغض النظر عن مدى تواضع وضعهم، أن يتحملوا التضحية بـ ٥٠٠ أو ٦٠٠ ليرة سورية ليتجنبوا سنة ونصف السنة أو سنتين من الخدمة الإلزامية. أما بالنسبة إلى الفلاحين، ولا سيما العلويين، فكانت ٥٠٠ أو ٦٠٠ ليرة تمثل قيمة مواسم عدّة من العمل الشاق. علاوة على ذلك، قلما كان الفلاحون خالين من الدين.

بيد أنَّ صعود العلويين إلى الهيمنة في سلك الضباط هو، في النهاية، ما أكد سيطرتهم الحاسمة على القوات المسلحة. وما عمل لمصلحتهم في هذا الخصوص، أكثر من أي أمر آخر، هو أنه في حين كان الضباط العلويون في أغلبيتهم الساحقة من أصول ريفية ومنبت قروي وأبناء منطقة واحدة، وذوي انتماء بعثي بعد عام ١٩٥٥، كان الضباط السنّة منقسمين انقسامًا لا براء منه سياسيًا وإقليميًا وطبقيًا. ولا شكّ في أنّه كانت هناك انقسامات في صفوف العلويين أيضًا، كما أثبت اختلاف محمد عمران مع بقية الأعضاء العلويين في اللجنة العسكرية في عام ١٩٦٤، واغتياله في عام ١٩٧٢، والصراع على السلطة بين صلاح جديد وحافظ الأسد في فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠. لكن هذه الانقسامات نشأت من صراع شخصيات أو تباين في وجهات النظر، في حين أنَّ الانقسامات بين الضباط السنّة غالبًا ما كانت ذات معنى بنيوي أعمق. وهكذا، كان هؤلاء الأخيرون متمايزين بوضوح إلى ضباط ريفيين وضباط حضريين. وبين الحضريين، كان الأكثر نشاطًا والأكثر تميّزًا سياسيًا هم الدمشقيون والحمويون، وبين الضباط الريفيين، مجموعتا دير الزور وحوران. كان الدمشقيون ناصريين جزئيًا، لكنهم تماهوا، في الأغلب، مع الانفصاليين الذين مثلوا

متاهة من العناصر المتضاربة التي تراوح بين مجموعات ذات جذور في الشرائح التجارية والصناعية مالكة الأراضي الغنية من المجتمع وأخوان مسلمين واشتراكيين ويساريين مستقلين من الطبقتين الوسطى والوسطى الدنيا. وتعاطف الحمويون إلى حد بعيد مع أكرم الحوراني ذي الميل الاشتراكي وجزئيًا مع النخبة القديمة. وكان بعض الضباط من دير الزور وحوران ناصريين، لكن اختار معظمهم حزب البعث.

نتيجة الانقسامات في صفوف الضباط السنة ـ وأنا هنا أبسّط على نحو ما وضعًا بالغ التعقيد ـ كان الأمر ينتهي بسنّة من جماعة معيّنة إلى تصفية سنة من جماعة أخرى، أو إلى انضمام سنّة من الطبقة الدنيا أو المتوسطة إلى علويين أو دروز في تصفية سنّة الطبقة العليا، أو انضمام سنّة ذوي توجه ريفي إلى علويين ودروز في تصفية السنّة ذوي الأساس الحضري. وبالمعنى السياسي، صُفي الانفصاليون وأنصار أكرم الحوراني والناصريون ومجموعة المستقل زياد الحريري وأنصار البعثي أمين الحافظ بين آذار/مارس ١٩٦٣ وشباط/فبراير ١٩٦٦، ومع كل تصفية، كان عدد السنّة يتناقص عددًا وأهميةً [٣٨] . أمّا الضربات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٦٦ ضد الدروز (مجموعتا فهد الشاعر وسليم حاطوم) والضربات في شباط/فبراير ١٩٦٨ ضد بقية الكتلة السنية الريفية (مجموعة أحمد سويداني الحورانية) فعادت على الضباط العلويين بسيطرةٍ واضحة على الميدان، على الرغم من الصدع الذي عكسته فيما بينهم [٣٩] .

ساعدت الضباط العلويين أشدّ المساعدة في هذا الصراع أدوارهم القيادية في اللجنة العسكرية والتنظيم العسكري لحزب البعث، تلك الأدوار التي مكّنتهم، في المقام الأول، من التصرف بوصفهم بعثيين لا بوصفهم علويين. غير أنّه يجب تعديل هذه الملاحظة. فالضباط العلويون لم يتصرّفوا دومًا انطلاقًا من وعي أنهم علويون. بل يجب أن نتذكر أنهم كانوا أشخاصًا ذوي أصول ريفية أو فلاحية، ويتصرفون على هذا الأساس، أي يتصرفون وفقًا للغرائز والنزعات التي كان وضعهم البنيوي يولدها. بيد أنّهم كانوا قادرين، نتيجة سيطرتهم على التنظيم العسكري لحزب البعث، على تنظيم القبول في الكليات العسكرية، وعلى خلط قيادات الوحدات العسكرية وإعادة خلطها بطرائق تستجيب لغاياتهم. وفعلوا ذلك بحذر في البداية ـ في الربع الثاني من عام ١٩٦٣ ـ لكنهم فعلوه بتصميم بعد تموز/يوليو ١٩٦٣، وبتصميم أشد بدءًا بشباط/فبراير ١٩٦٦ فصاعدًا. علاوة على ذلك، ونتيجة تكتيك مبتكر في فترة الانفصال ـ أي بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣ ـ يقوم على زرع البعثيين في التنظيمات العسكرية السرية من كل الأطياف، ظلوا على معرفة بنيات جميع خصومهم وخططهم [٤٠] .

هناك أيضًا حقيقة أخرى ساهمت كثيرًا في انتصارهم النهائي، وهي أنهم ركزوا على الوحدات الضاربة القوية التي كانت ذات صلة مباشرة بالقيام بالانقلابات العسكرية أو إفشالها، ونجحوا في السيطرة عليها، وتلك الوحدات هي أسراب الطيران ووحدات الصواريخ والألوية المدرعة في العاصمة وحولها، فضلًا عن قوات المخابرات والمخابرات المضادة.

بالطبع، بقي كثير من السنة في سلك الضباط، لكن أهميّتهم، إن كانوا مهمين، كانت تتأتى من كونهم أفرادًا لا جماعة، وبالمعنى الاحترافي أكثر منه بالمعنى السياسي.

التغلغل الريفي في بيروقراطية الدولة

كان لتدفق العناصر الريفية الكثيف إلى سلك الضباط والقوات المسلحة نظيره في

تسرّبهم إلى بيروقراطية الدولة. كتب وزير الإعلام البعثي السابق سامي الجندي، «بدأت قوافل القرويين منذ ما ظهر الحزب على المسرح تترك القرى من السهول والجبال إلى دمشق. وطغت القاف المقلقة على شوارعها ومقاهيها وغرف الانتظار في الوزارات». وأخذ «الحزبيون وأقرباؤهم وبنو عشائرهم يطالبون بحقوق النضال والقربى». وتابع الجندي «كان التسريح لزامًا من أجل التعيين» [٤١].

يمكن استنتاج حجم الحركة من المناطق الريفية، التي ارتبطت جزئيًا بزيادة البطالة الزراعية، من ارتفاع عدد سكان دمشق من ٥٢٩٩٦٣ في عام ١٩٦٠ إلى ٨٣٦٦٦٨ في عام ١٩٧٠ و١١١٢٣١٤ في عام ١٩٨١ [٤٢]. كانت كثافة تدفق المهاجرين الريفيين أعلى بوضوح في الستينيات منها في السبعينيات: وصل معدل النمو السكاني السنوي في مدينة دمشق بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ إلى ٤٦,٧ في المئة، لكنه كان ٣٦,٣ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ [٤٣].

جراء عدم وجود إحصاءات عن الأسلاف الاجتماعيين للموظفين الحكوميين، من المستحيل أن يكون المرء دقيقًا بصدد درجة تغلغل أبناء الفلاحين وغيرهم من أبناء الريف في الكوادر الإدارية. لكن لا شك في أن أبواب بيروقراطية الدولة تحت حكم البعث في الستينيات انفتحت واسعة لهم. وازدادت فرص توظيفهم زيادة حادة غداة إعادة تأميم الشركات الكبيرة في عام ١٩٦٤، وإجراءات التأميم واسعة النطاق في عام ١٩٦٥، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات اللاحقة في دور الحكومة في حياة القطر. فقد ازداد عدد موظفي الدولة والقطاع العام، باستثناء الشرطة والقوات المسلحة، من ٣٣٩٧٩ في عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠٧٩ في عام ١٩٧١ وإلى ٣٦٧٦٤٩ في عام ١٩٨٠ وإلى ٥٤٦١٤٦ في عام ١٩٨٥ وإلى ٧١٧٣٨٧ في عام ١٩٩٢ [٤٤].

تشير الأدلة بقوة إلى أن كثيرين من الموظفين الحكوميين الجدد، وربما كتلتهم العظمى، كانوا من خلفيات ريفية. وفي هذه الحال، فإنَّ قدرًا كبيرًا من استياء التجار الحضريين المتكرر في فترة بعد عام ١٩٦٣ - إضافة إلى الآثار السلبية التي تركتها لديهم مراسيم البعث التأميمية غير المدروسة كفاية - إنما ينبع من اضطرارهم مرارًا إلى التعامل مع موظفين حكوميين من أصل ريفي، وهؤلاء، إن لم يكونوا عدائيين نحو المجتمع التجاري الحضري، فإنهم لم يفهموا إلا قليلًا تعقيدات التجارة، وبالتالي، كانوا، عن قصد أو من دون قصد، يضعون في طريقها أنواع العراقيل كلها.

تعزيز الصبغة الريفية لحزب البعث

كان حشد العناصر الريفية في الأجهزة الإدارية للدولة عاقبة عملية لقوام حزب البعث الذي كان يغدو ريفيًا على نحو متزايد، وكان هذا بدوره نتيجة عمليات الاستقطاب التي اتبعتها النواة القائدة للجنة العسكرية.

في الأيام التي أعقبت انقلاب ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، كان القسم المدني الذي أعيد تشكيله من حزب البعث لا يزيد إلا قليلًا على ٤٠٠ عضو [٤٥]. وكان تنظيمه العسكري أكبر بوضوح [٤٦]، ولاسيما بعد استدعاء قادة اللجنة العسكرية الاحتياطيين البعثيين ومنحهم السريع حقوق العضوية على أساس القرابة أو الانتماء العشائري أو على أساس الصداقة غير الحزبية. وسرعان ما أدت ممارسات شبيهة إلى زيادة كبيرة في القوة العددية للجناح المدني من الحزب. لكن صفوف البعثيين، مقارنةً بعدد سكان سورية، كانت لا تزال قليلة جدًا في آب/أغسطس من العام نفسه. واعترف رئيس الدولة الاسمي البعثي أمين الحافظ بطريقته الخاصة. إذ قال: «يقولون، قادة وحكام في البلد العربي الشقيق مصر،... أن حزب البعث لا يزيد عن

خمسة آلاف فرد في القطر العربي السوري. نحن نقول لهم: الحزب أقل عددًا من ذلك، ونتمثل قول الشاعر العربي:

تعيّرنا أنّا قليل عديدنا فقلت لها: إن الكرام قليل» [٤٧] .

في الحقيقة، ضم الحزب في تلك الفترة بين ألفين وثلاثة آلاف من الأعضاء [٤٨] . لكن في ما بعد تضاعف عدد أعضائه مرات عدة، وبحلول خريف عام ١٩٦٧، ربما كان عدد أعضائه العاملين قد وصل إلى نحو خمسة آلاف [٤٩] ، وربما ثمانية أضعاف ذلك من الأعضاء المرشحين والأنصار.

وإذا ما التفتنا إلى الطبيعة الاجتماعية لهؤلاء الأعضاء، فإنّ السؤال المطروح هو هل ثمّة أدلة كافية تثبت أنّ هؤلاء، عمومًا، من أصول ريفية؟ في عام ١٩٦٨، قدمت قيادة حزب البعث، في نشرة داخلية، أرقامًا عن التركيبة الاجتماعية للحزب (انظر الجدول ١٢ - ٣). وهذه الإحصاءات ليست بالطبع حاسمة في شأن طبيعة مناصري الحزب في السنة المعنية. وهي لا تُبدي شيئًا عن نسبة العمال والطلاب والموظفين والمعلمين ذوي الخلفية الريفية.

الجدول (١٢ - ٣)

التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في عام ١٩٦٨

الفئة الاجتماعية	أعضاء عاملون (نسبة)	مرشحون (نسبة)
عمال	١٢	١٤
فلاحون	١٦	٢٨
طلاب	٣٠	٣٢
موظفون	٣٢	٧
معلمون	١٦	٤
غير ذلك	٤	١٥
	١٠٠	١٠٠

المصدر: أعطت القيادة الرقم ٣١ سنة متوسطًا لعمر الأعضاء العاملين والرقم ٣٤ سنة متوسطًا لعمر المرشحين؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، من تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع (دمشق: الحزب، ١٩٦٨)، ص ٦١ ـ ٦٢، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جماعة صلاح جديد)، دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب، ج ١، ص ٤٩ ـ ٥٠.

بيد أنَّ هنالك مؤشرات أخرى. ثمّة، في المقام الأول، الاعتراف الصريح من جناح صلاح جديد، الذي أمسك بسلطة موحّدة غير منقسمة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨، بأن وجود الحزب «ضعيف جدا في المدن الكبرى» وبأنَّ معظم قادة الفروع فيها «من مناطق أخرى» وكانوا عاجزين عن بناء «تنظيم حزبي حقيقي قادر على تحريك وقيادة تلك المدن» [٥٠] . وثمّة ثانيًا، الحقيقة المعبّرة التي مفادها أنَّ الحكومة في الستينيات اضطرت في بعض المناسبات إلى المجيء بفلاحين من الريف لمواجهة التظاهرات والإضرابات التي اندلعت في حماه وحلب ودمشق. وإنه لذو مغزى أيضًا أن من بين الأعضاء الستمئة، أو نحوه، في الحرس القومي البعثي في العاصمة السورية لم يكن هناك سوى اثني عشر دمشقيًا [٥١]. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن المؤتمر القومي السادس الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ عرّف حزب البعث بأنه «حزب العمال والفلاحين»، ووجّه مناضليه إلى الاعتماد على هاتين الطبقتين وكذلك على صغار «الكسبة» والعناصر «العسكرية والمثقفة الثورية»، لا يكاد يكون هنالك شكّ في أن «العمال» أو «االكسبة» الذين اجتذبهم الحزب في المدن في الستينيات كانوا في أغلب الأحيان من أصل ريفي حديث [٥٢] . وهذا ما ينطبق على العناصر الأخرى.

الأمر الأكثر حسمًا هو التركيبة الاجتماعية للحزب على مستوى القيادة. فكما يمكن أن نرى من الجدول (١٢ - ٥)، فإنّه من بين الأشخاص الأربعة والعشرين الذين وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية بين آذار/مارس ١٩٦٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ جاء ٥٤,١ في المئة من القرى و٣٣,٣ في المئة من بلدات ريفية أو صغيرة، ولم يأت سوى ٨,٤ في المئة من المدن الرئيسة. وفي الفترة السابقة عليها مباشرة، أي بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وشباط/فبراير ١٩٦٦، كانت الأرقام الموافقة هي ٣٧,٩ و٤٤,٨ و١٧,٣ في المئة (انظر الجدول (١٢ - ٤)). وفي الفترتين، لم يشغل أي دمشقي مقعدًا في القيادة.

إحدى الحقائق البارزة هي انحدار ٣١ في المئة من أعضاء القيادة القطرية في فترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ و٣٧,٥ في المئة في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ من الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطين والأقل شأنًا. ومما يستحق الذكر أيضًا، أن ٤٤,٨ في المئة من أولئك الأعضاء في الفترة الأولى و٤٥,٨ في المئة في الفترة الثانية كانوا من أصل فلاحي، وأن الأغلبية في الفترتين كانت تتألف من معلمي مدرسة أو ضباط جيش، بمن في ذلك ضباط جيش كانوا أصلًا معلمي مدرسة. ولا يمكن أن يفوت الملاحظة نقص تمثيل السنّة والوزن الثقيل للفئات الابتداعية في جميع القيادات. والأرقام في الجداول ذاتها تعكس بوضوح الارتفاع الحاد في دور العلويين والهبوط النسبي في أهمية الدروز بعد شباط/فبراير ١٩٦٦. ويمكن تفسير هذه التغيرات بتصفية أنصار الشخصيتين العسكريتين الدرزيتين فهد الشاعر وسليم حاطوم والتحوّل الحاسم في ميزان القوى ضمن القوات المسلحة لمصلحة الضباط العلويين [٥٣] .

السياسات الزراعية في الستينيات ومعناها الاجتماعي

كانت الخطوات الأهم التي اتخذها بعث الستينيات، من وجهة نظر الفلاحين، هي تعميق قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، وإعادة التوزيع المتسارعة لملكية الأرض المتأثرة بهذا القانون. وبفضل المرسوم رقم ٨٨ بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦٣، خفضت سقوف الملكية الخاصة لتثبت عند ١٥ إلى ٥٥ هكتارًا في الأراضي المروية وعند ٨٠ إلى ٣٠٠ هكتار للأراضي البعل، بحسب المنطقة والقرب من السوق وطريقة الري وكمية الهطول المطري، وفي حالة الأرض المشجرة، بحسب عمر الأشجار والتباعد في ما بينها (انظر الجدول ٢ - ٤). وبموجب قانون عام ١٩٥٨، كان الحد الأقصى ٣٠٠ هكتار من الأراضي البعل و٨٠ هكتارًا من الأراضي المروية أو المشجرة. إجمالًا، تأثر ٣٣٤٧ مالك أرض و١١٧٦٤٨٢ هكتارًا مستثمرًا، أو تقريبًا تأثر ٣٠ في المئة من الأرض السورية المستثمرة. وبموجب مرسوم عام ١٩٦٣، خضع ١٣٧٣ مالكًا آخر و٤٨٧٦٧ هكتارًا أيضًا للإصلاح الزراعي. وكان المفترض بالأراضي المصادرة أن توزّع على عائلات فلاحية في قطع لا تتجاوز ثمانية هكتارات من الأراضي المروية أو ٤٥ هكتارًا من الأراضي البعلية. وأعفت مادة جديدة أكثر أهمية الفلاحين المستفيدين من كل شيء باستثناء ربع سعر الأرض الذي يفترض أن يدفع في أقساط مريحة لجمعيتهم التعاونية ويخصص لمشاريعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ونص مرسوم آخر ـ رقم ٦٦ في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ ـ على التوزيع المجاني للأراضي الخاصة المصادرة وأراضي الدولة المستصلحة في حيازات تراوح مساحتها بين ٢,٥ و٤ هكتارات في سهل طار العلا، شرق حماه وسهل الغاب وفرعيه في العشارنة والروج [٥٤] .

كان الأكثر دلالة، من وجهة نظر الفلاحين، هو تسريع عملية إعادة توزيع أراضي الإصلاح. وكان لتقلّبات السياسة في الستينيات، والغموض المحيط بالملكية، وهروب رأس المال، إضافة إلى تقلبات المحصول الحادة المعتادة، أن تغيّر أوضاع المزارعين نحو الأسوأ. ووصلت البطالة الزراعية إلى ١٢ في المئة في عام ١٩٦٤. [٥٥] أمّا مقاومة كبار ملاك الأرض غير الملحوظة، وتباطؤ الموظفين الحكوميين الحضريين غير المتعاطفين، والتعقيدات القانونية، ونقص المسّاحين والاختصاصيين الزراعيين، فأخّرت منذ البداية، عملية إعادة توزيع الأرض.

كما هو واضح من الجدول (١٢ - ٦)، فإن نسبة صغيرة نسبيًا من المساحات المصادرة وزعت في فترة الجمهورية العربية المتحدة. وفي تناقض صارخ مع ذلك، بُذِلَ جهد خاص للمضي بالإصلاح قدمًا في أثناء المرحلة «اليسارية» من النظام الانفصالي» الذي نيل من سمعته كثيرًا، عندما تولى العملية رجال يحملون آراء أكرم الحوراني الزراعية. وفي فترة البعث، استؤنفت المصادرات بجدية في الفترة الأولى التي قضاها المقدم عبد الكريم الجندي وزيرًا للإصلاح الزراعي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، وهو أحد حلفاء صلاح جديد وبعثي بكل معنى الكلمة [٥٦] . لكنه كان يحبذ شكلًا جماعيًا من استغلال الأرض، ولم يشجع تكاثر الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم. ولم يحدث إلا في فترة ١٩٦٨ - ١٩٦٩، وهي الفترة التي شغل بها الدكتور إبراهيم ماخوس منصب رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية، أن انطلقت عملية إعادة توزيع الأرض على العائلات الفلاحية بوتيرة سريعة.

تحدّر ماخوس الذي تطوع طالبًا في حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ وتطوّع طبيبًا في الثورة الجزائرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) وأحد أكثر حلفاء جديد المدنيين نفوذًا من

طبقة الوجهاء العلويين الريفيين الأقل شأنًا، مثله في ذلك مثل أغلبية الأعضاء الأساسيين في اللجنة العسكرية. كان والده، وهو أحد أبناء قرية ماخوس على الطريق بين اللاذقية وأنطاكية، رجل دين ومزارعًا لا يملك أرضًا وغدا مالكًا ١٠٠ دونم من الأراضي البعلية ومحكمًا في النزاعات المحلية ومؤسس الجمعية الخيرية في عام ١٩٤٥ لـ «مكافحة الفقر والجهل والمرض» في الريف، وهي جمعية مدّت جذورها أخيرًا في نحو سبعين قرية في محافظة اللاذقية، وأمكنها الفخر بأنها أسست إحدى أوائل المدارس الثانوية لأبناء الفلاحين وبناتهم، وهي المدرسة المعروفة باسم الشاعر العربي الجاهلي طرفة بن العبد. وشارك الدكتور ماخوس، وهو شاب، في نشاط الجمعية وغالبًا ما كان ينتقل على قدميه من قرية إلى قرية، الأمر الذي أتاح له أن يتآلف عن قرب مع حياة أبناء الريف ومعاناتهم. وقد يفسر هذا سبب تعيينه مسؤولًا عن مكتب الفلاحين في القيادة، وإعطائه مجالًا واسعًا في السير بالإصلاح الزراعي حتى نهايته.

الجدول (١٣ - ٤)
تركيبة القيادة القطرية لحزب البعث، أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ حتى شباط/فبراير ١٩٦٦
(ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص (أ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية التقريبية لسكان سورية (بمن في ذلك البدو) في عام ١٩٤٣(ب)
سنّة	٢٩	٥٤,٧	١٦	٥٥,٢	٧٣,٧(ب)
علويون	٨	١٥,١	٤	١٣,٨	١٠,٠
دروز	١٠	١٨,٩	٥		

١٧,٣
٣,٧
إسماعيليون
٥
٩,٤
٣(ج)
١٠,٤
٠,٩
شيعة إثنا عشرية
٠,٤
يزيديون
٠,١
يهود
٠,٩
أرثوذكس شرقيون
١
١,٩
١
٣,٤
٤,٣ (د)
مسيحيون آخرون
٨,١ (د)
المجموع
٥٣
١٠٠
٢٩
١٠٠
١٠٠
مكان الولادة

عدد الأعضاء
النسبة المئوية
عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
النسبة من عدد السكان الإجمالي
١٩٦٠
١٩٧٠
قرى
١٨
٣٤,٠
١١
٣٧,٩

٦٣,١
٥٦,٥
بلدات صغيرة
٢٢
٤١,٥
١٣
٤٤,٨
٩,٤
١٢,٥
المدن الرئيسة (هـ)
دمشق

١١,٦
١٣,٣
حلب
٤
٧,٥
٢
٦,٩
٩,٣
١٠,١
حمص
٤
٧,٥
١
٣,٥
٣,٠
٣,٤
حماه

٢,١
٢,٢
اللاذقية
٥
٩,٥
٢

٦,٩
١,٥
٢,٠
المجموع
٥٣
١٠٠
٢٩
١٠٠
١٠٠
١٠٠
التعليم
جامعي
ثانوي
ابتدائي
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

٢٨

١

٢٩

الجنس
ذكور
إناث
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

٢٩

٢٩

العمر في سنة الانضمام إلى القيادة أول مرة
لا توجد معلومات
٢٧ - ٢٩ سنة

٣٠ - ٣٤ سنة
٣٥ - ٣٨ سنة
٤٢ - ٤٤ سنة
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

٤

٥

١١

٦

٣

٢٩

محافظة الولادة (و)

دمشق
ريف دمشق
حلب
حمص
حماه
اللاذقية
دير الزور
إدلب
الحسكة
الرقة
السويداء
درعا
طرطوس
القنيطرة
القطر اللبناني
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

١

٢

٤

٣(ز)

٤

٤

٢

٤

٣

١

١

٣٩

المهنة

عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية

ضباط عسكريون
١٠(ح)
٣٤,٥

مدنيون:

أ ـ أعضاء مهن:
١٧
٥٨,٦

معلمون
٧ (٢٤,١%)

أستاذ جامعي
١

محامون
٤

أطباء
٣

طبيب أسنان
١

مهندس
١

ب - غير ذلك
٢
٦,٩

موظف حكومي
١

سائق باص
١

المجموع
٣٩
١٠٠

الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا

عدد الأشخاص(أ)

غير ريفيين
٥
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء الريفية أو القروية المتوسطة أو الدنيا
٩ (٣١%)
غير ذلك
١٥

المجموع
٣٩
الأصل الطبقي

عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية

طبقات ذات دخل متوسط أدنى

فلاحون بستانيون
١
٣,٤
فلاحون مالكو أرض صغار
٨
٢٧,٦
مالكو أرض صغار
٣

رجال دين
١

رجال دين مالكو أرض صغار
١

موظفون صغار
١

وجهاء محليون مفقرون
١

طبقات ذات دخل متوسط:

فلاحون مالكو أرض متوسطون
٤

مالكو أرض متوسطون
٧

تجار متوسطون
٣

عدد الفلاحين الإجمالي
[١٣]
٤٤,٨
المجموع
٣٩

(أ) احتسب الأشخاص الذين انتخبوا أعضاء في القيادة أو عينوا فيها أكثر من دورة، مرةً واحدة في هذا العمود.
(ب) تستند جميع تقسيمات سكان سورية بحسب الدين والطائفة في النهاية إلى تقديرات أجريت في عام ١٩٤٣ تحت الانتداب الفرنسي. عن هذه التقديرات، انظر: Albert Hourani, Syria and Lebanon, a Political Essay (London: Oxford University Press, [١٩٤٥]), p. ٣٨٦.
لكن التقديرات لم تأخذ في الحسبان السكان البدو الذين بلغ عددهم حينها ٤٠٠ ألف:
Ibid., p. ٣٨٥,
تضم النسبة في هذا العمود البدو المصنفين هنا على أنهم سنّة.
(ج) بمن في ذلك اثنان تحوّلا إلى الإسلام السني.
(د) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠) ص ١٨ - ١٩، ولم يشكل المسيحيون في ذلك العام سوى ٧,٩ في المئة من السكان.
(هـ) المدن التي يبلغ عدد سكانها ٥٠ ألفًا في عام ١٩٦٠ أو أكثر من ١٠٠ ألف في عام ١٩٧٠.
(و) التقسيمات الإدارية كما هي في عام ١٩٩٤.
(ز) جميعهم من السلمية.
(ح) بمن في ذلك ثلاثة معلمين سابقين.

الجدول (١٣ - ٥)
القيادة القطرية لحزب البعث، آذار/مارس ١٩٦٦ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠
(ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة

عدد الأعضاء
النسبة المئوية
عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
النسبة المئوية التقريبية لسكان سورية (بمن في ذلك البدو) في عام ١٩٤٣
(ب)
سنّة

٣٣
٥٠,٨
١٢
٥٠,٠
٧٢,٧(ب)
علويون
١٥
٢٣,١
٦
٢٥,٠
١٠,٠
دروز
٧
١٠,٨
٣
١٢,٥
٢,٧
إسماعيليون
٦
٩,٢
٢
٨,٣
٠,٩
شيعة إثنا عشرية
٠,٤
يزيديون
٠,١
يهود
٠,٩
أرثوذكس شرقيون
٤
٦,١
١
٤,٢
٤,٢(ج)
مسيحيون آخرون
٨,١ (ج)
المجموع
٦٥
١٠٠
٢٤
١٠٠

١٠٠
مكان الولادة

عدد الأعضاء
النسبة المئوية
عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
النسبة التقريبية إلى عددالسكان الإجمالي في عام ١٩٧٠(ج)
قرى
٣٨
٥٨,٤
١٣
٥٤,١
٥٦,٥
بلدات صغيرة
١٨
٢٧,٧
٨
٣٣,٣
١٢,٥
المدن الرئيسة:(د)

[٨,٤]

دمشق

١٣,٣
حلب

١٠,١
حمص
٤
٦,٢
١

٤,٣
٣,٤
حماه

٢,٣
اللاذقية
٤
٦,٢
١
٤,٣
٢,٠
لا توجد معلومات
١
١,٥
١
٤,٣

المجموع
٦٥
١٠٠
٢٤
١٠٠
١٠٠
التعليم

الجنس

عدد الأشخاص(أ)

عدد الأشخاص(أ)
جامعي
٢٤
ذكور
٢٤
ثانوي

إناث

ابتدائي

المجموع
٢٤
المجموع
٢٤

العمر في سنة الانضمام إلى القيادة أول مرة
لا توجد معلومات
٢٧ - ٢٩ سنة
٣٠ - ٣٤ سنة
٣٥ - ٣٩ سنة
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

٣

٤

١٢

٥

٢٤

المهنة

عددالأشخاص(و)
النسبة المئوية

ضباط عسكريون
٦(و)
٢٥,٠
مدنيون

٦٦,٧
معلمون
٩ (٣٧,٥%)

أستاذ جامعي
١

أطباء
٤

محامون
٣

لا توجد معلومات
٣
٨,٣
المجموع
٣٤
١٠٠
الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا

عدد الأشخاص(أ)

لا توجد معلومات
١
غير ريفيين
٣
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء المتوسطة أو الدنيا أو القروية
٩ (٣٧,٥%)
غير ذلك
١٢
المجموع
٣٤
محافظة الولادة (ز)

دمشق
ريف دمشق
حلب
حمص
حماه
اللاذقية
دير الزور
إدلب
الحسكة
الرقة
السويداء

درعا
طرطوس
القنيطرة
فلسطين
لبنان
المجموع

عدد الأشخاص(أ)

٢

٢

٧

٣

٢

٤

٢

١

١

٢٤

الأصل الطبقي

عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
لا توجد معلومات
١
٤,٢
طبقات ذات دخل منخفض

٨,٣
فلاحون
٢

طبقات ذات دخل متوسط أدنى

٤١,٧
فلاحون مالكو أرض صغار
٦ (٢٥%)

مالكو أرض صغار
٣

رجال دين
١

طبقات ذات دخل متوسط

٤٥,٨
فلاحون مالكو أرض متوسطون
٣ (١٢,٥%)

مالكو أرض متوسطون
٥

تجار مالكو أرض متوسطون
٢

رجال دين مالكو أرض
١

المجموع [الفلاحون ١١ = ٤٥,٨%]

٢٤
١٠٠

(أ) احتسب الأشخاص الذين انتخبوا أعضاء في القيادة أو عينوا فيها أكثر من دورة، مرةً واحدة في هذا العمود.
(ب) تستند النسب إلى أرقام واردة لدى Hourani, Syria and Lebanon, p. ٣٨٦.
لكن التقديرات لم تأخذ في الحسبان السكان البدو الذين بلغ عددهم حينها ٤٠٠ ألف (المصدر نفسه، ص ٣٨٥). لدى حساب النسب أخذ السكان البدو في الحسبان، وهم مصنفون هنا على أنهم سنّة، وكانوا يقدرون بـ ٤٠٠ ألف؛ المصدر نفسه، ص ٣٨٥.
(ج) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠، ص ١٨ - ١٩، ولم يشكل جميع المسيحيين في ذلك العام سوى ٧,٩ في المئة من السكان.
(د) المدن التي بلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠ ألف في عام ١٩٧٠.
(هـ) استنادًا إلى أرقام في تعداد السكان الرسمي.
(و) بمن في ذلك معلمًا مدرسة سابقان.
(ز) التقسيمات الإدارية كما هي في عام ١٩٩٤.

الجدول (١٣ - ٦)
توزيع أراضي الإصلاح الزراعي تحت الأنظمة المختلفة في سورية (المساحة بآلاف الهكتارات)

النظام
الفترة
المساحات المستثمرة المصادرة
عدد العائلات المستفيدة من الإصلاحالزراعي
المساحات الموزعة
بعل
مروية أو مشجرة
الجمهورية العربية المتحدة
١٩٥٩ - ١٩٦١
٦٣٠,١
٤٥١٧
٥٧,٦
٥,٩
الانفصال
١٩٦٢ (المرحلة «اليسارية» من النظام)
٤٦,٠
٦٥٠٧
٨٨,٠

٤,٤
البعث
١٩٦٥ - ١٩٦٣
٣١٦,٧
٥٢٩٣
٩٥,٣
١,٣
١٩٦٦ - ١٩٦٩ (المرحلة «اليسارية» من البعثية)
٣٤٣,٤
٣٦١٨٨
١٤١,٦
٤٨,٥
المجموع

١٢٢٥,٣
٥٢٥٠٤
٢٨٣,٥
٦٠,١

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية، ١٩٦٥، ص ٣١١ - 312؛ وفي الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١، ص ١٣٢ - ١٣٣.

في أي حال، استنادًا إلى ماخوس، «وزعت أراضي إصلاح وأراضي دولة على الفلاحين في غضون ستة أشهر من عام ١٩٦٩ أكثر مما وزع في جميع السنوات السابقة» من حكم البعث. وجرى ذلك بوضع نهاية للروتين البيروقراطي وإشراك الفلاحين مباشرة في العملية وتوكيل سلطة إعادة التوزيع للجان ثلاثية على مستوى المحافظة أو القرية تضم ممثلين عن الفلاحين المحليين، ومكتب الفلاحين التابع للقيادة، ووزارة الإصلاح الزراعي [٥٧] .

لكن كانت هناك انتقادات، حتى من جانب البعثيين، في شأن طريقة القيام بالأمور. جاءت الكلمات الأشد لسعًا من سامي الجندي، الذي قال: «أما الإصلاح الزراعي فهو عجيبة القرن العشرين... [قوانين الملكية] كلها غير نافذة المفعول. الملكية خاضعة لأهواء موظف الإصلاح الزراعي وقيادة الحزب المحلية... الوزير يتوسط بينه وبين الملاك وقلما تنجح الوساطة... وجعل من الأحقاد المحلية قانون الإصلاح الحقيقي» [٥٨] . كما استهجن الجندي تفتيت الملكية وقلة اهتمام النظام بتوجيه الفلاحين نحو الأشكال التعاونية من الملكية.

سنناقش العواقب البنيوية للإصلاح وآثاره في الشروط المعيشية للفلاحين بالتفصيل في صفحات أخرى. ونكتفي هنا بالإشارة إلى معناه العام وتأثيره. إنه يعمل ولا شك بوصفه أداة تسوية، عن طريق خفض نسبة الفلاحين الفقراء إلى درجة مهمة، على الأقل على المدى القصير، وتمليك الكثير منهم قطع الأرض التي يفلحونها؛ لكن على الرغم من ذلك كله، فإنه ترك كثيرين غيرهم بلا أرض. ويمكن أن نستنتج من نتائج دراسة تقويمية رسمية للسكان والقوى العاملة لعام ١٩٧٢ ـ وهو عام محصول جيد

على نحو استثنائي ـ أن من بين الـ ٩٠٧٧٠٥ الناشطين في الزراعة وتربية الحيوانات والأعمال الحراجية في ذلك الوقت كان ٤٣ في المئة مالكي مزارع و/أو مالكي ماشية أو آلات (بمن في ذلك ٢,٨ في المئة ممن كانوا في الآن ذاته أرباب عمل، فيما كان الباقي يعملون لحسابهم)، و٤٢ في المئة يعملون للأسرة بلا أجر، و١٥ في المئة لا يملكون أرضًا ويعملون مقابل أجر أو راتب، أو عمالًا يحصلون على أجر عيني، أو عمالًا غير مأجورين يعملون لغير أقربائهم [٥٩] .

تشير بيانات أخرى (انظر الجدول (٣ - ٣)) أن المكافأة الرئيسة كان يجنيها الفلاحون المتوسطون أو العناصر الريفية المتوسطة من طبقة مالكي الأرض، وشكّل هؤلاء حجر الأساس في دعم الحزب ومصدرًا رئيسًا لضباط القوات المسلحة [٦٠] .

في الوقت ذاته، لا شك في أن بعثيي الستينيات، ولا سيما أولئك المرتبطين بصلاح جديد، حاولوا أن يدفعوا إلى الأمام مصالح طبقة الفلاحين بأكملها. لم يقتلعوا السلطة الاجتماعية لكبار ملاكي الأرض فحسب، بل حاولوا أيضًا، عن طريق إعادة صَوْغ علاقات الفلاحين بالعناصر التجارية الحضرية المتحكمة بالأسواق التي كان عليهم أن يبيعوا إنتاجهم فيها، أن يغيروا توزيع المكافآت الاقتصادية لمصلحة أبناء الريف. ورفعوا أيضًا حصة المزارعين المحرومين من ملكية الأرض إلى ما معدّله ١٤,٢٥ في المئة من الإنتاج [٦١] .

تقدّم هؤلاء أيضًا، عن طريق تأسيس شبكة من روابط الفلاحين المحلية في النصف الثاني من الستينيات، في عمليات تنظيم الفلاحين في طبقة واضحة، وزوّدوهم بعنصر التثقيف السياسي، وسحبوهم إلى الميدان السياسي. وفوق ذلك كله، وعلى الرغم من أن كثيرين من الفلاحين استمروا في العيش على هامش اقتصادي طفيف، فإن طبقة الفلاحين ككلّ أحرزت موقعًا أفضل في المجتمع. ويجب أن نتذكر أيضًا أنه في تلك الفترة ـ في عام ١٩٦٨ على وجه التحديد ـ بدأ مشروع سد الفرات في «الطبقة»، وهو مشروع سيزوِّد عمليًا في النهاية قرى سورية كلّها بالكهرباء، وسيساعد، بطرائق كثيرة، في تغيير وجه الريف.

سقوط التيار السائد من حزب البعث في الستينيات وأسبابه

يبقى أن نفسر سقوط التيار السائد من حزب البعث في الستينيات، أي تيار البعثيين الذين ربطوا مصائرهم بمصير صلاح جديد. من الممكن، بنظرة مدققة إلى مسار الحوادث في دورته الكاملة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠، أن نستنتج أن أحد الأسباب الرئيسة لهزيمة هؤلاء هو الزعزعة التي ميّزت إمساكهم المباشر أو غير المباشر بروافع السلطة الحاسمة خلال تلك الفترة كلها تقريبًا. وكان لهذا جذوره في مجموعة من العوامل السببية المترابطة أو المتشابكة، بما في ذلك سيولة الوضع الاجتماعي، ومقاومة عناصر المدينة المتحصنة التي لا مصلحة لها مع النظام، ووضع الاقتصاد غير المستقر، وتقلّب الحزب من أزمة إلى أخرى، والتغيّر المتكرر في ميزان القوى داخل الجيش، والآثار الكارثية لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وجو انعدام الثقة السائد، وانشقاقات التيار السائد في حزب البعث، على الرغم من أصول أعضائه الريفية المشتركة وتوجهاتهم الريفية المتشابهة، على أسس شبه مناطقية وشبه طائفية وأحيانًا غير واضحة أو غير محددة، ما عكس بدوره الميوعة السياسية والتشظي الاجتماعي لأهل الزراعة الذين تحدّروا منهم.

تاريخ البعث في الستينيات هو، بمعنى ما، تاريخ شقاقات حزبية. لم تكن النزاعات الحزبية الداخلية قط طائفية صرفًا أو إقليمية صرفًا بطبيعتها. هكذا كان من الممكن العثور على عناصر من المجموعات البعثية الرئيسة في الجيش ـ مجموعة اللاذقية

العلوية، ومجموعة جبل العرب الدرزية، ومجموعتا حوران ودير الزور السُنّيتان ـ في هذه اللحظة أو تلك في كل فئة سياسية تقريبًا. وغالبًا ما كانت العوامل أو التطلعات الشخصية إلى السلطة حاضرة. وكان للقرابات العقائدية دور ما، لكن لا يبدو أنه كان حاسمًا.

من المؤكّد أن تصنيفات «يساريين» و«يمينيين» كانت تلقى بالمجان. لكن السلوك السياسي للشخصية المركزية في تلك الفترة، صلاح جديد، لا يشير إلى التزام أيديولوجي واضح أو متسق. ففي عام ١٩٦٣، دعم البعثين «الماركسيين» القريبين من ياسين الحافظ، وهو شيوعي سابق، والبعثيين «الاشتراكيين الديمقراطيين»، بقيادة حمود الشوفي، لكنه تركهم في عام ١٩٦٤. وفي منتصف الستينيات، سمح بتشكيل الكتائب العمالية المسلحة أو غضّ الطرف عنها بقيادة خالد الجندي رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال الذي آمن أنه يجب الضرب بالفأس على جذور النظام الاجتماعي القائم، وسعى إلى تأسيس «سلطة العمال والفلاحين [السيّدة]». وفي لحظات الأزمة، تصرفت الكتائب العمالية بوصفها درع النظام أو ذراعه الضاربة، كما في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ في أثناء محاولة سليم حاطوم الدرزي الانقلابية على جديد، أو في أيار/مايو ١٩٦٧ عندما أضرب تجار دمشق. غير أنّه لم يُقبل آب/أغسطس التالي حتى حل جديد الكتائب وصادر أسلحتها، زاعمًا، باسم القيادة القطرية لحزب البعث، أنها «قد أنشئت من دون علم الحزب» وأن قائدها استخدمها لـ «غاياته الخاصة» ولـ «إرهاب المواطنين وتجريدهم من حريتهم». واتهم خالد الجندي أيضًا، من بين أمور أخرى، بـ «تسليم الاتحاد العام لنقابات العمال إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الذي تسيطر عليه الأممية الشيوعية» من دون الحصول على موافقة الجمعية العامة للاتحاد كما يقتضي نظامه الداخلي [٦٢] . من الواضح أن ميل جديد نحو الماركسيين أو اليساريين المتطرفين، أو ابتعاده عنهم، خضع لظروف اللحظة أو لاعتبارات تكتيكية؛ أو كان، بحسب تعبير حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، «مجرد جزء من لعبة السلطة» [٦٣] .

من الصعب، في الحقيقة، أن نحدّد بدقة أين كان صلاح جديد يقف أيديولوجيًا. ووصفه بالأيديولوجي غير دقيق. فقلما كان يلقي خطابات عامة، ولم يكن معروفًا بحدة آرائه. وبدا لكثيرين غامضًا. وكان لطيفًا في أسلوبه وخطابه، يتحدث بصوت هادئ، وقلما سمح لنبراته أن تفصح عن أفكاره. كان لقب «الراديكالي» مُفَضّلًا عليه بلا شك. لكن «راديكاليته» بدت وسيلة سياسية أكثر منها إيمانًا فكريًا. صحيح أن أقرب شركائه المدنيين بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ تفاخروا بأسماء «ثوريين» و«اشتراكيين»، واستخدموا تعابير ماركسية. لكن «ثوريتهم» و«اشتراكيتهم» تركتا الانطباع بأنها أهواء غالبة أكثر منها أفكار معقولة، واتّجهتا في الممارسة ضد كبار الملاكين والتجار والصناعيين على نحو يكاد يكون حصريًا. ولم يدافعوا عن إلغاء الملكية الخاصة، وظلوا حتى النهاية حذرين من التشارك الوثيق مع الشيوعيين، كما يوحي التعميم الحزبي الداخلي المستشهد به للتو في شأن أعمال خالد الجندي.

يمكن فهم سلوك صلاح جديد على نحو أفضل إذا انطلق المرء من منطلق أنه كان يعتبر الأيديولوجيا مجرد سلاح آخر في السعي إلى السلطة أو الاحتفاظ بها. وأتيحت لأحد البعثيين البارزين ـ هو منيف الرزاز، الشاهد الجدير بالثقة على الرغم من أنه لم يكن ودودًا حيال جديد ـ فرصة مراقبته في أثناء العمل، فبُهر بقدرته «المدهشة» على أن يلعب مع القوى السياسية الداخلية المختلفة، فيعزل أعداءه عن أنصارهم أو يعقد تحالفات مع خصومه أو ينفض يده من تلك التحالفات، حسبما

تقتضي الظروف، ويضفي صفة أيديولوجية معاكسة على أفعاله كلّها [٦٤] .
غير أنّه، على الرغم من كل فطنته في التلاعب بالقوى المحلية، كان يفتقر إلى رؤية واضحة للحقائق السياسية الأوسع. كان ينقصه، على وجه الخصوص، فهم توزّع القوى الشرق أوسطية. فمن خلال سماح صلاح جديد بردود غير حصيفة على الاستفزازات الإسرائيلية على الحدود واتخاذ خط فدائي في المقاومة الفلسطينية ومسألة «الحرب الشعبية» التي كانت، من وجهة نظر عملية، تتصل بالموقف أكثر منها بالسياسة، ونادرًا ما توافقت مع قدرات سورية الفعلية، انتهى الأمر بأفعاله إلى أن تعود بالضرر عليه وبالفائدة على الإسرائيليين [٦٥] . هكذا، أصبحت الحوادث التي أدت إلى حرب عام ١٩٦٧، وهي ليست ضمن نطاق هذه الدراسة، خارج السيطرة. وغيّر الدمار الذي تلا تلك الحرب تغييرًا دراماتيكيًا المعالم الإقليمية والداخلية، الأمر الذي جعل مشكلات نظامه أعقد وإمكاناته أبهت.
سوف يتّضح لاحقًا أنّ حافظ الأسد، وزير الدفاع في ذلك الحين، الذي كان راضيًا حتى تلك اللحظة بالقيام بدور ثانوي قياسًا على دور جديد، لم يلتقط في الحال فورًا معنى الحقائق الجديدة، كما توحي روايته اللاحقة للحوادث [٦٦] . ففي المؤتمر القومي الاستثنائي التاسع الذي عقد في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، دعم الأسد، بحسب رواية معاصرة للوقائع، أصحاب الخط المتشدد بقيادة عبد الكريم الجندي الذي كان على يسار جديد وكان يصر على التمسك الصارم بموقف النظام الخارجي المتشدّد ومبدأ «حرب التحرير الشعبية» [٦٧] . لكن بحلول عام ١٩٦٨، كان الأسد قد غيّر موقفه. وإذ أدرك الحاجة إلى مسار جديد أكثر اتساقًا مع الإمكانات التي ينطوي عليها الواقع الموضوعي، أو مدفوعًا باعتبارات أخرى ـ ربما بتغير في مزاج العسكر ـ انعطف نحو الفكرة القائلة إن النظام لا يمكن أن يعالج صعوباته إلا بالتحول نحو سياسة التسوية على الجبهتين الإقليمية والمحلية، بما يمكّن القطر من التركيز على إعادة بناء دفاعاته وتعزيزها. وكان هذا يعني داخليًا، وفي جوهره، تخفيض حدة الصراع الحضري ـ الريفي والتصالح مع الطبقات الوسطى الحضرية. أمّا جديد، الذي كان قد مال إلى الاعتدال، على المستوى الإقليمي على الأقل، في المؤتمر الذي ذكرناه للتو، والذي وجد نفسه «في أقلية» [٦٨] ، فبدا لاحقًا وهو يدفع باتجاه تغيرات داخلية عميقة تعكس ميول الكتلة العظمى في القيادة القطرية لحزب البعث والجناح المدني في الحزب.
ظهرت الاختلافات في وجهات النظر بين الأسد وجديد حتى قبل حرب حزيران/يونيو. ففي شباط/فبراير ١٩٦٧، على سبيل المثال، كان الأسد مستاءً، كما قيل، من طرد بعض الضباط الذي رتّبه مناصرو جديد «للانتقام الشخصي»، وقيل إنه نظر إلى تلك الأفعال على أنها إضعاف للجيش السوري [٦٩] . لكن هذا الخلاف والخلافات اللاحقة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسؤولية عن الهزيمة العسكرية أو الوجهة التي ينبغي أن تتخذها السياسة بعد الحرب، كانت خلافات بين رجلين ما يزالان في الفريق ذاته. هناك شيء من الغموض في شأن المعنى الحقيقي لفصل ١٦٠ ضابطًا في شباط/فبراير ١٩٦٧، بمن فيهم رئيس الأركان أحمد سويداني ومعظم مجموعته الحورانية السنية في الجيش [٧٠] . وفسرت تلك المبادرة حينها على أنها ضربة ضد جديد [٧١] ، لكن كان من الممكن أن تخدم مصالحه جيدًا، لأن مجموعتي حوران (ودير الزور) في الجيش كانتا قد «تخلتا» عنه في المؤتمر القومي الاستثنائي التاسع لحزب البعث الذي عقد في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، يدفعهم ـ كما قيل ـ الشك في أن جديد كان يسعى إلى التخلص منهم واحدًا تلو الآخر [٧٢] . لكن الأسد استفاد من نتيجة ثانوية ترتّبت عن

تصفية الحوارنة، ألا وهي تعيين مصطفى طلاس [٧٣] رئيسًا للأركان؛ فعلى الرغم من أن طلاس لم يكن بأي شكل من الأشكال ذا ثقل، فقد أمكن الاعتماد عليه في تنفيذ إرادة الأسد بإخلاص. وفي الوقت ذاته، من الضروري ألا نغفل عن حقيقة أن التطهير عزز سلطة العلويين القوية أصلًا في سلك الضباط.

وصل الصراع بين الأسد وجديد إلى الذروة في المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث المنعقد في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨. ففي هذا الاجتماع، وحد أنصار الأسد العسكريون قواهم مع أصدقاء محمد عمران العسكريين الذين كان قائدهم قد اختلف مع جديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، وسيطروا على المكتب العسكري لحزب البعث [٧٤]. ومن جانب آخر، كان جميع أعضاء القيادة القطرية المنتخبين في المؤتمر، باستثناء الأسد وطلاس، مناصرين لجديد. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن الأسد بحزم، مشيرًا إلى القيادة الجديدة: «أنا لا أعترف بهذه القيادة السياسية!» [٧٥]، وهذا يشير إلى بداية ما يسمى في أدبيات الحزب بازدواجية السلطة.

قبل أن يكشف الأسد عن أسنانه بهذه الطريقة، كان يوسّع بهدوء قاعدة دعمه في القوات المسلحة ويعمقها. وفي ما بعد، سيتهم أنصار جديد الأسد بأنه، منذ منتصف الستينيات، حوّل القوى الجوية ـ ومديرية الطيران المدني ـ إلى إقطاعية مغلقة ومركز قوة له ولأنصاره. وسيزعمون أيضًا أنه كسب إلى جانبه أفراد الجيش المهملين في حرب حزيران/يونيو، فضمهم تحت جناحه وحماهم من المساءلة كما طالب الحزب. وتابعوا أنه في خريف ١٩٦٨، في فترة «ازدواجية السلطة»، أغلق الجيش في وجه الحزب وبدأ بتشكيل العناصر الأولى لما سيصبح بعد عام ١٩٧٠ «قطاعات عسكرية كاملة مشكلة على أسس طائفية وعشائرية وعائلية» [٧٦].

في البداية، امتنع الأسد عن إطاحة جديد بالقوة أو تركيع الجناح المدني من الحزب وفضّل أن يقوم بذلك على نحوٍ غير مباشر. كان عليه أن يعمل بحذر، حيث كان اللواء ٧٠ المدرع القوي لا يزال مواليًا لجديد. وهو وضع قد يجبره على وضع القوى الجوية في مواجهة تلك الوحدة العسكرية، ويرفع شبح الحرب الأهلية، وهو وضع كان يجب تفاديه بأي ثمن كان.

لكنه، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٩، وفي محاولة لإحباط عقد جلسة استثنائية للمؤتمر القطري الرابع لحزب البعث، خشية أن تأتي ضد مصالحه، اعتقل قادة فرع اللاذقية لحزب البعث، ذلك الفرع القوي، واتخذ خطوات لقطع القيادة القطرية عن منظمات الحزب في المحافظات الأخرى. وبنية واضحة لتخليص الإعلام من نفوذ القيادة، استولى أيضًا على مكاتب الصحف اليومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون. ردت القيادة القطرية في ٢٨ شباط/فبراير بدعوة إلى التحدي شاجبةً «إجراءات وزير الدفاع غير الشرعية» ومصرة على الحاجة إلى عقد الجلسة الطارئة للحزب. وحذرت من أنه، نتيجة أفعال الأسد، فإن «قيادة سلطة الدولة لم تعد بين يدي الحزب» [٧٧]. وفي ٢ آذار/مارس، وضع عبد الكريم الجندي، رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، حدًّا لحياته مع إحساس مرير بالخيبة من الصراع ضمن النظام [٧٨]. وبعد أيام من ذلك، وقفت المنظمات التابعة لحزب البعث، بما في ذلك الاتحاد العام للفلاحين، مع انتقادات القيادة القطرية مستهجنة «تدخل العسكر في شؤون قيادة الحزب ومؤسسات الدولة» [٧٩].

قرر الأسد، الذي بدا غير واثق من قوة موقفه، ألا يدفع الأمور إلى المواجهة. وعقدت الجلسة الاستثنائية للمؤتمر القطري الرابع في أواخر آذار/مارس، وشكل مكتب سياسي يضم أنصار جديد والأسد [٨٠] لإدارة القطر بعقلية تسووية.

استمر التوازن القلق بين القائدين حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، عندما نقل الأسد، الذي بات مصمّمًا على السلطة الفردية، العقيد عزت جديد، وهو حليف قوي لصلاح جديد لكنه ليس قريبه، من قيادة اللواء ٧٠ المدرع المهم إلى مكتب العمليات في الأركان العامة، وتابع ليطهر الجيش من بقية أنصار جديد أو ليضعهم في مواقع أقل أهمية [٨١] .

قد يكون إحياء أزمة النظام الداخلية متعلقًا بإخفاق الدعم السوري المسلح للمقاومة الفلسطينية في صراعها في أيلول/سبتمبر التالي مع المملكة الأردنية وقد لا يكون. وسيزعم الأسد لاحقًا أنه وافق على قرار التدخل في الأزمة الأردنية، وأنه كان وجديد على رأي واحد في هذه المسألة [٨٢] . واستهجن أنصار جديد، في روايتهم الحوادث «دور وزير الدفاع المعاكس في إجهاض قرار قيادة الحزب لحماية المقاومة» [٨٣] . ويشير هذا بوضوح إلى رفض الأسد استدعاء غطاء جوي للعملية العسكرية السورية. لكن كان من شأن توريط القوى الجوية أن يقوض توكيد القيادة السياسية ذاته في ذلك الوقت بأن الجيش السوري لم يكن مشتركًا في القتال وأن السرية المدرعة المتدخلة تعود إلى جيش التحرير الفلسطيني. وبالنظر إلى توازن القوى الإقليمي غير المواتي، فإن تورطًا من ذلك القبيل كان من شأنه أيضًا أن يعقد المشكلات التي كان التدخل غير الحكيم قد أوجدها لنظام البعث. وفي الوقت ذاته، بدا أنَّ هنالك غضبًا حقيقيًا بين ضباط الجيش حيال ما اعتبروه «تدخلًا أخرق سياسيًا» [٨٤] . وربما يكون الأسد قد شجع هذا الغضب أو استخدمه لتسهيل خطواته ضد جديد وتيار البعثيين المدنيين السائد.

كان هؤلاء قد أعدّوا أنفسهم للأسوأ، وردّوا على نقل أنصارهم من المواقع الحساسة في الجيش بالدعوة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ إلى المؤتمر القومي الاستثنائي العاشر لحزب البعث الذي ألقى بكل ما تبقى له من وزن وعزم في مساندة جديد. وأظهرت وقائع المؤتمر التي استمرت حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر علنًا كل المرارة الكامنة بين الجناحين العسكري والمدني من الحزب. وفي إحدى اللحظات، عندما تولى جديد الكلام، انتقد بحدة الامتيازات التي يتمتع بها ضباط الجيش وامتلاكهم سيارات مرسيدس وشققًا فارهة في منطقة أبو رمانة وعلى طول شارع بغداد. أمّا الأسد، من جانبه، فدعا نحو خمسمئة ضابط إلى اجتماع خاص يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في مقر قيادة القوى الجوية، وأرادهم أن يعرفوا أنّه أقدم عضو عامل في حزب البعث الحاكم، وأنّهم هم الذين يقرّرون ويحسمون الأمور، وليس المجتمعون أعضاء مؤتمر الحزب. وأنّ الجيش هو الذي جاء بهؤلاء وهو الذي يعرف كيف يتعامل معهم!» [٨٥] .

جاءت الخاتمة يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر صبيحة قرار اتخذه مؤتمر الحزب بإعفاء الأسد من منصبه وزيرًا للدفاع [٨٦] . ووضع ذلك خاتمة مصير جديد. حيث اعتقل مع كثيرين من أقرب أنصاره، وألقي بهم في السجن. واختفى آخرون من المشهد، أو فرّوا من القطر.

لم يحتفِ أحد من السكان بخاتمة الحوادث هذه بحماسة تفوق حماسة تجار المدن. كان هؤلاء يعدون لحملة نشيطة بين الحرفيين والمهنيين ضد تيار البعث السائد. ونظموا تظاهرات في شوارع المدن الكبرى تحمل أعلامًا كتب عليها: «طلبنا من االله المدد فأرسل إلينا حافظ الأسد!» [٨٧] .

X Patrick Seale: Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), pp. ٦١-٦٢.

X حديث أحمد المير مع المؤلف، مصياف، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
X كان الضباط الأبرز الممثلون للبعث الكلاسيكي في الجيش هم، مأمون البيطار وبشير صادق، وكلاهما من سنة دمشق، وحسين حدة، وهو أيضًا سُنّي من النبك (حديث مع العقيد عبد الحميد السراج، القاهرة، ٣٦ نيسان/أبريل ١٩٨٠). كان الرائد مأمون البيطار، شقيق الدكتور مدحت البيطار (انظر الجدول ١١ - ١)، قائد المدفعية في جيش الإنقاذ الذي اندفع إلى فلسطين في عام ١٩٤٨، وقتل في معركة ميشمار هاعميك (Ha'amik Mishmar) في منطقة مجدو على الطريق بين جنين وحيفا (المناضل، العدد ١٦٠ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ٥٦ - ٥٨). كان بشير صادق مستشارًا في السفارة السورية في موسكو في آذار/مارس ١٩٦٣. وفي ما بعد وقف إلى جانب أمين الحافظ في المنافسة اللاحقة على السلطة (النهار [بيروت]، ٢٨/٧/١٩٦٣). لم يظهر حسين حدة ثانيةً بعد عام ١٩٦٣. حديث مع صلاح الدين البيطار، ٧/١٢/١٩٧٠، ومنيف الرزاز، التجربة المرة (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧)، ص ٣١ و٣٣ - ٤٠.
X منح هزيمة صفة «المهند» لأنه حمل سيفًا ثقيلًا مصنوعًا من الحديد الهندي. تغير هذا اللقب مع الوقت إلى هنيدي.
X حديث مع حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث، ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١، وحنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ ١٩٢٧)، ص ١٨٦.
X حديث مع جبر الأطرش، ٣٠ حزيران/يونيو 1985؛ حديث مع حمود الشوفي ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١، وأدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠)، ص ٢٤٤.
X أبي راشد، حوران الدامية، ص ٣٩، وحديث مع فايز الناصر أحد أبناء حوران وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث من عام ١٩٨٥ حتى الآن، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
X عن بني سويدان، انظر أبي راشد، حوران الدامية، ص ١٧٩.
X حديث مع جورج طعمة، آذار/مارس ١٩٨٦.
X بكلمات طلاس نفسه، «نحن وآل فرزات نشكل عائلة واحدة منذ أقدم العصور»، العماد أول مصطفى طلاس، مرآة حياتي: العقد الأول ١٩٤٨ - ١٩٥٨، ط ٢ (دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٩. حديث مع رجل من محافظة حمص فضّل ألا يذكر اسمه.
X طلاس، مرآة حياتي، ص ٢٣، ٢٤ و٣٦ - ٢٨.
X مصدري عن التقدير المحلي لآل فرزات هو الشخص نفسه من محافظة حمص الذي أصر على أن يبقى مجهولًا.
X كان الأمّار يملكون من بين قرى أخرى قرى برّي وتل التوت وأبو رباح ومالطه والخفية.
X تستند الملاحظات السابقة أساسًا إلى مقابلة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ مع أحمد علي الجندي، أخي الشيخ محمد علي الجندي. عدنا أيضًا إلى كتاب محمود أمين، سلمية في خمسين قرنًا (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٣)، وهو من أنصار الأمّار. الأرقام المتعلقة بعدد سكان سلمية مأخوذة من: مؤيد الجيلاني، محافظة حماه (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٤)، ص ٩٣، و Sa'id B. Himadeh, ed., Economic Organization of Syria (Beirut: American Press, ١٩٣٦), p. ٨.

X هذه كلمات أحمد المير الذي أنكر إنكارًا جازمًا، في حديث مع المؤلف، أنه كان قائد كامل جبهة الجولان.

X مقابلة مع أحمد المير، مصياف، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. الكلمات بين أقواس هي كلمات المير نفسه.

X مقابلة مع د. سامي الجندي، سلمية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

X أنا مدين بالمعلومات عن محمد عمران للسوري من جب الجراح المشار إليه في النص والذي اختار أن يبقى بلا اسم. وأنا أيضًا مدين لعلي الخليل، عضو القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ (حديث، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨).

X الأرجح أن هناك خطأ في المعلومات، فاسم والد صلاح جديد هو محمد عزت جديد، أما محمود جديد فهو عمه. يؤكد المعلومة أيضًا قريب صلاح جديد ورفيقه الذي يحمل أيضًا اسم محمود جديد.

X آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ٣٢ - ٣٣.

X سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ١٤٣.

X مقابلة مع أكرم الحوراني، باريس، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X تستند الملاحظات الواردة في هذه الفقرة في شأن صلاح جديد وعائلته جزئيًا إلى أحاديث مع أنطونيوس توما عبيد وسليم البيطار، وكلاهما من ناشطي الحزب السوري القومي الاجتماعي، ٨ كانون الثاني/يناير 1990؛ ونصري نصار، وهو ضابط سابق في الجيش ومنتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٩. وأنا مدين كذلك لبعثيين سابقين على اطلاع جيد هما معن بشور من صافيتا ورغيد الصلح من بيروت. عن مسألة عدنان المالكي، تستحق القراءة الرواية التي قدمها شقيقه رياض المالكي في كتابه ذكريات على درب الكفاح والهزيمة (دمشق: دار دمشق، ١٩٧٣)، ص ١٧٣ - ١٩٦.

X انظر: Jacques Weulersse, Paysans de Syrie et du Proche Orient (Paris: [Tours], ١٩٤٦), p. ١٨٧, عن سياسات «الانتداب» ذات الصلة، انظر: Weulersse, Paysans de Syrie, especially pp. ١٧٥-١٩٨; Philip S. Khoury, Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, ١٩٢٠-١٩٤٥ (Princeton: Princeton University Press, ١٩٨٧), pp. ٤٤-٤٦, and ٢١٣-٢١٤; بو علي ياسين، حكاية الأرض والفلاح السوري، ١٨٥٨ - ١٩٧٩ (بيروت: دار الحقائق، ١٩٧٩)، ص ١٦ - 24؛ بدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨) (دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٧)، الفصل الثاني، و: Stephen Hemsley Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate (London: Oxford University Press, ١٩٥٨), pp. ٢٧١-٢٨٣.

X قام بتقديرات عام ١٩١٢: Jean-Albert Sorel, Le Mandat français et l'expansion économique de la Syrie et du Liban, استشهد به السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي، ص ٢٢٥. تستند النسب لأعوام ١٩٤٤ و١٩٥٥ إلى تقديرات رسمية واستشهد بها على التوالي: السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي، ص ٢٣٦، وياسين، حكاية الأرض، ص ٣٥.

X الرزاز، التجربة المرة، ص ١٣١ و١٣٨ - ١٣٩ و١٥٨ - 160؛ وآل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ١٣٦ - ١٣٧. اعترفت القيادة القطرية لحزب البعث ذاتها في نشرة داخلية في عام ١٩٦٦ (أزمة الحزب وحركة ٢٣ شباط) أن من بين

«الظروف الأولية» و«الصعوبات» المرافقة لانقلاب آذار/مارس ١٩٦٣، أن أصبحت «الصداقة والعلاقات العائلية وأحيانًا مجرد المعرفة الشخصية» أساس القبول في الجيش. توجد ترجمة لجزء من هذه النشرة في كتاب: Nikolaos van Dam, The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, ١٩٦١-١٩٧٨ (London: Croom Helm, ١٩٧٩), المقطع المقتبس، ص ١١٨.

X خليل مصطفى بريّز، سقوط الجولان (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٠)، ص ٢٩ - ٣٠.

X آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ١٥٤ - ١٥٥. زعم اللواء عبد الكريم زهر الدين رئيس الأركان بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣ أن عدد الضباط في عام ١٩٦١ وصل إلى نحو 1800؛ انظر كتابه مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣ (بيروت: دار الاتحاد، ١٩٦٨)، ص ٤٨١.

X كان وزراء الدفاع على التوالي هم: محمد الصوفي وزياد الحريري وأمين الحافظ وعبد الله زيادة وممدوح جابر وحمد عبيد ومحمد عمران وحافظ الأسد. وكان رؤساء الأركان على التوالي هم: زياد الحريري وأمين الحافظ وصلاح جديد ومحمد شنيوي وأحمد السويداني.

X حديث مع عبد الحميد السراج، القاهرة، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٠. نتيجة خطأ مطبعي أخفقت في كشفه، ظهر الرقم ٥٥ في المئة في ٦٥ في المئة في مقالة نشرتها في المجلد ٣٥,٣ (صيف عام ١٩٨١) من: Middle East Economic Digest.

X أنا مدين في شأن التفصيلات المتعلقة بتركيبة القوات الخاصة للأستاذ بايلي ويندر (R. Bayly Winder) الذي تكرّم وزودني بنسخة من ورقة بحث غير منشورة عن الموضوع أعدها في آذار/مارس ١٩٥٩، ص ١٤ - ١٥ من الورقة المذكورة.

X New York Times, ٢٦/٤/١٩٦٣.

X Anthony H. Cordesman, The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, ١٩٨٧), pp. ٤٠, and ١٣٧.

X جيش الشعب (دمشق)، [العددان ٩٩٥ ـ ٩٩٦ (٣ آب/أغسطس ١٩٧١)]، ص ١٠.

X انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

X المادة ١ من القرار رقم ٧٤٦ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ عن وزارة الدفاع الوطني السورية، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، ١٢/١١/١٩٥٣،ص ٥٣٢٦.

X المادة ٧ من المرسوم رقم ٣٥ بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ الصادر عن رئيس مجلس قيادة الثورة، الجريدة الرسمية، العدد ١٠، ١٩٦٤، ص ٣٤٩٣.

X المادة ٢ من المرسوم رقم ٧ بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، الجريدة الرسمية، العدد ٤٩، ٢١/١١/١٩٧٨،ص ١١٧. في عام ١٩٦٨ كانت ٣ آلاف دولار تصرف رسميًا مقابل ١١٤٦٠ ليرة سورية. وفي عام ١٩٧٨ كانت ٥ آلاف دولار تصرف رسميًا مقابل ١٩٧٥٠ ليرة سورية.

X أدّى زياد الحريري دورًا بارزًا في انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣، وشغل منصب رئيس الأركان من آذار/مارس إلى تموز/يوليو ١٩٦٣، ومنصب وزير الدفاع من أيار/مايو إلى تموز/يوليو ١٩٦٣. في شأن أمين الحافظ، انظر الجدول (١٢ - ١).
X كان فهد الشاعر قائد جبهة الجولان في عام ١٩٦٤ ونائب رئيس الأركان في عام ١٩٦٥. وكان في وجهة نظره قريبًا من قائد الخط القديم ميشيل عفلق، ورئس في عام ١٩٦٦ تنظيمًا عسكريًا سريًا. عن حاطوم، انظر الجدول (١٢ - ١). وعن سويداني، انظر ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ أعلاه.
X في شأن هذا التفصيل من المعلومات، أنا مدين لعلي الخليل، عضو القيادة القومية لحزب البعث من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦، حديث معه، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.
X سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ١٣٦ - ١٣٧.
X الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠، (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص 13؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ (دمشق: المكتب المركزي، ١٩٧٠)، ١:١، ونتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١ (دمشق: المكتب المركزي، ١٩٨٨)، ص ٤.
X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٩، ص ٥٢.
X الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام، ١٩٦٠، ص 165؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٢، ص ٤٠٠ - 401؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١، ص 135؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص 108؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ٨٣. يستثني رقم عام ١٩٨٥ عدد الموظفين في مكتب الرئيس. ويستثني رقم عام ١٩٩٢ عدد الموظفين في مكتب الرئيس ورئيس الوزراء وكذلك في شركات الإنشاءات العسكرية.
X شبلي العيسمي، عضو القيادة القومية لحزب البعث، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦، من تصريح نشر في الوطن العربي، سورية الحرة، العدد ٥ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨).
X الجندي، البعث، ص ١٣٠.
X هذا بيت من الشعر للشاعر الجاهلي السموأل بن عاديا. في شأن نص خطاب الحافظ، انظر الثورة، ١٧/٨/١٩٦٣، وزهر الدين، مذكراتي، ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.
X حديث مع حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث من أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ إلى شباط/فبراير ١٩٦٤، ١٠ تموز/يوليو ١٩٩١.
X L'Orient (Beyrouth)، ٥/٩/١٩٦٧. استشهدت الورقة بتقديرين. كان الآخر الذي قدر الأعضاء العاملين بـ ١٢ ألفًا مرتفعًا جدًا عند مقارنتها بالأرقام الدقيقة التي لدينا عن عام ١٩٧١ (انظر الجدول ١٣ ـ ١).
X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب، ج ٤: العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إلى سقوط تجربة الحزب، ص ٦١ - ٦٣.
X حديث مع عضو ذي اطلاع في حزب البعث فضّل عدم ذكر اسمه، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الداخلي (١٩٦٨)، مقدمة، المادة ٥، ص ٦٠، والقيادة القومية لحزب البعث، دراسات تنظيمية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (دمشق: [د. ن]، ١٩٨٣)، ص ٨٥. حديث مع حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث من أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ إلى شباط/فبراير ١٩٦٤، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١.

X انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠٥ وما يليها من هذا الكتاب.

X Office arabe de presse et de documentation, Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique (Damas: O. F. A., ١٩٧٠), pp. ٣٣, ٤١, ٤٤ et ١١٣.

X B. Hansen, «Economic Development in Syria», Mimeographed Paper, The Rand Corporation, December ١٩٦٩.

X في شأن عبد الكريم الجندي، انظر الجدول (١٣ - ١).

X حديث مع د. إبراهيم ماخوس، الجزائر، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦.

X آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص ١٥٢. [هناك خطأ في المرجع؛ فهذا وارد لدى د. سامي الجندي، البعث، ص ١٥٢ [المترجم].

X استنادًا إلى الجدولين ١٩ و٢٠ في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول ١٩٧٢ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [١٩٧٣]).

X انظر أيضًا أعلاه ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨ من هذا الكتاب.

X من أجل تفصيلات في شأن حصتهم المعززة من أنواع الأرض المختلفة، انظر: Office arabe de presse et de docimentation, Etude documentaire sur l'agriculture syrienne, pp. ٥٧-٥٨, et ياسين، حكاية الأرض، ص ٨٢ - ٨٣.

X تعميم داخلي رقم ١١٧/٢٥٩ صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٦٧ بعنوان «حول الاتحاد العام للعمال». أنا مدين للبعثي السابق فواز طرابلسي بالفضل لتزويدي بنسخة من هذا التعميم.

X حديث مع المؤلف في ١٠ تموز/يوليو ١٩٩١.

X الرزاز، التجربة المرة، ص ١٤٩.

X اعترف د. إبراهيم ماخوس، في حديث معه في الجزائر بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦، بأنه «كانت هناك فجوة بين تصريحاتنا عن «الحرب الشعبية» وإمكاناتنا المادية».

X Seale, Asad of Syria, pp. ١٤٤ ff.

X L'Orient (Beyrouth), ٥/٩/١٩٦٧.

X L'Orient (Beyrouth), ٥/٩/١٩٦٧.

X الأنوار (بيروت)، ١/٣/١٩٦٧.

X L'Orient (Beyrouth), ٢/٣/١٩٦٨.

X النهار (بيروت)، ١٦/٣/١٩٦٨.

X L'Orient (Beyrouth), ٥/٩/١٩٦٧.

X النهار، ١٦/٣/١٩٦٨.

X الحرية (بيروت)، ١٤/١٠/١٩٦٨.

X المصدر نفسه، ٢٥/١٠/١٩٦٨.

X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج ٤، ص ٦٤ - ٦٥.
X تعميم داخلي رقم ٥٦٨/٣٢ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٩ من الأمين القطري لحزب البعث إلى جميع فروع الحزب.
X النهار، ٣/٣/١٩٦٩.
X المصدر نفسه، ٥/٣/١٩٦٩.
X المصدر نفسه، ١/٤/١٩٦٩ و٢٩/٤/١٩٦٩.
X الصياد، ٢٢ - ٢٩/١٠/١٩٧٠، وL'Orient (Beyrouth), ٩/١١/١٩٧٠.
X انظر: Seale, Asad of Syria, p. ١٥٨
X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج ٤، ص ٥١.
X International Herald Tribune (Paris), ١٤-١٥/١١/١٩٧٠.
X الحوادث (بيروت)، ٢٠/١١/١٩٧٠.
X الراية (لسان حال الجناح المدني في حزب البعث)، ١٤/١٢/١٩٧٠.
X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج ٤، ص ٣٨.

الفصل الثالث عشر: بَعْثُ ما بعد ١٩٧٠ بقالبه الأسدي وتوجّهه المهني

قائد المسيرة

حمل بعث ما بعد عام ١٩٧٠ بصمة شخصية الأسد منذ البداية. وتوافقت صفات الأسد الفردية ـ خصوصًا حذره ومرونته وواقعيته السياسية ـ مع شروط الحزب الموضوعية، ومارست، وما زالت تمارس، تأثيرًا كبيرًا في تطوره وتوجهه. وتعكس أيديولوجيا الحزب الحالية وجهات نظر الأسد الشخصية أكثر مما تعكس تفكير كوادره الجمعيّ. وحلّ الولاء له محلّ الولاء لمعتقدات الحزب القديمة. وامتزج تاريخ الحزب ونظامه إلى حد بعيد بسيرة الأسد.

منذ أيار/مايو ١٩٧١، راحت قيادة البعث الجديدة تهلّل لقائدها بوصفه «قائد المسيرة»، مطلقةً بذلك عبادة الأسد. وفي حين اعترفت بأن «التاريخ بدون شك ليس تاريخ أفراد وإنما تاريخ شعوب» فإنها أصرت على أن «شعبنا، بنتيجة تطوره الخاص وظروفه، يؤكد على ضرورة وجود قائد... وإنه بدأ يرى بالرفيق حافظ الأسد هذا القائد». وتابعت القيادة، ربما بتأثير وهم ما، لتقول: «التفاف الجماهير حول قائدها لا ينقص القيادة دورها، فالرفيق حافظ الأسد حزبي ملتزم بقرارات القيادة متفاعل معها» [١].

سوف تعبّر مؤتمرات الحزب وقياداته في العقدين التاليين، وفي مناسبات ملائمة، عن مشاعر الحبور بـ «القيادة التاريخية الاستثنائية» التي جسّدها الأسد. وفي عام ١٩٨٥، بعد أقل من سنة من «صراع الخلافة» الذي نشب نتيجة مرضه وعجزه الموقت، سيمضي المؤتمر القطري الثامن إلى أبعد ليرفع شعار «قائدنا إلى الأبد، الأمين حافظ الأسد!» [٢]. وسيبذل المؤتمر أيضًا جهدًا عظيمًا ليؤكد أن «الولاء له ولاء للحزب وللشعب ولقضيته»، وسيحذّر من أن «الإخلال بالولاء، تحت أي صورة كانت... إنما يشكل انحرافًا خطيرًا يرفضه الحزب وترفضه الجماهير» [٣].

عكست تأكيدات قادة الحزب المتكررة على الارتباط بالأسد الواقع الأساس المتمثّل بسلطته الطاغية. وفي عام ١٩٧٥ عبّر رئيس الوزراء السوري محمود الأيوبي بصراحة عن هذا بلغة غير بعثية، قائلًا عن الرئيس: «في سورية سلطة واحدة وقائد واحد» [٤]. وعلى الرغم من ذلك، هناك مظاهر تدل على العكس، إذ لم يكن جميع الأشخاص في حاشية الأسد ينظرون إلى سلطته المطلقة العملية بعين الرضا. فشقيقه رفعت الذي قاد بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٤ سرايا الدفاع التي كانت في حينها أقوى وحدات مسلحة حامية للنظام، لم يخف مشاعره المتناقضة في عام ١٩٧٤ عن صديق موثوق من أبناء المنطقة الريفية التي انحدر منها، حين أسرّ له بنبرة مميزة من المرارة، «وأنا أحب أخي أكثر من عيني وولدي، وأطيعه، وكل مرة أقابله فيها أقبّل يده. ولكن... كفاني أن يعاملني معاملة العبيد وأنا لست عبدًا... ومن هو ومن أنا؟ إننا شيء واحد، ومصلحتنا واحدة، ومصيرنا واحد... هو له عينان فقط، وله عقل واحد، ويريد لنا وللشعب كله أن نرى بهذين العينين وحدهما ونفكر بهذا العقل وحده» [٥].

الصديق الذي اتخذه رفعت موضع سرّه، والذي أخذ هذا المقتطف من روايته هو صالح عضيمة الذي خدم في ذلك الوقت تحت قيادة رفعت في سرايا الدفاع، وأصبح في ما بعد كاتب خطاباته ومؤرّخه الرئيس. وإذا ما افترضنا صحة هذا التصريح

المنسوب إلى رفعت، فإنّ ذلك لا يعني أن نستنتج أن حافظ الأسد، المعروف بالضبط الذاتي الحديدي وبموهبته في إدارة الناس، قد عامل الأعضاء الآخرين في الحلقة الضيقة من الأشخاص المحيطين به بالحسم ذاته الذي عامل به رفعت، على الأقل لأن هذا الأخير الذي يدين بأهميته لأخيه، كان بعيدًا عن الرصانة في ممارسته السلطة كما سيتبيّن.

على أي حال، ما يجب التشديد عليه هو أن شخصية الأسد أصبحت منذ عام ١٩٧٠ عنصرًا مسيطرًا في حياة حزب البعث، وأن قيادته المُحْكَمَة باتت عاملًا مهمًا في المحافظة على تماسك كوادره. لكن ما المزايا الأخرى التي كسبها الحزب في أيامه؟

الخصائص العامة للبعث الجديد وتركيبته الاجتماعية

قد يكون الملمح الأكثر استرعاء للانتباه في الحزب في ظل الأسد هو نموه السريع، حيث نما عدد أعضائه الكلي من ٦٥٣٩٨ في عام ١٩٧١ إلى ٣٧٤٣٣٢ في عام ١٩٨١ وإلى ١٠٠٨٢٤٣ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ (انظر الجدول ١٣ - ١)، وذلك في بلد بلغ عدد سكانه في عام ١٩٩٢ نحو ١٣ مليونًا. وعندما نأخذ في الحسبان التركيبة العمرية للسكان وشرط الحد الأدنى من العمر للقبول في الحزب ـ ١٤ سنة للأنصار و١٨ سنة للأعضاء العاملين [٦] ـ يجب أن يكون واضحًا أن الحزب قد ضم في عام ١٩٩٣ ما لا يقل عن ١٤,٥ في المئة من جميع السوريين البالغين من العمر ١٤ سنة فأكثر. وعندما ننظر إلى توزيع العضوية بحسب الجنس ـ كانت نسبة الذكور ٧٥,٣ في المئة ونسبة الإناث ٢٤,٧ في المئة في السنة المُشَار إليها (انظر الجدول ١٣ - ٢) ـ فإن نسبة السوريين الذكور في الفئة العمرية نفسها المنضوين في الحزب تصل إلى ٣١,٧ في المئة [٧]. ومما يستحق الذكر، من باب المقارنة، أن الحزب الشيوعي السوفياتي لم يضم في ذروة قوته إلا ٩ في المئة من السكان البالغين في البلد [٨].

بلغ معدل تدفق الأعضاء الجدد إلى حزب البعث ذروته بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤ عندما تضاعفت عضويته ثلاث مرات تقريبًا، لكنها تضاعفت مرتين أيضًا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١، وتضاعفت من جديد ثلاث مرات تقريبًا بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٣. لم يشتمل هذا النمو الاستثنائي على الانجذاب التلقائي نحو الحزب من أشخاص مؤمنين به تلهمهم قضية ما، كما كان يحدث غالبًا في الأربعينيات والخمسينيات، بل اشتمل، عمومًا، على عمليات تنسيب واسعة النطاق جاءت نتيجة قرارات واعية من قيادة الحزب العليا. فما الذي كان وراء تلك القرارات؟

كانت رغبة الأسد في توسيع قاعدته الشعبية إلى أبعد حدّ ممكن واستخدام الحزب عربةً رئيسة لبسط نفوذه أحد العوامل السببية الواضحة وراء تلك القرارات. وسعى منذ البداية أيضًا إلى جعل التنظيم أكثر تمثيلًا للشعب كله. وأوضح في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، بعد أسابيع قليلة من استيلائه على السلطة، أن حزب البعث لن يكون بعد هذا اليوم حزب النخبة، كما تخيّل بعضهم. وأضاف أنَّ سورية ليست للبعثيين وحدهم [٩]. وفي خطاب في تموز/يوليو ١٩٨٠، تحدث عن المبادئ الأساسية لاجتذاب الأعضاء، فأكد أن «الحزب كالشعب... أجيال متتالية لا نهاية لها، ولا حدود. لا يمكن لجيل من الأجيال... أن يرى في نفسه نهاية المطاف... [بعد عام ١٩٧٠] أعطينا هذا الأمر ما يستحق وقلنا يجب أن يجتذب الحزب كل المواطنين، كل المناضلين، وهم من حيث المبدأ مجموع الشعب. ولا يغير من هذه القاعدة مجموعة من الرجعيين أو مجموعة من الانتهازيين أو المعادين داخل صفوف الشعب،

الجدول (١٣ - ١)

القوة العددية لحزب البعث: ١٩٧١ و١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٩ و١٩٩٢

الفئة	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٨١	النسبة المئوية	١٩٨٩	النسبة المئوية	١٩٩٢(أ)	النسبة المئوية
أعضاء عاملون	٧٩٩٣	١٢,٢	٢٣٥٤٨	١٢,٢	٥٣٤٣٣	١٤,٣	١٥٩٦٤٠	٢٠,٠	٢١٩٦٤٥	٢١,٨
مرشحون - متدربون (ب)	٣٩٣١	٦,٠								
أنصار	٥٣٤٧٥	٨١,٨	١٦١٨٣٥							

٨٧,٨
٣٢٠٨٩٩
٨٥,٧
٦٣٧٨٥٩
٨٠,٠
٧٨٨٥٩٨
٧٨,٢
المجموع
٦٥٣٩٨
١٠٠
١٨٤٣٧٣
١٠٠
٣٧٤٣٣٢
١٠٠
٧٩٧٤٩٩
١٠٠
١٠٠٨٢٤٣
١٠٠

المصادر: حصلنا على أرقام أعوام ١٩٨١ و١٩٨٩ و١٩٩٢ من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. مصادر أرقام الأعوام ١٩٧١ و١٩٧٤ هي على التوالي حزب البعث العربي الاشتراكي: «تقارير ومقررات،» المؤتمر القطري الخامس العادي: ٨ ـ ١٤ أيار/مايو ١٩٧١ ([دمشق]: الحرب، ١٩٧١) ص ٣٠، والتقرير التنظيمي (١٩٧٥)، ص ٦٠.

(أ) كما في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

(ب) توقفت هذه الفئة بعد عام ١٩٧١.

الجدول (١٣ - ٢)
العنصر النسائي في حزب البعث، ١٩٧٤ و١٩٨٣ و١٩٩٢

الفئة
١٩٧٤
النسبة المئوية
١٩٨٣
النسبة المئوية
١٩٩٢
النسبة المئوية
الأعضاء الذكور
١٧٤٦٥٩
٩٤,٧

٣٤٦٣١٥
٨٣,٣
٧٥٩١٧٦
٧٥,٣
الأعضاء الإناث
٩٧١٤
٥,٣
٦٩٣١٥
١٦,٧
٢٤٩٠٦٧
٢٤,٧
المجموع
١٨٤٣٧٣
١٠٠
٤١٥٦٣٠
١٠٠
١٠٠٨٣٤٣
١٠٠

المصادر: المصادر نفسها في الجدول (١٣ - ١).

فالشعب، كل الشعب، في الأصل شعب طيب... يؤمن بوطنه... ويجب أن يستقطب الشعب ما أمكن داخل صفوفه» [١٠].

لا بدّ هنا من ملاحظة جانبية: فمن خلال التأكيد على طيبة الشعب والإشارة إلى أنه يمكن التوفيق بين مصالحه الأساسية، لم يكن الأسد يدافع عن مد شبكة عضوية الحزب أوسع ما يمكن فحسب، بل كان أيضًا يحاول أن يقوّض أيديولوجيًا ما كان الإخوان المسلمون يشنّونه آنذاك من هجوم متزايد الحدّة على نظامه، وهو هجوم يمكن فهمه، في بعض جوانبه المهمة، ضمن سياق الصراع الحضري ـ الريفي القديم في سورية، وهذا ما سنتناوله بإحكام في مكان ملائم أكثر.

إذا كان التأكيد، في المبدأ، قد وُضِعَ على الرغبة في فتح أبواب الدخول إلى الحزب واسعة، فإن الانضمام إلى صفوف أنصار الحزب كان، في الممارسة، أسهل بكثير من بلوغ مرحلة العضو العامل. فهذه الفئة الأخيرة من البعثيين هي الوحيدة المخولة أن تصوت في اجتماعات الحزب المنتظمة أو أن تشغل مواقع قيادية في أي مستوى من مستويات الهيكل التنظيمي للحزب، أو تدخل مدارس الإعداد الحزبي [١١]. وكما هو واضح من الجدول (١٣ - ١)، فإنّ الأعضاء العاملين لم يشكّلوا في عام ١٩٧١ سوى ١٢,٢ في المئة، و٢١,٨ في المئة في عام ١٩٩٢ من كامل أعضاء الحزب. وفي الوقت ذاته، يجب أن يبقى في الذهن أنه في حين ازداد عدد الأنصار بمعدل أربعة عشر ضعفًا تقريبًا بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٢، فإن عدد الأعضاء العاملين تضاعف سبعة وعشرين ضعفًا في الفترة ذاتها.

ما يسترعي الانتباه، أن هذا التوسع حدث على الرغم من التطهير واسع النطاق الذي شهده الحزب في «زمن الاضطرابات» أيام الأسد: فاستنادًا إلى تقرير حزبي داخلي، فُصِلَ من الحزب ما لا يقل عن ٣٢٤٣ عضوًا عاملًا و١٣٣٥٨٠ نصيرًا

بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤ [١٢]. غير أنّه من المحتمل أيضًا أن هذه الأرقام تشمل انسحابات طوعية كبيرة من الحزب نتيجة الإحساس بالغربة أو الإحساس بالخطر.

غير أنَّ عاملًا قويًا كان يفعل فعله في المراحل الأهدأ أو الأكثر استقرارًا من نظام الأسد، وكان سببًا في دفع سوريين من مسارات حياتية مختلفة نحو البعث، أعني الشعور واسع الانتشار بأن الحزب وسيلة من أيسر وسائل الارتقاء في المجتمع. علاوة على ذلك، كان هناك، بين كثيرين من الفلاحين أو العناصر من أصل فلاحي في مختلف مناطق القطر، ولا سيما في مناطق العلويين، قناعة حقيقية بأن البعث هو حزبهم ويمثل مصالحهم فعلًا. ويسّرت هذه المشاعر الشعبية دوافع التنسيب الجماهيري الذي نظمه الأسد وشركاؤه.

يعكس الجدولان (١٣ - ٣) و(١٣ - ٦) بوضوح ما ترتّب عن كل ذلك من أثر في تركيبة الحزب. إذا ما أبقينا في الذهن كثافة السكان في المحافظات المختلفة، فيمكن أن نستنتج عن حق من أرقام الجدول (١٣ - ٣) أن الأعضاء العاملين والأنصار كانوا في عام ١٩٧٩، وما زالوا في عام ١٩٩٢، أقل بالمعنى النسبي في محافظة حلب وفي مدينة دمشق وريفها. بل إنَّ ضعف تمثيل العاصمة أشدّ في الواقع مما تشير إليه البيانات لأن جزءًا كبيرًا من كادر الحزب في دمشق ومن أعضائه في جامعة دمشق ليسوا من أبناء دمشق الأصليين، بل جاءوا من محافظات أخرى. وينطبق الأمر ذاته كثيرًا على البعثيين في جامعة حلب، وإلى درجة أقل على الجهاز الحزبي في حلب. ومع ذلك، نجح الحزب في توسيع قاعدته توسيعًا ملحوظًا في كل من مدينتي سورية الرئيستين. ومع إبقائنا الإحصاءات الواردة في الجدول المدروس في الذهن، يكفي، في هذا الصدد، أن نستذكر اعتراف البعثيين الصريح في الستينيات بأنهم تمتعوا «بوجود ضعيف جدًا» في دمشق وحلب وكشف الأسد ذاته عن أنَّ تنظيم الحزب في مدينة حلب لم يكن يضم في عام ١٩٧٠ أكثر من سبعين عضوًا [١٣]. لكن الحزب أبلى حسنًا بين الفلاحين في محافظة حلب، وفي عام ١٩٨٠ وصل مجموع المكون الفلاحي الحلبي في الحزب إلى ١٥,٨ في المئة من مجموع الأعضاء الفلاحين فيه (الجدول ١٣ - ٤). لكن يجب النظر إلى ذلك في ضوء الحقيقة التي مفادها أنَّ محافظة حلب في تلك السنة كانت تضمّ ١٧ في المئة على الأقل من سكان سورية البالغين، وما يصل إلى ٢٣,١ في المئة من الأراضي المستثمرة في القطر [١٤].

لا يقلّ وضوحًا في الجدول (١٣ - ٣) أن محافظات حماه واللاذقية وحمص وطرطوس تشكل، بالمعنى النسبي، مصادر مهمة للعضوية. ولا تحتاج الأسباب إلى بحث كثير إذا ما أخذنا في الحسبان طابع الحزب الريفي والأقلوي القوي تاريخيًا.

أولًا، كانت حماه الموطن الأساس لأول حركة زراعية، كان ملهمها أكرم الحوراني، ووجدت دعمًا بين الفلاحين من مختلف الطوائف الدينية، ولا سيما في مناطق ريف حماه وحمص.

ثانيًا، يقطن العلويون أساسًا في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وتحوي محافظتا حماه وحمص أعدادًا كبيرة من الفلاحين العلويين، كما في سهول العشارنة والغاب أو في منطقة مصياف أو القرى التابعة لمركز المخرم الفوقاني الإداري الواقع إلى الشمال الشرقي من حمص. وسبق أن أكد الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط في منتصف السبعينيات أن العلويين قد أصبحوا، من

الجدول (١٣ - ٣)

توزع أعضاء حزب البعث بحسب المحافظات والجامعات وبين قوات الأمن

كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩
حزيران/يونيو ١٩٩٢

عدد الأعضاء العاملين
النسبة المئوية
عدد الأنصار
النسبة المئوية
النسبة المئوية المقدرة لعدد سكانالمحافظة من عدد السكان الإجمالي
عدد الأعضاء العاملين
النسبة المئوية
عدد الأنصار
النسبة المئوية
النسبة المئوية المقدرة لعدد سكان المحافظة من عدد السكان الإجمالي
النسبة المئوية المقدرة لعدد سكان المحافظة الريفيين من عدد السكان الإجمالي
مدينة دمشق
٢٨٥٢
النسبة المئوية
١٧٤٨٩
٥,٤
١٣,٤
١٣٧٧٩
٦,٣
٥١٧٥٣
٦,٦
١١,٤

جامعة دمشق
١٠٤٤
٢,٣
٦٦١٥
٢,٠

٥٤٣٦
٢,٥
٢٢٧٣٣
٢,٩

ريف دمشق

٣٠٢٧
٦,٧
٢٥٤١٣
٧,٨
٩,٨
١٣٥٩٩
٦,٢
٥٠٤٥١
٦,٤
١٠,٤
١٢,٠
درعا
٢٤٢١
٥,٤
١٠٤٥٥
٣,٢
٣,٧
١١٧١٨
٥,٣
٢٥,٥٨١
٤,٥
٤,٤
٦,٢
السويداء
٣٠١٣
٦,٧
١٤٩٤٧
٤,٦
٢,٢
٩٧٩٦
٤,٥
٢٩٠١١
٣,٧
٢,٢
٣,١
القنيطرة
١٩٦٣
٤,٤
١٢٠٤٨
٣,٧
٠,٢
١٠١٨٠

٤,٦
١٩٩٠٦
٢,٥
٠,٣
٠,٦
حمص
٤٣٣٢
٩,٦
٣٧١٩٢
١١,٥
٨,٨
٢٠٨٨٢
٩,٥
٨٠٢٩٣
١٠,٢
٩,٣
٨,٨
حماه
٤٧٥٣
١٠,٦
٣٩٦٨٠
١٢,٢
٨،٤
١٦٢٨٢
٧,٥
١٠٤٠٧٦
١٣,٢
٨,١
١٠,٩
طرطوس
٤٥٣٠
١٠,١
٢٦٤٩٤
٨,١
٤,٨
١٩٦٦٩
٩,٠
٥٢٥٠٢
٦,٦
٥,٠
٧,٩
اللاذقية

٣٦٩١
٨,٢
٢٥٥٦٢
٧,٩
٦,٢
١٩٦٣٥
٨,٩
٨٧٣١٥
١١,١
٦,٠
٦,٩
جامعة تشرين في اللاذقية
٣٠٥
٠,٧
١٧٩٦
٠,٦

٢٦٥٠
١,٢
١٢٠٥١
١,٥

إدلب
٢٥٤٦
٥,٦
٢٠٦١١
٦,٣
٦,٠
١٤١٦١
٦,٤
٥٠١٨٥
٦,٤
٦,٧
١٠,٩
حلب
٢٣٩٢
٥,٣
٢٣٩٤٤
٧,٤
٢٠,٧
٢١٠١٢

٩,٦
٦١١٢٥
٧,٧
٢٠,٧
١٤,٧
جامعة حلب
٣٦٤
٠,٨
٣٠٣٢
٠,٩

٤٢٧٧
١,٩
١١٩٥٤
١,٥

الرقة
١٧٨٢
٤,٠
١٦٩٨٢
٥,٢
٣,٨
٩٣٥٨
٤,٣
٣٣٧٧٠
٤,٣
٣,٧
٢,٧
دير الزور
١٨٢٥
٤,٠
١٨٩٠٧
٥,٨
٤,٧
٩٤١١
٤,٣
٣١٣٦٤
٤,٠
٤,٤
٦,١
الحسكة

٢٢٤٨
٥,٠
١٩٨٩٦
٦,١
٧,٣
١٠٣٩٣
٤,٧
٤٦٠٦٧
٥,٨
٧,٤
٩,٢
قوات الأمن
١٩٢٣
٤,٣
٤٠٤٤
١,٣

٧٣٠٦
٣,٣
٨٤٦١
١,١

المجموع
٤٥٠١٠
١٠٠
٣٢٥٠٩٧
١٠٠
١٠٠
٢١٩٦٤٥
١٠٠
٧٨٨٥٩٨
١٠٠
١٠٠
١٠٠

المصادر: عن أرقام الأعضاء، المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث؛ عن تقديرات السكان، الجمهورية العربية السورية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي، ١٩٨٠، ص ٩، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣، ص ٦١.

الجدول (١٣ - ٤)
التركيبة المهنية لتنظيمات حزب البعث بحسب المحافظات والجامعات وقوات الأمن
في عام ١٩٨٩،
باستثناء فئة «غير ذلك»

فلاحون
النسبة المئوية
طلاب مرحلة ثانوية (أ)
النسبة المئوية
طلابجامعات ومعاهد
النسبة المئوية
معلمون
النسبة المئوية
أساتذة جامعيون
النسبة المئوية
عمال إنتاج
النسبة المئوية
مدينة دمشق
٤٠
٠,١
٢٨٢٦٣
٩,٤
١٠٢٩٧
٩,٨
٤٣١٠
٦,٥
٢١
١,٠
٨٦١١(ب)
٩,٤
جامعة دمشق

٢٥٥٥٣
٢٤,٤

٣٩٢
١٣,٤

ريف دمشق
٦٧٢٦
٦,٨
١٩٤٠٨
٦,٥
٤١٨٣
٤,٠
٤٢٧٠
٦,٤
٥٣
٢,٤
٣٠٣٦
٣,٣
درعا
١٧٢٧
١,٧
٢٠٧١٨
٦,٩
٢٦١٨
٢,٥
٣٥٨٦
٥,٤
٢
٠,١
٢٥٨٥
٢,٨
السويداء
٢٠٧٣
٢,١
١١٧٥٣
٣,٩
١٤٨١
١,٤
٢٨٠٨
٤,٢

٥٩٥٧

٦,٥
القنيطرة
١٠٩٩
١,١
٩٦٦٩
٣,٢
٣٣٠٨
٣,١
٢٠٩٢
٣,١
٦
٠,٣
٤٩٧٢
٥,٤
حمص
٧٠٥٤
٧,١
٢٧٧٦٣
٩,٣
٨٣٥٤ (ج)
٨,٠
٨٠١٢
١٢,٠
٢٨٠
١٢,٩
١٠٩٥٧(ب)
١٢,٠
حماه
١٣٦٣٠
١٢,٨
٤١٤٣٦
١٣,٩
٦٩٢٤
٦,٦
٦٨١٨
١٠,٢
٣٨
١,٧
٨٣٣٢ (ب)
٩,١
طرطوس
٣٦٤٨

٣,٧
٢٤١١٤
٨,١
٤٠٤٥
٣,٩
٦٩٤٥
١٠,٤
١
٠,١
٤٥١٩
٤,٩
اللاذقية
٤٠٧٦
٤,١
٥٠٩٠٣
١٧,٠
٤٥٦٠
٤,٣
٧٥١٥
١١,٢

٧٦٣٩
٨,٤
جامعة تشرين في اللاذقية

٩٧٩٥
٩,٣

٣٠١
١٣,٩

إدلب
١١٤١٠
١١,٥
١٨١٤٥
٦,١

٢١٥٩
٢,١
٥٩٥١
٨,٩

٣١٤٦
٣,٤
حلب
١٥٦٨٣
١٥,٨
١٥٩٥٣
٥,٣
٤٥٣٥
٤,٣
٧٧٧٧
١١,٦
٦٩٩
٣٢,٢
١٢٣١٥(ب)
١٣,٥
جامعة حلب

١٢٠٨٩
١١,٥

٤٠٠
١٨,٤

الرقة
٨٧٣٨
٨,٨
٦٨٩٩
٢,٣
١٩٧٦
١,٩
٢٠١٩

٣,٠
٧٥
٣,٤
٧٦٨٧
٨,٤
دير الزور
٧٨٤٣
٧,٩
٩٤٣٤
٣,٢
١٦٠٩
١,٥
٢٣٦١
٣,٥
٥
٠,٢
٤٧١٤
٥,٢
الحسكة
١٦٣٣٢
١٦,٥
١٤٦٦١
٤,٩
١٤٣٣
١,٤
٢٤٠٠
٣,٦

٦٩٩٧
٧,٧
قوات الأمن

المجموع
٩٩٠٧٨
١٠٠
٢٩٩٠٩٩
١٠٠
١٠٤٩١٨
١٠٠
٦٦٨٦٤
١٠٠
٢١٧٣
١٠٠
٩١٤٥٧
١٠٠

عاملون إداريون
النسبة المئوية
حرفيون
النسبة المئوية
أطباء بشريونوأطباء أسنان وأطباء بيطريون
النسبة المئوية
مهندسون ومهندسون زراعيون
النسبة المئوية
قضاة ومحامون
النسبة المئوية
ربات منازل
النسبة المئوية
مدينة دمشق
٥٧٠٤
٨,٧
٢٧١
٣,٨
٣٦٢
١٣,٥
١٣٣٣
١٤,٣
٣٦٦
٢٧,٩

٢٤١
٣,٣
جامعة دمشق
١٣٣٥
٢,٠
٢٦
٠,٣
٥٦
٢,١
١٨
٠,٢

ريف دمشق
٤١٨٨
٦,٤
٢٢٢٧(د)
٢٢,٩
٢٢١
٨,٢
٥٢٥
٥,٧
٤٩
٣,٧
٩٤٩
١٢,٩
درعا
١٥٢٨
٢,٣
٢٩٠
٣,٠
١٣٩
٥,٢
٢٨٨
٣,١
٢٦
٢,٠
٢٢٠
٣,٠
السويداء

٢٣٢٦
٣,٦
٣٠٥
٣,١
١١٩
٤,٤
١٨٥
٢,٠
٤١
٣,١
٣٥٨
٤,٩
القنيطرة
٢٧٠٣
٤,١
١١٦
١,٢
٨٠
٣,٠
٢٥٢
٢,٧
٢٢
١,٧
١٧٧
٢,٤
حمص
٤٤٥١
٦,٨
١٠٣٦
١٠,٥
٣٠٠
١١,٢
١١٢٧
١٢,١
١٦١
١٢,٢
٩٣٧
١٢,٨
حماه
٤٨٦٢
٧,٤
١١٢٤

١١,٥
٢٥٣
٩,٤
٥٩٨
٦,٤
٥١
٢,٩
٩٠٧
١٢,٤
طرطوس
٦٠٢٨
٩,٢
٣٦٥
٢,٨
١٤٩
٥,٦
١١٢٣
١٢,١
٩٢
٧,٠
١٥٣٥
٢٠,٩
اللاذقية
٥٥١٤
٨,٤
٢٣٥
٢,٤
١٦٤
٦,١
٩٥٢
١٠,٣
٧٥
٥,٧
٢٥٢
٣,٤
جامعة تشرين في اللاذقية
٣٩٤
٠,٦

١٨٢
٦,٨

٢٨١
٣,٠

إدلب
٣٥٣٨
٥,٤
١٠٠٦
١٠,٣
١٤٣
٥,٣
٣٨٢
٤,١
٤٥
٣,٤
٩٥٨
١٣,١
حلب
٣٩٨٥
٦,١
١٧١٨
١٧,٧
٢١٥
٨,٠
٨٩٧
٩,٧
٢٥٦
١٩,٥
٣٥٦
٤,٩
جامعة حلب
٧٦٢
١,٢

٣٩
١,٤
٩
٠,١

الرقة
٢٦٧٣
٤,١
٥٠٩
٥,٢
٨٩
٣,٣
٣٨٤
٤,١
٣٩
٣,٠
١٠٦
١,٤
دير الزور
٧٤٩
١,١
٣١٤
٣,٢
٩١
٣,٤
٣٤٣
٣,٧
٣٣
٢,٥
١٢٣
١,٧
الحسكة
١٩٩٦
٣,٠
١٩٩
٢,١
٨٢
٣,١
٥٩٦
٦,٤
٥٨
٤,٤
٢١٥
٢,٩

قوات الأمن
١٢٨٣٤
١٩,٦

المجموع
٦٥٥٨٠
١٠٠
٩٧٣٣
١٠٠
٣٦٨٤
١٠٠
٩٢٩٣
١٠٠
١٣١٤
١٠٠
٧٣٣٤
١٠٠

المصدر: المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث.
ملاحظة: بلغت فئة «غير ذلك» ٣٧٩٧٤ عضوًا في عام ١٩٨٩ وشملت ١٥٣ فنانًا و٣٦٤ صيدلانيًا و٣٤٧ صحافيًا وكاتبًا وأشخاصًا من مهن أخرى.
(أ) تشمل طلاب التعليم الثانوي المهني والفني ومعاهد التدريب المهني.
(ب) تشكل مناطق مدن دمشق وحلب وحمص وحماه المراكز الصناعية الرئيسة في سورية.
(ج) يشمل طلاب جامعة البعث التي كانت قد أسست في مدينة حمص في عام ١٩٧٩.
(د) يعيش كثيرون من حرفيي دمشق ويعملون في المناطق الريفية نتيجة ارتفاع إيجارات المحلات وارتفاع تكاليف السكن.

الجدول (١٣ - ٥)
التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في أعوام ١٩٦٨ و١٩٧٤ و١٩٨٢ و١٩٨٩ و١٩٩٢

الفئة
١٩٦٨
١٩٧٤
١٩٨٣
١٩٨٩
١٩٩٣
نسبة الأعضاء العاملين
نسبة الأنصار
عدد جميعالأعضاء
النسبة المئوية
عدد جميع الأعضاء
النسبة المئوية
عدد جميع الأعضاء
النسبة المئوية
عدد جميعالأعضاء
النسبة المئوية
فلاحون
١٦
٢٨
٤٦٢٧٨
٢٥,١
٦٤٣١٩
١٥,٤
٩٩٠٧٨
١٢,٤
١٣١٤٧٧
١٣,٠
طلاب مرحلةثانوية(أ)
٢٠
٣٣
٦٤١٦٢
٣٤,٨
٢٠٠٩٩٠
٤٨,٤
٢٩٩٠٩٩(أ)
٣٧,٥
٣٦٧٤٣٤(أ)
٣٦,٤
طلاب جامعات ومعاهد
١٠٤٩١٨
١٣,٢

١٣٦٣٠٢
١٣,٦
معلمون
١٦
٤
١٣٣٧٥
٧,٣
٣١٤٢١
٧,٦
٦٦٨٦٤
٨,٤
٧٨٨٥١
٧,٨
أساتذةجامعيون
٢١٧٣
٠,٣
٣٧١١
٠,٤
عمال إنتاج
١٢
١٤
١٩٥٤٤
١٠,٦
٥٣٧٨٠
١٢,٩
٩١٤٥٧
١١,٥
١٨١٢٩٩
١٨,٠
عاملون إداريون
٣٢
٧
٣٦٣٢١
١٩,٧
٣٨٦٣٤
٩,٣
٦٥٥٨٠
٨,٣
٧٨١٠٠
٧,٨
حرفيون
٤

١٥
٤٧٩٣
٢,٦
٣٧٨٠
٠,٩
٩٧٣٢
١,٢
١٠٥٦٤
١,٠
أطباء بشريون وأطباء أسنان وأطباء بيطريون
٦١٦
٠,١
٢٦٨٤
٠,٣
٤٣٩٥
٠,٤
مهندسون ومهندسون زراعيون
٢٤٧٤
٠,٦
٩٢٩٢
١,٢
١٣٣٤٦
١,٣
قضاة ومحامون
٣٥٤
٠,١
١٣١٤
٠,٢
٢٠٣٥
٠,٢
غير ذلك
١٩٣٦٢ (ب)
٤,٧
٤٥٣٠٨ (ج)
٥,٦
٨٣٩ (د)
٠,١
المجموع
١٠٠
١٠٠
١٨٤٣٧٣
١٠٠

٤١٥٦٣٠
١٠٠
٧٩٧٤٩٩
١٠٠
١٠٠٨٢٤٣
١٠٠

المصادر: حصلنا على أرقام أعوام ١٩٨٢ و١٩٨٩ و١٩٩٢ من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. المصادر لأرقام أعوام ١٩٦٨ و١٩٧٤ على التوالي: حزب البعث العربي الاشتراكي، من تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع (دمشق: الحزب، ١٩٦٨)، ص ٦٢، والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، ١٩٧٥)، ص ٦٠.

(أ) تشمل طلاب التعليم الثانوي المهني والفني ومعاهد التدريب المهني.

(ب) يشمل ربات المنازل والممرضين والصيدلانيين والصحافيين والكتاب والفنانين.

(ج) يشمل ٧٣٣٤ ربة منزل و٣٦٤ صيدلانيًا و٣٤٧ صحافيًا وكاتبًا و١٥٣ فنانًا وغيرهم.

(د) يشمل الصيدلانيين والصحافيين والكتاب.

الجدول (١٣ - ٦)
التركيبة الاجتماعية للعنصر النسائي في حزب البعث لعامي ١٩٨٢ و١٩٩٢

الفئة
١٩٨٢
١٩٩٢
أعضاء إناث
نسبتهن من جميع الأعضاء
أعضاء إناث
نسبتهن من جميع الأعضاء
نسبتهن من جميع الأعضاء الإناث
فلاحات
١٧٣١
٣,٧
٢٥٤٩
١,٩
١,٠
طالبات مرحلة ثانوية
٥١٥٧٣
٢٥,٧
١٣٦٨٥٤
٣٤,٥
٥٠,٩

طالبات جامعات ومعاهد
٤٥٣٤٦
٣٣,٣
١٨,٢
معلمات

٣٩١٨٥
٣٧,٠
١١,٧
أستاذات جامعيات
٧٧٣٤
٢٤,٦
٨٧٧
٢٣,٦
٠,٤
عاملات إنتاج
٢٥١٧
٤,٧
٣١٣١٦
١٧,٣
١٢,٦
عاملات إداريات
٢٥٧٦
٦,٧
١٠٣٢٤
١٣,٢
٤,١
حرفيات
١٣٨
٣,٦
٢٩١
٢,٧
٠,١
طبيباتوطبيبات أسنان وطبيبات بيطريات
٢٣
٣,٧
٥٧٦
١٣,١
٠,٢
مهندسات ومهندسات زراعيات
١٠٦

٤,٣
١٤٣٢
١٠,٧
٠,٦
قاضيات ومحاميات
٩
٢,٥
١٣٦
٦,٧
٠,١
غير ذلك
٣٩٠٨
١٥,٠
١٩١
٢٣,٨
٠,١
المجموع
٦٩٣١٥
١٦,٧
٣٤٩٠٦٧
٢٤,٧
١٠٠

المصدر: حصلنا على الأرقام من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

خلال هجرة صامتة وكبيرة، أغلبية في مدينة حمص، غير أنّهم ربما كانوا أقرب إلى ثلث سكانها في الواقع [١٥]. وربما يشكل المسيحيون، بدورهم، ١٠ في المئة من سكان محافظة حمص الحضريين وما لا يقل عن ٢٠ في المئة من سكانها الريفيين. وهم يشكلون عشر السكان في ريف حماه. ويتمتع الإسماعيليون بأهمية محلية في السلمية التي تقع في السهب جنوب شرق حماه، وفي مصياف التي تقع في منتصف الطريق بين حماه والساحل. وإذا ما كان تشديدنا على الحضور القوي للعناصر الابتداعية أو الأقليات الطائفية في المحافظات الأربع، يسلّط الضوء على قوة البعثيين بينهم، فإنه من الضروري، في الوقت ذاته، أن نبرز الأخوة الأصيلة التي نمت في ظل الحزب بين الفلاحين الشباب والمتعلمين من جميع الأديان والطوائف المختلفة.

هناك سبب آخر لمشايعة منظّمة الحزب في حماه على هذا النحو الكبير: حيث استخدم الحزب أنظمة الري واستصلاح الأراضي التي تديرها الدولة في وادي الغاب على نهر العاصي لتعميق تغلغله بين الفلاحين. كما استخدم مشاريع التنمية على نهري الفرات والخابور للغاية ذاتها، وهذا ما يفسر إلى درجة كبيرة وجوده القوي بين الفلاحين في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور (انظر الجدول ١٣ - ٤).

أما ضعف الحزب النسبي في محافظة الحسكة عمومًا فمردّه إلى العدد الكبير، من غير العرب غير المندمجين إلى هذه الدرجة أو تلك في أنحائها الشمالية الشرقية

(معظمهم من الأكراد، وبدرجة أقل من الأشوريين والأرمن واليزيديين) ومن أنصاف البدو وأبناء القبائل، ولا سيما بني شمّر، في أنحائها الأخرى، على الرغم من أن البداوة في تناقص في كل مكان من أنحاء منطقة الجزيرة السورية نتيجة تفكك التنظيم العشائري وسياسة التوطين الحكومية.

يمكن منطقيًا عزو القاعدة الكافية للحزب في محافظتي درعا ودير الزور اللتين تتمتعان بأغلبية سنيّة، وحضوره الملحوظ في محافظة السويداء الدرزية الصرف إلى حقيقة أن الحزب قد ضرب جذوره مبكرًا في سهل حوران وجبل الدروز وفي مدينة دير الزور. صحيح أن كثيرًا من البعثيين الدروز اتبعوا قيادة منصور الأطرش الذي ربط مصيره بمصير الحرس القديم في الحزب، وأن عددًا كبيرًا من البعثيين في محافظة دير الزور كانوا من مناصري جلال السيد الذي ابتعد عن الحزب في منتصف الخمسينيات، أو من أنصار الدكتور يوسف زعيّن، وهو رئيس وزراء أسبق ورفيق مقرّب من صلاح جديد ذي السلطة الواسعة [١٦]، لكن بعد عام ١٩٧٠، ومع هزيمة النواة الصلبة لجميع الأجنحة والمجموعات البعثية، وجد أعضاؤها العاديون أنفسهم عمومًا تحت جناحي الأسد الحاميين، وعادوا عاجلًا أم آجلًا إلى الحزب.

تعزى النسبة الكبيرة نسبيًا من الأعضاء الفلاحين في منظمة الحزب في إدلب (انظر الجدول ١٣ - ٤) إلى حد ما إلى كسب الحزب كثيرًا من «أهل العود»، ممن كانوا يقطنون مرتفعات منطقة إدلب ويُعْرَفون بمهارتهم في الزراعة ووفائهم للأرض. وتتمتع إدلب التي تحوي قرى متناثرة من الدروز والشيعة والمسيحيين لكن أغلبيتها فلاحية سنية، بكثافة سكانية ريفية عالية. فما لا يقل عن ٧٩,٩ في المئة من سكانها هم من أبناء الريف. وهذا يفوق المعدل المماثل لأي محافظة سورية أخرى. ومقارنة، لا يبلغ ذلك المعدل لدمشق وريفها إلا ٢٧ في المئة، ومعدل محافظة حلب ٣٤,٧ في المئة [١٧].

تبدو أرقام عضوية الحزب في محافظة القنيطرة الحدودية في الجدول (١٣ - ٣) صادمةً أول وهلة، إذ توحي بأن جميع أبناء المحافظة البالغين منتسبون إلى الحزب، ذلك أن قاطنيها لم يتخطوا ٣٦٢٥٨ في عام ١٩٨١ [١٨] و٤١ ألفًا في عام ١٩٩٢ [١٩]. وليس مستبعدًا أن يكون البعثيون قد بذلوا جهدًا استثنائيًا لتوسيع قاعدة عضويتهم في هذه المحافظة نتيجة أهميتها العسكرية الخاصة. غير أنَّ التفسير الأساس ربّما كان في احتمال اعتبار الذين استقطبهم الحزب من بين الـ ١٥٠ ألف شخص الذين هجروا بيوتهم أو أخرجوا من قراهم في مرتفعات الجولان في أثناء حرب عام ١٩٦٧ أو بعدها منتمين إلى التنظيم الحزبي في القنيطرة، على الرغم من أنهم يعيشون الآن في منطقة دمشق [٢٠].

يتضح من الجدولين (١٣ - ٤) و(١٣ - ٥) أن في الحزب عددًا زائدًا من الطلاب، فقد شكلوا في عام ١٩٩٢ نصف كامل عدد أعضائه. غير أنّه ينبغي أن يبقى في الذهن أن جميع طلاب المرحلة الثانوية والأغلبية الساحقة من طلاب المرحلة الجامعية المسجلين في سجلات الحزب هم عمليًا مجرد أنصار. ويمكن فهم الأهمية التي يوليها النظام لاستيعاب الطلاب سياسيًا من حقيقة أنهم إحدى فئتي السكان اللتين يحظر النشاط السياسي بينهما على التنظيمات غير البعثية المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية التي يرعاها الأسد، لأن الفئة الأخرى هي أفراد القوات المسلحة.

للحزب أيضًا وزن كبير بين المعلمين. ففي عام ١٩٩٢، كان ما لا يقل عن ٥٥ في المئة من جميع معلمي المدارس ينتمون إلى الحزب [٢١]. ولا شك في أن

النسبة العائدة إلى أساتذة الجامعات كبيرة، على الرغم من صعوبة تحديدها بدقة. والمؤسسات التعليمية هي بالمثل المصادر الرئيسة التي تغذي الحزب بالعنصر النسائي: في السنة ذاتها، ١٩٩٢، كان ما لا يقل عن ٦٩,١ في المئة من البعثيات طالبات، و١٢,١ في المئة أستاذات جامعيات أو معلمات مدرسة (انظر الجدول (١٣ - ٦)). وبهذا فإنّ حزب البعث في عهد الأسد، في تركيزه الكثير من جهده الاستقطابي على المدارس والجامعات، كان يسير على خطى البعثيين القدامى.

مما يدل على قوة العلويين في صفوف البعث حقيقة أن محافظة اللاذقية التي تضم ٦ في المئة فقط من سكان سورية، كان لها في الحزب في عام ١٩٨٩ من طلاب المرحلة الثانوية ١,٨ ضعف ومن المعلمين ١,٧ ضعف ومثلهم تقريبًا من أساتذة الجامعات والعاملين الإداريين (موظفين حكوميين أساسًا) قياسًا على مدينة دمشق التي تشكل ١١,٤ في المئة من إجمالي السكان (الجدولان (١٣ - ٣) و(١٣ - ٤)). وليس أقل دلالة على قوة وضع العلويين في الحزب أن محافظة طرطوس التي لا تبلغ حصتها من سكان القطر سوى ٥ في المئة، كان لها في العام نفسه أعلى نسبة من ربات المنازل البعثيات والموظفين الحكوميين، وجاءت، مع حمص، بعد دمشق في عدد المهندسين والمهندسين الزراعيين البعثيين.

أسباب انخفاض نسبة الفلاحين في الحزب في الثمانينيات وارتفاعها في ما بعد

قد تكون نسب الفلاحين المنخفضة نسبيًا في تنظيمي الحزب في اللاذقية وطرطوس، في ضوء الدور البارز للعلويين في حياة الحزب، مفاجئة أول وهلة. لكن ليس من الصعب تعقب العوامل المسببة ذات الصلة. ويأتي، في المقام الأول، أن العلويين في هاتين المحافظتين كانوا منذ عام ١٩٦٣ حتى أواخر الثمانينيات يطلّقون الأرض، ويتدفقون إلى المدن والبلدات بأعداد متزايدة بحثًا عن حظوظهم في مهن أخرى، خصوصًا في القوات المسلحة، وبالأخص في الوحدات العسكرية المرتبطة سياسيًا، كالقوات الخاصة الحامية للنظام والحرس الجمهوري والفرقة الثالثة المدرعة وسرايا الدفاع قبل عام ١٩٨٤. كانت هذه الحركة أقل كثافة بين علويي السهول مقارنة بعلويي الجبال الذين لطالما كانت مناطقهم ذات أهمية زراعية هامشية، والذين عرفوا منذ القرن التاسع عشر بالدأب والمثابرة بقدر ما عرفوا بحركيتهم الجغرافية، فقد كان ثمّة تجمعات منهم في ذلك الحين، بأعداد قليلة أو كثيرة، في مستنقعات الغاب وسهول المرج المالحة (شرق الغوطة) وصولًا إلى الجولان [٣٢] . لكنهم بعد عام ١٩٦٣ نزلوا من الجبال بأعداد كبيرة ليعملوا في الأرض، ويستفيدوا من أنظمة الريّ أو يكتسبوا حقوق الاستغلال في سهول العاصي، ولا سيما في سهل الغاب المستصلح حينها، والذي تزايد عدد سكانه بالنتيجة مرات عدّة [٣٣] ، لأن عناصر غير علوية لا بأس بها كانت منخرطة أيضًا في الهجرة إلى هذه المنطقة وفي الاستقرار الأصلي فيها.

غير أنّ موطئ قدم الحزب غير الكافي نسبيًا بين الفلاحين في محافظتي اللاذقية وطرطوس ينبغي أن يوضع أيضًا، وفي الوقت ذاته، في سياق الانخفاض الثابت الذي شهده العقدان السابقان على عام ١٩٨٩ في نسبة الأعضاء الفلاحين في الحزب كله. وكما يكشف الجدول ١٣ - ٥، شكل الفلاحون ٢٥,١ في المئة من كامل الأعضاء في عام ١٩٧٤، لكنهم لم يشكّلوا سوى ١٢,٤ في المئة في عام ١٩٨٩. ويعكس هذا بدوره انخفاض نسبة السوريين المشتغلين في الزراعة من ٥٣ في المئة إلى ٣٢,٩ في المئة من السكان الناشطين اقتصاديًا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩ (انظر الجدول (١ - ٣))، وهذا ما يمكن تفسيره بالهجرة الريفية التي

سببتها إلى حد كبير عوامل من مثل عدم انتظام الهطول المطري، وتدهور التربة في بعض المناطق، وزيادة الاعتماد على الآلات الزراعية، والإيرادات الأعلى من مهن أخرى، والتشغيل الموسمي في ليبيا وبلدان الخليج. لكن منذ عام ١٩٨٩، بدأت هجرة عكسية من المدن والبلدات إلى القرى [٣٤] ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المزارعين إلى ٣٨ في المئة من قوة العمل في عام ١٩٩١ وارتفاع حصة المكون الفلاحي في الحزب في عام ١٩٩٢ إلى ١٣ في المئة.

إذا كان إدخال أعضاء فلاحين جدد خلال العقدين الأخيرين أقل من أن يواكب نمو أعضاء الحزب ككل، فقد كان هناك، من جانب آخر، تقدم ملحوظ في عملية استيعاب المزارعين في الحزب: ففي حين لم يكن سوى ٥,٥ في المئة من فلاحي سورية في عام ١٩٧٤ بعثيين، فإن ١٦,٦ في المئة، أو بدقة أكثر، ما يصل إلى ٢٥,٦ في المئة من الفلاحين الذكور انتموا إلى الحزب في عام ١٩٩٢، فيما لم تنتمِ إليه سوى ٠,٩ في المئة من الفلاحات [٣٥] .

في أوائل السبعينيات، كانت قيادة الحزب قد تعاملت مع العقبات التي تعوّق جهد التنسيب بين الفلاحين. وورد في تعميم حزبي داخلي:

نتيجة طبيعة العمل الذي يمارسه الفلاح، فهو يقطن في قرى غالبًا ما تكون صغيرة، وبذلك فهو يعيش في وسط اجتماعي ضيق، يعرف جميع أبناء قريته، وأبناء قريته يعرفونه، وبالتالي فإن سلوكه مراقب أكثر من أي وسط اجتماعي آخر. وحفاظًا منه على مكانته الاجتماعية في القرية، فهو أكثر تقيدًا بالمفاهيم الاجتماعية السائدة، ونظرًا إلى قلة احتكاكه بالأوساط الاجتماعية الأخرى، فهو أكثر حماسة وتعصبًا لها، فهو من خلالها تربى ومن خلالها صيغت شخصيته الاجتماعية ومفاهيمه العامة للحياة.

لم تخف القيادة أن الفلاح «ثقته بالدولة ضعيفة»، وأوضحت أن تعامله مع الحكومة يتميز بـ «مزيج من الشك والاستسلام». وحذرت الناشطين أيضًا من مقاربة الفلاحين «بلغة «الأيديولوجيا» و«الشوفينية» إلخ... من التعابير المعقدة وغير المفهومة» لأن ذلك «لن يثير في نفوس الفلاحين سوى الملل والقرف» [٣٦] .

غير أنّه مع أوائل التسعينيات، لم تعد الأمور تسير على مساراتها القديمة. إذ أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين بابتهاج في عام ١٩٩١ أن القرية السورية «أصبحت على غير ما كانت عليه، بل على نقيضه، فأنى اتجه البصر يجد كل مقومات الحداثة والتطور: مياهًا نقية وكهرباء، طرقات ومدارس ومعاهد ومراكز صحية، جسورًا وسدودًا ووسائل مواصلات متطورة تشهد على عظمة عصر الفلاحين الذهبي» [٣٧] .

لكن بعض المزايا الحياتية الحسنة كان يقوض أيضًا، أو يدمّر، بعض الفضائل القديمة. يشكو مرشد زراعي ريفي قائلًا:

في القديم كانت قريتنا برك من الطين والحجارة السوداء لا تتجاوز الثلاثين بيتًا وبيوتها متداخلة بعضها مع بعض... عمل متواصل صيفًا وشتاءً ومع ذلك كان الفلاح لا يحصل في نهاية الموسم على مؤونته السنوية إلا بشق الأنفس. ومع ذلك فالجميع راضون قانعون... والتعاون أسلوبهم في الحياة، فإذا حزن رجل واساه الجميع، وإذا فرح شاركه فرحه كل أهل القرية.

أما اليوم فالقرية اتسعت أربعة أضعاف... جميع الأبنية عصرية وحديثة... والكهرباء والمياه وصلت إلى كل بيت... إلا أن الشيء الغريب والمؤلم أن نفسية الإنسان القروي قد تغيرت، فالتعامل أصبح ماديًا ومصلحيًا علمًا أنه كان محبة ومودة ومشاركة جماعية [٣٨] .

من الصعب أن نقول إلى أي مدى كان هذا الشعور معبّرًا أو منتشرًا، أو إلى أي مدى تسبغ هذه الشكوى طابعًا رومانسيًا على الماضي. وعلى أي حال، فإنَّ ازدياد الرفاه المادي لكثير من الفلاحين، الذين دخلوا بعد عام ١٩٥٨ مجال ملكية الأرض، والتغير في الوضع الاجتماعي للفلاحين عمومًا وزيادة تطبيق الطرائق الممكننة في الزراعة وما رافق ذلك من انتشار واسع للمهارات الفنية، والخطوات الواسعة في مكافحة الأمية والتوسع في المرافق التعليمية في الريف ـ هبط معدل الأمية بين السكان الريفيين البالغين من العمر عشر سنوات فما فوق من ٤٣,٧ في المئة في عام ١٩٦٠ ولعل هذا الرقم يكون أعلى من ذلك بكثير، نظرًا إلى احتمال عدّ الفلاحات بأقلّ من عددهن الفعلي إلى نحو ٢٥,٤ في المئة في عام ١٩٩١ [٣٩] ـ أدّى ذلك كله إلى تكيّف المزيد والمزيد من الفلاحين مع الأفكار الجديدة وقلّص مقاومتهم لرغبات البعث في تنسيبهم.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، «تقارير ومقررات» في: المؤتمر القطري الخامس العادي: ٨ ـ ١٤ أيار/مايو ١٩٧١ ([دمشق]: الحزب، ١٩٧١)، ص ٧١ - ٧٢.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، «مقررات وتوصيات،» (١٩٨٨)، ص ٥ - ٦.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، ١٩٨٥)، التقرير السياسي، ص ٧.

X New York Times, ٢٩/١١/١٩٧٥.

X صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، ١٩٩٣)، ص ٦٧٣.

X المواد ٥ (١) و٦ (١ ب) من النظام الداخلي للحزب المعدل في المؤتمر القومي الثاني عشر في عام ١٩٧٥، ص ١٢ و١٤.

X حسبت نسب الفئة العمرية في السكان تقريبيًا على أساس الأرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢، ص ٦٠.

X أي تلك التي للمواطنين السوفيات فوق الثامنة عشرة من العمر. النسبة لعام ١٩٧٣ عندما وصل أعضاء الحزب السوفياتي ومرشحوه إلى 14821031؛ وكالة نوفوستي للأنباء، مسار الحزب اللينيني: The Path of the Leninist Party (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, ١٩٧٤), pp. ٤٤-٤٥.

X النهار، ٦/١٢/١٩٧٠.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، كلمة الرفيق الأمين العام للحزب في: المؤتمر القومي الثالث عشر المنعقد في أواخر تموز ١٩٨٠ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٠)، ص ١٩.

X المادة ٧ من النظام الداخلي لحزب البعث، ص 16؛ مدرسة الإعداد الحزبي، الطليعة، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٧٥)، ص ٣٣.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير التنظيمي، ص ٣٦ - ٣٧.

X انظر أعلاه، الفصل ١٢ وحزب البعث العربي الاشتراكي، كلمة الرفيق الأمين العام للحزب، ص ١٧.

X نسب السكان استنادًا إلى تقدير تقريبي قام به المؤلف؛ نسب الأرض المستثمرة استنادًا إلى أرقام عن استخدام الأراضي بحسب المحافظات في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠، ص ١٠٣.

X Kamal Junblat, Pour le Liban (Paris: Stock, ١٩٧٨), p. ١٩٢.

X عن جلال السيد، انظر الجدول (١١ - ١)؛ وعن يوسف زعيّن، انظر الملحق؛ وعن صلاح جديد، انظر الجدول (١٢ - ١).

X تستند النسب إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢، ص ٦١.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١ (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، محافظة القنيطرة، ص أ.

X هذا الرقم هو تقدير رسمي في منتصف العام؛ انظر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢، ص ٦١.

X قدّر عدد سكان الجولان في عام ١٩٦٧ بـ ١٦٠ ألف نسمة؛ انظر القيادة القومية لحزب البعث، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، «القطر العربي السوري. دراسة عامة» (١٩٨٤)، ص ٣٢. بقي أقل من ١٠ آلاف في مزارعهم.

X النسبة هي رقم تقريبي وتستند إلى رقم الأعضاء في الجدول (١٣ - ٥)، وبيانات عام ١٩٩١ في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢، ص ٣١٥ و٣١٧.

X علمت من مصدر موثوق أنهم عاشوا في قرية البيطارية في المرج. وفي شأن وجودهم في الغاب منذ منتصف القرن التاسع عشر، انظر: Abdul-Rahman Hamidé, La Région d'Alep. Etude de géographie (Damas: Impr de l'Université, ١٩٥٩), p. ١٥٣. وعن قراهم في الجولان، انظر: Gottlieb Schumacher, The Jaulan (London: Richard Bentley and Son, ١٨٨٨), pp. ٧٦-٧٧ and ٢٧٢-٢٧٣.

X أوردت فرانسواز ميترال (Françoise Metral) في دراستها أن عدد سكان منطقة مشروع الغاب كان ٣٠ ألفًا في عام ١٩٥٤ و١٥٠ ألفًا في عام ١٩٧٥، انظر: Françoise Metral, «State and Peasants in Syria: A Local View of a Government Irrigation Project,» Peasant Studies, vol. ١١, no. ٢ (Winter ١٩٨٤), p. ٧٣. في النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨١، وصل عدد سكان المناطق المشكلة لمنطقة الغاب إلى 121191؛ انظر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١ (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، محافظة حماه، ص ٣٥ - ٤٧.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، ص ١٩ - ٣٠.

X في حساب هذه النسب، لم يؤخذ في الحسبان «أصحاب العمل» المزارعون، وافترض أن السكان العاملين في الزراعة في عام ١٩٩٢ هم أنفسهم من عام

.١٩٩١

X حزب البعث العربي الاشتراكي، «حول المهام الأساسية للعمل الحزبي،» في: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دراسات تنظيمية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص ١٩.

X نضال الفلاحين (دمشق)، العدد ١٣٢٩، ١٤/١٠/١٩٩٣، ص ٥.

X استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ٣٨ و٤٣، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣، ص ٦٢.

القسم الرابع
حافظ الأسد أو أول حاكم لسورية من أصول فلاحية

الفصل الرابع عشر: خلفية حافظ الأسد وتعليمه الباكر وتدرّبه الحزبي وأولى معاركه السياسية

لا تزال شخصية حافظ الأسد وسيرته تحظيان باهتمام شديد. ومن المؤكّد أن أغنى لوحة شخصية له بالتفاصيل والمعلومات هي تلك التي رسمها الكاتب البريطاني باتريك سيل [١] . ولعلنا لن نحصل قطّ على صورة تحيط بالجوانب الكاملة لشخصية الأسد، ذلك أن ثمة قدرًا كبيرًا من الحقيقة في ما كتبه في عام ١٩٨٥ حليفه القديم مصطفى طلاس وزير الدفاع: «حافظ الأسد، يمكن التقرب منه تقريبًا فقط، لكنه من الصعب الإحاطة بكل جوانب تفكيره» [٢] وفي العام نفسه تحدث الراحل أبو إياد ـ وهو أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ عن هذا الأمر بطريقة أخرى، إذ وصف حافظ الأسد بأنه «باطني» أي إن لسانه لا يكشف عما يدور في ذهنه، وقال: «بالنسبة إلى القضية التي تهمنا، أي قضية شعبنا، فإن الأسد لغز مبهم، ولا يمكننا معرفة موقفه الحقيقي» [٣] . أمّا الياس سركيس، رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، فلم يتمكن من سبر أغوار سياسة حافظ الأسد في لبنان، وأسرّ لأحد مستشاريه قائلًا: «ماذا يريد حافظ الأسد؟ إنه يبقى لغزًا بالنسبة إلي» [٤] .

لكن ميل الأسد إلى نسج شبكة من الغموض في شأن نياته الحقيقية، ذلك الميل الذي طوره ليصبح فنًا، هو في الحقيقة نزعة يشترك فيها مع كثيرين من أبناء طائفته من العلويين، ويمكن تفسيرها أساسًا بتجربتهم الطويلة كأقلية مقهورة، إذ طالما كانت التورية في كثير من المجتمعات السلاح الرئيس للجماعات الخاضعة التي تتعرض لأعباء وقيود ظالمة. وإذا ما كانت جماعات كهذه تمثل أقلية عددية أيضًا فإن صعودها السريع إلى السلطة السياسية نادرًا ما يحدث تغييرًا سريعًا في سلوكها بسبب شكوكها العميقة في ديمومة سلطتها الجديدة.

من منظور هذه الدراسة، فإن أكثر النقاط أهمية في شأن الأسد هي أنه أول حاكم لسورية من أصول فلاحية. ففي المناسبات النادرة التي كشف فيها الأسد عن مكنونات صدره، كما حدث عندما كان نظامه يتعرض لضربات قاسية من الإخوان المسلمين، أو لنقد حاد من المثقفين في شأن سوء استخدام السلطة، لم يكن يتحفظ قط في الإشارة إلى الطبقة التي تدفعه مشاعره إلى تعريف نفسه بها، حيث أكد في كلمة خاطب فيها شعبه في ٨ آذار/مارس ١٩٨٠: «إنني أولًا وأخيرًا، وآمل أن يفهم ذلك كل مواطن سوري أو عربي خارج سورية، فلاح وابن فلاح. إن جلسة بين سنابل القمح وعلى بيادر الزرع تساوي في نظري كل قصور هذه الأرض» [٥] .

وفي كلمة لاحقة له في مؤتمر للاتحاد العام للفلاحين وصف سنوات حياته الأولى في مزرعة والده، وروى للجمهور بشيء من التفصيل كيف شاركهم حياتهم: «كنت أهوى درس المحصول...، ومارست كل أعمال الفلاح التي تتيح لي أن أعيش مشاعركم. فأنا أعرف ماذا تعني حياة الفلاح. وما زلت أتذكر صور الظلم... ومهما بعد الزمن يجب أن تظل هذه الصورة ماثلة في أذهاننا ليس من أجل الحقد على أحد ولكن لنعرف هذه المعاناة لأنها تشكل الأرض الصلبة لفهمنا ولبناء الحاضر والمستقبل» [٦] .

ومع أن الأسد يتحدر من سلالة من حرّاث الأرض، إلا أن أسرته كانت تحظى بنوع من التقدير في قريته القرداحة. وكان أهالي المنطقة يطلقون على والده لقب

«المتشرّع»، وهو لقب يستخدمونه في الإشارة إلى من كان له إلمام كاف بالشريعة الإسلامية وبقوانين البلد يمكنه من إبداء رأي يوفر على المتخاصمين عناء الرجوع إلى الحكومة ومحاكمها [٧]. ووفقًا لأقوال مدرس عجوز عمل في مدرسة القرية بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١ [٨]، كان لآل الأسد نفوذ في حارة العيلة في القرداحة، وتركوا بصمة دائمة في نفوس السكان المسيحيين، لأنهم حموهم من كل أذى أو خطر. تقع القرداحة على سفوح جبل على بعد نحو ثلاثين كيلومترًا جنوب شرق اللاذقية، وكانت تعتبر سوقًا للقرى المجاورة، وكان عدد سكانها نحو ١,٥٠٠ نسمة في عام ١٩٣٠ [٩]، وهو العام الذي ولد فيه حافظ الأسد، في حين بلغ العدد نحو ٣,٣٥٧ نسمة في عام ١٩٧٠ [١٠]، وهو العام الذي تولى فيه أعلى مراتب السلطة. وكانت حارة العيلة تضم نحو ربع السكان، وكان معظم قاطنيها ينتمون إلى فرع من عشيرة الكلبية [١١] يتزعمه آل الأسد، لكن الغلبة على مستوى القرية كلها ظلت حتى الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ لعائلتي إسبر وإسماعيل اللتين كانتا تتزعمان فرعين آخرين من عشيرة الكلبية هما فرع جركس وفرع حسون [١٢]. أما شيوخ الدين المتنفذون بمن فيهم أئمة جامع القرداحة فكانوا من عائلة الخيّر التي تنتمي إلى عشيرة الخياطين [١٣].

ومقارنة برؤساء تلك العائلات يبدو والد حافظ الأسد، علي سليمان المولود في عام ١٨٧٥، شخصًا متواضعًا نسبيًا، لأنه كان في باكورة شبابه فلاحًا فقيرًا، لكنه نجح في توسيع قطعة الأرض الصغيرة التي ورثها بفضل الاقتصاد الشديد والجهد الكبير في زراعة أرضه، ومع ذلك لم يعش قط حياة يسر. وفي إحدى المناسبات، ذكر الأسد أمام جمع ضم ثمانية عشر رجلًا من رجال العلم والثقافة، وكان رئيسًا حينها، كيف اضطر إلى ترك المدرسة لفترة من الزمن حتى تمكن والده من تدبير ست عشرة ليرة سورية قسطًا للمدرسة، وأضاف: «ومع ذلك فلا تعتقدوا أننا كنا من عامة الناس، كلا فقد كان أبي نصف آغا» [١٤]. وهذه العبارة، على فجاجتها، تعبر بدقة عن مكانة علي سليمان في منتصف حياته وأواخرها، كما تجد ما يؤكدها في بيان رسمي معارض للسياسات الفرنسية في سورية، وهو بيان كتب في ٣ تموز/يوليو ١٩٣٦ ومحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وفي الترجمة الفرنسية للبيان الذي كان علي سليمان أحد الموقعين عليه، يظهر إلى جانب اسمه تعريف به يقول إنه «زعيم علوي وعضو سابق في الجمعية التأسيسية العلوية [المعيّنة]» [١٥].

وتكذّب هذه الوثيقة الرواية التي أشاعها معارضو الأسد في الثمانينيات زاعمين أن والده ساند في عام ١٩٣٦ التماسًا قدمه إلى باريس رئيس المجلس التمثيلي لحكومة اللاذقية يعبّر فيه عن «الرفض الجازم» لإلحاق العلويين بالجمهورية السورية، ويدعو إلى الحفاظ على «استقلالهم» تحت «رعاية فرنسا». والواضح أن توقيع والد حافظ الأسد ليس موجودًا على هذا الالتماس [١٦] ولكنه موجود في البيان السابق الذكر بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٣٦، وهو بيان يشكو «سياسة التفرقة المشؤومة التي ما زال يسير عليها ممثلو فرنسا في حكومة اللاذقية حتى يومنا هذا»، ويؤكد أن «العلويين مسلمون»، وأنه «لا يمكن اعتبار الديانات كقاعدة لتكوين الشعوب»، وأن «إقليمنا لم يكن يومًا يشكل وحدة منفصلة عن سورية» [١٧].

ثمة قصة عن والد الأسد قد تكون ذات أهمية ولو من قبيل الأثر المحتمل للحادث الذي تقصه على شخصية حافظ الأسد. غير أن من الصعب الجزم هل القصة حقيقية أم لا أساس لها. وهي تحكي عن وفاة بهجت(*)، الشقيق الأكبر لحافظ الأسد في عام ١٩٣٨ وهو في الثامنة عشرة من عمره. وتزعم القصة أن علي سليمان

كان شخصًا مستبدًا في بيته وأن الفقر الذي عرفه في بدايات حياته جعله قاسي القلب. وتقول القصة إنه في أحد أيام ذلك العام استشاط غضبًا عندما عرف أن بهجت بدد بعض المال الذي أعطاه إياه لدفع أجرة طحن بعض الحبوب في مطحنة في جبلة، وإنه ضرب بهجت ضربًا شديدًا ومن دون شفقة برسن «حديدي» كان في يده حتى تشقق جلده ونزف دمه. وتقول القصة إن بهجت الذي حبس بعدها في زريبة عانى ألمًا نفسيًا كبيرًا فانتحر في الليلة ذاتها. ويقال إن الأسد الذي كان يومها في الثامنة من عمره قال لأحد أصدقائه بعد تخرجه في الكلية الحربية إنّه لم يذرف دمعة قط منذ أن رأى أخاه يتدلى من عنقه في الزريبة [١٨].

تشير حادثة أخرى يرويها صديق علوي لرفعت الأسد إلى وجود مثل تلك الطباع العنيفة لدى علي سليمان، فتقول الرواية إنه علم ذات يوم أن «أخاه عزيزًا قد انخدع وغرر به ووقع صيدًا في شبكة التبشير الكنسي»، «فاشتد غضبه... وأخذه من تلابيبه أخذًا قويًا وجلد به الأرض، ثم ربطه ربطًا محكمًا بحبل متين، وأقسم أن لا يسرحه وأن لا يفك رباطه إلا بعد أن يفسخ عقد انتمائه إلى المسيحية». وفي النهاية نزل عزيز «على أمر أخيه... وعاد إلى رشده» [١٩].

تعلم حافظ الأسد القراءة والكتابة على يد رجل دين قروي متواضع هو الشيخ كامل حامد، فكان يتلقى دروسه شتاء في بيت الشيخ المبني من حجر وطين وتحت الأشجار القريبة في الصيف. وتذكر الروايات أنه حفظ ربع القرآن وختم تعليمه عند الشيخ في سن السابعة. ثم إنه حظي بما كان بعيدًا عن متناول معظم أبناء الفلاحين، فتلقى تعليمًا رسميًا ابتدائيًا كان معظمه في مدرسة افتتحت حديثًا حينها في القرداحة، وانتقل في عام ١٩٤٤ إلى اللاذقية ليتابع تعليمه الثانوي. ويتبين من سجله الدراسي المحفوظ أنه كان يهوى مادة التاريخ ويكره التمارين الرياضية، فنال علامة ١٩ من ٣٠ في مادة التاريخ في العام الدراسي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ و٩٥ من ١٠٠ في العام الدراسي ١٩٤٥ - ١٩٤٦، في حين كانت علامته في الرياضة ٦ من ٣٠ في العام الأول و٥٤ من ١٠٠ في العام الثاني، لكنه تفوق على جميع زملائه في المدرسة من حيث مجموع علاماته الكلي في كلا العامين [٢٠]. ومن المثير للاهتمام أن يكون عدم ممارسته للرياضة البدنية أحد العوامل التي ساهمت في اعتلال قلبه في عام ١٩٨٣.

على الرغم من أن التعليم الذي تلقاه الأسد على يد الشيخ كامل حامد كان خاضعًا إلى حد كبير للمعايير الدينية العلوية إلا أنه لم يبد في شبابه في اللاذقية أي اهتمام بالقضايا الطائفية، وكان في المدينة حزب ناشط ذو صبغة علوية هو حزب إصلاح الريف العلوي لكن الأسد لم يبد أي استجابة له.

يمكن تقديم تفسير جزئي لانجذابه نحو البعثيين في عام ١٩٤٧ بحقيقة أن علويين من لواء الاسكندرون شكلوا العمود الفقري لحركة البعث في اللاذقية بعد أن فقدوا بيوتهم في أعقاب ضم تركيا اللواء في عام ١٩٣٩. وبفضل جهدهم، وبمبادرة من أحد قادتهم، الطبيب وهيب الغانم واسع الأفق وراجح العقل، أصبحت المدرسة التي درس فيها الأسد، قاعدة للعقيدة البعثية.

ولد وهيب الغانم في عام ١٩١٩ لرجل دين كان مدير مدرسة ابتدائية علوية في حي العفان في أنطاكية، وساند في شبابه قضية زكي الأرسوزي الذي قاد الاحتجاجات ضد الأتراك في لواء الاسكندرون بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩. ولجأ الغانم في نهاية الأمر إلى دمشق شأنه شأن زكي الأرسوزي [٢١]. وقام، وهو لا يزال طالبًا في كلية الطب، بجولة في ريف اللاذقية في صيف عام ١٩٤٠، ورأى بعينه الفقر المدقع للناس الذين يعملون في زراعة السهول ولفلاحي الجبال. وعندما

حصل على شهادته في عام ١٩٤٣، قرر أن يؤسس عيادته في مدينة اللاذقية وواظب خلال الأعوام التالية على زيارة مناطق الداخل، متنقلًا مشيًا على الأقدام في معظم الأحيان من قرية إلى أخرى ليعاين فقراء الفلاحين ويقدم لهم الدواء مجانًا. وكما هو متوقع، نال بذلك اسمًا رفيعًا ومكانة عالية في نفوس الريفيين ولم يمض وقت طويل حتى أحيط بهالة من «القداسة» في بعض القرى، كما كسب قلوب عدد غير قليل من طلابه في مدرسة حافظ الأسد، خصوصًا أولئك المتحدرين من بيوت فلاحية متواضعة، حيث كانوا ينظرون إليه بوصفه القدوة ومثار الإلهام.

تأثر حافظ الأسد كغيره بـوهيب الغانم، واتخذه معلمًا ومرشدًا، واعتنق نسخته من العقيدة البعثية، أي تلك النسخة التي تتوجه إلى الفلاحين أولًا وأخيرًا. وباختصار، أدّى وهيب الغانم في تلك المرحلة من حياة الأسد دورًا تكوينيًا في تطوره الأيديولوجي والسياسي. ويبدو أن وهيب الغانم الذي كان جاهزًا دائمًا لمد يد العون للجميع قد تحمل جزءًا من نفقات دراسة الأسد وذلك وفقًا لرواية أحد أصدقاء وهيب الغانم، أو أنه اكتفى بإعطائه «بعض الدروس الخصوصية مجانًا» وفقًا لرواية وهيب الغانم نفسه [٣٢] .

أظهر رئيس سورية المستقبلي أمارات باكرة على أهليته للقيادة. ووفقًا لتقرير كتبه أحد أساتذة مدرسته الثانوية، كان حافظ الأسد في عام ١٩٥٠ «أول طالب ريفي» تسند إليه رئاسة اللجنة الطالبية في اللاذقية، و«حظي لاحقًا بثقة زملائه الطلاب» في المدن السورية الأخرى بفضل دوره في إقامة الصلات بين مختلف اللجان الطالبية على أساس وطني وتوحيد كفاحهم السياسي. ويمكن أن يعزى بروزه كقائد طلابي من جهة إلى صفاته الشخصية من حيث دماثته وهدوئه وقدرته الواضحة على التنظيم، ومن جهة أخرى إلى صلته بحزب البعث: فقد كان أعضاء اتحاد الطلبة الوطني الذين اختاروه لرئاسة نشاطهم في عام ١٩٥١ قد انضموا بشكل جماعي إلى الحزب [٣٣] .

وكانت أول معركة سياسية لحافظ الأسد ضد شركة يطلق عليها محليًا اسم «الريجي»، واسمها الرسمي الشركة اللبنانية السورية للتبغ (Compagnie La Libano - Syrienne des Tabacs)، وهي مصلحة ذات ملكية فرنسية في معظمها حصلت في عام ١٩٣٥، بعد خمس سنوات من الزراعة الحرة للتبغ، على احتكار لإنتاج التبغ في سورية يشبه مع بعض التعديلات الاحتكار الذي كانت تمارسه الريجي القديمة (Régie Co - interessée des Tabacs) بين عامي ١٨٨٣ و١٩٣٠.

كانت أجواء مدينة اللاذقية مشحونة بالكراهية لتلك الشركة خلال أعوام دراسة الأسد، فكان طيف الريجي يبدو كأنه لعنة حلت بالأرض في عيون الفلاحين الذين يزرعون التبغ على سفوح الجبال، ذلك أنها كانت تسيطر على معظم الأراضي الخصبة في المنطقة وتحكم قبضتها على حياة عدد كبير من المزارعين. فكانت تحدد مقدار المساحة المخصصة لزراعة التبغ؛ وتعطي التراخيص لبعض المزارعين وترفض منحها لبعضهم الآخر محولة التراخيص ذاتها إلى سلعة تباع وتشترى؛ وتقوّم المحصول من خلال وكلائها فتثبت كمية الإنتاج الواجب تسليمه إلى مستودعاتها كما تثبت قيمته بشكل مسبق. وكان لها رجالها في البرلمان وفي الجهاز الإداري، وكان للفلاح حق نظري في الاعتراض على نتائج عمليات التقويم تلك لكنه قلما تجرأ على ممارسة ذلك الحق. ومن وجهة نظر الفلاح، فإن العائد الذي كان يحصل عليه من الشركة لا يتلاءم البتّة مع ما بذله من جهد، فالتبغ نبتة حساسة تتطلب قدرًا كبيرًا من العناية. فهو يجب أن يحرث الحقل الذي ستزرع فيه بشكل جيد، كما يجب أن

تروى الشتلات بشكل منتظم وأن تحمى من الحشرات ومن التغيرات المفاجئة للطقس، ثم يجب أن تقطف الأزهار فور ظهورها وأن تجنى الأوراق الناضجة أولًا فأولًا كي تجمع وتجفف. وتشير تقديرات في عام ١٩٥٠ إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي للعاملين في الزراعة في منطقة اللاذقية كان نحو ٥٠ ليرة سورية (أو ١,٥ ليرة ذهبية تركية) في حين كان دخل من يزرعون التبغ لا يزيد على ٣٠ ليرة سورية [٣٤] .

ظهرت الكراهية الدفينة للريجي إلى العلن في ذلك العام بدفع من حملة أطلقها فرع حزب البعث في اللاذقية، واستمر في التحريض عليها. ونجح الأسد «ورفاقه الطلاب» في إحراز النصر لحملتهم من خلال إضراباتهم وتظاهراتهم وأشكال الضغط التي مارسوها على الحكومة، ليس في اللاذقية وحدها ولكن في حلب ودمشق أيضًا، فكان تأميم الريجي في عام ١٩٥١.

X انظر كتابه: Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Tauris, ١٩٨٨), (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩). ومن المفيد أيضًا الرجوع إلى ملامح شخصية حافظ الأسد كما رسمها كريم بقرادوني في كتابه السلام المفقود وفي جريدة تشرين (دمشق)، ١٢/٣/١٩٩٢، ص ١٠ وبتاريخ ١/١٢/١٩٩١،ص ٨.

X مقدمة مصطفى طلاس بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لكتاب هاني خليل: حافظ الأسد: الأيديولوجية الثورية والفكر السياسي، تقديم مصطفى طلاس (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١٠.

X أبو إياد (صلاح خلف)، حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص ٨٣.

X دار البعث، كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار/مارس ١٩٨٠، ص ١٠.

X خطاب الرئيس حافظ الأسد في المؤتمر العام الرابع الاستثنائي للاتحاد العام للفلاحين في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠، نضال الفلاحين، عدد خاص وثائقي (١٩٨٧)، ص ١٠.

X صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٧.

X أنطونيوس توما عبيد، حديث مع المؤلف، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

X Guides Bleus, Syrie, Palestine, Iraq, Transjordanie (Paris: Librairie Hachette, ١٩٣٢), p. ٣٦٣.

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ (دمشق: المكتب المركزي، ١٩٧٠)، ١، ص ١٦٧.

X بالنسبة إلى جميع التفصيلات المتعلقة بصلات حافظ الأسد العشائرية، أنا مدين بالشكر للسيد عبد الهادي عباس، مؤسس فرع حزب البعث في مصياف وعضو القيادة القطرية لحزب البعث في عام ١٩٥٨ وابن أحد مشايخ فرع الرشاونة من عشيرة الكلبيين؛ حديث مع المؤلف، دمشق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويتحدر عدد من زعماء عشيرة الكلبيين من عائلة جنيد من قرية سلحب في منطقة مصياف، وللعشيرة ثلاثة فروع أخرى هي: الجرود والقراحلة والنواصرة.

X تلفظ الجيم مختلطة بالتاء والشين: تشركس.

X أنطونيوس توما عبيد، حديث مع المؤلف، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

X ذكر هذا الحديث الدكتور أحمد سليمان الأحمد أخو الشاعر السوري بدوي

الجبل وابن أحد كبار رجال الدين العلويين في عصره، وذلك في مقابلة له مع تمام برازي مراسل صحيفة الوطن العربي في نيسان/أبريل ١٩٨٨. وتفضل السيد تمام برازي وزودني بنص تلك المقابلة.

X Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant ١٩١٨ - ١٩٤٠, Syrie - Liban, vol. ٤٩٣, وحمل البيان تواقيع خمس عشرة شخصية علوية من بينهم الشيخ صالح العلي، قائد الثورة بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١.

X انظر رسالة إبراهيم الكنج رئيس المجلس التمثيلي إلى إدوار دولادييه وزير الحرب الفرنسي بتاريخ ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٦، والالتماس المرافق لها بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٣٦: Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant ١٩١٨ - ١٩٤٠, Syrie - Liban, vol. ٤٩٣.

X Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant ١٩١٨ - ١٩٤٠, Syrie - Liban, vol. ٤٩٣.

X ورد الاسم «بهجت» في النص الإنكليزي على النحو التالي: (Bayāt)، ولا ندري سببًا لذلك. للاطلاع على أسماء أولاد علي سليمان الأسد، انظر هوامش الفصل الأول من كتاب: Seale, Asad of Syria.

X استخدم الشخص الذي روى القصة اسمًا مستعارًا هو «راسم العمري»، وهو على صلة بالمعارضة وتم التعريف عنه على أنه أحد كبار الكتاب العرب السوريين؛ نشرة سورية الحرة العدد رقم ٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٦ - ٧.

X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ١٣٩.

X اليوبيل الذهبي لمدرسة جول جمال الثانوية ١٩٢٤ - ١٩٧٤ (اللاذقية: [د.ن.]، ١٩٧٦)، ص ١٥ و١٨ - ١٩.

X لمعرفة المزيد عن زكي الأرسوزي ودوره في بدايات حزب البعث، انظر كتابي: Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, ١٩٧٨), pp. ٧٢٣-٧٢٤.

X تستند الملاحظات السابقة إلى أحاديث مع زكي الأرسوزي في ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨، والدكتور يوركي حكيم في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩١، والدكتور وهيب الغانم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كما تستند إلى كتاب سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ٥٥ - 56؛ والنهار ١٣/٣/1971؛ وكتاب فايز إسماعيل، البدايات في ذاكرتي، من إصدارات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٢٥٨ - ٢٧٠. والدكتور يوركي حكيم وفايز إسماعيل كلاهما من لواء إسكندرون، وكانا من تلاميذ زكي الأرسوزي شأنهما شأن الدكتور وهيب الغانم. كذلك كان فايز إسماعيل أول من زرع بذور العقيدة البعثية في العراق.

X اليوبيل الذهبي لمدرسة جول جمال، ص ١٦ - ١٧.

X في شأن هذه التقديرات، انظر كتاب فايز إسماعيل البدايات في ذاكرتي من إصدارات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ص ٢٩٠. وبالنسبة إلى ممارسات الريجي وحملة البعث ضدها ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ انظر: إسماعيل، البدايات في ذاكرتي، ص ٢٣٩ وما يليها.

الفصل الخامس عشر: سيرة الأسد ومؤهّلاته العسكرية أو الاستنتاجات المتعلقة بقيادته العسكرية استنادًا إلى أدائه في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ وفي أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان

في أيلول/سبتمبر ١٩٥١، دخل الأسد ـ كما سبقه إلى ذلك كثير من أبناء الفلاحين المالكين الذين يعانون أوضاعًا عسيرة ـ الكلية العسكرية المجانية في حمص، على الرغم من أنه لم يكن له أي ميل خاص إلى الحياة العسكرية. وبعد حصوله على أساسيات مهنته وخضوعه للتدريب على الطيران عيّن في عام ١٩٥٥ برتبة ملازم أول في القوى الجوية. وتكتسب سيرته العسكرية التالية أهميتها أساسًا من أنها عملت مثل منصّة قفز أوصلته إلى السلطة. كان انقلاب عام ١٩٤٩ قد فتح عصر السياسيين العسكريين في سورية. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا أصبحت السيطرة على القوات المسلحة، وعلى نحو متزايد، الوسيلة الرئيسة ـ والوحيدة بعد عام ١٩٦١ ـ لضمان السيطرة على الدولة. وكان الأسد نفسه أبرع في أمور الحرب السياسية منه في أمور الحرب العسكرية، وسيشغل تاريخيًا مكانة في فن الحكم أعلى من تلك التي يشغلها بين القادة العسكريين.

في الواقع، منذ عام ١٩٦٠ حين انضم إلى اللجنة العسكرية السرية التي وصفنا نشاطها في الفصل الثاني عشر، حتى عام ١٩٦٦ حين أصبح وزيرًا للدفاع، تمرس في المؤامرات السياسية أكثر بكثير من الخدمة العسكرية. كان مجرد نقيب في عام ١٩٦٠، ووُضِعَ بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ وآذار/مارس ١٩٦٣ على قائمة المتقاعدين، لكنه رفع بسرعة يوم انقلاب عام ١٩٦٣ إلى رتبة مقدم، وفي عام ١٩٦٤ إلى رتبة لواء [١] وعندما اندلعت حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، كان لا يزال غرًّا عسكريًا، ولم يكن يملك المؤهلات الكافية ليكون الرأس المدبّر للقوات المسلحة.

عند الحكم على أدائه في تلك اللحظة المفصلية، من الضروري، بالطبع، أن نأخذ في الحسبان الموارد والوسائل المتوافرة بين يديه والوضع الموضوعي المرافق التي لم تكن كلها في جوهرها في مصلحة سورية. كانت الموازين راجحة بقوة لمصلحة إسرائيل التي لم تكن تتمتع بالسيطرة الجوّية فحسب، بل بهامش واسع من التفوق التكنولوجي والنوعي على الأرض. وعلاوة على ذلك، ما كان في مقدور أي جنرال أن يفيد من سلك ضباط مجرّد من كثير من أعضائه المجربين، نتيجة التطهيرات السياسية المتكررة التي كان الأسد مسؤولًا عنها جزئيًا (انظر الفصل الثاني عشر).

غير أننا، بعد الاعتراف بكل الظروف المخففة، يصعب أن نمرّ مرور الكرام على حادثة تدل على نقص فاقع في الكفاءة أو سوء التقدير ويقع فيها شيء من اللوم، على الأقل، على الأسد. وهي حادثة شغلت الرأي العام بقوة، وكانت لها نتائج عسكرية مدمرة [٢] . إنني أتحدث عن البلاغ رقم ٦٦ سيئ الصيت الذي أصدره الأسد بوصفه وزير الدفاع، وبث من إذاعة دمشق في الساعة التاسعة والنصف (الثامنة والنصف بتوقيت إسرائيل) يوم ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧، في لحظة مصيرية من مسار الحرب. وأكد ذلك البلاغ «إن القوات الإسرائيلية استولت على مدينة القنيطرة بعد قتال عنيف دار منذ الصباح الباكر في ظروف غير متكافئة، وكان العدو يغطي سماء المعركة بإمكانات لا تملكها دولة كبرى» [٣]

لكن وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، موشي دايان، قال: «لم يكن أي

جندي إسرائيلي، في تلك الساعة، على مشارف المدينة» [٤] . وفي الحقيقة، كانت الأوامر قد صدرت قبل ذلك من رئيس الأركان الإسرائيلي إسحق رابين إلى قائد الجبهة «بالامتناع عن احتلال القنيطرة وتثبيت الخط [الإسرائيلي]» عند المواقع التي ظَفِرَ بها يوم التاسع من حزيران/يونيو، وهو اليوم الأول من اجتياح الجولان. كانت القوات السورية قد دافعت عن نفسها بشراسة. واستنادًا إلى رابين، «كانت المعركة عنيفة وصعبة، وحصدت أعدادًا كبيرة من الضحايا». وأثبتت التحصينات السورية أنها «منيعة على القصف» وكانت «مسرح قتال مرير وجهًا لوجه». وعلى الرغم من وجود دليل عند هبوط الليل على بداية تراجع سوري، أعطى رابين أوامره بوقف الهجوم نتيجة قرب استنزاف المهاجمين وقرار دايان بوقف الأعمال العدائية عند الساعة الثامنة تمامًا [٥] .

غير أنّ بث البلاغ رقم ٦٦ غيّر مجرى الحوادث. وكان له الأثر الفوري المتمثل بإضعاف الجيش السوري نفسيًا وماديًا، نتيجة المفاجأة، ونشر الاضطراب والذعر في صفوفه. ولما راح يتخبط في طريقه إلى دمشق، لم يستطع الإسرائيليون أن يقاوموا إغراء معاودة الاندفاع إلى الأمام، لكنهم اكتفوا باحتلال سهل الجولان بسبب ضغط القوى العظمى.

ما الذي كان وراء بث البلاغ رقم 66؟ هل استجر، كما زعم دايان، مسعى «لحث مجلس الأمن على تبني قرار بوقف إطلاق النار»، أو، بكلام أدقّ، لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار الذي كان المجلس قد تبناه أصلًا؟ [٦] أم كان، كما خمّن رابين، محاولة «لإعطاء الانطباع بأن دمشق مهددة، والضغط، بالتالي، على الاتحاد السوفياتي للتدخل إذا لم نوقف تقدمنا؟» [٧] .

ردًا على سؤال عن هذا الموضوع، قدّم إبراهيم ماخوس الذي كان وزير خارجية سورية في عام ١٩٦٧ وأقوى شريك مدني لرجل سورية القوي حينها، صلاح جديد، في عام ١٩٨٦ الرواية التالية للظروف المحيطة بالحادثة:

صباح العاشر من حزيران/يونيو، وصل ضابط في الجيش برتبة عقيد أو عميد من الجبهة إلى القيادة العامة للجيش، وأبلغ حافظ الأسد أنه رأى رتلًا من الدبابات، افترض أنها إسرائيلية، قرب خان أرنبة، وهي بلدة تقع على بعد خمسة كيلومترات شمال شرق القنيطرة على الطريق إلى دمشق، وتعتبر البوابة إلى الجبهة. واستنتج من ذلك أن مدينة القنيطرة قد سقطت. يكمن الخطأ هنا في عدم التحقق من دقة معلومات الضابط بكل الوسائل الممكنة قبل إذاعة البلاغ. كانت قيادة الجيش، ويرئسها حافظ الأسد، تتمتع بسلطة بث البلاغات العسكرية من دون الرجوع إلى القيادة السياسية التي لم تستشر قبل بث البلاغ من إذاعة دمشق [٨] .

يصعب التوفيق بين هذه الرواية وتلك التي قدمها سامي الجندي في عام ١٩٦٩، وكان في أثناء حرب عام ١٩٦٧ سفير سورية في باريس. إذ كتب: «فوجئت لما رأيت على التلفزيون [يوم ١٠ حزيران/يونيو] مندوب سورية في الأمم المتحدة يعلن سقوط القنيطرة ووصول قوات إسرائيل إلى مشارف دمشق والمندوب الإسرائيلي يؤكد أن شيئًا من ذلك لم يحصل.

قال لي الدكتور ماخوس في ما بعد إنها كانت خطة ماهرة لـ «إرعاب» العالم من أجل إنقاذ دمشق» [٩] .

مهما تكن الحقيقة، لا يظهر الأسد من أي من الروايتين ذلك المتألّق. وإذا ما كان البلاغ رقم ٦٦ نتيجة خطأ عسكري غير مقصود، فلا يمكن أن يمنع المرء نفسه من الشعور بأن من شأن وزير دفاع أكثر خبرة من الأسد، لا أن يتحقق من صحة التقرير المزعوم فحسب، بل وأن يدرس ويمحّص كل تأثير محتمل للبلاغ في الجيش

قبل بثه، بدلًا من أن يعزّز، عن غير قصد، فرص إسرائيل بنصر كاسح، كما حدث بالفعل. من جهة أخرى، إذا كان البلاغ رقم ٦٦ نتيجة «خطة» سياسية معدّة سلفًا ـ ولا يمكن إعداد «خطة» من هذا القبيل من دون الأسد، شريك جديد الرئيس في عام ١٩٦٧ ـ فلا يمكن المرء إلا أن يفكر ببؤس المحاكمة لدى صناع القرار المشاركين، لا لأنهم شوّشوا الأمور فحسب، بل لأنه ينبغي للقتال المرير الذي خاضه الجيش السوري يوم ٩ حزيران/يونيو أن يوضّح لأيّ قادة لديهم الأهلية، «أن من شأن مقاومة سورية جدية [في الجولان] أن تعيق كثيرًا التقدم الإسرائيلي»، على حدّ تعبير الكولونيل تريفور ن. دوبوي [١٠].

لكن من المحتمل أن الأسد وجديد اختارا ـ كما ظُن في ذلك الوقت ـ التضحية بأرض سورية وبمصالح الجيش من أجل المحافظة على نظامهما. وما عزز ذلك الشك هو الشائعات القوية بأن وحدات الجيش الضاربة وذات الأهمية السياسية ـ خصوصًا اللواء ٧٠ المدرع بقيادة العقيد عزت جديد وكتيبة الدبابات بقيادة النقيب رفعت الأسد ـ كانت أول من ترك الجبهة تحت جنح الظلام [١١].

يمكن الجدل، فيما يخص الأسد على الأقل، أن ذلك الشك تدحضه المخاطر الكبيرة التي عرّض نظامه لها، فيما بعد، عندما انخرط بجرأة في حرب عام 1973؛ غير أنّه يمكن الاقتناع، بالحجة المضادة، أن المخاطر لم تكن عالية إلى تلك الدرجة لأن الاتحاد السوفياتي كان أكثر اهتمامًا بنتيجة الصراع مما كان عليه في عام ١٩٦٧.

لا بد من أن نعترف بأن جزءًا من نقدنا لأداء الأسد في حرب الأيام الستة يأتي من كوننا بتنا نفهم ما جرى فهمًا أفضل بعد وقوعه، ولأننا لا نستطيع حتى الآن، هذا إذا ما تمكنا من ذلك يومًا، أن نخلّص الواقع تمامًا من الخيال، على الأقل لأن اتخاذ القرار السوري في عام ١٩٦٧ جاء بسرية إلى درجة كبيرة أو جاء مرتجلًا، ولم يترك خلفه أي سجلات أو أدلة.

تعلم الأسد من هزيمة سورية أكثر مما تعلم الجنرالات الإسرائيليون من نصرهم. وتفترض إدارته لحرب عام ١٩٧٣ التي شكلت علامة فارقة أخرى في سيرته العسكرية، أن تفكيره اتسع إلى مستوى المشكلات العسكرية التي واجهها. ومن الواضح أنه ساعد قواته العسكرية على استرداد عافيتها، فعزز انضباطها وقدرتها على التحمل، وحسّن كثيرًا أسلحتها وقوتها النارية. وبات أداؤها العسكري يستند إلى حسابات أسلم وتنسيق أكثر عقلانية لأهدافها ووسائلها مما كان عليه الوضع في عام ١٩٦٧. كان الأسد قد أصبح أيضًا أكثر فهمًا للإسرائيليين ونفسيتهم، واستخدم الوقت والمكان بمهارة أكبر ليحقق، مع المصريين، مفاجأة استراتيجية، وهي عنصر أساس في الحرب [١٢].

إضافة إلى ذلك، زعزع توازن الإسرائيليين في المرحلة الأولى من الحرب عبر عدد من المفاجآت التكتيكية. أولًا، ركّز الاندفاع الرئيس لهجومه التحريري في القطاع الجنوبي، فيما كان الإسرائيليون يظنون أنه سيأتي في القطاع الشمالي من الجولان. ثانيًا، عندما لجأ الإسرائيليون في هجومهم المضاد إلى تكتيكات سبق أن استخدموها في عام ١٩٦٧، واندفعوا بالدبابات عبر المواقع السورية (والمصرية) من دون دعم المشاة أو المدفعية، «وجدوا أنفسهم محاطين بمشاة العدو المجهزين بكميات كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات متعددة الاستعمالات»، وفق دايان نفسه، بما في ذلك قاذفات آر بي جي ٧ ومدافع بازوكا وصواريخ ساغر [١٣]. وفوق ذلك كله، لم تستطع القوة الجوية الإسرائيلية أن تعمل بفاعلية أو أن توقع ضحايا بالخفة نفسها كما فعلت في عام ١٩٦٧، لأن القوات السورية كانت مجهزة بكثافة ببطاريات صواريخ سام ٣ وبصواريخ سام ٦ المتحركة وبالمدفعية المضادة للطائرات. ومن

الواضح أن رجالًا كثيرين، من بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، خبراء فنيون وأعضاء من الأركان العامة وقادة ميدانيون واستشاريون عسكريون سوفيات، عملوا معًا لإنقاذ هذه التحسينات العسكرية، لكن الأسد تحمل المسؤولية النهائية عن العمل كله.

كانت هناك نواقص أيضًا في حرب عام ١٩٧٣. فنتيجة الأوامر الموجهة إلى قوات الأسد بعدم الانسحاب بأي ثمن إلا بناء على أوامر من المستويات العليا في قيادة الجيش، لم تظهر تلك القوات المرونة الضرورية في هجماتها. وعندما واجهت، في المرحلة الأولى من الحرب، مقاومة إسرائيلية شرسة، فإنها، بحسب رواية العقيد دوبوي، «لم تنسحب ولو بضع مئات من الأمتار بقصد المناورة»، بل «أعادت، ببساطة، تجميع نفسها واندفع من تبقى منها إلى الأمام مرة أخرى». وقد استفاد الإسرائيليون من هذا العرض السوري المتصلب للشجاعة، وساعدتهم أيضًا فرصة قتل ضابط شجاع هو العميد عمر الأبرش، قائد الفرقة السابعة، في لحظة حرجة من القتال في الجولان [١٤]. ولا شك في أنه كانت لإعادة إمداد الأميركيين الواسعة لهم بأسلحة ذات تقنية عالية، بما في ذلك صواريخ سايدويندر، وزنًا كبيرًا في ضمان اليد العليا عسكريًا في النهاية أو، على الأقل، منع العرب من الانتصار، كما رأى وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر [١٥].

لكن العامل المباشر وراء قلب مصائر الصراع على الجبهة السورية يرتبط بالمخاطر الموجودة في أي حرب يشنها تحالف: فافتراق أهداف القادة المصريين والسوريين ومصالحهم عاد بالنفع على الإسرائيليين. فقد عبر المصريون قناة السويس، وتوقفوا. وبعد صد هجوم مضاد، اكتفوا بالوقوف في مواقعهم، فمكنوا الإسرائيليين بذلك من «التركيز على صد الهجوم السوري» [١٦]. وعلى مدى أسبوع كامل، تحملت قوات الأسد وحدها كامل ثقل التفوق الجوي لعدوها. فلم تضعف الطائرات الإسرائيلية مظلة سورية من صواريخ سام على الجبهة، وتعرقل النظام اللوجستي لجيشها فحسب، بل سببت أيضًا ضررًا كبيرًا لمنشآتها الاقتصادية عبر توسيع الحرب إلى العمق السوري. وعندما عاد المصريون إلى المعركة، كان ذلك متأخرًا جدًا وغير فاعل. وعلى الرغم من دحر السوريين من أجزاء من الجولان كانوا قد استعادوها في البداية، وفقدانهم مزيدًا من الأرض على الطريق إلى دمشق، فإن روحهم لم تتكسر. كانت حرب عام ١٩٧٣، بالنسبة إليهم، نصرًا من نوع ما، على الأقل على المستوى النفسي. وكما عبّر الأسد عن الأمر، «لم نحرر الأرض، ولكن حررنا ما هو الأساس، وما لا بد من تحريره أولًا. حررنا إرادتنا من كل قيد... وحررنا نفوسنا من الخوف والتردد... ومن عقدة الذنب والقصور [التي سكنتنا]... منذ قيام إسرائيل». [١٧]

على الرغم من أن الحرب لم تنته نهاية سعيدة، فإن الأسد ارتقى بعدها سياسيًا بين أبناء شعبه. كبر في عيون شعبه لأنه برهن على الجرأة اللازمة لتحدي إسرائيل. وشاهد ضباطه ورفاقه كيف بقي رابط الجأش في أشد مراحل الصراع صعوبة، وأظهر طوال الحرب توازنًا وحماسة لطّفها ضبط النفس وعدم القيام بأي شيء يتجاوز وسائله، وأعجبوا بذلك.

أما على المستوى الإقليمي، فهبط موقع الأسد بعد الحرب، على الرغم من استعادة جزء من الجولان. فنتيجة تصرف القيادة المصرية المنفرد وتوصلها إلى سلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، أخرجت إمكانات بلدها من المعادلة العسكرية العربية - الإسرائيلية، وحولت بذلك توزيع القوى الإقليمية على نحو خطير لمصلحة إسرائيل.

في ضوء ذلك يجب أن ننظر إلى الدرجة العالية من الحذر وضبط النفس اللذين

مارسهما الأسد في اللحظة الحرجة التالية من سيرته قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة، أي في عام ١٩٨٢ عندما اجتاح الإسرائيليون لبنان. فبناء على حساب بارد لمصالح جيشه رفض بإصرار أن يجر إلى مواجهة شاملة معهم. ذلك أنّ تفوقهم في الجو وميل الاحتمالات في جوانب أخرى إلى مصلحتهم بقوة، جَعَلَ احتمال أن تتكلل تلك المواجهة بنجاح لسورية احتمالًا بعيدًا، إن لم يكن معدومًا. هكذا، ترك الأسد الفلسطينيين، إلى حد كبير، لقدرهم في جنوب لبنان، ولم يفعل لهم سوى القليل في معركة بيروت. واكتفى عمومًا، وتحديدًا بعد تكبد قواته الجوية خسائر كبيرة وتدمير منظومته الصاروخية في البقاع، بالسماح بأعمال العرقلة أو الثبات في المكان. لكن تهديد أهداف سورية حيوية، كطريق بيروت ـ دمشق الدولي، أثار مقاومة شرسة، لا من جانب الجيش النظامي فحسب، بل ومن جانب وحدات مغاوير خاصة.

كان الأسد، بمعنى ما، محظوظًا بأن يكون عدوه أريئيل شارون. ففي حين اختار الأسد أن يحارب في لبنان بسلاح الذكاء، منتصرًا في النهاية عبر المهارة التي استفاد بها من أخطاء أعدائه وفهمه العميق للقوى المحلية ومهارته الكبيرة في التلاعب بها واعتماده على الحيلة والفدائيين اللبنانيين والتكتيكات غير النظامية، بدلًا من الضربات المباشرة، كانت طرق شارون أشبه بطرق ثور هائج. وتسبب قصفه الواسع بلا تمييز لمخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بدمار واسع، موقعًا عددًا كبيرًا من الضحايا بين المدنيين وترحيل ما يقرب من نصف مليون شخص من أماكنهم. وأثار قراره إرسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا، على الرغم من معرفته بتعطشهم للانتقام وسجل أفعالهم اللاإنسانية على نحو مفرط في السابق، الرعب حتى بين الإسرائيليين.

لكل ذلك، لم يحقق شارون، إلا على المدى القصير، أيًا من أهدافه الرئيسة. فهو لم يحطم المقاومة الفلسطينية، ولم يجبر سورية على الانسحاب من البقاع، وفشل في إقامة دولة عميلة في لبنان. واضطر الإسرائيليون، في الوقت الملائم، إلى التخلص من الفوضى التي صنعوها بأنفسهم، وإلى التخلي عن معظم مكاسبهم الإقليمية. ففي شتاء ١٩٨٣ - ١٩٨٤، انتزع الأسد نصرًا سياسيًا من هزيمة عسكرية. وبعد إحباطه محاولة أميركية لعزله، وإفشال اتفاقية سلام إسرائيلية ـ لبنانية برعاية أميركية، والتغلب على جميع خصومه أو هزيمتهم، وتزوّده من جديد من السوفيات بدفاع جوي أكثر تطورًا وبمنظومات صاروخية، خرج من المحنة وله القول الفصل في الشؤون اللبنانية فضلًا عن إقليمية تعزّزت على نحو واضح [١٨] .

غير أنّ أعدادًا كبيرة من السوريين كانت هذه المرة في مزاج أكثر تجهمًا من أن تمجّد الأسد. لم تستطع الامتناع عن مقارنة طبيعة رده المراوغ وغير المباشر على اجتياح لبنان بالانتقام المرعب الذي أنزله بالناس في حماه نتيجة الانتفاضة المسلحة التي قام بها الإخوان المسلمون في شباط/فبراير ١٩٨٢. فقد ذهب حينها إلى حد تسوية أجزاء بكاملها من أنحاء المدينة الشمالية والشرقية بالأرض، وقتل في العملية، بحسب تقديرات دبلوماسيين غربيين، ما لا يقل عن خمسة آلاف إنسان (أو عشرة آلاف، بحسب تقديرات لاحقة) [١٩] ، أمّا استنادًا إلى القائد السوري القديم أكرم الحوراني، وهو من أبناء حماه، فإن العدد لا يقل عن ٢٥ ألفًا، على الرغم من أن أعضاء الإخوان المسلمين المسلحين، بحسب تقدير الحكومة ذاتها، لم يتجاوز ٥٠٠ مقاتل. كان بين ضحايا «المذبحة الوحشية» نساء وأطفال وحمويون من جميع الأطياف السياسية، بمن في ذلك بعثيون، وقد حدث معظم القتل بعد إخماد الانتفاضة [٢٠] . كان شعور خصوم الأسد قويًا إلى حد أنهم راحوا يردّدون في معارضته

بيت الشعر الهجائي، وإن يكن غير ملائم بالمجمل، العائد إلى أوائل العصر الإسلامي، لاعبين على اسمه: «أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامة». كانت الممارسة المنسوبة إلى النعامة في شبه الجزيرة العربية في القديم هي أنها تتجنب الخطر عبر رفض مواجهته.

X من أجل التواريخ المتعلقة بتفويضه وتقاعده وترفيعاته المختلفة، النهار، ١٣/٣/١٩٧١.

X في الحقيقة، ألقى أنصار صلاح جديد، في الجلسة الاستثنائية للمؤتمر القطري لحزب البعث في عام ١٩٦٩، باللوم بالكامل على الأسد في هذه الحادثة. انظر: النهار، ٢٣/٣/١٩٦٩.

X عن نص البلاغ، انظر: خليل مصطفى بريّز، سقوط الجولان (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٠)، ص ١٥٥.

X Moshe Dayan, Story of My Life (New York: Morrow, ١٩٧٦), pp. ٣٧٦-٣٧٧.

X Yitzhak Rabin: Mémoires (Paris: Buchet- Chastel, ١٩٨٠), pp. ٩٦-٩٧, and The Rabin Memoirs (Boston: Little, Brown, ١٩٧٩), p. ١٥٥.

X Moshe Dayan, Story of My Life (New York: Morrow, ١٩٧٦), p. ٣٧٧.

X Rabin, Mémoires, p. ٩٧.

X د. إبراهيم ماخوس في حديث مع المؤلف في الجزائر، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦.

X سامي الجندي، كسرة خبز (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩)، ص ١٧.

X Trevor N. Dupuy, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, ١٩٤٧-١٩٧٤ (Fairfax, Va.: Hero Books, ١٩٨٤), p. ٣٢٤.

X تظهر هذه الشائعات، في رواية النقيب المتقاعد خليل مصطفى (بريّز) التي يزعم أنها تستند إلى حديث مع ضباط آخرين، على أنها حقائق: بريّز، سقوط الجولان، ص ١٠٦.

X اعترف دايان بأن «إسرائيل أُخذت على حين غرة»: Dayan, Story of My Life, p. ٦١٢.

X Ibid., pp. ٤٧٩, and ٦١٦.

X Dupuy, Elusive Victory, pp. ٤٥٥, and ٤٥٧ - ٤٥٨.

X Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, ١٩٨٢), pp. ٤٧٨ - ٤٧٩.

X Dayan, Story of My Life, p. ٦١٧.

X كلمة الأسد بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. من أجل نص الكلمة، انظر: البعث، ٣٠/١٠/١٩٧٣، وجان ألكسان، محرر، ماذا حدث في تشرين (دمشق: [د.ن.]، [د.ت.])، ص ٣٥٧ - ٣٦٥. المقطع المقتبس موجود في ص ٣٦٠ - ٣٦١.

X أفضل روايات لحرب عام ١٩٨٢ هي تلك التي يوردها: Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), chaps. ٢٢ and ٢٣; Rashid Khalidi, Under Siege: P. L. O. Decisionmaking during the ١٩٨٢ War (New York: Columbia

Israel’s ,Ya’ari Ehud and Schiff Ze’ev ;(١٩٨٦ ,Press University
New) Friedman Ina by Translated and Edited ,War Lebanon
Battle The ,Jansen Michael ;(١٩٨٤ ,Schuster and Simon :York
South :MA ,Boston) Lebanon Invaded Israel Why :Beirut of
Lebanon over Struggle The ,Petran Tabitha ;(١٩٨٢ ,Press End
and ,١٨ .chap ,(١٩٨٧ ,Press Review Monthly :York New)
& Chatto :York New) Way the All Going ,Randal .C Jonathan
.(١٩٨٣ ,Press Hogarth ;Windus

.٢٩/٣/١٩٨٢ ,Times York New X

X حديث مع أكرم الحوراني أجراه المؤلف في باريس، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.

الفصل السادس عشر: الوجوه المتنوعة للسلطة في دولة الأسد

بضع ملاحظات عامة أوليّة
على البلاغة «الديمقراطية» ووقائع الحياة

هناك شيء مشترك بين حافظ الأسد والسياسيين الأميركيين، ألا وهو تنميقاتهم البلاغية «الديمقراطية»، لأنهم يرسمون، في خطاباتهم العامة، صورة رومانسية لسلطة الشعب، أما في أفعالهم فقلما يشكل المواطنون قوة محركة حاسمة، إلا في لحظات الأزمة أو في أوقات الاضطراب أو ارتفاع الوعي الشعبي.

ليست الغاية من هذه الملاحظة أن نستوعب الوقائع السياسية السورية وفق الوقائع الأميركية. فهما، وهذا واضح، مختلفتان في جوانب مهمة. في الكيان السياسي الأميركي هناك مزايا مثل السلطة المتعددة أو المنقسمة، والرقابة المتوازنة الممأسسة، والمنافسة السياسية المفتوحة نسبيًا، وإن كان المال يحركها على نحو متزايد. كما تتمتع الحريات الشخصية عمومًا بحماية قانونية، واحتمال عرض القوة المادية الفظة أو استخدامها اعتباطيًا في الداخل هو احتمال أقل.

غير أنّ هذه الأمور كلّها لا تفضي إلى «ديمقراطية» أصيلة، تعني في الأساس، وبكلمات أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) «حكم الشعب بالشعب وللشعب»، وبتعريفها على هذا النحو، قد تكون صعبة التحقيق. لكن أي تقدم نحو الديمقراطية لا بد من أن ينطوي، في حده الأدنى، على حكومة تقوم على قبول شعبي ذي معنى سياسي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق ويبقى فاعلًا إلا إذا تعزز بالمساواة، لا في الحقوق السياسية فحسب، بل وفي أحوال المواطنين الاجتماعية قدر المستطاع. علاوة على ذلك، فإن ذلك القبول الذي يعتبر بدهيًا، يتضمن تجديد القبول المؤسّساتي والدوري لأغلبية المحكومين على الأقل. يجب أيضًا، مثاليًا، أن يكون ذلك القبول فاعلًا وواعيًا وقائمًا على دراية وغير مصطنع. بعبارة أخرى، يجب أن يتمتع المحكومون بفهم جيد معقول لمصالحهم الحقيقية وللعمليات السياسية التي ينخرطون فيها، ويجب أن يكونوا ناضجين سياسيًا بما يكفي حتى لا يسمحوا بالتلاعب بهم لغايات غير أهدافهم. ولا حاجة إلى القول إن تحقيق هذا الشرط صعب، وصعوبته تزداد عندما تكون عناصر المجتمع التي تتحكم بعملية صنع القوانين مرتبطة بعضها ببعض، كما هو الحال غالبًا، ذلك الارتباط الواضح إنّما بطريقة رخوة ومعقدة جدًا، سواء كان تحمّلها المشار إليه رسميًا أم غير رسمي ومباشرًا أم غير مباشر، وعندما لا يكون المواطنون، بالمعنى الواسع للكلمة، على وفاق بعضهم مع بعض في ما يخص الموارد المادية والفرص التعليمية والمهارات الفكرية.

هكذا، مع إبقائنا في الذهن أن التحرير السياسي الرسمي للشعب هو تطور حديث نسبيًا في تاريخ أكثر مجتمعات العالم تطورًا، سيبقى من غير الملائم أن نتساءل عن مغزى دور أغلبية الشعب في تقرير الشؤون العامة في بلد كالولايات المتحدة في سياق سياسي تحتل المشهد فيه الشركات العملاقة ومجمعات القوة الحكومية والعسكرية الضخمة والوحدات الكبيرة لقولبة الآراء والتلاعب بها. وبعبارة أخرى، هل يمكن أن توجد ديمقراطية سياسية في غياب الديمقراطية الاقتصادية، أي في شروط تكون الموارد الاقتصادية موزعة على نحو متفاوت جدًا والقوة الاقتصادية والمالية مركزة تركيزًا شديدًا؟ وللسؤال المعاكس أيضًا صلته بالمسألة المدروسة: هل يمكن أن يكون لدينا نظام اشتراكي حقيقي، أي ديمقراطية اقتصادية، عندما تكون

القوة السياسية منظمة على نحو غير ديمقراطي؟
شعرتُ أنه من المبرر الإشارة إلى الاعتبارات السابقة كلّها، ومَرَدُّ ذلك، جزئيًا، أنه لا يمكن فهم مسألة السلطة والقبول في سورية في رأيي بمعزل عن اللوحة التاريخية والعالمية الأشمل، ومردّهُ أيضًا أنّ أغلبية الشعب في الولايات المتحدة، وعلى الرّغم من كل الجعجعة عن «الديمقراطية» وتمتعها بالحرية المدنية، تبقى مهمشة سياسيًا في الجوهر كما في البلدان العربية.

وجهات النظر العلنية والخاصة للأسد من سلطة البشر عمومًا وأهليتهم للسياسة
يمجّد الأسدُ الشعبَ في العلن ويعظمه. فقد أكّد في وقت مبكر من بداية حكمه: «قوتان لا تقهران، قوة االله وقوة الشعب!... وبعد اليوم لن ترتفع يد فوق يد الشعب!» [١]. وأشار في مناسبة أخرى ـ في عام ١٩٧٣ ـ إلى الشعب بوصفه «منبع كل السلطات». وتابع «ولكن عنصرًا واحدًا من هذه العناصر يجب أن يبقى ثابتًا ومتوفرًا في جميع المؤسسات [السياسية والنقابية]... الاختيار الحر والرغبة الحرة لجماهير الشعب» [٢]. وأبدى تقديرًا مشروطًا لمبدأ الحرية الفردية. فقد قال في عام ١٩٨٠ إن نظامه أولى، منذ البداية، «حرية المواطن... وتوفير الحرية في أوسع أشكالها» ما تستحقه من قيمة، لكنه حذّر من أن ذلك لا يعني «أن يفعل كل فرد ما يشاء ولو على حساب كل الشعب». وأضاف أن الحرية إن لم تمارس «في إطار ضوابط وقواعد يقرها الشعب بمجموعه... أصبحت فوضى» [٣]. وقال الشيء ذاته تقريبًا في التسعينيات [٤]، لكنه استخدم حينها شعارًا جديدًا هو «التعددية السياسية»، قائلًا: «مارسناها في مختلف جوانب حياتنا» [٥]، وهي إشارة واضحة إلى الدور المحدد الذي سمح لبعض المستقلين والأحزاب غير البعثية، من مثل الناصريين والشيوعيين والاشتراكيين العرب، أن يؤدوه منذ عام ١٩٧٢ في الحكومة ومجلس الشعب ونظام مجالس الإدارة المحلية.
الأكثر إيضاحًا هو ما ذكره، في جلسة خاصة في عام ١٩٧١، لمن كان يومًا الأمين العام لحزب البعث وسفير سورية لدى الأمم المتحدة، حمود الشوفي [٦]. قال له إن «الناس لهم مطالب اقتصادية في الدرجة الأولى»، يتطلعون إلى الحصول عليها، من مثل قطعة من الأرض أو بيت أو سيارة أو ما شابه، وأنه يستطيع تلبية تلك المطالب «بشكل أو بآخر». وأضاف هناك فقط «مئة شخص أو مئتان بالكثير» ممن «يعملون جديًا بالسياسة» أو يتخذون منها مهنة لهم، و«هؤلاء سيكونون ضده مهما فعل». وخلص إلى أن «سجن المزة أصلًا مبني من أجل هؤلاء» [٧].
بعبارة أخرى، الناس العاديون هم، من وجهة نظر الأسد، كائنات اقتصادية أساسًا، ولم يخلقوا للسياسة. وإنه لمن الممتع كيف يطابق تفكير قائد ـ كالأسد ـ من أصل فلاحي، في هذا الخصوص، على نحو ما، تفكير حاكم ذي دم «ملكي» مشهور من القرن الثامن عشر. فقد كتب فريدريك الأكبر (Frederick the Great) إلى فولتير (Voltaire): «إنني أعتبر [البشر عمومًا] مثل قطيع من الأيائل في حديقة النبلاء العظام، ليست لهم أي وظيفة سوى أن يتناسلوا ويملأوا الحديقة» [٨]. لكن عنصر الاحتقار للبشر عمومًا مخفي أكثر لدى الأسد وأقل ارتباطًا بأهليتهم للسياسة أو حاجتهم إلى الوعي السياسي.

بنية سلطة الأسد: مستوياتها الأربعة وخصائصها الأساسية
يمكن تمييز أربعة مستويات في هرم سلطة الأسد. على المستوى الأول، وهو مستوى أساس ويتعلق بالاتجاه العام للسياسة أو بالمسائل الحاسمة بالنسبة إلى نظامه

ـ كالأمن والمخابرات والشؤون العسكرية أو الخارجية ـ تتركز الخيوط المهمة كلّها في يديه. وبعبارة أخرى، فإنّ الأسد يتمتّع، على هذا المستوى الأرفع، بسلطة فردية لا ينازعه فيها أحد.
تحته مباشرة، هناك الرؤساء غير المعلنين لشبكات الاستخبارات والأمن المتعددة، التي تعمل باستقلال بعضها عن بعض، وتتمتع بحرية واسعة، وتراقب عن كثب كل ما يمسّ نظامه. وهي تشكل في الواقع عيون الأسد وأذنيه. ويمكن التخيل أن ما يجري داخل هذه الشبكات سري جدًا ومحروس بعناية شديدة.
وهناك، على هذا المستوى الثاني نفسه، قادة التشكيلات المسلحة النخبوية ذات الأهمية السياسية والحامية للنظام والرادعة للانقلابات، مثل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والفرقة الثالثة المدرعة وسرايا الدفاع قبل عام ١٩٨٤، وهي مسؤولة أيضًا أمام الأسد مباشرةً. تشكل هذه التشكيلات، وهي الوحيدة المسموح لها بالدخول إلى العاصمة، السند الأساس لسلطته لا القوات العسكرية النظامية التي راح يكدّ منذ عام ١٩٧٠ ليبعدها عن السياسة. وضمن الأسد، عبر تعددية وحدات النخبة وشبكات الاستخبارات والأمن وموازنة بعضها ببعض، ألا تصبح أي وحدة أو شبكة وحدها خطرًا عليه أو تطالب لنفسها بسلطة تزيد على ما يتوافق مع أمن حكمه.
تحت ذلك، على المستوى الثالث، تأتي قيادة حزب البعث. وباستثناء الأسد، بالطبع، وهو أمينه العام، لا يكاد أعضاؤه يقارنون في الأهمية بقادة الاستخبارات أو قادة قوات النخبة. وهذا ما ظهر واضحًا في أثناء أزمة الخلافة في فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤، عندما كان دور تلك القيادة، أو دور الحزب كله، قليل الأهمية. تعمل هذه القيادة في الأساس كهيئة استشارية للأسد، وتراقب في الوقت ذاته، عبر الآلة الحزبية، تنفيذ سياساته تنفيذًا صحيحًا على يد عناصر المستوى الرابع، وتحديدًا الوزراء وكبار موظفي الدولة والمحافظين والمجالس التنفيذية أو المجالس المحلية وقادة المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب وأجهزتها التابعة.
هنا كان الأسد أيضًا ميالًا ضمن حدود إلى تعدّد النفوذ وتوزيعه عبر عدد من الهيئات ذات التوازن المتبادل، من مثل مجلس الوزراء ومجلس الشعب، أو المحافظين ومجالس الإدارة المحلية، أو موظفي وزارة الزراعة أو العمل والاتحاد العام للفلاحين أو العمال. وعلى هذا المستوى الرابع، كانت درجة من النقاش المفتوح مسموحة. وكان يمكن الإصغاء إلى الجوانب المختلفة لمسألة معقدة، موازنة المزاعم المختلفة أو المتعاكسة. كما يمكن التسامح أيضًا إزاء شيء من النقد الخافت للطريقة التي تنفذ بها سياسات معينة. فهذا لا يتضارب مع مصالح الأسد، بل يساعده في رسم سياسات أكثر قابلية للتطبيق أو أكثر معنى، كما يساعده في ممارسة سلطته بطريقة أنعم وأذكى. وهو يبقي كل المؤسسات المختلفة على الخط الذي يرسمه لها، عبر توازن ملائم في ما بينها. وبالطبع، يبقى هو ذاته فوق النقد، ويبقى موقعه البارز بعيدًا عن المساءلة. ويفوز دائمًا الطرف الذي يلقي بثقله فيه.
قبل أن نتفحص عن قرب كل مستوى من المستويات الأربعة لهرم سلطة الأسد، من الضروري أن نعير انتباهًا للسلطة في سورية أقل علنية وأكثر تعقيدًا، لكنها ليست أقل تأثيرًا وأن ندقق فيها.
X استحضر إلى الذاكرة في كلمة في عام ١٩٨١ هذا البيان الذي قدمه في أوائل السبعينيات؛ النص العربي لكلمة الأسد يوم ٨ آذار/مارس ١٩٨١، ص ١٦، وحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٤، ص ٦٦.
X البعث، ١٠/٦/١٩٧٣.
X كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من

آذار، ٨ آذار/مارس ١٩٨٠، ص ٩ - ١٠.

X انظر على سبيل المثال كلمة الأسد يوم ٨/٣/١٩٩٠، تشرين، ٩/٣/١٩٩٠.

X كلمة الأسد يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢، الثورة، ١٣/٣/١٩٩٢.

X عن حمود الشوفي، انظر الجدول الوارد في الملحق.

X حمود الشوفي، الوطن العربي (باريس)، ١٣/٥/١٩٨٨، وحديثي مع الشوفي، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١.

X Robert B. Asprey, Frederick the Great: The Magnificent Enigma (New York: Ticknor & Fields, ١٩٨٦), p. ٢٣٠.

الفصل السابع عشر: تركيزٌ سريعٌ على أشكال السلطة الأشدّ حذقًا

إن حصر الاهتمام بالقيادة في أعلى قمة المجتمع أو برؤساء مؤسسات الدولة الأساسية قد يبقي أشكال السلطة غير المباشرة إنّما الفاعلة في سورية بعيدة عن الرؤية.

عمومًا، ليس من السهل الوصول إلى أدلّة على قدرة المجموعات أو الأفراد خارج حلقة السلطة الرسمية على التأثير في السياسات العامة أو مسار الحوادث بصورة تخدم غاياتهم، سواء أكان ذلك التأثير بوسائل ملتوية أو سرّية أم عبر صلات شخصية أو علاقات غير رسميّة. لكن يحضر إلى الذهن بسرعة مثال يوضح هذه المسألة. ففي «زمن الاضطرابات» أيام الأسد، أي فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٣، كان تجار سوق الحميدية ـ وهو أحد أهم أسواق المدينة ـ يؤدون لعبة مزدوجة. كان يُعْتَقَد أنَّ بعضهم على الأقل يساعد بحرية الإخوان المسلمين مع تفادي أي توافق علني مع الحركة. في حين ضَمِنَ سواهم امتيازات الطبقة ككل، من خلال مبادرات دعم النظام عبر غرفة تجارة دمشق. وهكذا، سهّل الأسد الأمور للتجار في عام ١٩٧٦، عندما انقض الإخوان المسلمون على حكم الأسد، ثمَّ في عام ١٩٨٠، عندما وصلت أعمالهم إلى ذروتها، بأن زاد حصتهم من مستوردات السلع الاستهلاكية زيادة حادة. وارتفعت قيمة مستورداتهم المسجلة من ١,٧٢ مليار ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٣,٦٣ مليارات ليرة في عام ١٩٧٦ وإلى ٤,١٧ مليارات ليرة في عام ١٩٨٠ [١] . وتحمّل الأسد في عام ١٩٨٠ مشقّة أن يشكر ويحيي «غرفة تجارة دمشق وتجار دمشق على موقفهم الوطني... أظهروا فيه تمسكًا بالمصلحة الوطنية ومنهجًا حقيقيًا لهذه المصلحة الوطنية» [٢] .

إذا كان ذلك يوحي بشيء، فهو أنه عندما يتعلق الأمر بالدهاء، فإن الطبقة التجارية تضارع الأسد. من الضروري أن نضيف أن قدرتها على تحقيق أقصى الإفادة من سياسته المتزلفة تعززت نتيجة تدفق المال إلى سورية، بوصفها دولة مواجهة، من دول الخليج العربية المنتجة للنفط في السبعينيات، ومن تحويلات السوريين العاملين في الخارج، والاتجاه العام الصاعد للإنتاج الزراعي [٣] .

من المثير للاهتمام أن شقيق الرئيس الأصغر، رفعت، كان في أوج قوته يشك كثيرًا في أن «أصحاب الأعمال والتجار» هم وراء الخلافات في قيادة الحزب منذ عام ١٩٦٣. وأسرّ لصديق خدم تحت قيادته في سرايا الدفاع، «إنهم يكرهون حزب البعث ولا يدخرون له في أنفسهم إلا النوايا القاتمة السيئة... ونحن لا نجهل الشائعات السارية بين الناس عن هؤلاء وما ترويه عن الدور الكبير الذي لعبوه في السر والعلن، وفي الداخل والخارج، في بثّ الخلافات بين أعضاء قيادة الحزب منذ قيام الثورة. وربما يكون صحيحًا ما يقال عنهم من أنهم مهيأون حاضرون للقيام بأية لعبة لتفريق قوانا وتشتيت شملنا» [٤] .

كما أنحى رفعت باللائمة على التجار بسبب الحديث المنتشر عن صفقاته وأعماله المالية المشبوهة. إذ سأل ذاك الصديق نفسه: «ماذا تسمع ما يقوله الناس عني؟». فأجاب: «يقولون بأنك ضرّاب نهّاب وقمّار خمّار». فرد رفعت: «إن أكثر ما تسمعه عني هو من صنيع التجار ومن تأليفهم وغيرتهم وحسدهم. فهم قد تعودوا أن يضعوا أيديهم على كل ما في البلاد، وإذا لم يكن لهم ذلك، فلا يرضون بأقل من أن يقسموا البلاد بينهم وبين السلطة: تنفرد السلطة بالحكم وآلة التنفيذ، وينفردون هم

بالمال وبوسائل التصريف والتدبير» [٥] . وفي حين افترض رفعت أن أصحاب الأعمال والتجار يريدون تقويض مكانته، فقد اعترف بأنه أقام «علاقات» بهم، لكن على أمل أن «يخفف من حقدهم وكراهيتهم على السلطة والحزب معًا» [٦] .

بعيدًا عن الدافع الكامن لدى رفعت لتبرير أعماله، هناك، كما هو واضح، عيوب في مزاعمه، ولا سيما ميله إلى المبالغة وإلى وضع طبقة أصحاب الأعمال كلها معًا بغض النظر عن الاختلافات في القيم أو الأهداف، على الأقل، بين عناصر مثل التجار التقليديين والأغنياء الجدد، أو أصحاب الأعمال المستقلين نسبيًا وأولئك الذين ثروتهم «سياسية أو لها غطاء سياسي، أو أولئك الذين هم مجرد واجهة لقوات الأمن وجمعوا أموالهم بسرعة وبقليل من الجهد»، بحسب تعبير رجل أعمال سوري [٧] .

لكل ذلك، لا يكاد يكون ثمّة شكّ في أن نخبة أصحاب الأعمال التي لها اتصالات جيدة، وبمختلف فروعها، ماهرة جدًا في تقديم مصالحها وحمايتها وفي إزالة العائق تلو العائق من طريقها. صحيحٌ أنها لا تضع يديها، بأي معنى مباشر، على روافع السياسة العليا، وأن طبقة أصحاب الأعمال بمجملها كانت قد ابتعدت تمامًا عن الانتساب إلى أي حزب سياسي، فلم يكن لها موطئ قدم في أي قيادة لحزب البعث منذ عام ١٩٦٣ [٨] ، وصحيحٌ أنها لم تشغل سوى ثلاثة مقاعد من المقاعد الـ ١٨٦ في مجلس الشعب، الاحتفالي إلى حد بعيد، في الدور التشريعي ١٩٧٣ - ١٩٧٧، وثمانية عشر مقعدًا من المقاعد الـ ٢٥٠ في الدور التشريعي ١٩٩٠ - ١٩٩٤ [٩] ، غير أنَّ الأمور كانت تسير نوعًا ما بالطريقة التي يريدها قادة أصحاب الأعمال منذ عام ١٩٧٣، وإن كان ذلك على نحوٍ متقطّع، ثمَّ على نحو متزايد وأكثر معنى منذ منتصف الثمانينيات، في أمور تؤثر، لا في التجارة فحسب، بل وفي أجزاء أخرى من القطاع الخاص في الاقتصاد.

ومما يدل على التقدم المتنامي لرجال الأعمال تلك الزيادة البالغة ٥٠ في المئة في عدد أعضاء الفئة «الخاصة» في غرفة تجارة دمشق، وتضاعف عدد أعضاء «الفئة الأولى» فيها ثلاث مرات بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٠ (الجدول (١٧ - ١)). ويشير الانخفاض الحاد الحاصل مؤخرًا في عبئهم الضريبي نتيجة قانون خفض ضريبة الشركات إلى ميل صريح من الحكومة إلى رعاية مصالحهم: كما هو واضح من الجدول (١٧ - ٢)، فإن الحد الأقصى للتكليف الضريبي على الأرباح الصافية من المشاريع هبط من ٧٠,٧٤ في المئة في عام ١٩٧٤ إلى ٤٥ في المئة في عام ١٩٩٣. ويبقى القانون الأفضل، من وجهة نظرهم، هو قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩١. فبموجب هذا القانون، تتمتع المشاريع التنموية التي لا تقل موجوداتها الثابتة عن عشرة ملايين ليرة سورية (محولة بـ «سعر الصرف السائد في البلدان المجاورة»، أي ١ دولار = ٤٢/٤٣ ليرة سورية في عام ١٩٩١)، والمرخصة أصولًا لدى المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء، من بين مزايا أخرى، بالإعفاء من الضرائب كلّها لمدة خمس سنوات إذا كانت عائدة للأفراد أو الشركات الخاصة، ولمدة سبع سنوات إذا كانت عائدة لشركات مشتركة تبلغ حصة القطاع العام فيها ٢٥ في المئة على الأقل. وإذا ما صُدِّرَ ما يزيد على ٥٠ في المئة من إنتاج المشروع وحولت العوائد عبر المصارف السورية بالعملة الصعبة، فيمكن تمديد مدة الإعفاء الضريبي سنتين إضافيتين [١٠] .

الجدول (١٧ - ١)

عضوية غرفة تجارة دمشق بحسب الفئة في سنوات مختارة

الفئة	عدد الأعضاء		الحد الأدنى من رأس المال في عام ١٩٩٠ بالليرات السورية
	١٩٧١	١٩٩٠	
خاصة	٤٤	٦٦	لشركات القطاع العام والشركات المساهمة الخاصة، ٣ ملايين ل.س؛ للمنشآت الفردية، ٢ مليون ل.س
الأولى	١٠٤	٣٣١	مليون ل.س
الثانية	٢٣٠	٨٦٨	٨٠٠ ألف ل.س
الثالثة	٦٣٧	١٣٨١	٦٠٠ ألف ل.س
الرابعة	١٢١٠	٦٠٤٠	٣٠٠ ألف ل.س
الخامسة	١٥٣٥	- (أ)	-
المجموع	٣٧٥٠	٨٦٨٦	

المصادر: غرفة تجارة دمشق، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ لعام ١٩٨١، ص 7؛ والعدد ١ لعام ١٩٩١، ص ٦١. الأرقام للحد الأدنى من رأس المال للفئات المختلفة مأخوذة من المادة ٣٠، الفقرة ب من النظام الداخلي للغرفة.

(أ) ألغيت الفئة الخامسة في عام ١٩٨٢.

الجدول (١٧ - ٢)
التكاليف الضريبية على الأرباح الصافية من المشروعات
في عامي ١٩٧٤ و١٩٩٣

١٩٧٤		١٩٩٣	
الربح الصافي (مبالغ مختارة بالليرة السورية)	التكليف الضريبي (أ) (نسبة من الربح الصافي)	الربح الصافي بالليرة السورية	معدل الضريبة(أ) في المئة
١٠٠٠٠	١٤,٧٤	حتى ٢٠٠٠٠ ل.س	١٠
٢٠٠٠٠	١٨,٠٩	يتجاوز ٢٠٠٠٠ وحتى ٥٠٠٠٠	١٤
٥٠٠٠٠	٢٨,١٤	يتجاوز ٥٠٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠٠	١٨
١٠٠٠٠٠	٤٢,٥٤	يتجاوز ١٠٠٠٠٠ وحتى٢٠٠٠٠٠	٢٢
٢٠٠٠٠٠	٥٥,٤٤	يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ وحتى ٤٠٠٠٠٠	٢٦
٣٠٠٠٠٠	٦١,٩٧	يتجاوز 400000 وحتى ٦٠٠٠٠٠	٣٠
٤٠٠٠٠٠	٦٥,٣٤	يتجاوز ٦٠٠٠٠٠ وحتى ٨٠٠٠٠٠	٣٥
٥٠٠٠٠٠	٦٨,٥٤		

يتجاوز 800000 وحتى ١٠٠٠٠٠٠
٤٠
٦٠٠٠٠٠
٧٠,٧٤
يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠
٤٥

المصادر: عن أرقام عام ١٩٧٤، انظر غرفة تجارة دمشق، النشرة الاقتصادية، العدد ٣ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ٣٥. عن أرقام عام ١٩٩٢، انظر المادة ١ من القانون رقم ٣٠ بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٩١ المتعلقة بتغيير نسب معدلات ضريبة الدخل. أصبحت هذه التغييرات نافذة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
(أ) بما في ذلك إضافات الإدارة المحلية والمدارس والدفاع الوطني والمجهود الحربي.

يمكن استنتاج صعود رجال الأعمال وقيامهم بدور أكبر في اقتصاد القطر من الجدول (١٧ - ٣) الذي يشير إلى توسع ملحوظ منذ عام ١٩٨٦ في حصتهم من القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية المسجلة في سورية. وإذا ما افترضنا صِحّة الأرقام الواردة في الجدول، فقد تقلّبت هذه الحصة في السبعينيات صعودًا وهبوطًا، بقدر ما يتعلق الأمر بالمستوردات، وهبطت في النصف الأول من العقد التالي، لتصل إلى مستوى قياسي في الانخفاض يبلغ ٨,٣ في المئة في عام ١٩٨٤، لكنها ارتفعت لاحقًا لتصل إلى ذروة بلغت ٦٥,٣ في المئة في عام ١٩٩٥، أما في ما يخص الصادرات، فكانت الحصة عمومًا في اتجاه هابط بعد عام ١٩٧٣، باستثناء عام ١٩٧٦، لتصل إلى حدها الأدنى في عام ١٩٨٥ مع ٧,٦ في المئة، لكنها ارتفعت ارتفاعًا لا بأس به بعد ذلك، لتصل إلى ٤٨ في المئة في عام ١٩٨٩. غير أنَّ الأرقام المتعلقة بقيمة الصفقات التي استندت إليها هذه النسب لا يمكن تفسيرها تفسيرًا دقيقًا نتيجة عدد من العوامل، منها، على سبيل المثال لا الحصر، صعوبة تحديد أثر التضخم [١١]، وميل بعض التجار، على الأقل، إلى المبالغة في قيمة صادراتهم على أمل زيادة حصولهم على رخص الاستيراد، والشك في ما إذا كانت مجموعات الأرقام الرسمية للسنوات المختلفة قد أخذت في الحسبان استخدام أسعار صرف مختلفة لصفقات الحكومة وصفقات القطاع الخاص منذ عام ١٩٨١ [١٢].
على أي حال، لا شك في أن رجال أعمال القطاع الخاص كانوا يمضون قدمًا في التجارة الخارجية منذ عام ١٩٨٦ فصاعدًا. وكانت لهم في التجارة الداخلية ـ في تجارة التجزئة ـ حصة الأسد على طول الخط، أو كما عبرت صحيفة تشرين اليومية الحكومية عن الأمر في عام ١٩٨٥: «إن قانون العرض والطلب هو السائد على أوسع نطاق». وتابعت الصحيفة، متسائلة عن فاعلية الآلية الرسمية في ضبط الأسعار، لتؤكد أن «الوسطاء هم سادة الموقف، أصحاب الكلمة الفصل في أسواق الهال». وأضافت تشرين «ولا تتعدى المساهمة الحكومية في تجارة المفرّق نسبة ٧ في المئة» [١٣] من كامل تجارة التجزئة. لكن، كما هو واضح من الجدول (١٧ - ٤)، فإن القطاع العام ما زال مسيطرًا في الصناعات التحويلية، إذ تتركّز أهمية رأسماليي القطاع الخاص في الصناعة الخفيفة أساسًا. علاوة على ذلك، تبقى الصيرفة وتجارة الجملة في القمح والقطن حكرًا على الدولة.
كان الاعتماد في محاولة تحديد مدى تقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص في

السنوات الأخيرة متركّزًا إلى الآن على الإحصاءات الرسمية التي لا تقدم مؤشرات دقيقة تمامًا عن المكاسب الحقيقية في مجال التجارة الخاصة، على الأقل لأنها لا تعكس النمو الاستثنائي في حجم الاقتصاد «غير المنظم» أو السري أو ما يوصف أحيانًا على لسان الدمشقيين بأنه «الفرع الرابع من التجارة»، أي التجارة بالمواد المهربة [١٤]. أما مدى انتشار هذه التجارة فيمكن استنتاجه من ملاحظات أبداها مسؤول سوري في عام ١٩٨٥ في ندوة نظمتها جريدة تشرين، إذ قال: «هناك على ما أعتقد إحصائيات لدى إدارة الجمارك تشير إلى وجود قرابة خمسين ألف مهرّب في القطر». وأضاف: «وربما لا يقل عدد الذين أصبحوا في عداد المليونيرات عن عشرة آلاف شخص» [١٥]. وهناك رأي يتفق مع هذه الملاحظات، ويقوم مثله على الاحتمال، ورد في تقرير غير منشور أعده عدد من الخبراء الاقتصاديين في عام ١٩٨٧. ومفاده أنّه ليست هناك تقديرات لحجم الاقتصاد غير المنظم، لكن هناك قناعة بأنه يتجاوز ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وربما أكثر بكثير [١٦] .

الجدول (١٧ - ٣)
قيمة المستوردات والصادرات المسجلة للقطاع الخاص وحصتها النسبية من مجموع قيمة المستوردات والصادرات المسجلة في سورية، ١٩٧٢ - ١٩٩٥

السنة	قيمة مستوردات القطاع الخاص(أ) بمليارات الليرات السورية)	نسبة حصة القطاع الخاص من مجموع قيمة المستوردات	قيمة صادرات القطاع الخاص(أ)	نسبة حصة القطاع الخاص من مجموع قيمة الصادرات
١٩٧٢(ب)	٠,٧٢	٣٤,٦	٠,٣٣	٢٨,٧
١٩٧٣(ب)	٠,٧٣	٣١,٢	٠,٣٩	٢٩,٣
١٩٧٤	١,١١	٢٤,٢	٠,٣٧	١٢,٦
١٩٧٥	١,٧٢	٢٧,٧		

٠,٣٥
١٠,٢
١٩٧٦(ب)
٣,٦٣
٣٩,٥
٠,٥٤
١٣,١
١٩٧٧
٢,٩٣
٢٧,٩
٠,٥٠
١١,٩
١٩٧٨
٢,٧٨
٢٨,٨
٠,٤٦
١١,٠
١٩٧٩
٣,٦٢
٢٧,٧
٠,٥٢
٨,١
١٩٨٠
٤,١٧
٢٥,٨
٠,٦٠
٧,٣
١٩٨١
٤,٢٣
٢١,٤
٠,٧٢
٨,٨
١٩٨٢
٢,٨٩
١٨,٤
٠,٨٥
١٠,٦
١٩٨٣
٢,١١
١١,٨
٠,٨٢
١٠,٨

١٩٨٤
١,٣٣
٨,٣
٠,٧٢
٩,٩
١٩٨٥
٢,٤٥
١٥,٨
٠,٤٩
٧,٦
١٩٨٦
٢,٧١
٢٥,٣
١,٥٧
٣٠,٣
١٩٨٧
٥,٩٩
٢١,٥
٣,٣٧
٢٢,٢
١٩٨٨(ب)
٦,٦٨
٢٦,٧
٥,٥٣
٣٦,٧
١٩٨٩
١٠,٠٢
٤٢,٦
١٦,١٩
٤٨,٠
١٩٩٠
١٢,٤٠
٤٦,٠
٢١,١١
٤٤,٦
١٩٩١
١٦,٥٧
٥٣,٤
١٣,٦٥
٣٥,٤
١٩٩٢
٢٤,٥٤

٦٢,٦
٧,٣٧
٢١,٢
١٩٩٣
٢٨,٧٥
٦١,٩
٨,٨٤
٢٥,٠
١٩٩٤
٣٨,٣٠
٦٢,٤
١٣,٦٨
٣٤,٣
١٩٩٥
٣٤,٥٤
٦٥,٣
١٢,٦٩
٢٨,٥

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.
ملاحظة: لا تتضمن الأرقام بالطبع قيمة المواد المهربة.
(أ) أرقام مدورة.
(ب) كان سعر الصرف الرسمي في عام ١٩٧٢ هو ١ دولار مقابل ٣,٨٠/٣,٨٣ ل.س، وارتفع إلى ٣,٦٠/٣,٦٥ ل.س في عام ١٩٧٣، لكنه انخفض إلى ٣,٩٠/٣,٩٥ في عام ١٩٧٦ وإلى ١١,٢٢٥ في عام 1988؛ لكن كانت تستخدم أسعار صرف عدة لصفقات القطاع الخاص منذ عام ١٩٨١ فصاعدًا.

الجدول (١٧ - ٤)
قيمة إجمالي إنتاج القطاع الخاص الصناعي بالأسعار الجارية، وحصتها النسبية من قيمة مجموع الإنتاج الصناعي الإجمالي في سورية

السنة
قيمة الإنتاج(أ) (بمليارات الليرات السورية)
حصتها النسبية من مجموع الإنتاج الصناعي الإجمالي
١٩٧٠
٠,٨٥
٣٢,٦
١٩٧١ - ١٩٧٣
- (ب)
-
١٩٧٤

٢,٥١
٣٧,٦
١٩٧٨ - ١٩٧٥
-(ب)
-
١٩٧٩
٤,٩٩
٢٨,٤
١٩٨٠
٦,٧٨
٢٨,٦
١٩٨١
٧,١٣
٢١,٤
١٩٨٢
٩,٤٦
٢٩,٤
١٩٨٣
١٠,٥٦
٢٧,٣
١٩٨٤
٨,٧٢
٢١,٩
١٩٨٥
٨,٨١
٢٢,١
١٩٨٦
١١,١١
٢٦,٣
١٩٨٧
١٣,٤٧
٢٤,٤
١٩٨٨
٣١,٢٨
٣٥,٤
١٩٨٩
٣٣,٨٤
٣٠,٤
١٩٩٠
٤٠,٣٧
٢٧,٥
١٩٩١

٤٤,٨٣
٢٨,٢
١٩٩٢
٥٨,٨٨
٣١,٩
١٩٩٣
٧٠,٣٦
٣٤,٨
١٩٩٤
٨٠,٨٨
٣٤,٤

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٢، ص 148؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٤، ص ١٨٨ - 189؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ٢١٠ - 211؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠، ص ١٧٠ - 171؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص ١٧٠ - 171؛ المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢، ص ١٧٠ - 171؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤، ص ١٧١ - 173؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦، ص ١٨٣ - 184؛ الجمهورية العربية السورية في أرقام، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (١٩٧٦)، ص ١٤.

(أ) في عام ١٩٧٠، كان سعر الصرف الرسمي هو ١ دولار مقابل ٣,٨٠/٣,٨٢ ليرة سورية. وبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧ كان ٣,٩٠/٣,٩٥ ل.س، ومن عام ١٩٨٨ حتى الوقت الحاضر هو ١١,٢٥ ل.س.

(ب) غير متوافر.

ليس مفاجئًا أن وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت يوم ٢٣ جزيران/يونيو ١٩٨٨ ـ إذا ما كانت إحدى صحف المعارضة صادقة مع قرائها ـ أن عملة سورية ـ قدّرتها الدوائر الاقتصادية اللبنانية بما يراوح بين ٥٠ و٩٠ مليون ليرة (تقريبًا بين ١,٤ و٢,٦ مليون دولار) كانت تتساب يوميًا عبر الحدود السورية مع لبنان، وكان كثير منها ينتهي في القسم الشرقي من بيروت حيث لم يكن للجيش السوري أي وجود. وكان جزء من هذه الأموال المهربة يستخدم لشراء سلع استهلاكية، بما في ذلك السلع الكمالية، من الأسواق اللبنانية بغية نقلها النهائي إلى سورية خلسة. وكان جزء آخر يحول إلى عملة صعبة، ويودع في حسابات مصرفية أجنبية مخصصًا لتمويل مستوردات محظورة إلى سورية من أوروبا والشرق الأقصى. وكان ما تبقى من عملة يبادل، كما يقال، مع سبائك ذهب لغايات التجارة السرّية مع تركيا [١٧].

من الصعب تحديد «المعلمين» الكبار في عالم المهربين السري والملتوي والمنيع على التراجع على ما يبدو، لكن سوريين حسني الإطلاع يؤكدون أن بعض رجال الأعمال، من بين الفئات التي وصلت إلى الثروة مؤخرًا، متورط، ليس على نحو مباشر بل عبر عملاء محترفين ممن لديهم عصابات مسلحة رهن إشارتهم، وكذلك قوافل شاحناتهم وسلاسل مخازنهم ومخابئهم، ما داموا يحصلون على مكافآت مجزية. ويقال أيضًا إن رجال الأعمال هؤلاء ماهرون في التغلب على الصعوبات وإن لهم

شركاء غير مذكورين في وظائف عليا في الجمارك وفي أجهزة الأمن والاستخبارات [١٨]. وفي عام ١٩٨١، قام عضو في مجلس الشعب، كان مطلعًا، كما يبدو، على خفايا التهريب السرية، بإطلاع زملائه على تقسيم العمل الجاري في هذا السلك، وأشار إلى تخصيص وظائف معينة ـ كتأمين الطرق أو شراء السلع الممنوعة أو نقلها أو توزيعها، ورشوة موظفي الجمارك ـ بمجموعات متخصصة ولكنها تتكل بعضها على بعض [١٩]. وأدخل اقتصادي سوري محترم شركات تبغ أميركية لم يسمّها في العملية: إذ زعم أن تلك الشركات تعوّض للمهربين في تجارة السجائر خسائرهم التي يتحملونها نتيجة مصادرات موظفي الجمارك [٢٠].

أما في ما يخص أساليب المهربين وحلفائهم، فيكفي أن نذكر ـ كما بيّن عضو مجلس الشعب الذي استشهدنا به للتو ـ أن رئيس مفرزة جمركية كان يعيش تحت التهديد بالقتل، ولم يكن «يجرؤ على الخروج من بيته» لأنه صادر، من دون أن يحسب حسابًا للمخاطر، شاحنتين محملتين ببضائع ممنوعة، واحدة على طريق طرابلس ـ حمص، والأخرى قرب مصياف، ورفض عرضًا بـ ١٠٠ ألف ليرة سورية لفك إحدى الشاحنتين المحتجزتين [٢١].

غير أنَّ الموظفين الكبار لا يبدون مجتهدين أو متحمسين في مكافحة المهربين مثل هذا الموظف المتوسط سيئ الحظ. إذ أقرّ الأسد في مقابلة في عام ١٩٩٣ أن «التهريب مشكلة»، لكنه أشار على نحو غير مباشر بأن لسورية حدودًا طويلة، وألح على أن نظامه قد أحبط عمليات كثيرة من جانب التجار السرّيين، وأن محاكمه أصدرت أحكامًا قاسية على أولئك الذين تمكنت من إلقاء القبض عليهم. وأضاف الأسد أنَّ المهربين مسلحون عادة وعنيفون، وأنَّ صدامات كثيرة وقعت بينهم وبين قوات الأمن خلّفت خسائر في الأرواح لدى الطرفين [٢٢]. لكن هناك شكوى تسمع على نحو متكرر في دمشق، وهي أنه في حين تنقض الحكومة، من حين إلى آخر، على المهربين الصغار، فإنها تميل، إلا في حالات قليلة، إلى إغماض عينها عن أعمال المجرمين الكبار ذوي الصلات بأصحاب النفوذ، تاركة إياهم بلا عقاب. وفي هذا الخصوص، عندما رفع مندوب إلى المؤتمر القطري لحزب البعث في عام ١٩٨٥ مسألة منع السوق السوداء اللبنانية، وقفت سيدة بعثية، على ما يقال، وتساءلت بجرأة كيف يمكن منعها في حين يعيش «جميع الحاضرين» عليها، «مستجرة ضحكة من الأسد» [٢٣].

يبقى أن نفسّر قدرة رجال الأعمال الحقيقيين، على الأقل، على التأثير في الحكومة ودفعها باتجاه سياسات ذات حساسية إزاء حاجاتهم ومصالحهم، وهذا ما أثبتته التشريعات المحابية لهم التي سلطنا عليها الضوء آنفًا في ما يتعلّق بكثير من المسائل التي تحظى بأهمية قصوى بالنسبة إليهم.

على الرغم من أن الاندماج المتزايد الذي شهدته السوق العالمية والتغيرات الأخيرة في ميزان القوة العالمي كانا عاملين مساعدين مهمين، فإن أموال رجال الأعمال هؤلاء تشكل سندًا مباشرًا لنفوذهم، ومعظم تلك الأموال مدّخر في حسابات مصرفية أجنبية بعيدًا عن متناول الحكومة التواقة إلى اجتذابها من جديد، ولا سيما في السنوات التي تتناقص فيها المساعدة الخارجية لسورية على نحو ملحوظ، كما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أو في معظم الثمانينيات عندما نضبت المعونات تقريبًا من دول الخليج العربية غداة تحالف الأسد مع إيران الخميني. انسجامًا مع ذلك، كان رأس المال الداخل إلى سورية، منذ إصدار مرسوم تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ [٢٤]، أكبر من ذاك الخارج منها. واستنادًا إلى مصادر رسمية، بلغت الاستثمارات الجديدة داخل البلد بين أيار/مايو ١٩٩١ وآب/أغسطس ١٩٩٣ ١,٦

مليار دولار، ووصلت، في المتوسط، إلى نحو ٣,٧٦ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، ومعظمها من سوريين لكن جزءًا منها من أجانب. وقام ببعض تلك الاستثمارات مغتربون سوريون، يقال إنهم يتحكمون بما بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار [٣٥] .

هناك تفسير لنفوذ رجال الأعمال لا يقلّ أهمية عن التفسير السابق، ألا وهو نجاحهم في التغلب ثقافيًا على كبار الموظفين في مؤسسات الدولة الأساسية، وهذا ما تمثل في تشريبهم روح الكسب، التي تحركهم هم أنفسهم، واستغلال تعطشهم إلى المال إلى درجة ليست بالقليلة. ووجدت هذه العملية أساسًا واسعًا لها مع دخول النظام في حالة من الضبابية الأيديولوجية، وفقد كثير من عناصره حسهم بالهدف. ومنذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٧، نما الفساد نموًا مفرطًا إلى حد اعتبر الأسد معه أنه من الضروري إنشاء لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع مخولة بمعالجة أشكال الرشوة كلها أو سوء استخدام السلطة، وبهدف النأي بنفسه عن هذه الممارسات، اغتنم المناسبة ليتبرع للدولة بـ «بعض من قطع الأرض» التي «انتقلت إلي بالوراثة» وبـ «بيت في دمشق اشتريته في عام ١٩٦٤ وكانت الدفعة الأساسية من ثمنه... هي السلفة التي أخذتها من المؤسسة العسكرية» [٣٦] . لكن بعد سنة من ذلك، تذمّر عضو من مجلس الشعب من «تمكّن تجار القطاع الخاص وسماسرتهم، بطرقهم الخاصة، من استمالة الكثيرين من مسؤولي القطاع العام» [٣٧] ، وفي عام ١٩٨٠، شعر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث بأنه ملزم التوصية بغربلة الرفاق الذين تتجاوز أصولهم المنقولة والثابتة نصف مليون ليرة سورية وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟» عليهم [٣٨] . لكن من الواضح أن هذا كله لم ينفع إلا قليلًا. وفي عام ١٩٨٥، استنكر المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث «ظاهرة الفساد في عدد من مؤسسات وإدارات الدولة» [٣٩] . وفي عام ١٩٨٧، سلط مؤتمر للاتحاد العام لنقابات العمال الضوء على الأمثلة الكثيرة التي تلاعبت فيها البرجوازية الطفيلية، بالتعاون مع موظفين في مواقع مسؤولة، بالقوانين والأنظمة [٣٠] . وسوف يظهر أنّ الرشوة، لا تزال بلا علاج حتى اليوم.

لا حاجة إلى القول إنّ رجال الأعمال المنخرطين في تلك الممارسات بمزايا فريدة. وكلما ارتفع موقع شركائهم الخفيين في الحكومة، كانت فرصهم الاقتصادية أعلى. وعبّر تاجر دمشقي تقليدي عن الأمر قائلًا: «المنافع التي يحصلون عليها منكرة على الآخرين؛ ما هو مباح لهم محرّم علي» [٣١] .

لا شك في أن بعض أعضاء طبقة رجال الأعمال يوجّهه رجال قريبون من مركز السلطة، غير أنه يصعب في بعض الأحيان تحديد من الذي يشد الحبال ومن الذي يرقص عليها، على الأقل لأن الأكثر نفوذًا هم الأكثر مهارة في فنون الإجبار أو التقييد، لكنهم الأقل معرفة بتعقيدات الاقتصاد أو إدارة المال. وعلى أي حال، فإنّ هاتين الفئتين تغتنيان على حساب العموم.

بالطبع ليس شراء رجال الأعمال لأشخاص في السلطة أو يتمتعون بها ذلك الشيء الخاص بسورية. يكفي، في هذا الخصوص، أن نستذكر ملاحظة ذكرها منذ وقت غير بعيد شخص مطلع في واشنطن وملاحظة أحدث عهدًا أعطاها أحد أعضاء جماعات الضغط في بريطانيا. فقد لاحظ الشخص المطلع في واشنطن أن «القوانين» في الكونغرس الأميركي «لا تسن، بل تشترى في حالات هي من الكثرة بمكان» [٣٢] . أما نصيحة رجل الضغط فقدمت إلى أجنبي يعاني صعوبة في الحصول على موافقة لشراء محلات هارودز المشهورة في لندن، إذ قال له: «أنت بحاجة إلى استئجار عضو في البرلمان تمامًا مثلما تستأجر تاكسي في لندن!» [٣٣] .

X الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء:

المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٦، ص 406؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٨، ص ٣٣٥، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١، ص ٢٨٧. ظهرت الأرقام في المجموعات الإحصائية تحت عنوان «قيمة مستوردات القطاع الخاص» في الاقتصاد.

X كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار، ٨ آذار/مارس ١٩٨٠، ص ٢٩.

X انظر الجدول (٤ - ٣).

X اسم صديقه هو صالح عضيمة. وفي شأن الفقرة المقتبسة، انظر: صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، ١٩٩٢)، ص ٣٣٨.

X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ١٠٦ - ١٠٨.

X المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

X في حديث مع المؤلف، دمشق، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

X لم يكن أي عضو في القيادة، في أي وقت رجل أعمال، ولكن عددًا قليلًا (على سبيل المثال، ستة من أصل ٤٨ عضوًا من أعضاء القيادة بين ١٩٧٠ و١٩٩٧) تحدر من عائلات من أصل تجاري أو تجاري صغير. انظر الجداول (١٢ - ٣)، (١٢ - ٤) و(١٩ - ٣).

X حصلنا على أرقام التسعينيات من مكاتب مجلس الشعب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. عن أرقام السبعينيات، انظر: سورية الثورة في عامها الرابع عشر (دمشق: [د.ن.]، ١٩٧٧)، ص ٣١ - ٣٢.

X المواد ٤ ـ و: و١٣ و١٥ من القانون. عن نص القانون، انظر غرفة تجارة دمشق، تشريعات الاستثمار، ص ١٧ وما يليها.

X استنادًا إلى البنك الدولي، كان معدل متوسط التضخم لفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢، ١٩,٤ في المئة: World Bank, The World Bank Atlas ١٩٩٤ (Washington, D. C.: World Bank, ١٩٩٣), p. ١٩.

X وضع لمعظم مستوردات القطاع الخاص «سعر موازٍ» في عام ١٩٨١، بلغ في منتصف الثمانينيات ١ دولار = ٥،٤٠ ل.س. وبعد عام ١٩٨٨، عندما خفض سعر الصرف الرسمي من ١ دولار = ١١،٢٥ ل.س، «السعر السائد في البلدان المجاورة» (١ دولار = ٤٢/٤٣ ل.س في عام ١٩٩١)، والذي لم يكن بعيدًا عن سعر السوق الحرة (١ دولار = ٥٠ ل.س في السنة ذاتها)، كان يستخدم لجزء معتبر من معاملات القطاع الخاص.

X تشرين، ٢٢/٦، ص ٤.

X الفروع الثلاثة الأخرى هي التجارة الداخلية والخارجية والترانزيت.

X د. فهد الخطيب، معاون مدير الأسعار في وزارة التموين، تشرين، ٢٩/٦/١٩٨٥، ص ٤.

X الكاتب الرئيس للتقرير هو د. نبيل سكر. عنوان التقرير «نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري. اقتراحات لاستعادة التوازن إلى الاقتصاد وتأسيس إدارة اقتصادية لامركزية» (بالعربية)، دمشق، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. المقطع المقتبس من القسم الأول، ص ٩.

X استنادًا إلى ما زعمت جريدة سورية الحرة، الناطقة باسم التحالف الوطني لتحرير سورية، العدد ٦/١٠/١٩٨٨، ص ٨، أنه ترجمة حرفية لنص تقرير وكالة الأنباء الفرنسية.

X أحاديث في أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٣ و١٩٩٤ مع سوريين داخل سورية وخارجها، لم يرغبوا في ذكر أسمائهم.
X مداخلة إدريس عباس في جلسة لمجلس الشعب عقدت يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ لعام ١٩٨٢، الجزء الثاني، الفصل الثالث، ص ٧٨.
X د. رزق االله هيلان (أستاذ في الاقتصاد في جامعة دمشق)، باقة منزلية: خواطر في السياسة والمجتمع (دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، ١٩٨٤)، ص ٢٨.
X الجريدة الرسمية، ص ٧٨ - ٧٩.
X أجرى المقابلة الكاتب البريطاني باتريك سيل. نشر نص النسخة العربية من المقابلة في الوسط (لندن)، العدد ٦٧، ١٠/٥/١٩٩٣. المقطع المقتبس موجود في الصفحة ٣٠.
X حصلت على ذلك من مصدر موثوق، لكني لست مخولًا الكشف عن اسم مصدري.
X عن هذا القانون، انظر: ص ٣٨٦ - ٣٨٨.
X عن أرقام ١٩٩١ - ١٩٩٢ في الفقرة، انظر: Washington Post, ١٦/٨/١٩٩٢, بحسب تقدير آخر، وارد في: ، Washington Post, ٢٤/١/١٩٩٣ فإن رأس المال الذي يملكه مغتربون يبلغ ٧٥ مليار دولار. وعن رقم ١٩٩٦، انظر تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية في البعث، ٢٨/٣/١٩٩٧، ص ١١.
X خطاب الأسد بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٧، والجريدة الرسمية، العدد ٤٧، ٨/١٢/١٩٧٧، ص ١٢ - ١٣.
X كلمة ألقاها نجم الدين صالح، الجريدة الرسمية، العدد ٤٩، ٣١/١١/١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٧١.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، «مقررات وتوصيات، ١٩٧١ - ١٩٨٥»، ص ٣٦.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي، التقرير السياسي، ص ١٢.
X الاتحاد العام لنقابات العمال، مؤتمر الإبداع، ص ٢٣. [لم أعثر على هذا الاستشهاد في الصفحة المذكورة من الكتاب والمتضمن وقائع ذلك المؤتمر ولا في الصفحات المجاورة لها ـ المترجم].
X حديث مع المؤلف، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
X Robert N. Winter-Berger, The Washington Pay-off: An Insider's View of Corruption in Government (Secaucus, N. J.: L. Stuart, [١٩٧٢]), p. ٤٧.
X عن مسألة هارودز ومشاركة مشرعين بريطانيين وأعضاء في حكومة رئيس الوزراء جون ميجر (John Major)، انظر: Washington Post, ٢٦/١٠/١٩٩٤.

الفصل الثامن عشر: تنظيم السلطة في النَّسَق الثاني من نظام الأسد واتّسام هذا التنظيم من بين صفات أخرى بسمة أساسية من سمات الحياة الفلاحية

الغريزة الأوّلية تجاه العائلة والعشيرة وأثرها

شكلت العائلة وامتداداتها، بدرجةٍ أقلّ (العشيرة والقبيلة) وحدات الحياة الأساسية في معظم القرى السورية على مدى زمني طويل جدًا. ومن وجهة نظر الفلاحين في تلك القرى، فاقت روابط الدم والزواج في أهميتها الروابط الاجتماعية الأخرى كلّها. وتمتعت الجماعة القائمة على القرابة، بالنسبة إليهم، بسلطة معنوية أعلى من تلك التي للدولة التي ما كانوا ليثقوا بها أساسًا. وكان هذا الشعور قويًا على نحو خاص في جبال العلويين والدروز، ولا سيما في العصر العثماني. وكانت القرابة هي الوحدة التي اعتمد عليها الفلاحون في المقام الأول من أجل الحماية في أزمنة الخطر، ولولا المساعدة المتبادلة التي أمّنتها، لكانوا عانوا صعوبة في درء خطر الجوع في سنوات الجفاف القاسي.

امتد الشعور حيال العائلة والعشيرة، لدى كثير من العلويين، ليشمل كامل الطائفة العلوية، ليس بسبب الروابط التي ولّدتها معتقداتهم الدينية المشتركة أو العجز والاضطهاد الذي عانته الطائفة على مدى قرون فحسب، بل أيضًا نتيجة إيمانهم بأن العلويين كانوا في الأصل قبيلة عربية واحدة. وكما عبّر الدكتور أحمد، ابن سليمان الأحمد، وهو إمام علوي بارز راحل حمل لقب «خادم آل البيت»، فإن العلويين «يجمع بينهم قبل كل شيء وبعد كل شيء، قربى النسب، فجميعهم تقريبًا أبناء عمومة يتحدرون من سلسلة نسب واحدة». وأضاف «وما كان لهم إلا أن يتوزعوا أفخاذًا وبطونًا على غرار القبائل العربية» [١]. ولا يهمّنا هنا أن تكون هذه الملاحظة متفقة مع الحقائق التاريخية. ما يهم هو أنها تعكس ما يؤمن به كثيرون من العلويين، ولكن ليس جميعهم. ومن الضروري أن نضيف أن كثرًا من المزارعين العلويين في ساحل اللاذقية وسهل بانياس كانوا، على مدى أجيال سابقة عدة، بلا عشيرة، وأن الروابط العشائرية في حالة العلويين الأصغر سنًا والمتعلمين، حتى أولئك الذين تعود جذورهم إلى الجبال، تشوبها درجات شتّى من التفكك. والحقيقة أنَّ بعضهم فقد آثار الارتباط العشائري كلها.

تركت الغرائز الأوليّة تجاه العائلة والعشيرة والطائفة لدى كثير من العلويين، ولا سيما كبار السن منهم، أثرها في هيكل سلطة الأسد إلى هذا الحدّ أو ذاك. وكما هو واضح من الجدولين ١٨ - ١ و١٨ - ٣، كان من العلويين ما لا يقل عن ٦١,٣ في المئة من الضباط الـ ٣١ الذين انتقتهم يد الأسد بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ ليحتلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والاستخبارات. وكان ثمانية من هؤلاء من عشيرته الكلبيّة، وأربعة من عشيرة زوجته، الحدّادين.

كان سبعة من بين هؤلاء الاثني عشر منتقين من أقرباء الأسد المباشرين بالدم أو بالزواج، وكان ثلاثة منهم ـ شقيقه رفعت وابن عم زوجته عدنان مخلوف وابن عمته شفيق فياض ـ يقودون، أو ما زالوا يقودون، أهمّ وحدات النخبة الضاربة، وتحديدًا سرايا الدفاع التي شكلت الدعامة الرئيسة لنظامه بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٤،

والحرس الجمهوري الذي أصبح أحد دعائمه الرئيسة منذ عام ١٩٨٤ فصاعدًا، والفرقة الثالثة المدرعة التي كانت تستخدم منذ عام ١٩٧٨ بوصفها قوة احتياطية لقمع أعداء النظام في الداخل أو معاقبتهم. إضافة إلى

الجدول (١٨ - ١)
الأشخاص الذين شغلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والمخابرات، ١٩٧٠ - ١٩٩٧

الاسم وأعلى رتبة وصل إليها
المنصب
مكان الولادة
تاريخ الولادة
الطائفة
الانتماء العشائري، إذا كان علويًا
العلاقة العائلية مع الرئيس، إن وجدت
الأصل الطبقي

مصطفى طلاس (عماد)
رئيس الأركان، ١٩٦٨ - 1972؛ وزير الدفاع ونائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة منذ ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٢، لكنه لا يملك من حيث القوة الحقيقية إلا وزنًا قليلًا
الرستن (شمال حمص)
١٩٣٢
سني (جدته لأبيه من أصل شركسي، وأمه من أصل تركي)

طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا؛ ابن أحد مخاتير الرستن ومتعهد سابق كان يزود الجيش التركي بالمؤن؛ ابن عشيرة فرزات الزراعية

يوسف شكور (لواء)
رئيس الأركان، ١٩٧٢ - 1974؛ معاون وزير الدفاع في منتصف السبعينيات؛ خدم فيما بعد سفيرًا في فرنسا، ثم معاون وزير الخارجية
حلب
١٩٢٨
مسيحي أرثوذكسي شرقي

من أصل متواضع وفقير. هاجر والده إلى البرازيل وهو ما زال طفلًا

حكمت الشهابي (عماد)
رئيس المخابرات العسكرية ١٩٧٠ - 1974؛ رئيس الأركان، ١٩٧٤ - 1998؛ له صلة بالأسد، لكنه كان ضابطًا مهنيًا بكل معنى الكلمة
الباب (شمال شرق حلب)
١٩٣١

سني
(من أصلكردي)

طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض الأقل شأنًا؛ ابنمالك أرض متوسط من عائلة ذات نفوذ محلي
ناجي جميل (لواء)
نائب قائد القوى الجوية، 1970؛ قائد القوى الجوية، ١٩٧١ -1978؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث، ١٩٧٠ - 1978؛معاون وزير الدفاع لشؤون القوى الجوية، 1975- 1978؛ فقد حظوته بعدذلك
دير الزور
١٩٣٠
سني

طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطيمن عشيرة الشوالغة في دير الزور (حلفاء عشيرة الخرشان، التيكانت أصلًا القاعدة الاجتماعية الأساسية لحزب البعث في دير الزور)
عدنان دباغ (عميد)
مدير المخابرات العامة، ١٩٧٠ -1976؛ وزير الداخلية١٩٧٦-١٩٨٠؛ توفي في النصف الأول من الثمانينيات
حلب
؟
سني

؟
محمد الخولي (لواء)
نائب رئيس المخابرات الجوية، ١٩٦٤ - 1970؛ رئيسالمخابرات الجوية، ١٩٧٠ - 1987؛ خدم منذ عام ١٩٧١ أو نحوه حتىعام ١٩٨٧ في الوقت ذاته رئيسًا للجنة المخابرات الرئاسية؛نائب قائد القوى الجوية من منتصف عام ١٩٨٧ حتى منتصف١٩٩٤؛ قائد القوى الجوية الفعلي منذ منتصف ١٩٩٤، ويقال إنهمارس طوال ذلك الوقت، وما زال يمارس، نفوذًا كبيرًا بوصفه مستشارًا استخباراتيًا للرئيس
بيت ياشوط، قريةفي منطقة جبلة
١٩٣٧
علوي
الحدادين

من عائلة مالكة أرض صغيرة؛متحدر من مراقب على الفلاحين وابن رجل دين (استنادًا إلى مصدر علوي)
علي حيدر (لواء)

قائد الوحدات الخاصة من١٩٦٨ إلى ١٩٨٨ عندما أصيب بتمدد بالأوعية الدموية؛ توقف عن ممارسة السيطرة المباشرة على وحداته، لكنه عاد إلى موقعه في أوائل التسعينيات، ليعتقل في صيف عام ١٩٩٤ نتيجة «مخالفة الأوامر» كما قيل، وأطلق سراحه بعد ذلك
حلة عارة، قرية في منطقة جبلة
نحو ١٩٣٢
علوي
الحدادين

طبقة رجال الدين الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين، وابن أخي الشيخ أحمد محمود حيدر، وهو مصلح ديني ذو تأثير كبير، توفي في عام ١٩٨١، وتتمتع قبته بالاحترام في المنطقة
رفعت الأسد (عميد)
قائد المغاوير والمظليين في منطقة دمشق والقاعدتين الجويتين الكبيرتين في المزة والضمير، ١٩٦٦ - 1970؛ قائد سرايا الدفاع، ١٩٧١ - 1984؛ اسميًا نائب الرئيس للشؤون الأمنية بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٨، لكنه عمليًا مقصى من أي دور فعلي
القرداحة، قرية في منطقة جبلة، وهي حاليًا البلدة الرئيسة لمنطقة القرداحة
١٩٣٧
علوي
الكلبية
شقيق
طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة
علي المدني (لواء)
رئيس الشرطة العسكرية، ١٩٦٦ -1976؛ مدير المخابرات العامة، ١٩٧٦ - ١٩٧٩
حماه
؟
سني

الطبقة التجارية الصغيرة؛ ابن بائع نوع من الحلويات اسمه جرجئة في حماه
عدنان الأسد (لواء)
قائد سرايا الصراع منذ عام ١٩٧٣
القرداحة
١٩٤٢
علوي
الكلبية
ابن عم
طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
أحمد سعيد صالح (لواء)
رئيس الأمن السياسي، ١٩٧٠ -1987؛ معاون وزير الداخلية منذ عام ١٩٨٧
المخرّم، قرية في محافظة حمص

١٩٣٥
علوي
الخياطين

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
علي دوبا
(لواء)
رئيس المخابرات العسكرية منذ عام 1974؛ «رفع» مؤخرًا إلى منصب مستشار الرئيس للمخابرات العسكرية أو إلى نائب رئيس الأركان للشؤون الأمنية، لكن من الواضح أنه ما زال يتحكم بسلك المخابرات العسكرية
قرفيص، قرية في منطقة جبلة
١٩٣٣
علوي
المتاورة

طبقة الوجهاء الريفيين الدينيين مالكي الأرض الصغار الأقل شأنًا، ابن رجل دين
عبد الكريم رزوق (عميد)
قائد سلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي، منذ وقت ما في السبعينيات حتى حزيران/يونيو ١٩٧٧ (عندما قتل على يد مقاتلين إسلاميين)
المخرّم، قرية في محافظة حمص
نحو ١٩٣٥
علوي
الخياطين

طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص
علي أصلان
(عماد)
قائد فرقة المشاة المؤللة الخامسة، ١٩٧٠ - 1975؛ قائد القوات السورية في قوات الردع العربية في لبنان، ١٩٧٦ - 1978؛ النائب الأول لرئيس الأركان، مسؤول عن العمليات، ١٩٧٩ - 1998؛ رئيس الأركان منذ عام ١٩٩٨
القبو، قرية في منطقة جبلة
١٩٣٣
علوي
الخياطين

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
علي الصالح
(لواء)
قائد سلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي، ١٩٧٧
صافيتا
١٩٣٥
علوي

المتاورة

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
محمد ناصيف (لواء)
رئيس فرع الأمن الداخلي في المخابرات العامة منذ منتصفالسبعينيات
اللقبة، قرية قرب مصياف
نحو ١٩٣٩
علوي
الكلبية

طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن وجيه قروي، يقال إنه كان «يعيش على الإتاوات»
عدنان مخلوف (لواء)
نائب قائد سرايا الدفاع، ١٩٧١ -1979؛ قائد الحرس الجمهوري من ١٩٧٩ حتى حزيران/يونيو ١٩٩٥؛ في البداية كان الحرس الجمهوري أقل أهمية من سرايا الدفاع، لكنه أصبح من عام ١٩٨٤ فصاعدًا دعامة رئيسةفي منظومة أمن النظام في منطقة دمشق
بستان الباشا، قريةفي منطقة جبلة
نحو عام ١٩٣٩
علوي
الحدادين
ابن عم زوجة الأسد
طبقة الوجهاء القرويين مالكي الأرض الأغنياء؛ ابن مالك أراضٍ ومراقب على الفلاحين
شفيق فياض (عماد)
قائد فرقة المشاة المؤللة السابعة، ١٩٧٣ - 1978؛قائد الفرقة الثالثة المدرعة، وهي فرقة من النخبة وذات أهمية سياسية، منذ عام١٩٧٨، لكن يقال إنه أصيب بعجز في عام ١٩٩١-١٩٩٢ نتيجة ذبحة صدرية
عين العروس، قرية في منطقة جبلة
؟
علوي
الكلبية
ابن عمة الأسد؛ ابن فياض أيضًا صهر شقيق الرئيس رفعت.
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
إبراهيم صافي (لواء)
قائد الفرقة الأولى المدرعة المرتبطة سياسيًا منذ عام ١٩٧٨
الشراشير، قرية في منطقة جبلة
؟
علوي
الخياطين

طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص

نزيه زرير (عميد)
مدير المخابرات العامة، ١٩٧٤ -١٩٨٤
القريتين، محافظة حمص
١٩٤١
سني

من عائلة من أصول بدوية
صبحي حداد (لواء)
قائد القوى الجوية، ١٩٧٨ - ١٩٨٧
حماه
؟
سني

من عائلة من الحرفيين
فؤاد العبسي (ضابط شرطة ذو رتبة رفيعة)
مدير المخابرات العامة، ١٩٨٤ -1987؛ محافظ دمشق سابقًا
جوبر، قرية في غوطة دمشق
؟
سني

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
عدنان بدر حسن (لواء)
رئيس الأمن السياسي منذ عام 1987؛ قائد فرقة المشاة المؤللة التاسعة سابقًا
حمص (أصلًا من المخرم الفوقاني)
؟
علوي
الخياطين

طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
إبراهيم حويجة (لواء)
رئيس مخابرات القوى الجوية منذ عام ١٩٨٧
بيت ياشوط، قرية في منطقة جبلة
؟
علوي
الحدادين

طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص
ماجد سعيد
مدير المخابرات العامة، ١٩٨٧ -١٩٩٤

دمشق
؟
سني

من عائلة حضرية من الطبقة الوسطى
غازي كنعان (لواء)
شخصية رئيسة في شعبة المخابرات العسكرية؛ رئيس المخابرات العسكرية في لبنان؛ اعتبر خليفة محتملًا لعلي دوبا
بحمرة، قرية في منطقة جبلة
نحو ١٩٣٣
علوي
الكلبية
ابنه يعرب صهر جميل الأسد شقيق الرئيس؛ وكنعان أيضًا من أقرباء شفيق فياض (ابن عمة الرئيس)
طبقة الفلاحين الأغنياء، ابن فلاح مالك أراضٍ
علي ملاحفجي (لواء)
قائد القوى الجوية من ١٩٨٧ إلى منتصف عام ١٩٩٤
حلب
؟
سني

من عائلة حرفية (صانعو ملاحف)
باسل الأسد
(رائد)
متدرب على التوالي في الهندسة المدنية، طيار في القوى الجوية؛ شخصية ذات نفوذ متزايد في الحرس الجمهوري من نحو ١٩٨٧ حتى وفاته بحادث سيارة في يوم ٢١ كانون الثاني/يناير 1994؛ كان رسميًا رئيس الأمن الرئاسي
دمشق
١٩٦٢
علوي
الكلبية
ابن الأسد البكر
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار
علي حبيب
(لواء)
قائد الوحدات الخاصة منذ آب/أغسطس 1994؛ سابقًا قائد الفرقة السابعة المؤللة
صافيتا
؟
علوي
المتاورة

طبقة رجال الدين الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين
بشار الأسد
(رائد)
على الرغم من دراسته طب العيون، من الواضح أنه خلف أخاه باسل في عام ١٩٩٤ بوصفه شخصية رئيسة في الحرس الجمهوري
دمشق
١٩٦٥
علوي
الكلبية
ابن الأسد
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار
بشير النجار
مدير المخابرات العامة، منذ عام 1994؛ سابقًا المدير العام للجمارك
دمشق
نحو ١٩٤٥
سني

من عائلة حضرية من أسفل الطبقة الوسطى

المصادر: أنا مدين لعدد كبير من السوريين (ومعظمهم علويون) بالتفصيلات الواردة في الجدول. وعلى الرغم من تدقيقي فيها مرارًا مع أشخاص مختلفين، فإن احتمال وجود أخطاء في الوقائع أمر وارد.

الجدول (١٨ - ٢)
ملخص الجدول (١٨ - ١)

الانتماء الطائفي
الأصل الطبقي

العدد
النسبة
النسبة المقدرة التقريبية للطائفة في مجموع السكان في عام ١٩٩٥

العدد
النسبة
سنّة
١١
٣٥,٥

نحو ٧٣
فلاحون

علويون
١٩
٦١,٣
نحو ١٢
فلاحون مجردون من الأرض أو محاصصون
٣

مسيحيون
١
٣,٢
نحو ١٠
فلاحون مالكو أرض صغار
٥

المجموع
٣١
١٠٠

فلاحون أغنياء
١

المجموع
٩(أ)
٢٩,١
الانتماء العشائري للعلويين

العدد
النسبة

طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا

الكلبية (عشيرة الأسد)
٨
٤٢,١
وجهاء فلاحون مالكو أرضصغار

٧

الحدادين (عشيرة زوجة الرئيس)
٤
٢١,٠٥
وجهاء ريفيون دينيون مالكو أرض صغار
٢

الخياطين
٤
٢١,٠٥
مختار بلدة ريفية يعمل بالتعهدات
١

المتاورة
٣
١٥,٨
وجهاء ريفيون مالكو أرض متوسطون
٢

المجموع
١٩
١٠٠
وجهاء ريفيون دينيون مالكو أرض متوسطون
١

المجموع
١٣(ب)
٤١,٩
درجة قرابة العلويين من الأسد

قرابة وثيقة بالدم أو الزواج
٧
٣٦,٨

غير ذلك

غير ذلك
١٢
٦٣,٢

موظف صغير
١

المجموع
١٩
١٠٠
تاجر صغير
١

حرفي صغير
١

عائلة من أصل بدوي
١

المجموع
٤ (ج)
١٢,٩
لا توجد معلومات مؤكدة
٥
١٦,١
المجموع الكلي
٣١
١٠٠

(أ) جميعهم علويون عدا فلاح واحد سنّي مالك أرض صغير.
(ب) ١١ علويًا وسنيّان.
(ج) جميعهم سنّة.

ذلك، أدّى ابن الرئيس البكر باسل دورًا رئيسًا في الحرس الجمهوري منذ عام ١٩٨٧ تقريبًا حتى وفاته في حادث سيارة في عام ١٩٩٤، وأُدْخِلَ في برنامج مهم لإعداد الضباط القادة، وفيه يتلقى شباب مختارون بعناية تعليمًا متقدمًا في مجالات متنوعة على نفقة المؤسسة العسكرية، ويُعَدُّون بوضوح ليخلفوا الجيل الحالي من القادة في القوات المسلحة. وتولى ابن آخر من أبناء الأسد ـ هو بشار ـ كما سيظهر، دور أخيه في الحرس الجمهوري، وأُدْخِلَ مثله برنامج الضباط القادة.

طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا والحلقة الداخلية الضيقة
في قيادة النظام

تحدر ما لا يقل عن ١١ (٥٧,٩ في المئة) من العلويين التسعة عشر الذين

شغلوا، أو ما زالوا يشغلون، المواقع على هذا المستوى من هيكل السلطة من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا التي كانت تملك مساحات صغيرة أو متوسطة من الأرض، وتتمتع، على الرغم من عدم غناها، بنفوذ ومكانة بين الفلاحين المحليين. ولم يتحدر إلا ثلاثة (١٥,٨ في المئة) من محاصصين. بعبارة أخرى، إن أغلبية هؤلاء لا تتحدر من عائلات تقع عند الطرف الأدنى من الدخل الريفي أو سلم المكانة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ أربعة منهم هم أبناء رجال دين، بمن فيهم علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية منذ عام ١٩٧٤، وعلي حيدر، قائد الوحدات الخاصة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٩٤، وهو أيضًا ابن أخي الشيخ أحمد محمد حيدر، وهو زعيم ديني معروف في جبال العلويين، ولا سيما بين أبناء عشيرة الحدادين، نتيجة أفكاره الإصلاحية. وسعى الشيخ أحمد حيدر الذي تعامل قبّته (أو مزاره) بالإجلال في قريته الأصلية حلّة عارة، إلى تحرير العقيدة العلوية من الخرافات وإلى التوفيق بينها وبين الاتجاهات الحديثة في التفكير. ولا بدّ من تأكيد نقطة أخرى ذات صلة، وهي أن أبناء المشايخ يحتفظون بالنفوذ بين أبناء قراهم أو حتى ضمن الجماعة العشائرية أو الدينية الأوسع، ويحترمون من خلال عائلاتهم، حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم رجال دين. وهذا صحيح على الأقل في حالة علي حيدر.

سوف نعيد إلى الأذهان أن الضباط الذين تعود جذورهم إلى طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا كانوا أيضًا راجحين في اللجنة العسكرية التي شكلت العمود الفقري لنظام البعث في الستينيات (عن الأدلة الداعمة والعوامل التاريخية المفسّرة لصعود هذه الطبقة الاقتصادي والاجتماعي، انظر الفصل ١٢).

هل نظام الأسد طائفي؟

تُظهِرُ نظرة فاحصة إلى الجدول (١٨ - ١) أن منصب قائد القوى الجوية بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٤ شغله دائمًا سنّة، وهم على التوالي ناجي جميل وصبحي حداد وعلي ملاحفجي. كذلك لم يعين سوى سنّة في منصب مدير المخابرات العامة المدنية منذ عام ١٩٧٠ إلى الآن، وهم عدنان دبّاغ وعلي المدني ونزيه زرير وفؤاد عبسي وماجد سعيد وبشير النجار. وبالمثل كان رئيس الأركان ـ حكمت الشهابي ـ بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٨ سنيًا، وكان مصطفى طلاس، وهو سني أيضًا، وزير الدفاع منذ عام ١٩٧٢. غير أنّ أيًا من هؤلاء الضباط لا يملك، ولم يملك في أي لحظة، سلطة اتخاذ قرارات حاسمة أو القيام بمبادرات مستقلة. ومن الواضح أنهم استمدّوا سلطتهم من الأسد، ولم يكن لهم أي دعامة عسكرية خاصة بهم.

صحيح أن بعضهم ـ طلاس والشهابي وناجي جميل من بين آخرين ـ تمتع ضمن نطاق عمله، وفي المرحلة الأولى من حكم الأسد، أي تقريبًا بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، بحريةٍ أعلى نسبيًا من تلك التي حظي بها في السنوات اللاحقة، ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بالروابط الشخصية التي كان الأسد قد نسجها معهم منذ أيامه في الكلية العسكرية أو كلية القوى الجوية، ومساهماتهم في انتصار الأسد على اللواء صلاح جديد، خصمه العلوي ورجل سورية القوي في النصف الثاني من الستينيات، لكن العامل السببي الأهم كان الجوّ السياسي الداخلي المتراخي في حينه، الذي يجد جذوره في الدعم الشعبي الواسع الذي تمتعت به سياسات الأسد في ذلك الحين. إضافة إلى ذلك، كان الأسد في ذلك الوقت لا يزال منشغلًا بعملية تمتين قاعدة سلطته الأساسية. غير أنّه كان هنالك، حتى في ذلك الوقت، معاونون موثوقون من أقربائه أو أبناء طائفته يراقبون عن كثب السنّة في المناصب العسكرية أو الأمنية العليا، وكانت لديه المصادر اللازمة لتوقع أي خطوة غير مجازة منه شخصيًا

واحتوائها ومجابهتها. وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن ناجي جميل كان يقف على رأس القوى الجوية، ما كان في إمكان أي طائرة حربية أن تقلع من أي مطار عسكري من دون علم عملاء العلوي محمد الخولي، رئيس مخابرات القوى الجوية ورئيس لجنة المخابرات الرئاسية. علاوة على ذلك، كان المغاوير والمظليون المسجلون في سرايا الدفاع بقيادة رفعت شقيق الأسد يحرسون أكبر قاعدة جوية في سورية في المزة على أطراف دمشق ومطار الضمير للطائرات المقاتلة الجاهزة للعمل على بعد ٦٠ كيلومترًا شمال شرق العاصمة. وفي الوقت ذاته، كان العلوي عبد الكريم رزوق يتحكم بسلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي.

مع ذلك، شهد «زمن اضطرابات» النظام، أي بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣ ـ وهي فترة تميزت بسياسات سورية مثيرة للجدل في لبنان وتأكّلات عميقة في جاذبية الأسد وموجات متكررة من هجمات المقاتلين الإسلاميين القاتلة والانتقامات الوحشية، ولا سيما في حماه، على يد سرايا الدفاع وغيرها من الوحدات النخبوية ـ اشتداد اعتماد الأسد على أقربائه وعلى الضباط والجنود العلويين حتى أصبحوا الحرس الذي لا يستغنى عنه لسلطته العليا.

بعد ذلك أخذ تأثير الضباط السنّة ذوي الرتب العالية، باستثناءات قليلة، يتضاءل شيئًا فشيئًا. ما زال طلاس وزير الدفاع، لكن وظائفه أخذت، منذ النصف الثاني من السبعينيات، طابعًا مراسميًا على نحو متزايد. وذلك الصديق العلوي من أصدقاء رفعت الأسد، الذي خدم تحت قيادته في سرايا الدفاع، لم يكن، على الرغم من انحيازه الكامل، بعيدًا عن الحقيقة عندما كتب في عام ١٩٩٢ عن طلاس، «هو في الجيش، وكأنه غير معدود من الجيش، فهو لا يحل ولا يربط، وليس له من دور فيه إلا دور الذيل من الدابة» [٢] .

أما حكمت الشهابي فكان ضابطًا مهنيًا بكل معنى الكلمة وعلى طول الخط كانت واجباته فنية في الجوهر، لكنه بقي قريبًا من الأسد الذي كان يعهد إليه في بعض الأحيان بمهمات حساسة في الخارج. هكذا، عمل في لحظات معينة من الصراع الأهلي اللبناني، وسيطًا نيابة عن الأسد. كما مثّلَهُ في الثمانينيات، كما قيل، في لقاءات سرية عدة مع المسؤولين الأميركيين في واشنطن التي منع سفير سورية إلى الولايات المتحدة من دخولها [٣] . وبوصفه رئيس الأركان، أجرى في عام ١٩٩٤ مفاوضات في واشنطن مع نظيره الإسرائيلي إيهود باراك الذي وصفه بأنه «مُكِبٌّ على عمله وشديد الذكاء» [٤] . لكن استنادًا إلى سوريين حسني الاطلاع، لم يكن الشهابي الشخص الرئيس، حين يتعلق الأمر بتحريك أي قطعة عسكرية تتمتع بأي أهمية، بل العلوي علي أصلان، النائب الأول لرئيس الأركان لشؤون العمليات بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٨ ورئيس الأركان منذ عام ١٩٩٨.

أما ناجي جميل، العضو العسكري الآخر الوحيد المتبقي في حلقة الأسد الصغيرة من الأصدقاء الشخصيين السنّة، فناله في البداية استياء الأسد عندما تجرأ في منتصف السبعينيات وعبّر، في دوائر الضباط، عن هواجسه تجاه دور رفعت الأسد المتنامي، حين كان هذا الأخير ما زال ينعم بأفضال أخيه. لكن جميل لم يخسر مناصبه قائدًا للقوى الجوية ورئيسًا لمكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث إلا في عام ١٩٧٨، الأمر الذي يرجع أساسًا إلى شعور الأسد، كما قيل عمومًا، بأنه لم يقم بما يكفي لكشف الخلايا السرية للمقاتلين الإسلاميين المسؤولين عن موجة العنف المتصاعدة حينذاك. وفي عام ١٩٨٤، عاود الظهور في ذروة «أزمة الخلافة» (التي سنناقشها بعد قليل)، إنما، ولدهشة كثير من السوريين، إلى جانب رفعت. لكن الذي رشح لاحقًا هو أنّه فعل ذلك بطلب مباشر من الرئيس الذي

خشي من أن يتصرف رفعت بطيش، ويحول الأمور إلى فوضى، إذا ما ترك بلا حلفاء يمكن أن يفرضوا عليه بعض القيود. لكن هذا لم ينقذ جميل من الاستبعاد في ما بعد من أي دور فاعل، مثله في ذلك كمثل رفعت.

يبيّن الجدول (١٨ - ٣) بصورة واضحة تزايد اعتماد الأسد على أبناء طائفته منذ «زمن اضطرابات» نظامه فصاعدًا. فباستثناء التشكيلات العسكرية الخاصة الحامية للنظام التي يتمتع الضباط العلويون بسيطرة حصرية عليها على طول الخط، لم يكونوا يقودون في عام ١٩٧٣ سوى فرقتين من فرق الجيش النظامي الخمس، أما في عام ١٩٨٥، فكانوا يقودون ما لا يقل عن ست فرق، وفي عام ١٩٩٢ سبع فرق من بين الفرق التسع التي شكلت في حينه الجيش النظامي السوري.

هل تبرر لنا الملاحظات السابقة أن نستنتج أن نظام الأسد طائفي في صميمه؟ صحيح أنه لا جدال في أن قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة، وأن هذا الملمح من ملامح حكمه كان في جزء منه قد عمل في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات على إيجاد مناخ سياسي مشحون بالطائفية وصدَّعَ الرأي السوري تصدّعًا خطيرًا على أساس طائفي، لكن ليس هناك، في الوقت ذاته، سوى القليل من الأدلّة على أن الأسد في سياساته الاقتصادية أعطى تفضيلًا ملحوظًا للطائفة العلوية، أو أن أغلبية العلويين تتمتع بأسباب الراحة في الحياة أكثر من أغلبية الشعب السوري.

الجدول (١٨ - ٣)

أسماء قادة فرق الجيش وانتماءاتهم الدينية (باستثناء سرايا الدفاع والحرس الجمهوري والوحدات الخاصة) في أعوام ١٩٧٣ و١٩٨٥ و١٩٩٢

الفرقة	١٩٧٣		١٩٨٥		١٩٩٢	
	اسم القائد	الطائفة	اسم القائد	الطائفة	اسم القائد	الطائفة
الفرق المشكلة قبل حرب١٩٧٣						
الأولى المدرعة	توفيق الجهني	علوي(أ)	إبراهيم صافي	علوي(ب)	إبراهيم صافي	علوي (ب)
الثالثة المدرعة						

مصطفى شربا
إسماعيلي
شفيق فياض
علوي(أ)
شفيق فياض
علوي (أ)
الخامسة المؤللة مشاة
علي أصلان
علوي(أ)
أحمد عبد الرزاق عبدالنبي
سني
عبد الحميد جمال
؟
السابعة المؤللة مشاة
عمر أبرش
سني
علي حبيب
علوي(ج)
علي حبيب
علوي(ج)
التاسعة المؤللة مشاة
حسن توركماني
سني
عدنان بدر حسن
علوي(ب)
نديم عباس
علوي(أ)
الفرق المشكلة بعد حرب ١٩٧٣
العاشرة المدرعة

إبراهيم داود
شيعي
؟
؟
الفرقة ١١ المدرعة

محسن سليم عامر
درزي
توفيق جلول(*)
علوي

الفرقة ١٤ المدرعة

سليمان عيسى
علوي
عزت زيدان
علوي
الفرقة 569المدرعة (الاسم الرسمي منذ عام ١٩٨٤ لسرايا الدفاع التي أعيدتنظيمها)

حكمت إبراهيم
علوي
حكمت إبراهيم
علوي

(أ) من عشيرة الكلبية.
(ب) من عشيرة الخياطين.
(ج) من عشيرة المتاورة.

بل إنَّ ثمّة شكاوى أطلقها علويون من الجبال مفادها أن الكتلة العظمى من الفلاحين في مناطقهم محرومة من وسائل الراحة ولا تزال تعتمد في الفلاحة على أحوال الطقس المتقلّبة. وعلى الرغم من كهربة قراهم والمكاسب التي حققوها في مجال التعليم، فإن مكاسبهم الحقيقية من الزراعة بدت عمومًا كأنها تسير في خط منحدر ببطء، على الأقل في السنوات العشر الأخيرة أو نحوها، ولم تتّخذ اتجاهًا متدرّجًا صعودًا إلا في بعض الحالات القليلة. وحتى يتمكنوا من الجمع بين الغايتين، غالبًا ما كان عليهم تأمين مصاريفهم اليومية من مصادر دخل إضافية. واستنادًا إلى دراسة ميدانية جرت برعاية الاتحاد العام للفلاحين، لم يتجاوز الدخل السنوي الصافي للعائلات الفقيرة صاحبة الحيازات الصغيرة ـ أي أغلبية الفلاحين ـ في جبال العلويين ٥٠٠ ليرة سورية أو ١٣٩،٨٦ دولارًا في الخمسينيات [٥] ، ونادرًا ما وصل في عام ١٩٩١ إلى ٣٠ ألف ليرة سورية أو نحو ٦٠٠ دولار، بحسب تقديرات علويي الجبال [٦] التقريبية. وإذا افترضنا صحة هذه الأرقام، فمن المشكوك فيه أنها تمثل زيادة حقيقية في الدخل، إذا ما أخذنا في الحسبان الانخفاض الحاد في القدرة الشرائية، لا لليرة السورية فحسب، بل وللدولار الأميركي في الفترة الفاصلة.

من الجدير بالملاحظة أن مناوئي النظامي من جميع الطوائف يعترفون أن أغلبية العلويين لا تتمتع بمعاملة مميّزة، وأنهم مهمشون سياسيًا مثل باقي الشعب. فعلى سبيل المثال، تساءل حمود الشوفي في عام ١٩٨٨، وهو درزي والأمين العام لحزب البعث بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤: «من هم الذين حصلوا على امتيازات من العلويين؟»، وأجاب: «إنهم قلة». وقبل ذلك، كان صلاح الدين البيطار، وهو سني وأحد مؤسسي حزب البعث، قد ركّز في آخر مقالة كتبها قبل اغتياله ونُشرت بعد وفاته، على ضرورة التمييز بين النظام والكتلة العظمى من العلويين الذين لم يكن

لهم أي دور في إقامته، والذين يشكلون جزءًا من أغلبية الناس الصامتين الذين يقاومون جرائمه على الأقل بقلوبهم. حتى عدنان سعد الدين من الأخوان المسلمين سلّم بأن كثيرًا من العلويين مضطهدون [٧] .

في ما يتعلق بالعلويين في سلك الضباط، وهم عمومًا في وضع أفضل من الفلاحين العلويين، أكد العلوي المنشق البارز الدكتور أحمد سليمان الأحمد في عام ١٩٨٨ أن «أغلبية ضباطنا [علويين وغير علويين] تعيش في مستوى الاحتياج». وأضاف «ولا يمكن للأمر أن يكون إلا كذلك، إذ إن الضابط الشريف ليس له إلا راتبه كسائر الموظفين الشرفاء. وكثيرًا ما يكون مسؤولًا عن عائلة كبيرة أو عن أخ وأخت في أغلب الأحيان يتكفل بتعليمهما» [٨] .

من الصعب القول إلى أي مدى يتفق هذا التأكيد مع الحقائق. فهو، في بعض جوانبه، يعاكس الفكرة المنتشرة على نطاق واسع بأن سلك الضباط هم الفئة المدللة من المجتمع برواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية والقروض الحكومية الميسرة والسلع الرخيصة من جمعيات الجيش التعاونية وغيرها من الامتيازات، كالسكن المدعوم: في عام ١٩٧٧، كشف وزير الدفاع مصطفى طلاس نفسه في مجلس الشعب أن مؤسسة الإسكان العسكرية تتقاضى من الضباط العسكريين [على مدى فترة معينة] ما بين ٤٦ و٦٤ ألف ليرة سورية فقط ثمنًا لبيوت في دمشق تبلغ قيمتها الحقيقية ١٧٠ أو ٣٠٠ ألف ليرة [٩] . وفي كشفه هذه الحقيقة، التي وردت على سبيل المثال، وعكست ممارسة قائمة بالفعل لا في دمشق فحسب، بل وفي أجزاء أخرى من القطر، كان طلاس يسعى إلى تبرير سن المرسوم رقم ٤ لعام ١٩٧٧ الذي يمنع المستفيدين من بيع البيوت التي حصلوا عليها بهذه الطريقة قبل مرور خمس سنوات من تاريخ حيازة البيت وقبل «تسديد قيمته [الاسمية] بالكامل» [١٠] . وليس مفاجئًا عمومًا أن حيازة تلك البيوت كانت أسهل على الضباط ذوي السلطة العليا منها على الضباط في الرتب المتوسطة أو الصغيرة.

سوء استعمال السلطة في المراتب العليا ورمزها الأول

ليس هناك إلا القليل من الشك في أن كثيرًا من كبار الضباط القريبين من مركز السلطة، والذين يجب أن نركز الاهتمام عليهم الآن، أصبحوا أغنياء وهم في مناصبهم. ففي عام ١٩٨٥، زعم السياسي السوري القديم أكرم الحوراني، ولديه مصادره الخاصة حسنة الإطلاع، أن شفيق فياض، ابن عمّة الأسد وقائد الفرقة الثالثة منذ عام ١٩٧٨ بنى قصرًا بتكلفة ٥٦ مليون ليرة سورية (١,٨٦ مليون دولار تقريبًا) في مسقط رأسه قرية عين العروس، وأن علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية منذ عام ١٩٧٤، أهرق ٨٠ مليون ليرة سورية (٢,٦ مليون دولار تقريبًا) في مسكن أكثر فخامة في قرفيص [١١]. ولم يتسنّ لي أن أتحقّق من صحة هذه التأكيدات والمبالغ الباهظة المنفقة من مصدر مستقل. لكن الفكرة الأساسية التي أراد الحوراني إيصالها هي أن هذين الضابطين وغيرهما في هذا المستوى من السلطة استغلا النفوذ، بطريقة أو بأخرى، لتوجيه الثروات إلى أيديهما. ومن الضروري بالطبع أن نكون حذرين عند التعامل مع أدلة يقدّمها مناوئو النظام. وفي الوقت ذاته، هناك شعور عام في سورية أن الممارسات السرية والمكاسب غير المشروعة في المناصب العليا خرجت عن السيطرة. ومما له دلالته أنه عندما تساءل مؤلف هذا الكتاب، في أثناء رحلة قام بها إلى قرية في الريف العلوي في عام ١٩٩٢ ورؤيته منزلًا فخمًا جاثمًا على تلة، عن هوية المالك، تطوع سائق سيارة الأجرة العلوي للقول: «إنه لرجل في السلطة، أي لحرامي!». قال الكثير بكلمات قليلة، لكني لم

أضغط للحصول على المزيد لأن أصدقاء سوريين كانوا قد حذروني من أن بعض سائقي سيارات الأجرة يعمل مخبرًا لأجهزة الأمن.

كان شقيق الرئيس رفعت، حتى خروجه فعليًا من الحياة العامة في عام ١٩٨٥، رمز الفساد الأول الذي ابتلي به النظام. ولا مجال لدحض أنه سلك طرقًا مختصرة إلى الثروة. حتى إذا افترضنا أن تعويضاته المشروعة من منصبه قائدًا لسرايا الدفاع بلغت ضعفي أو ثلاثة أضعاف الراتب الرسمي لنائب الرئيس السوري أو رئيس وزرائه، الذي وصل إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية شهريًا في عام ١٩٧٣ [١٢]، وقد يكون ارتفع إلى ٥٠٠٠ ليرة في عام ١٩٨٤، فلا توجد أي طريقة يستطيع بها أن يراكم على نحو مشروع المبالغ الكبيرة اللازمة للاستثمارات التي قام بها في العقارات في سورية وأوروبا والولايات المتحدة. ومن المعروف عمومًا أنه دفع في آب/أغسطس ١٩٨٢ ثمن فيلا من الطراز الجورجي في هالتر كورت (Halter Court) في بوتوماك (Potomac)، ميريلاند، ١,١ مليون دولار بشك وقّعه أمين الصندوق وسحبه بوتوماك فالي بنك على حسابه. وقيل إن الأموال أرسلت برقيًا من الخارج. حتى رئيس البنك لم يكن «يتمتع بكثير من الخبرة في أمور من هذا النوع»، وببساطة لم «ير تلك الأنواع من الأموال تمر في البنك بتلك الطريقة» [١٣]. وقبل ذلك، في عام ١٩٧٧، اشترى رفعت ألفي دونم في قرية كفر زبين [*] السورية مقابل ١,٥ مليون ليرة سورية (نحو ١٥٠ ألف دولار) [١٤]. واشترى أيضًا، في وقت ما، منزلًا في ضاحية سان نوملا ـ دريتش [١٥] (Nomla Saint ـ Dreteche) في باريس، وامتلك، استنادًا إلى إحدى صحف المعارضة، من بين ممتلكات أخرى في لندن في عام ١٩٨٨ مبنى ضخمًا من عشرين طبقة قرب قصر باكنغهام [١٦]. وقدر بعض منتقديه السوريين ثروته في منتصف الثمانينيات بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، وقدرها آخرون بأكثر من ذلك بكثير [١٧].

إذا كان ذلك صحيحًا، فإن سؤالًا يُطرَح على نحو لا مفرّ منه: ما الوسائل التي أتاحت لرفعت أن يتنعّم بتلك الثروة؟ ثمّة، في هذا الصدد، أقاويل كثيرة تتناقلها الألسن في دمشق. راج بعض هذه الأقاويل بالتكرار أكثر منه بالدليل، وبدا أحيانًا مبالغًا فيه، مع أنه يلقي بعض الضوء. لكن لبعض منها رنين الحقيقة. فقد أكد تاجر في حديث مع المؤلّف أن رجل أعمال لبناني من معارفه أعطى رفعت في أواخر السبعينيات سيارة كاديلاك و٢٠٠ ألف دولار على أمل أن يساعده في تحقيق صفقاته. واتهم آخرون رفعت بأخذ رشى على العقود الحكومية. ويقال أيضًا إنه كان «شريكًا خفيًا» لكثير من رجال الأعمال، بمن فيهم صائب النحاس، وهو شيعي من أصل متواضع من حارة الجورة في دمشق، جمع ثروة استثنائية، وكان متورطًا في الثمانينيات ببيع إيران الأسلحة، وكان، من بين أمور أخرى، المدير العام لمؤسسة دمشق للحواسيب الرقمية، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية ـ وهي شركة مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة ـ ووكيل شركات بيجو وفولفو وفولكسفاغن وإنترفلاغ والخطوط الجوية الاسكندنافية. واتهم فلاحون من حوران رفعت بالاستيلاء على ذهب كان العثمانيون المنسحبون في الطور الأخير من الحرب العالمية الأولى قد دفنوه شرق درعا خشية الوقوع في الأسر، وبأنّه استخرج هذا الذهب، بحسب تأكيداتهم، في تنقيب أُجْرِيَ بتوجيه مباشر منه. وربط القيادي المعارض العتيق أكرم الحوراني، بدوره، رفعت بـ «عمليات بيع سرية» لآثار سورية عبر لبنان إلى تجار في الخارج، وشمل ذلك آثارًا «سرقتها من متحف حماه» سرايا الدفاع التابعة له في أثناء قمعها انتفاضة حماه في عام ١٩٨٢، عندما راح رفعت يتصرف على هواه بوصفه الحاكم العرفي للمدينة بموجب

القانون الإداري رقم ١٨٤.

لم يستطع الحوراني منع نفسه من مقارنة السهولة التي راكم بها أعضاء عائلة الأسد وبعض مساعديه المقربين الثروة وحياة البذخ التي يعيشونها بالظروف في أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٧، عندما كان رئيس لجنة الموازنة في المجلس النيابي. ما زال يتذكر كيف ظهر الرئيس في ذلك الوقت شكري القوتلي في أحد الأيام في إحدى جلسات اللجنة وطلب من أعضائها شخصيًا تخصيص ١٨ ألف ليرة سورية (نحو ٥٠٢٨ دولارًا) لشراء سيارة رئاسية جديدة. واستحثهم قائلًا إن سيارته القديمة في حالة سيئة، وتتعطل باستمرار. لكن اللجنة، بقيادة الحوراني الذي فكر أنه يمكن إنفاق المبلغ على نحو أفضل بتأمين بئر ارتوازية لقرية فقيرة، رفضت طلب القوتلي [١٨] .

استاء رفعت نفسه من القصص المنتشرة عنه في الدوائر التجارية ومن العار اللاحق باسمه. فتساءل قبل عام ١٩٨٤ في حديث على انفراد مع أحد أصدقائه، «لماذا إذا أقدم التاجر على عمل أو قام بمشروع، يخلقون له أعذارًا...، وإذا أقدم غيره على مثل عمله أو قام بمشروع مثل مشروعه فإنهم ينزلون به تشويهًا؟» [١٩] وفي موضع آخر من روايته، يفترض ذلك الصديق، الذي، بالمناسبة، خدم في سرايا الدفاع، أن مشوهي صورة رفعت اتهموه بـ «تهريب المخدرات وبيع الأسلحة وقتل الأبرياء وخطف النساء وإقامة علاقات مشبوهة مع أعداء [سورية]». وأضاف أن سلوك سرايا الدفاع يشكّل، من وجهة نظرهم، «دليلهم الأكبر». وفي حين يجادل في كثير من اتهاماتهم، فإنه يسلّم بأنك «في بعض أجزاء [السرايا] لا بد وأن تسأل نفسك وتقول: أين أنا؟ هل في قطعة عسكرية أو في سوق تجاري؟» [٢٠] .

كان رفعت مصدر إحراج لأخيه حتى قبل أن يتولى الأسد مقاليد الحكم. وهذا واضح من ملاحظات أبداها الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ـ قبل أيام من انقلابه ـ في جلسة استثنائية من جلسات المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث الذي كان لأنصار خصمه صلاح جديد اليد العليا فيه. فبعد تشديد الأسد على أنه كان «عضوًا قديمًا ومنضبطًا في الحزب» و«ملتزمًا بأنظمته»، أضاف «هل طلبتم التحقيق في سلوك أخي واعترضت؟ هل فرضتم عليه عقوبة ورفضت تنفيذها؟» [٢١] . لم تكن هناك في النسخة الموجزة عن وقائع المؤتمر أي إشارة إلى طبيعة الأخطاء التي كان رفعت قد تورط بها، لكن سيظهر أن ملاحظات الأسد تتعلق جزئيًا بأعمال تنقيب أثري غير مرخصة تمت بمبادرة من رفعت على أملاك عائلة الحسيبي، وهي عائلة زوجة رئيس الدولة في حينه، نور الدين الأتاسي [٢٢] .

«أزمة الخلافة»

كان رفعت أيضًا في أساس المشكلة التي شغلت النظام في أثناء «أزمة الخلافة» بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ التي أوجدها مرض الأسد الخطير. في يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، أسرع رفعت إلى جوار سرير أخيه حالما سمع بخبر تدهور صحته، ولم يُضع فرصة لقاء شخصيات النظام الرئيسة «فرادى أو جماعات» عندما جاءوا إلى المستشفى للتعبير عن قلقهم على صحة الرئيس. واستنادًا إلى رواية منسوبة إلى علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، طرق رفعت، بلا لف ولا دوران، المسألة الأقرب إلى قلبه، قائلًا بصوت لا يخلو من توجع:

إن أخي لم يعد لنا في حياته أمل... وحتى إن سلم هذه المرة ونجا من الموت، فإنه لن يعود قادرًا على القيام بأعمال الدولة... مرضه شرس عضال، أصيب به منذ مدة طويلة. وإنه عانى منه معاناة قاسية خفيت على الجميع إلا علي وعلى بعض

أفراد الأسرة وإذا رحنا ننتظر بحزن عميق ما سيؤول إليه مصيره، فلا يجوز أن نسهو عن مصيرنا ومصير الشعب والبلاد. فالأعداء يتربصون في الداخل ويترصدون في الخارج... لماذا لا نجعل من لقاءاتنا هنا فرصة للتشاور فيمن سيخلفه؟... لا أعتقد أنكم تؤثرون عليّ رجلًا آخر. فأنا مرشح لوراثته واستلام مكانه منذ وقت طويل... وأنتم تعلمون ذلك. وقد كنتم تسرون به إلي قبل اليوم. ولا تحاذرون أن تذيعوه بين الأصحاب والمقربين. وها هي ساعته قد حانت الآن، فكونوا معي أكن معكم على طريق واضحة إلى أهداف واضحة. ولعله يرضيكم ويدخل إلى قلوبكم البهجة... أنني اجتمعت مع السفير الأميركي... أكثر من مرة، وإننا اتفقنا معًا على رسم الخطة التي سنمضي عليها... وقد نقل السفير إلي التزام أميركا معنا... وأنا وعدته بدوري أن نتحرك... في أقرب وقت تجدونه مناسبًا، ولعل في اليوم أو في الغد خير ميعاد لتحركنا...، والانتقال إلى وضع جديد، يبدو لي أنه سيكون أكثر إشراقًا... وأكثر خصوبة وخيرًا للبلاد [٣٣] .

من الصعب أن تحدّد هل كان هذا الاقتباس مأخوذًا بأمانة عن رفعت أم كانت هناك حرية تصرف بكلماته الفعلية أو بالوقائع الحقيقية. يبدو أن مسألة جسّ رفعت نبض السفير الأميركي مثبتة في تقرير صحافي في عام ١٩٨٤ يشير إلى أن رفعت «ألمَحَ» في «حديث خاص» مع دبلوماسيين غربيين إلى «أنه لم يكن سعيدًا بروابط سورية بالاتحاد السوفياتي، وأنه سيكون مهتمًا بإعادة توجيه السياسة السورية نحو الغرب إذا ما خلف أخاه في الرئاسة» [٣٤] . لم يكن من الممكن التحقق من أن الحكومة الأميركية قد التزمت دعمه؛ لكن من المهم أن البيزنس ويك (Business Week) زعمت في عددها الصادر في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ أن «الولايات المتحدة تجهد لإقامة روابط أقوى مع 'الأخ الأول' في سورية».

على أي حال، يقال إن رفعت ضغط المرة تلو المرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ على الشخصيات في الحلقة الضيقة المحيطة بالأسد للحصول على ردّ على عرضه وإنه كان «يسخو سخاء فاحشًا في إعطاء الثروات والغنى، لهؤلاء الذين يرغبون في أن يكونوا عونًا له»، إذا ما استخدمنا الكلمات المنسوبة إلى قائد الوحدات الخاصة.

ليس واضحًا ما الذي حدث بعد ذلك، لكن من المشكوك فيه أن يكون أحد من الجنرالات المهتمين قد أظهر استعدادًا لإطلاق يد رفعت أو لرمي مفاتيح الدولة عند قدميه. فهو، من وجهة نظرهم، لم يكن يملك المؤهلات أو المكانة المطلوبة لوراثة سلطة أخيه. كان شخصًا خلافيًا، عرضة لاتهامات بالفساد، كما لاحظنا من قبل. وكان هناك أيضًا شعور المجتمع عمومًا بكراهية عميقة تجاه سرايا الدفاع التابعة له والبالغ تعدادها ٥٠ ألفًا. كانت تُعَدّ عديمة الانضباط، لا تبالي بحياة البشر، وتخرق القانون. وكان الجيش النظامي نفسه مستاء من الوضع الخاص الذي تتمتع به: كانت القوة العسكرية الرئيسة الوحيدة المسموحة في دمشق أو بالقرب من الطرق المؤدية إلى العاصمة، وكان لها وحدات التحقيق والمخابرات الخاصة بها، وكانت تدير سجونها الخاصة، وتتمتع بأولوية في تلبية مطالبها المتعلقة بالتقانة والأسلحة المتطورة أو بسهولة الوصول إليها، وكانت، فوق ذلك كله، معفية من الرقابة أو الإشراف الماليين من المؤسسة العسكرية، ولها تفضيل مفرط في التعويضات والعلاوات. عندما تساءل الشاعر العلوي ممدوح عدوان، في اجتماع لاتحاد الكتاب والصحافيين عقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، بتشجيع من الأسد بهدف جس نبض الشعب، «لماذا امتيازات جندي في سرايا الدفاع أكثر من ضابط في القوات العاملة»، كان في الحقيقة يعبر عن شعور منتشر على نطاق واسع بين الجنود [٣٥] . لم يكن وصول

رفعت إلى ذروة السلطة يعني لكثيرين من الضباط ذوي الرتب العالية سوى منحه امتيازًا حرًا ليسيء الحكم. وكذلك لم يوافقوا على ما كان يسعى إليه من انعطاف في السياسة الخارجية.

مع مرور الأيام مسرعة من دون أي إشارة على رد مؤيد من شخصيات النظام العسكرية الرئيسة، قرر رفعت أن يمضي قدمًا وعلى طريقته بالهدف الذي وضعه نصب أعينه. وفي الجزء الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، قام رجال من سرايا الدفاع، بأمر منه، بوضع لوحات كبيرة تحمل صوره على الجدران في أنحاء متفرقة من العاصمة. وسرعان ما تدخل رجال من الحرس الجمهوري وعملاء الأمن الداخلي لينزعوا تلك اللوحات، أو ليغطوها بصور الرئيس. لكن رجال رفعت كانوا يظهرون من جديد، ليفعلوا الشيء ذاته مرة أخرى. استمرت «حرب الملصقات» هذه، كما أطلق عليها الدمشقيون، أكثر من أسبوع، ولم تتوقف إلا حين بدأ الأسد يستعيد عافيته، لكنها كانت قد أثارت استياء أعضاء عائلته المقربين الذين لم يستطيعوا أن يخفوا سخطهم من هذا العرض العام الحقير الذي قام به رفعت فيما أخوه يرقد عاجزًا متألمًا [٣٦] .

خمدت التوترات ضمن هيكل السلطة، ولكن ليس لزمن طويل. فقد أثيرت من جديد نتيجة لائحة بتعيينات الجيش نقلت الموالين لرفعت، أو أبعدتهم، من مواقع المسؤولية الحقيقية. وما كان يمكن إصدار تلك اللائحة من دون موافقة الأسد، وفسِّرَت على أنها خطوة أولى من محاولة واعية للحد من سلطة أخيه. وكادت تؤدي إلى صدام في دمشق يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ بين سرايا الدفاع وعناصر من الحرس الجمهوري، لكن حدة الصراع خفت موقتًا نتيجة تعيين رفعت يوم ١١ آذار/مارس نائبًا للرئيس من بين ثلاثة نواب. لكن سرعان ما تبين أن ذلك لم يكن أكثر من مناورة بارعة من الأسد ليحد أكثر من سلطة أخيه. أولًا، لأن مسؤولياته الجديدة لم تحدد، وثانيًا، لأن مواليًا للأسد عيّن في قيادة سرايا الدفاع.

في عودةٍ إلى تلك الحوادث، يبدو ما فعله رفعت بعد ذلك طائشًا. ففي عام ١٩٧٣ كانت أمه قد طلبت إليه بإلحاح أن يبقى بعيدًا عن الأضواء «وألّا يأخذ مكانًا في الساحة إلا تحت راية أخيه»، وقد أقسم لها أنه سيظل «خاتمًا في إصبعه» وأنه سيعمل بأمره «كما كان خاتم سليمان يعمل بأمره» [٣٧] . لكنه حنث بقسمه، ولعب لمصلحته هو. أجبر الشخص الذي عيّنه الأسد على التخلي عن قيادة سرايا الدفاع، وحوّل تلك القيادة إلى صهره، في ليل ٣٠ آذار/مارس أمر الوحدات المدرعة التي تمكن من حشدها بسد الطرق كلّها المؤدية إلى دمشق وبالزحف على العاصمة بكامل قوتها.

استنادًا إلى كاتب سيرة رفعت، روى لاعب أساس في بطانة الأسد ما حدث بعد ذلك، من دون أي يصرّح باسمه. ويعتقد ذلك اللاعب أن «حماقة» رفعت «وطيشه وبطره» هي التي دفعته إلى الخلاف مع أخيه، وأن رفعت «قد ظن بنفسه أنه شيء، وما هو بشيء... ونحن كلنا مثله، لا نساوي شيئًا، ولا وزن لنا ولا قيمة لولا الفريق» [٣٨] .

في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، رن جرس الهاتف... إنه الفريق حافظ.. قال بصوت متهدج... قد تراني وقد لا تراني بعد الليلة... فإن قضي الأمر، وفاز [رفعت]، وكان له ما يريد، فبالله عليك احفظ أنت ورفاقك عهدي، وبلغهم عن رغبتي في المقارعة والقتال حتى آخر نفس من أنفاسكم، ولا تتركوا البلاد تهوي إلى الدمار والخراب أمام أعينكم... الأمر كبير جدًا... إنها المؤامرة التي يدبرها من زمان... ويعد لها مع ألأم الناس وأخبثهم... لقد ودعني قبل قليل موفده... طلب مني

بكثير من الضراعة والرجاء أن أنزل عند رغبة رفعت، وأن أسلمه مفاتيح البلاد... وأن أغادر مع أسرتي ومع من أختار من الحماة والمرافقين إلى سويسرا أو إلى أي مكان أختاره. وإن لم أتخذ قراري هذه الليلة بالاستجابة لطلبه والخضوع لرغبته، فسيستعمل اللغة الأخرى وهي الهجوم المفاجئ الصاعق والنار والدمار، وأنا الآن لا آمن نفسي من هجومه وغدره في الدقائق القليلة القادمة [٣٩] .

إذا افترضنا أن كاتب السيرة لم يبتعد عن الحقيقة المؤكّدة، فإن اللاعب الرئيس غير المسمى، وهو في جميع الاحتمالات إما شفيق فياض، قائد الفرقة الثالثة المدرعة وابن عمة الرئيس، أو علي أصلان، النائب الأول لرئيس الأركان، صرخ بحجّابه وأصدر أوامره لهم باستدعاء قادة الألوية الموجودين في متناول يده. وبعد وضع القوات في حالة تأهب، أسرع إلى الأسد. وقيل إن قوات موالية في مدينة دمشق قد عززت «بأسلوب ماكر». وفي الوقت ذاته، تحركت وحدات أخرى للالتفاف على قوات سرايا الدفاع المتمركزة خارج العاصمة [٣٠] .

في وقت باكر من ذلك الصباح، وكما يُنْقل عن علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، استُدْعيَ هذا الأخير على عجل إلى رئاسة أركان الجيش، وووجه بزعم من رفعت أنّه «متواطئ معه... وشريك له». فاحتج قائلًا، «هذا زعم لا نصيب له من الصحة». فطُلِبَ إليه عندئذ: «اهتف إليه أمامنا... وأسمعنا تكذيبك للخبر». ولدى اتصال حيدر بـرفعت، قال له هذا الأخير «أرجو أنك لا تزال عند وعودك التي قطعتها على نفسك بمناصرتي والوقوف إلى جانبي في هذه الساعة التي طال انتظارنا لها جميعنا». فسأله علي حيدر، «ومتى كان ذلك وفي أي مكان؟ وكيف تجرؤ أن تخاطبني بهذا الزعم الباطل؟» فاستشاط رفعت غضبًا وشتمه بأقذع الألفاظ، مضيفًا، «والآن تظهر على أصلك وطبعك فتخونني وتتقلب علي؟» رد عليه علي حيدر الشتيمة بمثلها، وتابع، «أنا لا أعترف بقائد في هذه البلاد إلا لحافظ الأسد، فهو ولي نعمتي... وهو الذي أعطاني ما أنا فيه من القوة والوجاهة. وأنا جندي عنده، وخادمه، وعبد بين يديه، أطيعه ما دمت حيًا ولا أعصيه، ولا أنشق عليه». وبهذه الملاحظة انتهت هذه المكالمة شديدة الانفعال [٣١] .

افترض كاتب سيرة رفعت أن علي حيدر كان يلعب لعبة مزدوجة. فكتب، «لا يبعد أن يكون قد نسج له خيوطًا مع رفعت... دون أن يعرض عبوديته لحافظ الأسد لأية ريبة... إما لأنه ظن بأن رفعت سيصيب فوزًا على أخيه... وإما لأنه أراد أن يؤمن له وجاهة جديدة في مكان جديد إذا تمت الغلبة لـرفعت» [٣٢] .

على أي حال، في تلك اللحظة الحاسمة من أزمة الخلافة، وضع علي حيدر نفسه في جانب الرئيس، وساعد تاليًا في حصار رفعت.

قرر الأسد في النهاية أن يعالج أمر أخيه شخصيًا. ويُقال إنه ذهب إلى مكان إقامته وخاطبه بهذه الكلمات:

لقد نفدت آخر نسمة من رياح صبري عليك، ولم يعد عندي طاقة لأن أتحمل أكثر مما تحملت... أنسيت أني أنا الذي غذوتك ونشّأتك وعلّمتك وأخذت بيدك إلى مرافق الحياة... وذللت لك الصعاب وأنجيتك من كل تهمة وعقاب، وأشركتك في السلطة؟... فلم يكن جزائي منك إلا أن تكفر بصنائعي، وتتآمر علي، وتتسلل في ظلمة الغلس لتطيح بي... والآن لا خيار لك في مصيرك، فمصيرك أصبح في يدي... وإن لم تفعل ما أقول لك وتستجب لما سآمرك به، فسأوردك مورد الحتف وسأقيم عليك النوائح [٣٣] .

استسلم رفعت لرأي أخيه. ما كان في مقدوره أن يستمر في مسلكه بأي حال من الأحوال. كان مثل شخص يمشي على حد السيف. وبحلول ذلك الوقت، كانت الأمور

قد انقلبت ضده بقوة.

من المستحيل التأكد من دقة هذه الرواية لأزمة الخلافة التي نتناولها في هذه الصفحات، على الأقل نتيجة الطبيعة السرية لسياسة القيادة العليا في سورية وصعوبات تأمين بيانات موثوقة في شأن الاصطفافات والخطاب الداخلي لشخصيات النظام المركزية [٣٤] .

لعلّه من غير معنى أن نسهب كثيرًا في أمر العواقب. فمن المعروف أن رفعت قد جرد من سلطته، وأرسل إلى الخارج ليعيش فترة من الزمن في المنفى، ولم يسمح له إلا بزيارات قليلة قصيرة إلى سورية. وفي النهاية، أعطي الإذن بالعودة للاستقرار في دمشق، لكن مع استبعاده من أي دور فاعل. وفي الوقت ذاته، قلصت سرايا الدفاع التابعة له من ٥٠ ألف رجل إلى حجم أي فرقة نظامية، أي بين ١٥ و٢٠ ألف رجل تقريبًا، وجردت من فرع المخابرات الخاص بها ومن بعض الوحدات المجوقلة والصاروخية، ودمجت في القوات المسلحة. ونقلت قيادتها إلى العميد حكمت إبراهيم الذي يُزعم أنه متزوج من خالة الأسد [٣٥] . كان الأسد، في هذه الحركات ضد رفعت، يتحرك على ما يبدو بتحريض من عقلاء الطائفة العلوية الذين اعتبروا رفعت، كما تقول الشائعات التي راجت حينها في دمشق، تهديدًا لبقاء النظام برمته.

تعزّزت عندئذٍ قوى الحرس الجمهوري الذي كان منذ تأسيسه في عام ١٩٧٩ معنيًا بسلامة الأسد الشخصية، واضطلع بكثير من المهمات التي كانت سرايا الدفاع مسؤولة عنها في السابق. وأصبح في الواقع القوة الرئيسة في منظومة أمن النظام في منطقة دمشق. وبقي عدنان مخلوف، الموثوق من الأسد وابن عم زوجته، قائدًا للحرس الجمهوري وكان قد رُفّع إلى رتبة لواء قبل وقت قصير. وابتداءً من عام ١٩٨٧، صار ابن الأسد البكر باسل، على الرغم من أنه كان برتبة رائد فقط، ذا سلطة ملموسة في هذه الوحدة الجوهرية بصفته الجديدة رئيسًا للأمن الرئاسي، وبعد وفاته في حادث سيارة في عام ١٩٩٤، هيئت الأرض لبشار، وهو ابن أصغر سنًا من أبناء الأسد، ليتولى دور أخيه. وفي السنوات القليلة الأخيرة من حياة باسل، كانت هناك فكرة منتشرة على نطاق واسع بأنه يهيَّأ لخلافة والده، وأن الحرس الجمهوري يفترض أن يكون قاعدة قوته الأساسية. ومؤخرًا، صار الأمر ذاته يقال عن بشار.

من المؤشرات على الأهمية المتنامية للحرس الجمهوري في هيكل سلطة الأسد ما تؤكّده مصادر سورية حسنة الاطلاع من أن هذه الوحدة تمتص كثيرًا من عائدات حقول النفط في منطقة دير الزور التي بالمناسبة لا يُسجل الجزء الأكبر منها في موازنة البلد.

لا بد من الإضافة أن اللواء علي محمود حسن خلف عدنان مخلوف في قيادة الحرس الجمهوري في حزيران/يونيو ١٩٨٥. ويعتبر علي محمود حسن، وهو في منتصف الخمسينيات من عمره ومن خلفية علوية ريفية، ضابطًا مهنيًا بامتياز. أما سبب ذلك التغيير في قيادة الحرس الجمهوري فلا يمكن التحقق منه. لكن يبقى عدنان مخلوف شخصًا قويًا في النظام السوري.

توترات جديدة

عادت التوترات ضمن هيكل السلطة. كانت قد نشأت، إلى حد ما، نتيجة سياسة الأسد القائمة على حفظ التوازن بين شخصيات النظام المركزية. وكان ذلك منذ البداية من أولى مبادئ فن الحكم لديه. وكانت مهارته في وضع هذا المبدأ موضع

التنفيذ مهارةً تامة. غير أنه كان قد أفلت العنان لشقيقه رفعت بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣، فمهّد الطريق، بغير قصد، أمام خروج النظام عن توازنه في عام ١٩٨٤، الأمر الذي دفع الأسد إلى بثّ قوة جديدة في سياسته القديمة عبر متابعتها على نحو أكثر ثباتًا وتوزيع السلطة بين مساعديه الرئيسين بطريقة تحول دون قيام تهديد آخر لسلطته الشخصية. ومن العناصر الأساسية في هذه السياسة زيادة قوة الحرس الجمهوري، الذي أعيد تشكيله، وإعطاء الدور البارز في كادره وفي برنامج «الضباط القادة» المستقبليين لابن الأسد البكر، باسل، أولًا، ومن ثم لابنه الأصغر سنًّا، بشار. وليس من الصعب أيضًا أن نفهم لماذا أدّت لعبة موازنة المنافسين المحتملين المتواصلة إلى شعور بعض شخصيات النظام الرئيسة بأنها اختزلت عمليًا إلى مجرد بيادق على رقعة شطرنج الأسد.

يبدو أنّ هذه اللعبة أزعجت أيضًا، على الأقلّ علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، وهي فرقة تضمّ بين ٨ آلاف و١٥ ألف رجل من القوات الخاصة، مركزها في القطيفة على بعد خمسة وعشرين ميلًا أو نحوها شمال شرق دمشق، لكن لها أيضًا وحدات متمركزة منذ منتصف الثمانينيات حول بحمدون وطرابلس في لبنان، وكذلك في جوار مرفأ طرطوس السوري وعلى جبل قاسيون المطل على العاصمة. ويروي مصدر موثوق إنّ علي حيدر قال في اجتماع لكبار ضباط الجيش في عام ١٩٩٤ حضره رئيس الأركان حكمت الشهابي، في تعليق على مشاركة سورية في عملية السلام وتعهد الأسد العلني إقامة علاقات «طبيعية» بإسرائيل شريطة انسحاب قواتها الكامل من مرتفعات الجولان [٣٦] : «لقد أصبحنا غير موجودين. نحن حتى لم نستشر». لا بد من أن يكون هذا التصرف الطائش وما رافقه من جدال بينه وبين الشهابي قد شكل إزعاجًا للأسد عندما وصلته أخبار ما حدث، وربما يكون قد شكل أحد أسباب اعتقال علي حيدر في صيف ذلك العام. واستبداله في قيادة الوحدات الخاصة باللواء العلوي علي حبيب [٣٧] .

لكن ربما تكون عوامل أخرى قد أدت دورًا في خسارته حظوته، إذ يُقال إنه عبّر عن شكوكه حيال ملاءمة نقل السلطة في سورية على أساس النسب. وفعل ذلك بحذر ونبرة مكتومة عندما وضع الأسد ابنه باسل تحت الأضواء، وهو ما جنبه إعطاء الأسد سببًا ضده. لكنه كان أكثر صراحة في انتقاده عندما تحول الاهتمام إلى بشار، بعد وفاة باسل. وتقول القصة إنّه صدر عنه ما معناه إن عباءة الأسد لا تلائم بشار، وإن سورية ليست ملكية وراثية. ومن المحتمل جدًّا أن تلك الأفكار كانت تعكس ميلًا قويًا بين العسكريين؛ وعلى الأقل، فإنّه من المشكوك فيه أن تُحمل الكتلة العظمى من السوريين الواعين سياسيًا على قبول فكرة السلطة السلالية. وعلى أي حال، بعد عزل علي حيدر من منصبه، أعطى الأسد إشارة إلى مساعديه الرئيسيين أن عليهم إمّا أن يلعبوا بالطريقة التي يريد وإما يخرجوا من اللعبة بأسرها.

ويقال إن عملاء أحد المكاتب الأمنية وزعوا، بعد اعتقال علي حيدر، منشورًا في دمشق يزعم أن لديه ٥١ مليون دولار مخبأة في حسابات مصرفية أجنبية. وإذا كانت الإشارة في ذلك المنشور لا تنطوي على أي تلفيق، فإن الدافع إلى توزيعه، بغض النظر عن صحة محتواه أو خطئه، كان بلا شكّ تشويه سمعة علي حيدر [٣٨] .

هناك تطور آخر يستحق الاهتمام. ففي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، أصدر الأسد مرسومًا يعفي فيه أخاه رفعت من منصب نائب الرئيس. وكما لاحظنا آنفًا، لم يشغل رفعت هذا المنصب إلا اسميًا، وكان الأخوان على خلاف منذ عام ١٩٨٤. ويبدو أن

المرسوم الجديد جاء بفعل أعمال قام بها سومر، أحد أبناء رفعت، حيث أسس، بتوجيه من والده، كما يفترض، مجموعة معارضة في باريس، باسم حزب الشعب العربي. وراح يوجّه نقدًا شديدًا إلى النظام السوري من خلال صحيفة الشعب التي كان ينشرها في العاصمة الفرنسية أيضًا، ومحطة تلفزيون (ANN) التي أسسها في لندن. ومن الطبيعي أن ذلك لم يسعد الأسد الذي قيل إنه طلب من رفعت أن يضع حدًا لأعمال ابنه. لكن رفعت ظل معاندًا وترك لابنه أن يواصل مساره.

نبذة عن شبكات الأمن والاستخبارات وشخصياتها الرئيسة

لم يكد يمرّ شهر على انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦ حتى دان البعثيون الموالون للواء صلاح جديد في جلسة استثنائية من مؤتمرهم القطري «سلوك بعض هذه الأجهزة [الأمنية]» في «الفترة الماضية»، وشجبوا «تعددها» و«هدرها أموال الشعب» و«الاعتداء على الحريات» وصعود أفرادها «بأساليب لا مشروعة» إلى «طبقة ذات امتيازات خاصة» [٣٩].

كان هذا الانتقاد قد تردّد قبل وصول الأسد إلى قمة السلطة بأربع سنوات، وهو يوحي بأن شبكاته الأمنية مماثلة، في بعض جوانبها، لسابقاتها. لكنها أصبحت في ظلّ الأسد، وعلى نحو أوضح من أي وقت منذ استقلال سورية، مجرد أدوات بيد الحاكم، قواتها مسخرة لحاجاته، وقادتها مسؤولون في النهاية أمامه فحسب. وعززت الأزمات وزنها العددي، ووسعت نطاق نشاطها وأشكاله وكثافته، وحررتها من القيود، وقوّت سلطتها في كبح المعارضين السياسيين ومضايقتهم وقمعهم، كما في أثناء حملة المقاتلين الإسلاميين السرية بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣ ضد النظام. وكان زعيم الحركة الوطنية اللبنانية الدرزي، كمال جنبلاط، في ملاحظات كتبها قبل اغتياله في عام ١٩٧٧، ونشرت بعد وفاته، قد وصف سورية في ذلك العام بأنها «سجن كبير يفرخ فيه عملاء الشرطة السرية (لأنهم وصلوا، بحسب بعض التقارير، إلى رقم كبير يبلغ ٤٩ ألفًا)» [٤٠]. هذا الرقم مبالغ فيه بلا شك، لكن حتى لو افترضنا أن عدد الشرطة السرية لم يكن في عام ١٩٧٧ سوى نصف ذلك الرقم أو ثلثه، فإنّه يبقى عددًا كبيرًا جدًا في بلد صغير مثل سورية. ولأغراض المقارنة، لم تصل «القوة العاملة» لدى مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة، التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت يبلغ ثمانية وعشرين ضعفًا من عدد سكان سورية، إلا إلى ١٧٣٤٥ في عام ١٩٧١ [٤١].

من الضروري أن نشدد على أنه في الفترة الأولى من حكم الأسد، أي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، عندما كانت مسيرته تتمتع بأشدّ التأييد، كانت صفوف الشرطة السرية أقل من ذلك بكثير، وكانت يد عملاء التحرّي أخف بكثير، والمراقبة التي يمارسونها على المواطنين أكثر اعتدالًا. وبالمثل، أصبحت الشبكات الأمنية في الفترة التي أعقبت انتصار النظام على أزماته الداخلية، أي منذ عام ١٩٨٦ فصاعدًا، أقل تغطرسًا أو تطفلًا في سلوكها وأكثر دقة وحذرًا في أساليبها. وأكد الأسد في عام ١٩٩٥ «نحن أعطينا تعليمات لكل الأجهزة بعدم جواز اعتقال أي شخص إلا من خلال الشرطة التي تحيله للقضاء» [٤٢]. لكن قلّة من السوريين تأخذ هذا التصريح بلا تحفظ

منذ أوائل الثمانينيات أو نحوها، صارت الأجهزة الأمنية أكفأ. وأحد العوامل التي ساهمت في ذلك هو أنها صارت تعالج المعلومات التي تجمعها وتخزنها وتستردها إلكترونيًا. وهذا صحيح أيضًا في حالة البيانات التي تجمعها أجهزة المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية. وعلى العكس، بقيت مؤسسات حزب البعث غير

مؤتمتة. ففي عام ١٩٨٥، أدرج مؤتمره القطري الثامن من بين العقبات التي تعيق تقدمه غياب الوسائل الفنية المتقدمة ـ كالحواسيب ـ في مجال العمل الحزبي [٤٣] . وهو ما زال يعاني شعورًا بعدم الكفاية التقانية. ويمكن أن نستنتج من هذا، وعلى نحوٍ مبرر، أن الحزب لا يتمتع في عيني الأسد بالأولوية التي تتمتع بها أجهزة الأمن والمخابرات.

إضافة إلى وحدات الاستخبارات التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من التشكيلات العسكرية ذات الأهمية السياسية، هناك اليوم بالمجمل، وبقدر ما نستطيع التحقق، أربع شبكات أمن ومخابرات رئيسة، وهي بالاسم الأمن السياسي والمخابرات العامة والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية. وكلها تتبع في النهاية للجنة المخابرات الرئاسية. والمهمة الرئيسة للأمن السياسي هي أن يرصد أي إشارة على انشقاقات منظمة أو ميول في غير مصلحة النظام، ولو بالكلام. أما المخابرات العامة فتتألف من ثلاثة فروع: فرع فلسطين وفرع الأمن الداخلي (وهو يكافئ مكتب التحقيقات الفدرالي) وفرع الأمن الخارجي (وهو يكافئ وكالة المخابرات المركزية). وهناك كثير من التداخل في وظائف الأمن الداخلي والأمن السياسي. والأسد، بوضعه هاتين القوتين السريتين في موازاة بعضهما على نحوٍ يضمن له في الحقل الأمني وجود وترين دائمين مشدودين إلى قوسه، إنّما كان يتصرف بطريقة لا تختلف عن طريقة نابليون الذي وضع في خدمته شرطة سرية بقيادة فوشيه، ونظم في الوقت ذاته شرطة مضادة لمراقبة فوشيه [٤٤] . وبالطبع، لم يكن عملاء الأمن الداخلي وعملاء الأمن السياسي، وكلاهما يتبع الأسد، يعرفون بعضهم بعضًا، إلى حد يقال معه إن بعض عناصرهما تبادل إطلاق النار في أوائل الثمانينيات، وكل منهما يظن المجموعة الأخرى من المقاتلين الإسلاميين. أما في ما يخص المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية، فإن الحكايات التي تجد طريقها عبر طاحونة شائعات المعارضة تؤكد أن الحواف القاطعة لهاتين الشبكتين موجّهة ضد أي انشقاق محتمل ضمن القوات المسلحة لا ضد الأعداء في الخارج. ولكن لا بد من أن يبقى في الذهن أن جميع مؤسسات الأمن والمخابرات تعمل بسرية شديدة، وقلما تستند التقارير المتعلقة بها إلى معرفة أكيدة.

الأشخاص الأساسيون الذين عملوا بإمرة الأسد في الأمن والاستخبارات هم علي دوبا ومحمد الخولي ومحمد ناصيف. وهم جميعًا يحملون الآن رتبة لواء، وجميعهم علويون (انظر الجدول ١٨ - ١).

عمل علي دوبا رئيسًا للمخابرات العسكرية منذ ٢٤ سنة: فقد شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٧٤. وإنه لذو دلالة أن الأسد قد غيّر رئيس وزرائه خمس مرات في الفترة ذاتها [٤٥] . وعلى الرغم من «ترقية» علي دوبا إلى منصب مستشار الرئيس لشؤون المخابرات العسكرية، بحسب إحدى الروايات، أو منصب نائب رئيس الأركان للشؤون الأمنية، بحسب رواية أخرى، فإنه ما زال، على ما يبدو، يتحكم بسلك المخابرات العسكرية.

يتحدر علي دوبا، المولود في عام ١٩٣٣، من رجل دين مالك أرض صغير من عشيرة النميلاتية، وهي فرع من عشيرة المتاورة، من عائلة تعدّ بالآلاف، وجميعهم يحملون كنية دوبا [٤٦] . بعضهم، كحاله، من أبناء قرية قرفيص في منطقة جبلة، لكن آخرين هم من أبناء لواء الاسكندرون، وبعضهم من أبناء جسر الشغور التي تبعد ٥٣ ميلًا شمال شرق اللاذقية [٤٧] . حققت العائلة مكانةً بين علويي الجبال بعد «استشهاد» أحد أبنائها، وهو محمد أسعد دوبا، في عام ١٩٢١ في معركة ضارية ضد الفرنسيين بقيادة الشيخ صالح العلي، وهو رجل دين شعبي وزعيم عشيرة

البشارغة، وهي فرع من المتاورة.

هناك عامل أكثر أهمية في صعود علي دوبا البدئي في سلك المخابرات العسكرية هو عضويته في حزب البعث منذ الخمسينيات، أي منذ أيامه في ثانوية الأرض المقدسة في اللاذقية. غير أنَّ استمراره في السلطة يمكن تفسيره أساسًا بالقرار الذي اتخذه في عام ١٩٧٠ بربط مصيره بمصير الأسد وبحقيقة أنه لم يخرق في أي لحظة لاحقة ولاءه له.

تصر بعض التقارير على أن دوبا بنى على مر السنين كتلة تابعة له. يُقال، مثلًا، إنَّ عدنان بدر حسن، رئيس الأمن السياسي منذ عام ١٩٨٧، وماجد سعيد، رئيس المخابرات العامة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٤ (انظر الجدول ١٨ - ١) هما من حلفائه، وإن العقيد محسن سلمان، قائد الفوج ٣٥ في الوحدات الخاصة، ابن أخته، واللواء علي حبيب، قائد الوحدات الخاصة منذ عام ١٩٩٤، من أبناء عشيرته. وإذا كان ذلك صحيحًا، فيمكن تفسيره بأنه ليس أكثر من انعكاس لسياسة الأسد في السماح لمساعديه الرئيسين بتجميع قواهم، لكن إلى الحد الذي يمكنه من الاستمرار في حفظ التوازن في ما بينهم وحسب، وتفادي تعريض سلطته العليا للخطر.

ساهمت عوامل متعددة في كفاءة هذه السياسة في حالة علي دوبا المحدّدة. العامل الأول هو قلة شعبيته بين ضباط الجيش عمومًا، بسبب ميل جهازه إلى الوصول إلى مختلف جوانب حياتهم. وفي الوقت ذاته، كانت تشعر صفوفهم العليا تجاه سلطته لا بالخوف فحسب، بل بالحسد أيضًا، وهم يرون، كما يقول مثل عربي، وكما عبّر معارض علوي للنظام عن الأمر، إن «كلب الأمير أمير» [٤٨] . إضافة إلى ذلك، تؤكد قصص منتشرة أن علي دوبا استسلم للفساد، وأن له «أصابع كثيرة في كثير من الفطائر اللبنانية»، وأنه «شريك خفي» لمنذر الكسار، وهو سني من النبك وعديل علي دوبا ومتعهد سابق، ويزعم أنه كان في الثمانينيات والتسعينيات «أحد ملوك تجارة المخدرات». ولا يمكن لهذه المزاعم، إذا كانت صحيحة، إلا أن تضعف موقف دوبا، وتقوي سيطرة الأسد عليه. لكن من الضروري أن نكرر أن من العسير تمزيق حجاب السرية الذي يغطي أجهزة الأمن والاستخبارات وقادتها، حتى إنَّ الباحث يضطر إلى أن يختار طريقه بحذر وسط شراك الأدلة القائمة على الأقاويل.

على عكس علي دوبا، لم يكن محمد الخولي الذي شغل طويلًا منصب مستشار الأسد الأساس لشؤون الاستخبارات، موضع اتّهام، حتى من جانب أعداء النظام، في أي أمر يتضمن سوء استعمال السلطة بهدف تحقيق الغنى الشخصي. لا يسمع المرء أي سوء عنه سوى أنه قد يكون أدّى دورًا في دفع الأسد إلى الاعتماد المفرط على أبناء طائفته. وهو، من نواح أخرى، يوصف بأنه مستقيم وكفوء ويتمتع بثقة الأسد العميقة، وولاؤه له لا يتزعزع. وهو أيضًا معروف بأنه رجل قليل الكلام، وأنه يبقى في الخلف ويتجنب الشهرة. وتحمل فئات من المعارضة فكرة شبيهة عنه. ففي عام ١٩٨٨ لاحظ معارض بارز للنظام وأمين عام سابق لحزب البعث أن «محمد الخولي هو من أفهم المحيطين بالأسد، ذكي ومثقف، ولعله هو الشخص الذي دفع بحافظ الأسد نحو المنزلق الطائفي. وهو رجل ذو أفق، وأعرفه شخصيًا، وأعرف أنه كذلك رجل معقد» [٤٩] .

يتحدر محمد الخولي من عشيرة الحدادين ومن عائلة انتمت تاريخيًا إلى طبقة الوسطاء بين الفلاحين وملّاك الأرض الغائبين. كان يطلق على ابن هذه الطبقة في بعض أنحاء الريف العلوي اسم «الخولي» وفي المنطقة الساحلية اسم «الشوباصي». وكانوا عمومًا يعملون وكلاء لملّاك الأراضي. وكانت مهمتهم الرئيسة مراقبة الفلاحين، ولا سيما في موسم الحصاد وجمع الإنتاج. صورت دراسة ميدانية برعاية الاتحاد

العام للفلاحين الخولي أو الشوباصي في فترة ما قبل الإصلاح الزراعي على أنه «عنوان القوة والظلم والإرهاب والاستبداد في نظر الفلاحين» [٥٠] . وبالطبع، قد لا يصحّ هذا التعميم على أسلاف محمد الخولي. على أي حال، استنادًا إلى مصدر علوي، لم يكن أقرب أسلاف الخولي الذكور، أي والده، خوليًا في مهنته، بل رجل دين.

لا نعرف عن حياة محمد الخولي المبكرة سوى أنه ولد في عام ١٩٣٧ في قرية بيت ياشوط في منطقة جبلة. ولم يظهر في شبابه اهتمامًا بأفكار البعث، وفي الحقيقة لم تكن له أي صلة من أي نوع بالحزب قبل ظهوره المفاجئ في ميدان السلطة في عام ١٩٧٠ لدى استيلاء الأسد على مقاليد الحكم. ومن غير الواضح متى بدأت صلته الأولى بالأسد. لكن لا شك في أنه يدين بمكانته لروابطه القوية بالأسد. فلدى تولي هذا الأخير قيادة القوى الجوية في عام ١٩٦٤، عيّن الخولي نائبًا لرئيس المخابرات الجوية، ثم رئيسًا لها في السبعينيات؛ وقبل مضي وقت طويل، عُيّنَ رئيسًا للجنة المخابرات الرئاسية التي حدّدت على نحوٍ ما طبيعة كبار موظفي المخابرات، وأدت دورًا رئيسًا في اختيار كثيرين من قادة شبكات الاستخبارات ومراقبة أعمالهم السرية عن كثب.

احتفظ الخولي بمناصبه في الاستخبارات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، عندما أصبح من الضروري إعطاء الانطباع بأنه فقد الحظوة، لأسباب سياسية كبرى ونتيجة حادثة الهنداوي المثيرة للجدل في نيسان/أبريل ١٩٨٦ في مطار هيثرو في لندن وما تلاها من قطع بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية بسورية. وما زالت هذه الحادثة عرضة لتفسيرات شتّى. يرى بعضهم أنها محاولة خرقاء من المخابرات الجوية السورية لتفجير طائرة من طائرات العال الإسرائيلية انتقامًا لسوء معاملة وفد سوري كان على متن طائرة ليبية منطلقة من طرابلس الغرب إلى دمشق وأجبرتها المقاتلات الإسرائيلية على الهبوط في شباط/فبراير من ذلك العام. ويميل تفسير آخر إلى الشك بأن نزار هنداوي كان عميلًا مزدوجًا وأداة بيد الموساد الماكرة، وأن المخابرات الجوية السورية وقعت في فخ نصبه الإسرائيليون كانت الغاية الخفية منه، بحسب تعبير رئيس الوزراء الفرنسي في حينها جاك شيراك «إحراج سورية وزعزعة استقرار نظام الأسد» [٥١] . وما زال مستحيلًا تسليط الضوء على الدور الدقيق، إن وجد، للأسد أو للخولي في القضية كلها. لكنه ليس أمرًا بعيد الاحتمال أن يكون الخولي قد قرر أن يتحمل المسؤولية النهائية عن خطوات غير متعقلة أو خاطئة من المخابرات الجوية، وأن يوافق على ما بدا كأنه خسارة لحظوته لدى الرئيس من أجل مصلحة النظام العليا.

على الرغم من خفض منصب الخولي في عام ١٩٨٧ إلى معاون قائد القوى الجوية ـ وهو منصب سيشغله حتى عام ١٩٩٤ ـ ظل يحتل مرتبة رفيعة لدى الأسد، ويقال إنه مارس بقربه، وما زال، كثيرًا من التأثير بوصفه مستشاره لشؤون الاستخبارات. وكان منذ عام ١٩٩٤ القائد الفعلي للقوى الجوية. علاوة على ذلك، فإن إبراهيم حويجة، رئيس المخابرات الجوية منذ عام ١٩٨٧، هو، كما يقول السوريون، «صنيعة الخولي»، وينحدر مثله من عشيرة الحدادين [٥٢] .

يعتبر محمد ناصيف رئيس فرع الأمن الداخلي الذي يعادل الشرطة السرية، الأقل ظهورًا للعلن بين مساعدي الأسد الأساسيين. وهو قلّما يفوته أي شيء ذي معنى سياسي. ويصفه معارضون للنظام احتكوا به بأنه رجل «حِلِس مِلِس»، و«يظهر غير ما يبطن»، أو بأنه «يتقرب منك ليطعنك في الظهر». وهم يؤكدون أيضًا أنه، حين يتعلق الأمر بأساليبه في التحقيق أو بأشكال العقاب التي ينزلها بالمعارضين

السياسيين، فلا يمكن لأي رادع أن يردعه. بعبارة أخرى، يبدو أنه يتمتع بكل الصفات الخاصة بالدور الذي وضعه الأسد فيه.

ليس معروفًا متى التقى مسارا حياة الأسد وناصيف. فهو، كالأسد، ينحدر من عشيرة الكلبية. لعلَّ ذلك يكون قد ربط بينهما، وقد لا يكون، لأنه من فرع مختلف من العشيرة ومن جزء آخر من الريف العلوي. وهو أصغر من الأسد بتسع سنوات. ولد في قرية اللقبة قرب مصياف في عام ١٩٣٩ لوجيه ريفي أقل شأنًا، كان استنادًا إلى صحافي سوري ذا صلات واسعة، «يعيش على الإتاوات»، أي على الابتزاز، وانضم إلى الجيش لدى إنهاء المدرسة، ولدى وصول حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣ كان مجرد «ضابط صغير». وقبل مرور وقت طويل، ولم يكن قد تخطى الخامسة والعشرين بكثير، عهد إليه بقسم الأمن الداخلي المسؤول عن مراقبة الخطوط الهاتفية. وكانت اللجنة العسكرية السرية التي ضمت الأسد في حلقتها الداخلية، هي المسؤولة عن هذا القسم في ذلك الوقت [٥٣] . أثبت ناصيف أنه ملائم لمهمته، حتى إنَّ الأسد الذي أصبح بلا منازع في السلطة، اختاره في منتصف السبعينيات ليدير فرع الأمن الداخلي في المخابرات العامة. وصار، منذ ذلك الوقت، أداة الأسد الرئيسة في تعقب أعداء النظام الداخليين، على الرغم من إجرائه مؤخرًا عملية في القلب. ويأتي محمد ناصيف، رسميًا، بعد مدير المخابرات العامة، لكن أحدًا من الستّة الخمسة الذين شغلوا هذا المنصب في أثناء شغله لمنصبه لم يكن له من الوزن ما كان له، أو تمتع بثقة الأسد مثلما تمتع [٥٤] . إذ طغى عليهم جميعًا، وتمتع، على عكسهم، وما زال يتمتع بقدرة غير محدودة على الاتصال بالأسد.

لم ينج ناصيف، كما سيظهر، من إغراء استخدام نفوذه لبناء ثروة شخصية. فغالبًا ما يذكر بوصفه أحد الشركاء الخفيين للغني الجديد صائب نحاس الذي يقال إنه كان يتبادل الخدمات معه، ويقال إنه فتح حسابًا مصرفيًا في برلين الغربية منذ وقت يعود إلى السبعينيات [٥٥] . وقد عبّر تاجر دمشقي بارز عن الأمر على نحو مختلف إذ قال: «ينتمي صائب نحاس إلى طبقة من التجار صنعها الأمن الداخلي ورئيسه محمد ناصيف» [٥٦] . هذه أشياء تروى فحسب، من دون إمكان إثباتها.

يبقى ثمّة سؤال محيّر: لماذا تسامح الأسد الذي لا يرقى الشك إلى استقامته في أمور المال، مع مفاسد هذا العدد الكبير من كبار مساعديه، ولم يطلب محاسبتهم محاسبة أشدّ صرامة؟ أحد التفسيرات التي يقدمها السوريون هو أن المساعدين المعنيين كانوا، بلجوئهم إلى ممارسات غير سليمة، يضعفون أنفسهم، الأمر الذي يجعلهم أشدّ خضوعًا لإرادة الأسد. ويقول آخرون إنهم يشكلون قاعدة سلطته التي لا يتوقع منه أن يضعفها. لكن إغماض عينه عن الفساد في بطانته أتى على شيء من مكانته وأضاف المزيد إلى روح السخرية العيّابة التي يشعر بها كثيرون من السوريين نحو نظامه.

X د. أحمد سليمان الأحمد، في مقابلة مع تمام البرازي نشرت في الوطن العربي (باريس)، ٥/٨/١٩٨٨. أشكر البرازي على تزويدي بالنص.

X التعبير «لا يحل ولا يربط» يعني أنه لا تأثير له من أي نوع كان. اسم صديق رفعت هو صالح عضيمة، والمقطع المقتبس مأخوذ من كتابه: صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، ١٩٩٢)، ص ٧١٧.

X عن النقطة الأخيرة، انظر ملاحظات حمود الشوفي، سفير سورية إلى الأمم المتحدة، في حواره مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، ١٣/٥/١٩٨٨.

X Lally Weymouth, «A Rising Israeli Star», Washington Post,

.٧/٣/١٩٩٥
X الاتحاد العام للفلاحين، ملامح من تاريخ الفلاحين، ٤، ص ٣٥٨.
X في أحاديث مع المؤلف.
X عن هذه التصريحات، انظر، على التوالي: الوطن العربي (باريس)، ١٣/٥/1988؛ الإحياء العربي (باريس)؛ ٢٥/٧/١٩٨٠، والنذير (الطبعة الإنكليزية)، العدد ٤٦، ٨/٥/١٩٨٣.
X د. الأحمد في حوار مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، ٥/٨/١٩٨٨.
X الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الثاني، العدد ٤٦، ١/١٢/١٩٧٧،ص ٦٤ - ٦٥.
X عن نص المرسوم، انظر: الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، ص ٦٥.
X مقابلة مع الحوراني أجراها المؤلف، باريس ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.
X انظر المرسوم رقم ٣٥ بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٣ في: الجريدة الرسمية، الجزء الأول، العدد ٣٢ لعام ١٩٧٣، ص ١٠٥٦.
X Washington Post، ٣/٩/١٩٨٣، and ١٤/١٠/١٩٧٣، p. ١٠٥٦.
X هكذا يرد الاسم في النص الأصلي (Kfar Zbin) والحقيقة أنني لم أسمع بقرية سورية بهذا الاسم، ولم أعثر عليها عن طريق البحث. هناك قرية قريبة في الاسم من ذلك، هي كفر دبيل، وهي تابعة لمنطقة جبلة، لكني أستبعد، نتيجة طبيعة المنطقة الجغرافية وتوزع المساحات فيها، أن تكون مساحة ٢٠٠٠ دونم منطقية.
X حصلت على هذه المعلومة من مصدر موثوق.
X Washington Post، ٢٦/٩/١٩٨٤.
X سورية الحرة، العدد ١، ٨/٣/١٩٨٨، ص ٣.
X على سبيل المثال، سورية الحرة، العدد ٣ في أيار/مايو ١٩٨٨، ص ٣، زعمت أن الفوائد السنوية المقدرة لودائع رفعت الأسد في مصارف سويسرية وأجنبية أخرى وصلت وحدها إلى ١٠٠ مليون دولار.
X مقابلة مع أكرم الحوراني، باريس ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥.
X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ١٠٨.
X المصدر نفسه، ص ١١٠.
X الصياد (بيروت) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠).
X عن هذه النقطة، أنا مدين لأكرم الحوراني.
X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ٦٩١ - ٦٩٣. نص ما قاله رفعت ينسبه عضيمة إلى علي حيدر الذي لا يذكره بالاسم بل بلقب حارس القوات الخاصة.
X Washington Post، ٢٦/٩/١٩٨٤.
X نشر «النص الوثائقي لمواجهة ما يسمى قادة جبهة حافظ الأسد مع اتحاد الكتاب والصحافيين» في نشرة المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية رقم ٥ في آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٣ - ١٧. عن الاقتباس المأخوذ من عدوان، انظر ص ١٦.
X أنا مدين بالرواية الواردة في هذه الفقرة لسوري حسن الإطلاع من دمشق ونشرت في الديمقراطي، السنة ٣، العدد ٣٩ (نيسان/أبريل ١٩٨٤)، ص ١٦ - ١٧.
X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ٦٥٧ - ٦٥٨.
X في العربية، «الفريق» رتبة عسكرية لا يحملها سوى حافظ الأسد.
X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ٦٨٨ - ٦٨٩.
X المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ٦٩٥ - ٦٩٦.

X المصدر نفسه، ص ٦٩٨.

X عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص ٦٤٨ - ٦٤٩.

X لمعرفة روايات أخرى عن صراع الخلافة، انظر: Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), pp. ٤٢١-٤٤٠; Alasdair Drysdale, «The Succession Question in Syria,» The Middle East Journal, vol. ٣٩, no. ٢ (Spring ١٩٨٥), and «La Guerre de succession à Damas. Une Nouvelle victoire pour le président Assad,» Le Monde, ١٤/٨/١٩٨٤.

X مصدر هذه النقطة المحددة هو: النذير، العدد ٧٧، ٣/٢/١٩٨٥.

X قدم هذا التعهد أولًا للرئيس الأميركي كلينتون بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في جنيف؛ انظر: Washington Post, ١٧/١/١٩٩٤.

X عن علي حبيب، انظر الجدول (١٨ - ١).

X حصلنا على البيانات التي استند إليها التحليل في هذه الفقرة والفقرتين السابقتين في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ من سوريين لم يرغبوا في ذكر أسمائهم.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، بيان القيادة القطرية (دمشق: [الحزب]، ١٩٦٦)، ص ١٩.

X Kamal Junblat, Pour le Liban (Paris: Stock, ١٩٧٨), p. ١٩٧.

X William W. Turner, Hoover's FBI: The Men and the Myth (New York: Dell, ١٩٧١), p. ٣٠٥.

X مقابلة مراسل الأهرام مع الأسد، الشرق الأوسط، لندن، ١١/١٠/١٩٩٥.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، ١٩٨٥) ، ص ٣٢.

X بوريين (سكرتير نابليون الخاص): Louis Antoine Fauvelet de Bourrienne, Memoirs of Napoleon Bonaparte, Edited by Colonel R. W. Phipps, ٤ vols. (New York: Charles Scribner's Sons, ١٨٩١), vol. ١, p. ٣٦١.

X شغل منصب رئيس الوزراء كل من محمود الأيوبي (١٩٧٣ - ١٩٧٦) وعبد الرحمن خليفاوي (١٩٧٦ - ١٩٧٨) ومحمد علي الحلبي (١٩٧٨ - ١٩٨٠) وعبد الرؤوف الكسم (١٩٨٠ - ١٩٨٧) ومحمود الزعبي منذ عام ١٩٨٧. وشغل الأسد نفسه منصب رئيس الوزراء في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، وشغل خليفاوي المنصب في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٢.

X أنا مدين بهذه التفصيلات لعبد الهادي عباس، وهو عضو علوي في المؤتمر التأسيسي لحزب البعث في عام ١٩٤٧ وابن رجل دين من عشيرة الرشاونة من الكلبية.

X أنا مدين بهذه التفصيلات لأحد أبناء عائلة دوبا الكبيرة.

X في حديث مع المؤلف.

X حمود الشوفي في حواره مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، ١٣/٥/١٩٨٨

X الاتحاد العام للفلاحين، ملامح من تاريخ الفلاحين، ٤، ص ٣٢٥.

X عن تفصيلات قضية الهنداوي، انظر: Seale, Asad of Syria, pp.

٤٧٥-٤٨٢, and Ian Black and Benny Morris, Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services (New York: Grove Press, ١٩٩١), pp. ٤٣٣-٤٣٧.
X عن إبراهيم حويجة، انظر الجدول (١٨ - ١).
X عن اللجنة العسكرية، انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.
X كانوا علي المدني (١٩٧٦ - ١٩٧٩) ونزيه زرير (١٩٧٩ - ١٩٨٤) وفؤاد عبسي (١٩٨٤ - ١٩٨٧) وماجد سعيد (١٩٨٧ - ١٩٩٤) وبشير النجار (١٩٩٤ حتى الآن). عن هؤلاء المسؤولين، انظر الجدول (١٨ - ١).
X عن صائب نحاس، انظر ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ من هذا الكتاب
X في حديث مع المؤلف.

الفصل التاسع عشر: نظرة إلى المستوى الثالث من مستويات السلطة أو إلى قوام النخبة العليا من حزب البعث

كان أحد الملامح البارزة في قيادة حزب البعث المركزية في هذه الفترة هو تلك الدرجة المرتفعة من الاستقرار النسبي الذي نعمت به. ففي حين تعرضت القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠ لأربعة تغييرات كبيرة، أصبح تولّي أعضائها لمناصبهم، بعد استيلاء الأسد على السلطة واقتلاع الأجنحة فيه، أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر انتظامًا. غير أنه انسجامًا مع حاجات الحزب أو غايات الأسد، كانت هيئة الحزب القيادية تستقبل دماء جديدة في كل مؤتمر قطري عقد منذ عام ١٩٧٠. كما فقد بعض أعضائها حظوتهم، وبالتالي مناصبهم، إما لضعف أدائهم، وإما لسلوكهم المخالف مصالح الأسد، كما حدث بعد «أزمة الخلافة». علاوة على ذلك، فصل قانون في عام ١٩٨٥ الجهاز الحزبي عن الحكومة ومنع جميع الوزراء، عدا رئيس الوزراء ووزير الدفاع، من عضوية قيادة الحزب العليا. ومع ذلك، كان هناك اتجاه صريح نحو الاستمرارية في القيادة: من بين الأشخاص الواحد والعشرين الذين يشكلون الطبقة العليا حاليًا في الحزب، كان خمسة أعضاء في القيادة القطرية منذ عام ١٩٨٥، وعشرة منذ عام ١٩٨٠، واثنان منذ عام ١٩٧٥، وأربعة ـ هم الأسد نفسه ووزير الدفاع مصطفى طلاس ونائب الرئيس عبد الحليم خدام والأمين العام المساعد عبد الله الأحمر ـ منذ بداية حكم الأسد [١].

كان فارق العمر بين القيادة وكتلة الحزب العادية يتزايد على نحو لا مفر منه: فكما هو واضح من الجدول (١٩ - ١)، كان ما لا يقل عن ٨٧ في المئة من أعضاء الحزب في عام ١٩٩٠ في عمر يقل عن واحد وأربعين سنة، في حين كان ١٩ من أعضاء القيادة القطرية الـ ٢١ في عمر يراوح بين ٤٥ و٦٠ [٢].

كان الوصول إلى القيادة يقوم ظاهريًا، حتى عام ١٩٨٠، على الانتخاب من المندوبين إلى مؤتمر الحزب، وبدءًا بذلك العام، على الاختيار بالتصويت من أعضاء اللجنة المركزية المحدثة حديثًا، أما في الحقيقة فكان التعيين من الأعلى هو القاعدة. يقوم تولي المنصب جزئيًا على القدرة على معالجة المشكلات العملية وممارسة سلطات النظام بفاعلية أعلى، لكن الإخلاص غير المشروط للأسد أمر لا غنى عنه.

تمتع أعضاء النخبة الحزبية بعد عام ١٩٧٠، على عكس نظرائهم في الخمسينيات والستينيات الذين كانوا غالبًا مناضلين أو متحمسين، بصفات الموظفين، باستثناء القلة القليلة من مؤتمني الأسد الشخصيين.

تمثّلَ تغيير آخر في تركيبة القيادة القطرية في ظلّ الأسد بزيادة الوزن النسبي للبعثيين السنّة. فعشية انقلاب عام ١٩٧٠، كانت نسبتهم في ذلك المستوى من القيادة لا تزيد على ٤٢,٩ في المئة. وبعد وقت قصير من استيلائه على السلطة قفزت هذه النسبة إلى ٧٨,٩ في المئة. وهذه حصة أعلى من أي حصة كانت لهم في أي قيادة قطرية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠ (انظر الجدول ١٩ - ٢) أو في المكتب التنفيذي لحزب البعث بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٨ (انظر الجدولين ١١ - ١ و١١ - ٢). وإذا كانت قد انخفضت على نحو ملحوظ في عام ١٩٧٥، فإنها ارتفعت من جديد في عام ١٩٨٠، واستقرت منذ ذلك العام فصاعدًا عند ٦٦,٧ في المئة.

الجدول (١٩ - ١)
توزُّع أعضاء حزب البعث والقيادة القطرية للحزب

بحسب الفئة العمرية، ١٩٩٠

الفئة العمرية	نسبتها من أعضاء الحزب	نسبتها من أعضاء القيادة القطرية	نسبتها التقريبية من مجموع السكان
الولادة ـ ١٣ سنة	-	-	٤٥,٧
١٤ - ١٩	٣٥,٠	-	١٣,١
٢٠ - ٣٠	٣٤,٠	-	١٢,٩
٣١ - ٤٠	١٨,٠	-	١٠,٢
٤١ - ٥٠	٨,٠	٧١,٤	٧,٤
٥١ - ٦٠	٣,٥	١٩,١	٤,٣
فوق ٦٠	١,٥	-	٦,٤
لا معلومات	-	٩,٥	-
	١٠٠	١٠٠	

المصادر: نسب السكان هي تقديرات تقريبية، وتستند إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠، ص 60؛ وتستند نسب أعضاء القيادة إلى بيانات في الملحق؛ وحصلنا على نسب أعضاء الحزب من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

عكس التمثيل الكبير للسنّة على مستوى قيادة الحزب في السنوات الأولى من حكم الأسد رغبته القوية في كسب ولاء المكون السنّي الكبير في سلك الضباط وكسب رضا أغلبية سكان القطر، وإصلاح عدم التوازن بين البنية الاجتماعية للحزب وتركيبة المجتمع» وإنهاء عزلة الحزب عن جماهيره، على حدّ تعبير أول قيادة دفع بها إلى الحلبة السياسية في عام ١٩٧٠ [٣] . وفي ضوء ذلك، لا يمكن بسهولة تفسير الميل الملحوظ في توزيع مقاعد القيادة في عام ١٩٧٥ لمصلحة العلويين على حساب السُنّة. ومع أنّه من غير المحتمل أن يكون ذلك مجرد أمر عارض، فإنّ من المبالغة أن نفترض أنّه انطوى على ابتعاد عن السير نحو الوئام الوطني الذي رسمه الأسد. على أي حال، من المثير للاهتمام أنَّ ذلك جاء في أعقاب تمتين قوة النظام، وتزامن مع صعود نفوذ شقيق الأسد الأصغر رفعت ورفعه إلى قيادة الحزب. ويمكن فهم تعديل القيادة في عام ١٩٨٠ وتصحيح الوزن العددي للسنّة في سياق جهد النظام لضرب القوى الإسلامية ذات التهديد الشديد التي كان يتعرض لضرباتها في حينه. وبعد ذلك، لم تكن التغييرات في القيادة ذات قيمة كبيرة، باستثناء خسارة شركاء رفعت المقربين مقاعدهم في عام ١٩٨٥ [٤] .

تزامن تعزيز دور السنّة مع تغيير آخر هو زيادة تمثيل عناصر من خلفيات حضرية أو تجارية أو تجارية صغيرة في أنساق الحزب العليا، حيث جاء ٢٧,١ في المئة من الأشخاص الـ ٤٨ الذي وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ من المدن الرئيسة؛ و١٨,٧ في المئة من عائلات تعمل في التجارة. أما الأرقام النظيرة لفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ فكانت ١٢,٦ في المئة و٨,٣ في المئة فقط (الجدول ١٢ - ٤). ومرة أخرى، بينما وصلت نسبة الدمشقيين الأصليين في المستوى الأعلى من الحزب في فترة بعد عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٥ في المئة، لم يأت أي عضو من أعضاء القيادات بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ من العاصمة السورية. وتوافقت هذه التغيرات مع إدراك الأسد الباكر حاجة نظامه الملحة إلى تحالف حضري ـ ريفي.

لكن أعلى نسبة من مقاعد القيادة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧ (٤٥,٨ في المئة) كان يشغلها أفراد من أصل فلاحي. وعلاوة على ذلك، شكل المعلمون، من حيث الوضع المهني، الفئة الأكثر وزنًا (٣٧,٥ في المئة). وما يسترعي الانتباه أن حصة الضباط العسكريين انخفضت من ٣٤,٥ في

الجدول (١٩ - ٣)
أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث بحسب الدين والطائفة، ١٩٦٣ - ١٩٩٧ (نسب مئوية)

الدين أو الطائفة	النسبة التقريبية من عدد سكان سورية في 1943 إذا البدو:(أ)		أيلول/ سبتمبر 1963 - شباط/ فبراير 1964	شباط/ فبراير 1964 - نيسان/ أبريل 1965	نيسان/ أبريل 1965 - آب/ أغسطس 1965	آب/ أغسطس 1965 - كانون الأول/ ديسمبر 1965 (ب)	آذار/ مارس 1966 - أيلول/ سبتمبر 1966	أيلول/ سبتمبر 1966 - تشرين الأول/ أكتوبر 1968	تشرين الأول/ أكتوبر 1968 - آذار/ مارس 1969	آذار/ مارس 1969 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1970	تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 - أيار/ مايو 1971	أيار/ مايو 1971 - نيسان/ أبريل 1975	نيسان/ أبريل 1975 - كانون الثاني/ يناير 1980	كانون الثاني/ يناير 1980 - كانون الثاني/ يناير 1985	كانون الثاني/ يناير 1985 - 1997
	لم يشملوا	شملوا													
سنّة	68.9	72.7	50.0	50.0	58.4	62.5	46.6	53.3	46.7	42.9	78.9	71.4	57.1	66.7	66.7
علويون	11.4	10.0	12.5	25.0	8.3	6.2	26.7	20.0	26.7	28.6	21.1	19.0	33.3	19.0	19.0
دروز	3.0	2.7	37.5	12.5	16.7	18.8	6.7	6.7	13.2	14.3	-	4.8	4.8	4.8	4.8
إسماعيليون	1.0	0.9	-	12.5	8.3	12.5	13.3	13.3	6.7	7.1	-	-	-	-	-
شيعة	0.4	0.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يزيديون	0.1	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يهود	1.0	0.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرثوذكس شرقيون	4.8	4.2	-	-	8.3	-	6.7	6.7	6.7	7.1	-	4.8	4.8	9.5	9.5
مسيحيون آخرون	9.4	8.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: استنادًا إلى الملحق.
(أ) صنف البدو هنا على أنهم سنّة.
(ب) حلت القيادة القومية هذه القيادة يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. واختيرت القيادة التالية بعد انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦.

المئة في عام ١٩٦٣ إلى ٣٥ في المئة في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وإلى ١٨,٨ في المئة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧.

لكن من الضروري ألا نغمض أعيننا عن حقيقة أن القيادة القطرية لا تتمتع، من حيث السلطة الحقيقية، إلا بأهمية ثانوية. وهي تستمد أي سلطة تتمتع بها من الأسد الذي أصبح منذ عام ١٩٧٠ قوتها المحركة بلا منازع.

الجدول (١٩ - ٣)
تركيب القيادات القطرية لحزب البعث، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ - ١٩٩٧
(ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأفراد(أ)	النسبة المئوية	النسبة التقريبية من سكان سورية (بمن فيهم البدو) في عام ١٩٤٣ (ب)
سنّة	٦٥	٦٧,٠	٣٣	٦٦,٧	٧٣,٧(ب)
علويون	٢٣	٢٣,٧	١٠	٢٠,٨	١٠,٠
دروز	٤	٤,١	٢	٤,٣	٢,٧
إسماعيليون					

٠,٩
شيعة

٠,٤
يزيديون

٠,١
يهود

٠,٩
أرثوذكسشرقيون
٦
٦,٢
٤
٨,٣
٤,٢
مسيحيون آخرون

٨,١
المجموع
٩٧
١٠٠
٤٨
١٠٠
١٠٠

مكان الولادة

عدد الأعضاء
النسبة المئوية
عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
النسبة من مجموع عدد السكان
١٩٧٠
١٩٨١
قرى
٣٣
٣٤,١
١٩
٣٩,٦
٥٦,٥
٥٢,٩
بلدات
٣٦
٣٤,١
١٥
٣١,٢
١٢,٥
١٥,٩
المدن الرئيسة(ج)

دمشق
١٥
١٥,٥
٦
١٢,٥
١٣,٣
١٢,٣
حلب
٤
٤,١
٢

٤,٣
١٠,١
١٠,٩
حمص
٤
٤,١
٣
٦,٢
٣,٤
٣,٨
حماه
٤
٤,١
٢
٤,٢
٢,٢
٢,٠
اللاذقية

٢,٠
٢,٢
لا توجدمعلومات
١
١,٠
١
٢,١

المجموع
٩٧
١٠٠
٤٨
١٠٠
١٠٠
١٠٠

التعليم

عدد الأشخاص(أ)
جامعي
٤٥
ثانوي

ابتدائي
٢
ديني
١
المجموع
٤٨

الجنس

عدد الأشخاص(أ)
ذكور
٤٨
إناث

المجموع
٤٨

العمر لدى الدخول إلى القيادة أول مرة

عدد الأشخاص(أ)
لا توجد معلومات
٤
٢٧ - ٢٩ سنة
٢
٣٠ - ٣٤ سنة
٦
٣٥ - ٣٩ سنة
١٨
٤٠ - ٤٥ سنة
١٢
٤٦ - ٤٩ سنة
٥

٥٣ سنة
١
المجموع
٤٨

الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا

عدد الأشخاص(أ)
غير ريفيين
١٣
أشخاص يتحدرون من طبقة الوجهاء الريفية الأقل شأنًا
١٠ (٢٠,٨%)
غيرهم
٢٥
المجموع
٤٨

محافظة الولادة

عدد الأشخاص(أ)
مدينة دمشق
٦
ريف دمشق
٤
حلب
٤
حمص
٦
حماه
٢
اللاذقية
٦
دير الزور
٤
إدلب
٣
الحسكة

الرقة

السويداء
٢
درعا
٦
طرطوس
٥
القنيطرة

المجموع
٤٨

الأصل الطبقي

عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
طبقات ذات دخل منخفض

٤
٨,٣
فلاحون محرومون من ملكيةالأرض
٣

عمال
١

طبقات ذات دخل متوسط أدنى

٢٧
٥٦,٣
فلاحون مالكو أرض صغار
١٣

حرفيون
٤

تجار صغار

١

مالكو أرض صغار
٢

رجال دين مالكوأرض صغار
٣

موظفون صغار
٥

طبقات ذات دخل متوسط

١٢
٢٥,٠
فلاحون مالكو أرض متوسطون
٦

صاحب دكان مالكأرض
١

تجار مالكو أرض متوسطون
٢

«عالم» تاجرمتوسط
١

موظف متوسط
١

مالك أرض متوسط
١

طبقات ذات دخل متوسط أعلى

٥
١٠,٤
تاجر
١

مالك أرض
١

رجال دين تجاريون
٣

متعهدون
١

المجموع

٤٨
١٠٠

المهنة

عدد الأشخاص(أ)
النسبة المئوية
ضباط عسكريون

٩ (د)
١٨,٨
مدنيون

أ ـ أعضاء في مهن

٣٤

٧٠,٨
معلمون
١٨ (٣٧,٥%)

أساتذة جامعيون
٥

محامون
٥

مهندسون زراعيون
٢

أطباء
١

مهندسون
٣

صحافيون
١

ب ـغير ذلك

٥
١٠,٤
عمال
٣(هـ)

ضابطة عدلية
١

موظف تأمين

١

المجموع

٤٨
١٠٠

(أ) الأشخاص الذين انتخبوا أو عينوا في القيادة أكثر من دورة ذُكروا مرة واحدة في هذا العمود.
(ب) انظر الملاحظة (ب) في الجدول (١٢ - ٣).
(ج) المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف في عام ١٩٧٠ و١٩٨١.
(د) بمن في ذلك معلمان سابقان وموظف جمارك سابق.
(هـ) بمن في ذلك عاملان في النفط وعامل في معمل نسيج.
X استنادًا إلى أرقام في الملحق.
X انظر الملحق.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٣])، ص ٣٨.
X هؤلاء الشركاء هم ناصر الدين ناصر وأحمد دياب والياس اللاطي، ومناصر آخر لرفعت، هو يوسف الأسعد، أسقط من القيادة في عام ١٩٨٠ لكنه بقي عضوًا في اللجنة المركزية من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥. من أجل معلومات متعلقة بسيرة هؤلاء، انظر الملحق.

الفصل العشرون: نقل التركيز إلى المستوى الرابع من مستويات السلطة أو تحليل توضيحي لدور الاتحاد العام للفلاحين، المنظمة الشعبية الرئيسة الرديفة للحزب

في حين لم يكن سوى سدس الفلاحين ينتمي إلى حزب البعث في عام ١٩٩١، تشير مصادر رسمية إلى أنّ ما لا يقل عن ٨٣,٧ في المئة من جميع السوريين الناشطين في الزراعة، باستثناء أرباب العمل كانوا مسجلين في الجمعيات الفلاحية (انظر الجدول ٢٠ - ١)، التي نشأت من دمج الروابط الفلاحية والجمعيات التعاونية الزراعية في عام ١٩٧٤. وتعود بدايات الروابط الفلاحية إلى عام ١٩٦٤ بدفع من الحزب نفسه. وعلى العكس جاءت القوة المحركة للجمعيات التعاونية الزراعية التي تعود أصولها إلى عام ١٩٤٣، من عناصر فلاحية متعلمة، على الأقل حتى صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ والتعديلات ذات الصلة التي سُنَّت في عام ١٩٦٣، والتي جعلت الانضمام إلى الجمعيات التعاونية إلزاميًا لجميع الحاصلين على أرض من الإصلاح [١]. وبعد عام ١٩٧٤، وعلى الرغم من ضروب التعثّر والمشاريع الفاشلة، واكتفاء الفلاحين، في بعض الحالات، بالقبول لا بالمشاركة الفاعلة، نمت نزعة توحيد الفلاحين في جمعيات بسرعة حتى شملت في عام ١٩٩٣، ٥٠٦١ قرية من قرى سورية البالغة ٦٤٦٨ قرية [٢]. أما القرى غير المشمولة فهي أقل أهمية أو عدد سكانها أقل من أربعمئة نسمة وتقع في مناطق حدودية أو شبه صحراوية، وعمومًا في المناطق الأكثر جفافًا من محافظات الحسكة وحلب والرقة [٣].

جاء بناء شبكة الجمعيات الفلاحية في أنحاء القطر، إلى حد ما، نتيجة ضغط حزب البعث، لكنه عكس أيضًا قدرة متنامية على التكيف بين الفلاحين ووعيًا متزايدًا لديهم بمنافع الزراعة التعاونية. إذ كان هؤلاء، قبل تطبيق الإصلاح الزراعي، يعانون الأمرين للحصول على رأس المال، وكان عليهم، للحصول على قروض، أن يتّكلوا على تجار ومرابين بلا ضمير. وكما بيّنا في الفصل الثالث، بات بمقدور الفلاحين، بعد انضمامهم إلى الجمعيات الفلاحية التي هي في معظمها جمعيات تعاونية خدمية متعددة الأغراض، أن يضمنوا الحصول على قروض نقدية وعينية بشروط تفضيلية وبمعدلات فائدة أدنى من تكلفة المال. وهم يستفيدون أيضًا من المزايا كلها التي تتمتع بها الجمعيات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، إعفاؤها من الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل الإنتاج، وحسم ٥ في المئة على المستلزمات المبتاعة من مؤسسات الدولة، وخفض نسبة ٢٥ في المئة من تكلفة نقل الآلات والتجهيزات الزراعية في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة، وتخفيضات أخرى نتيجة احتكار الاتحاد العام للفلاحين منذ عام ١٩٧٧ توزيع قطع تبديل الجرارات والحصادات [٤]. ولا شك في أن الفلاحين يتمتعون في الجمعيات بوضع أفضل مما لو تركوا وحدهم. وباستثناء القرى التي يمسك فيها فلاحون أغنياء أو وجهاء ريفيون أقل شأنًا بالخيوط، فإن الجمعيات تعبر عن مظالم أفقر الفلاحين والعمال الزراعيين، وتساعدهم في حل مشكلاتهم، وتعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وهي أيضًا تنجز أعمالًا أو تنسّقها نيابة عن جميع الفلاحين الداخلين فيها مثل انتقاء البذار والأسمدة وشرائها ومكافحة الآفات ونقل الإنتاج أو تخزينه وتسويق المحاصيل الرئيسة بسعر عادل وتقديم استشارات خبيرة، على يد

مهندسين زراعيين، حيث تزايد عدد هؤلاء في سورية عمومًا من ١٠٢٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٦٨٥ في عام ١٩٨٠ وإلى ١٣٥٧٢ في عام ١٩٩١. وعلى أي حال، كان من النادر في عام ١٩٧٠ أن يرتبط مهندس زراعي بالجمعيات الفلاحية. لكن تلك الجمعيات ضمت ٢٣,٢ في المئة من المهندسين الزراعيين في عام ١٩٨٠ وثلثهم في عام ١٩٩١ [٥].

(الجدول ٣٠ - ١)
عضوية الجمعيات الزراعية و/أو الروابط الفلاحية في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٨٤، ١٩٩١، ١٩٩٥

السنة	عدد السوريين الناشطين في الزراعة، بمن فيهم أصحاب العمل(أ)	عدد الجمعيات الزراعية (ب)	عدد الأعضاء	نسبة المزارعين الداخلين فيالجمعيات	عدد الروابط أو الجمعيات الفلاحية(١)	عدد الأعضاء	نسبة المزارعين الداخلين في الجمعيات
١٩٦٠	٤٧٤١٤٧ (أ ج)	٢٧٧	١٤٧٩٣	٣,١	-	-	-
١٩٧٢	٨٨١٨٨٥ (ج)	١٦٤٥	١١٧١٠١	١٣,٠	٢٧٨٣	١٩٦٠٠٧	٢٢,٢
١٩٧٥	٨٩٢٢٥٨ (جد)	(ب) -					

- (ب)
-
٣٣٠٣
٢٠٩٦١٩
٢٣,٥
١٩٨٤
٥٢١٧٠٧
(ج)
-
-
-
٤٠٥٠
٤٤١٣٥٦
(هـ)
٨٤,٦(هـ)
١٩٩١
٧٩٢٩٩٢
(ج)
-
-
-
٤٨١٦
٦٦٤١٦٧
٨٣,٧
١٩٩٥

٥١٣٢
٨٠١٢٣٠

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (دمشق: الوزارة، ١٩٦٠)، ص ١٦٢ - ١٦٣ و١٦٦ - 167؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول ١٩٧٢ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [١٩٧٣])، الجدولان ١٩ و٣٠؛ الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.])، ص 28؛ نضال الفلاحين، عدد وثائقي خاص (١٩٨٧)، ص 104؛ القيادة القطرية لحزب البعث، مكتب الفلاحين ، «تاريخ الحركة التعاونية الزراعية في سورية..» (١٩٧٤)، ص 121؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء،

المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦، ص ١٠٦ - 107؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١، ص 90؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢، ص ٩٠ و٤١٩، والمجموعة الإحصائية لعام السنوية السورية ١٩٩٦، ص ٤٥٢.

(أ) يجب الأخذ في الحسبان أن عددًا كبيرًا من النساء العاملات في الأسرة لم يدخلن في الحساب في عام ١٩٦٠.

(ب) أسست أول جمعية تعاونية زراعية في قرية دير عطية على بعد ٨٩ كلم شمال شرق دمشق في عام ١٩٤٣. وظهرت روابط الفلاحين إلى الوجود في عام ١٩٦٤. دمجت الجمعيات التعاونية الزراعية وروابط الفلاحين في عام ١٩٧٤ وسميت الجمعيات الفلاحية.

(ج) يجب تذكُّر أن عام ١٩٨٤ كان عامًا سيئًا وأن أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٥ و١٩٩١ كانت أعوامًا جيدة للزراعة، والأخذ في الحسبان أيضًا أنه بدءًا بعام ١٩٨٩ بدأت «هجرة عكسية» من المدن إلى القرى، في حين تميزت الثمانينيات بالهجرة الريفية.

(د) كان مجموع عدد السوريين الناشطين في الزراعة في عام ١٩٧٥ هو ٩١٨١٠٨. وفي ما يخص المصدر المعني، لم يوزع هذا الرقم بحسب الحالة التشغيلية، وافترض، لغايات هذا الجدول، أن عدد أصحاب العمل الزراعيين هو نفسه لعام ١٩٧٢، أي ٣٥٨٥٠.

(هـ) من الواضح أن بعض الفلاحين الأعضاء، بمن في ذلك عمال الحقول، لم يعمل في الزراعة في ذلك العام نتيجة الجفاف في عام ١٩٨٤. وبالتالي فالنسبة الفعلية للمزراعين الداخلين في الاتحاد أقل من تلك الظاهرة في الجدول.

بالتأكيد، لم تكن الأمور تسير بسلاسة كما يشتهي الفلاحون أو اتحادهم العام. إذ اشتكى قادتهم، في وقت يعود إلى آذار/مارس ١٩٩١، من أنه كانت هناك في السنوات الخمس الماضية «قفزات متسارعة... في أسعار مستلزمات الإنتاج، وتكاليف تطوير الزراعة» الأمر الذي «أثار وخلق صعوبات في وجه تنفيذ الخطط الإنتاجية الزراعية... والتقدم نحو طرق أكثر علمية في استثمار الأرض». وتابعت القيادة أن «بعض الجهات الحكومية تلجأ، أحيانًا، إلى اتخاذ إجراءات... تمس جوهر القطاع الزراعي وحياة الفلاحين، وعملهم، دون الرجوع إلى التنظيم الفلاحي أو مناقشته في منعكسات وآثار هذه الإجراءات». وأشارت أيضًا إلى «مظاهر الخلل في أداء بعض الجهات» موردةً، على سبيل المثال، «عدم توفر بعض المستلزمات...، وعدم دفع قيمة المحاصيل والمنتجات الزراعية في مواعيدها، ونقص العبوات أو الأكياس». وكل ذلك «نفّر الفلاحين من التعامل مع تلك الجهات، مما خلق شيئًا من أزمة الثقة التي ما كان ينبغي أن تكون». ونبهت الشكوى ذاتها الحكومة إلى «مخاطر كبيرة تتعرض لها الرقعة الزراعية تتلخص في الزحف الإسمنتي العشوائي والتلوث البيئي، والتملح، والاستخدام غير الرشيد للمياه» [٦] .

لم يعد التمويل مشكلة كبيرة للتنظيم الفلاحي في السنوات الأخيرة مثلما كان عليه الوضع في المرحلة الأولى من حياته يوم كان يعتمد كليةً على الحزب أو الدولة لتمويل أعماله. ففي عام ١٩٦٦ كان كامل إيراده معونة من القيادة القطرية لحزب البعث بلغت ٧١٧٩٥٨ ليرة سورية (١٨٨٤٤٠ دولارًا) [٧] . وفي ما يخص الدخل بقيت ظروفه ثابتة فعليًا حتى نهاية الستينيات. لكن، في العقود التالية، وعلى الرغم من أن بعض وحداته لم تبل بلاء حسنًا، أو وجدت رأس مالها يتقلص نتيجة عوامل مثل قلة التركيز وضعف الإدارة، أو نتيجة أعباء الدين التي تحملتها في سنوات

الجفاف، فقد اعتمد التنظيم عمومًا على موارده الخاصة على نحو متزايد. ففي عام ١٩٧٦، لم تشكل المعونات التي قدمتها قيادة الحزب ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سوى ٣٩,١ في المئة من مجموع المبالغ التي استلمها والبالغة ١٧,٤ مليون ليرة سورية (٤,٤ ملايين دولار). وانخفضت هذه النسبة إلى ٧,٩ في المئة في موازنته لعام ١٩٨٥ البالغة ١٣٢ مليون ليرة (٣١ مليون دولار)، لكنها ارتفعت قليلًا إلى ٩,٤ في المئة في موازنة عام ١٩٩٠ البالغة ٢٠١,٣ مليون ليرة (١٧,٨ مليون دولار) [٨] .

من المفارقة، أن التنظيم الفلاحي كان يتمتّع بدرجة أعلى من الحرية النسبية عندما كان يعتمد في دخله على النظام قياسًا بالحرية التي تمتع بها عندما حقق اكتفاء ماليًا ذاتيًا. فقد حمل الحزب إلى مؤتمر التنظيم الفلاحي الأول الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ وعدًا بأن التنظيم سوف يعمل «باستقلالية كاملة عن السلطة» وبأن الجمعيات الداخلة فيه ستعمل «في كل قرية» بعيدة «عن أي تدخل حكومي في شؤونها» [٩] . وفي الحقيقة، أدار قادة الاتحاد العام للفلاحين أموره بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ بطريقتهم الخاصة. وقد يسّر ذلك عدد من العوامل: التنظيم الرخو لنظام البعث بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦ والتقلب في قمته نتيجة صراع الأجنحة في حزب البعث والتقارب في وجهة النظر بين قيادة الاتحاد العام للفلاحين والاتجاه السائد ذي الأساس الريفي لبعثيي الستينيات.

لكن صدمة هزيمة العرب العسكرية في عام ١٩٦٧ ولّدت ضغطًا باتّجاه تنسيق جهد القطر وتعبئة موارده، بما في ذلك الموارد الزراعية، وشجعت قيام نظام شديد المركزية في اتخاذ القرار. ونتيجة الصراع التالي بين الجناحين المدني والعسكري من الحزب، لم تتحقق سيطرة أعلى على التنظيم الفلاحي إلا بعد استيلاء الأسد على رئاسة الدولة في عام ١٩٧٠. وكان قادته، بمن فيهم رئيس لجنته التنفيذية أحمد حمدوني، وهو رجل متواضع ذو أصل فلاحي من قرية في وادي الغاب، قد وقفوا في عام ١٩٦٩ إلى جانب الجناح المدني من الحزب ضد الأسد [١٠] ، الذي أبعدهم لاحقًا، وأجبر التنظيم في عام ١٩٧١ على قبول رئيس جديد ألين عريكة هو مصطفى العايد، وهو شاوٍ سابق أو فلاح مربي أغنام من قبيلة العفادلة شبه المستقرة من أبناء قرية سلوك شمال شرق الرقة [١١]. وبقي العايد على رأس الاتحاد العام للفلاحين حتى هذا اليوم.

غير أنّه إذا ما كانت قبضة النظام على التنظيم الفلاحي، في ظلّ الأسد قد أصبحت أشد، فإن الأسد كان طوال الوقت بحكم خلفيته، متقبّلًا أفكار أعضائه العاديين وحاجاتهم ومظالمهم. وإضافة إلى ذلك، كانت الصفات الوحيدة التي لا غنى عنها والتي يطلبها من قادته هي الولاء لشخصه والالتزام العام بسياساته وبخطط القطر الاقتصادية. وفي ما عدا ذلك، كان يسمح لهم بدرجة معتبرة من الاستقلالية في حكمهم على المسائل المتصلة بالزراعة وحياة جمعياتهم.

لدى التفكير في الطريقة التي دخل فيها الفلاحون في علاقات السلطة في عهد الأسد، من المفيد أن نقتبس من كلمة ألقاها في نيسان/أبريل ١٩٨١ في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للفلاحين، إذ قال: «أيها الأخوة الفلاحون! لن ترتفع بعد اليوم يد فوق يد الفلاحين... الكادحون هم المنتجون... ويدهم هي العليا... أنتم أصحاب القرار في كل ما يتعلق بالأرض والمسألة الزراعية... أنتم، أيها الإخوة الفلاحون، موجودون في كل المؤسسات في كل القيادات، المحلية والمركزية، موجودون في كل المؤسسات الأساسية واللجان الأساسية... وفي الإدارة المحلية... وفي مجلس الشعب... وفي مجلس التخطيط الأعلى... وفي أعلى مؤتمر للحزب... وفي كل مؤسسة لها

صلاحية اتخاذ القرار» [١٢].
هل يلقي الأسد بالكلام هنا لمجرد التأثير؟ أم هناك شيء من المعنى في كلماته؟ أو، كي نكون أكثر واقعية، هل يتمتع الفلاحون أو روابطهم بتأثير مثبت في عملية صنع السياسات، أقلّه في الأمور التي تؤثر فيهم؟ لا شك في أن الأسد يسمح لروابط الفلاحين بصوت في كل المسائل المتعلقة بجمعيّاتهم ويسمح بنقد السياسات التي تؤثر سلبيًا في المزارعين.

في هذا السياق، تمثّل الحوادث التي جرت في قرية الرقيطة في عام ١٩٧٩، وهي قرية صغيرة في محافظة حماه، إيضاحًا جيدًا لنوع التأثير الذي تستطيع روابط الفلاحين أن تمارسه. ففي ذلك العام، استملكت الدولة بعض أراضي الرقيطة من أجل القيام بمشروع صناعي. واعتبر فلاحو المنطقة هذا الإجراء ضد مصالحهم، وأقنعوا رابطتهم الفلاحية بمناصرة قضيتهم. وفي النهاية، علم الأسد بالقضية عن طريق اتحادهم العام، فأمر، بعد تقليب المسألة على جوانبها، بإلغاء ذلك الاستملاك غير المرغوب شعبيًا [١٣].

تقدّم الحيثيات المتضمنة في المرسوم التشريعي رقم ٣١ بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠، مثالًا آخر على الدور الذي يتيح الأسد للتنظيم الفلاحي أن يقوم به في الحياة السياسية. إذ خفض المرسوم سقف الحيازات الفردية من ٥٥ هكتارًا إلى ٤٥ في الأراضي المروية ومن ٣٠٠ إلى ٢٠٠ هكتار في الأراضي البعلية، وصدر المرسوم بإلحاح من الاتحاد العام للفلاحين الذي كان تواقًا إلى تلبية المطالب الأساسية للمحاصصين المحرومين من ملكية الأرض والعمال الزراعيين ولو تلبية جزئية [١٤].

يحتفظ الأسد بحس أساسٍ حيال مزاج الفلاحين الذين يعتبرهم جمهوره الطبيعي ويتوافق غريزيًا مع مشاعرهم. وإنه لذو مغزى أنه أتى في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بفلاحين من الريف لمواجهة التظاهرات والإضرابات التي اندلعت في حماه وحلب، وأنه أجاز في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠، في ذروة هجوم الإخوان المسلمين الضاري على نظامه، تشكيل الكتائب الفلاحية المسلحة على أساس تطوعي وعلى أن تكون تابعة للاتحاد العام للفلاحين. ووصلت هذه القوة مع نهاية عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٥٤٦ رجلًا، لكنها كبرت إلى ٣٤٤٩٦ في عام ١٩٨٥ وإلى ٤٦٢٣٩ رجلًا في عام ١٩٩٠ [١٥].

عندما ننظر إلى هذه التطورات كلّها في سياق القرون السابقة على القرن العشرين، يبدو التباين صارخًا. فقلما دخل الفلاحون في تلك القرون ساحة رؤية حكام سورية إلا بوصفهم مصدرًا للإيرادات. وإننا لنبحث عبثًا في المصادر التاريخية الباقية عن تعبير عن اهتمام مؤكد من جانبهم بحياة الفلاحين ومشكلاتهم. وحتى المؤرخين لم يهتموا بهم إلا قليلًا، لأنه يبدو، من وجهة نظرهم، أن ما كان يجري في القرى لا يستحق أن يروى.

X أنا مدين لعبد الله حنّا لأنه زوّدني بنسخة من مقالة عن دير عطية نشرها في مجلة يابانية في عام ١٩٨٩، وهو يعطي رواية عن تاريخ أول جمعية تعاونية فلاحية في سورية.

X نضال الفلاحين، العدد ١٣٣٤، ١٨/١٠/١٩٩٣، ص ٤، والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.]]، ص ١٨٩.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١)، ص ٦٧.

X عن هذه المزايا، انظر الاتحاد العام للفلاحين، المكتب التنفيذي، قانون التنظيم

الفلاحي رقم ٣١ لعام ١٩٧١ (دمشق، ١٩٨٩)، المادة ٩٢، الفقرات «ب» و«د» و«هـ»؛ والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص ١٥٣.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الرابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د. ت.])، ص ٣٨ و٤٠؛ المؤتمر العام السادس، ص ٣٠، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣، ص ٤١٨.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص ٤٤ ـ ٤٥.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الثاني، ص ٩٦ ـ ٩٧.

X الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع، ص ٥٦ - 57؛ المؤتمر العام السادس، ص 223؛ المؤتمر العام السابع، ص ٢٧٢ - ٢٧٣. بحسب المقابل بالدولار للمبالغ الواردة على أساس سعر الصرف الرسمي في سورية بمتوسط ١ دولار = ٣,٨١ ل.س في عام ١٩٦٦، و١ دولار = ٣,٩٢٥ ل.س في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦، و١ دولار = ١١,٢٥ ل.س في عام ١٩٩٠. في آخر سنة مذكورة كان سعر الصرف التشجيعي هو ٢٢ ل.س مقابل الدولار الذي كان يصرف في السوق الحرة بـ ٤٣ ل.س

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الأول، ص ٩٨ - ٩٩ و١١٥.

X انظر الفصل ١٢، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ من هذا الكتاب.

X أنا مدين بالبيانات المتعلقة بحمدوني والعايد لبعثي سابق كان على معرفة بأمور التنظيم الفلاحي.

X الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص ٩، ١٥، ١٨ و١٩.

X كلمة الأسد بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨١ أمام المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام للفلاحين، ص ١٨ - ١٩، ونضال الفلاحين، عدد وثائقي خاص، ص ١٤.

X نضال الفلاحين، عدد وثائقي خاص، ص ٦٦. عن الأحكام الدقيقة للمرسوم رقم ٣١ بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠، انظر الجدول (٢ - ٤).

X الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام السادس، ص ٢١٣، والمؤتمر العام السابع، ص ١٠٥.

الفصل الحادي والعشرون: نظرة أقرب إلى قمّة السلطة أو شخصية الأسد بوصفها عاملًا في المحافظة على حكمه وإحباط خصومه

يمكن تفسير جانب من نجاح الأسد في أخذ مقاليد الحكم والإمساك بها بقوة طوال هذا الوقت في ظروف موضوعية صعبة، بصفات حُبِيَ بها، أو دأب على تنميتها على أساس من التجربة والانضباط الشخصي.

عمومًا، لا يتصرف الأسد باندفاع. وهو صبور بعيد عن الأهواء ومرن وخبير في المهارات التي تتطلب هدوءًا ولعبًا من وراء الستار، وهو رابط الجأش في أوقات الأزمة وبارع في إخفاء أهدافه الحقيقية، ولا يقرر إلا بعد فحص المسائل من كل زاوية ممكنة. وهو أيضًا يركز نظره على ما يمكن تحقيقه، ويعرف كيف يوجه أشرعته مع الرياح الجديدة أو كيف يكيف تكتيكاته مع تغير الظروف. وتساعده في كل ذلك معرفته الأساسية بالقوى العاملة في قاعدته الداخلية وبيئته الإقليمية وحساسيته الواضحة حيال تعقيدات السياسة العربية والدولية. وبالطبع تنطبق هذه الصورة على الأسد في الثمانينيات أكثر من انطباقها عليه في عام ١٩٦٦، فهو على الرغم من تأديته دورًا في صوغ الحوادث في سورية والبلدان المجاورة، فإن الحوادث في الداخل والخارج صاغته أيضًا، أو تكيّف معها.

فهم الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، منذ عام ١٩٧٤ من هو الأسد ومن سيكون. كان قد زاره في دمشق في عقب محادثات فض الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية في مرتفعات الجولان، وخرج «بانطباع قوي» عنه. وكتب في مفكرته أن الأسد «مفاوض صعب المراس لكنه يتّسم بكثير من الغموض وقدرة هائلة على الاحتمال وكثير من السحر... وهو، على العموم، رجل له قوامه الفعلي، وإذا استطاع وهو في هذا العمر ـ أربعًا وأربعين سنة ـ أن يتفادى إطلاق النار عليه أو الإطاحة به، فسيكون قائدًا يحسب حسابه في هذا الجزء من العالم... يتمتع الرجل بعناصر العبقرية حقًا، لا جدال في ذلك» [١].

ووجد هنري كيسنجر، وزير خارجية نيكسون، من جانبه، أداء الأسد في أثناء مفاوضات فك الاشتباك «مذهلًا». وقال «شدّ الأسد الوتر بالتأكيد إلى آخر ميليمتر ممكن» ولم يقرر التسوية إلا بعد أن تأكد تمامًا من أنه قد «عصر آخر قطرة دم من الحجر» [٢].

سلط ريتشارد مورفي، السفير الأميركي في دمشق بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٩، مزيدًا من الضوء على أسلوب الأسد التفاوضي، فأشار إلى أن «الأسد يستمع بدقة شديدة إلى ما لدى زائره ليقوله... ويدير الحديث بهدوء شديد، وقلما يسمح لنفسه بإظهار انفعاله. لا يحصل المرء منه عادة على تصريح من مثل «أوافق تمامًا» أو «لا أوافق»... وفي حين يسعى إلى معرفة أقصى ما يستطيعه عن موقفي... فإنه يبقي أوراقه قريبة من صدره... وهو رجل راكم من أسفار شخصية قليلة كثيرًا من التبصر في الشؤون الدولية... وتعلم كيف يلعب لعبًا شديد المهارة بذراعين ضعيفتين موضوعيًا» [٣].

ليس ما قاله ألكساندر زوتوف، وهو خبير سوفياتي في أمور الشرق الأوسط وسفير موسكو في سورية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، أقل إيضاحًا في وصف

الأسد. ففي حقبة الغلاسنوست، أو تحديدًا في عام ١٩٨٣، عندما كان مستشارًا في السفارة السوفياتية في واشنطن، اتصل به مؤلف هذا الكتاب بهدف الحصول منه، من بين أمور أخرى، على ملاحظاته على تأكيدات أوردها كيسنجر في كتابه سنوات الغليان. فقد كتب كيسنجر أن الأسد في المرحلة التحضيرية من محادثات فك الاشتباك في منتصف السبعينيات «بذل جهدًا ليؤكد أن موسكو لم تتمتع بوضع استشاري تفضيلي في دمشق» و«قبل الإجراءات الواردة في خطتنا... التي استبعدت موسكو وعهدت إلى الولايات المتحدة بوظيفة الوسيط». وأضاف كيسنجر في موقع آخر من روايته «فضّل الرئيس السوري، على نحو لافت، أن يفاوض من دون حليفه الرئيس» [٤] . ومن المحتمل أن يكون كيسنجر قد سعى من وراء هذه التأكيدات إلى تسميم الأجواء بين موسكو ودمشق. لكن، أيًا يكن الأمر، كان زوتوف يعتقد في ذلك الوقت أن الأسد:

داهية ... وأكثر تبصرًا من أن يقول أشياء قد تضر بعلاقته بالاتحاد السوفياتي. حاول كيسنجر أن يورط الأسد في لعبة من خلف ظهرنا. وربما يكون الأسد نفسه قد فكر في أن يسايره. فهو يستخدم أي شخص قد يخدم غايته... ففي وضع ملموس، مثل وضع الأسد وفي مثل اهتمامه بإشراك الولايات المتحدة عن كثب في تسوية الصراع، لاعتقاده أنها المؤثر الوحيد في الإسرائيليين، ربما يكون قد أعطى الانطباع بأنه يرغب في أن يلعب لعبة كيسنجر. كانت هذه مسألة تكتيك. ومن المعروف أنه تكتيكي جيد جدًا. كان من الواضح للأسد أن كيسنجر مؤيد لإسرائيل، وأنّه صهيوني، وممثل الدولة التي تقدم دعمًا غير محدود تقريبًا لإسرائيل، لكنه، في الوقت ذاته، ممثل لبلد لم يكن لولاه ليستطيع أن يحقق ما أراد تحقيقه. كان من المفيد، من وجهة نظره، تشجيع كيسنجر. وفي ذهن الأسد أنه يستطيع أن يأتي في ما بعد إلى موسكو ويقول شارحًا: «لقد استخدمت كيسنجر، هذا تكتيكي» [٥] .

تعزز هذه الملاحظات الاستنتاج القائل إن الأسد، حين يتعلق الأمر بفن المناورة، ند لكيسنجر. وإذا أردنا أن نستخدم كلمات المفكر آدم سميث من القرن الثامن عشر، فكلاهما يمتلك «مهارة ذلك الحيوان الماكر والبارع الذي يُدْعى على نحوٍ فجّ رجل دولة أو سياسي» [٦] .

شهد على براعة الأسد في لعبة السلطة خصومه في الداخل أيضًا. ففسّر البعثيون «اليساريون» انتصاره عليهم بتمكنه من أن يتواجد في جميع قيادات الحزب منذ ٨ آذار حتى الردّة [أي استيلائه على السلطة في عام ١٩٧٠] وأن يناور بين جميع الكتل الحزبية المتصارعة متنقلًا بين اليمين واليسار واليسار واليمين بخفة وبراعة، وأن ينسج في الوقت نفسه شبكة علاقات واسعة سرية وعلنية ـ بحسب الحاجة ـ مع جميع الأطراف ليقفز من خندق الطرف الخاسر إلى خندق الطرف الرابح في آخر لحظة [٧] .

كان العرض الذي قدمه الأسد إلى اللواء أمين الحافظ، قبل انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦، مثالًا نموذجيًا على أساليبه المتّبعة. كان الحافظ، وهو حينها رئيس الدولة، قد ألقى بأوراقه إلى جانب الحرس القديم من البعثيين الذين كان عددهم راجحًا في القيادة القومية للحزب. وكان هو والعميد صلاح جديد، ذو الوزن الكبير في القوات المسلحة والمسيطر على القيادة القطرية للحزب، على وشك القتال. كان الأسد يقود القوى الجوية، وكان، بحسب المظاهر كلّها، حليفًا لجديد، لكنه ترك الانطباع بأنه لا يفضل تحويل الصراع إلى اختبار عنيف للقوة. واستنادًا إلى الحافظ، فقد زاره الأسد في تلك اللحظة الفاصلة، وقال له: «يا أبو عبدو، كلنا نثق فيك، وارفع يدك عن القيادة [القومية]، وهؤلاء ليس معهم لا مدني ولا عسكري، وضع يدك في يدي

ودعنا نتعاون». رفض الحافظ أن يدير ظهره للبعثيين القدامى. وضغط الأسد: «إنهم يتآمرون عليك» [٨] . ليس واضحًا إن كان الحافظ حاول استجرار الأسد ليكشف المزيد، أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن كلماته لا تعكس قناعته، أم شعر بأنه يسعى إلى التلاعب به. ما يهم هنا هو أن عرض الأسد لم ينفع. وعندما أطاح جديد، في النهاية، الحافظ، ووضعه مع رفاقه في السجن، فإن الأسد، استنادًا إلى البعثي القديم منصور الأطرش، «أصر على معاملة... المعتقلين باحترام، على عكس رغبة الأعضاء المتطرفين في القيادة القطرية للحزب، رفاق الأمس» [٩] . كذلك ساعد الأسد، وقد أصبح وزير الدفاع، في مصاريف معالجة أبناء الحافظ، الذين أصيبوا في المواجهة العنيفة التي جرت لدى الهجوم على مكان إقامته، في مستشفى في فرنسا [١٠] . وبتصرفه بتلك الطريقة، نمَّ الأسد مرة أخرى عن دهائه السياسي.

توضح الطرائق التي تعامل بها الأسد مع خصومه الداخليين بعد إمساكه بالسلطة كاملة تلك الجوانب من شخصيته التي تؤثر في ممارسة السلطة. ذلك أنّه لم يظهر أي رحمة مع خصومه الألداء أو العنيدين الذين مثلوا خطرًا حقيقيًا على وضعه. وبعد معركته مع صلاح جديد في عام ١٩٧٠، ألقى به في السجن كي يتعفّن بعد رفضه عرضًا بالحرية مقابل كفّه عن العمل السياسي. وكان ذلك أشبه باستسلام هادئ مدفوع بقوة اليأس الذي ألقى بظله عليه إلى أن وضع الموت حدًّا لمأساته في عام ١٩٩٣. وفي الطقس الذي رافق دفنه، ومن ثم في تقديم العزاء، كانت الآية القرآنية التي تليت، على ما قيل، مختلفة عن الآية الملائمة لمثل تلك المناسبة. فبدلًا من تلاوة «إنّا لله وإنّا إليه راجعون» تليت «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» [١١].

اغتيل منافس آخر هو اللواء محمد عمران في عام ١٩٧٢ فيما كان يستعد للعودة إلى سورية من منفاه في مدينة طرابلس اللبنانية [١٢] . وبدا في ذلك الوقت لاعبًا خطرًا مُحتملًا نتيجة دوره السابق والوزن الذي ما زال يشغله في القوات المسلحة، على الرغم من أن الأسد قد سحب إلى مداره الخاص كثيرًا من رفاق عمران العسكريين السابقين. وسارع البعثيون «اليساريون» الذين فروا من البلد إلى اتهام الأسد بالقتل. عبروا عن الأمر في ما بعد في كرّاس معد «للاستعمال الداخلي حصرًا»، قالوا: «كلنا يعرف أن القوة الضاربة الأساسية التي ساهمت في نجاح انقلابه [١٩٧٠] تتكون من (جماعة عمران)... ومع ذلك لم يتورع عن مكافأة هذه المجموعة باغتيال زعيمها [١٣]. أما الأسد فأعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق، وأكّد أن القتلة سيساقون إلى العدالة [١٤]. لكن لم يُسمع أي شيء آخر عن اللجنة أو عن نتائج تحقيقاتها. وفي عام ١٩٧٥، صرخ الأسد، معبرًا عن «الاشمئزاز الشديد» مما شهده أحد السجون العراقية من قتل فؤاد الركابي الذي قاد حزب البعث في العراق من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩: «تصوروا أن نقوم، نحن بسورية، باغتيال مواطن لأنه ضدنا سياسيًا!! [....] هذا أمر شاذ في هذا العصر، وفي كل عصر!! أمر غريب جدًا!!» [١٥].

قبل ذلك بوقت، كانت شائعات قد ألصقت المسؤولية عن قتل عمران في النهاية بشقيق الرئيس، رفعت، وعلى نحو مباشر أكثر بنزيه زرير، وهو ضابط في المخابرات العامة من القريتين في محافظة حمص، أو باللواء ناجي جميل، أحد أبناء دير الزور ورئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث [١٦]. لكن تلك الشائعات لم تغير قناعة الرأي العام بأن الأسد هو العقل المدبّر. وفي ما بعد، أكد قائد بعثي سابق «في تقديري أن قرار الاغتيال [على هذه الدرجة من الخطورة] لا يجرؤ أحد [في النظام] أدنى من حافظ الأسد على اتخاذه» [١٧].

بالمثل، ومن حيث المسؤولية النهائية، من الصعب أن نبعد الشبهة عن الأسد بخصوص اغتيال كمال جنبلاط، زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، في عام ١٩٧٧، واغتيال صلاح الدين البيطار، أحد مؤسسي حزب البعث، في باريس في عام ١٩٨٠ [١٨]. كان جنبلاط وقف في طريق تدخل الأسد في لبنان، وأصبح البيطار شخصية مركزية في المعارضة الناشطة في الخارج في لحظة حرجة من «زمن اضطرابات» الأسد، أي عندما تلوّى نظامه ألمًا من حرب المقاتلين الإسلاميين السرية ضده.

كانت ردة فعله على هذه الحرب هي التي كشفت على نحو ساطع جانب القسوة الباردة لديه، لكن التكتيكات التي استخدمها لتجنب العصيان، أو اتقائه، كشفت أيضًا عن تعقيد شخصيته وعن فطنته السياسية المميزة. ولذلك، تستحق هذه التكتيكات، وغيرها مما لجأ إليه في حملته ضد مناوئيه الإسلاميين، أن تخضع لفحص قريب.

X Richard Nixon, The Memoirs of Richard Nixon (New York: n.p.], ١٩٧٨).

X Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, ١٩٨٢).

X ريتشارد مورفي، حديث هاتفي مع المؤلف، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

X Kissinger, Years of Upheaval, pp. ٩٤٤-٩٤٥, ١٠٣٤.

X ألكساندر زوتوف، حديث مع المؤلف، واشنطن العاصمة، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

X Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations= Wealth of Nations, ٣ vols. (Dublin: Whitestone, ١٧٧٦).

X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4؛ تفترض الأدلة الموجودة داخل هذا التقرير أنه نشر في عام ١٩٨٠. الاقتباس من ص ٦٤.

X اللواء أمين الحافظ في حوار مع الصحافي تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، العدد ٦٦ - ٥٩٢، ١٧/٦/١٩٨٨.

X Our World, vol. ١, no. ١ (Fall ١٩٨٤), p. ١١.

X الحوادث (بيروت)، ٢٠/١١/١٩٧٠.

X القرآن الكريم: «سورة البقرة» الآية ١٥٦، و«سورة الشعراء»، الآية ٢٢٧.

X عن عمران، انظر الجدول (١٢ - ١)، ص ٢٨١ من هذا الكتاب.

X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، [نقد تجربة الحزب]، ج ٤، ص ٦٥.

X الأسد، الأنوار (بيروت)، ١٢/٨/١٩٧٢.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، «تحليل دور حكم اليمين المشبوه في العراق وموقفنا منه»، مقتطفات من كلمة الأسد أمام المؤتمر القومي الثاني عشر لحزب البعث، تموز/يوليو ١٩٧٥، ص ٥.

X عن نزيه زرير وناجي جميل، انظر الجدول (١٨ - ١).

X حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث من آذار/مارس ١٩٦٣ إلى شباط/فبراير ١٩٦٤، في مقابلة نشرت في الوطن العربي (باريس)، ١٣/٥/١٩٨٨.

X لم يعرف قط المنفذون الفعليون لجريمة اغتيال جنبلاط. أما في حالة البيطار، فقد أشارت المعارضة الإسلامية بأصابع الاتهام إلى العقيد الركن نديم عمران، الملحق العسكري في السفارة السورية في باريس، والمقدم أحمد عبود الذي قيل إنه من أقرباء رئيس المخابرات العسكرية علي دوبا؛ النذير، العدد ٢٣، ٢٨/٩/١٩٨٠.

ص ٢٢. لكن من المحتمل أن هذا يقوم على التخمينات أكثر مما يقوم على الحقائق الصلبة.

الفصل الثاني والعشرون: الطريقة التي تعامل بها الأسد مع الإخوان المسلمين ومقاتليهم وما تلقيه من أضواء على أساليبه في السيطرة

التغلّب على الإخوان المسلمين باسترضاء «العُلَمَاء»
وكيف استجاب هؤلاء

سعى الأسد منذ بداية حكمه إلى احتواء العناصر الأشدّ عنادًا بين الإخوان المسلمين عن طريق مد يده إلى العلماء، أي الرجال الذين تلقوا العلوم الدينية. ولم يفوّت فرصة لتكريمهم والعناية بشؤونهم. وفي عام ١٩٧١، رتب لدخول عدد من رجال الدين المسلمين ذوي المقام الرفيع إلى مجلس الشعب المعين في حينه، بمن فيهم الشيخ أحمد كفتارو، مفتي الجمهورية، والشيخ محمد الحكيم، مفتي حلب [١] . وفي عام ١٩٧٣، قدم تبرعات شخصية كبيرة للمدارس الشرعية في محافظة حماه وإلى مؤسسة دينية مكرسة للأعمال الخيرية في حمص [٢] . وفي عام ١٩٧٤، رفع تعويضات أئمة القطر الـ ١١٣٨ ومدرسيه الـ ٢٥٢ وخطبائه الـ ٦١٠ ومؤذنيه الـ ١٠٣٨ وقرائه الـ ٣٨٠ [٣] . وزاد تعويضاتهم مرة أخرى في عام ١٩٧٦ ومن ثم في عام ١٩٨٠. وخصص في عام ١٩٧٦ مبلغ ٥,٤ ملايين ليرة سورية لبناء مساجد جديدة بتوجيهات مباشرة منه [٤] . وكان في كل عام يتناول الإفطار في يوم معين من شهر رمضان مع أهم «العُلَمَاء»، وما زال يفعل ذلك. وفي واحدة من تلك المناسبات، قال لهم: «كلنا بحاجة إلى بعضنا بعضًا، فأنا بحاجة لأن أسمع منكم في كل عام لأنني أتحسس من خلال كلماتكم، ليس مشاعركم فقط، وإنما أتحسس مشاعر الناس في بلادنا ورغباتهم وما يريده الناس لأني كفرد من مواطنينا تبوأت قمة المسؤولية لا أريد أبدًا إلا ما يريده الناس في هذا البلد» [٥] .

بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، ألقت حادثة واحدة ظلًا على العلاقة الودية التي سعى الأسد إلى رعايتها مع «العُلَمَاء»، وهي عدم تضمين مشروع الدستور العلماني الذي تبناه مجلس الشعب في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ فقرة شكلت جزءًا من الدستور قبل عام ١٩٦٣، ونصّت على أن «دين الدولة الإسلام». أمّا المشروع الجديد فاكتفى بالإشارة إلى أن «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع»، وعلى أن «حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الاديان» [٦] . لكن، ليس هناك من دليل على أي شكوى في هذا الخصوص قدّمها المفتون الممثّلون في مجلس الشعب، باستثناء الدور الفاعل للشيخ حسن حبنكه الشجاع الذي تمتع بالاحترام في حي الميدان في دمشق، والاحتجاجات التي جهر بها في الجوامع «عُلَمَاء» أقل شأنًا، وعنف المقاتلين في الشوارع، ولا سيما في حمص وحماه. غير أنَّ الأسد، التوّاق إلى تلافي خطر المزيد من الاضطراب ومعالجة الانقسام الوشيك، أَدْخَلَ في يوم ٢٠ شباط/فبراير تعديلًا على الدستور تضمن أن «دين رئيس الجمهورية الإسلام». وأصرّ، في الوقت ذاته، على رفض «كل تفسير متخلف للإسلام يكشف عن تزمت بغيض وتعصب مقيت. فالإسلام هو دين المحبة والتقدم والعدالة الاجتماعية. دين المساواة بين الناس جميعًا» [٧] . ولمواجهة التهمة التي يلقيها المتعصبون في وجهه بأنه ينتمي إلى طائفة «من أصحاب البدع»، أصدر ثمانون من رجال الدين العلويين بيانًا رسميًا في شأن هذه النقطة يؤكدون فيه على نحو قاطع أن كتابهم هو القرآن، وأنهم مسلمون

شيعة، وأنهم، مثل أغلبية الشيعة، اثنا عشرية، أي من أتباع الأئمة الاثني عشر [٨] . وصادق على بيانهم المفتي الجعفري الممتاز في لبنان عبد الأمير قبلان. وأكد الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، في رأي مرجعي، «الوحدة المذهبية» للعلويين مع الشيعة [٩] .

ردّ «عُلَمَاء» السنّة، من جانبهم، بطرائق مختلفة على محاولات الأسد كَسْب ودهم. ففي دمشق، على سبيل المثال، كانوا منقسمين في مشاعرهم أو مصالحهم. وقرر بعضهم الابتعاد عن طريق الأذى بالابتعاد عن السياسة برمتها. وبقي آخرون، ولا سيما مريدي الشيخ حسن حبنكه الذي سبق وشارك في حملات عصيان مدني في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧، والذي ألقى قادة البعث بثقلهم ضده في الترشيح لمنصب مفتي الجمهورية في عام ١٩٦٥، لامبالين في أحسن أحوالهم، إن لم يكونوا سلبيين أو فاقدين للحرارة، نحو حكم الأسد. لكن علماء آخرين، ومعظمهم من خريجي مدارس العلوم الشرعية ومعاهدها [١٠] التي تديرها الجمعية الغرّاء الخيرية الإسلامية [١١]، راحوا يتعاونون تدريجًا مع النظام. ولجمعية الغرّاء التي أسسها في عام ١٩٢٤ الشيخ الجليل محمد علي الدقر صلات قوية بتجار المدينة الأغنياء الذين ساعدوا الجمعية ماليًا، وتمثلوا بقوة في مجلس أمنائها، والذين كان تحول الأسد في عام ١٩٧٠ نحو سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية ملائمًا جدًا لهم.

لكن «العُلَمَاء» الأكثر مجاملة للأسد كانوا أولئك الذين يأخذون توجيهاتهم من الشيخ أحمد كفتارو. ولد الشيخ كفتارو في عام ١٩١٠ في حي الأكراد في دمشق لشخصية دينية من أصل كردي، وتعود شهرته إلى الأربعينيات بفضل خطبه «البليغة» وجهده «لتعزيز الانسجام بين المسلمين وأخوتهم المسيحيين» [١٢] ، وتقلد منصب مفتي الجمهورية في عام ١٩٦٥، وكان ذلك في جانب منه بفضل الضغط الذي مارسه نظام البعث في تلك الفترة على أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى. لم يتردد كفتارو قط في دعمه الأسد. ويعتبر مثالًا على موقفه في هذا الخصوص تصويره الموافقة على إعادة انتخاب الأسد رئيسًا في عام ١٩٩١ على أنها «فريضة وواجب على كل مواطن» [١٣]. ويمكن الافتراض أن عدنان سعد الدين، أحد قادة الإخوان المسلمين، كان يشير إلى اتجاه كفتارو من العلماء عندما ذمّ رجال الدين الذين يبيعون أنفسهم ولا يمثلون، لا ضمير الشعب السوري ولا وجهة نظر «العُلَمَاء» الحقيقيين [١٤] .

من وجهة نظر الإخوان المسلمين، كان «العُلَمَاء» الحقيقيون هم «العُلَمَاء» الذين يشاركونهم قناعاتهم، أو، على الأقل، يتعاطفون مع قضيتهم [١٥]. وكان هؤلاء، في معظمهم، «عُلَمَاء» حضريين من الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا، وغالبًا أيضًا تجارًا صغارًا أو حرفيين غير قادرين على العيش من الدخل الضئيل الذي يحصلون عليه من خدمتهم الدينية، وهذه حال كثيرين منهم.

الإفادة من الانقسامات داخل الإخوان

ظلت كراهية الإخوان المسلمين للأسد ونظامه خافتة في النصف الأول من السبعينيات نتيجة الانقسامات داخل صفوفهم. كان أعضاؤهم ممزقين بين ثلاث مجموعات تحمل وجهات نظر متضاربة، وهذه المجموعات: الطليعة المقاتلة التي اجتذبت الأعضاء الأصغر سنًا من الإخوان، ولا سيما في حماه، وأطلقها مروان حديد؛ و«جناح دمشق» الأكثر حذرًا بقيادة عصام العطار؛ والجناح الذي ينتسب إلى الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من حلب والذي ضمن في عام ١٩٧٢ اعتراف التنظيم العالمي للجماعة.

على الرغم من بقاء المجموعة الأولى ضمن جماعة الإخوان، فإنها اتخذت في عام ١٩٧٣ اسم «الطليعة المقاتلة لحزب الله»، لكنها صارت تعرف فيما بعد باسم «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين» [١٦]. ولد قائدها مروان حديد في مدينة حماه في عام ١٩٣٤ لـ «عائلة غنية» [١٧]. ولا يسعنا سوى التخمين في شأن ما إذا كانت السياسات الاجتماعية التي اتبعها البعثيون قد أضرّت بثروات عائلته. لم يكن والده مالك أرض، لكنه كان مقاولًا زراعيًا يستثمر أراضي بالاستئجار في المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة [١٨]. وكرّمه أنصاره بلقب «شيخ»، مع أنه لم يكن، بالمعنى الدقيق للكلمة، رجل علم أو معرفة إسلامية، بل تلقى تعليمًا في الهندسة الزراعية في جامعة عين شمس المصرية، وتخرج فيها في عام ١٩٦٣. وعندما كان في القاهرة، وقع تحت تأثير الجناح الناشط من الإخوان المسلمين الذي كان يستمدّ إلهامه من سيد قطب.

آمن سيد قطب، المتحمس الذي سيموت شنقًا في عام ١٩٦٦، أن «البشرية تقف اليوم على حافة الهاوية... بسبب إفلاسها في عالم «القيم»». ترتبط بهذه الفكرة فكرة أخرى ليست أقل رسوخًا لدى قطب، وهي الحاجة «لتحرير الإنسان... من كل سلطان غير سلطان الله... وشرعه»، وهذا، في زعمه، لا يمكن أن يتحقق إلا بـ «الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها» [١٩].

انخرط حديد، العائد من مصر متأثرًا بحماسة سيد قطب ومستاءً من استيلاء حزب البعث على السلطة، في الانتفاضة التي اندلعت في حماه في عام ١٩٦٤، وأدت إلى قصف قوات النظام لجامع السلطان. وانتهى به الأمر في السجن، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن توسط من أجله الشيخ محمد الحامد الذي يتمتع بشعبية في حماه وكان في الأربعينيات صديقًا لحسن البنا، مؤسس الإخوان في مصر [٢٠] ، وأدّى حينها دورًا في تهدئة النفوس والتوسط بين الحكومة والجماهير [٢١].

وبفعل الصدمة الناجمة عن هزيمة العرب العسكرية في عام ١٩٦٧، غادر حديد ومقاتلون شبان آخرون سورية إلى الأردن في عام ١٩٦٨، حيث انضم إلى حركة فتح، الذراع الرئيسة لحركة المقاومة الفلسطينية، وتلقى تدريبًا فدائيًا في أحد معسكراتها [٢٢] . وبعد انقلاب الأسد في عام ١٩٧٠ بوقت قصير، عاد حديد إلى حماه، وأسس، كما ذكرنا، الطليعة المقاتلة، وأخذ يحرض على حمل السلاح ضد النظام لأنه لا «يحكم بموجب القرآن وسنّة النبي»، ولأن الأسد ورفاقه «كفار» [٢٣].

لم تجد دعوة حديد إلى المقاومة المسلحة سوى القليل من التعاطف بين أعضاء جناح دمشق، على الأقل حتى عام ١٩٧٦. كانت لهؤلاء صلات قوية بتجار العاصمة الذين يعارضون عمومًا سياسة المواجهة العنيفة مع النظام. وكان زعيمهم عصام العطار، وهو من أبناء حي العمارة في دمشق، وينحدر من عائلة من «العلماء» من الطبقة الوسطى اجتماعيًا، ومدرس أدب عربي من حيث المهنة، وكان فترة من الزمن إمامًا في جامع جامعة دمشق، قد رفض في ذلك الوقت كل تفكير بالدفاع عن قضية الأصوليين أو ترويجها بقوة السلاح. كان العطار في عام ١٩٧٣ يعيش في المنفى في مدينة آخن، وبلغ من العمر ٥١ سنة. وكان قد غادر سورية في عام ١٩٦٤ من أجل الحج إلى مكة، ولدى عودته منع من الدخول على الحدود؛ وبعد سنتين من الإقامة في لبنان وطرده منه، عاش مترحّلًا، ليستقر أخيرًا في عام ١٩٦٨ في ألمانيا الغربية لأن الدول العربية كلّها أغلقت أبوابها في وجهه، كما يقول [٢٤] . ومع ذلك، وجد، بطريقة أو بأخرى، وسيلة للبقاء على اتصال بمساعديه الرئيسين في دمشق ورسم خططهم في السلوك.

أما أنصار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فإنهم لم ينبذوا العنف بوصفه أحد الخيارات، لكنهم كانوا أميل إلى اعتباره سابقًا لأوانه. ولم يكن هذا الأمر هو الذي باعد السبل بينهم وبين جناح دمشق. كانت نقطة الخلاف الحقيقية بين المجموعتين هي استمرار عصام العطار مراقبًا عامًا للإخوان في سورية. وكان قد قاد التنظيم برمته بصفته تلك منذ عام ١٩٦١. وأثار أبو غدة الشكوك في شأن فاعليته منذ عام ١٩٦٨. كان أبو غدة الذي بدأ حياته نساجًا، وأصبح مدرسًا للشريعة ثم نائبًا في البرلمان في فترة الانفصال، قد ساعد في تأسيس فرع حلب للإخوان في عام ١٩٣٥. وشعر مع شخصيات أصولية أخرى، مثل عدنان سعد الدين، وهو معلم مدرسة من حماه وابن تاجر حبوب صغير ومدير مدرسة في العاصمة القطرية الدوحة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، أن العطار كان مسرفًا في سلطته، وأنه يقود الحركة من دون استشارة أحد من رفاقه. وأحسوا بالغضب أيضًا من خطبه «الرنانة» و«عدم دقة» أفكاره و«غموض» أهدافه. واستنادًا إلى سعد الدين، تأجج الخلاف نتيجة تباين الطبع بين الدمشقيين من جهة والحلبيين والحمويين من جهة أخرى، فهؤلاء عمومًا أكثر «صراحة» و«ثباتًا»، فيما الدمشقيون أكثر «غموضًا» أو أكثر «دهاء» في تناول أمورهم [٢٥] . وفيما يتعلق بالعطار، على الأقل، تجد فكرة سعد الدين سندًا لها في صورة رسمها له خالد العظم، رئيس وزراء سورية في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ و١٩٥١ و١٩٦٢ - ١٩٦٣. فقد كتب العظم في مذكراته:

لم أجد في حياتي رجلًا لا تستطيع فهم مرامه وحقيقة ما يضمر [مثله]. فهو يتكلم والابتسامة الحلوة لا تفارق شفتيه، ويفرك يديه، ويحدثك بصوت ناعم وبكل تواضع، ثم يثور فجأة فيهزّ يديه ويفنجر عينيه ويرفع صوته ويندفع بالوعيد والتهديد بالجوامع والمنابر. لكنه لا يلبث أن يهدأ حين يرى مخاطبه لا يكترث لهذا التهديد ولا يقيم له وزنًا. فترجع الابتسامة الرقيقة إلى وجهه، وتنفرج أساريره [٢٦] .

وصلت الخلافات داخل الإخوان إلى ذروتها في عام ١٩٧٣، عندما استُبْدِلَ العطار، بموافقة التنظيم العالمي، بالشيخ أبو غدة في منصب المراقب العام. وفي الوقت ذاته، تولى المكتب التنفيذي ومجلس الشورى المؤلّف حديثًا دورًا ملموسًا في عملية صنع قراراته. وبقي أبو غدة في موقعه حتى عام ١٩٧٥، عندما انتقل زمام الأمور إلى يدي عدنان سعد الدين [٢٧] . لكن أعضاء جناح دمشق وقفوا جميعهم تقريبًا ضد هذه التغييرات، ومضوا في طريقهم الخاص، مُصرّين على ولائهم للعطار.

صبَّ تمزّق الإخوان، نتيجة تأثيره في قدرتهم على الفعل، في مصلحة الأسد في ذلك الحين، ومكنه من تمتين حكمه الشخصي. وكان لرفض أي جناح من أجنحة الإخوان أن يضع يده بيد المعارضين العلمانيين، من أي نوع، الأثر ذاته. وقويت سيطرة الأسد على السلطة نتيجة التقدم السريع في اقتصاد سورية في النصف الأول من السبعينيات، ذلك التقدّم الذي جاء بتأثير إجراءاته التي رمت إلى شيء من اللبرلة واقترابه من السعوديين والارتفاع الحاد في أسعار النفط في أعقاب حرب تشرين/أكتوبر والمساعدة الكبيرة الناجمة عن ذلك من دول الخليج العربي وزيادة تحويلات العمال السوريين المهاجرين. وفي تلك الظروف، كانت فرصة معارضي الأسد في السير قدمًا قليلة. وأكد كاتب دمشقي في عام ١٩٧٥ أن «المعارضة تافهة إلى حد لا تساوي فيه لسعة برغوث» [٢٨] .

لكن، بعد عام ١٩٧٥، بدأت الأمور تتغير. إذ تقلّص كثيرًا تدفق أموال النفط العربي التي كانت وافرة من قبل. وعمّق حجم الهجرة الفلاحية المرتفع ومعدل التضخم المرتفع الضرر الحاصل بالنسيج الاجتماعي في المدن الرئيسة [٢٩] . وارتفعت الإيجارات ارتفاعًا لا تستطيع الطبقات الوسطى والمتواضعة احتماله، فوصل

إيجار شقة متواضعة في أفضل أنحاء العاصمة إلى ٦٠ ألفًا وحتى ٨٠ ألف ليرة سورية (نحو ١٣٨٠٠ أو ١٨٤٠٠ دولار) سنويًا. وما عاد في إمكان شخص نزيه أن يعيش على راتبه وحده، وصار العمال وموظفو الدولة الصغار مضطرين إلى القيام بعملين حتى يستمروا في البقاء. وتأثرت طبقة التجار الصغار، التي تمد الإخوان بجزء من أعضائهم، تأثرًا سلبيًا نتيجة صعود الجمعيات الزراعية في المناطق الريفية والجمعيات الاستهلاكية في المناطق الحضرية. وبالمثل تأثر البائعون الذين كانوا يجوبون القرى، والذين كانوا يشكلون مجموعة كبيرة في حماه، ويعرفون فيها بالمتعيشين، تأثرًا واضحًا. وزاد في الاستياء الشعبي نمو طبقة طفيلية من مقاولي الدولة، كما زاد الفساد المتفشي في الطبقات العليا من أجهزة الدولة، والعمولات الكبيرة على العقود الحكومية التي يأخذها أشخاص قريبون من قمة السلطة. نفرت أجزاء كبيرة من الرأي العام السوري نتيجة تدخل الأسد في عام ١٩٧٦ ضد الفلسطينيين في الصراع اللبناني. أما من وجهة نظر الإخوان المسلمين فكان العامل الأشد إثارة هو ازدياد انحياز النظام نحو العلويين وازدياد تأكّل قوة الطائفة السنّية.

تشجيع نزعة التهدئة لدى «جناح دمشق» من الإخوان؟

كان أول فعل عنيف قامت به الطليعة المقاتلة هو اغتيال الرائد محمد غرّة رئيس فرع المخابرات العامة في حماه في أوائل عام ١٩٧٦. كانت كلمة قد سربت من أحد سجون دمشق إلى مجاهدي الطليعة المقاتلة عن تعرض زعيمهم مروان حديد لتعذيب شديد. وكان حديد قد اعتقل في الأول من تموز/يوليو ١٩٧٥ في غارة على منزل في حي العدوي في دمشق، لكن ليس قبل أن يصاب ويفقد وعيه. وسيؤكد أنصاره لاحقًا أنه كان أيضًا في صحة سيئة ولم يتلقَ في السجن العناية الطبية اللازمة، وسيتخذون من موته في تموز/يوليو ١٩٧٦ دليلًا على سوء تعامل الحكومة. وستزعم الحكومة، من جانبها، أنه مات نتيجة إضراب عن الطعام. أيًا يكن الأمر، فقد جعلته الطريقة التي مات بها «شهيدًا» في أعين المعجبين به، ودفعتهم إلى المزيد من العنف، كما أغضبت كثيرًا من الناس في حماه [٣٠] .

في تلك اللحظة الحاسمة، وتحديدًا يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٦، أجرى الأسد تعديلًا وزاريًا في حكومته، فوضع مزيدًا من السنّة في المناصب العليا، وعيّن نجاح العطار، شقيقة زعيم جناح دمشق من الإخوان، وزيرة للثقافة والإرشاد القومي. من النادر أن يسدد الأسد إلى حيث ينظر، وغالبًا ما تصعب معرفة نياته الخفية، لكن لدينا ما يكفي من المبررات لنستنتج أنه سعى، في هذه الحركة، على الأقل، إلى تشجيع نزعة التهدئة التي سار عليها جناح دمشق، وربما إلى تعميق الشرخ داخل الإخوان. غير أنّه يمكن أيضًا تفسير ضم نجاح العطار إلى الحكومة على أسس أخرى. فهي تحمل دكتوراه في الأدب العربي من جامعة إدنبرة، ومستقلة بأفكارها ومدرّسة محترمة ومن أهل الأدب، وكانت قبل المجيء بها إلى الوزارة مديرة التأليف والترجمة في وزارة الثقافة، وهي بالتالي مؤهلة تمامًا لمنصبها الجديد. وعلاوة على ذلك، كان تتبادل الزيارات مع زوجة الأسد، نتيجة علاقة خاصة نشأت بين الأسد وزوجها العقيد ماجد العظمة، وهو جرّاح مرموق ومدير مستشفى المزة العسكري، وكانت خيوط حياتيهما قد التقت قبل ذلك بسنوات. وعلى أي حال، فإنه لذو مغزى أن يكون جناح دمشق بقيادة عصام العطار قد استمر في السنتين التاليتين بالنأي بنفسه عن الأعمال العنيفة للطليعة المقاتلة. وفي الحقيقة، حمّل مصدر بعثي «أعضاء من تنظيم حماه» المسؤولية عن «كل الاغتيالات [السياسية] التي ارتكبت

في دمشق» بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧، باستثناء تورط شخصين من دمشق نجحت الطليعة المقاتلة في تجنيدهما [٣١].
كان مقاتلو الطليعة المقاتلة الضعيفة نسبيًا في عددها لكن الثابتة على أهدافها، بعد أن أصبحت تحت قيادة عبد الستار الزعيم، وهو طبيب أسنان من أصل متواضع من حماه، قد اقتصروا حتى عام ١٩٧٩ على ضربات صغيرة مستمرة، على أمل استفزاز النظام وتوريطه في سياسات قمعية وإبعاده أكثر عن الشعب. وركزوا على عمليات قتل خاطفة لموظفين وعملاء أمن وأصحاب اختصاص علويين مسترعين الانتباه إلى أصولهم وأصول الأسد التي تخرج عن التيار المسلم السنّي الرئيس في حياة سورية.

مواجهة الضربات العنيفة للمقاتلين وعصياناتهم المسلحة الكبيرة أو أخطر تحد داخلي يواجهه نظام الأسد

يوم ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٩، وجه مقاتلو الطليعة المقاتلة ضربة كبيرة تسترعي الانتباه أنذرت بتصاعد كبير في حملتهم ضد النظام. استنادًا إلى الرواية الرسمية للحادثة، أعطى الضابط المناوب في مدرسة المدفعية في حلب، النقيب إبراهيم اليوسف، وهو شاب في التاسعة والعشرين من عمره من أصل فلاحي من بلدة تادف شمال شرق حلب، بذلات عسكرية نظامية وكلمة السر الخاصة بالمدرسة إلى أحد عشر مقاتلًا من الطليعة المقاتلة وقائدها في حلب حسني عابو، وهو مدرس لغة فرنسية في مدرسة ثانوية محلية وابن تاجر غني وصهر الشيخ زين الدين خير االله، إمام الجامع الكبير في المدينة. وبعد تأكد النقيب اليوسف من دخول المقاتلين إلى المبنى، استدعى، وعابو إلى جانبه، الطلاب الضباط البالغ عددهم نحو ٣٠٠ إلى قاعة الاجتماع. وبعد التحقق من وجود الجميع، قرأ أسماء طلاب ضباط من قائمة معدة مسبقًا، وأمرهم بمغادرة القاعة. وبعد مغادرتهم، استدار إلى الطلاب الباقين الذين لم يشكّوا بعد بأي شيء، وحذرهم من الإتيان بأي حركة. وقال لهم إن القاعة ملغومة من طرف إلى طرف. خيّم الصمت لحظة، ثم أضاف بصوت حاد: «الموت بانتظاركم!» وعندئذ، وباختصار، اندفع المقاتلون إلى القاعة وهم يطلقون النار من بنادقهم. وعندما انتهى الهياج، كان ٣١ طالبًا ضابطًا قد قتلوا، في حين جرح الآخرون، وشوّهوا [٣٢] . وفي أول إعلان رسمي عن العملية ألقى النظام بالمسؤولية عن القتل على الإخوان المسلمين من دون أن يحدد الطليعة المقاتلة بالاسم. ربما كانت لديه أسبابه من وراء ذلك، أو ربما كان ينقصه الدليل لإعادة بناء الحادثة بالتفصيل الكامل. وعلاوة على ذلك، لم يذكر في أي لحظة الانتماء الطائفي للضحايا. لكن الجمهور استنتج أنهم كانوا في أغلبيتهم، إن لم يكونوا جميعًا، علويين.
كانت للحوادث المريعة في مدرسة المدفعية ارتدادات قوية. ارتعب سوريون كثيرون، بغض النظر عن قناعاتهم السياسية، نتيجة قتل الطلاب الأبرياء أو تشويههم. شعرت الفئات المختلفة من المعارضة أن قتل العلويين بلا تمييز لم يكن له أي معنى سياسي، وأنه سيشعل المشاعر الطائفية ويجعل سورية أكثر هشاشة في سياق إقليمي مضطرب نتيجة توصل مصر إلى سلام منفرد مع إسرائيل في ٣٦ آذار/مارس ١٩٧٩. وفي آخن، استنكر عصام العطار، في بيان صادر بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو اتهام النظام للإخوان المسلمين بالغارة على المدرسة. وقال إنها كذبة صفيقة غير مثبتة بأي حقيقة أو دليل. وذكر بأنَّ قائد العملية، ليس بعثيًا منذ وقت طويل فحسب، بل وضابط الأمن والمسؤول الحزبي في المدرسة. وأشار إلى أنّ

حكام دمشق ربما يحاولون، بإلقاء المسؤولية عن الحادثة على الإخوان المسلمين، أن يخفوا التناقضات والصراعات العنيفة بين صفوفهم، أو ربما يحضرون مناخًا يفضي إلى اقتلاع القوى الإسلامية واحدة تلو الأخرى [٣٣] .

صحيح أن قائد العملية النقيب إبراهيم اليوسف كان بعثيًا، لكن تجنيد الطليعة المقاتلة له لا جدال فيه. وبحسب عدنان سعد الدين، الشخصية الرئيسة في جناح الإخوان المعترف به من التنظيم العالمي، كان إبراهيم اليوسف [الذي قتلته قوات الأمن يوم ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٠] بين الروّاد في الأعمال العسكرية التي قامت بها الحركة، وكان عليه ضمن حزب البعث أن يتحمل مسؤولية تديّنه [٣٤] .

كانت الأجنحة المختلفة من الإخوان قد شعرت بالحاجة إلى وضع خلافاتها جانبًا حتى قبل مجزرة مدرسة المدفعية. وأشارت أدلّةٌ في حوزة النظام بوضوح إلى أنَّ عدنان سعد الدين، المراقب العام للتنظيم العام بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ اجتمع، برفقة ثلاثة من مساعديه، في بيروت يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ بعبد الستار الزعيم، قائد الطليعة المقاتلة، وقدم اقتراحات تهدف، على الأقل، إلى القيام بعمل مشترك بين المجموعتين، إن لم يتمّ جمع قواهما وتعيين الزعيم مسؤولًا عن الكفاح المسلح في المكتب التنفيذي للإخوان. ويقال إن الزعيم كان يفضل «تنسيق» الجهد، مع محافظة كل مجموعة على تشكيلاتها المسلحة «منفصلة». كما أسفرت تحقيقات مع مقاتلين معتقلين عن معلومات مفادها أن الزعيم وسعد الدين «اتفقا» في خطوة تالية «على أمور أخرى أبقوها سرية لم يعلم بها أحد آخر [في الإخوان]». ولما كان سعد الدين لا يعيش في سورية، بل في الأردن، فقد اختار رياض جعمور، وهو عضو في المكتب التنفيذي ومهندس صناعي من حماه، [٣٥] وسيطًا بينه وبين الزعيم. لكن في أوائل عام ١٩٧٩ وقع جعمور في شبكة النظام الأمنية، فانقطعت الاتصالات بين القائدين فترة من الزمن [٣٦] . وهذا يفسر لماذا لم يكن سعد الدين على علم مسبق بالهجوم على مدرسة المدفعية التي رأى، في ما بعد، أن من الحكمة أن يدينها.

أما في ما يخص جناح دمشق فيبدو أن السلطات حصلت على أدلّة على أن زعيمها عصام العطار قد غير مساره في لحظة ما في عام ١٩٧٨، مبديًا موافقته على طريقة الكفاح المسلح ومشجعًا أتباعه على التوصل إلى توافق مع الطليعة المقاتلة. أكثر من ذلك، يقال إنه رتب عبر وسيط [٣٧] أمر نقل «مبالغ كبيرة من المال» [٣٨] إلى قادتها. لكن يبدو أن صلات العطار بالتنظيم المقاتل كانت من طبيعة عشوائية وعابرة، وأنه، مثل منافسه سعد الدين أخِذَ على حين غرة بالهجوم على مدرسة المدفعية.

لما كان الأسد قد صمم على قتال الحركة برمتها بضراوة، فإن التمسك بوحدة الصفّ أصبح بالنسبة إلى الإخوان المنقسمين الاعتبار الطاغي. وكان للتظاهرات والإضرابات المتكررة المطعمة بالعنف والتي شملت حلب في فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠، وما تبعها من قمع شديد من النظام، وقتل عبد الستار الزعيم، القائد الأعلى للطليعة المقاتلة، وأربعة من خلفائه على التوالي، أن تعطي زخمًا إضافيًا لجهد توحيد القوى. وبعد فترة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، شكلت قيادة مشتركة من اثني عشر رجلًا، تمثل فيها كل جناح من الأجنحة الثلاثة بأربعة أعضاء. اختير الدكتور حسن هويدي، وهو موالٍ للإخوان منذ عام ١٩٤٢ ومن أنصار عصام العطار، وطبيب من دير الزور من عشيرة الميادين نصف البدوية، مراقبًا عامًا جديدًا. وضمت القيادة المشتركة أيضًا، من بين آخرين، سعيد حوّا، وهو معلم من حماه وابن مزارع صغير ومنظّر الإخوان الرئيس؛ وعلي البيانوني، وهو محامٍ من حلب من عائلة رجال دين؛

وبالطبع، عدنان سعد الدين الذي أصبح عندها نائب المراقب العام. كان الممثل الرئيس للطليعة المقاتلة في القيادة المشتركة عدنان عقلة، وهو مهندس مدني في الثلاثين من عمره ينحدر من الجولان لأب شرطي أصبح خبّازًا، وفي عام ١٩٨٠ أصبح الشخصية الأكثر فاعلية في الطليعة، ولا سيما في حلب [٣٩] .

كان أحد الأعمال الأولى التي قامت بها القيادة المشتركة إعلانها في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ عن جبهة إسلامية واختيار محمد أبو النصر البيانوني، وهو رجل دين من حلب، أمينًا عامًا لها. هدفت القيادة المشتركة، من خلال الجبهة الجديدة، من بين أشياء أخرى، إلى توحيد جهد الإسلاميين المشتت وتوجيهه نحو إقامة حكم االلّه على الأرض، عن طريق وضع خطة للعمل المشترك يوافق عليها الجميع وإعطاء قوة إضافية للمد الإسلامي وإحياء واجب الجهاد والسعي إلى صيغة سياسية مقبولة لجميع المواطنين في سورية [٤٠] . حاولت القيادة المشتركة، على الرغم من الاعتراض القوي من عدنان عقلة ممثل الطليعة المقاتلة المتشدد، أن تجتذب إلى الجبهة حتى أعداء الأسد العلمانيين من خلال التصريح بالتزامها بمبادئ استقلال القضاء، وفصل السلطات، وضمان حقوق الأقليات الدينية والإثنية، وفتح الفرص للجميع بلا تحيّز، وحرية المواطنين في التفكير والنشر وتشكيل الأحزاب السياسية ضمن قيود دستور وقوانين تقوم، نصًا وروحًا، على الإسلام [٤١] . لكن القيادة المشتركة لم تنجح في النهاية في أن تضم إلى الجبهة، في ما عدا الإخوان المسلمين، سوى بعض الصوفيين والفئات الإسلامية الصرف.

يقال إن القيادة المشتركة قررت، في واحد من أوائل اجتماعاتها، أن «تستولي على السلطة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ١٩٨٢» [٤٢] . ومن منظور لاحق، يبدو هذا القرار، إن كان صحيحًا، قرارًا متهورًا، لأن الإخوان لم يكونوا يملكون في حينها، ولا في ما بعد، الوسائل العسكرية لإطاحة النظام. كانوا، في الحقيقة، مجهزين جيدًا بالمسدسات والبنادق ومدافع الهاون وقاذفات الصواريخ، لكن كانت تنقصهم الأسلحة الثقيلة، وعلى الرغم من أنه لم يكن من الصعب عليهم تجنيد الأشخاص المرتبطين بحماسة بقضيتهم أو الجريئين إلى حد التهور، فقد كان موطئ قدمهم في القوات المسلحة ضعيف نسبيًا. ويعود هذا، في جزء منه، إلى قيادتهم التقليدية التي لم تكن تؤمن بالانقلابات العسكرية. لكن التفسير الحاسم يكمن في السياسة الخاصة التي اتبعها النظام في جمع الرجال في وحداته الضاربة الحاسمة والعين اليقظة التي أبقاها على كل جزء من أجزاء آلته المقاتلة [٤٣] .

بهدف تحسين القدرات العسكرية للإخوان لجأت القيادة المشتركة، كما قيل، إلى العراق والأردن طلبًا للمساعدة. سافر ثلاثة من أعضائها ـ سعد الدين وحوّا وعقلة ـ (كما يؤكد النظام صراحة) إلى بغداد في عام ١٩٨١، والتقوا أولًا بطه الجزراوي، وهو عضو في مجلس قيادة الثورة في العراق، ثم صدام حسين، بغياب عقلة، وتلقوا تأكيدات بأن الإخوان يمكنهم، إضافة إلى التدريب الذي يقدم للمجاهدين الإسلاميين في معسكرات الجيش العراقي، أن يعتمدوا على العراق من أجل «دعم كامل بالمال والسلاح». ويقال أيضًا إنّ نتيجة اجتماع لاحق في الأردن بين مندوبي القيادة المشتركة الثلاثة أنفسهم ومندوب غير معروف الاسم عن الملك حسين كانت إيجابية [٤٤] .

في غضون ذلك، حتى حين كان الجهد جاريًا لرصّ الصفوف وتعزيز القوة الضاربة للإخوان، كانت عناصرهم المسلحة، ولاسيما رجال الطليعة المقاتلة، تزيد من وتيرة حملتها لزعزعة النظام، فشنّوا، ولا سيما في المدن الشمالية، هجمات على الأبنية الحكومية ومستودعات الجمعيات التعاونية ومخافر الشرطة ووحدات الجيش،

وأثاروا تظاهرات وإضرابات كبيرة في المحلات والمدارس. وعلاوة على المحاولة الفاشلة لاغتيال الأسد في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٠، شهدت الحملة ذروتين: الأولى في آذار/مارس ١٩٨٠ في حلب، عندما خرج نحو ثلثي المدينة على مدى أسابيع عدة عن سيطرة النظام، والثانية في شباط/فبراير ١٩٨٢ في حماه، عندما أطلق عصيان مسلح عام الأحقاد القديمة بين الطوائف من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى، وتعطشًا جديدًا إلى الانتقام من الممسكين بالسلطة، وانتهى النزاع بحمام دم لا نظير له في تاريخ سورية الحديث.

من المعروف الآن، بما لا يقبل الشك، أن الانتفاضة في حماه كانت مخططة سلفًا، وبدقة أكثر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، بتدبير من عدنان عقلة، قائد الطليعة المقاتلة، بالاتفاق مع عمر جواد، القائد المحلي للمقاتلين [٤٥] . كان المفترض أن تذاع كلمة السر التي اتفقا عليها، والتي كان الهدف منها إعطاء الإشارة لبدء الانتفاضة العامة، من صوت المجاهدين في العراق. لكن غارة غير متوقعة ومجهضة قامت بها يوم ٢ شباط/فبراير وحدة من ٥٠٠ رجل من سرايا الدفاع والمخابرات العسكرية على معقل عمر جواد السري في زقاق خلفي من حي البارودية في المدينة دفعت المقاتلين إلى إطلاق دعوات إلى ثورة شاملة مستخدمين مكبرات الصوت على مآذن الجوامع قبل يومين من ساعة الصفر المتفق عليها [٤٦] .

مع الندوب المؤلمة التي بقيت في أذهان الناس من التدمير الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح في حماه، اعتبرت قيادة الإخوان أن من الضروري أن تصرح أن عدنان عقلة قد تصرف بمبادرة شخصية منه ومن دون موافقتها. وفي بيان فصله من الحركة يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٢، أوردت بين دوافعها، من بين أمور أخرى، الضرر الكبير الناتج من الطريقة التي أدار بها المعركة في حلب ودوره في جر المجاهدين إلى مواجهة سيئة التوقيت في حماه [٤٧] . ومضى نائب المراقب العام للإخوان أبعد من ذلك ليقول: «تصرفات عدنان عقلة كلها يتحكم فيها الطيش والاندفاع والتهور» [٤٨] . قد يقول أنصار عقلة إن تحميل قيادة الحركة له مسؤولية قرارات خاطئة أو متهورة ليس أكثر من محاولة لجعله كبش فداء، لكن الحقائق المعروفة لا يبدو أنها تسمح بتفسير من هذا القبيل.

لا بد من الإشارة إلى أن المقاتلين الذين شاركوا في الحملة ضد النظام كانوا في معظمهم شبانًا في أواخر العقد الثاني أو في العشرينيات من أعمارهم أو مطلع الثلاثينيات، وكانوا، في الجزء الأكبر منهم، طلاب مرحلة ثانوية أو جامعية ومعلمين وأعضاء مهن. ويدل على ذلك التوزيع المهني للناشطين (معظمهم من الإسلاميين، لكن بينهم أعضاء مهمين في أحزاب المعارضة العلمانية والنقابات المهنية أيضًا) الذين ألقت الحكومة القبض عليهم أو اعتقلتهم بين عام ١٩٧٦ وأيار/مايو ١٩٨١. فمن بين ١٣٨٤، كان ما لا يقل عن ٢٧,٧ في المئة طلابًا و٧,٩ في المئة معلمين و١٣,٣ في المئة مهنيين، بمن في ذلك ٧٩ مهندسًا و٥٧ طبيبًا و٢٥ محاميًا و١٠ صيدلانيين [٤٩] . وتكشف المعلومات التي قدمناها للتو عن قادة الطليعة المقاتلة والأعضاء الرئيسين في القيادة المشتركة للإخوان أن الطبقة القائدة للحركة خرجت من الطبقة الوسطى المهنية. وفي حين أكد نائب المراقب العام للجماعة أن الحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة قد شكلوا جزءًا مهمًا من هذه الجماعة، فإنه أكد في عام ١٩٨٢ أن مقاتليها قد جاءوا عمومًا من أبناء تلك الفئات أو العناصر المتعلمة منها؛ طلاب جامعيون في الدرجة الأولى، وبدرجة أقل معلمون وأعضاء آخرون في الطبقة المثقفة [٥٠] .

استخدام القوة تدريجًا في البداية والتمييز بين المقاتلين وترك خط رجعة لـ «المضلّلين» منهم

ركزنا في تتبعنا الملامح الرئيسة لضروب التمرّد المسلح، كما تكشفت بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢، على أفعال واحد من الطرفين المتصارعين وردّات أفعاله، هو الإخوان المسلمون. وآن الأوان لنسلط الضوء على الطريقة التي رد بها الأسد في تلك الفترة على أخطر تحد واجه نظامه.

كانت سياسة الأسد تجاه الإخوان المسلمين من البداية حتى آذار/مارس ١٩٨٠ خفيفة الوقع. فكان يستخدم القوة ضدهم باقتصاد وعلى نحو مقيد؛ ويبدو أنه كان ميالًا في تلك المرحلة من الصراع إلى تجنب درجة من القسوة يمكن أن تولّد المرارة وتفضي إلى مقاومة أشد. وسعى أيضًا إلى ترك خط رجعة لبعض المقاتلين على الأقل، وذلك بتمييزه في وقت يعود إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، بين فريقين، بين «هؤلاء الذين يسيئون للدين باسم الدين»؛ «فريق ضال غير مدرك خطورة الطريق الذي يسير عليه، ولا عارف نهايته وما يحمله من خطورة على دينه ودنياه» و«فريق مضلِّل يعرف إلى أين يسير ويعرف ماذا يريد» وهؤلاء «تحركاتهم المريبة المشبوهة مرتبطة بأهداف كامب ديفيد». في ما يخص الفريق الأول، كان الأسد مستعدًا للاستمرار، كما في السابق، في «أن نتحمل مسؤوليتنا في توعيته وتبصيره في ما يفيد الدين والقيم وما يؤذي الدين والقيم». أما فيما يخص الفريق الآخر ـ الذي يميّزه ببلاغة من «المؤمنين الحقيقيين»، ويصفه بـ «المتدينين المزيفين» الذين انسلخوا «عن كل مفهوم حملناه عبر تاريخنا الطويل كشعب وكأمة» ـ فأوضح أنه على الرغم من الاستعداد لأن «نفتح آذاننا جيدًا لنسمع كل رأي آخر»، فإنه لن يسمح بأن «يستغل... تسامحنا أكثر مما يجب»، وهدد أنه «إذا لم يرعوِ الضالون عن ضلالهم» فـ «سنستخدم الشدة والعنف بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب». وميز الأسد بحدة أيضًا الإخوان المسلمين عن «المحافظين» الذين يشكلون «في بلدنا قطاعًا واسعًا هامًا... يجب أن نحرص على هذا القطاع» [٥١].

تحسس مزاج البلد

قبل ذلك، في صيف عام ١٩٧٩ وخريفه، حين خلق تحدي الإخوان المسلمين للنظام جوًا من الأزمة، وجرّأ المعارضة العلمانية على رفع رأسها، رأى الأسد أن من المفيد تحسس المزاج العام في القطر، فالتقى عمالًا وتجارًا وفلاحين ومعلمين وشخصيات أدبية، وشجعهم على التعبير عن أفكارهم بحرية. تحدث بعضهم بصراحة وحرية. وكان سوء الإدارة والفساد وأساليب الحياة المبهرجة التي تحياها نخبة النظام بين المسائل الرئيسة التي طرحوها. لكن النقد الأشد جاء من لقاء دام سبع ساعات مع اتحادي الكتاب والصحافيين، وعقد يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩. دان المشاركون «خنق الحريات» و«غياب أي دور للشعب». كما هاجموا الحكومة على تقاعسها في مواجهة سوء استعمال الثقة من جانب موظفين كبار وقبولهم «رشاوى وعمولات». وشكا أحد الكتاب من أن «الشعب كله يعيش في سجن كبير!» وسأل آخر بحدة: «كيف تستطيع سورية أن تواجه كامب ديفيد، وهي لا تستطيع أن تواجه مشكلة الخبز؟» وتكلم الشاعر العلوي ممدوح عدوان بصراحة خاصة، فقال: «أنا أشتغل في إعلام أخجل منه لأنه يكذب بهذا المقدار... يكذب بإخفاء الكوليرا... لماذا يكذب النظام؟... السلطات التي تكذب، هي سلطات تخاف الشعب، وتخاف أن يراها على حقيقتها». ووجه سهامه أيضًا إلى سرايا الدفاع والمخابرات و«الوجه الطائفي للسلطة». وتابع: «عندي سؤال، أريد الجواب عليه الآن: اشرحوا لي ما هي سرايا

الدفاع؟ ولماذا امتيازاتها؟... ولماذا يتحدث الناس عنها وشوشة وهمسًا؟» [٥٢] .
من وجهة نظر خصوم الأسد، لم يكن هذا الأخير، في سماحه لعناصر مختلفة بتنفيس الضغط بهذه الطريقة، يسعى إلى جس نبض الشعب فحسب، بل وإلى كسب الوقت ومحاولة سحب بعض أعدائه السريين، على الأقل، إلى العلن.

تغيير التركيبة الطائفية لقيادة البعث وتعيين عدد أكبر من السنة من عائلات ذات مكانة دينية رفيعة في مناصب رفيعة

كانت خطوة الأسد التالية محاولة لتغيير التصور العام عن الصفة «الطائفية» للنظام. وأجرى في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، تغييرات في تركيبة القيادة القطرية لحزب البعث زادت نسبة السنّة في هذا المستوى من قيادة الحزب من ٥٧,١ في المئة إلى ٦٦,٧ في المئة، وخفضت نسبة العلويين من ٣٣,٣ في المئة إلى ١٩ في المئة (انظر الجدول ١٩ - ٢). كذلك، أعاد الأسد تنظيم الحكومة في ١٤ كانون الثاني/يناير، وعهد إليها بمهمة معالجة الأخطاء أو سوء الإدارة من الموظفين الحكوميين بمزيد من الحزم. وشكل التكنوقراط ما يصل إلى ٤٠ في المئة من أعضاء الحكومة الجديدة، لتعكس بوضوح رغبة الأسد في تعزيز كفاءة إدارته. علاوة على ذلك، ذهب ما لا يقل عن ربع الحقائب إلى دمشقيين، جاء معظمهم من عائلات عريقة ذات مكانة دينية رفيعة [٥٣] . فتحدر رئيس مجلس الوزراء، عبد الرؤوف الكسم، نفسه ـ وهو يحمل درجة دكتوراه في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة جنيف، وكان سابقًا نائب رئيس جامعة دمشق، ومحافظ العاصمة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ [٥٤] ـ من عائلة قدمت مفتيًا وعالمًا مهمًا في فترة الانتداب الفرنسي [٥٥] . ومن المنطقي أن نستنتج أن الأسد كان يرجو، من هذه التغييرات، أن يحظى بود رجال الدين الدمشقيين وأن يحيّد العاصمة، مع أنّ التسوية الحاسمة للحسابات مع الإخوان المسلمين في معاقلهم في حلب وحماه كانت تبدو محتومة على نحو متزايد.

ربط المقاتلين رافضي التسوية بوكالة الاستخبارات المركزية والمواجهة حتى النهاية

أخيرًا، في آذار/مارس ١٩٨٠ ومع اتساع حجم الاضطراب وزيادة الإضرابات والتظاهرات في امتدادها وكثافتها في بلدات ومدن سورية كثيرة عدا دمشق، قرر الأسد، بعد أن شعر بتوقف مصير نظامه المحتوم على تدمير المقاتلين الإسلاميين، أن يقاتل هؤلاء بتصميم شرس.
بدأ بربط المقاتلين الإسلاميين بالسياسة الأميركية في المنطقة، مستخدمًا تعابير لا لبس فيها. فقال في ١١ آذار/مارس ١٩٨٠: «مخابرات الولايات المتحدة الأميركية هي التي ترسل لنا العملاء، وهي التي تغذي هؤلاء العملاء [بوسائل القتل والتدمير]، وهي التي تقود أعمال هؤلاء العملاء من مراكز ليست بعيدة عن قطرنا». وأكد في تصريحات لاحقة «تعتقد [الولايات المتحدة] أن مثل هذه المشاكل يمكن أن يدفعنا للتنازل أمام الإرادة الإسرائيلية»، وأن الحقيقة هي أنه «ليست للولايات المتحدة سياسة أميركية في هذه المنطقة، وإنما سياسة إسرائيلية تنفذها الولايات المتحدة». وذكّر الناس كيف أن الإخوان المسلمين قد تحركوا ضد الرئيس المصري جمال عبد الناصر «في عز وقفته ضد الاستعمار» [٥٦] .
كشفت قسوة القلب المختبئة تحت مظهر الأسد الخارجي الناعم عن نفسها. كلما زادت قسوة هجمات المتشددين الإسلاميين، صار الأسد أقل رحمة في رده. وفي محاولة لتبرير موقفه المتشدد، أكد في أواخر تموز/يوليو ١٩٨٠ أن معظم

المشاركين في الإضرابات، بمن فيهم أولئك الذين أغلقوا محلاتهم مدة خمسة عشر يومًا في حلب، كانوا يتصرفون «مرغمين وخائفين» وأنهم قالوا للمبعوثين الذين أرسلهم للاستفسار عن مشكلاتهم «في أكثر من مدينة»، «كنا نظن أن الإخوان المسلمين أقوى من الدولة وإلا لماذا يقتلون وتسكتون؟ لماذا يدمرون ولا تفعلون شيئا؟ وإذا كنتم غير قادرين على مواجهة الإخوان المسلمين فكيف تريدون منا ونحن العزل أن نقف في مواجهة الإخوان المسلمين؟» [٥٧] .

سلّم الأسد بأن «الإخوان المسلمين ليسوا أمرًا عارضًا في حياة أمتنا، ليسوا شيئا قليلًا في حياة أمتنا»، وأن «كثيرًا جدًا من المواطنين من يعتقد أن الدفاع عن الإخوان المسلمين يعني الدفاع عن الإسلام» [٥٨] . وهذا يفسر لماذا استمر لفترة من الزمن يفرق ـ كما عبّر عن الأمر في آذار/مارس ١٩٨٠ ـ بين «القتلة [بينهم] وغيرهم» [٥٩] ، ولماذا عمد، بعد محاولة اغتياله في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٠ وبعد سن القانون رقم ٤٩ بتاريخ ٧ تموز/يوليو ١٩٨٠ الذي اعتبر الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين «جريمة» يعاقب عليها بالإعدام [٦٠] ، إلى منح غير المقاتلين مهلة شهر ـ مددت إلى خمسين يومًا بناء على طلب رجال دين مسلمين ومسيحيين ـ ليتخلوا عن علاقتهم بالحركة ويتجنبوا العقوبة المنصوص عليها. وبحلول ٢٨ آب/أغسطس، سلّم ما لا يقل عن ١٠٥٢ عضوًا في الإخوان المسلمين أنفسهم، بحسب مصدر رسمي [٦١] . لكن من الصعب تحديد النسبة التي مثلها هؤلاء من مجموع قوة الإخوان، خصوصًا أن الجماعة عانت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ تغيرات حادة في عددها. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد أعضائها، بحسب تقديرات قادتها، في حلب ٨٠٠ عضو في عام ١٩٧٥، لكنه تضخم في عام ١٩٧٨ إلى حد أقصى يقدر بما بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ عضو [٦٢] . لكن، بحلول ربيع عام ١٩٨١ كانت «جميع مخابئها» في المدينة قد كشفت، وتوقف فرعها هناك عن الوجود بالمعنى الفعلي للكلمة [٦٣] .

على أي حال، من الضروري أن نبقي في الذهن أنه بين آذار/مارس ١٩٨٠ وشباط/فبراير ١٩٨٢، أصبح إيقاع الخوف في قلوب المناوئين العتلة الرئيسة في نظام الأسد، وصارت الشبكات الأمنية والتشكيلات العسكرية النخبوية ـ سرايا الدفاع والوحدات الخاصة والفرقة الثالثة المدرعة ـ أدواتها الرئيسة. واستنادًا إلى تقارير المعارضة، تضمنت الإجراءات الصارمة التي قامت بها وحدات من هذه التشكيلات تطويق أحياء بكاملها، وتمشيطها من بيت إلى بيت، واعتقالات جماعية، والقتال من مبنى إلى مبنى في أزقة ضيقة، وقتل السجناء في زنازينهم، وإطلاق النار على مدنيين سحبوا إلى الشوارع من بيوتهم، وتضمنت في حماه في عام ١٩٨٢ قصفًا عشوائيًا بالمدفعية وبرشاشات الحوامات وتسوية قطاعات برمتها من أجزاء المدينة الشمالية والشرقية بالأرض.

لا يوجد إحصاء أكيد لعدد القتلى. كان النظام قد نشر أرقامًا للقتلى البعثيين المدنيين فحسب؛ «أكثر من ٣٠٠» في حلب في عام ١٩٨٠ و١٤٦ في شباط/فبراير ١٩٨٢ في حماه [٦٤] . وزعم أيضًا أن الإخوان المسلمين في حماه «انقضوا على رفاقنا وهم نائمون في بيوتهم، وقتلوا كل من استطاعوا قتله من النساء والأطفال، وسحلوا أجساد الشهداء في الشوارع يدفعهم حقد أسود مثل الكلاب المسعورة» [٦٥] .

تحدث الإخوان المسلمون، من جانبهم، عن قتل قوات النظام «سبعة وتسعين مواطنًا بريئًا» يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠ في بلدة جسر الشغور التي تبعد ٦٥ ميلًا شمال شرق اللاذقية؛ وعن قتل «أكثر من سبعمئة معتقل» في سجن تدمر يوم

٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٠، غداة محاولة فاشلة لاغتيال الأسد؛ وقتل عدد غير محدد من الناس ـ ٤٢ ربما ـ في سوق الأحد في حلب يوم ١٣ تموز/يوليو 1980؛ وقتل ١٥ فلاحًا شابًا على الأقل في قرية سرمدا في منطقة حارم قرب الحدود مع تركيا يوم ٢٥ تموز/يوليو 1980؛ وقتل «ستة وثمانين مواطنًا أكثرهم من الأطفال» في حي المشارقة في حلب يوم ١١ آب/أغسطس 1980؛ وقتل ٣٥ آخرين في حارة بستان القصر من المدينة في اليوم التالي؛ وقتل ١٢٠ امرأة رهينة (من أمهات الملاحقين وأخواتهم) في سجن تدمر يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر 1980؛ و٣٣٥ من أبناء حماه يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨١ [٦٦] . وفي حين قدّم الإخوان المسلمون قوائم طويلة لكنها غير كاملة بأسماء «الشهداء» في كل حي من أحياء مدينة حماه المتضررة في تقدير تفصيلي لـ «المجزرة الكبرى» في شباط/فبراير ١٩٨٢، فإنهم لم يقدموا تقديرًا لمجموع عدد القتلى، بل نقلوا معلومات أن مجاهديهم أحصوا «بناء على مشاهداتهم ومصادرهم الخاصة وفي المستشفيات» أن قوات النظام خسرت بين ٢ و٢٢ شباط/فبراير ٣٤١٢ قتيلًا و٥٩٢٣ جريحًا [٦٧] . واستنادًا إلى منظمة العفو الدولية «تراوحت تقديرات عدد القتلى من جميع الأطراف بين ١٠ آلاف و٢٥ ألفًا» [٦٨] . أما القائد الاشتراكي القديم وابن مدينة حماه أكرم الحوراني وأحزاب المعارضة العلمانية فيصرّون على أن ما لا يقل عن ٢٥ ألف مدني قتلوا على امتداد شهر شباط/فبراير [٦٩] .

لا توجد حاليًا أي طريقة للتحقق من صحة هذه الأرقام أو للإجابة بثقة عن السؤال لماذا وصل الأسد إلى تلك الحدود أو سمح للقائد الميداني ـ شقيقه رفعت ـ بتلك الحرية في قمع العصيان في حماه. إذا كانت الخسائر في صفوف القوات الحكومية في اليوم الأول من العصيان ـ ٢ شباط/فبراير ـ قد وصلت، بحسب تقدير المقاتلين الإسلاميين، إلى ١٤٣٦ قتيلًا و٢١٥٠ جريحًا [٧٠] ، فقد يفسر ذلك جزئيًا رد الأسد القاسي. وعلى أي حال، فإنّ مناوئيه اتّهموه بتدبير ذلك الخراب الذي أنزل بالأرواح والممتلكات المادية. فقد تحرك الأسد ونظامه، من وجهة نظرهم، كي يجعل من حماه عبرة، تدفعه الرغبة في إعطاء درس لجميع المدن السورية وللسوريين من جميع الاتجاهات السياسية [٧١]. ومن المحتمل أن الأسد فكّر في الأمر بالطريقة التي فكر فيها نابليون في عام ١٨٠٠ عندما أرسل أحد ضباطه ليخمد انتفاضة في فيندي. نصح نابليون الضابط بـ «أن يحرق بلدتين أو ثلاث، يختارها من بين تلك التي يعتبر سلوكها الأسوأ، لتكون عبرة لمن يعتبر». وأضاف أن التجربة علمته أن «فعلًا قاسيًا رهيبًا، في ظروف كالتي تواجهها، هو الطريقة الأكثر إنسانية. فالشيء الوحيد غير الإنساني هو الضعف». والأرجح أن الأسد يشارك نابليون في الفكرة القائلة إن «قلب رجل الدولة في رأسه» وأنه يجب عدم السماح لـ «العاطفة» بالتدخل في السياسة [٧٢] . لكن إذا كان قصف المدنيين العزل وتدمير مناطق حضرية كاملة في أثناء ملاحقة الإخوان المسلمين الذين لم يكونوا خالين من وصمة القيام بأعمال عنيفة مفرطة، يبدو منطقيًا بالمعنى السياسي، إن لم يكن مفروضًا، من وجهة نظر الأسد، فإن «مجزرة» حماه تبقى، بالمعنى الأخلاقي، وصمة في سيرته.

كيفما كانت الطريقة التي تحققت بها الغاية التي وضعها الأسد نصب عينيه، فقد تحققت. كسر إرادة الطليعة المقاتلة، أو على الأقل، حطم قوتها العسكرية، ووضع حدًّا للنزاع الأهلي الذي أقلق سورية ست سنوات طويلة، فأعاد فرض سيطرته بقبضة أشد مما كانت عليه من قبل. وكان، في سنوات سابقة، قد أفلح، باستخدام ألاعيب ماهرة، في تقسيم أحزاب المعارضة العلمانية، ونجح، عبر إحداث انشقاقات ضمنها واجتذاب بعض العناصر المنشقة إلى جبهته الوطنية التقدمية، في اختزالها

كلّها إلى حالات غير فاعلة سياسيًا.

إحباط الإخوان المسلمين في المنفى

بما أن تعاطف الناس العاديين مع الأصولية الإسلامية لم يتلاشَ، على الرغم من ارتياب كثير من أنصارها الطبيعيين المتزايد بالتكتيكات التي استخدمتها الطليعة المقاتلة، اعتبر الأسد أن من الضروري قبل مضي وقت طويل أن يتجه إلى الإخوان المسلمين الذين يعيشون في المنفى بهدف إحباط محاولة من جانبهم لدفق روح جديدة في الحركة. كان ذلك الشهر الدموي في حماه قد ألقى بثقله على عقولهم، وأدى، على نحو مباشر أو غير مباشر، إلى تأجيج الانقسامات القديمة بينهم وإشعال انقسامات جديدة. فمنذ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٣ قطع قادتهم علاقتهم رسميًا مع قائد الطليعة المقاتلة عدنان عقلة الذي كان قد فر إلى الخارج ناجيًا بحياته. واتهموه بالاختلاف صراحة مع الإخوان، وبذلك أعطى العدو «فرصًا كثيرة» وبأنه أطلق حملة مشوشة في محاولة لتضليل جماهير المسلمين وسوقهم إلى الاعتقاد بأن للإسلاميين غايات متضاربة [٧٣]. ربما ساعد التبادل التالي للاتهامات والاتهامات المضادة والنزاعات المتعلقة بقيادة الحركة في مرحلتها الجديدة في دفع منظّر الإخوان الرئيس سعيد حوّا إلى الانسحاب من الجماعة بقرف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. ويقال إنه شبّه الإخوان السوريين في تلك اللحظة المفصلية بـ «مستنقع قذر لا يعيش فيه سوى القليل من السمك النظيف» [٧٤].

لم يحتج الأسد إلى وقت طويل لإدراك الفرص التي وفرها له هذا الوضع. وليس من الواضح تمامًا ما هي الخطوات التي اتخذها فيما يتعلق بـعدنان عقلة. تقول إحدى الروايات إن عقلة أجرى صلحًا مع الأسد بعد توسط لمصلحته من النظام الإيراني بقيادة روح االله الخميني، وهو «يعيش الآن براحة في سورية» [٧٥]. وفي رواية أخرى، أنه استدرج للعودة إلى الوطن «بالخيانة» و«ليس معروفًا إذا كان شهيدًا أو سجينًا» [٧٦]. لكن ليس هناك شك في أن رئيس المخابرات العسكرية اللواء علي دوبا قد أجرى اتّصالات في عام ١٩٨٤ ـ بعد عودة عقلة إلى سورية كما هو واضح ـ في ألمانيا الغربية مع «قيادة» الطليعة المقاتلة، ويرجح أنها مع بعض مساعدي عقلة [٧٧]. وأورد بيان نشره النظام يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أنه في أثناء تلك الاتصالات، عبّرت هذه القيادة عن قناعات جديدة لدى عناصرها، تضمنت في جوهرها، كما زُعِمَ، اعترافًا منهم بأن أولئك المتاجرين باسم الدين، والذين عرفوهم عن قرب، ينفذون مخططات مشبوهة لن تحصد سوى الفشل. وتابع البيان أن الدولة قررت أن تسمح لجميع الشباب المخلصين بالعودة إلى الوطن واستئناف حياتهم العادية بين إخوانهم وأقربائهم. كما منحوا «عفوًا خاصًا» من الأسد، يشمل كل من يتبعوا قدوتهم ويتخلوا عن الأفكار الإجرامية التي فرضتها عليهم العقول المريضة أو فرضها رجال أيديهم ملطخة [٧٨].

نجح الأسد أيضًا في أن يجمع ممثلين عن جناح الإخوان المعترف به من التنظيم العالمي مع علي دوبا في فرانكفورت يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. لكن المحادثات انقطعت في اليوم الثاني. وعلى الرغم من أنها استؤنفت مرة أخرى في عام ١٩٨٧، فإنَّ أثرها الملموس الوحيد كان تعميق غياب الثقة المتبادل بين مجموعتين في هذا الجناح أو مفاقمته، وهو غياب للثقة تعود جذوره إلى النزاع على قيادة التنظيم. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦، كانت المجموعتان قد انقلبتا علنًا واحدتهما على الأخرى، وأصبحتا في الواقع تنظيمين مستقلين. كانت قاعدة أحدهما في العراق بقيادة عدنان سعد الدين الذي عارض بقوة، بحسب روايته، أي مفاوضات مع نظام

الأسد، الذي أراد للإخوان، بحسب تعبيره، أن «يعيشوا تحت ظله» [٧٩] . أما المجموعة الأخرى التي كانت لها صلات سعودية، وضمنت دعم التنظيم العالمي للإخوان، فرئسها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وأعلنت أن الحوار، من وجهة نظرها، وسيلة أساسية يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف وأنها قررت اختياره، مع إدراكها لما يمكن أن ينطوي عليه من آثار سلبية، إن لم يكن لأي سبب آخر، فللقيام بواجباتها نحو أبناء سورية الذين يعانون كل أشكال الصعوبات [٨٠] . وفي محادثات عام ١٩٨٤، طالب ممثلوها بإنهاء الأحكام العرفية و«الحرية للشعب السوري» وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. فسخر محاوروهم من جانب الحكومة «من هذا الكلام... وقالوا: أنتم لستم منتصرين ولستم أنتم الجنرال غورو حتى توجهوا مثل هذا الكلام...» [٨١] . وانتهت المحادثات عند هذا الحد. وانتهى حوار عام ١٩٨٧ إلى جمود أيضًا.

لم يهتم الأسد كثيرًا بالمجموعة التي اتخذت من آخن مركزًا لها، والمرتبطة بالقائد الإخواني القديم عصام العطار. ولعلّ مردّ ذلك إلى حالتها الهابطة. وعلى الرغم من قتل زوجة العطار بدم بارد في تلك المدينة يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨١ تعبيرًا عن حقد كان هو هدفه الحقيقي ـ وزعم النظام أنه بريء منه ـ فإن أخته الدكتورة نجاح العطار ما زالت تشغل منصب وزيرة الثقافة حتى هذا اليوم. وهو ما دفع منتقديه إلى التساؤل كيف يستطيع التأثير في الرأي العام إذا كان عاجزًا عن تغيير رأي فرد من عائلته. وهو نفسه تأسف لاستمرار وجود أخته في حكومة الأسد واصفًا ذلك بأنّه «مأساة عائلية» [٨٢] .

على أمل إنهاء «الاختلافات المصطنعة بين العروبة والإسلام» وتركيز الجهد على «إسقاط النظام»، شكل جناح من الإخوان المسلمين في المنفى ـ جناح عدنان سعد الدين ـ بالاشتراك مع أطراف من المعارضة الوطنية التي تعيش في الخارج يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ التحالف الوطني لتحرير سورية [٨٣] . وبعد توسيع التحالف قليلًا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ليشمل ناقمين آخرين على النظام وإعادة تسميته الجبهة الوطنية لإنقاذ سورية [٨٤] ، أحدث بعض الضجة في الخارج، لكنه، على الرغم من تناغمه مع مظالم الناس، قلما جمع القوى، وليس له سوى تأثير قليل، إن وجد، في الحوادث في الداخل.

إنه لذي دلالة أن يكون الأسد قد حافظ على علاقات ودية بحركة المقاومة الإسلامية، حماس، منذ أوائل التسعينيات، وهي الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين، في حين ما زالت الأحزاب الإسلامية في سورية ممنوعة. وتفسيرًا لذلك، جادل الأسد بأنه يمكن لقوى مختلفة، لها وجهات نظر مختلفة أن تتعاون، تحت ظروف مشتركة، مضيفًا أن حماس (وحزب االله في لبنان) بخلاف بقية الإسلاميين، يقاتلون ضد الاحتلال ودفاعًا عن وطنهم [٨٥] .

أكثر ثباتًا على سرجه من أيّ وقت مضى

بعد إراقة الدماء في حماه في عام ١٩٨٢ وأزمة الخلافة في فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ـ التي سبق أن حللناها في الفصل الثامن عشر ـ لم يواجه الأسد أي معارضة فاعلة. فقد لعّب على إصبعه القوى المنافسة أو المعارضة كلّها، أو خدعها، أو قسمها، أو همشها، أو كتم صوتها، أو حطمها. وبانت سيطرته على السلطة مضمونة أكثر من أي وقت منذ استيلائه على الحكم في عام ١٩٧٠، إلى درجة أنّه قرّر أن يفتح نظامه قليلًا، لكن إلى درجة لا تعرض قبضته على الدولة للخطر. وهكذا، أعطى القطاع الخاص دورًا أكبر على نحو متزايد في اقتصاد القطر منذ

منتصف الثمانينيات فصاعدًا، لكن من دون إضعاف التخطيط التنموي أو القطاع العام [٨٦] . وفي عام ١٩٩٠، أمر باتخاذ إجراءات تهدف إلى إبطال الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ ـ إلا ما يتعلق بالجرائم على «أمن الدولة» ـ التي كانت مفروضة منذ منتصف الستينيات ومنحت الحاكم العرفي ومن ثم رئيس الجمهورية سلطات استثنائية واسعة [٨٧] . وعفا كذلك بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن ما لا يقل عن ٥٤٩٣ سجينًا سياسيًا، معظمهم من الإخوان المسلمين أو من مناصريهم، لكنه أبقى أعداءه العنيدين أو الأخطر خلف القضبان. [٨٨] وفوق ذلك، سمح لعناصر غير حزبية أو مستقلة ـ معظمهم أعضاء مهن أو رجال أعمال أو رجال دين، وحتى بعض الزعماء القبليين التقليديين ـ بصوت أكبر في مجلس الشعب [٨٩] ، حيث شغلت تلك العناصر بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ ٦٢ مقعدًا من أصل مقاعده الـ ١٨٦، أو ٣٣,٣ في المئة من المجموع [٩٠] . أما في الدور التشريعي ١٩٨٦ - ١٩٨٩ فانخفض تمثيلهم إلى ١٧,٩ في المئة، ثم ارتفع إلى ٣٣,٦ في المئة في عام ١٩٩٠ وتدنى إلى ٣٣,٢ في المئة في عام ١٩٩٤ [٩١] .

لم يسترد الأسد قط التعاطف الشعبي الذي تمتع به في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، عندما كانت الحشود تحمله وتحمل سيارته مهللةً على الأكتاف، حتى في حماه وحلب. لكن النظام يحمل الآن أكثر فأكثر بصمة شخصيته. أصبحت جوانب شخصيته المتعلقة بممارسة السلطة أيضًا متشابكة على نحو أكثر قوة مع نسيج الحوادث الداخلية. ولكن على الرغم من أنه أصبح حاكم سورية بلا منازع، كانت سلطته خاضعة لحدود طبيعية معينة. وبالتالي لا يمكن أن نفترض أنه مطلع طوال الوقت على كل ما يدور في كل جزء، مهما كان صغيرًا، من النظام أو من البلد، على الأقل نتيجة ميله إلى الانعزال وإلى السماح للموظفين العاملين تحت قيادته بحرية غير قليلة في أمور لا يعتبرها ذات خطر. وعلاوة على ذلك، فإن سلطته كان يحدّ منها نوعًا ما نقص اهتمامه النسبي بالمشكلات الاقتصادية أو غيرها من المسائل ذات الطبيعة الفنية، أو نقص معرفته بها. إن تعقيد هذه المشكلات يعطي الاختصاصيين والخبراء بالتأكيد شيئًا من التأثير في صنع السياسات في المجالات المعنية.

هناك عملية دقيقة تصب في تعزيز موقع الأسد وتنشأ من القناعة العامة بأنه يفوق كثيرًا في براعته أيًا من مساعديه، وأنه إذا ما حدث له شيء، فلا أحد داخل بطانته أو خارجها يتمتع بالمكانة أو بالنفوذ أو يحظى بولاء التشكيلات العسكرية الحاسمة الضرورية لإبقاء النظام أو البلد موحدًا. وبعبارة أخرى، إن عاملًا مهمًا يضاف لصالحه هو الخوف المشترك على نطاق واسع من أن وفاته قد تكون في ظل الظروف القائمة مصدر قلق جدي لسورية وشعبها.

كان التشديد في هذا الفصل، لدى مناقشة نجاح الأسد في النجاة من العاصفة الإسلامية وإبقاء المقاليد الأهم بين يديه، على صفاته الشخصية، ولا سيما موهبته في فن الحكم ومهارته في ابتكار الوسائل لغاياته أو تكييفها لها. لكن يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن المؤسسات التي بناها، أو أعاد تشكيلها، وخصصها للدفاع عن نظامه، من مثل شبكات الأمن والاستخبارات والوحدات المسلحة المرتبطة سياسيًا، متنت سلطته، وأدامتها، وضمنت، في النهاية، أن تتّخذ الأمور في الداخل السبيل الذي رغب لها أن تتخذه، أو كان يطيق أن تتّخذه.

X النهار، ٢٤/٣/١٩٧٣.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، «الحركة التصحيحية، وقائع وأرقام»،

(١٩٧٣)، ٤: ٥٠.

X اسكندر لوقا، رياض برازي ومنى يغمور، سورية الثورة في عامها الثاني عشر، المكتبة الإعلامية؛ ١ (دمشق: وزارة الإعلام، [١٩٧٤])، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

X الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام، سورية الثورة في عامها الثالث عشر، (١٩٧٦)، ص ٣٣٩ و٢٤٣؛ والجريدة الرسمية، الجزء الأول، العدد ١١ (١٩٨٠)، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

X الجمهورية العربية السورية، الإدارة السياسية في القيادة العامة للقوات المسلحة، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد (١٩٨٩)، المجلد ١٩، ص ٦١.

X المادتان ٣ و٣٥ من مشروع الدستور.

X الثورة، ٣١/٣/١٩٧٣.

X العلويون: من هم وما هي عقيدتهم ([د.م.]: [د.ن.]، ١٩٧٣)، ص ١٦ - ٢١ و٣٧.

X مقدمة بقلم المفتي قبلان، العلويون: من هم وما هي عقيدتهم، ص ٤.

X أي العلوم المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

X شرح لمعنى الغراء بالإنكليزية [المترجم].

X مكتب الدراسات السورية والعربية، من هو في سورية؟ (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥١)، ص ٦٤٦ - ٦٤٧.

X تشرين، ٢٧/١١/١٩٩١،ص ١٠.

X عدنان سعد الدين في حوار مع اليوم السابع (باريس) نشر في عددها الصادر بتاريخ ٥/٣/١٩٩٠.

X عن أصول الإخوان المسلمين وأفكارهم وقيادتهم وتركيبتهم الاجتماعية وسياستهم، انظر: Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren,» MERIP Reports, no. ١١٠ (November-December ١٩٨٢).

X يستند هذا إلى رواية نشرها مكتب الإعداد الحزبي في الإخوان المسلمون، ٣: ٤٠. من الواضح أن الرواية تقوم على تصريحات منتزعة من أعضاء معتقلين في الإخوان.

X النذير، ١/٨/١٩٨٤، ص ٣٠.

X عدنان سعد الدين، المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠، حديث مع المؤلف، نيويورك، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

X سيد قطب، معالم في الطريق (شتوتغارت: [د.ن.]، ١٩٧٨)، ص ٣ و٥٩ - ٦١. نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في القاهرة عام ١٩٦٤.

X أنا مدين بهذا التفصيل لعدنان سعد الدين؛ حديث جرى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

X الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه.. مأساة العصر،» ص ١٧، والنذير، ١/٨/١٩٨٤، ص ٢٣.

X مصدري في هذه المعلومة صحافي عربي مطلع على تاريخ الإخوان، لم يرغب بذكر اسمه؛ حديث، ٢٩/١٢/١٩٨١.

X مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٤١.

X عصام العطار في مقابلة لـ النهار «تقارير ومراسلات عربية،» ١٨/٣/١٩٨٠، ص ٤ - ٥.

X عدنان سعد الدين؛ حديث، ١/١/١٩٨٣.

X خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج (بيروت: [الدار المتحدة للنشر]،

١٩٧٣)، ج ٣، ص 285؛ والحياة الجديدة (لسان حال رابطة العمل الشيوعي في سورية) تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ١٤٨. [يوجد خطأ في هذا الإسناد الأخير، لأنه لم يكن للرابطة جريدة أو مجلة بهذا الاسم [المترجم].

X عدنان سعد الدين؛ حديث ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

X أخذ هذا الاقتباس من: New York Times, ٢٩/١١/١٩٧٥.

X ارتفع الرقم القياسي الرسمي لأسعار الجملة من ١٠٠ في سنة الأساس ١٩٦٢ إلى ٢٣٦ في عام ١٩٧٥، وإلى ٣٥٠ في عام ١٩٧٩ للحبوب والطحين، ووصل في الأعوام نفسها إلى ٣٩٤ و٥٠٩ للخضراوات، وإلى ٣٢٨ و٤٨٣ للحوم؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٠، ص ٣٤٠.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٤١ و٤٣؛ النذير، ١/٨/١٩٨٤، ص ٢٣ - 24؛ الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..»، ص 17؛ الحياة الجديدة (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص 153؛ ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في سورية»، الاعتقالات السياسية في سورية على ضوء مبدأ سيادة القانون،» دراسة مقدمة إلى: مؤتمر المحامين العرب المنعقد في تونس بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ص ٦٣.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٤٢.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٤، ص ١٦٢ - ١٦٣. عن تفاصيل سيرة الأشخاص الرئيسين المشاركين في الحادثة، أنا مدين للقائد الإخواني عدنان سعد الدين.

X وجدت نسخة من هذا التصريح في ملف في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس يتعلق بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

X عدنان سعد الدين، حديث مع المؤلف، نيويورك، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٤٤ - ٤٧.

X استجوبه محققون من المخابرات العامة يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ وحكم عليه بالإعدام في حزيران/يونيو؛ حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٤، ص ٢٧٠ - ٢٧٢ و٣١١.

X نبيل الكواكبي، من أبناء حلب، من سلالة المفكر النهضوي المسلم البارز عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨ - ١٩٠٢).

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٥٠ - ٥١.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٦١ - ٦٣. في شأن التفاصيل السيرية لأعضاء القيادة المشتركة، أنا مدين للقائد الإخواني عدنان سعد الدين.

X الأمانة العامة للجبهة الإسلامية، ميثاق الجبهة الإسلامية في سورية ([د.م.]: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١١ - ١٢.

X المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٣٦.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٦٤.

X انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٦٤ - ٦٥.

X تتفق الحكومة والإخوان المسلمون على هذه النقطة؛ انظر حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٦٦ وحوار القائد الإخواني عدنان سعد

الدين مع تمام البرازي في الوطن العربي (باريس)، العدد ٦٤ - ٥٩٠، ٣/٦/١٩٨٨. أنا مدين للبرازي لأنه زودني بنص تصريحات سعد الدين.
X استنادًا إلى تجميع البيانات الواردة في تصريح سعد الدين المستشهد به في الملاحظة السابقة وروايات واردة في حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ١١٦ وفي عمل مجموعة من الباحثين في مكتب الإعلام، «حماه»، ص ٥١.
X النذير، العدد ٤٧، السنة ٣، ١٤/٦/١٩٨٢، ص ٣٣.
X عدنان سعد الدين في حواره مع تمام البرازي في الوطن العربي، العدد ٦٤ - ٥٩٠، ٣/٦/١٩٨٨.
X استنادًا إلى أرقام أوردتها لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين في سورية في مجلة المنبر الناطقة باسمها (جنيف)، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص i ـ xl والعدد ٤ (أيار/مايو ١٩٨١)، ملحق بعد ص ٩٥. في الأرقام والنسب الواردة في النص، لم يؤخذ في الحسبان السجناء المعتقلون قبل عام ١٩٧٦ ولا أولئك الذين لم تُذكر مهنتهم.
X عدنان سعد الدين، حديث مع المؤلف، نيويورك، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.
X خطاب الأسد يوم ٢٢/١٢/١٩٧٩ أمام المؤتمر القطري السابع لحزب البعث، المناضل، العدد ١٢٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٥٠ - ٥١ و٥٧.
X مقتطفات من كلمات ألقيت في اجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين ونشرت في الحوادث (بيروت)، ٧/١٢/١٩٧٩.
X إضافة إلى رئيس الوزراء، كان الأعضاء الدمشقيون في الحكومة المتحدرون من عائلات دمشقية هم وزير العدل خالد المالكي ووزير الإسكان والمرافق د. نورس الدقر ووزيرة الثقافة والإرشاد القومي د. نجاح العطار ووزير الأوقاف محمد محمد الخطيب؛ الجريدة الرسمية، الجزء ١، العدد ٤ (١٩٨٠)، ص ١٤٩ - ١٥٠، والسفير (بيروت)، ١٥ و١٦/١/١٩٨٠.
X لتفاصيل أخرى عن سيرة الكسم، انظر الملحق.
X الحصني (١٨٧٤ - ١٩٤٠)، كتاب منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الثاني، ص ٨٨٧.
X السفير (بيروت)، ١٢/٣/1980؛ مطبعة البعث، الخطاب التاريخي للرئيس القائد في الذكرى الثامنة عشرة لثورة آذار، آذار/مارس ١٩٨١، ص 52؛ ومجموعة الأحاديث التي أدلى بها الرفيق حافظ الأسد... في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٣، ص ٣٠ و٣٧.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، كلمة الرفيق الأمين العام للحزب في: المؤتمر القومي الثالث عشر المنعقد في دمشق في أواخر تموز/يوليو ١٩٨٠، «مخصص للأعضاء العاملين،» دمشق، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ص ٦٨ - ٦٩.
X المؤتمر القومي الثالث عشر، ص ٢٩ - ٣٠.
X دار البعث، كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار، ٨ آذار/مارس ١٩٨٠، ص ٣٦.
X المادة ١ من القانون، الجمهورية العربية السورية، الجريدة الرسمية، الجزء الأول، العدد ٣٩، ١٩٨٠، ص ١٤٥٠ - ١٤٥١.
X تشرين (دمشق)، ٢٩/٨/١٩٨٠ والسفير، ٣٠/٨/١٩٨٠.
X عدنان سعد الدين، نائب المراقب العام للإخوان المسلمين، حديث، كانون

الثاني/يناير ١٩٨٢.

X حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، ٣، ص ٦٥.

X المصدر نفسه، ٤، ص ٤٥.

X New York Times, ٢٥/٢/١٩٨٢.

X الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..»، ص ٢١ - ٢٤.

X المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.

X تقرير من منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، ص ٣٧.

X حديث مع أكرم الحوراني، ١٥ تموز/يوليو 1985؛ و«الديمقراطيون السوريون»، مجزرة حماه، ص ٩ و٨٥.

X الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..» ص ١٣٦.

X المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، «حماه من بداية القرن العشرين إلى المذبحة،» (شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ٣٥.

X Will Durant and Ariel Durant, The Age of Napoleon: A History of European Civilization from ١٧٨٩ to ١٨١٥, The Story of Civilization; pt. ١١ (New York: Simon and Schuster, ١٩٧٥), p. ٢٥١.

X النذير، العدد ٤٧، ١٤/٦/١٩٨٢، ص ٣٢.

X حصلت على هذه المعلومة من مصدر موثوق، لكن مصدري فضل عدم ذكر اسمه.

X عبر عن هذه الفكرة تمام البرازي، مراسل الوطن العربي، وقبله حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث في سورية بين ١٩٦٣ و١٩٦٤، في الوطن العربي، العدد ٦٣ - ٥٨٩، ٢٧/٥/١٩٨٨ والعدد ٦١ - ٥٨٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٨ على التوالي.

X أنس عبد الله، مهندس سوري يعيش في السعودية، وهو من أنصار عقلة، في رسالة إلى الوطن العربي.

X عن مشاركة دوبا في اتصالات بقادة الإخوان عام ١٩٨٤، انظر: Chris Kutschera, «L'Eclipse des frères Musulmans Syriens», Cahiers de L'Orient, vol. ٣, no. ٧ (١٩٨٧). وتصريحات القائد الإخواني عدنان سعد الدين لـ الوطن العربي، العدد ٦٤ - ٥٩٠، ٣/٦/١٩٨٨.

X Foreign Broadcast Information Service, Daily Report. Middle East and Africa ٢٨/١/١٩٨٥, pp. H9 and H10.

X عدنان سعد الدين لمراسل الوطن العربي، العدد ٦٤ - ٥٩٠، ٣/٦/١٩٨٨.

X تصريح من قيادة هذا الجناح في الوطن العربي، العدد ٨٤ - ٦١٠، ٢١/١٠/١٩٨٨، ص ٢٨ - ٢٩.

X عدنان سعد الدين في روايته عن المحادثات في الوطن العربي، العدد ٦٤ - ٥٩٠، ٣/٦/١٩٨٨. كان الجنرال غورو هو المفوض السامي في سورية تحت الانتداب الفرنسي.

X نقل ملاحظة العطار هذه تمام البرازي في الوطن العربي، العدد ٦١ - ٥٨٧، ١٣/٥/١٩٨٨.

X من أجل ميثاق التحالف، انظر المنبر، العدد ٨/، ٩/١٩٨٢، ص ٧٤ - ٨٠.

X اليوم السابع (باريس)، ٥/٣/١٩٩٠.

X مقابلة مع الأسد أجراها باتريك سيل، الوسط (لندن)، العدد ٦٧، ١٠/٥/١٩٩٣، ص ١٧ - ١٨.

X انظر ص ٣٨٧ وما يليها.

X اليوم السابع (باريس)، ٥/٣/١٩٩٠، وخدمة الإعلام الإذاعي الخارجي، «التقرير اليومي»، الشرق الأوسط وأفريقيا، ٩/٣/١٩٩٠ و٣٠/٣/١٩٩٥. شملت الجرائم التي لم تعد تخضع للأحكام العرفية، على ما يظهر، من بين جرائم أخرى، تلك الواقعة على «سلطة عامة» أو تشكل «خطرًا عامًا» أو تناهض «أيًا من أهداف الثورة» أو تتضمن احتكار تجارة المواد الغذائية. عن التفصيلات المتعلقة بالأحكام العرفية، انظر: تقرير من منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، ١٩٨٣، ص ٦ - ١١.

X Washington Post: ٧/١٢/١٩٩١ and ٢٢/٧/١٩٩٢; Financial Times, ١٥/١٢/١٩٩٥, and Middle East Journal, vol. ٥٠, no. ٢ (Spring ١٩٩٦), p. ٣٦٤.

X انظر: Volker Perthes, «Syria's Parliamentary Elections. Remodeling Asad's Political Base,» Middle East Report, no. ١٧٤ (January-February ١٩٩٢).

X الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام، سورية الثورة في عامها الرابع عشر، (دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٧٧)، ص ٣١.

X الثورة (دمشق)، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦. في انتخابات عام ١٩٩٠، نالوا ٨٤ مقعدًا من أصل 250؛ وخدمة الإعلام الإذاعي الخارجي، التقرير اليومي، الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٩/٥/١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٤ أخذوا ٨٣ من أصل ٢٥٠ مقعدًا، الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٩/٨/١٩٩٤.

الفصل الثالث والعشرون: المفاهيم الرئيسة لدى حافظ الأسد على صعيد السياسات الإقليمية: الغايات أم الوسائل؟

ليس من السهل تحديد المكونات الأساسية للرؤية الإقليمية لدى حافظ الأسد. فهو بارع جدًا في إخفاء أفكاره الحقيقية، وليس هناك غالبًا أي صلة بين آرائه الخاصة وكلماته العلنية، أو بين ما يؤكده من مُثل وما ينتهجه من سياسات. ولعل في ذلك ما يغري بالقول إن دوافعه ليست عمومًا ذات منشأ أيديولوجي، وإن البراغماتية هي بمنزلة السدى واللحمة في فكره وسلوكه. وبعبارة أخرى، فهو يبدو كمن يقوّم الأفكار بدلالة نفعها السياسي. وعلى أي حال، فإن ما هو معروف عن وسائله أكثر مما هو معروف عن غاياته، فغاياته لا تكاد تُكْتَشَف إلا عندما تتحقق.

حافظ الأسد والقومية العربية

هل حافظ الأسد قومي عربي أم قومي سوري؟ أم أن القومية العربية والقومية السورية مرتبطتان إحداهما بالأخرى في فكره؟ أم أنهما عنده مجرد عبارتين لا تعكسان حقيقة مشاعره؟ وهل يكرس وقته وجهده لمثل هذه الأهداف بعيدة المدى، أم أنه يتلاعب بهذه الأفكار المجردة وبالمشاعر الكامنة وراءها لخدمة أغراض عملية صرف؟ وهل همه الوحيد هو حماية سلطته وتوسيعها وبسط نفوذه أو قدرته على التأثير في بيئته الإقليمية إلى أوسع مدى ممكن؟

أكّد حافظ الأسد في مقابلة حديثة نسبيًا مع طاقم مجلة أميركية أن السوريين واللبنانيين «شعب واحد»، وأنه «لا توجد عائلة في لبنان إلا ولها فرع في سورية». وأن الموارنة لم ينشأوا في لبنان وإنما نشأوا في سورية. وأن مار مارون، مؤسس الطائفة المارونية وشفيعها، دفن في بلدة الرستن في وسط سورية. وأنه في مؤتمر الصلح في عام ١٩١٩ «لم يقل الرئيس ويلسون إن السوريين يسعون لبناء سورية الكبرى» بل «كان يقول إن سورية يجب ألا تقسم». وفي الوقت نفسه، نفى الأسد وجود أي نية لدى سورية «لضم لبنان» أو «لإنشاء سورية الكبرى». وأضاف قائلًا: «طموحنا هو وحدة العرب جميعهم» [١]. وهي مقولة تتكرر في خطاباته الرئيسة. فقد أعلن في عام ١٩٧٠، أي بعد توليه مقاليد الحكم بفترة وجيزة، عن التزام حزبه «بالنضال لتحقيق خطوات وحدوية مع البلدان العربية التقدمية» [٢]. كما شدد في عام ١٩٨٠ على «رسوخ توجهنا نحو الوحدة العربية» [٣]. وفي كلمة له في عام ١٩٨٩ كانت نبرته القومية العربية أكثر حدة. حيث أكد أن «الوحدة العربية ليست مسألة عابرة، ولا عملًا تكتيكيًا، ولا مسألة موسمية» ولكنها «ضرورة حياتية»، وأن تحقيقها هو «تحقيق الذات، تحقيق الهوية». وتابع قائلًا: «ما دمنا في وضع مجزأ غير طبيعي فستظل مشاكلنا تتكاثر، شأننا شأن المريض الذي يظل يعاني آلام المرض ما دام لم يتخلص منه» [٤].

هل تنسجم هذه المشاعر مع سلوك الأسد الفعلي؟ إن الدليل التاريخي بهذا الصدد غامض وغير محدد.

ذلك أن من الممكن تفسير انتسابه إلى فرع حزب البعث في اللاذقية في عام ١٩٤٦ على أنه التزام بالقومية العربية. غير أن نواة قيادة الفرع المشار إليه، التي كانت تتألف آنذاك إلى حد كبير من أعضاء علويين، كانت تناصر أيضًا مبادئ أخرى كالتحرر الاجتماعي للفلاحين والمساواة التامة بين العلويين وأفراد الأقليات الأخرى وبقية المواطنين جميعًا [٥]. لذلك ليس من السهل تقدير كم كانت مشاعر

الأسد تجاه القومية العربية هي العامل الحاسم في انجذابه إلى الحزب.

يصبح بحث مسألة الدافع أكثر تعقيدًا عند تناول خطوة الأسد السياسية التالية، أي انضمامه إلى اللجنة العسكرية السرية التي أُسِّسَت في القاهرة في عام ١٩٥٩ [٦] . فهي خطوة قد تفسر على أنها ذات مضامين معادية للوحدة، أو أنها ـ على أقل تقدير ـ تدل على مناهضة لنظام الوحدة الوحيد في تاريخ العرب الحديث، أي نظام الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسورية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١. وقد تطرح في المقابل الحجة القائلة إن الأعمال التي قام بها الأسد ورفاقه كانت موجهة ضد جمال عبد الناصر ونظامه أكثر من كونها مضادة لمصالح القومية العربية. إلا أنه لم يكن من الممكن عمليًا في تلك الحقبة معارضة جمال عبد الناصر من دون إلحاق الأذى بقضية القومية العربية، وللرجل ما له من مكانة في نظر الجموع الكثيرة من السوريين والعرب الآخرين بوصفه تجسيدًا لمثال الوحدة. ولا ريب في أن الشعور بالاضطهاد والمرارة لدى الأسد وباقي أعضاء اللجنة العسكرية كان له ما يبرره. فجمال عبد الناصر قام بتهميش الضباط البعثيين وإقصائهم عن أي نفوذ حقيقي في القوات المسلحة، حيث نقل معظمهم، أو بالأحرى نفاهم، إلى مصر [٧] . وبينما كانوا ينتظرون من نظام الوحدة أن يقوم على شراكة حقيقية بين البعثيين وعبد الناصر، اكتشفوا سريعًا تحوله إلى عرض مسرحي ذي ممثل واحد، ووجدوا أنفسهم محرومين من حرية رعاية مصالحهم الخاصة. [٨] صحيح أنهم لم يشنوا حربًا صريحة على الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن آثار نشاطهم السري في صفوف الضباط السوريين قلما اتجهت نحو دعمها أو تعزيز آفاقها.

بعد مضي ربع قرن، نرى الأسد، في إحدى مقابلاته الصحافية، يحاول أن يخلق الانطباع بأن الهدف الرئيس للجنة العسكرية كان الدفاع عن الوحدة المصرية ـ السورية وحمايتها [٩] . غير أن ذلك لا يتفق مع الأهداف الأصلية للجنة العسكرية كما أوردها سامي الجندي في عام ١٩٦٩. والرجل هو ابن عم أحد مؤسسي اللجنة، وكان بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣ على صلة وثيقة بالشخصية الرئيسة فيها أي محمد عمران. ووفقًا لروايته فإن اللجنة لم تكن تقصر أهدافها على إعادة بناء حزب البعث أو التخلص من قادته التقليديين فحسب، بل كانت تهدف أيضًا إلى وقف التعاون مع كلّ من تعاون مع نظام الوحدة «إلا إذا اقتضت الظروف المرحلية» [١٠] .

على الرغم من عدم إمكان تقديم رأي جازم في شأن الوثوق بإحدى الروايتين أكثر من الأخرى، فإن رواية سامي الجندي تبدو معززة أكثر بالأدلة عند دراستها في ضوء موقف اللجنة العسكرية تجاه مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في عام ١٩٦٣. آنذاك كانت الجمهورية العربية المتحدة قد تجزأت، وأطيح حكم الانفصال الذي امتد بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣، وكان البعث قد استولى على السلطة في بغداد، وقامت في سورية بعد الانقلاب العسكري في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ حكومة حزبية ضمت بعثيين وناصريين وقوميين مستقلين، لكنها كانت تتعرض لضغط شعبي متزايد أجبرها على الدخول بسرعة في محادثات «الوحدة» في القاهرة. وكانت اللجنة العسكرية حينها تمسك بالخيوط الرئيسة في القوات المسلحة وتشكل القلب الحقيقي للنظام السوري على الصعد كلّها. وبعيدًا عن توق اللجنة الشديد إلى الوحدة، فإن النهج الذي اتبعته خلال الأشهر القليلة المليئة بالحوادث في عقب الانقلاب لم يترك أدنى مجال للشك في تصميمها على عدم الدخول في أي علاقة دستورية حقيقية مع عبد الناصر وعلى عدم السماح بأي تقليص لسلطتها الجديدة. فلم تظهر منذ البداية إلا اهتمامًا قليلًا بمفاوضات الوحدة الثلاثية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، ولم توفد إلى تلك المفاوضات إلا عضوًا واحدًا

من أعضائها هو محمد عمران الذي ذهب إلى القاهرة مرة واحدة فقط وبصفة مراقب [١١]. ولم تنقض إلا أيام قليلة على انتهاء المفاوضات وتوقيع إعلان ١٧ نيسان/أبريل عن النية في توحيد البلدان الثلاثة حتى باشرت اللجنة في عملية تطهير في صفوف القوات المسلحة طالت جميع مؤيدي عبد الناصر، مدمرة بذلك الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الأسبوع ذاته [١٢].

حتى ذلك الحين، لم يكن عبد الناصر ولا المفاوضون السوريون على علم بوجود اللجنة العسكرية. ففي الجولة الأولى من المفاوضات تساءل الزعيم المصري: «من الذي يحكم سورية؟» وعندما لم يتلق سوى إجابات غامضة، أضاف قائلًا: «هل سأتعامل مع أشباح؟» [١٣] عندئذ قُدِّمت إليه أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا في معظمهم غافلين عن دورهم كواجهة للجنة العسكرية.

يمكن أن يعزى سلوك اللجنة العسكرية بشكل جزئي إلى رفض عبد الناصر العلني الشراكة التامة مع البعثيين وإلى مشاعر العداء للبعث بين الجماهير الكبيرة في مدن مثل دمشق وحلب، تلك الجماهير التي كان عبد الناصر يستثير بسهولة قواها الجامحة. ويمكن أن يفترض المرء هنا أيضًا أن الأسد لم يكن السبب وراء نهج اللجنة ذاك ما دام لم يكن يملك فيها إلا صوته فحسب. لكن الوصول إلى دليل لا يدحض على مثل هذه الفرضية هو أمر بعيد المنال.

حتى بعد أن نجح الأسد في فرض سلطته المطلقة في عام ١٩٧٠، وبعد وفاة جمال عبد الناصر في العام ذاته، فإن نهجه في شأن قضية الوحدة لم يختلف كثيرًا من حيث الجوهر عن نهج اللجنة العسكرية على الرغم من الاختلاف الواضح بين النهجين من حيث الشكل والأسلوب. حيث قام فعلًا بخطوات نحو اتفاقات «وحدوية» في عام ١٩٧١ مع مصر وليبيا، وبين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ مع الأردن، وفي عام ١٩٧٦ مع مصر، وفي عام ١٩٧٧ مع مصر والسودان، وبين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ مع العراق، وفي عام ١٩٨٠ مع ليبيا، لكن تلك الاتفاقات كانت من النوع الفضفاض، ولم تكن تشمل أي تضحية بسلطته أو الحدّ منها. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الأسد التفت نحو الزعيم الليبي معمر القذافي قبل أن يضع توقيعه على اتفاق الوحدة في عام ١٩٧١ وطلب منه بكل صراحة: «أريدكم أن تعرفوا أمرًا أساسيًا. إن القوة الموجودة في سورية هي البعث، ولن نسمح بنشوء قوى أخرى». وتابع قائلًا: «أنا عندي عشرة آلاف بعثي داخل الجيش. وأقول هذا الكلام قبل التوقيع كي لا تقولوا إن الأسد خرب الاتحاد» [١٤]. أما القيادة المصرية فلم تكن تسعى من جهتها إلى ما هو أكثر من تنسيق السياسات، خصوصًا في مجال الدفاع. وفي الواقع فإن الاتفاق موضع البحث كان في جوهره اتحادًا لرؤساء الجمهوريات الثلاث يقوم على إجماع آرائهم [١٥]. وشكل هذا المبدأ نفسه أساس القيادة السياسية السورية ـ المصرية الموحدة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧، والهيئة المشتركة السياسية العليا بين سورية والعراق في عام ١٩٧٨ [١٦] وما اتصل بها من إنشاء القيادة السياسية المشتركة في عام ١٩٧٩ [١٧]. والأمر الأساس هنا هو أنه ما من زعيم عربي استحوذ عليه هاجس الوحدة وكان مستعدًا للتخلي عن حريته في التصرف.

في نهاية المطاف، باءت محاولات الوحدة كلّها بالفشل، بما فيها محاولة الوحدة مع ليبيا في عام ١٩٨٠، وهي محاولة كانت أقرب إلى النزوة من حيث طبيعتها. كذلك حولت اتفاقية السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل الاتفاقات بين مصر وسورية في عام ١٩٧١ وبين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ إلى هباء منثور. أما الخطوات اللاحقة نحو الوحدة مع العراق فلم تعوّقها الخلافات طويلة الأمد في شأن تقاسم مياه الفرات ولا

في شأن أسعار النفط ورسوم الترانزيت أو في شأن قطع إمدادات النفط العراقية. لأن هذه المشكلات كانت قد سوّيت قبل ذلك بوقت طويل، واستأنف العراق ضخ نفطه الخام إلى مصافي النفط السورية وإلى المرافئ السورية على البحر الأبيض المتوسط [١٨] ، وقال صدام حسين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، وكان حينها يمثل مركز القوة الحقيقي في النظام العراقي، لكنه لم يخلف الرئيس المريض أحمد حسن البكر إلا في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٩) إن «العراقيين مستعدون للتضحية بالدم والمال في سبيل بناء الدولة [الموحَّدة]» [١٩] ، أما العقبة الجدية فتمثلت في إصرار صدام حسين على توحيد جناحي حزب البعث السوري والعراقي أولًا، بعد أن استحكم العداء المرير بينهما لمدة تزيد على عقد. وكذلك إصراره على الاعتراف بمؤسس الحزب، ميشيل عفلق، قائدًا شرعيًا أصيلًا له، وكان حينها منفيًا في بغداد بعد أن حكم عليه بالإعدام في سورية [٢٠] . كذلك سرت حينها في دمشق شائعات تقول إن النظام السوري رفض أن تخضع القوات الخاصة وسرايا الدفاع للقيادة العسكرية الموحدة المقترحة نظرًا إلى الأهمية الحاسمة لهذه الوحدات العسكرية بالنسبة إلى أمنه [٢١] .

أيًا يكن مقدار صحة ما سبق، فإن خطط الوحدة مع العراق انهارت في أعقاب ما نقل عن بغداد بشأن اكتشاف «مؤامرة خبيثة» حاكتها «مجموعة من الأشخاص» الذين «اندسوا» في صفوف مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الممسكين بمقاليد الحكم هناك. وفي الجلسة الطارئة التي عقدتها القيادة العليا بناء على طلب صدام حسين في ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٩، «اعترف» أحد «المتآمرين» وهو محيي عبد الحسين المشهدي ـ وهو شيعي من محلة الكرخ في بغداد، ونقابي سابق، وبعثي منذ عام ١٩٥٨، والأمين العام لمجلس قيادة الثورة ـ بأنه وأربعة أعضاء آخرين من قيادة البعث [٣٢] ينتمون إلى مجموعة تشكلت في عام ١٩٧٥، وأن هذه المجموعة كانت على اتصال دائم بسورية، وكانت تتلقى دعمًا ماليًا من قيادتها، وأن «ضابط ارتباط» المجموعة بدمشق هو محمد عايش، وهو سني من محافظة الأنبار ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. كما اعترف بأن غانم عبد الجليل ـ وهو شيعي عمل رئيسًا للمكتب الشخصي لصدام حسين ـ كان يزود سورية بخلاصات عن التقارير الواردة كلّها، ما يتيح لها الاطلاع على أدق أسرار النظام العراقي. ومن بين الذين أعدموا في الحملة التي تلت تلك الحوادث قائد الفيلق الخامس، اللواء وليد محمود سيرت، وهو سني تركماني زعم أن له صلات بالمجموعة «المتآمرة»، وكان على الأرجح يعتبر قلب الميول المعادية لصدام حسين ضمن النظام. ومن الجدير بالذكر هنا أن المشهدي كان قد استثار نظرات الحذر في عيني صدام حسين الساهرتين منذ اجتماع مجلس قيادة الثورة في ١٩ تموز/يوليو، عندما لم يستطع كبح جماح استيائه من قرار أحمد حسن البكر بالتنحي عن الرئاسة، وظل يحاول الضغط عليه ليعيد النظر في المسألة أو ليأخذ إجازة لبعض الوقت، في حال الضرورة، من دون أن يسلم مقاليد الحكم. كما حاول أن يدفع باتجاه أن يكون التصويت على هذه المسألة بالإجماع، ولكنه لم يستطع أن يثني أحمد حسن البكر عن قراره [٣٣] .

عند الإعلان عن تفاصيل «المخطط» في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٩، لم تذكر بغداد سورية صراحة لكنها أشارت إلى تورط «طرف خارجي تقتضي المصلحة الوطنية عدم تحديده». لكن وكالات الأنباء سرعان ما أشارت إلى أن سورية هي البلد المعني بالقضية. ووفقًا لنشرة داخلية لحزب البعث السوري فإن حافظ الأسد، بعد أن رفعت إليه التقارير، اتصل بصدام حسين، وأكد له أن الإشارات إلى سورية لا أساس لها على الإطلاق، كما تعهد له من خلال وفد رفيع المستوى أرسله إلى

بغداد لاحقًا بإيقاع أقسى العقوبة بأي شخص مهما كان موقعه في الحزب أو الحكومة إذا أثبت تحقيق يجري بطريقة سليمة وجود دليل قاطع على ضلوعه في المؤامرة. ولكن التفاصيل التي قدمت إلى الوفد بينت بوضوح أن الأمر كله لا يعدو كونه مسرحية خرقاء. ولاحقًا وجه حافظ الأسد نداء إلى صدام حسين دعاه فيه إلى ترك الخلافات الهامشية وتركيز الجهد على تقوية الجبهة مع إسرائيل. واقترح عليه أيضًا تشكيل لجنة تحقيق من أعضاء من قيادتي جناحي الحزب أو حتى من بعثيين لا سوريين ولا عراقيين. لكن صدام حسين بقي ثابتًا، وأوحى للسوريين أنه مقتنع بضلوعهم التام في المخطط وأن قناعته تلك ليست موضع نقاش [٣٤] . لكنه لم يوقف تدفق المساعدات الاقتصادية إلى سورية وفقًا لما التزمت بغداد تقديمه في القمة العربية التي عقدت في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، واستمر في ذلك حتى بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إلى أن بدأ الأسد بدعم الجهد العسكري الإيراني علنًا، وإن كان بشكل محدود [٣٥] .

الأسد والحرب العراقية الإيرانية

تبدو مساعدة الأسد لإيران غير العربية ضد العراق العربي، أول وهلة، كأنها تضع موضع سؤال كل ما يثبت إيمانه بالقومية العربية. لكنه انطلق في تبريره العلني لسياسته من أسس قومية عربية صارمة، حيث قارن بين إيران الشاه، التي كانت غارقة في نزعتها «الفارسية» وفي تواطئها مع إسرائيل، وإيران الثورة التي «تقف إلى جانب العرب في نضالهم من أجل استرداد أرضهم المحتلة»، وتشدد على هويتها الإسلامية، أي على ذلك العنصر في تراثها الذي «يربطها بتاريخ الأمة العربية». ويتساءل الأسد عن المنطق وراء فقدان «هذا الكسب الكبير» وتحويل «إيران الثورة الإسلامية بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية... إلى إسرائيل أخرى في مشرق الوطن العربي» ويمضي ليقول لو «قومت الحرب موضوعيًا» لتبين أنها «ضد العرب، وفي جوهرها... هي على حساب العرب» [٣٦]
.

الواقع، أن الحرب قلصت القدرات العربية بشكل ملموس، وألحقت أذى كبيرًا بالشعبين العراقي والإيراني. ومن جهة أخرى، من الضروري أن نتذكر أنه قبل اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥، وفي فترة اتسمت بتحالف لم يكن سريًا أبدًا بين الشاه وإسرائيل لإبقاء العراق الراديكالي ضعيفًا ومشغولًا بكردستان أطول مدة ممكنة، سعى الأسد إلى إقامة علاقات جيدة بالشاه، وحصل لنظامه على قرض بلا فوائد قدره ١٥٠ مليون دولار أميركي في أيار/مايو ١٩٧٤ [٣٧] .

هكذا يلقي تقرير «سري جدًا» صدر عن البعث السوري في آذار/مارس ١٩٨٣ الضوء على الدوافع المحتملة لحافظ الأسد من زاوية مختلفة تمامًا، وبشكل يبدو وكأنه محاولة لتبديد مخاوف أعضاء الحزب في شأن سياسة الأسد. وورد في التقرير أنّه كثر مؤخرًا النقاش في شأن التعاون مع الجمهورية الإيرانية والعواقب بالغة الخطورة لانهيار النظام القائم في بغداد ليس على الحزب فحسب، بل على سورية ذاتها، نظرًا إلى أن حدودها الشرقية ستكون في تلك الحال عرضة لتغلغل الميول الرجعية السائدة في إيران. وأنّ هناك دعوات من الرفاق لمراجعة الموقف، لذلك بات من الضروري تسليط الضوء على بعض الحقائق. لكن التقرير أشار إلى أن السياسة السورية ليست ساذجة إلى درجة السماح بسقوط نظام البعث في العراق أو أن يقوم على حدودها نظام تابع للرجعية الإيرانية، وإلى أنها ليست موجهة ضد المكاسب القومية والتقدمية للقطر العراقي بل تهدف إلى إطاحة الزمرة التكريتية التي

تخلت عن مبادئ الحزب وخطه القومي. وأشار التقرير إلى أن المخابرات الأميركية وعناصر السافاك ورطت نظام صدام حسين في الحرب مع إيران، وذلك بتزويده بمعلومات زائفة عن أوضاع القوات المسلحة الإيرانية [٢٨] . وإلى أن السوريين كانوا على علم مسبق بخطة العراق للغزو عن طريق مصادرهم الخاصة. وتركوا الأمور تأخذ مجراها الطبيعي لأن الحرب لم تكن ضارة بمصالحهم، بل على العكس خدمت أغراضهم إلى درجة كبيرة بشلّها جيش صدام حسين، وإظهاره بمظهر القائد الضعيف الفاشل، وتعريتها طبيعته غير الثورية وعلاقاته المشبوهة بالإمبريالية الأميركية والرجعية العربية. وبهذا أثبتت الحرب أيضًا صحة تقديرهم لأخطار نزعته الفردانية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأسرها. ونوّه التقرير إلى أنّ السياسة السورية لن تتأثر بفعل طول أمد الحرب التي لن تؤدي إلا إلى إضعاف الطرفين المتصارعين، ولن تسفر إلا عن أحد أمرين، فإما أن يسقط نظام صدام حسين، نظام الردة، ويقوم نظام تدعمه الجبهة الوطنية العراقية التي تضم جميع العناصر التقدمية والثورية في البلد، وإما أن يضعف صدام حسين إلى درجة تجعله يعود إلى رشده، وتجبره على التخلي عن طموحاته الشخصية وعلى عدم معاودة الانحراف عن الخط الثوري للحزب. ونوّه التقرير بأنّ القرار الذي اتخذه الحزب بالسماح باستئناف ضخ النفط العراقي [عبر الأراضي السورية] جاء منسجمًا مع هذه السياسة [٢٩] . فهو بصرف النظر عن المكاسب التي سيجلبها إلى الخزينة السورية، فإنه سيساعد العراق ماديًا، ويمكّنه من شراء المزيد من الأسلحة، وهو ما سيعزز قدرته على القتال، ويطيل أمد الحرب إلى درجة سوف تسمح باستبدال صدام حسين، وتسمح، في الوقت نفسه، بإيقاف المد الرجعي الإيراني [٣٠] .

يمكن، بالطبع، ألا يكون هذا التقرير الـ «سري جدًا» قد عكس الدوافع الحقيقية لتحالف الأسد مع إيران بل ما أراد لأعضاء الحزب أن يصدقوه على أنه رؤيته للمسألة. وأيًا يكن الأمر، فإن التقرير يفسح المجال للاستدلال بأنه لم يستخدم الإطار القومي العربي إلا بحدود تقديم تفسير علني أو رسمي لسياسته في ما يتعلق بالحرب العراقية ـ الإيرانية، في حين كان يمارس، في الواقع، سياسات سلطوية صرف.

بشكل مشابه، فإن مساعيه الحثيثة تجاه البلدين الأصغرين من بلدان المواجهة مع إسرائيل، أي لبنان والأردن، للتأثير فيهما أو التحكم فيهما، وكذلك سعيه إلى التحكم في القوات غير الحكومية في هذين البلدين، أي حركة المقاومة الفلسطينية والأحزاب والميليشيات اللبنانية العلمانية منها والطائفية، كانت تفسر أو تبرر دائمًا بدلالة التطابق بين المصالح القومية العربية ومصالح النظام السوري.

غير أن ما تقدم لا يقتضي بالضرورة أن الأسد لا يهتم فعلًا بتحقيق تنسيق فاعل للجهد العربي، أقله في مواجهة إسرائيل. ومثل هذا الاهتمام لديه يتوافق بشكل أساس مع تفسير سلوكه بالاستناد إلى مبدأ توازن القوى.

الصراع مع إسرائيل ومبدأ التوازن الاستراتيجي

ينظر الأسد إلى الصراع مع إسرائيل بوصفه «صراع مصير ووجود» مع «عدو شرس» بارع في «تضليل الرأي العام العالمي» يعلي من شأن استيلائه على أراضي العرب من خلال دمغه بسمة «الحكم الإلهي»، وبوصفه صراعًا «يستحوذ على جلّ اهتمامنا»، صراعًا هو «همنا الأكبر» [٣١] .

شكل خروج مصر من هذا الصراع في عام ١٩٧٨ حافزًا لحافظ الأسد ليطرح مفهوم «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل بوصفه مبدأ ناظمًا رئيسًا لنهج سورية.

وكان يربط من خلال هذا المفهوم بين مقولة «الاعتماد على الذات»، أي الاعتماد الكلي على قدرات بلده هو، عشية انهيار محادثات «الوحدة» مع العراق في عام ١٩٧٩، وإدراكه صعوبة تحقيق الدرجة المطلوبة من تضامن العرب أو تجميع قواهم. وسعيًا منه إلى تحقيق مفهومه الجديد، ومدفوعًا بتزايد شعور سورية بعزلتها الإقليمية وبتجاهل واشنطن لمخاوفه قام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

تضافرت عوامل عدة في ترسيخ مفهوم «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل في منظومة الأسد الفكرية، نذكر منها: ضم إسرائيل مرتفعات الجولان في عام ١٩٨١، وغزوها لبنان في عام ١٩٨٢، واتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عامي ١٩٨١ و١٩٨٣، والتعزيز غير المسبوق لآلة الحرب الإسرائيلية من الولايات المتحدة في عهد إدارة ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٩)، والتزام الولايات المتحدة المستمر ضمان «التفوق النوعي» لإسرائيل على العرب في مضمار التكنولوجيا العسكرية. وكان حافظ الأسد يعرّف هذا المفهوم بتعابير «شاملة الدلالة» بوصفه مفهومًا يشمل تعديل القوى في مختلف جوانب الحياة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان ينظر إليه أيضًا بوصفه هدفًا بعيد المدى ووسيلة لتفادي «الإستسلام» وضمان الوصول إلى سلام «عادل» هو بالتالي سلام دائم. ولم يكن غافلًا عن المعضلة الملازمة لهذا المفهوم، معضلة توجب عليه مواجهتها والتعامل معها: وهي أنَّ زيادة الإنفاق على بناء القوة العسكرية لا بدّ من أن تقلل من الموارد المتاحة لأغراض وثيقة الصلة بها ولا تقل عنها أهمية.

غير أن أمورًا كثيرة، كانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والانخفاض الحاد في قدرة سورية على الحصول على أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة والضرر الشديد الذي لحق بقوة العراق العسكرية في حرب الخليج، بدت كلها وكأنها تقلل بشدة من فرص النجاح في تحقيق مفهوم الأسد ذاك، أقله في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من مشاركة الأسد في التحالف ضد العراق، فإن حرب الخليج كانت، وفقًا لنظرته إليها، ذات آثار سلبية «بعيدة المدى» على العرب جميعًا. ووفقًا لكلماته فقد «خسر العرب الكثير وربحت إسرائيل الكثير سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا إلى درجة يبدو معها أن ما حدث خطط ونفذ لمصلحة إسرائيل». وفي ظل هذه الظروف، وفي ظل الآثار المقلقة للتغير الجذري في ميزان القوى العالمي وللتحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل في عام ١٩٩٦ عاد الأسد ليشدد من جديد على الحاجة إلى «وحدة الشمل ووحدة الطريق ووحدة العمل في الساحة العربية»(*). وكذلك وافق بحذر شديد على الانضمام إلى عملية السلام مع إسرائيل بوساطة أميركية [٣٢] .

X مقابلة الرئيس الأسد مع مجلة Time كما وردت في: Damascus Domestic Service, Foreign Broadcast Information Service (FBIS), NES-89-058, ٢٨/٣/١٩٨٩, pp. ٤١-٤٣.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ١٩٧٠ - ١٩٨٠: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٣])، ص ٤١ - ٤٢.

X دار البعث، كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد [....]، ٨ آذار/مارس ١٩٨٠، ص ٣٠.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، الخطاب القومي الشامل للرفيق المناضل حافظ

الأسد، ٨ آذار/مارس ١٩٨٩، ص ٢٤ - ٣٤.
X انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.
X عن اللجنة العسكرية، انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.
X انظر منيف الرزاز (الأمين العام لحزب البعث بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦)، التجربة المرة (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧)، ص ٨٦ - ٨٧.
X كشف عبد الناصر خلال مفاوضات الوحدة الثلاثية أن البعثيين عرضوا في عام ١٩٥٩ تشكيل لجنة سرية تحكم الجمهورية العربية المتحدة وتتألف من ستة أعضاء، ثلاثة من حزب البعث وثلاثة من مصر، ولكنه رفض العرض بناء على أن «حزب البعث ليس سورية.» محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل ١٩٦٣ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣)، ص ٧٣.
X أفترض هنا، كما يدل عليه السياق، أن عبارة باتريك سيل في كتابه عن أن «الأولوية الأولى للجنة العسكرية كانت الدفاع عن الوحدة التي بدت مهددة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١» إنما تستند إلى مقابلاته مع الأسد في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، انظر: Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩).
X سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ٨٦.
X انظر: محاضر ومحادثات الوحدة، والرزاز، التجربة المرة، ص ٩٧.
X الرزاز، التجربة المرة، ص ٩٧ - ٩٨.
X محاضر ومحادثات الوحدة، ص ٢٧.
X كشف علي صبري ذلك في اجتماع للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، عقد في القاهرة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧١، وعلي صبري هو الأمين العام للحزب ورئيس وزراء مصر الأسبق. للاطلاع على المحاضر ذات الصلة، انظر: فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٧ وما يليها. وللاطلاع على الاقتباس انظر ص ٣٠ - ٣١.
X انظر المادة ٨ ـ أ من إعلان المبادئ الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية كما جرى اعتماده بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧١. وبالنسبة إلى باقي المبادئ، انظر: مطر، أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات، ص ٨٩ - ٩١.
X انظر حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ص ٣٢٢ - ٣٢٣، و٣٤٧ - ٣٤٨.
X المصدر نفسه، ص ٣٦١، والنشرة الداخلية للحزب رقم ٣٩/ق ١٢ بتاريخ ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٩.
X انظر: Middle East Economist Digest, ٣/١١/١٩٧٨, pp. ٧-٨, and ١٥/١٢/١٩٧٨, pp. ١٢-١٤, and Middle East (February ١٩٨٠), p. ١٥.
X Middle East Economist Digest, ١٥/١٢/١٩٧٨, p. ١٤.
X فؤاد مطر، صدام حسين: الرجل والقضية والمستقبل (بيروت: دار القضايا، ١٩٨٠)، ص ٧٣ - 74؛ Middle East Economist Digest, ٣/٢/١٩٧٩, p. ٤٣, and Middle East (February ١٩٨٠), pp. ١٤-١٥.
X فتح، جهاز الاستخبارات والمعلومات، مذكرة رقم وس ٣٢/٧٣٩٨٦ بتاريخ حزيران/يونيو ١٩٧٩. وأنا مدين لمنظمة التحرير الفلسطينية لسماحها لي في عام ١٩٨٥ في تونس بالاطلاع على سجلاتها المتصلة بعلاقاتها بالحكومة السورية.

X الأربعة المشار إليهم هم: الشيعي عدنان حسين نائب رئيس الوزراء، والسني محمود محجوب وزير التربية، ومحمد عايش وغانم عبد الجليل اللذان وردت الإشارة إليهما في النص.

X مطر، صدام حسين، ص ٥٨ - ٦٨. وجرى الحصول على المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص المعنيين في عام ١٩٨٠ من عراقيين لم يرغبوا في ذكر أسمائهم. وللاطلاع على روايات معاصرة لتلك «المؤامرة»، انظر: New York Times, ٢٨-٣٠/٧/١٩٧٩, and ٧, ٨, ٩/٨/١٩٧٩.

X النشرة الداخلية لحزب البعث رقم ٤٠/ق ١٢ بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٩ حيث أشير إليها في الحركة التصحيحية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٣)، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

X بلغ مجموع المساعدات العراقية لسورية حتى شهر آب/أغسطس ١٩٧٩ نحو ١٣٨,٢ مليون دولار أميركي. وتلقت سورية قسطاً قدره ٩١,٦ مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ومبلغًا غير معروف في أيار/مايو التالي؛ مطر، صدام حسين، ص ٤٤ و٨٣.

X القيادة القومية لحزب البعث، نشرة مطبوعة رقم ٥٩ في أوائل كانون الأول/ديسمبر بعنوان «نص المقابلة الهامة للرفيق الأمين العام مع صحيفة الرأي العام الكويتية»، ص ٦ و١٠.

X طارق عزيز، الصراع العراقي الإيراني (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ٦٨.

X السافاك هي الشرطة السرية للشاه.

X غير أن سورية عادت إلى وقف ضخ النفط عبر أنابيبها في عام ١٩٨٢.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، تقرير عن العلاقات السورية ـ الإيرانية موسوم بعبارة «خاص وسري للغاية» ومؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٨١. وعثرت على هذا التقرير في أحد ملفات مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

X انظر، على سبيل المثال، كلمة حافظ الأسد في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩، كما وردت في: FBIS-NES-89-045, ٩/٣/١٩٨٩, pp. ٣٦-٣٧.

X يوحي السياق وكأن هذه الفقرة وردت في حديث للأسد في عام ١٩٩٦ أو بعده، والحقيقة أنها وردت في الكلمة ذاتها التي ألقاها الأسد في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢.

X بخصوص آثار حرب الخليج وتبعاتها، انظر كلمة حافظ الأسد في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢، الثورة، ١٣/٣/١٩٩٢. وبخصوص مفهومه عن «التوازن الاستراتيجي» و«الاعتماد على الذات» والظروف الموجبة لهما، انظر حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقرير المؤتمر القطري الثامن [....] التقرير السياسي، ص ٢٩ - 30؛ ووزير الدفاع مصطفى طلاس، التوازن الاستراتيجي [....] مسؤولية قومية، المناضل، العددان ١٨٩ و١٩٠ (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٢٨ - ٣٤. وللاطلاع على رواية أميركية مهمة عن العلاقات الأميركية ـ السورية، انظر: كتاب سيلي (وهو سفير سابق للولايات المتحدة في سورية): Talcott W Seelye, U .S. Arab Relations: The Syrian Dimension (Portland, OR: Portland State University, ١٩٨٥).

الفصل الرابع والعشرون: دراسة معمقة لعلاقات الأسد بحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٧ والضوء الذي تلقيه على أهدافه وأساليبه

ليس اختيار علاقات حافظ الأسد بحركة فتح، أي مع الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها موضوعًا للبحث والتقصي الموسعين، ناجمًا عن أهمية هذه العلاقات أو بسبب ارتباط تاريخ حركة فتح خلال مراحل عدة بتاريخ جارَي سورية الصغيرين، لبنان والأردن فحسب، بل نجم أيضًا عن تمكّن مؤلف هذا الكتاب من الاطلاع على ملفات منظمة التحرير الخاصة وعلاقاتها بالنظام السوري والفرصة التي أتيحت له في مناقشة القضايا ذات الصلة مع عدد من كبار قادة فتح. ويجدر التوكيد هنا أن مراجع منظمة التحرير، على الرغم من كبير نفعها، لا يمكن أن تشكل بحد ذاتها أساسًا كافيًا لتقويم نقدي سليم لأفعال الأسد وسياساته. فذلك يتطلب المتح من معين سجلات الوثائق السورية الداخلية التي يتعذر، طبعًا، الوصول إليها. وموطن الأمل هنا هو أن تنجح هذه الدراسة المفصلة في تسليط المزيد من الضوء على جوانب شخصية حافظ الأسد ونهجه والأساليب التي يميل إلى اتباعها سعيًا إلى تحقيق أهدافه.

الفترة الأولى من التعاون بين حزب البعث وحركة فتح

ترجع بدايات فتح إلى عام ١٩٥٦ خلال احتلال القوات الإسرائيلية الموقت لقطاع غزة [١]. وظلت خلال بضع سنوات مؤلفة من خلايا سرية ضعيفة الارتباط بعضها ببعض، وكانت تسعى إلى كسب جميع الفلسطينيين، مهما كانت ميولهم السياسية، في الوطن أكانوا أم في الشتات، إلى فكرة «الصراع المسلح» ضد إسرائيل. ولم تتخذ شكل منظمة رسمية قبل عام ١٩٥٩ [٢] أو عام ١٩٦٠ [٣] أو لعله كان عام ١٩٦٣ [٤] . وفي أي حال، كانت انطلاقتها الجدية في عام ١٩٦٤ مدفوعة بشكل متزايد بذلك الانبعاث للروح الوطنية الفلسطينية وخصوصًا بعد عام ١٩٦٧.
خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، نشأ تعاون وثيق بين فتح ونظام البعث في سورية. ووفقًا لكلمات أبي اللطف، وهو أحد مؤسسي فتح وبعثي سابق، كانت سورية في تلك الأعوام «قاعدة دعم أساسية لحركتنا» [٥] ، حيث وافقت حكومة البعث على إقامة معسكرات تدريب لمقاتلي فتح وقدمت لهم مستودعات لأسلحتهم وذخائرهم، وإن لم يكن ذلك «عن طيب خاطر منها، بل لإرضاء تيار المشاعر الجارف المؤيد للفدائيين في أوساط ضباط الجيش وأعضاء حزب البعث» [٦] . كما أنها ضمنت لقادة فتح قدرًا كبيرًا من الاستقلال من دون أن ترخي لهم العنان: إذ كانت تسمح للفدائيين بشن غاراتهم انطلاقًا من لبنان والأردن بينما لم تسمح لهم بالوصول إلى إسرائيل من خلال الجولان إلا في حالات استثنائية قليلة. وفي حادثة وحيدة في عام ١٩٦٥ سمح حافظ الأسد، وكان حينها قائد سلاح الجو، بأن تنقل لهم جوًا شحنة أسلحة من الجزائر. لكن «صلتهم الرئيسة» آنذاك كانت برئيس المخابرات العسكرية اللواء أحمد سويداني [٧] .

قضية يوسف عرابي

انقطعت تلك الفترة الأولى من التعاون بين فتح وحزب البعث بشكل مفاجئ نتيجة

ما أطلق عليه أبو إياد اسم «قضية يوسف عرابي»، وهو نقيب فلسطيني في الجيش السوري قتل في ٥ أيار/مايو ١٩٦٦ في حادثة إطلاق للنار لا يمكن حتى الآن تأكيد ملابساتها بشكل كامل. وفي اليوم ذاته زج في السجن بجميع أعضاء قيادة فتح المقيمين في دمشق ومن بينهم ياسر عرفات ومساعده العسكري أبو جهاد (خليل الوزير). وجاء الأمر باعتقالهم من حافظ الأسد شخصيًا الذي كان قد أضحى حينها وزيرًا للدفاع وقريبًا جدًا من قمة السلطة بعد الدعم الذي قدمه قبل أشهر قليلة، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، للانقلاب العسكري الذي قام به صلاح جديد.

ما زال الدور الحقيقي الذي قام به يوسف عرابي يكتنفه الغموض. فوفقًا لرواية أبي إياد كان الرجل واحدًا من «الذين يحظون بحماية الأسد»، ولم يكن انضمامه إلى قوات العاصفة، وهي الجناح العسكري لفتح، إلا لتحقيق أغراض الأسد [٨]. أما أبو جهاد فكان يشعر أن يوسف عرابي «صديق مخلص لفتح» على الرغم من ولائه للجيش السوري. ويشترك أبو جهاد وياسر عرفات في الاعتقاد بأن القضية برمتها لم تكن سوى واحدة من نتائج محاولة سابقة عليها قام بها كل من صلاح جديد وحافظ الأسد بهدف السيطرة على النشاط العسكري لفتح. وبدأت تلك المحاولة بعد فترة قصيرة من الانقلاب الذي قاما به في عام ١٩٦٦، لكنهما فضلا، كدأبهما دائمًا، القيام بها بشكل غير مباشر، فعملا على تحقيقها من خلال أحمد جبريل الذي كان قادة فتح ينظرون إليه بوصفه أداة لدى المخابرات العسكرية السورية. هكذا تقدم أحمد جبريل بعرض إلى ياسر عرفات بأن تتوحد جبهة التحرير الفلسطينية التي يقودها، وهي فصيل قليل العدد، مع فتح. ولم يبد ياسر عرفات أي اعتراض، وتم التوصل إلى اتفاق في شأن بنود هذا الاندماج لكنه لم يدخل قطّ حيز التنفيذ لأن أحمد جبريل أصر على أن يستأثر بالقيادة العسكرية.

يرى ياسر عرفات أن رفضه الاستجابة لطلب أحمد جبريل دفع أسياد هذا الأخير للتخطيط لوضع حد لحياته. ويستنتج ياسر عرفات من سياق الحوادث التي تلت ذلك أن أصحاب المخطط لجأوا إلى استخدام يوسف عرابي من دون علمه، وتحت ستار القيام بدور الوسيط لفض ذلك الخلاف، ليقوم باستدراج ياسر عرفات إلى اجتماع في منطقة عساكر [*] في دمشق حيث تتم تصفيته. لكن الأمور لم تجر وفقًا لما أراده من خطط لها، ذلك أن ياسر عرفات لم يحضر إلى ذلك المكان بل أرسل رسولًا برفقة حارس شخصي مع أوامر بأن يبقى في الظل. لكن القاتل المفترض، عدنان العالم، وهو ضابط فلسطيني في الجيش السوري [٩]، تولد لديه، على ما يبدو، سوء فهم، أدى به إلى الشك في أن يوسف عرابي أفشى سر المخطط، فقام بإطلاق النار عليه وعلى رسول عرفات كليهما [١٠].

أيًا يكن مقدار صحة ما سبق، توجّه أبو إياد فور علمه باعتقال عرفات ومساعديه إلى دمشق قادمًا من الكويت ليطالب بتحرير رفاقه مصحوبًا باثنين آخرين من قادة فتح [١١]. ويروي أبو إياد عن ذلك:

كان كل مسؤول من المسؤولين السوريين الذين قابلناهم يحيلنا على وزير الدفاع حافظ الأسد الذي وافق، بعد جهد كبير من طرفنا، على مقابلتنا. وكانت الكلمات التي وجهها إلينا تحمل نبرة عداء. وقد صعقنا خلال الساعات الثلاث التي استغرقها حديثنا معه من مقدار الكراهية التي يكنّها لأبي عمار [عرفات]. فقد اتهمه بأنه عميل للمخابرات المصرية وحمله مسؤولية اغتيال يوسف عرابي. كما نعت فتح بأنها منظمة غامضة ضيقة الأفق معظم أعضائها من الإخوان المسلمين أو البعثيين المرتدين. غير أنه في نهاية المطاف، وعلى الرغم من جميع التحفظات التي أبداها بشأن أبي عمار وفتح، وافق على إطلاق سراحه بشرط أن يغادر سورية [١٢].

من هزيمة العرب في عام ١٩٦٧
حتى الأزمة الأردنية في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١

ظهر تحول مفاجئ في موقف الأسد من فتح بعد حرب عام ١٩٦٧. ففي حين كان صلاح جديد يرغب في إدارة اللعبة بشكل آمن إلى أن تتم إعادة بناء القوات السورية على أقل تقدير، ومنع بالتالي استخدام سورية لشن حرب عصابات ضد إسرائيل، كان الأسد، في المقابل، وعلى حد قول أبي إياد: «هو وحده، على ما في ذلك من غرابة، من شجعنا على البقاء فاعلين». وثمة ما يدعم ذلك القول في رسالة وجهها ياسر عرفات إلى الأسد في عام ١٩٨٠، وجاء فيها: «لن أنسى أبدًا كيف بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧... بث أخونا الكبير أبو سليمان [١٣] الحماسة في نفوسنا من جديد... ولا كيف أنه، وعلى الرغم من جميع الاعتراضات الصادرة من هنا وهناك، أعطانا بعض الأسلحة ووجهنا شخصيًا لأن نستمر في طريقنا» [١٤]. ويقول أبو إياد إنه لا يستطيع الجزم في سبب تغير موقف الأسد، ويضيف: «ولكن كان من الصعب ألا يلاحظ المرء أن لحافظ الأسد خططه الخاصة به في سورية» [١٥]. ولعل السبب في خطوته التصالحية مع فتح هو التنافس الذي أخذ ينشأ بينه وبين صلاح جديد، وقيام الأخير في عام ١٩٦٧ بتشكيل قوات فدائية بعثية فلسطينية أي قوات الصاعقة.

في أي حال، فإن قادة فتح، وبعد إعادة قراءة كاملة للحقائق الإقليمية بعيد الحرب وعينهم على التخلص من ربقة القبضة السورية، قرروا أن ينقلوا جهازهم القيادي والقسم الأعظم من نشاطهم إلى الأردن. وفي السنوات التالية ازدادت حركتهم قوة ومكانة بشكل ملحوظ. وساهم في ذلك عدد من العوامل، كان منها التفاهم الذي توصلوا إليه مع جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٧ وسيطرتهم في عام ١٩٦٩ على منظمة التحرير التي أنشأتها جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٤. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة، وهي بلدة للاجئين تقع على بعد نحو أربعة أميال شرق نهر الأردن، وفيها قاوم أقل من ثلاثمئة فدائي ببسالة ووحدهم طيلة ست ساعات قبل أن تساعدهم المدفعية الأردنية، قوة إسرائيلية مدرعة كبيرة مدعومة بالطيران. وكان لتلك المعركة أثر نفسي كبير ودور في تعميق التأييد الذي حظيت به فتح في صفوف الشعب الفلسطيني. والواقع أنه سرعان ما أخذت منظمة التحرير، وأصبحت بقيادة فتح، تبدو في عيني الملك حسين القلقتين كأنها تتطور لتصبح دولة داخل دولة.

عندما شعر الملك أن استقرار نظامه قد يتداعى بفعل ما نشأ من ازدواج في السلطة، لجأ في البداية إلى أسلوب المراوحة في المكان مظهرًا براعة كبيرة في الحفاظ على توازن دقيق بين المجموعات المسلحة من جهة وقادته العسكريين المستائين من جهة أخرى. غير أنه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وبعد أن أكمل استعداده، وبتشجيع، ربما، من إدارة نيكسون، أو لعله كان بضغط من تلك الإدارة التي كانت تشك في وجود الروس «وراء كل كثيب رمال في الشرق الأوسط» [١٦]، وجه ضربته مستفيدًا من اختطاف جماعات مسلحة راديكالية أربع طائرات غربية. وعمد قادته العسكريون في أثناء تدميرهم المقاومة إلى تفادي استخدام المشاة والدخول في قتال قريب وذلك ليقللوا من الخسائر في صفوف قواتهم، واستخدموا القصف المكثف في قتالهم المجموعات المسلحة بدلًا من ذلك. ووصف شاهد أوروبي هو آرنو دو بورشغريف، من النيوزويك، دمار الحياة في المخيمات بأنه «مجزرة محضة» [١٧]. وقال: «لا أذكر أني رأيت، خلال ربع قرن من عملي في كتابة

التقارير عن البلدان الأجنبية، شيئًا يشبه ولو قليلًا ما رأيته في الأردن»، وهو الذي كان شاهد عيان على «مجازر الصراعات بين القبائل في أفريقيا... ونزف الدماء البطيء في فيتنام... وسحق [الروس] الانتفاضة المجرية في عام ١٩٥٦» [١٨] . وأشار الناطق الرسمي النرويجي باسم «صندوق إنقاذ الطفولة» إلى أن عدد الذين قتلوا خلال أيام القتال العشرة يقدر بنحو ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ شخص، والجرحى زهاء ١٠,٠٠٠ شخص، والمشردين نحو ٥٠,٠٠٠ شخص [١٩] .

قبل ذلك، في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، عندما كانت المواجهة بين الملك حسين والجماعات المسلحة تبدو وشيكة، استجاب حزب البعث السوري لنداء وجهه ياسر عرفات طلبًا للعون، ووجه تحذيرًا علنيًا مفاده أن سورية لا يمكن أن تبقى مكتوفة اليدين تجاه محاولات تصفية الثورة الفلسطينية ووضع جميع إمكانات سورية تحت تصرف المقاومة [٢٠] . وليس معلومًا إن صدر ذلك التحذير بموافقة الأسد الذي كان حينها في خضم الصراع على السلطة مع الجناح المدني للحزب أم لا.

ثمة أيضًا قدر من عدم اليقين في شأن دوره خلال الأزمة. وأما ما لا يرقى إليه الشك فهو أن دبابات سورية تحمل شعارات جيش التحرير الفلسطيني اجتازت الحدود الأردنية في ١٨ أيلول/سبتمبر، وسيطرت في اليوم التالي على مدينة إربد التي تبعد نحو ثمانية أميال عن الحدود، وزودت الفدائيين في المناطق المجاورة بالإمدادات، وانسحبت في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بعد مواجهة مع المدرعات الأردنية، بناء على إلحاح جمال عبد الناصر والحكومة السوفياتية وتحت التهديد بردة فعل عسكرية أميركية أو إسرائيلية. وعلى الرغم من تدخل سلاح الجو الأردني خلال المواجهات استنكف سلاح الجو السوري عن الدخول في القتال بناء على أوامر حافظ الأسد. وسوف يفسر ذلك في فترة لاحقة بأنه كان يسعى إلى «الحد من التصعيد». وسوف يؤكد أيضًا أن دخول الدبابات إلى إربد كان بموافقته لكن هدفه كان يقتصر على حماية الفدائيين وإقامة منطقة عازلة لهم في شمال الأردن [٢١] .

غير أن جناح صلاح جديد سوف يتهم الأسد بـ «إجهاض قرار قيادة الحزب لحماية المقاومة» [٢٢] . وكذلك سوف يكون لدى أبي إياد ما يدفعه للاقتناع بأن الأسد أخبر الملك حسين خلال الأزمة، وبطرائق ملتوية، عدم موافقته على التدخل العسكري السوري [٢٣] . وثمة ما يؤيد ذلك، ولو بشكل غير حاسم، في ملاحظات أفاد بها «مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية كانوا في منطقة الشرق الأوسط آنذاك» عن أنه «كان... معلومًا لدى بعض الدوائر الدبلوماسية والاستخباراتية أن الأسد كان على اتصال غير مباشر بوصفي التل [الذي كان حينها مساعدًا مقربًا من الملك وأصبح لاحقًا رئيسًا لوزرائه] وطمأن الملك حسين مسبقًا بأن سلاح الجو السوري لن يقوم بالرد على ضربات سلاح الجو الأردني» [٢٤] .

لم يكن لذلك الغموض في دور الأسد خلال محنة الجماعات المسلحة في الأردن تأثيرٌ مباشر في علاقاته بفتح. ووفقًا لما يتذكره أبو إياد «في الفترة الواقعة بين حوادث أيلول وسيطرة الأسد التامة على السلطة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وكذلك خلال الأشهر القليلة التالية، كان يتعامل معنا بشكل ودي للغاية ملبيًا مطالبنا ومعطيًا الانطباع بأنه ضد التدخل في شؤوننا الداخلية. كما ألمح إلى نيته حل منظمة الصاعقة معلنًا أنه يفضل بقاء فتح وحدها من دون منافسين في الساحة الفلسطينية» [٢٥] . ولم يعرقل الأسد، في الفترة ذاتها، انتقال المقاتلين الذين انسحبوا من الأردن إلى العرقوب، وهي منطقة لبنانية في سفوح جبل حرمون.

غير أن فتح وجدت نفسها في أوائل عام ١٩٧١ محاطة بالقيود. إذ قُيِّد نشاطها السياسي في سورية، وحظر انتساب السوريين إلى صفوفها. كذلك قيدت بشدة حرية

حركة الفدائيين المنتمين إليها أو إلى فصائل منظمة التحرير الأخرى ضمن البلد، واحتجزت شحنة أسلحة مرسلة إليهم من الجزائر عن طريق مرفأ اللاذقية. في الوقت ذاته، بدأ الأسد بتقوية منظمة الصاعقة [٣٦] . ولاحظ مؤتمر لحزب البعث عقد في أيار/مايو ١٩٧١ التراجع الكبير في دور مختلف تنظيمات المقاومة الفلسطينية وفي فاعليتها، وعزا ذلك إلى افتقارها إلى الرؤية الواضحة، والجمع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية وضعفها الذي يجعلها عرضة لمخططات بعض الأنظمة العربية [٣٧] .

في نظر فتح، كان أشد الأمور أذية لها قرار الأسد الصارم منع قوة كبيرة من المقاتلين متمركزة في درعا جنوب سورية من إرسال التعزيزات إلى رفاقهم في معاقلهم الأخيرة في جرش وعجلون في شمال الأردن، وذلك عندما تعرضوا لهجوم قاس جوي ومدفعي وبالدبابات بين ١٣ و١٩ تموز/يوليو ١٩٧١. وحين انجلى غبار تلك المعركة، كان ما لا يقل عن ٧٠٠ فدائي، من أصل الفدائيين الـ ٣٠٠٠ الذين حوصروا هناك، قد فارقوا الحياة، وسقط معظم من بقي منهم جريحًا أو أسيرًا. وصل القليل ممن بقي منهم الطريق وهم يحاولون النجاة بأرواحهم، فدخلوا إلى الضفة الغربية المحتلة. كان معنى ذلك كله النهاية الفعلية لقدرة منظمة التحرير على البقاء قوة قابلة للحياة في الأردن طيلة العقد التالي من السنين على الأقل. ودفع الأثر السلبي لتلك الحوادث في الرأي العام العربي حافظ الأسد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بالملك حسين.

ازداد شعور فتح بثقل وطأة كراهية الأسد لها بعد تحوله في خريف ١٩٧١ نحو التشديد على المصالحة مع العاهل الأردني، خصوصًا في عقب اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. وتنسب التقارير المتواترة ذلك الاغتيال إلى منظمة أيلول الأسود، وهي منظمة تكونت من جمهرة من الشبان الممتلئين بالمرارة من أنصار فتح. وفي اجتماع حضره ياسر عرفات وأبو إياد وأبو جهاد، لم يكن الأسد متحفظًا في اختيار كلماته، حيث حذرهم قائلًا: «من يمس [٣٨] الملك حسين فكأنه يمسني شخصيًا. وأنا لست بحاجة إلى الجيش السوري لتصفيتكم؛ كل ما أحتاج إليه هو كلمة ألقيها عبر الإذاعة أو التلفزيون!» [٣٩] .

هكذا وجدت فتح نفسها «مقاطعة» من نظام الأسد الذي رفض، هو ومساعدوه، إقامة أي علاقة، مهما كان شكلها، بأي من قادتها، وبدأ يسعى في الوقت ذاته إلى إخضاع وحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركزة في سورية لسيطرته.

الانعطاف والاستدارة قبل الحرب الأهلية اللبنانية
خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وبعدها والانتقال
من العداوة الكامنة إلى الحرب الصريحة

قامت فتح بنقل نشاطها تدريجًا إلى لبنان حيث كان من المسموح للثورة الفلسطينية، بموجب اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، أن يكون لها وجود مسلح، وفقًا لضوابط محددة، في مخيمات اللاجئين ومنطقة العرقوب، وأن تقوم بعملياتها بحرية في بعض المناطق المتاخمة لإسرائيل [٣٠] .

غير أن موقف الأسد المعادي لفتح لم يكن خلوًا من التعقيد. ففي حين كان يبقي المنظمة مقيدة في سورية، ويتعامل ببرودة ولامبالاة مع قادتها، لم يقم بقطع الإمدادات عن مقاتليها في العرقوب أو غيرها من المناطق اللبنانية. وعندما استثارت هجمات هؤلاء المقاتلين غارات جوية إسرائيلية انتقامية «عشوائية»، على حد تعبير

السيناتور ج. وليم فولبرايت، طالت مخيمات النازحين ومناطق سكنية لبنانية (سوف يهدد موشي دايان علنًا بعد ذلك بقليل بأن يجعل جنوب لبنان منطقة «لا يمكن العيش فيها») [٣١] ، أرسل الأسد سرًا في ربيع ١٩٧٣، كما قال هو نفسه، «جنودًا تعمدنا اختيارهم لأسباب قومية... من كل تشكيلات الجيش السوري... كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية، ووفرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل، وأرسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان» [٣٢] .

مضى الأسد أيضًا إلى ما هو أبعد من ذلك. ففي أيار/مايو ١٩٧٣، لجأت المؤسسة المارونية إلى استخدام وحدات الجيش وسلاح الجو الخاضعة لإمرة ضباط موارنة في قصف المخيمات الفلسطينية، وذلك بعد أن دب فيها القلق بفعل تقارب المصالح الناشئ بين المقاومة الفلسطينية واللبنانيين المحرومين، وتحت الضغط الذي مارسته عليها نداءات الأحزاب المارونية السياسية بشأن «الانتهاكات الفلسطينية للسيادة اللبنانية». عندها جاء رد الأسد سريعًا بإغلاق حدوده مع لبنان. ولما كان ذلك الإجراء لا يقطع طرق تجارة لبنان البرية مع سورية وحسب، بل مع الأردن وتركيا والعراق ودول الخليج أيضًا، فيهدد بالتلف محصول التفاح اللبناني وكذلك باقي المنتوجات الزراعية التي حان موسم قطافها، تراجعت الحكومة اللبنانية عن حملتها ضد الفلسطينيين ووقعت في الوقت الملائم، أي في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣، على بروتوكول ملكارت الذي هدف إلى تطبيق اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ تطبيقًا أفضل.

تكشف طريقة لعب الأسد بورقة الرد الذي قام به أن حماية المقاومة لم تكن همه الأول، فهو رفض بإصرار إعادة فتح الحدود حتى يتم حرمان خصومه السوريين المقيمين في لبنان من حريتهم السياسية، وحتى تتم مراقبة الصحف اللبنانية المناوئة لحكومته أو لسياساته أو إغلاقها. وأصر كذلك على إنشاء لجنة مشتركة من كبار ضباط الاستخبارات العامة السورية واللبنانية بهدف تنسيق السياسية الأمنية بين البلدين. وتمت الاستجابة لطلباته بصمت [٣٣] . فمن وجهة نظره، كان تعزيز قدرته على التحكم بما يجري في لبنان من حوادث ضروريًا جدًا في ضوء الحرب التي كان يخطط لشنها مع أنور السادات في تشرين الأول/أكتوبر. وسوف يعلم قادة فتح، مصادفة، من أنور السادات في آب/أغسطس أن الأسد أصر على عدم إحاطتهم علمًا بالحرب الوشيكة. وسوف يضيف أنور السادات قائلًا: «أود أن أفهم سبب كره الأسد الشديد لكما شخصيًا، أنت وياسر عرفات» [٣٤] .

لكن بعد حرب عام ١٩٧٣، وفي ضوء الأدلة الباكرة على أن أنور السادات سيمضي في طريقه المستقل، وينسحب من «خط المواجهة» مع إسرائيل، باتت عودة الأسد والمقاومة بقيادة فتح إلى خندق واحد ضرورة ملحة لكلا الطرفين. وقد حث المؤتمر القطري الخامس الاستثنائي لحزب البعث الذي عقد في أواخر أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو من عام ١٩٧٤ على «التوافق والتنسيق» مع منظمة التحرير [٣٥] . وظلت هذه السياسة قائمة خلال الفترة التي أعقبت ذلك مباشرة مع تزايد وزن منظمة التحرير على الصعيدين المادي والمعنوي. فقد أصبحت المنظمة الآن تستلم أسلحتها مباشرة من الاتحاد السوفياتي [٣٦] ، كما تقلص إلى حد كبير اعتمادها على حافظ الأسد بفضل المساعدة السنوية البالغة ٤١ مليون دولار التي خصتها بها البلدان العربية الغنية. [٣٧] كما نجحت المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ في الحصول على اعتراف جامعة الدول العربية بها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» [٣٨] ، واستطاعت أيضًا أن تحصل لنفسها في تشرين الثاني/نوفمبر على صفة «عضو مراقب» في الأمم المتحدة وعلى اعتراف عالمي رسمي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير [٣٩] . وفي الوقت نفسه، ومع

تزايد اضمحلال السلطة المركزية في لبنان، عززت الفصائل الفلسطينية اليسارية، وخصوصًا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاتها بالعناصر اللبنانية المسلمة المحرومة ذات التوجهات اليسارية والقومية العربية التي كانت قد تجمعت كلها تحت مظلة الحركة الوطنية التي أسسها في عام ١٩٦٩ الزعيم الدرزي الاشتراكي كمال جنبلاط.

تحت تأثير مستجدات الصراع الأهلي المرير الذي أصبح لبنان غارقًا الآن في مستنقعه، عرفت تكتيكات الأسد مناورات التفاف ودوران ملحوظة، كانت تأتي دائمًا مغلفة بعبارات قومية عربية ملائمة. فخلال فترة القتال بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وبعدها، ظل الأسد يمسك طوال الوقت بخيوط اللعبة كلها مبقيًا خطوط اتصاله مفتوحة على جميع الأطراف الرئيسة، ومتلاعبًا بها جميعًا بعضها ضد بعض، وداعمًا بالتالي الضربات للأطراف المتصارعة كلها أو موجهًا لها بشكل مباشر أو غير مباشر، ليتوصل في خاتمة المطاف إلى كبح جماح جميع العناصر المختلفة أو زعزعة استقرارها كي يميل ميزان القوى المحلي إلى مصلحته.

في المرحلة الأولى من القتال الذي اندلع في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، وتمثلت شرارته الأولى بعيارات نارية طائشة انطلقت من سيارة عابرة من دون لوحات تسجيل، واستهدفت بيار الجميل زعيم حزب الكتائب شبه العسكري أمام كنيسة مارونية في شرق بيروت، وتمثلت من ثم بالمجزرة التي حدثت بعد ذلك بقليل في المنطقة ذاتها وراح ضحيتها ركاب حافلة تقل فلسطينيين ولبنانيين عزلًا من بينهم نساء وأطفال [٤٠] ، قدم الأسد العون لكل من منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية، وظل، في الوقت نفسه، على علاقة طيبة بالرئيس اللبناني الماروني سليمان فرنجية. أما قادة فتح الذين كانوا حتى تلك اللحظة يتفادون الوقوع في شباك شؤون لبنان الداخلية، تاركين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقاتل إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية، فأخذوا يشعرون أن عناصر مرتبطة بنظام الأسد كانت تصب الزيت على النار، فيما هم يسعون بلا كلل لإخماد العنف، ويبذلون جهدًا مضنيًا للتوصل إلى هدنة تلو أخرى. ومن جهة أخرى، كانت لديهم أيضًا أسباب تدعوهم إلى الاقتناع في بعض اللحظات بأن إسرائيل تسعر النيران بوساطة عملاء أجهزة استخباراتها [٤١] .

بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بدا جليًا أن الأسد قد أخذ ينعطف مبتعدًا عن الحركة الوطنية اللبنانية. ففي السادس من ذلك الشهر دعا عدوه اللدود بيار الجميل إلى دمشق، واستقبله استقبال رؤساء الدول [٤٢] . وفي التاسع من الشهر ذاته أقنع حركة المحرومين الشيعية بقيادة الإمام موسى الصدر وكذلك بقية الأحزاب الخاضعة للنفوذ السوري بالانشقاق عن الحركة الوطنية اللبنانية [٤٣] . كما حاول دق إسفين بين الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير.

كان السبب الكامن وراء تصرفات الأسد هو عدم قدرته على إخضاع زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط لإرادته. وسوف يؤكد جنبلاط لاحقًا أن «السوريين كانوا يسعون لأن يفرضوا علينا جميعًا وجهة نظرهم وأفكارهم ومصالحهم ووصايتهم» [٤٤] . لم يكن جنبلاط على اتفاق مع الأسد لا في الوسائل ولا في الغايات. فبينما كان الأسد يضغط لوقف القتال، كان كمال جنبلاط يقود نهج المواجهة ردًا على موجة «القتل على الهوية» التي بدأتها الكتائب اللبنانية. وكان كمال جنبلاط يرغب في أن يُحلّ محلّ «المؤسسات الطائفية البالية» القائمة «مؤسسات علمانية وديمقراطية حقيقية»، في حين كان الأسد من أنصار الوصول إلى تسوية، ورعى في نهاية المطاف، بالتعاون مع سياسيين مسلمين تقليديين وشخصيات دينية كبيرة،

إصلاحات «خجولة» وجدت تعبيرها آنذاك في «الوثيقة الدستورية» التي أذاعها الرئيس سليمان فرنجية في شباط/فبراير ١٩٧٦ [٤٥] . ودعت تلك الإصلاحات، من حيث الجوهر، إلى تمثيل متساو للمسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي، والمساواة التامة بينهم في الوظائف العليا للدولة، وتعزيز سلطات المجلس التشريعي، لكنها أبقت على احتكار الموارنة لرئاسة الجمهورية، والسنّة لرئاسة الوزراء، والشيعة لرئاسة مجلس النواب [٤٦] .

من المرجح أن يكون سبب تراجع الأسد عن دعمه الحركة الوطنية اللبنانية هو رسالة حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي نقلها إليه سفيرها في دمشق ريتشارد مورفي وذلك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥. فوفقًا لمراسل صحيفة لوموند، دعت تلك الرسالة الرئيس السوري إلى الانحياز لمصلحة حل «متوازن» للحرب الأهلية اللبنانية، وقدمت ضمانات بأن يلقى تدخل سوري ضمن الحدود «المعقولة» في لبنان ترحيبًا أميركيًا وبأن تقوم واشنطن في الوقت الملائم بالضغط على إسرائيل للقبول به [٤٧] .

قدم الأسد في خطاب علني في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦ رواية مختلفة في شأن فحوى الرسالة الأميركية، غير أنه قرأ «بعض فقرات» من محضر اجتماعه مع ريتشارد مورفي فحسب. ومن هذه الفقرات يمكن الفهم أن السفير الأميركي كان يسعى إلى تصحيح «انطباع» حصل عند بعض السوريين أن الولايات المتحدة «تؤيد أصحاب الخط المتصلب المتطرفين من المسيحيين في لبنان»؛ وأكد أن «الحل المستقر»، الذي سيلبي للمسيحيين حاجتهم إلى «الشعور بالأمن»، يجب أن يكون مقبولًا لدى «المعتدلين المسيحيين»؛ ورغب في سماع «ما هو تخطيط سورية»؛ وحاول أن يوضح «الرأي الممحص» للولايات المتحدة، وهو أن «إسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة أجنبية تهديدًا كبيرًا جدًا حيث إنها، مهما قلنا لها [من قبيل ثنيها عن ذلك] ستنطلق للتدخل». وأضاف السفير: «وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوئه». كما شدد السفير على أن مسعاه لا يمثل «أي مباحثات مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة».

أجاب الأسد بأن «الانطباع» الموجود فعلًا لدى السوريين هو أن «الولايات المتحدة تؤدي دورًا في الاقتتال في لبنان... لمساعدة اتفاقية سيناء في الأساس [اتفاقية الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٦]». وأن «اهتمام» سورية «الجدي» بما يجري في لبنان نابع من قناعتها بأن «جميع المواطنين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين... هم جميعًا من أبناء أمتنا العربية». وهذا ما يشكل أساس سعي سورية «إلى وقف الاقتتال» وإلى إيجاد «المناخ الملائم» من أجل «حوار» بين القوى السياسية المختلفة كي يجدوا حلًا لمشكلاتهم. وأما في ما يخص إسرائيل، فأكد الأسد أن الصراع في لبنان «مشكلة داخلية عربية» وأنه «لا يحق لإسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية». وأضاف أن سورية جاهزة للتصدي «في أي وقت تسعى فيه إسرائيل لمواجهتنا» [٤٨] .

ليس من المعروف، بشكل قطعي، ما هي الأمور الأخرى التي قيلت خلال الاجتماع بين الأسد وريتشارد مورفي. لكن الأمر المؤكد هو أن الأسد بدأ خلال الشهرين التاليين بالابتعاد عن الحركة الوطنية اللبنانية ذات الميول اليسارية مقتربًا أكثر من أعدائها.

وفقًا لأقوال الأسد، في يوم من الأيام حوالى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ «ورغم جهدنا السياسي... وتقديمنا للسلاح والذخائر بكميات كبيرة وبأنواع مختلفة... انهارت جبهة الأحزاب الوطنية وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية... وأرسلوا لنا

الصرخات ونداءات الاستغاثة» [٤٩] . وهي رواية للحوادث لا تكاد تتطابق قطّ مع الوقائع، فقد كان الأسد حينها أبعد ما يكون عن بذل الجهد لمصلحة الحركة الوطنية اللبنانية، بل كان يعمل على تقويضها منذ كانون الأول/ديسمبر، كما سبقت الإشارة. وكذلك لا يوجد أي دليل على قيام الحركة الوطنية اللبنانية أو منظمة التحرير بإرسال نداءات استغاثة إلى دمشق. والصحيح هو أن الميليشيات المارونية، في مطلع كانون الثاني/يناير، وبينما كانت معظم قوات فتح لا تزال في الجنوب بالقرب من الحدود مع إسرائيل، شنت هجومها: فحاصرت في الرابع من ذاك الشهر مخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية؛ وفي اليوم الثاني عشر منه بادروا إلى الهجوم على مخيم آخر هو مخيم ضبية شمال المدينة؛ وفي اليوم التاسع عشر اجتاحوا، أو بحسب تعبير الزعيم الماروني كميل شمعون «طهروا»، منطقة الكرنتينا ذات الأغلبية المسلمة ومساكن الصفيح [٥٠] . ومن جهة أخرى، وإذ ما عاد بمقدور فتح أن تستمر أكثر في النأي بنفسها بعد تلك الهجمة على المخيمات، أعطت الأوامر لجزء من قواتها الموجودة على الجبهة بالتحرك شمالًا، وهاجمت بالاشتراك مع الحركة الوطنية اللبنانية بلدة الدامور اللبنانية المشرفة على طريق صيدا ـ بيروت، كما هاجمت قريتين مجاورتين إحداهما قرية السعديات وفيها قصر شمعون. وكتب كميل شمعون في دفتر يومياته بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير: «من وجهة النظر العسكرية فإن ميزان القوى [في منطقة الدامور] يميل لمصلحة الفلسطينيين» [٥١]. وأما بالنسبة إلى منطقة بيروت فإن سيطرة مقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية على جسري نهر بيروت أدت إلى عزل ضواحي بيروت المارونية عن مدينة جونيه وهي بمنزلة القلب للمنطقة المارونية [٥٢] .

هكذا يتضح أن «جبهات» الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير لم «تنهر» كما زعم الأسد. كذلك من المشكوك فيه أن يكون تصريحه العلني الذي أعقب تلك المزاعم عن رغبته في «إنقاذ المقاومة» هو السبب الحقيقي للأمر الذي أعطاه لوحدات من جيش التحرير الفلسطيني الخاضع لسيطرته في ١٩ كانون الثاني/يناير بالدخول إلى لبنان، أو لتلك النصيحة التحذيرية في حديثه الهاتفي مع الرئيس سليمان فرنجية في ٣٠ كانون الثاني/يناير: «إنَّ هناك خطًا أحمر بالنسبة للفلسطينيين لا نسمح لأحد بتجاوزه إطلاقًا» [٥٣] . ووفقًا لجميع الاحتمالات كان دافعه للقيام بذلك الفعل هو إدراكه أن الأمور بدأت تخرج عن نطاق سيطرته، وأنه إذا لم يتدخل في تلك اللحظة المحددة بشكل أو آخر فستزداد صعوبة حفاظه على التوازن بين القوى المتصارعة وتفاديه لأكثر ما يخشاه، أي تقسيم لبنان على أساس ديني أو تدخلات إسرائيل.

تولى الأسد، سعيًا منه إلى تحقيق سياسته في توازن القوى، توجيه مسار معقد وكثير التعرجات وذلك من خلال جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة الصاعقة اللذين كانا يتبعانه في كل ما يقوم به. ففي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ قام باستخدام منظمة الصاعقة في محاولة عديمة الجدوى لإيجاد شرخ بين الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير [٥٤] . وفي الفترة بين ١٤ و٢٠ كانون الثاني/يناير، وبينما كان يبقي خطوط اتصاله مفتوحة مع قائد إحدى الميليشيات المارونية أي بيار الجميل قائد الكتائب، سمح لمنظمة الصاعقة بالقيام بدور واضح في الهجوم على الدامور، عرين كميل شمعون قائد ميليشيا «النمور» المارونية [٥٥] . وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وبينما كان وزير خارجية الأسد ورئيس أركانه في بيروت في مهمة لصنع السلام، دخلت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني في اشتباكات مع مقاتلين موارنة في زغرتا في شمال لبنان ومع أحد تشكيلات الجيش اللبناني في منطقة البقاع. وفي

الأول من شباط/فبراير قامت وحدات أخرى من جيش التحرير الفلسطيني بفتح معركة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل يسارية أخرى من منظمة التحرير في صراع للسيطرة على شارع في منطقة عين الرمانة في بيروت الشرقية. وفي آذار كانت الصاعقة تنقل أسلحة وذخائر إلى الكتائب [٥٦] .

لكن قدرة الأسد على توجيه الحوادث في لبنان بشد الخيوط عن بعد من خلال الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني تقوّضت بفعل سلسلة من التطورات الجديدة والمترابطة بعضها ببعض. جاء في المقام الأول ما حدث في ٢١ كانون الثاني/يناير من انشقاق عدد من الوحدات العسكرية المسلمة عن الجيش اللبناني ومن ضمنها تشكيلات مدفعية، بتأثير من الضابط السني أحمد الخطيب، وانضمام تلك الوحدات إلى الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير، الأمر الذي أدى إلى تشرذم الجيش اللبناني كله خلال الأشهر القليلة التالية على أسس دينية. وساهم في تلك العملية أيضًا البلاغ التلفزيوني الذي أذاعه العميد الركن عزيز الأحدب القائد السني لمنطقة بيروت العسكرية في ١١ آذار/مارس، ودعا فيه الرئيس سليمان فرنجية إلى الاستقالة. ثم كان انشقاق آلاف عدة من مقاتلي الصاعقة بعد أن استخدمها الأسد في منتصف آذار/مارس لإعاقة تقدم قوات أحمد الخطيب المنشقة نحو القصر الرئاسي خارج بيروت. وبات جليًا أن كثيرين من الفلسطينيين في الصاعقة قد تأثروا بوجهات النظر الرئيسة لفتح، وصار الأسد غير متأكد من أن جيش التحرير الفلسطيني لن يتأثر بها بدوره. وفي تلك اللحظة، كان لهذه التطورات الجديدة الفضل في منح تفوق عسكري للحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير اللتين انطلقتا نحو الهجوم في ١٧ آذار/مارس، بناء على إصرار كمال جنبلاط الذي أضحى الآن يضغط من أجل «عمل عسكري حاسم». وتمكنوا خلال الأسبوع التالي من طرد الميليشيات المارونية من آخر معاقلهم في بيروت الغربية. كما تمكنوا في هجوم آخر لهم في ٣٠ آذار/مارس من السيطرة على المرتفعات المطلة على منطقة المتن المارونية [٥٧] .

ساورت الأسد الشكوك في أن فتح كانت وراء تمرد أحمد الخطيب و«الانقلاب التلفزيوني» لعزيز الأحدب، وفسر مشاركتها في هجوم الحركة الوطنية اللبنانية على أنها تقويض لخطة الإصلاح الدستوري التي أعدها بالاتفاق مع الساسة التقليديين في شباط/يناير ١٩٧٦. ولم يخف مشاعره عن قادة فتح، لكنه في العلن صب جام غضبه على كمال جنبلاط، وقام بحشد قوات كبيرة على الحدود موجهًا بذلك رسالة عن نيته استخدام القوات العسكرية السورية. وعملت فتح على إقناع كمال جنبلاط بالاجتماع إلى الأسد في ٢٧ آذار/مارس رغبة منها في تفادي مثل هذا الاحتمال البغيض.

كانت كلمة السر في الدوائر البعثية في دمشق يومها: «كمال جنبلاط شخص خطير... فهو سيورطنا في مواجهة أخرى مع إسرائيل». وأما كمال جنبلاط فكان مصممًا أشد التصميم على منع تحول بلده إلى «تابع» يدور في فلك الأسد ودخول مواطنيه إلى «السجن السوري الكبير». وكان يشعر بأن ما يدور في لبنان هو «تحرر ديمقراطي لشعب بأسره»، وأن ذلك هو ما يسبب القشعريرة لنظام الأسد [٥٨] . وأرخت تلك المشاعر سدولها على الاجتماع بين الزعيمين.

ظل الأسد، خلال ذلك الاجتماع الذي تحول إلى لقاء فاشل، يوجه الحديث نحو فكرة واحدة هي ضرورة وضع حد للحرب الأهلية. وقال مشددًا على فكرته: «هناك مؤامرة تجري لتقسيم لبنان وإضعاف المقاومة الفلسطينية». ولم يعترض كمال جنبلاط على ذلك. ثم طرح الأسد بطريقة فيها نوع من الوعظ حجته القائلة إن نجاح «المؤامرة» رهن بالاستمرار في القتال في حين أن هزيمتها هي في وقفه. ويقول

الأسد إن كمال جنبلاط رفض هذه «الحقيقة البديهية»، وأصر على أن «الحسم العسكري» هو وحده القادر على وضع حد لـ «حرب الانعزاليين [الموارنة المتشددين]». ثم أكد الأسد على أن «كمال جنبلاط كان يعتقد أنني أحرمه من نصر في متناول يده». وأما رواية كمال جنبلاط عن ذلك الاجتماع فتقول إن الأسد كان يعبر عن نفسه بقدر كبير من الصدق، وإنه قال لكمال جنبلاط إنه كان يرى «فرصة تاريخية في توجيه الموارنة نحو سورية»، وجعلهم يدركون من خلال تقديم العون إليهم أنهم ما عاد لهم حاجة إلى التوجه نحو «أطراف خارجية» طلبًا للعون والحماية. وأضاف الأسد: «لا يمكنني أن أسمح لك بأن تكون من يقهر المعسكر المسيحي». فرد عليه كمال جنبلاط: «ولكن الانعزاليين لا يمثلون إلا نسبة تقل عن ٣٥ في المئة من المسيحيين»، فعاد الأسد إلى القول: «ومع ذلك، لا يمكنني أن أسمح لك بأن تقهرهم» [٥٩].

في اليوم التالي، أي في ٢٨ آذار/مارس، اجتمع الأسد إلى قادة فتح وطلب منهم أن ينفصلوا عن كمال جنبلاط بشكل علني، ولكنهم رفضوا تلبية هذا الطلب. وبعدها طلب منهم أن يمتنعوا عن اتخاذ موقف عدائي علني من الدخول المرتقب لقواته إلى لبنان، فقاموا «بطرح حججهم» المضادة لهذا العمل «بشكل مطول» ما أثار «استياءه بشكل واضح» [٦٠]. ولكنهم أذعنوا لطلبه بإبعاد رجالهم عن القتال [٦١].

في التاسع من نيسان/أبريل، وعلى الرغم من توقف الأعمال القتالية قبل ذلك بأسبوع، دفع الأسد بقواته إلى لبنان، حيث تمركزت أولًا عند المعبر الحدودي في منطقة المصنع على طريق دمشق ـ بيروت، ثم انتقلت إلى ضهر البيدر ومنها عبرت سلسلة الجبال المشرفة على بيروت. ولم تتوغل أكثر من ذلك في لبنان، ما خلا مئات عدة من القوات الخاصة الذين تنكروا بزي مقاتلي الصاعقة، واحتلوا، مع عناصر من هذه المنظمة ممن ظلوا على ولائهم لسورية، مواقع حساسة في بيروت وطرابلس. وفي الوقت نفسه، قامت سفن سورية تمخر الشواطئ اللبنانية باحتجاز إمدادات قادمة إلى قوات الحركة الوطنية اللبنانية.

من قبيل حرص الأسد على إنكار اتهامات خصومه له بأن ما قام به ضد الحركة الوطنية اللبنانية، ثم ضد المقاومة الفلسطينية، إنما تم باتفاق تام بينه وبين الأميركيين، جاء تشديده في تلك المرحلة، أو تحديدًا في ١٤ نيسان/أبريل، على أنه تلقى «إنذارًا» من واشنطن جاء فيه: «أعلمتنا الحكومة الإسرائيلية بأنها تعتبر الأعمال السورية في لبنان قد وصلت إلى نقطة ستجد إسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير وإجراءات خاصة بها، إذا تم تخطيها... ونحن في الولايات المتحدة قلقون من أن ينشأ انطباع في سورية بأن انعدام وجود رد فعل إسرائيلي علني، يعني عدم اهتمام من إسرائيل تجاه الأعمال السورية، وذلك خلافًا لما قمنا بإبلاغه إلى دمشق باستمرار خلال الأسابيع الأخيرة».

ووفقًا لرواية الأسد، فإن رده لم يكن مهادنًا قطّ، وكان على النحو التالي:

١ ـ إن سورية ترى أن ما ورد في الرسالة يشكل إنذارًا، وهي ترفض هذا الإنذار رفضًا قاطعًا.

٢ ـ إن سورية ليست مستعدة الآن، ولن تكون مستعدة في المستقبل لقبول أي إنذار من أي جهة في العالم.

٣ ـ إن ما يحدث في لبنان شأن عربي داخلي، والعرب فقط هم أصحاب الاختصاص في معالجة هذا الشأن.

٤ ـ إن الاعتبار الوحيد الذي حدد، ويحدد الآن وفي المستقبل، أبعاد التدخل السوري في لبنان، بما في ذلك حجم القوات السورية ومواقعها، هو مصلحة شعب

لبنان، لأن تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد ومصيرنا واحد [٦٢] .
حتى لحظة كتابة هذه السطور لم يقل الأسد الحقيقة في شأن التفاهم غير الرسمي الذي جرى بوساطة أميركية بينه وبين إسرائيل في شأن «الخط الأحمر»، ذلك التفاهم الذي حدد تفصيلات القيود المفروضة على تدخله العسكري في لبنان. وقال لوفد الجبهة اللبنانية في أواخر عام ١٩٧٦:
الخط الأحمر لا وجود له، وعلى كل حال فإني لا أراه. في بدء العام ١٩٧٦ حذرتني الولايات المتحدة، ونصحني الاتحاد السوفياتي ألا أجتاز الحدود اللبنانية في المصنع. فالخط الأحمر كان إذن في المصنع، لأن إسرائيل كانت تعتبر دخول الجيش السوري لبنان سببًا كافيًا لإعلان الحرب. اجتزنا المصنع فحدثونا [الأميركيون والإسرائيليون] عن خط أحمر جديد في صوفر. ولما تجاوزنا صوفر، حددوا لنا بيروت على أنها الخط الأحمر الجديد. والآن، وبعد انتشارنا في بيروت راحوا يتكلمون عن النبطية وعن الليطاني كخط أحمر. فما هو هذا الخط الأحمر المبهم والمتحرك والمتنقل بشكل مستمر من مكان إلى آخر؟ [٦٣] .
تتعذر المواءمة بين الملاحظات السابقة والرواية التي يقدمها تالكوت سيلي الذي عمل سفيرًا للولايات المتحدة في سورية بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١، لأنه كتب في عام ١٩٨٥:
بدأت العلاقات الأميركية ـ السورية تتحسن في عام ١٩٧٦ عندما أدت المصالح المشتركة في إخماد الحرب الأهلية اللبنانية إلى تعاون وثيق...
وقامت الولايات المتحدة بتأدية دور الوسيط في صفقة وافقت إسرائيل بموجبها على الامتناع عن التدخل إذا لم تجتز القوات السورية «خطًا أحمر» محددًا في جنوب لبنان. وكانت الولايات المتحدة سعيدة بالنتيجة، ذلك أنها حافظت على توازن بين الأطراف اللبنانية وتفادت نصر اليساريين. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٦ أعلن البيت الأبيض أن «سورية كانت تؤدّي دورًا بناء في الآونة الأخيرة» [٦٤] .
عندما طلب مؤلّف هذا الكتاب من ريتشارد مورفي الذي كان سفير الولايات المتحدة في سورية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦، أن يعلق على روايتي الأسد وتالكوت سيلي السابقتين، قال: «لا أتذكر استخدام مصطلح «الخط الأحمر» أو وجود خريطة عليها خط أحمر. ولكن من الإنصاف القول إننا قمنا بالوساطة في صفقة. وكان اهتمامنا منصبًا على أمرين: أولهما هو أن الوضع الأمني الداخلي في لبنان كان يتدهور، وكنا نعلم أن لبنان طلب المساعدة من سورية. وثانيهما هو أننا لم نكن نرغب في أن نشهد اندلاع حرب بين إسرائيل وسورية إذا ما دخلت القوات السورية إلى لبنان» [٦٥] . وتبقى حقيقة واحدة على الأقل ليست موضع شك: لم يرسل الأسد قواته قط خلال الحرب الأهلية أو بعدها إلى المنطقة الحدودية جنوب نهر الليطاني.
منذ عام ١٩٧٦ تولدت عند كمال جنبلاط القناعة بأن صاحب فكرة توريط الأسد عسكريًا في لبنان هو وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، بما عرف عنه من ميل خاص إلى الصفقات السرية الملتوية [٦٦] . وكذلك كان قادة فتح مقتنعين تمامًا بأن الأسد قد وقع في الفخ الذي أعده رجل الدولة الأميركي المحنك. وقال أبو إياد عن ذلك: «لقد وقع أشقاؤنا السوريون في... شرك هنري كيسنجر» الذي كان يرغب في وقوع «مواجهة سورية فلسطينية» ليصرف أذهان العرب عن «دسائسه» الرامية إلى تيسير «مصالح إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة» [٦٧] . وتؤكد الصفحات التي كتبها الكاتب البريطاني باتريك سيل بما تنم عنه من إدراك واسع للأمور، أن أبا إياد لم يجاف الحقيقة في ما ذهب إليه [٦٨] .

لكن الأسد كان مدركًا تمامًا خطورة المياه التي يسبح فيها، وحاول بأقصى ما يملكه من براعة أن يبقي خيوط اللعبة بين يديه وأن يوجهها نحو مصلحته. فبدلًا من أن يسحق المقاومة الفلسطينية، وهو أمر ربما تمناه الإسرائيليون، لكنه ضار بمصالحه، سعى إلى مجرد الحد من قدرتها وإخضاعها لإرادته وتجريد حلفائها اللبنانيين اليساريين من السلاح، مستشعرًا أن استدارته السياسية غير الشعبية تلك ستثير ردة فعل قوية في بلده هو، وذلك ما كان فعلًا.

لعل الأسد تلاعب بدهاء بالحقائق المتعلقة بصفقة «الخط الأحمر»، إلا أن طريقة دخوله الحذرة والمترددة إلى لبنان تدل بوضوح على أنه لم يكن يثق بهنري كيسنجر ولا بالإسرائيليين. فبعد أن اندفعت قواته أميالًا عدة ، عادت وتوقفت بينما كان يقوّم تداعيات تلك الخطوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تاركًا الجميع في شك من حقيقة نياته. ثم استأنفت قواته تقدمها، وتوقفت من جديد بينما كان يطلق دعوة للحوار مع منظمة التحرير بهدف رأب الصدع. ثم عمد بعد ذلك إلى المناوبة بين الضربات العسكرية والضغط السياسي، مخضعًا مبادراته العسكرية دائمًا لأهدافه السياسية، وعينه لا تني تراقب التهديد الإسرائيلي في الطرف البعيد من الميدان.

بذل الأسد جهده في اتخاذ جانب الحيطة والحذر درءًا للأخطار، حتى اتخذ تدخله العسكري بين ٩ نيسان/أبريل و٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ شكل مهمة محدودة. وإذا كان ذلك التدخل قد ازداد حجمًا في ما بعد، حتى شمل في ذروته زهاء ٣٠ ألفًا من جنود الأسد، وامتد مع حلول نهاية حزيران/يونيو ليشمل شرق لبنان كله بما في ذلك سهل البقاع، فإن الأسد لم يحكم سيطرته على بيروت الغربية وطرابلس وصيدا حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بعد اندفاعات عسكرية عدة تخللتها فترات توقف طويلة بما فيها قمتان عربيتان عقدتا في الرياض والقاهرة للتوسط في إيجاد تسوية.

غير أن العداوة الكامنة بين الأسد والمقاتلين الفلسطينيين تحولت خلال تلك الشهور الخمسة إلى حرب صريحة. كان ذلك صراعًا غير متكافئ، لم يكن لدى قادة فتح أي وهم في كسبه. ومع ذلك فقد هاجموا جيش الأسد في أثناء تقدمه، يدفعهم إلى ذلك خوفهم من أفق خسارتهم لحريتهم في الفعل. وفي نهاية المطاف، قلب الأسد موازين القوى ضدهم وضد حلفائهم في الحركة الوطنية اللبنانية من خلال عزله لهم عن مصادر أسلحتهم وإمداداتهم، وتقديمه عونًا حاسمًا لخصومهم من الموارنة اليمينيين.

بدت أفعال الأسد في عيون الفلسطينيين كأنها طعنات في الظهر. وتعمقت مرارتهم تجاهه مع مأساة مخيم تل الزعتر التي حمّلوه مسؤوليتها أيضًا. فالمخيم الواقع داخل الجيب الماروني ظل بدءًا من ٢١ حزيران/يونيو تحت وطأة حصار مستدام هدف إلى القضاء عليه بالتجويع. والواقع أن الأسد، بتثبيته القوات الفلسطينية في الجبال، حرر الميليشيات اليمينية، الأمر الذي مكنها من القيام بهجوم شامل على تل الزعتر. وجاء سقوطه في ١٢ آب/أغسطس، بعد مقاومة شرسة من خندق إلى خندق، ليطلق العنان لمجزرة ارتكبتها الكتائب بالاشتراك مع مقاتلي كميل شمعون بحق ما لا يقل عن ٣٠٠٠ مدني حوصروا في المخيم.

تضافرت تلك الحوادث بما تركته في تاريخ العلاقات العربية من لطخة سوداء لا تمحى، مع ذلك التطابق المحير بين مصالح الأسد ومصالح إسرائيل في عام ١٩٧٦ حيث قام كلاهما بتزويد الموارنة بالسلاح فيما قامت سفنهما بقطع الإمدادات عن الفلسطينيين في مناطق مختلفة من الساحل اللبناني، فشكلا معًا صدمة قاسية للشعور العام العربي. فمنذ عام ١٩١٧، لم يسبق لأي نظام سوري، مهما كان لونه، أن قاتل الفلسطينيين. فهي سياسة لا سابقة لها، صدمت قطاعات واسعة من الرأي العام

السوري، وجعلتها تشعر بالنفور، ودفعت في نهاية المطاف، مع عوامل أخرى، الإخوان المسلمين ومؤيديهم إلى حافة الثورة الفعلية.

لم يكسب الأسد من ذلك كله إلا ميزة تفوق استراتيجية على المقاومة الفلسطينية من دون أن ينجح في السيطرة الكلية عليها. ومن المفارقات أن ما أطلق عليه اسم صفقة «الخط الأحمر»، مكنت المجموعات المسلحة من عدم الوقوع كليًا تحت نيره، وذلك بسبب إبقائها لقواته في المناطق الواقعة شمال نهر الليطاني. غير أن الإسرائيليين سرعان ما حولوا منطقة جنوب الليطاني إلى منطقة إطلاق كيفي للنيران.

فاصل من الانسجام الظاهري

ساهمت ظروف جديدة ومصالح قوية مشتركة في دفع الأسد وفتح إلى التقارب مجددًا: نشوء شريط معاد في خريف ١٩٧٦ في المنطقة الحدودية بقيادة الرائد سعد حداد المدعوم من إسرائيل، ووصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل في أيار/مايو ١٩٧٧ بقيادة زعيمه المتطرف مناحيم بيغن، وتصعيده الهجمات المدفعية والجوية الإسرائيلية على قواعد الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين في جنوب لبنان على الرغم من التزام منظمة التحرير ما توافقت عليه مع السوريين في اتفاقية شتورا في تموز/يوليو ١٩٧٧ في شأن التوقف عن شن عمليات فدائية داخل إسرائيل، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيعه اتفاقيات كامب ديفيد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، وانهيار التحالف بين سورية والميليشيات المارونية في شباط/فبراير ١٩٧٨، والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/مارس التالي وهروب نحو ربع مليون إنسان نحو الشمال، وتركز السلطة خلال العام ذاته في يد قائد الكتائب بشير الجميل، وتعاونه العلني مع إسرائيل، وتبني إسرائيل في كانون الثاني/يناير سياسة الضربات الاستباقية والوقائية ضد منظمة التحرير، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وما لازمها من تفاقم تدهور قدرة العرب على التوازن مع قوة إسرائيل؛ وتهديد مناحيم بيغن في ربيع ١٩٨١ بتدمير بطاريات صواريخ أرض ـ جو التي نصبها الأسد في وادي البقاع، وضم إسرائيل مرتفعات الجولان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. جميع تلك العوامل دفعت الأسد وياسر عرفات إلى طرح خلافاتهما جانبًا واستعادة ألق تحالفهما القديم.

مع تكرار قصف المنطقة الحدودية التي تسيطر عليها فتح، أدرك عرفات باكرًا مدى أهمية إعادة بناء الجسور مع سورية بالنسبة إلى منظمة التحرير، وكرس لهذا الغرض كثيرًا من الجهد والدبلوماسية ابتداء من خريف ١٩٧٦ فصاعدًا. وسادت نداءاته إلى دمشق في عام ١٩٧٧ نبرة الإلحاح، حيث كتب إلى الأسد في ١٨ أيلول/سبتمبر عندما كانت قواته تتعرض لهجمات شرسة من شريط سعد حداد ومن إسرائيل نفسها: أناشد أخانا الرئيس أن يقف معنا في هذه الأوقات الصعبة وأرجو منه أن يزودنا بالسرعة القصوى بالذخائر التي نحتاجها [٦٩].

غير أن زيارة أنور السادات إلى القدس وعواقبها كانت الحافز الأقوى لذلك التحسن المهم في العلاقات بين فتح ونظام الأسد. ووفقًا لأقوال أبي إياد «غير الأسد فجأة جميع تكتيكاته بالنسبة إلى المقاومة» [٧٠]. وبمبادرة من الأسد، أصبحت سورية ومنظمة التحرير نواة «جبهة الصمود والتصدي» التي أُسّست في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وضمت ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي بوصفهم أعضاء داعمين [٧١]. ومع أن سورية لم تقم بأي فعل عسكري خلال الحملة الإسرائيلية ضد

المواقع الفلسطينية في جنوب لبنان في عام ١٩٧٨، إلا أنها تولت الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد الغارات الجوية بوساطة صواريخ «سام ـ ٧» في عام ١٩٧٩ [٧٢].

مع مرور الوقت، ازدادت مشاعر التفاهم حرارة إلى درجة جعلت عرفات يحيي سورية بوصفها «قاعدة للصمود»، ويحيي الأسد بوصفه «بطل التصدي في أمتنا العربية»، وذلك لمناسبة انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ [٧٣]. وخلال الشهور القليلة التالية ازدادت الرقعة التي تسيطر عليها فعليًا منظمة التحرير في لبنان وذلك جراء قرار الأسد سحب قواته من كامل الشريط الساحلي جنوب بيروت لأسباب احترازية. ولئن زادت هذه الخطوة في حرية منظمة التحرير، فإنها زادت كذلك في أعباء أمنها الداخلي، واقتضت نوعًا من التبعثر في قواتها، ما جعلها أكثر ضعفًا أمام الضربات العسكرية الإسرائيلية [٧٤].

الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ والتخلي التام عن المقاومة الفلسطينية وتركها تواجه مصيرها

مع تزايد الأدلة على غزو إسرائيلي وشيك واسع النطاق، إذ احتشدت ثلاث فرق إسرائيلية قرب الحدود اللبنانية وتلقى أبو إياد من مصادره الاستخبارية معلومات موثوقة عن الزيارة السرية التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ للجيب الماروني حول بيروت وعن الغاية من تلك الزيارة، قامت سورية ومنظمة التحرير في ١ أيار/مايو ١٩٨٢ بوضع «علاقتهما الاستراتيجية» على أساس أكثر صلابة [٧٥]. ووفقًا لأبي إياد فإن الأسد ومساعديه كانوا يتجنبون حتى تلك اللحظة أي نقاش مع قادة فتح في شأن الحملة الإسرائيلية الوشيكة، وأما الآن فتعهد الأسد ليس بتقديم الغطاء الجوي للمقاتلين الفلسطينيين فحسب، بل بدعمهم أيضًا باحتياطي كبير من القوات الخاصة إذا اقتصر الغزو على جنوب لبنان، وبزج ثقل سورية العسكري كله في الصراع إذا امتدت المعارك إلى البلد بأكمله [٧٦].

لكن الأسد لم يف بتعهداته، أو لم يستطع الوفاء بها. والواقع أنه سحب صواريخ «سام ـ ٧» من المخيمات الفلسطينية في ٣٠ أيار/مايو، أي قبل خمسة عشر يومًا من بدء العدوان الإسرائيلي [٧٧]. وبعد اندلاع الحرب، وما تلا ذلك من تدمير لشبكة صواريخه من طراز «سام» في سهل البقاع والضربة القوية التي أصابت سلاحه الجوي، أخذت قواته تتفادى الدخول في قتال واسع النطاق مع الغزاة، وتكتفي بالرد المحدود في حال استُهدفت. وباستثناء ٢٥٠٠ جندي سوري و٣٧٠٠ جندي من جيش التحرير الفلسطيني الخاضع لسيطرة السوريين حوصروا في بيروت وقاتلوا ببسالة كبيرة، فإن القوات السورية لم تقدم عونًا كبيرًا للمقاتلين الفلسطينيين. وفي ١١ حزيران/يونيو، أي بعد خمسة أيام من بدء الحرب البرية وقبل يومين من حصار الإسرائيليين لبيروت الغربية، وافق الأسد على وقف منفرد لإطلاق النار، خرقه الإسرائيليون لاحقًا عندما هاجموا مواقع سورية على الطريق السريعة بين دمشق وبيروت؛ وبعد وقف آخر لإطلاق النار يوم ٢٥ حزيران/يونيو، لم يقم الأسد بأي مغامرة، وانسحب فعليًا من الحرب.

كانت وراء سلوك الأسد ذاك أسباب عسكرية سليمة سبقت مراجعتها في الفصل ١٥. وأجاب الأسد عن سؤال مبعوث جزائري إليه في شأن التدابير اللازمة لمساعدة الفلسطينيين بالقول إنه لن يخوض حربًا لا يحدد هو زمانها ومكانها، وأضاف: «هذه الحرب ليست حربي!» [٧٨].

هكذا استمر نحو ثمانية آلاف رجل بين مقاتل نظامي ومتطوع موقت في صفوف منظمة التحرير يقاتلون في بيروت معتمدين على وسائلهم الخاصة وغير آبهين بالخطر المحدق بهم في ظل خلل كبير في ميزان القوى ضدهم (ربما بلغ عديد القوات الغازية نحو ٩٠ ألف رجل و١٣٠٠ دبابة) [٧٩] . ويقول أبو إياد عن ذلك لاحقًا: «كلما طالت مدة صمودهم في وجه الحصار، ازداد الضرر الذي كان يلحق بمكانة الأسد. بدا كمن أخذته الدهشة من إصرارنا. وقد ادعى عبر اتصالات جانبية مع وكلائه في لبنان، وأنظار العالم والشعب العربي كلها مشدودة إلى بيروت، أن «عرفات أشاد شخصيًا بالدور السوري في لبنان»» [٨٠] . لكن الأسد، شأنه شأن «الأصفار» العربية الاثنين والعشرين الأخرى، وهي لازمة كثيرًا ما كررها عرفات، اكتفى بمراقبة الإسرائيليين وهم يشددون حصارهم ويكثفون قصفهم على أحياء المدينة والمخيمات الفلسطينية بقسوة محسوبة، الأمر الذي خلّف دمارًا هائلًا ومعاناة وبؤسًا كبيرين لدى المدنيين. ووفقًا لرواية عرفات فإن الفلسطينيين وحلفاءهم اللبنانيين خسروا خلال أيام الحصار الثمانية والثمانين والحوادث التي أعقبته مباشرة ما لا يقل عن ٧٣ ألف شخص بين قتيل وجريح معظمهم من المدنيين، بمن فيهم ضحايا القصف المدفعي وقصف الدبابات لمخيم عين الحلوة بالقرب من صيدا وضحايا المجزرة الرهيبة في صبرا وشاتيلا في بيروت [٨١] .

انقطاع العلاقات ومعركة طرابلس

تراكمت عوامل كثيرة فسببت قطيعة علنية بين الأسد وقادة فتح في عام ١٩٨٣، وأظهرت إلى السطح مشاعر المرارة الدفينة لديهم جميعًا؛ ومن تلك العوامل: خروج عرفات من معركة بيروت وقد ازداد مكانة؛ ونقده العلني للدعم السوري غير الكافي للمقاومة الفلسطينية في أثناء الحرب؛ وميله إلى تجربة خيار دبلوماسي في إطار السعي إلى وطن قومي، وإحجامه عن استبعاد مبادرة ريغان للسلام التي أعلنت في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والتي لم تأخذ في الحسبان أي هاجس من هواجس الأسد؛ ورفضه إقامة مقر قيادته في سورية (بعد أن تلقى وعدًا عبر طرائق غير رسمية بأنه إذا ذهب إلى دمشق فور خروجه من بيروت فإن الأسد سيخرج شخصيًا لاستقباله) [٨٢] ؛ وأخيرًا محاولات الأسد الحثيثة غير المباشرة تحطيم سلطة عرفات ونفوذ فتح.

حتى في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٣، عندما كانت العلاقات بين سورية وفتح ودية في الظاهر، فإنها لم تكن في الحقيقة سلسة على الإطلاق. حيث بدا الأسد كمن لا يدع أي فرصة تفوته لزيادة الأمور تعقيدًا في وجه عرفات. ولهذا اشتكى الأخير إلى الأسد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ من بيان توزعه عناصر من الصاعقة يشير إلى نشوء حركة ضد قيادة فتح، وكذلك من تهديدات يطلقها شخص يدعى أبو سعيد، هو أيضًا من عناصر الصاعقة، باختطاف واغتيال عناصر قيادية من فتح. وأضاف عرفات في تلك الرسالة قائلًا إنه يستعجل الكتابة إلى الأسد على أمل وضع حد لهذه الممارسات الخطيرة، وكلّه ثقة أن «أبا سليمان» بما عُرف عنه من حكمة وإباء سيصحح مسار الأمور [٨٣] . ومرة أخرى في عام ١٩٧٨، حاول أحمد جبريل قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، الذي لا يفعل شيئًا من دون علم الأسد، أن يقنع جورج حبش قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونايف حواتمة قائد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتوحيد قواهم معه في سبيل «شل الدور القيادي لخط عرفات اليميني». وكان جبريل هو نفسه من كشف عن ذلك لاحقًا، كما كشف أيضًا أن الأسد ومعمر القذافي اتفقا في

اجتماع لهما في بنغازي في عام ١٩٧٩ على أن «إبعاد عرفات عن قيادة منظمة التحرير» أمر مرغوب فيه، ولتحقيق هذا الغرض لا بد من تقديم دعم فاعل للمجموعات الفلسطينية التي تعارضه وتسعى لتغيير موازين القوى لمصلحتها في حركة المقاومة [٨٤] . وبالتساوق مع هذه السياسة جاء ظهور مقاتلي المنظمة التي يتزعمها أبو نضال في دمشق في عام ١٩٨١ تحت حماية نظام الأسد، وكان أبو نضال قد انشق عن فتح في عام ١٩٧٤، وكان مسؤولًا عن اغتيال عدد من الناشطين في منظمة التحرير [٨٥] .

لم يكن تصاعد جهد الأسد لتقويض سلطة عرفات نابعًا من رفض الأخير الدائم التحول إلى دمية يحركها بخيوطه فحسب، لكنه كان ينبع أيضًا من شكه المتزايد في أن فتح كانت تزود بالسلاح ألد أعدائه أي الإخوان المسلمين. وفي هذا الخصوص فإن الرجل الذي افترضت المخابرات السورية أنه مسؤول مباشرة عن ذلك هو أبو طعان (حسين ديب) [*] قائد جهاز الكفاح المسلح الفلسطيني، أي الشرطة العسكرية لمنظمة التحرير في شمال لبنان. وفي عام ١٩٨٠، وصلت إلى مسامع فتح معلومات عن أن النظام السوري اتخذ قرارًا «بتصفيته» [٨٦] . لكن عناصر الاستخبارات السورية قاموا لاحقًا باعتقاله واتهامه بترؤس جهاز في منظمة التحرير مسؤول عن تسليح الإخوان المسلمين. وزُعم أنه قدم اعترافًا كشف فيه عن «تفاصيل بالغة الأهمية» [٨٧] . غير أن قادة فتح نفوا بشكل قاطع أي صلة لهم بتزويد الإخوان المسلمين بالأسلحة [٨٨] .

في أي حال، سيطرت على الأسد فكرة أن أحد أهداف الغزو الإسرائيلي للبنان كان «تحويل المقاومة الفلسطينية من مشكلة لإسرائيل إلى مشكلة لسورية»، وذلك وفقًا لما كتبه في عام ١٩٨٣ أبو ماهر، ممثل فتح في دمشق [٨٩] . وكان ذلك، من بين عوامل أخرى، هو الدافع وراء رفض الأسد في بداية الأمر تأمين ملجأ للمقاتلين الذين حوصروا في بيروت، لكنه عدل عن رأيه لاحقًا، واستقبل ما لا يقل عن ٣٧٥٠ مقاتلًا من مقاتلي منظمة التحرير، وهو ضعف العدد المعتاد لمقاتليها في المناطق اللبنانية الخاضعة لسيطرة القوات السورية تقريبًا. لكن «المشكلة» الحقيقية كانت في أساسها مشكلة سياسية أكثر منها عسكرية لأن الدعم الذي تتمتع به منظمة التحرير لم يكن من الشعب الفلسطيني وحده بل من الشعب السوري كذلك، الأمر الذي جعل من الضروري جدًا، في نظر الأسد، إيجاد قيادة أكثر طواعية على رأس منظمة التحرير.

سنحت الفرصة للأسد عندما ظهر انشقاق في صفوف فتح في سهل البقاع في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٣، كان ملهماه أبو صالح (نمر صالح)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والعقيد أبو خالد العملة، وهو ضابط محترف من فتح أصبح لاحقًا «المحرك الفعلي» للفصيل المنشق عن فتح، وكان قائده هو العقيد أبو موسى (سعيد موسى مراغة)، وهو عسكري ذو سيرة محترمة وضابط سابق في الجيش الأردني تلقى تدريبه في ساندهرست [*] . وعجل في التمرد الاستياء الذي قوبل به تعيين عرفات لضابطين في مراكز قيادية رئيسة في البقاع، على الرغم من أدائهما السيئ في حرب ١٩٨٢، لأنهما موضع ثقته، وكذلك السخط على أسلوب عرفات «التسلطي» في القيادة ومحاولته الابتعاد بمنظمة التحرير عن نهج «الكفاح المسلح» وتوجيهها نحو المبادرات الدبلوماسية. غير أن وصف المتمردين لحركتهم المناهضة لعرفات بأنها «حركة تصحيحية» وهو الوصف ذاته الذي أطلقه الأسد على انقلابه في عام ١٩٧٠ ضد منافسيه البعثيين، وحقيقة أن المتمرد أبا صالح كان يدور منذ عام ١٩٨٠ في فلك الأسد، ذلك كله يشير إلى تأثير أو توجيه محتملين من جهة

الأسد. أما استعداده لتحقيق المكاسب من مشكلات فتح فذاك أمر لا مراء فيه.
من الأمور الجديرة بالدراسة تلك الطريقة التي تحرك بها الأسد حينها ضد عرفات. فقد سار في بداية الأمر على خطين أحدهما في السر والآخر في العلن، وكان يتبرأ في العلن من الخط الذي يتبعه في السر. ففي العلن، كان يقوم بدور الوسيط وأرسل في أيار/مايو ١٩٨٣ رسائل إلى عرفات وإلى غيره من قادة فتح يدعوهم فيها إلى «إبداء الحكمة في الأزمة الراهنة وتقدير خطورة الظروف التي تواجهها سورية ومنظمة التحرير». كما عرض من خلال نائب رئيس وزرائه عبد الحليم خدام أمرين: أولهما إعادة تأليف اللجنة المركزية لفتح على أساس المناصفة بين من يعارضون عرفات ومن يوالونه، وثانيهما أن يحل أبو موسى محل أبي جهاد، المساعد العسكري لعرفات، في موقع نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. وفي غضون ذلك، يسر الأسد بهدوء أمر استيلاء المتمردين على مستودعات إمداد فتح الخاضعة لحراسة السوريين بالقرب من دمشق [٩٠] .
عندما اتضح أن أبا موسى لا يتمتع بدعم كافٍ في صفوف فتح، لأنه لم ينجح في استقطاب إلا بضع مئات من مقاتلي الحركة وقام لاحقًا بتعبئة متطوعين من المخيمات الفلسطينية في سورية، قامت منظمة الصاعقة الخاضعة للسيطرة السورية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بالانحياز إلى قضيته. لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لم تسانداه. وبعد مضي ثمانية أسابيع على التمرد أضحت سورية منخرطة أكثر وعلى نحو مباشر في الأزمة. ففي ٢٣ حزيران/يونيو وجه عرفات اتهامًا علنيًا لجيش الأسد بقطع الإمدادات عن رجاله وبقصف مواقعهم في سهل البقاع، وقال: «مشكلتي هي بوضوح مع... سورية، وليست مع أبي موسى. إنني أسعى إلى عدم إغلاق النافذة الأخيرة مع السوريين، ولكن الأمر يرجع إليهم. يريد السوريون أن يقرروا بالنيابة عن الفلسطينيين، وهو قرار لن أعطيه لأحد» [٩١] . وبعد ذلك بيومين قام الأسد، مظهرًا استياءه من ذلك «الاتهام الكاذب» ومتظاهرًا دومًا بالبراءة، بطرد عرفات بطريقة قاسية من سورية ومن المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية، مانعًا إياه بذلك من الوصول المباشر إلى قواته في طرابلس وسهل البقاع [٩٢] .
كانت ردة الفعل بين الفلسطينيين على خطوة الأسد تلك قوية حتى أن مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي أصدر في اليوم التالي تمامًا، أي في ٢٦ حزيران/يونيو فتوى استثنائية مدهشة بحق الرئيس السوري، جاء فيها أنّه قتل كثيرًا من المسلمين، ومن بينهم مسلمون فلسطينيون، وأن الشرع الإسلامي يقضي بوجوب قتل مثل هذا الشخص [٩٣] .
على الرغم من اشتداد طوق الحصار على أنصار عرفات خلال الأسابيع التالية في شرق لبنان، فإنهم لم يحنوا أعناقهم، وظلوا يردون على الضربة بمثلها. وفي ٣ آب/أغسطس رأت الإدارة السياسية في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية أنه بات من الضروري التحذير بعبارات واضحة من أن الاقتتال في البقاع... بين الفصائل المتنافسة من فتح بات يشكل تهديدًا لقواتنا. ولم تجد الإدارة السياسية حرجًا في التعبير العلني عن وجهة النظر القائلة إن الطريقة الوحيدة لوضع حد نهائي للاقتتال هي في «وضع حد لعرفات... مرة واحدة وإلى الأبد» [٩٤] .
غير أن ذلك لم يمنع عرفات من التسلل في ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ميناء طرابلس في شمال لبنان، حيث النفوذ الكبير لحلفائه الجدد من الأصوليين الإسلاميين المعادين للأسد، وحيث تمركز نحو ألفي مقاتل من أنصاره من فتح. ووصل على متن سفينة ركب فيها حال علمه باستعدادات الجيش السوري للقضاء على أنصاره. اتخذ عرفات

حينها مقرًا لقيادته في مخيم البداوي للاجئين، ولكن كان له مؤيدون أيضًا في مخيم نهر البارد الذي يبعد نحو عشرة أميال شمال المدينة، وكذلك سرعان ما التحق به، وعلى نحو غير متوقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر عدد من الناجين الموالين له ممن طردوا من البقاع ودفعتهم الدبابات السورية والقوات الخاصة نحو واد يقع على بعد خمسة وثلاثين ميلًا إلى الشرق من طرابلس، لكنهم تمكنوا بطريقة ما من عبور خطوط حصارهم تحت جنح الظلام من دون أن يتم اكتشافهم. وهكذا بلغ عديد قوات عرفات نحو أربعة آلاف رجل.

بحسب وجهة نظر الأسد، كان من الضروري إخراج عرفات من طرابلس قبل أن تتحول المدينة إلى بؤرة يتجمع فيها أعداء نظامه. لكنه كعادته تحرك ببطء وأناة، متجنبًا القيام بأي مغامرات غير ضرورية، ولسوف يزعم حتى النهاية أن جيشه لم يقم بأي دور في الهجوم على القوات المؤيدة لعرفات. وكان من نذر اقتراب لحظة اختبار القوى الحاسم إعلان العميد طارق الخضراء، قائد جيش التحرير الفلسطيني الخاضع للسيطرة السورية، في «مشهد مسرحي» في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عن انضمامه إلى صفوف المنشقين وتأييده قضيتهم في عزل عرفات عن رئاسة منظمة التحرير [٩٥] . لكن المعركة لم تنشب حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عندما تحركت قوات مناوئة لعرفات في اتجاه المخيمات الفلسطينية، يدعمها قصف بعيد المدى من مواقع يحتلها السوريون منذ أمد بعيد جنوب طرابلس. وظل عرفات صامدًا طيلة ثلاثة أسابيع في وجه قوات تفوق قواته عددًا وعدة. وبعد ذلك دخل وقف لإطلاق النار حيز التنفيذ. وفي نهاية المطاف، غادر المدينة هو ومقاتلوه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر عن طريق البحر. وخلال تلك الفترة، قتل ما لا يقل عن ٤٥٠ فلسطينيًا، وجرح ما يربو على الألف، معظمهم من المدنيين [٩٦] . وأبدى عمال الإغاثة الدوليون الغربيون «ذهولهم» من «ذلك الإيمان الصلب لدى الفلسطينيين بالقضاء والقدر الذي يجعل أولادًا صغارًا يكبتون ألم جراحهم فلا يصرخون وهم ينتظرون قدوم الأطباء لاستخراج شظية» [٩٧] .

ثمة حقيقتان بالغتا الدلالة تتعلقان بمعركة طرابلس: الأولى تتعلق بسلوك بعض رجال المدفعية العلويين في صفوف الحملة العسكرية على عرفات، إذ أرسلوا، لما احتدم القتال، إلى قيادة منظمة التحرير يخبرونها أنهم لن يسددوا نيران مدافعهم إلى قواتها بل إلى البحر. ذلك أنهم كانوا متأثرين بالنشاط العقائدي والتوجيهي لجماعة معارضة سرية هي الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة أحمد سليمان الأحمد، وهو ابن أحد كبار مشايخ الطائفة العلوية وأشهرهم في عصره [٩٨] .

أما الحقيقة الثانية فتتعلق بذلك التطابق بين مصالح الأسد ومصالح إسرائيل. وعلى نحو مشابه لما جرت عليه الأمور في عام ١٩٧٦، التقى الطرفان على أرضية مشتركة هي معارضة الإرادة المستقلة للشعب الفلسطيني التي كان يجسدها عرفات. وبينما كانت مدفعية الأسد تدك مواقع رئيس منظمة التحرير من البر، كانت مدافع السفن الإسرائيلية الراسية بالقرب من طرابلس تقصفها من البحر. وسيتكشف أيضًا أن إسرائيل خططت لاغتيال عرفات باستخدام قوات خاصة تتسلل إلى المرفأ تحت غطاء المدفعية البحرية، لكن الحكومة الأميركية ثنتها عن ذلك [٩٩] . وتوافقت إسرائيل وسورية على أمر آخر: كانتا مستاءتين، كل منهما لأسباب تخصها، من مبادرات عرفات الدبلوماسية. كان الأسد يريد الورقة الفلسطينية في يده. وكانت قيادة الليكود، كما بينت مجريات الأمور، تفضل منظمة تحرير فلسطينية أكثر راديكالية. واعترف يتسحاق شامير في ٢٤ تموز/يوليو بأن «تكتيكات عرفات هي في بعض الأحيان أكثر خطورة علينا» [١٠٠] . لكن أكثر ما كان يرغب فيه شامير وزملاؤه

في أعماقهم هو القضاء على منظمة التحرير كقوة حقيقية في الواقع السياسي للشرق الأوسط. وكانوا في ذلك على وفاق مع الأسد مرة أخرى.

عرفات يصنع المفاجآت

بدت أهداف الأسد وإسرائيل كأنها على وشك أن تتحقق في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ عندما كانت السفن التي أقلت عرفات ومقاتليه تبحر مبتعدة عن طرابلس. كان الأفق المنبسط أمام عرفات المهيض الجناح وأمام منظمة التحرير يبدو كالحًا بالفعل. لكن آمال الأسد وإسرائيل خابت بعد يومين في إثر لقاء عرفات المفاجئ الرئيس المصري حسني مبارك، ذلك اللقاء الذي أشاعت أخباره جوًا من الترقب العام.

في حين كانت الحكومات العربية قد حافظت على مسافة تبعدها عن حكومة القاهرة منذ عام ١٩٧٩، ها هو عرفات يغض الطرف عن معاهدتها المنفردة مع إسرائيل ويصافح رئيسها. وكان تزويد مصر عرفات بالسلاح سرًا خلال الأيام التي سبقت معركة طرابلس هو القشة التي أشارت إلى جهة الريح. غير أن خطوة عرفات الجريئة كانت نتيجة ضغط الظروف أكثر مما هي نتيجة ميل أو اعتراف بالفضل، ذلك أنه من دون استعادة علاقاته بالقاهرة، ومن قبلها بالأردن، كان سيواجه صعوبة بالغة في منع الأسد من أن يخنق تمامًا حرية المبادرة لدى منظمة التحرير.

غير أن المصدر الحقيقي لنفوذ عرفات الدائم كان في ذلك التقدير الذي ظل يخصه به العدد الأكبر من عامة الفلسطينيين الذين كانوا يزدرون من انشقوا عن «فتح ودورهم كأدوات لدى الأسد». ومن المفارقات أن مصالحته مع مصر التي سهلت عودتها إلى الصف العربي في خاتمة المطاف، مهدت الطريق أيضًا لتلك الاستدارة التي قام بها الأسد بعد ستة أعوام عندما أعاد علاقاته الدبلوماسية بمصر ليكسر العزلة التي أوقعه فيها دعمه لإيران خلال حربها مع العراق وتدهور فرص استمرارها في القتال.

كما كان متوقعًا، أثار لقاء حسني مبارك وعرفات احتجاجات من شتى الاتجاهات. فقد اتهمت إسرائيل حسني مبارك بانتهاك «روح» معاهدة السلام الموقعة في عام ١٩٧٩. ودان السوريون عرفات لتعزيزه نزعة «الاستسلام». وضغط جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية، في اتجاه استقالة عرفات من رئاسة منظمة التحرير. حتى اللجنة المركزية لفتح دانت قائدها لخروجه عن مبدأ «القيادة الجماعية». ولاحقًا، في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤، وفي محاولة لرأب الصدع في صفوف منظمة التحرير، اعترف عرفات نفسه، بعد اتفاق مع قادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، بأن مبادرته «مثلت تجاوزًا» لقرارات منظمة التحرير النافذة. وانضم إلى بقية من وقّع ذلك الاتفاق في الدعوة إلى «حوار وطني شامل» يضم جميع الفصائل، ووافق على ترك القرار النهائي في شأن خطوات منظمة التحرير التالية إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وهو يعادل البرلمان الوطني للشعب الفلسطيني [١٠١].

لكن الفصائل التي تدعمها سورية اشترطت «التخلي عن قيادة عرفات» لقاء مشاركتها في الحوار المقترح [١٠٢] . كما رفضت الجزائر، بناء على إلحاح الأسد، استضافة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني [١٠٣] .

عندها قام عرفات بمفاجأته الثانية، فأعلن في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن أن المجلس سيُعقد في عمّان، أي حيث كانت محنة المقاتلين التي لا تنسى في عام ١٩٧٠. وحاول الأسد بشتى السبل منع توفر النصاب اللازم للمجلس لقيامه بأعماله. وأشار عرفات إلى أنّ قرار السوريين هو أن من يحضر المؤتمر لن يطأ أرض

دمشق مرة أخرى [١٠٤]. وفي وقت لاحق، ادعت قيادة حزب البعث السوري أن المجلس اجتمع في آخر الأمر في الأسبوع الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر «دون أن يكتمل النصاب القانوني للاجتماع» [١٠٥]. ولكن وفقًا لأقوال أبي إياد فإن أحد عشر عضوًا زيادة عن نسبة الثلثين المطلوبة حضروا اجتماع عمان [١٠٦]. ونظرًا إلى أنَّ الجبهتين الشعبية والديمقراطية والساخطين من فتح قاطعوا الاجتماع، فإن الأسد نجح في منع عرفات من استعادة وحدة الصف في منظمة التحرير. وانتهت جلسات اجتماع المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بإعادة انتخاب عرفات رئيسًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفي حين ترك المجلس للجنة أمر متابعة البحث عن مبادرة للسلام، فإنه استثنى صراحة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ كإطار صالح للمفاوضات لأن ذلك القرار اكتفى بمجرد الإشارة إلى «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» من دون أن يذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية.

مبادرة ياسر عرفات والملك حسين في عام ١٩٨٥

ساهمت خطوة عرفات التالية في اتساع الهوة بينه وبين النظام السوري. ففي ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ توصل، هو والملك حسين، إلى اتفاق على أسس مبادرة سلام فلسطينية ـ أردنية مشتركة تضمنت، في ما تضمنت، الانسحاب من الأراضي العربية كلّها التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ مقابل السلام؛ ومفاوضات برعاية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يحضرها جميع أطراف الصراع على أن تتمثل منظمة التحرير على قدم المساواة في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك؛ وبممارسة الشعب الفلسطيني حقه «الثابت في تقرير المصير» في «سياق... اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين العربيتين» [١٠٧].

فسّر الأسد هذه الخطوة بأنها محاولة لتنحية سورية، ودفعها بعيدًا إلى خلفية المشهد، فرد على ذلك بتشجيع تشكيل منظمة تحرير فلسطينية بديلة في دمشق في ٢٥ آذار/مارس تحت اسم جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنشقين عن فتح إلى جانب الفصائل المعروفة بدعم سورية لها. كما حاول الأسد الضغط على الملك حسين من خلال تأسيس حزب أردني معاد لنظامه.

لكن مبادرة الملك حسين وعرفات تلاشت في نهاية المطاف، ليس بسبب أي شيء فعله الأسد ولكن بسبب «لاءات الإدارة الأميركية الثلاث.... الثابتة ـ لا لمنظمة التحرير، ولا لدولة فلسطينية مستقلة، ولا لمؤتمر دولي للسلام» [١٠٨]، على حد قول عرفات. وكان الأخير قد مضى في أثناء تفاوضه مع إدارة رونالد ريغان من خلال الملك حسين بعيدًا إلى درجة موافقته على القيام بإقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل والقبول بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، إذا اعترفت الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في سياق قيام اتحاد كونفدرالي فلسطيني ـ أردني. وانهارت المفاوضات بسبب عدم رغبة الأميركيين في التنازل بخصوص هذه القضية [١٠٩].

في ظل الضم المتزايد للأراضي المحتلة الذي واظبت عليه إسرائيل بقوة الأمر الواقع، حيث بلغت نسبة ما قضمته بحلول عام ١٩٨٣ من خلال مصادرة الأراضي العربية وغيرها من الممارسات نحو ٤٠ في المئة من مجمل أراضي الضفة الغربية و٣١ في المئة من مساحة قطاع غزة، [١١٠] وفي ظل تصميم الليكود على عدم مقايضة الأرض بالسلام، وإصرار قادة حزب العمل الإسرائيلي الأكثر مرونة على

استبعاد منظمة التحرير من أي عملية سلام، والتأثير القوي للجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC) في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط، والانحياز القوي لإدارة ريغان إلى جانب إسرائيل، فإن من غير الواضح كيف توقع الملك حسين وعرفات في عام ١٩٨٥ أن ينتج أي شيء ذي بال عن مبادرتهما. فقبل عام واحد فقط، «استشاط الملك حسين غضبًا» من تعامي الحكومة الأميركية عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا رفضها ممارسة أي ضغط ملموس على الدولة اليهودية في شأن الشرط المسبق المتعلق بتجميد الاستيطان الذي كان جزءًا من خطة ريغان نفسه للسلام في عام ١٩٨٢. وقال الملك حسين في ذلك: «لقد أدركت الآن أن المبادئ لا تعني شيئًا للولايات المتحدة» [١١١].

عودة حركة فتح إلى الظهور في المعادلة العسكرية اللبنانية
والمزاعم المتعلقة «بالضمانات» المقدمة إلى إسرائيل
و«حرب المخيمات» بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨

لم يكن اتفاق عرفات مع الملك حسين هو تحديه الوحيد لمكانة الأسد الإقليمية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فقد تمكن من إعادة بناء قاعدة نفوذه في مخيمات اللاجئين في لبنان وذلك من خلال الاستفادة من تقلبات العلاقات بين الدول العربية وتقلبات موازين القوى في لبنان، وقدرته على أن يُجيّر لمصلحته التوتر بين دمشق وبغداد، والصراع بين الأسد والقوات اللبنانية المارونية والصراع بين حركة أمل الشيعية المتحالفة مع سورية وحزب الله الأصولي المدعوم من إيران. وبدءًا من عام ١٩٨٣ فصاعدًا، شارك مقاتلو الجبهتين الشعبية والديمقراطية وفتح مشاركة فاعلة في المقاومة السرية المسلحة التي حولت جنوب لبنان إلى «مصيدة قاتلة» للجنود الإسرائيليين، ودفعت إسرائيل لاتخاذ قرارها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بسحب قواتها تدريجًا من كامل المنطقة، باستثناء الجيب «الأمني» الذي حددته بنفسها [١١٢]. وبعد ذلك بشهرين، مضى عرفات إلى درجة التأكيد على أن المقاومة في جنوب لبنان كانت «فلسطينية أولًا ومن ثم لبنانية». وأورد دليلًا على ذلك «اتفاق حركة أمل مع إسرائيل» على إبقاء المقاتلين الفلسطينيين بعيدًا. كما أوضح عرفات سبب عدم الإقرار بفضل عمليات الفلسطينيين ضد جيش الاحتلال: ففي اجتماع عقد في دمشق في خريف ١٩٨٣، وحضره بعض قادة الحركة الوطنية اللبنانية، وافقت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، خلافًا لرأي عرفات، على أن يتم تنفيذ الأعمال المسلحة الفلسطينية تحت اسم «المقاومة اللبنانية» أملًا في «تعزيز موقف الشعب اللبناني» [١١٣].

نظرًا إلى أن الأسد ساهم، إلى درجة كبيرة، في ظهور حركة أمل في عام ١٩٨٤ قوة رئيسة في جنوب لبنان وفي مد نفوذها إلى بيروت الغربية، وبما أن حركة أمل لم تكن تقوم بأي خطوة مهمة من دون إذن الأسد، فلا يمكن تصور قيام أمل بالتوصل إلى «اتفاق مع إسرائيل» من دون علم الأسد، هذا إذا افترضنا صحة تلك الواقعة تاريخيًا. وفي هذا الصدد، فإن من المهم الإحاطة بمضمون مذكرة داخلية لمنظمة التحرير بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، جاء فيها: «نقل السفير النمساوي [معلومات] عن أن مفاوضات سرية تجري منذ وقت بين إسرائيل وسورية... وأن التفاهم بينهما قد تقدم كثيرًا». كما اقتبس عن السفير قوله إن عرفات يمثل «مشكلة جوهرية» لكلتا الدولتين وأنهما «قررتا معًا العمل ضده» [١١٤].

ليس من الممكن الجزم بمدى الثقة التي يمكن إيلاؤها لهذه المذكرة، ولا بما إذا

كان عرفات قد حصل لاحقًا على دليل قاطع ذي صلة، لكنه أشار في بيان علني في تونس في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ إلى أن سورية وقادة أمل قدموا ضمانات إلى إسرائيل بحماية حدودها الشمالية من خلال منع منظمة التحرير من إعادة تأسيس وجود مسلح في جنوب لبنان. وإذا كانت سورية قد قدمت مثل هذه الضمانات، فهي على الأرجح ضمانات ذات طابع غير رسمي أو غير مباشر، أي ضمانات شفوية، ولعلها قدمت عبر أحد قادة أمل بطريقة مشابهة لتلك الضمانات السرية التي ذكر أحد التقارير أن الأسد قدمها إلى إسرائيل عبر هنري كيسنجر في شأن منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين إلى إسرائيل عبر الحدود السورية [١١٥].

في أي حال، فإن الأسد، إذ رأى في عودة عرفات إلى المعادلة العسكرية اللبنانية تهديدًا لنفوذه الإقليمي، رد على ذلك بإطلاق يد أمل في تعاملها مع المخيمات الفلسطينية في بيروت وقرب صور وصيدا. وكان لأمل، بالطبع، أسبابها الخاصة في الاعتراض على عودة المقاتلين الفلسطينيين. فهي لم تكن تخشى من تحول ميزان القوى المحلي إلى غير مصلحتها فحسب، بل تخشى أيضًا من استئناف السياسة الإسرائيلية في الرد الانتقامي المدمر بما يعنيه من زيادة معاناة جمهورها الشيعي.

بعد أن زود النظام السوري ميليشيات أمل بالصواريخ والمدافع والدبابات من طراز (T54)، قام مقاتلوها الذين دربتهم فتح خلال عقد السبعينيات، بحصار مخيمات اللاجئين وشن الحرب على الفلسطينيين على نحو متقطع خلال الفترة الواقعة بين ١٩ أيار/مايو ١٩٨٥ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وخلّف هذا القتال المرير الذي عرف باسم «حرب المخيمات»، زهاء ٣٠٠٠ قتيل وعددًا لا يحصى من الجرحى والمشوهين ودمارًا شديدًا في معظم أنحاء مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة على الأطراف الجنوبية لمدينة بيروت.

في مرحلة من مراحل حصار قاس لمخيم برج البراجنة، دام خمسة شهور بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، واجه اللاجئون الفلسطينيون نقصًا مهددًا للحياة في الغذاء والدواء إلى درجة اضطروا معها إلى أكل الأعشاب والكلاب والقطط [١١٦]، الأمر الذي يظهر مرة أخرى أن الأسد لم يكن يتورع عن استخدام أي وسيلة لتحقيق أهدافه، كما يظهر الحدود القصوى التي يمكن أن يمضي إليها في مواجهته لأي عقبة تقف في طريقه.

خلال حصار سابق فرضته أمل على المخيم نفسه في عام ١٩٨٥، وفي أثناء اجتماع لجامعة الدول العربية في تونس، دعا إلى «رفع الحصار... التزامًا بقيم المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر»، أوضح ممثل الأسد أن «سورية... تعد القتال حول مخيمات اللاجئين مسألة لبنانية داخلية» [١١٧].

من الأمور ذات الدلالة، في ضوء التفاهم الذي تقدم ذكره بين إسرائيل وسورية وحركة أمل، أنه عندما حقق المقاتلون الفلسطينيون في عام ١٩٨٦ تفوقًا كبيرًا على أمل في التلال المشرفة على صيدا، تدخل الطيران الإسرائيلي في المعركة وقصف مواقع الفلسطينيين. [١١٨]

كان لحرب المخيمات نتائج لم يتوقعها الأسد. ففي المقام الأول، انهارت جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وتلاشت فعليًا. ذلك أنه في المرحلة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ من مراحل القتال، وحّدت جميع الفصائل الفلسطينية صفوفها. وساعدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية والجماعات التابعة لأبي نضال وأحمد جبريل وفصيل فتح التابع لأبي موسى أنصار عرفات من خلال توجيه نيرانهم إلى حركة أمل. ورد الأسد على ذلك بإغلاق مكاتبهم ومنع صدور صحفهم ومجلاتهم ومصادرة ممتلكاتهم في سورية، ولكن بشكل موقت كما تبين لاحقًا. كما استخدم القوة لإخماد تظاهرات

اللاجئين في مخيمي اليرموك وفلسطين بالقرب من دمشق، ويقال إنه زج في السجن نحو ٢٣٠٠ فلسطيني من ناشطين وغيرهم. وبعد هزيمة حركة أمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ على أيدي أنصار عرفات في التلال المطلة على صيدا، انتقلت الفصائل التابعة لأحمد جبريل وأبي موسى إلى سلوك نهج محايد [١١٩].

في المقام الثاني، أحدثت الحرب تغيرًا غير متوقع في العلاقات الفلسطينية ـ المارونية، حيث ساعدت القوات المارونية التابعة للرئيس اللبناني أمين الجميل في دخول عدد كبير من المقاتلين الموالين لعرفات إلى البلاد عن طريق مرفأ جونية، وذلك في محاولة واضحة لتخفيف قبضة حركة أمل على بيروت الغربية وجنوب لبنان وبغية الحد من النفوذ السوري [١٢٠]. وحدث ذلك بعد إزاحة إيلي حبيقة الذي تلقى تدريبه في إسرائيل، عن قيادة الميليشيات المارونية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وكان حبيقة قد انحنى أمام إرادة الأسد، واحتضنته دمشق على الرغم من اعترافه عبر الإذاعة الإسرائيلية بقيادته مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ [١٢١].

لعل ذلك «التحالف التكتيكي» لحزب الله مع أنصار عرفات خلال «حرب المخيمات» كان أقل إثارة للدهشة [١٢٢]. أما الدروز فنأوا بأنفسهم أخلاقيًا عن أمل، وسمحوا للفلسطينيين بقصف مواقعها من التلال المشرفة على بيروت الخاضعة لسيطرتهم.

هكذا فإن المقاومة الشرسة للمقاتلين الفلسطينيين، وقدرة نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على التحمل، وسفك الدماء الوحشي الأرعن، وعدم الكفاءة العسكرية لميليشيات حركة أمل، وهزيمتها في معركة صيدا، وعدم نجاحها في السيطرة إلا على مخيم ضعيف الدفاع في بيروت (مخيم صبرا)، وعدم قدرتها على إخضاع بقية المخيمات، وتنامي القدرة العسكرية لمنظمة التحرير، كل ذلك أجبر الأسد على التدخل. فلفق، في بداية الأمر، هدنة لحفظ ماء الوجه في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٥، لكنه في نهاية المطاف، ونظرًا إلى استئناف القتال وتضاؤل فرص حركة أمل في كسبه، أدخل قواته مرة أخرى إلى بيروت الغربية في شهر شباط/فبراير ١٩٨٧. ومن قبيل الانحناء للضغط الدولي وما صدر من حلفائه الإقليميين (إيران وليبيا) من إدانة أو استنكار، خفف بشكل جزئي من محنة اللاجئين الفلسطينيين في نيسان/أبريل. لكن مجلس النواب اللبناني ألغى في أيار/مايو، بضغط من الأسد، اتفاقية القاهرة الموقعة بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، تلك الاتفاقية التي سمحت ضمن حدود معينة بوجود عسكري مستقل لمنظمة التحرير في لبنان. ولم تقم قوات الأسد بالسيطرة على مواقع حركة أمل التي كانت تطوق المخيمات في جنوب بيروت حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وقُدِّمَ ما نتج من ذلك من فك لحصار دام اثنين وثلاثين شهرًا على أنه بادرة تضامن مع الانتفاضة، تلك الثورة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت قد بدأت مسيرتها منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ [١٢٣].

الانتفاضة والاتفاق الهشّ في عام ١٩٨٨
واستمرار التباعد في السياسات

بدا لبرهة من الوقت كأن الأسد وعرفات يتجهان نحو تسوية خلافاتهما. وبالفعل، التقى الزعيمان في دمشق في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨، وبعد مفاوضات دارت بين كبار مساعديهما، توصّلا إلى اتفاق في شأن اتباع سياسة مشتركة تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن اتباعهما لاحقًا نهجين متباعدين دل بوضوح على أن اتفاقهما لم يكن محددًا قطّ أو أنه كان هشًا، وأن المشكلات الصعبة التي تكتنف

علاقاتهما ظلت من دون حل.

كان لدى الأسد الاستعداد الكافي للتخلي عن رهانه على تقويض شرعية منظمة التحرير بعد أن أدرك عدم جدوى ذلك الرهان، فالوقائع على الأرض كانت أوضح من أن تشوه أو أن يتم تجاهلها. ذلك أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية انضمتا من جديد إلى منظمة التحرير في نيسان/أبريل ١٩٨٧ وظل السواد الأعظم من الفلسطينيين متمسكًا بها طوال الوقت. كما أن الانتفاضة أعطت المنظمة زخمًا جديدًا. وعلى الرغم من أن الانتفاضة انطلقت من دون قرار مسبق أو أي حافز خارجي، فإنه بات واضحًا حينها أن منظمة التحرير هي القوة الموجهة لها. فقد حدد البيان الأول الذي أصدرته «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ منظمة التحرير بوصفها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وكانت تلك القيادة السرية تضم ممثلين عن فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني [١٢٤]. واستخلص الأردن النتائج الضرورية، فقام في العام نفسه بفك ارتباطه القانوني والإداري بالضفة الغربية. كما سيعترف تقويم داخلي لجهاز استخبارات إسرائيلي في آذار/مارس ١٩٨٩ بعدم وجود أي «قيادة جدية» في الضفة الغربية وقطاع غزة غير قيادة منظمة التحرير [١٢٥]. أما حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس، وهي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين يعتقد أعضاؤه أن «أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم الدين»، ويلزمون أنفسهم بحسب «الميثاق» الموقّع في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ العمل على «رفع راية الله على كل شبر من فلسطين»، فلم تكن قد اكتسبت ذلك الوزن الذي صار لها بعد عام ١٩٩٠ [١٣٦]. وكانت حركة الجهاد الإسلامي، وهي جماعة أصولية لها رؤى مشابهة لكن بداياتها ترجع إلى أوائل عقد الثمانينيات، حصلت على تمثيل لنفسها في «القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة في حزيران/يونيو ١٩٨٨، إن لم يكن أبكر. ومن الأمور ذات الدلالة البالغة أن جميع الفصائل المدعومة من سورية ليس لها حضور في الأراضي المحتلة. وما كان للأسد أن يغفل عن تلك العوامل كلها. فالطعن في شرعية منظمة التحرير أو إضعافها كان أمرًا يحمل في ذاته بذور هزيمته.

غير أن الأسد كان شديد الصلابة تجاه حرية العمل المسلح لمنظمة التحرير في المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية. واتضح ذلك خلال القتال الذي اندلع في مخيمات اللاجئين قرب بيروت بين فتح وميليشيات أبي موسى في الأول من أيار/مايو ١٩٨٨، أي بعد ستة أيام من لقاء الأسد وعرفات. واستمر ذلك القتال بشكل متقطع حتى ٧ تموز/يوليو وراح ضحيته نحو ١٧٤ قتيلًا و٦٦٥ جريحًا. ومع أن أسباب اندلاعه قد تكون مصالح محلية أو توترات بين الفصائل، إلا أن الدعم الذي قدمته القوات السورية والمدفعية التي تمت إعارتها لفصيل أبي موسى هما الأمران اللذان أديا إلى هزيمة أنصار عرفات وانسحابهم من منطقة بيروت إلى مخيم عين الحلوة للاجئين بالقرب من صيدا [١٢٧].

حصل المسلحون من أنصار عرفات على فسحة أخيرة من الوقت من جراء صعود سلطة الجنرال ميشال عون في أوساط الموارنة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، والعلاقات العسكرية التي بناها مع العراق، وتحديه المغامر لسورية. والواقع أن الهواجس المشتركة وصلات منظمة التحرير بالعراق هما العاملان اللذان أنتجا تفاهمًا بين ميشال عون وعرفات: حيث التقى الزعيمان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وخلال الاشتباكات المتكررة بين قوات ميشال عون والجيش السوري لم يخف عرفات تأييده للجنرال اللبناني [١٢٨]. غير أن زيادة حجم التواجد العسكري

السوري في لبنان نتيجة اتفاق الطائف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وانتصار السوريين على ميشال عون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في أثناء أزمة الخليج، وتعزيز السيطرة السورية على لبنان بفعل «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» السورية ـ اللبنانية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١، كلها أعلنت نهاية الوجود الفلسطيني المسلح المستقل في لبنان، بكل ما تحمله كلمة نهاية من معنى. وبقي مع ذلك مقاتلون من منظمة التحرير في ذلك البلد، لكنهم ما عادوا يمتلكون أسلحة ثقيلة، وبات عملهم محصورًا ضمن حدود ترسمها لهم سورية، إلا إذا كان نشاطهم سريًا.

كذلك لم يتنازل الأسد البتّة في شأن مسألة مركزية أخرى طالما كان لها أثر الشد والجذب في العلاقات الفلسطينية ـ السورية وهي، على وجه التحديد، ميل منظمة التحرير إلى القيام بمبادرات دبلوماسية مستقلة. وظل في هذا الصدد متمسكًا على الدوام بالموقف الذي حدده في مؤتمر حزب البعث في عام ١٩٨٥. حيث أعلن حينها بوضوح موقفه القائل إن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وإن شعب سورية ظل «عشرات السنين» يجند «كامل طاقاته البشرية والاقتصادية والعسكرية» في خدمة القضية الفلسطينية، وإن رفع شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» هو «بدعة» «يريدون [منها] أن يفرغوا قضية فلسطين من مضمونها العربي» [١٢٩]. لكن كان ذلك، من وجهة نظر فتح، يدل عمليًا على أن مصالح نظام الأسد، أو في أحسن الأحوال مصالح سورية، تتقدم على مصالح منظمة التحرير أو مصالح الشعب الفلسطيني. ذلك أن قادة فتح أضحوا حينها يشكون كل الشك في عبارات الأسد القومية التي صارت في رأيهم أقرب ما تكون في طبيعتها إلى أداة من أدوات التلاعب أو الانتصار اللفظي الرتيب لرمزية بعثية. ومن العوامل الأكيدة التي شكلت حافزًا للأسد على هذا الصعيد قناعته الراسخة بأنه ما دام ميزان القوى الإقليمي مائلًا لمصلحة إسرائيل فإن الدبلوماسية لن تسفر عن نتائج لها أهمية تذكر ـ ومن هنا كان مفهومه عن «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل ـ وأن الخطوات الدبلوماسية المنفردة لمنظمة التحرير ستصب في مصلحة إسرائيل، وقد تؤدي إلى المزيد من الفرقة بين العرب أو أنها ستضعف موقف سورية التفاوضي.

في العمق، فإن تباعد الرؤى بين الأسد ومنظمة التحرير، وكذلك اختلاف رديهما على قوة إسرائيل، يرجعان كلاهما إلى عدم تشابه موقفيهما الموضوعيين. كان الأسد في موقف يسمح له بأخذ ما يحتاج إليه من وقت حتى يتمكن من تحقيق التوازن الاستراتيجي، أو على الأقل، ميزان قوى لا يميل بشكل كارثي لمصلحة إسرائيل. أما جمهور منظمة التحرير، أي الشعب الفلسطيني، فكان، ولا يزال، مكبلًا في أرضه وخارجها على حد سواء، وكان يتحمل يوميًا، ولا يزال، وطأة قوة إسرائيل. وبقدر ما يتعلق الأمر بمنظمة التحرير فإن انعدام الفاعلية ستكون عقوبته موتها. لذلك فإن الظروف المعيشية لشعبها وغريزتها في الحفاظ على ذاتها كانا أمرين أجبراها على بذل كل ما تملكه من جهد على الصعيد الدبلوماسي لأن خيارها العسكري ضاق كثيرًا، ويرجع معظم الفضل في ذلك إلى جهد الأسد نفسه.

في كل حال، كان من الممكن تلمّس نبرة عدم ارتياح سورية خفيضة في إثر تصاعد نشاط عرفات الدبلوماسي في أواخر عام ١٩٨٨. فقد استقبل الأسد ببرودة الخطاب الذي ألقاه رئيس منظمة التحرير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ودان فيه «الإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة»، كما أعلن قبوله قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وأعلن التزام منظمة التحرير العمل للوصول إلى «تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع

العربي ـ الإسرائيلي بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل»، ودعا «قادة إسرائيل» و«أهل الكتاب» إلى صنع السلام، «سلام الشجعان»، «تحت إشراف الأمم المتحدة» [١٣٠]. ووصف الأسد السياسة المعلنة في ذلك الخطاب بأنها سياسة تنازلات، وقال: «نحن لو كنا مكانه [أي مكان عرفات] لمارسنا أسلوبًا آخر. ولو رأينا أن الأسلوب ذاته هو الأسلوب الأفضل لسلكناه. لم نسلك هذا السبيل لأننا لا نعتقد أنه أفضل الطرق إلى السلام». [١٣١] وأثار خطاب عرفات نقدًا أكثر حدة من المنظمات الفلسطينية الخاضعة للنفوذ السوري، فشجب أبو موسى من الفصيل المنشق عن فتح ذلك الخطاب واصفًا إياه بأنه «خيانة». وكذلك دانت منظمة الصاعقة عرفات بسبب «خضوعه للمطالب الأميركية الابتزازية» ولاعترافه المجاني «بوجود الكيان الصهيوني» [١٣٢].

اتسمت ردة فعل الأسد على «الحوار» الذي أطلقه خطاب عرفات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير بشيء من التناقض. فبدا أولًا كمن ساورته الهواجس في شأنه، لكنه عاد ينظر إليه في آذار/مارس ١٩٨٩ بوصفه «خطوة إيجابية» [١٣٣]. وعلى أي حال، وصل الحوار إلى طريق مسدودة حتى قبل أن يعلق في حزيران/يونيو ١٩٩٠. وفي الحقيقة، بدا عرفات كما لو أنه، بمبادراته، قد ألقى بأهم أوراقه على الطاولة، ولم يضمن أي شيء بالمقابل، كما توقع منتقدوه.

لم يكن أمرًا غير ذي شأن أن تكون سورية هي البلد العربي الوحيد الذي لم يعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وهذا ما تعمّد الإشارة إليه أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في شباط/فبراير ١٩٨٩ [١٣٤].

فتح صفحة جديدة؟

مع التقلبات الحرجة في بنى علاقات القوة إقليميًا ودوليًا في مطلع عقد التسعينيات، لم يعد بإمكان منظمة التحرير والنظام السوري أن يستمرا في الشد باتجاهين مختلفين، أو أن يتابعا السعي وراء أهداف متضاربة من دون أن يكون في ذلك قدر من المجافاة للحس السليم. فانهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من نقص في إمداد سورية بأسلحة متطورة، وتدمير معظم قدرات العراق على يد الآلة العسكرية الأميركية خلال حرب الخليج، والكسب الواضح الذي حققته إسرائيل من هذه التطورات، هذه الأمور كلها أبرزت الحاجة الماسة إلى تنسيق الجهد، على الجبهة الدبلوماسية على الأقل. وكان لبحث منظمة التحرير عن التوافق مع سورية دوافع أخرى تتمثل في تفاقم سوء أوضاع الشعب الفلسطيني، والضرر الذي أصاب موقفها نفسه بفعل شدة قمع سلطة الاحتلال بقيادة الليكود، وهجرة اليهود السوفيات واسعة النطاق إلى إسرائيل، وعمليات الطرد الكاسحة للعمال الفلسطينيين وعائلاتهم من الكويت، والانخفاض الحاد في حجم تحويل الأموال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجميد ملوك دول الخليج وأمراؤها المساعدات المقدمة إلى منظمة التحرير ردًا على موقفها المتناقض في أثناء حرب الخليج، وازدياد نفوذ المنظمة الأصولية المنافسة لها، أي حركة حماس، بفعل استمرار وارداتها المالية من الخارج، وقدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية، وعدم الفاعلية الفاضح لسياسة «التنازلات المجانية» التي اتبعتها منظمة التحرير بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠.

أخيرًا، استعادت سورية ومنظمة التحرير علاقاتهما الطبيعية في أيار/مايو ١٩٩١، أي بعد نحو ثلاثة شهور من انتهاء حرب الخليج. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر التقى الأسد وعرفات في محاولة لصوغ موقف مشترك قبل مفاوضات مؤتمر مدريد

للسلام الذي اقترحته الولايات المتحدة. والتقيا لاحقًا في اجتماعين اثنين، الأول في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتبادل وجهات النظر في شأن الجولة الأولى من المحادثات، والثاني في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بناء على طلب الأسد الذي كان تواقًا لإعادة الحياة إلى عملية السلام وإنهاء أربعة شهور من الجمود في مسألة إبعاد إسرائيل لنحو أربعمئة فلسطيني إلى منطقة مقفرة في جنوب لبنان [١٣٥].

ياسر عرفات يمضي في سبيله

إذا كانت حدة انعدام الثقة بين منظمة التحرير والنظام السوري قد خفت فإنه لم ينته تمامًا. وفي سياق محادثات السلام (ونذكر هنا أن القيادة في إسرائيل بين حزيران/يونيو ١٩٩٢ وأيار/مايو ١٩٩٦ كانت لحزب العمل، وهو حزب أكثر اعتدالًا وأقل تصلبًا من حزب الليكود) حاول الإسرائيليون الاستفادة من انعدام الثقة ذاك، فكانوا يوحون تارة أنهم سيختارون عقد صفقة مع الفلسطينيين من دون علم السوريين، ويوحون تارة أخرى أنهم سيتبعون استراتيجية «سورية أولًا» في التفاوض تاركين الفلسطينيين يحتارون في شأن ما يدور.

في بادئ الأمر، لم يسمح الفلسطينيون ولا السوريون للإسرائيليين بالتلاعب بهم بعضهم ضد بعض. ورفض الأسد علنًا الصفقات «المنفردة» أو «الجزئية» والحلول «الانتقالية» أو «أنصاف الحلول»، وأصر على «سلام شامل مقابل انسحاب كامل» من مرتفعات الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى [١٣٦]. وعلى الرغم من تمسكه الدائم بهذه الصيغة، فإنه أبدى استعداده في أيار/مايو ١٩٩٣ للقبول بإمكانية السير بسرعات مختلفة في مسارات التفاوض المختلفة. كما ألمح إلى استعداده ـ في حال أدى ذلك التفاوت في السرعات إلى التوصل إلى اتفاق في أحد المسارات قبل غيره ـ لدراسة إن كان التوقيع على اتفاقات ثنائية سيخدم المصلحة الجماعية لكل الأطراف. لكنه ربط ذلك بوجود «ضمانات» بإحراز تقدم مماثل على المسارات الأخرى كلّها، وأضاف قائلًا: «كذلك ستؤخذ عوامل أخرى في الاعتبار» [١٣٧].

أما عرفات فمضى في نهاية المطاف في سبيله معتمدًا على نفسه، وسمح بإجراء محادثات طويلة مع إسرائيل عبر قنوات جانبية في النرويج في عام ١٩٩٣، وهي محادثات كتمها لا عن سورية وبقية الدول العربية وحسب، بل عن معظم كبار مساعديه أيضًا. وأفضت تلك العملية إلى التوصل إلى مسودة اتفاق في أوسلو في ١٩ آب/أغسطس في العام ذاته، وأعلن عنها في ٣١ آب/أغسطس. كما أفضت إلى تبادل رسائل تضمنت اعترافًا متبادلًا بين إسرائيل ومنظمة التحرير في ٩ أيلول/سبتمبر، وإلى توقيع «إعلان مبادئ» في واشنطن بعد أربعة أيام بشأن حكم ذاتي فلسطيني محدود. ولاحقًا، تمخضت عملية التطبيق عن ثلاث اتفاقيات مرحلية، أولاها تلك الموقعة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، وحددت صلاحيات السلطة الفلسطينية والترتيبات الأمنية لسلامة المستوطنين اليهود في غزة وأعطت للإسرائيليين السلطة النهائية على المعابر؛ وثانيتها تلك الموقعة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، ونصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة، وفصلت السلطات التي سيتمتع بها الفلسطينيون في تلك المناطق؛ وثالثتها تلك الموقعة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ التي ألزمت إسرائيل توسيع سلطة الفلسطينيين على شؤونهم الداخلية في الأحياء العربية من مدينة الخليل، وفي كل المناطق الحضرية من التجمعات السكانية الأخرى في الضفة الغربية، وفي القرى العربية المحيطة بتلك المناطق حيث يكون لإسرائيل حق النقض أو الفيتو على كثير من وظائف الحكومة المهمة، كما ترجع إليها «المسؤولية النهائية» في المناطق الريفية، ويستمر وجودها العسكري في مناطق

كثيرة من الضفة الغربية، مع إقامة صلات بين الأجهزة الأمنية للطرفين [١٣٨]. أما القضايا الشائكة ـ أي تحويل السلطة الفلسطينية شبه المستقلة إلى دولة ذات سيادة، ورسم الحدود النهائية مع إسرائيل، ووضع القدس الشرقية، ومستقبل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، ومصير ملايين اللاجئين الفلسطينيين ـ فتقرر تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي المستقبلية، لكن وصول كتلة الليكود القومية المتطرفة إلى السلطة في عام ١٩٩٦ جعل إمكانية إيجاد حل لها عن طريق المفاوضات عرضة للخطر.

من الواضح أن طرائق عرفات في التفاوض تختلف اختلافًا ملحوظًا عن طرق الأسد الذي لن يوافق على أي صفقة مع إسرائيل إلا إذا حددت تفاصيل كل خطوة وشروطها وكذلك النتيجة النهائية تحديدًا دقيقًا وبشكل مسبق. ولكن يمكن تفسير النهج المختلف لعرفات ذاك أساسًا بموقفه الموضوعي المختلف وبمشكلات الشعب الفلسطيني الملحة ومعاناته الشديدة.

كما هو متوقع، أظهر الأسد استياءه من عدم اطلاعه على مفاوضات منظمة التحرير السرية مع إسرائيل في عام ١٩٩٣. وأما بالنسبة إلى نتائجها، فشعر فعلًا أن عرفات بفكه الارتباط بين المسارين السوري ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي سمح لإسرائيل أن تمسك بالأوراق الرابحة. وقال في معرض التعبير عن رأيه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إن منظمة التحرير خسرت، كما خسر العرب، ولم يربح سوى إسرائيل [١٣٩]. لكنه كان قد وافق على استقبال عرفات في دمشق قبل أسبوعين، في ٥ أيلول/سبتمبر، أي قبل تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وألمح إلى أنه لن يعارض الصفقة شريطة أن يضمن عرفات مساندة الشعب الفلسطيني الذي يحترم حقه في اتخاذ قراراته بنفسه [١٤٠]. وفي غضون ذلك، تابع دعمه لا لجماعة أحمد جبريل التي أكدت في ١٠ أيلول/سبتمبر أن «رحلة عرفات ستنتهي نهاية بائسة» فحسب، بل للفصيل المنشق عن فتح بقيادة العقيد أبي موسى الذي اتهم في اليوم ذاته عرفات بـ «الخيانة» وأحلّ «سفك دمه» [١٤١].

لعل أكثر ما يوضح تكتيكات الأسد المعقدة والمرنة هي تلك «الصلات الودية» التي أقامها بحركة حماس الأصولية التي رفضت محادثات السلام بقضها وقضيضها، وتشبثت برؤيتها القائلة إن «فلسطين أرض إسلامية من البحر إلى النهر، لا يصح التفريط بأي جزء منها... من قبل أي منظمة... أو حاكم، أو كل الحكام» [١٤٢]. وعندما سئل الأسد عن صلاته بحركة حماس أجاب: «لا غرابة في الأمر. قوى مختلفة لكل منها رؤيتها الخاصة المتميزة تشترك في لعبة. ويحصل أحيانًا أن العوامل المشتركة، أو على الأقل غياب التناقضات، تسمح لهذه القوى بأن تتعايش... أو تتعاون» [١٤٣].

أما بالنسبة إلى المحادثات السورية ـ الإسرائيلية، فوافق الأسد على استئنافها في عام ١٩٩٤، لكنها ظلت تسير ببطء شديد منذ ذلك العام حتى الانتخابات الإسرائيلية في أيار/مايو ١٩٩٦ من دون أن تسفر عن نتيجة، على الرغم من أن النهج الذي اتبعه لم يكن يخلو من المرونة. وهكذا وصف السلام مع إسرائيل بأنه «خيار استراتيجي» بالنسبة إلى سورية، ودعا إلى «علاقات سلم عادية» و«سلام حقيقي» يضمن «مصالح الجميع»، وذلك في كلمة ألقاها في جنيف في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون [١٤٤]. كما وافق في مرة أخرى، في أواخر عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥، على تطوير الحوار ليشمل مفاوضات مباشرة بين وفدين رفيعي المستوى يضمان رئيسي الأركان في البلدين

لبحث مسائل تفصيلية كالمناطق الآمنة والمناطق منزوعة السلاح، لكنه أصر، من خلال وزير خارجيته، على أن تكون الترتيبات «متوازنة ومتوازية ومتساوية» [١٤٥] .

في بداية الأمر، كل ما استطاع الأسد أن يأخذه من رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين، من خلال الإسرائيليين الذين شاركوا في المفاوضات، هو التزام بانسحاب «جزئي» أو «مرحلي» من مرتفعات الجولان مقابل «سلام كامل» [١٤٦] . ويبدو أن رابين وافق لاحقًا بشكل سري، في تموز/يوليو ١٩٩٤، على انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان حتى «خطوط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧»، وذلك كما ورد على لسان الأسد وعلى لسان سفيره إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ [١٤٧]. كما يبدو أن ثمة ما يؤكد ذلك في تقرير بثته إذاعة الجيش الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مفاده أن إسرائيل وافقت على «انسحاب كامل من الجولان» خلال ثلاث سنوات. غير أن رابين قال في ٨ أيلول/سبتمبر في «توضيح» علني لذلك البيان: «لسنا مستعدين لإلزام أنفسنا في شأن عمق انسحابنا قبل أن يوافق السوريون على عدد السنوات التي سيستغرقها ذلك». وتابع قائلًا: «وهذه المدة يجب أن تكون أكثر من ثلاث سنوات، لأن مدة الثلاث سنوات تتعلق بالخط الأول فقط» [١٤٨] . وخلال المراحل المتتالية من المحادثات ظل رابين، ومن بعده شمعون بيريز، يربطان كل ما يوافقان عليه بمزيد من الشروط المسبقة من قبيل إجراء «استفتاء» للإسرائيليين على أي انسحاب، وإقامة نقطة مراقبة على جبل حرمون الاستراتيجي في الجولان، والسيطرة على موارد المياه في الأراضي المحتلة، وبالتالي دفع حدود إسرائيل إلى الشرق من خط الحدود الحالي؛ وكانت هذه الشروط المسبقة كلها تأتي بدورها مشروطة دائمًا بموافقة السوريين المسبقة على سلام كامل يجري على مراحل، وعلاقات دبلوماسية وحدود مفتوحة وحرية حركة الأفراد والبضائع، وغيرها من المتطلبات [١٤٩] .

تعرض الموقف الإسرائيلي لنقد شديد في الصحافة السورية، حيث أبدت صحيفة الثورة عداء خاصًا لتأكيد رئيس الوزراء إسحق رابين في عام ١٩٩٥ أنه لن يتخلى عن «سنتيمتر واحد من الجولان» إلا بموجب استفتاء الإسرائيليين على ذلك، وقالت إن «عرض الجولان على الاستفتاء، وهو أرض سورية محتلة... يشكل استخفافًا بقرار مجلس الأمن الذي اعتبر قرار ضم إسرائيل للجولان باطلًا ولاغيًا» [١٥٠] . وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ استنكرت صحيفة تشرين «الإشارات الإسرائيلية المتناقضة» و«الشروط التعجيزية» التي تطرحها، والتي لن تؤدي إلا إلى إعاقة عملية السلام [١٥١]. لكن رفض الأسد أن تباشر سورية إجراءات التطبيع بالتوازي مع مجرد انسحاب جزئي وفي غياب التزام إسرائيلي واضح بالانسحاب الكامل من الجولان، وقرار رئيس الوزراء الجديد شمعون بيريز بالدعوة إلى انتخابات إسرائيلية في أواخر أيار/مايو، ساهما أيضًا في تجميد العملية. ثم جاء صعود بنيامين نتنياهو من حزب الليكود إلى السلطة، ورفضه صيغة الأرض مقابل السلام، ليقلصا من فرص الوصول إلى أي تفاهم بين سورية وإسرائيل في المستقبل المنظور.

التعاون مجددًا

سرعان ما أدى استلام حزب الليكود زمام الحكم في إسرائيل إلى ظهور صعوبات جديدة أمام الفلسطينيين، وبروز عقبات جديدة في الطريق نحو السلام الذي سبق لعرفات وبيريز أن مهداه جزئيًا.

بالعودة بالتاريخ إلى الوراء، إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، يومها وردت إلى

صحيفة نيويورك تايمز رسالة مفتوحة موقعة من ٣٨ شخصية يهودية أميركية مرموقة، من بينهم العالم الكبير ألبرت آينشتاين، توضح أن حزب حيروت ـ وكان يقوده حينها مناحيم بيغن وبات المكون الرئيس لليكود ـ هو «حزب سياسي يشبه من حيث تنظيمه وأساليب عمله وفلسفته السياسية ودعوته الاجتماعية الأحزاب الفاشية والنازية». ومضت الرسالة تقول عن هذا الحزب «إنه يبشر داخل المجتمع اليهودي بأفكار هي مزيج من القومية المتعصبة والتصوف الديني والتفوق العنصري» [١٥٢]. وفي ذلك ما يصف بصدق طبيعة سلوك العناصر القومية المتعصبة في الحزب تجاه الفلسطينيين، في تلك الأيام وفي ما بعد، ونهجهم في الأراضي المحتلة منذ أن استلموا السلطة مجددًا في أيار/مايو ١٩٩٦.

من خلال «الوقائع» التي تواصل حكومة إسرائيل بقيادة حزب الليكود إيجادها على الأرض في القدس الشرقية العربية ـ مثل مصادرة الأراضي العربية؛ وتسريع عملية إزالة منازل العرب «غير المرخصة»؛ وزيادة عدد المستوطنين اليهود؛ وتدمير مأوى للعجزة تعود ملكيته إلى العرب؛ وإغلاق المؤسسات العربية التي تقدم الأموال الضرورية بشكل ملح لترميم المنازل؛ وشقّ نفق تحت المسجد الأقصى في ساعات متأخرة من الليل؛ والسعي الحثيث إلى تنفيذ مشروع مستوطنة لنحو ٣٠ ألف يهودي في منطقة تقع في الجزء العربي من المدينة تدعى جبل أبو غنيم، أو هارحوما كما يدعونها بالعبرية ـ فإنه من الصعب تفادي استنتاج أن هذه الحكومة تسعى إلى فرض إرادتها على الفلسطينيين بالقوة وأنها تنتحل لنفسها السيادة الكاملة في القدس، على الرغم من أن معظم دول العالم لا تزال تنظر إلى القدس على أنها مدينة متنازع عليها، وأن مصير الجزء الشرقي منها سيتقرر في محادثات الحل النهائي وفقًا لاتفاقيات أوسلو.

على نحو مشابه، فإن قيام إسرائيل بإعادة نشر قواتها بموجب بروتوكول الخليل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وانسحابها من نحو ٨٠ في المئة فقط من الخليل، واحتفاظها بسيطرة أمنية كاملة على الجزء الباقي، إضافة إلى منع الفلسطينيين منعًا باتًا، بموجب أمر عسكري، من تشييد أي بناء أو ترميمه في هذا الجزء الذي يضم المدينة القديمة كلها ويشكل الفلسطينيون الأغلبية الكبرى من سكانه، كل ذلك يشير إلى أن مصالح وحاجات نحو ١٢٠ ألف فلسطيني من سكان المدينة هي، من وجهة نظر الحكومة التي يقودها الليكود، أقل أهمية من مصالح ومشاعر نحو ٤٥٠ مستوطنًا يهوديًا [١٥٣].

في تناقض صارخ مع المعاملة القومية المتعصبة وقصيرة النظر التي يعامل بها بنيامين نتنياهو الفلسطينيين، جاءت دعوة رئيس الوزراء الأسبق شمعون بيريز في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٨ إلى اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية، وقال: «لا يحق لنا أخلاقيًا في أن نسيطر على شعب آخر. إنهم جديرون بأن يكون لهم حياتهم واحترامهم واستقلالهم» [١٥٤].

تلك الظروف الجديدة؛ وعدم التخلي للسلطة الفلسطينية إلا عن قدر محدود من الحكم الذاتي في جيوب صغيرة منعزلة وغير متصلة بعضها ببعض؛ وإصرار بنيامين نتنياهو على استبعاد قيام دولة فلسطينية، وعلى التراجع عن القيود التي وضعتها حكومة حزب العمل على توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية [١٥٥]، وعلى زيادة مصادرة أراضي الفلسطينيين من أجل إنشاء الطرق الالتفافية والمناطق الأمنة حول تلك المستوطنات، وعلى فرض تفسيره الخاص للاتفاقيات السابقة ورؤيته الخاصة للجدول الزمني للانسحابات القادمة ومداها، أو على حد تعبير عرفات «تحويل المفاوضات إلى إملاءات» [١٥٦]؛ وأخيرًا، محاولة نتنياهو تحويل قوات

الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية إلى ذيل للجيش الإسرائيلي وتكليفها، على حد تعبير صحيفة تشرين السورية، «بدور كدور» جيش أنطوان لحد المدعوم من إسرائيل في المنطقة التي أعلنتها إسرائيل من طرف واحد «منطقة آمنة» في جنوب لبنان [١٥٧] ـ هذه العوامل كلها دفعت عرفات إلى إصلاح الأمور بينه وبين الأسد. فبادر عرفات في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٦، بوساطة مصرية، إلى لقاء الرئيس السوري في اللاذقية. واتفق الاثنان على الحاجة إلى موقف عربي موحد خلال المرحلة القادمة من عملية السلام. كما ساند عرفات رغبة سورية الدائمة في انسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان، في حين أعرب الأسد عن تأييده لأمل الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها [١٥٨]. ولعل الأسد كان يقف ضد قبول عرفات ببروتوكول الخليل المرحلي غير المتكافئ، لكن الزعيمين ظلا متمسكين بقوة بأهدافهما النهائية التي توافقا عليها.

بعض الاستنتاجات

أي ضوء تسلطه تفاصيل العلاقات بين الأسد والاتجاه السائد في فتح بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٧ على صفات الأسد وأهدافه وأساليبه؟

تؤكد تلك التفاصيل صورته قائدًا ذا موهبة خاصة في التكتيكات السياسية وأستاذًا في فن تفريق صفوف الخصوم وضرب بعضهم ببعض لما فيه مصلحته النهائية. وفي لبنان الذي كان مسرحًا لصدامات متكررة في المصالح بين فتح والنظام السوري، قام الأسد، كما تقدم شرحه بإسهاب، بالمناوبة بين تقديم الدعم وتوجيه الضربات بوسائل مباشرة أو ملتوية لكل طرف من الأطراف الرئيسة في الحرب الأهلية، وشق صفوف كل طرف من طرفي النزاع، ملحقًا الضعف في غضون ذلك بكلا الفريقين ومغيرًا ميزان القوى المحلي لمصلحته. وعلى نحو مشابه، فإنه لما واجه صعوبة في إخضاع منظمة التحرير لغاياته، نشّط الفصائل الفلسطينية التابعة له، وحاول من خلالها استمالة التنظيمين الفلسطينيين المستقلين، أي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بغرض زعزعة فتح وشل دورها القيادي؛ وعندما سنحت الفرصة أحدث شرخًا في صفوف فتح نفسها. غير أن الأسد لم يكن قادرًا على الدوام على استخدام الفصائل الفلسطينية، حتى المقرّبة منه، لضرب فتح ساعة يريد، وهذا ما أثبتته مرحلة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ من «حرب المخيمات». وكانت قدرته على التلاعب بتلك الفصائل تزداد عندما تتطابق نزاعاتها المتبادلة على نزاعاته مع فتح.

كذلك فإن تاريخ العلاقات بين الأسد وفتح يولد الانطباع بأنه لا يرتاح، في المناطق التي يسعى إلى بسط نفوذه عليها، لحلفاء ليسوا أدوات لديه، أو بعبارة أخرى، فإنه يبدو كمن يعتقد أن من كانوا صنيعته هم وحدهم الحلفاء المخلصون والجديرون بالثقة.

في سياق صراع الأسد للسيطرة على لبنان، قام بنسف تحالفات وبناء جسور ـ على نحو متتال تارة وعلى نحو متزامن تارة أخرى ـ مع مجموعات قومية عربية وأخرى انعزالية، ومع قوى علمانية وأخرى إسلامية، ومع أحزاب يسارية وأخرى يمينية. ويصعب تفسير اختياره الحلفاء في لحظة معينة أو تغيير اصطفافاته إلا بأسباب تتعلق بمسائل سلطوية صرف، على الرغم من أنه كان يلبس خطواته دائمًا لبوس القومية العربية. والواقع أنه من الصعب على المرء ألا يستنتج أن القومية العربية ـ بمعنى توحيد الشعوب العربية تمييزًا لها من مجرد تنسيق جهد الدول

العربية، خصوصًا في مواجهة إسرائيل ـ قد تراجعت على يد الأسد من كونها هدفًا أو غاية أو قناعة فكرية لتصبح رمزية أكثر منها جوهرًا، أو أنها أصبحت مجرد وسيلة. وعلى أي حال، لم يكن من الممكن ـ في هذه المرحلة من تاريخ العرب على الأقل، وفي ضوء توزع القوى الدولي وقوة سورية الذاتية ومواردها ـ تجاوز تباعد مصالح الأنظمة العربية وتوجهاتها ولا صوغ الوقائع والحوادث وفقًا لخطوط قومية عربية.

تكشف الوقائع التي سبق ذكرها في هذا الفصل عن جانب آخر من شخصية الأسد هو قسوته. فعلى الرغم من قدرته على إبداء المرونة في سعيه إلى تحقيق أهدافه، وإعطائه فرصة للدبلوماسية، عندما تكون الظروف مواتية، لتقوم مقام السلاح في تحقيق العمل المطلوب، فإنه قادر أيضًا على استخدام القوة العمياء الشديدة في اللعبة عندما تكون سلطته في خطر، أو عندما يتعرض خط أساس من خطوط سياسته للتحدي. وبيّن العنف غير المألوف الذي تعامل به مع مدينة حماه التاريخية عندما تمرد عليه الإخوان المسلمون في عام ١٩٨٢ أن رعاياه راحوا ضحية هذا الجانب من سياسته بقدر لا يقل عن الفلسطينيين في معركة طرابلس في عام ١٩٨٣ أو في «حرب المخيمات» بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧. وصرخة تلك المرأة الفلسطينية وسط أنقاض المنازل وجثث النساء والأطفال بفعل القصف القادم من المواقع السورية جنوب طرابلس هي صرخة لا تنسى: «حافظ الأسد إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين!».

لكن لا مجال للشك في أن إسرائيل كانت مصدرًا لهواجس الأسد، وأن قوتها العسكرية كانت مثار قلقه الدائم، على الرغم من أن إضعاف منظمة التحرير كان الشغل الشاغل لكليهما في مراحل عدّة، خصوصًا في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣، على اختلاف أسبابهما الخاصة. وواقع الأمر أن قدرًا كبيرًا من سلوك الأسد تجاه منظمة التحرير يمكن تفسيره بدلالة الهدف الإقليمي الذي وضعه لنفسه والذي حاول تحقيقه بعناد بالغ، ألا وهو احتواء قوة إسرائيل والتوازن معها، وهو أمر يتطلب في رأيه قدرًا كافيًا من السيطرة على القوى الفاعلة في لبنان المجاور، أو خاصرته الرخوة بالتعبير العسكري، ذلك لأنه كان يدرك أن قوته لا تكفي للتغلب على إسرائيل وأن أي عمل عسكري طائش يقوم به عنصر خارج عن السيطرة قد يعرض جيشه لمخاطر لا حد لها.

على الرغم من نجاحه في أن يصبح الحكم في مصير لبنان، في الوقت الحالي على الأقل، ونجاحه في تجريد منظمة التحرير من سلاحها الثقيل ومنعها من تأدية أي دور عسكري جدي مستقل في لبنان، فإنه فشل في تحويلها إلى بيدق على رقعة شطرنجه الدبلوماسية. وأحد أسباب ذلك هو تلك الشبكة الواسعة من العلاقات التي نسجها قادة منظمة التحرير في العالم العربي واستفادتهم من عوامل الغيرة والاحتكاك التي تثير الفرقة بين الحكومات العربية. والسبب الآخر هو الانتشار الجغرافي لجمهور منظمة التحرير الفلسطينية، أي الشعب الفلسطيني الذي يقيم معظمه بعيدًا عن متناول الأسد.

من الواضح أن الأسد كان حاضر البديهة شديد الذكاء، ودل النهج الذي اتبعه منذ عام ١٩٩٠ على أنه منفتح على الظروف والمفاهيم الجديدة. وأظهرت مشاركته في عملية السلام التي رعتها الولايات المتحدة قدرته على المماطلة وتطويع أفكاره في سبيل مواجهة ما يطرأ من أمور، كما يمكن في الوقت نفسه ملاحظة نوع من نزعة الشك لديه في ما يتعلق بنتائج المحادثات، نظرًا إلى رجحان كفة القوة العسكرية الإسرائيلية والصعوبة الملحوظة في فك ارتباط حكومة الولايات المتحدة بمصالح

إسرائيل أو انتزاعها من لامبالاتها تجاه الحقوق العربية.
تؤكد تجربة الفلسطينيين (واللبنانيين) كلها مع الأسد ومع الإسرائيليين تلك الحقيقة التي أدركها القدماء ـ آخذين في الحسبان الفارق الذي أحدثته المعرفة والمهارات العقلية ـ عن الدور الذي لا يحسد عليه من لا يملكون القوة الكافية أو من لا حول لهم ولا قوة في عالم تحكمه القوة، أو إذا اقتبسنا الكلمات التي قيلت في القرن الخامس قبل الميلاد، ونسبها المؤرخ ثوكيديدس إلى سفراء أثينا إلى أهل ميلوس: «أنتم تعلمون، ونحن نعلم، بوصفنا بشرًا واقعيين، أن مسألة العدالة لا تطرح إلا بين أطراف متعادلة في القوة، وأن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله، وأن الضعفاء يعانون كما تحتم عليهم طبيعة ضعفهم» [١٥٩]. يبقى ذلك صحيحًا على الرغم من كل الهراء عن «النظام العالمي الجديد».
في الختام، لا بد لي من تذكير القارئ بأن ما عبّرتُ عنه من آراء واستنتاجات في هذا الفصل، وغيره من فصول الكتاب، إنما تستند إلى المصادر المتاحة، وأن طبيعتها التجريبية أمر لا مفر منه. وكان من الممكن أن يؤدي الوصول إلى ملفات النظام السوري الداخلية وملفات الحكومات الأخرى إلى تأويلات مختلفة. وحتى لو كان ذلك، فلا بد من أن نتذكر دائمًا أن كل تأويل يحمل، ولو من دون قصد، عنصرًا ذاتيًا. وفي هذا الخصوص يجدر بنا أن نتذكر تلك الملاحظة التي أوردها المؤرخ الهولندي بيتر جيل في عام ١٩٤٤ عندما قال: «التاريخ... سجال لا ينتهي» [١٦٠].

X حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح ([د.م.]، ١٩٦٩)، ص ٧.

X Abu Iyad and Eric Rouleau, My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle, Translation by Linda Butler Koseoglu (New York: Times Books, ١٩٨١), p. ٣٩.

X أبو اللطف (فاروق القدومي)، حديث مع مؤلف الكتاب، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥. ووفقًا لأبي اللطف فإن المؤسسين الأوائل لحركة فتح هم: ياسر عرفات، وأبو جهاد (خليل الوزير)، وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ومحمد يوسف النجار، وأبو اللطف. وأضاف أبو اللطف قائلًا إن أبا إياد (صلاح خلف)، وأبا مازن (محمود عباس)، وأبا سعيد (خالد الحسن) انضموا إلى قيادة فتح في عام ١٩٦٣.

X Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? (London: Sidgwick and Jackson, ١٩٨٤), يبدو أن مصدر رواية آلان هارت هو خالد الحسن الذي ذكر في حديث له في عام ١٩٨٣ مع هيلينا كوبان أن عام ١٩٦٣ هو عام تأسيس حركة فتح، وقد أوردت ذلك في كتابها: Helena Cobban, The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics (Cambridge, England: Cambridge University Press, ١٩٨٤), p. ٢٣.

X حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X أبو يحيى (مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)؛ حديث مع المؤلف، تونس، ٨ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X المصدر نفسه.

X وردت بالإنكليزية (Asakir District)، ولا وجود، على حد علمنا، لحي أو منطقة في دمشق باسم «عساكر». ولعل المقصود منطقة ما بالقرب من شارع ابن عساكر، وهو شارع طويل معروف في دمشق يمتد من ساحة باب مصلى وصولًا إلى منطقة الزبلطاني القريبة من ساحة العباسيين.

X أنا مدين ليزيد صايغ لما قدمه لي من تفصيلات متعلقة بالقاتل المفترض؛ حديث مع المؤلف، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

X تستند هذه الرواية إلى إفادات ياسر عرفات وأبي جهاد وأم جهاد وخالد الحسن، انظر: Hart, Arafat, pp. ٢٠١ ff.

X هما أبو اللطف ومحمد يوسف النجار.

X أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X على حد علمي لم يكن لحافظ الأسد ابن اسمه سليمان، والاسم هو لجده.

X كان إرسال هذه الرسالة إلى حافظ الأسد بعد سماحه بعقد المؤتمر الرابع لحركة فتح في سورية، وهي موجودة في أحد ملفات مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

X حديث مع المؤلف، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X انظر: Seymour M. Hersh, The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House (New York: Summit Books, ١٩٨٣), pp. ٣٢٤ ff, and Hart, Arafat, pp. ٣١٢ ff.

X اقتباس من: Newsweek, ٥/١٠/١٩٧٠, ورد في كتاب: Palestine Liberation Organization Research Center, Black September (Beirut: s.n.], ١٩٧١), p. ٩٥.

X اقتباس من: Newsweek, ٥/١٠/١٩٧٠, Palestine Liberation Organization Research Center, Black September, p. ٦١.

X اقتباس من رول شولدر (Rol Sholder) من الفرع الاسكندينافي للصندوق: Reuters, ٢٣/١٠/١٩٧٠, and Palestine Liberation Organization Research Center, Black September, p. ١٣٨.

X Palestine Liberation Organization Research Center, Black September, p. ١٤٢.

X انظر: Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I. B. Taurus, ١٩٨٨) (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٩), pp. ١٥٨-١٥٩.

X حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج ٤، ص ٥١.

X أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X Hersh, The Price of Power, p. ٢٤٧.

X حديث مع المؤلف، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X أبو إياد، حديث مع المؤلف، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الخامس العادي: ٤ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٧١ ([دمشق]: الحزب، ١٩٧١)، ص ٥٦.

X استخدم حافظ الأسد في حديثه كلمة «اللي بيقرّب» بالعامية السورية ومعناها الحرفي: يقترب بنية إلحاق الأذى.

X مقابلة مع أبي أياد، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X للاطلاع على النص العربي للاتفاق، انظر: كميل نمر شمعون، أزمة في لبنان (بيروت: [دار الفكر الحر، ١٩٧٧])، ص ١٤٥ - ١٤٧. وللترجمة الإنكليزية انظر: Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, Harvard Studies in International Affairs; ٣٨

Harvard ,Affairs International for Center :.Mass ,Cambridge)
.١٨٧-١٨٥ .pp ,(١٩٧٩ ,University

X كان السيناتور فولبرايت حينها رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية، وأشار إلى هذا التهديد في كلمته أمام مجلس الشيوخ الأميركي في آب/أغسطس 1974؛ انظر:
A :Kissinger and ,Israelis ,Arabs The ,Sheehan .F .R Edward
New) East Middle the in Diplomacy American of History Secret
.١٤٦-١٤٥ .pp ,(١٩٧٦ ,Press Digest Readers :York

X خطاب حافظ الأسد بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٦، الجمهورية العربية السورية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد (دمشق: [القيادة العامة]، ١٩٧٣)، ج ٦، ص ١٤٠.

X المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، المسألة اللبنانية بين عهدين سوريين (١٩٨٤)، ص ١٢ - ١٣.

X مقابلة مع أبي إياد، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ص ١٥٥ و١٥٧.

X Hart ,Arafat ,pp. ٣٦٤-٣٦٥.

X أقرت القمة العربية التي عقدت في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ منح دول المواجهة ١,٣٦٩ مليار دولار، خصصت منها ٣ في المئة لمنظمة التحرير الفلسطينية و٤٣ في المئة لسورية؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص ١٦٣.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص ١٦١.

X قرارا الأمم المتحدة ٣٢٣٦ و٣٢٣٧ في عام ١٩٧٤ هما القراران المتصلان بالشأنين المذكورين.

X وفقًا لأبي إياد فإن أدلة موثقة قدمها لاحقًا منشقون عن المكتب الثاني اللبناني بينت وجود تخطيط مسبق للمجزرة، كما بينت أن تنفيذها تم على أيدي عناصر من المكتب الثاني وأعضاء من حزب الوطنيين الأحرار الذي كان يتزعمه كميل شمعون؛
.١٦٤ .p ,Land My ,Home My ,Rouleau and Iyad Abu

X مقابلة مع أبي إياد، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X Abu Iyad and Rouleau, My Home, My Land, p. ١٨٠.

X Tabitha Petran, The Struggle over Lebanon (New York: Monthly Review Press, ١٩٨٧), p. ١٨٥.

X Kamal Junblat, Pour le Liban (Paris: Stock, ١٩٧٨), p. ١٥٤.

X Junblat, Pour le Liban, pp. ٣٨, et ٤٣.

X لمزيد من التفاصيل عن هذه الإصلاحات، انظر: Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, pp. ٥٢-٥٣.

X Eric Rouleau, «La Syrie dans le bourbier libanais; I. Le Complot», Le Monde, ١/٦/١٩٧٦.

X خطاب حافظ الأسد بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٦، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ج ٦، ص ١٤٨ - ١٥٢.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ج ٦، ص ١١٤.

X شمعون، أزمة في لبنان، ص ٤٠.

X شمعون، أزمة في لبنان، ص ١٩.

X Petran, The Struggle over Lebanon, p. ١٨٧.

X خطاب حافظ الأسد بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٦، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٣)، ج ٦، ص ١١٧ و١١٨.

X Petran, The Struggle over Lebanon, p. ١٨٧.

X شمعون، أزمة في لبنان، ص ١٦ و١٩.

X المصدر نفسه، وJunblatg, Pour le Liban, p. ٢٥.

X تستند الفقرة السابقة إلى روايات المصادر التالية: أبو إياد، حديث مع المؤلف، ١١ تموز/يوليو 1985؛ شمعون، أزمة في لبنان، ص ٣٠، و٤٣، ٥٨ - ٦١، وص ٦٣ - 72؛ الجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ج ٦، ص ١٢٨، وNew York Times, ١٩- ٢٠/٤/١٩٧٦.

X Junblat, Pour le Liban, pp. ٤٤, et ٤٨-٤٩.

X يستند ما ورد هنا عن الاجتماع إلى رواية كمال جنبلاط: Junblat, Pour le Liban, pp. ١٨٤-١٨٥, ورواية حافظ الأسد عنها للرئيس اللبناني الياس سركيس كما وردت في كتاب كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص ٣٦.

X مقابلة مع أبي إياد، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X خطاب حافظ الأسد بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٦، والجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ج ٦، ص ١٣٣.

X الجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ص ١٥٢ - ١٥٣.

X ورد الاقتباس في: بقرادوني، السلام المفقود، ص ٨٤.

X Seelye, U. S. Arab Relations, p. ٥.

X ريتشارد مورفي، محادثة هاتفية مع المؤلف، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

X Junblat, Pour le Liban, p. ٣٧, أدت هذه النزعة لاحقًا إلى ظهور تعبير لغوي جديد ما زال يستخدم في وزارة الخارجية الأميركية هو: «اللعب على طريقة هنري كيسنجر» (Play H. A. K)، انظر: Washington Post, ٣٠/٣/١٩٩٣,

X Abu Iyad and Rouleau, My Home, My Land, p. ١٨٨.

X انظر: Seale, Asad of Syria, pp. ٢٧٨-٢٨٠.

X نص البرقية موجود في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

X مقابلة مع أبي إياد، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

X ياسر عرفات في مقابلة مع أساتذة وباحثين جامعيين مصريين، مجلة فكر (باريس)، السنة الثانية، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١٥.

X «المؤتمر القطري السابع،» المناضل، العدد الخاص ١٢٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٥٩ - ٦٠.

X Yezid Sayigh, «Palestinian Military Performance in the ١٩٨٢ War,» Journal of Palestine Studies, vol. ١٢, no. ٤ (Summer ١٩٨٣), p. ٩.

X ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١٤، و:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War, Edited and Translated by Ina Friedman (New York: Simon and Schuster, ١٩٨٤), p. ٨٥.

X مقابلة مع أبي إياد، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X ياسر عرفات، فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١٥.

X نُقل هذا الحديث إلى ياسر عرفات من خلال المبعوث محمد شريف مساعدية الذي أرسله الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى دمشق؛ ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١٩.

X هذه تقديرات Associated Press وقد أوردها جانسن في كتابه: Michael Jansen, The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon (Boston, MA: South End Press, ١٩٨٣), p. ٤, ولم تسمح الرقابة الإسرائيلية حتى تاريخه بنشر أي تقرير عن العدد الفعلي للقوات الغازية.

X مقابلة مع أبي إياد، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٣٠.

X أبو إياد، حديث مع المؤلف، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X ثمة نسخة من هذه الرسالة موجودة في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

X إلى الأمام (مجلة تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة) (أيلول/سبتمبر ١٩٨٤)، ص ٤٤ وما يليها.

X لمعرفة المزيد عن أبي نضال، انظر كتاب: Patrick Seale, Abu Nidal: A Gun for Hire (New York: Random House, ١٩٩٢).

X ثمّة خطأ في الاسم، فأبو طعان اسمه مصطفى ديب خليل وليس حسين ديب.

X التقرير رقم ق/١٠٧٤٠/٨٠ بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري. في ذلك الوقت كانت دمشق تشتبه بشكل واضح بأن لأبي طعان صلة غير مباشرة بحوادث العنف التي اندلعت في طرابلس في آب/أغسطس ١٩٨٠.

X أحمد جبريل، في مجلة إلى الأمام، الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، ص ٥٠.

X مقابلة مع أبي اللطف (فاروق القدومي)، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

X رسالة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من أبي ماهر (محمد راتب غنيم)، دمشق، موجودة في ملف لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

X هي الأكاديمية العسكرية الملكية التي يتخرج فيها ضباط الجيش البريطاني ـ المترجم.

X النهار، ١/٦/١٩٨٣.

X Washington Post, ٢٤/٦/١٩٨٣.

X ما لم ترد الإشارة بخلاف ذلك، فإن جميع الملاحظات الواردة في هذه الفقرة والفقرات الثلاث السابقة تستند إلى مقابلات جرت في تونس بين ٦ و١١ تموز/يوليو ١٩٨٥ مع أبي إياد، وأبي اللطف، وخالد الحسن وأبي يحيى؛ وإلى حديث مع يزيد صايغ في ١٦ أيار/مايو 1993؛ وكذلك إلى الروايات التي وردت في واشنطن بوست Washington Post في ٢٠ و٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ وفي الفترة بين ٢٢ و٢٩ حزيران/يونيو من العام نفسه.

X Washington Post, ١٢/٧/١٩٨٣.

X الجمهورية العربية السورية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، النشرة السياسية الأسبوعية، العدد ٣١، ٢/٨/١٩٨٣، ص ٣. ووجدت نسخة من هذه النشرة في الملف المشار إليه سابقًا لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
X أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.
X تستند الملاحظات الواردة في هذه الفقرة والفقرة التي سبقتها إلى مقابلات مع قادة حركة فتح الذين ورد ذكرهم في الهامش رقم ٩٤ وإلى الروايات الواردة في: Washington Post, ٦-٣٠/١١/١٩٨٣, and ٣٠, ٢٣/١٢/١٩٨٣.
X Washington Post, ٦/١١/١٩٨٣.
X كشف عن ذلك أحمد سليمان الأحمد نفسه، انظر إفادته في الوطن العربي (باريس) (آب/أغسطس ١٩٨٨).
X كشفت عن ذلك «مصادر عليا في القدس» اقتبست منها: Time, ٢/١/١٩٨٤, p. ٦٦.
X Washington Post, ٢٥/٦/١٩٨٣.
X تستند الملاحظات الواردة في هذه الفقرة والفقرة التي سبقتها إلى مقابلة مع أبي أياد؛ وإلى الروايات الواردة في:Washington Post, ١٣, ٢٤, ٢٦/١٢/١٩٨٣, and ٦/١/١٩٨٤, وإلى نص الاتفاق الموقع في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤ الذي نشر كملحق للتقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث. انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي، (دمشق: الحزب، ١٩٨٥)، التقرير السياسي، ص ١٣٣ - ١٤١.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص ٨٥.
X ياسر عرفات في فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٥٩.
X فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥) ، ص ٦٠.
X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص ٨٦.
X مقابلة مع أبي إياد، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.
X عن المفاوضات بين ياسر عرفات والملك ونتائجها، انظر عرفات في فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٥٣ - ٥٦.
X فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٤٤.
X انظر: Milton Viorst, «Araft's Show of Stength», Washington Post, ٣٠/٤/١٩٨٧.
X ميرون بينفينيستي (نائب عمدة القدس الإسرائيلي الأسبق): Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A survey of Israel's Policies, AEI Studies; ٣٩٨ (Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, ١٩٨٤), p. ١٩.
X Washington Post: ١٦/٣/١٩٨٤, p. A16 and ٢٠/٣/١٩٨٤, p. B2.
X تعود عبارة «المصيدة القاتلة» إلى الصحافيين الإسرائيليين زئيف شيف وإيهود يعاري في كتابهما: Schiff and Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. ٣٠٨.
X ياسر عرفات في فكر (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٢١.
X المذكرة موجودة في أحد الملفات الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية عن

علاقاتها بالنظام السوري.

X ورد التقرير من مصادر في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط، انظر: New York Times, ٣/٦/١٩٧٤.

X Washington Post, ١١/٣/١٩٨٧

X تصريح لأكرم الحوراني أحد قادة المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، نشرة المعارضة رقم ٧ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١ - ٣.

X Washington Post, ٢٨/١١/١٩٨٦.

X أنا مدين ليزيد صايغ (محادثة، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٣) بالمعلومات المتعلقة بسلوك الفصيلين الأخيرين المشار إليهما. وأما بقية ما ورد في هذه الفقرة من معلومات فهي مستقاة من تصريح أكرم الحوراني في نشرة للمعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، رقم ٧، ص ٢.

X تم الكشف عن ذلك أولًا من مصادر في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية؛ انظر: Washington Post, ٧/١/١٩٨٧.

X مقابلة لأبي إياد مع الصدى (تونس) (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ١٣.

X طرح مراسل أميركي على حافظ الأسد سؤالًا عن هذا التحالف ولكنه تفادى الإجابة عنه؛ دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، مقابلة الرئيس الأسد مع Washington Post وHerald Tribune (بالعربية) في ١٨/٥/١٩٨٦، ص ٣٦ - ٣٧.

X تستند الملاحظات الواردة في الفقرات السابقة في جزء منها إلى مقابلات جرت في تونس بين ٦ و١١ تموز/يوليو ١٩٨٥ مع أبي إياد، وأبي اللطف، وخالد الحسن وأبي يحيى؛ وتستند في جزء آخر إلى الروايات التي وردت في: Washington Post, ١٧, ١٨/١/١٩٨٦; ١٥/٣/١٩٨٨, and ٣١/١/١٩٨٨.

X للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لنص البيان، انظر: Zachary Lockman and Joel Beinin, eds., Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation (Boston: South End Press, ١٩٨٩), pp. ٣٢٨-٣٢٩.

X Washington Post, ٢١/٣/١٩٨٩.

X حماس، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فلسطين، المادة ٦ (ص ٦) والمادة ١١ (ص ٩). وتصف حركة حماس في ميثاقها (المادة ٢٧، ص ٣٢) منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق [....] فوطننا واحد، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد وعدونا مشترك».

X Washington Post, ٨ and ١١/٧/١٩٨٩.

X Washington Post: ٢٧/١١/١٩٨٩, and ١٥/١٢/١٩٨٩.

X حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص ١٠٤ - ١٠٧.

X للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لكلمة ياسر عرفات، انظر: FBIS, «Daily Report, Near East and South Asia», ١٤/١٢/١٩٨٨, pp. ٣-١٠.

X مقابلة حافظ الأسد مع: Time, ٢٨/٣/١٩٨٩, pp. ٤٠-٤١.

X FBIS: «Daily Report, Near East and South Asia», ١٥/١٢/١٩٨٨, p. ٥, and ١٦/١٢/١٩٨٨, p. ١٠.

X مقابلة حافظ الأسد مع: Time, ٢٨/٣/١٩٨٩, p. ٤٠, and FBIS:

X «Daily Report, Near East and South Asia», ١٥/١٢/١٩٨٨, p. ٥, and ١٦/١٢/١٩٨٨, p. ١٠.

X تصريح لعبد الله حوراني: Time, ١٦/٢/١٩٨٩, p. ٩.

X Washington Post: ٢١ ١٠/١٩٩١; ٣٠ and ٢٣/٤/١٩٩٣, and ١٣/٥/١٩٩٣.

X Syria Times, ١/٣/١٩٩٣, p. ٥.

X مقابلة حافظ الأسد مع باتريك سيل، الوسط (لندن)، العدد ٦٧ (١٠ أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ١٤ و١٧.

X للاطلاع على مقتطفات من أكثر الاتفاقيات أهمية أو بعض الإضاءات عليها، انظر: Washington Post, ١, ١٠, and ١٤/٩/١٩٩٣; ٥/٥/١٩٩٤, and ٢٩/٩/١٩٩٥.

X مقابلة حافظ الأسد مع محرر صحيفة الأخبار (القاهرة) كما وردت في: Washington Post, ٢١/١٢/١٩٩٣.

X Washington Post, ٦/١٢/١٩٩٣.

X للاطلاع على مقتطفات من بيانات أحمد جبريل وأبي موسى، انظر: Washington Post, ١١/٩/١٩٩٣.

X عبرت حماس عن هذه الرؤية بهذه الصيغة في بيانها رقم ٧٣ في ٣١ نيسان/أبريل ١٩٩١.

X مقابلة حافظ الأسد مع باتريك سيل، الوسط، العدد ٦٧ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ١٧ و١٨.

X Washington Post, ٦/٩/١٩٩٣. وفي مقالة في آذار/مارس في صحيفة الثورة، ربط رئيس تحريرها، عميد خولي، بين «الموقف الواضح» لحافظ الأسد في جنيف وتأكيد الرئيس بيل كلينتون أن الولايات المتحدة كانت «مخلصة في سعيها إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة»، لكنه تذمر من فشل بيل كلينتون في دعم ذلك «بأي خطوة عملية» بسبب «الضغوط الشديدة» عليه من إسرائيل وأنصارها في الكونغرس؛ صحيفة الثورة، ١٩/٣/١٩٩٤.

X Washington Post, ٣٠/١٢/١٩٩٤; ٨/٤/١٩٩٥, and ٣٠/٦/١٩٩٥.

X انظر، على سبيل المثال: Washington Post, ٢٣/٤/١٩٩٤.

X للاطلاع على نص ملاحظات السفير وعلى مقتطفات من تصريح حافظ الأسد، انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٦، العدد ٢٩ (شتاء ١٩٩٧).

X Washington Post, ٩/٩/١٩٩٤

X Washington Post: ٤, ١٩, ٢٩, ٣٠/١٢/١٩٩٤; ١٤, ١٥, and ١٦/٣/١٩٩٥; ١١, ٣٠/٦/١٩٩٤; ١٥/٧/١٩٩٤; ٤, ١٧/١٢/١٩٩٥, and ١٣/١/١٩٩٦.

X الثورة، ٣٠/٥/١٩٩٥.

X تشرين، ٤/٣/١٩٩٦.

X New York Times, ٤/١٢/١٩٨٤. اهتديت إلى نص هذه الرسالة بفضل مراجع كتاب: George W. Ball and Douglas B. Ball, The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, ١٩٤٧ to the Present (New York: W. W. Norton, ١٩٩٣), pp. ٣٠٠-٣٠١.

X للاطلاع على خلاصة لبروتوكول الخليل والأمر العسكري المشار إليه، انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٣٠ (ربيع ١٩٩٧). يرجع عدم الدقة

في أعداد الفلسطينيين إلى عدم إجراء أي إحصاء للسكان في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧.

X Washington Post, ١٨/٥/١٩٩٨.

X بدت هذه السياسة، حتى بالنسبة إلى ثمانية من كبار مساعدي ساسة أميركيين سابقين من بينهم ثلاثة مستشارين لثلاثة وزراء خارجية، «سياسة معيقة تمامًا لهدف الوصول إلى حل تفاوضي». انظر: Washington Post, ١٦/١٢/١٩٩٦.

X Washington Post, ١٦/٣/١٩٩٧.

X تشرين، العدد ٦٧٧٠، ٢٥/٣/١٩٩٧، ص ١.

X بالاستناد إلى فحوى الاتفاق كما وصفه محمد الحسن في تقرير فلسطين (نشرة دورية تصدر عن مركز القدس للإعلام والاتصال: Palestine Report, ٢,٨ ٢/٨/١٩٩٦ p. ٤.

X Thucydides, The History of the Peloponnesian War, Edited in Translation by Sir R. W. Livingstone (London; New York: Oxford University Press, [١٩٤٣]; ١٩٧٨), Book V, para. ٨٩.

X Pieter Geyl, Napoleon, for and Against, Translated from the Dutch by Olive Renier (New Haven: Yale University Press, ١٩٤٩), p. ١٨.

الفصل الخامس والعشرون: خـــاتمة

تجنبتُ استخدام اللغة الأكاديمية في هذا العمل الذي يركز على السمات الأساسية للمجتمع الريفي السوري وعلاقاته الداخلية، وعلى الحركة البعثية وبنية موازين القوى في هذا البلد بعد عام ١٩٦٣. ذلك أن تلك اللغة صعبة على القارئ العادي، وهي أحيانًا تزيد في غموض الحقائق الراسخة والوقائع الخفية المتصلة بها بدلًا من توضيحها. كما تفاديت الأحكام التجريدية الشاملة، واكتفيت في تحليلي بمستوى بسيط من التعميم. ولم أحاول عقد مقارنة بين السيرورات الريفية والسياسية في سورية ونظيراتها في أجزاء أخرى من «العالم الثالث». وهي مقارنة ستكون قيّمة بالتأكيد لو تمّت، لكنها تفترض معرفة عميقة بكثير من المجتمعات الريفية والسيرورات السياسية في سياقات ثقافية وتاريخية مختلفة، وهي معرفة لا أدعي امتلاكها.

لن يكون من المجدي في هذا المقام تكرار الاستنتاجات كلّها ذات المستوى البسيط من التعميم التي توصلت إليها في هذا الكتاب. ذلك أن القراءة المتمعنة لصفحاته ستكشف بوضوح أن النموذج الذي اتبع في الكثير من فصول الكتاب يقوم على الانتقال من التعميم إلى ما يتصل به من أدلة تجريبية تؤكده. لذلك سأكتفي الآن بتسليط الضوء على أكثر النتائج صلابة وأعمقها دلالة.

إذا كان ثمة من مسلّمة لا تقبل الجدل في شأن المجتمع الريفي في سورية فهي أن الفلاحين لم يشكلوا جماعة اجتماعية متجانسة أو متماسكة طوال قرون الحكم العثماني وصولًا إلى الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، وهذا ما تجلى بأوضح ما يكون في الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) ضد الانتداب الفرنسي، وكذلك الأمر عندما أسس أكرم الحوراني الحزب العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٠. ذلك أن فلاحي سورية كانوا يختلفون بعضهم عن بعض من حيث التجربة التاريخية والولاء الديني والأفق الاجتماعي والمصالح الاقتصادية، وكذلك من حيث طبيعة استجابتهم لمختلف أشكال المتاعب أو الإلحاح أو القمع التي يتعرضون لها على يد ملاك الأرض الغائبين أو ملتزمي الضرائب أو المرابين أو شيوخ القبائل الأكبر أو الحكومات القائمة. وكما سبق تفصيله في موضعه، كان من الممكن التمييز فيهم بين المحاصصين والعاملين بأجر والفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة أو المتوسطة؛ وبين فلاحي الأراضي المشاع المتنقلين والفلاحين ذوي الإقامة الثابتة؛ وبين الفلاحين الجبليين الجريئين المقدامين ذوي الخلفية المقاتلة والفلاحين المستضعفين قاطني السهول الذين اعتادوا أنماط المقاومة الحذرة، وبين الفلاحين ذوي الروابط العشائرية القوية أو المتراخية والفلاحين ذوي الروابط الإقليمية فحسب؛ وبين الفلاحين الذين ينتمون إلى التيار الديني الرئيس السنّي والفلاحين الذين ينتمون إلى مختلف طوائف «البدع» الإسلامية الأخرى أو إلى الديانة المسيحية؛ وبين الفلاحين الذين ينتمون إلى جماعات صوفية والفلاحين الذين ليس لهم مثل هذا الانتماء؛ وأخيرًا، بين الفلاحين البستانيين الذين تمتعوا بمزايا هذه التركيبة المهنية منذ القرن السابع عشر وربما قبل ذلك، والفلاحين الزراعيين الذين لم ينظموا لغايات اقتصادية وسياسية إلا في العقود الأخيرة.

انعكس التداخل بين أبرز حوادث هذا القرن العشرين والعمليات التي ترجع إلى ماضٍ بعيد في حقيقة أن أكرم الحوراني ـ وهو أول زعيم سوري في التاريخ الحديث ركز انتباهه على الفلاحين وحياتهم القاسية التي لم يكن يكترث لها أحد، وسعى إلى التواصل معهم على اختلاف هوياتهم وفئاتهم على أمل صهرهم معًا في

قوة سياسية فاعلة وتوجيههم نحو التشديد على جذورهم العربية المشتركة ـ هو سليل عائلة من رجال الدين أسست الطريقة الصوفية الرفاعية في القرن الخامس عشر في منطقة حماه، وهي طريقة حظيت بقبول واسع في الريف السوري بسبب توجهها ابتداءً نحو الفلاحين، واجتهادها في خدمة أكثرهم فقرًا، والأصول الريفية لكبار دعاتها السوريين. ولكن يجب أن نضيف أن أكرم الحوراني نفسه كان يعارض بشدة ما تشجعه تلك الطريقة من سلبية وعطالة اجتماعية.

كذلك، لم تكن صدفة تاريخية أن استمد الحوراني وحزبه الدعم الأساس في حماه نفسها من حي العليليات الذي كان يقطنه آنذاك فلاحون بستانيون وكان يقع خارج أسوار المدينة أيام العثمانيين.

مما كانت له أهمية بالغة تشجيع الحوراني لكثير من شباب أعضاء حزبه، ممن يتحدرون من أسر ريفية أو حضرية ذات وضع اجتماعي متوسط أو متواضع، على الانضمام إلى الدراسة المجانية في الكلية العسكرية في حمص وتأمين موطئ قدم لهم في سلك الضباط. وعلى الرغم من قوله لاحقًا في عام ١٩٧٠: «علمتني التجارب أن أي انقلاب عسكري هو ضد مصلحة سورية وضد الديموقراطية» [١]، فإن ميله خلال أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته إلى توجيه أنصاره الشباب نحو المهنة العسكرية كان أحد العوامل المهمة التي ساهمت في إحكام سيطرة العناصر ذات الأصول الريفية، في لحظة محددة، على القوات المسلحة، وعلى الدولة في نهاية المطاف. غير أن ما ساعد في هذه العملية أكثر من غيره هو طغيان عدد المجندين العاديين وصف الضباط والضباط الصغار من أصول فلاحية في قوام الجيش، وهو أمر لا تفسره كثيرًا حقيقة أن الفلاحين كانوا يشكلون قبل أواسط الستينيات أغلبية واضحة من عدد السكان الناشطين اقتصاديًا، ولا مرسوم عام ١٩٥٥ الذي سمح للسوريين بدفع بدل نقدي لقاء إعفائهم من الخدمة الإلزامية في الجيش قدره ٥٠٠ ليرة سورية كانت تعادل نحو ١٤٠ دولارًا أميركيًا وفقًا لأسعار صرف السوق الحرة حينها، وهو مبلغ لم يكن بمقدور فقراء الفلاحين دفعه. والواقع هو أن أقدارهم كانت تتجه نحو الأسوأ نتيجة الزيادة الضخمة في عدد السكان في الأرياف، وازدياد البطالة الجزئية، وتزايد الضغط على مقومات الحياة، وتزايد استخدام الآليات الزراعية التي تستخدم الطاقة وتوافر العمل البشري، وازدياد حصة ملاك الأرض الغائبين أو أصحاب رأس المال من الإنتاج، وخسارة الفلاحين المحاصصين في كثير من المزارع حقوقهم المتعارف عليها منذ زمن طويل والمتمثلة بوراثة حق إشغال الأرض. والعوامل السابقة لم تجعل من الصعب على فقراء الفلاحين أن يتجنبوا الخدمة العسكرية الإلزامية فحسب، ولا هي دفعتهم إلى النظر إلى الخدمة العسكرية الدائمة بوصفها خيارًا ومصدرًا أفضل للدخل وحسب، بل زادت أيضًا من فرص تأثرهم بما يطرحه الحوراني وحزبه، الحزب العربي الاشتراكي، من أفكار وبرامج.

على العموم، ثمة نتيجة أخرى تعززها الأدلة بقوة ولا بد من التشديد عليها، وهي أن العقيدة البعثية تاريخيًا لم تمثل قوة واحدة، بل مجموعة من العناصر التي كانت لها، على الرغم من ارتباطها، بعضها ببعض بطرائق مختلفة، أهداف اجتماعية وآفاق فكرية متباينة. وفي الجوهر، لم يكن حزب البعث في بداياته، أي بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٢، حزبًا ذا توجه فلاحي، بل حزبًا مقترنًا بمثال القومية العربية، فمؤسساه الرئيسان كانا من أسرتين حضريتين تعملان في تجارة «البوايكية» أي تجارة الجملة للحبوب والقمح والشعير، وترعرعا في بيئة تعزز احترام الميول القومية العربية، وهو ما امتاز به، إلى جانب كثيرين من أفراد النخبة الثقافية الإنتليجنسيا الحضرية، كثر من أبناء طبقة التجار الذين عاد عليهم تقسيم الولايات العربية في الإمبراطورية

العثمانية بعد عام ١٩١٧ بالضرر الكبير من حيث حرية حركة التجارة المحلية وقدرة الاقتصاد على الحياة في الأراضي المجزأة. وفي أواسط عقد الأربعينيات انضم إلى حزب البعث كثيرون من الشبان العلويين اللاجئين ممن فقدوا منازلهم في أعقاب ضم تركيا للواء الاسكندرون ذي الأغلبية العربية في عام ١٩٣٩، وهو ما زاد في اتقاد حماسة المشاعر القومية العربية في صفوف الحزب. وكان لنكبة فلسطين في أواخر الأربعينيات أثر مشابه لكن أشد عمقًا بسبب جسامة مأساتهم وفداحة نتائجها.

لم يحظ حرّاث الأرض بانتباه كبير من حزب البعث حتى «وحدته» مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة الحوراني في عام ١٩٥٣. غير أن تلك «الوحدة» كانت تحالفًا بين القادة أكثر منها اندماجًا على مستوى القواعد الحزبية، وظل العدد الكبير من الفلاحين أنصار الحوراني يعمل وفق توجيهاته. والواقع أن حزب البعث لم يضرب قط بجذوره عميقًا في القرى، غير أنه ساهم مساهمة ملحوظة في نمو إنتليجنسيا ريفية واعية سياسيًا. فقد كان في صفوفه كثيرون من الطلاب وفي أطره القيادية كثيرون من المعلمين الذين ينحدرون من أصول فلاحية أو ريفية، انشدوا إليه نتيجة عدائه الشديد للظلم الاجتماعي وللتمييز بين الطوائف.

على النقيض من ذلك، أولى التيار السائد بين البعثيين «الانتقاليين» في عقد الستينيات أهمية بالغة منذ البداية للفلاحين وأوضاعهم، فزاد بشكل كبير الحصة المستحقة من الإنتاج لفئة من لا يملكون أرضًا، وخفض مجددًا سقف الملكية الخاصة للأرض، وسرّع وتيرة توزيع الأراضي المصادرة بموجب قوانين الإصلاح الزراعي، وأعفى الفلاحين المستفيدين من ثلاثة أرباع قيمة الأرض، وأعفاهم في بعض المناطق من دفع أي مبلغ على الإطلاق، كما عزز الحافز التنظيمي الذي أطلقه الحوراني بين الفلاحين، فأنشأ خلال النصف الثاني من العقد اتحادات فلاحية في أكثر من ١٥٠٠ قرية.

على العكس من حزب البعث القديم الذي كان قادته وناشطوه مدنيين بشكل ثابت ومطرد، فإن البعث «الانتقالي» ظل حتى عام ١٩٦٧ يستند جوهريًا إلى تحالف قلق ضمن القوات المسلحة بين مجموعات متباينة اشتركت في أن لها أصولًا ريفية متشابهة وتوجهات ريفية متشابهة، وضمت علويين من مناطق اللاذقية وحمص وحماه، وإسماعيليين من مصياف وسلمية، ودروزًا من جبل العرب، وسنّة من مناطق حوران ودير الزور ومن بلدات ريفية صغيرة مختلفة. غير أن مركز الثقل الحقيقي للحزب ونظامه في تلك المرحلة كان الحلقة الداخلية للجنته العسكرية السرية، ومن ثم المكتب العسكري الذي خلفها. ولم يكن معظم أعضاء تلك اللجنة أبناء فلاحين محاصصين لا يملكون أرضًا أو فلاحين محرومين، ولكنهم كانوا ينحدرون من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطة أو الأقل شأنًا ممن كانوا في حالة صعود اجتماعي منذ عام ١٩٣٠، وهو ما يرجع أساسًا إلى ما أوجدته حكومة الاستعمار الفرنسي من مناطق خاصة ذات حكم شبه ذاتي في جبل الدروز ومناطق العلويين، وإلى سياسة تلك الحكومة في دعم الوجهاء الريفيين وإقامة توازن بين الأرياف والمدن.

في عام ١٩٦٨ انهار التحالف الذي كان قائمًا بين جماعات عسكرية ريفية مختلفة بفعل الضغط الداخلي الذي ظل يتعرض له منذ عام ١٩٦٣، تاركًا الهيمنة الحاسمة على القوات المسلحة في يد جناح يسيطر عليه ضباط جيش علويون. ولم يكن هؤلاء الضباط أنفسهم بمنأى عن الخلافات، فانقسموا مرة أخرى. وظهرت حالة غير مستقرة من «ازدواج السلطة» بين مجموعتين، الأولى بقيادة اللواء صلاح جديد، وكانت تمسك بزمام الأمور في الجناح المدني للحزب، وتدفع نحو تغييرات داخلية

بنيوية أعمق، والثانية بقيادة اللواء حافظ الأسد، وتسيطر على معظم الوحدات الحساسة في القوات المسلحة وتعطي الأولوية لمسائل الأمن القومي في أعقاب النتائج الرهيبة لحرب عام ١٩٦٧. واستمر «ازدواج السلطة» حتى عام ١٩٧٠ بخروج حافظ الأسد منتصرًا بعد أن عمق قاعدة التأييد له في صفوف الجيش.

كان حافظ الأسد، في السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية، منذ البداية وفي الجوهر، بنّاء إجماع، ولم يتحول عن هذه النزعة الأساسية إلا موقتًا في الأعوام المليئة بالمتاعب من التمرد المسلح للمقاتلين الإسلاميين. وعلى الرغم من اهتمامه الدائم برغبات الفلاحين، فإنه لاحظ باكرًا أن إحدى الطرائق الناجعة للمّ شمل البلد وضمان استمرار سلطته هي بناء الجسور مع التجار ورجال الصناعة في المناطق الحضرية وتأمين مصلحة لهم في نظامه. هكذا سمح لهم بدور أكبر في اقتصاد البلد، بشكل بسيط في بداية الأمر وبشكل أكثر أهمية منذ أواسط الثمانينيات. كما دعم في أوائل التسعينيات سن قوانين تشجع الاستثمار الخاص، وخفض خفضًا كبيرًا الضرائب على الأرباح الصافية للشركات. لكن تبنيه هذه السياسة كان يرجع أيضًا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وإلى ضرورة اتخاذ تدابير علاجية ناجعة.

تغير طابع حزب البعث في عهد حافظ الأسد. وأحد أسباب ذلك هو أن الحزب أصبح بالمعنى العددي حزبًا جماهيريًا. فقد ازداد عدد أعضاء الحزب بشكل كبير حتى بلغ ١,٠٠٨,٢٤٣ عضوًا في عام ١٩٩٢. كما انتشرت المنظمات التابعة للحزب انتشارًا كبيرًا. وعلى سبيل المثال، امتدت الاتحادات الفلاحية في عام ١٩٩٥ لتشمل ٥,٠٦١ قرية وتضم ٨٠١,٢٣٠ عضوًا، وهو رقم يمثل، على الأرجح، ما لا يقل عن ٩٥ في المئة من السوريين الناشطين في مجال الزراعة باستثناء المستخدمين. لكن ازدياد حجم الحزب لم يترجم على شكل قوة سياسية لها نفوذ قوي على الممسكين بالسلطة الحقيقية أو على صناعة القرارات المهمة، حيث جرى الحد من استقلال الرأي الذي كان أعضاء الحزب يتمتعون به في الماضي بشكل أو بآخر، وأضحت الأولوية هي للتطابق في الرأي وللانضباط الداخلي. وأصبح الحزب في الواقع أداة أخرى يستخدمها النظام في سعيه إلى السيطرة على المجتمع بأسره أو في حشد التأييد لسياساته. وتحولت الأطر القيادية الناشطة في الحزب تدريجًا إلى بيروقراطيين ومحترفين في مجالات عملهم وفقدوا تلك الحيوية الأيديولوجية التي ميزتهم في عقدي الخمسينيات والستينيات، ذلك أن الولاء غير المشروط لحافظ الأسد تقدم في النهاية على الولاء للقناعات القديمة.

وكانت تلك الحصيلة إلى حد كبير نتاجًا ثانويًا لنجاح حافظ الأسد في ترسيخ سلطته، حيث شيد في الواقع بنية مرنة رباعية الطبقات ضمن بوساطتها الاستقرار لسلطته التي أصبحت في النهاية سلطة لا ينازعه فيها أحد. وعلى النقيض من ذلك، فإن منافسيه الرئيسين في اللجنة العسكرية أو في المكتب العسكري، في المرحلة التي كان البعث فيها يمر بمرحلة انتقالية، لم يكونوا قادرين على تنظيم سلطتهم بطريقة فاعلة نتيجة صراعاتهم الداخلية وصدمة حرب عام ١٩٦٧. أما قادة البعث القديم فلم يتمكنوا قطّ من بناء سلطة حاسمة على الرغم من أنهم شغلوا مناصب عليا في بعض الفترات، بما في ذلك رئاسة الوزراء.

لا تتجلى الأهمية الأساسية للسلطة في البنية السياسية الراهنة إلا في المستوى الأعلى لهذه البنية، حيث يمسك حافظ الأسد وحده بعصب السلطة الحقيقية، وله الكلمة الأخيرة في المسائل الحساسة كلّها. أما في المستويات الأخرى كلّها فليس للسلطة، كما سبق وفصلنا في فصول سابقة، سوى أهمية ثانوية. ومع ذلك، يظهر قدر مسموح به من الانفتاح أو النقد المعتدل في مؤتمرات حزب البعث أو اتحاد

الفلاحين أو الاتحاد العام للعمال أو جلسات مجلس الشعب أو غرف الصناعة والتجارة. لكن هذا النقد لا يطال البتّة حافظ الأسد أو توجهاته الأساسية، بل يوجّه صوب مناحي مشتقة من سياسته أو نحو التدابير التنفيذية أو أساليب عمل من هم في مستويات أدنى. وبهذه الطريقة يتحسس حافظ الأسد مزاج الشعب، وهي أيضًا إحدى وسائله في إبقاء مرؤوسيه تحت الرقابة.

في الوقت ذاته، من الضروري ألّا تغيب عن الأنظار تلك الأشكال الحاذقة من النفوذ التي تمارسها عناصر من خارج الحلقة الرسمية للسلطة من أمثال كبار التجار ورجال الصناعة. وبغض النظر عن نجاح هؤلاء في نقل روح الربح التي تحركهم هم أنفسهم إلى كبار المسؤولين في مؤسسات الدولة المتصلة بمصالحهم، فإن الدعامة الأساس لنفوذهم هي أموالهم المودعة في حسابات مصرفية أجنبية بعيدًا عن قبضة النظام المتلهف إلى اجتذابها.

ثمة عدد من الحقائق الأخرى الجديرة بتسليط الضوء عليها. فمن بين واحد وثلاثين ضابطًا اختارهم حافظ الأسد بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ لشغل مراكز حساسة في القوات المسلحة وقوات النخبة العسكرية وشبكة أجهزة الأمن والاستخبارات، كان ما لا يقل عن تسعة عشر منهم من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها، بمن فيهم ثمانية من عشيرته وأربعة من عشيرة زوجته، ومن بين هؤلاء الاثني عشر ضابطًا المذكورين، هناك سبعة تربطه بهم صلات قربى إن من طريق الدم أم الزواج. وكان أحد عشر ضابطًا من أولئك الضباط العلويين التسعة عشر ينحدرون، شأنهم شأن معظم أعضاء اللجنة العسكرية لحزب البعث في عقد الستينيات، من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا التي كانت تتمتع باحترام ونفوذ بين فلاحي مناطقها على الرغم من عدم ثرائها.

كثيرًا ما يقدم الرجال الذين يحيط القائد نفسه بهم دليلًا على طريقة تفكيره. لكن، على الرغم من وضوح رؤية حافظ الأسد، في سعيه إلى ضمان أمن عهده وصلابته، أنَّ من الحكمة أن تتشكل نواة قاعدة سلطته من علويين أو أقارب، فإنّه من الشطط القول إنه طائفي أو عشائري من حيث أفقه أو نهجه. ولا توجد أدلة كافية على أن أبناء طائفته أو عشيرته كان لهم حظ أكبر من حلو الحياة أو مرّها مما كان لأغلبية الشعب السوري.

من الواضح أن بنية السلطة التي صاغها حافظ الأسد تعتمد اعتمادًا كبيرًا على شخصه. وما من شك في أنها تستند بقدر كبير إلى مهارته السياسية وبراعته التي لا مراء فيها في التحكم بالظروف أو تسخير القوى لمصلحته أو تفتيت جميع خصومه الداخليين وإحباط مناوراتهم والتغلب عليهم. والواقع أن كثيرين من السوريين يتساءلون إن كانت بنية السلطة ستستمر من بعده أم أنها ستتداعى من أعلاها إلى أسفلها بعد وفاته. ويصعب طبعًا التنبؤ بدقة بنتائج وفاته، ففي مثل هذه الأحوال تتوقف الأمور كثيرًا على طبيعة الظروف الداخلية والإقليمية المصاحبة لأزمة كهذه.

يبقى السؤال عن تحسُّن أحوال الفلاحين منذ منتصف عقد الستينيات، أي منذ تقدمت عناصر ريفية إلى واجهة المشهد السياسي. ففي عام ١٩٩١ وصف رئيس الاتحاد العام للفلاحين عهد حافظ الأسد بأنه «عصر الفلاحين الذهبي»، وذلك في معرض حديثه عن التغيرات النوعية التي عرفتها القرية السورية. وإذا فكرنا في بحبوحة عيش العدد الأكبر من حرّاث الأرض، فهل يصحّ التأكيد على أنه كان يسطّر أسطورة أم أن وصفه يستند إلى أساس ما في الواقع؟

كان من بين العوامل التي ساهمت، على نحو مباشر أو غير مباشر، في تحسين فرص حياة عدد كبير من الفلاحين ومستوى معيشتهم، بغض النظر عن المشكلات

التي رافقتها: انتشار التعليم وخبراء الزراعة المدربين في الأرياف وانتشار المراكز الصحية والوحدات الطبية المتنقلة والارتفاع الملحوظ في متوسط العمر المتوقع ومنظومة النقل والمواصلات الأسرع والأكفأ وتزويد ما لا يقل عن ٩٥ في المئة من القرى السورية بالكهرباء وإعفاء الطبقات الزراعية من ضريبة الدخل وإعفاؤها أيضًا من ضريبة الأرباح منذ عام ١٩٩٢ وإعفاؤها مؤخرًا من الضرائب والرسوم على السلع الزراعية المصدرة.

في الوقت ذاته، وعلى الرغم من تحسس النظام رؤى جماهير المزارعين ومعاناتهم، فإن مما لا شك فيه أن التفاوت في الدخل الزراعي ظل قائمًا، بل ظل في ازدياد منذ أن بدأت في عام ١٩٧٣ عملية تحرير الاقتصاد ـ التي تسارعت وتيرتها، ولو بفتور ومن دون حماسة، في بداية عقد التسعينيات ـ مع ما يرافق هذه العملية من تخفيف قبضة الضوابط المركزية على الاقتصاد. وضمن حدود القدرة على التأكد من صحة المعلومة التالية، فإنّه مما يلفت عدم بذل أي جهد، خلال عهد حافظ الأسد، في جمع بيانات منهجية عن توزع الدخل الزراعي بين العمال الذين لا يملكون أرضًا والفلاحين ذوي الملكية الصغيرة والفلاحين ذوي الملكية المتوسطة والمزارعين الأغنياء والمستثمرين. أما بالنسبة إلى توزع الملكية الخاصة للأرض، فتشير الأرقام الوحيدة المتوافرة، وترجع إلى الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، إلى أن المستفيدين الرئيسين من إجراءات الإصلاح الزراعي لم يكونوا صغار الفلاحين بل الفلاحين المتوسطين الذين انحدرت منهم الشخصيات الرئيسة في نظام حافظ الأسد ونظام البعث «الانتقالي» في عقد الستينيات. وإذا استثنينا الحيازات المملوكة جزئيًا والمستأجرة جزئيًا التي شكلت أقل من ٩ في المئة من المساحة الكلية للحيازات الخاصة، فإن نسبة ملاك الأرض المتوسطين، أي الذين يملكون بين ١٠ دونمات و١٠٠ دونم، كانت تصل إلى ٣٣,٨ في المئة من مالكي الأرض في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، في حين كان من يملكون أقل من ١٠ دونمات يشكلون نسبة تصل إلى ٧٥,٤ في المئة من كل ملاك الأرض، لكن الفئة الأولى كانت تملك نسبة تصل إلى ٥٨,٧ في المئة من مساحة الأراضي الزراعية المملوكة بشكل كلي، في حين كانت الفئة الثانية تملك نسبة تصل إلى ٣٣,٥ في المئة فقط من تلك المساحة. أما التفاوت في الحيازات المستأجرة فكان أكثر وضوحًا بكثير: ذلك أن نسبة ١,٩ في المئة من المستأجرين كانت تستأجر نسبة تصل إلى ٣٥,٣ في المئة من الأراضي المؤجرة [٣] . وهذا يعني أن ملكية الأرض، من وجهة نظر اقتصادية، أصبحت أقل قيمة من القدرة على إدخال رأس المال أو التكنولوجيا الحديثة للتأثير في الإنتاج الزراعي. وهذا ما يفسر الميزة التي يتمتع بها في الأرياف المزارعون ممن يملكون الأرض ويملكون رأس مال على شكل آلات زراعية أو المستثمرون الذين يستأجرون الأرض تجاه بقية الطبقات الزراعية.

لا يمكن إنكار أن الفقر ما زال موجودًا عند أسفل سلم الدخل، ولكن ليس إلى تلك الدرجة من البؤس التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين. ولكن إذا ما استمر النظام في تكييف سياسته أكثر فأكثر مع نزعة العولمة الاقتصادية الصاعدة فإن فرص حياة أولئك الفلاحين ستزداد سوءًا على الأرجح. وتشير الأدلة التي جمعها باحثون في معهد دراسات السياسات (Institute for Policy Studies) في الولايات المتحدة إلى أن تقدم عملية العولمة والتجارة «الحرة» أسفر عن أن «مجموع ثروة ٤٤٧ مليارديرًا في أنحاء العالم أكبر من دخل النصف الأفقر من سكان العالم»، وأن هذه الظاهرة تهمل «ثلثي سكان العالم على الأقل»، وتهمشهم، وتلحق الأذى بهم، وأنها «تدمر المجتمعات الريفية القابلة

للحياة» [٣] . وذلك ما يعطي مزيدًا من المضمون للملاحظات التي قدمها سعد االله ونوس، وهو كاتب مسرحي سوري من قرية حصين البحر في محافظة طرطوس، في كلمته المؤثرة التي ألقيت بمناسبة يوم المسرح العالمي في المعهد الدولي للمسرح التابع لليونسكو في باريس في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، قبل عام من وفاته، وقال فيها: «يا للخيبة! فإن العولمة التي تتبلور وتتأكد في نهاية قرننا العشرين... تعمق الهوة بين الدول الفاحشة الغنى، والشعوب الفقيرة... وتدمر، دون رحمة، كل أشكال التلاحم داخل الجماعات، وتمزقها إلى أفراد تضنيهم الوحدة والكآبة» [٤] .

X ظهرت هذه الفقرة في مذكراته التي نشرت مؤخرًا على حلقات متتالية في صحيفة الشرق الأوسط (لندن). للرجوع إلى الإقرار المشار إليه انظر عدد الصحيفة، ٦،٨٦٤، ١٣/٩/١٩٩٧، ص ١٤.

X انظر الجدول (٢ - ١).

X John Cavanagh Co-director) of the Institute for Policy Studies), «Failures of Free Trade», Washington Post, ٢٣/١/١٩٩٧.

X للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لنص كلمة سعد االله ونوس، انظر: Middle East Report, no. ٢٠٣, ٢٧,٢ (Spring ١٩٩٧), pp. ١٤-١٥.

ملحق

أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، ١٩٦٣ - ١٩٩٧

الاسم
استمرار العضوية
عدد الدورات التي انتخب فيها
سنة الولادة
مكان الولادة
الدين أو الطائفة
المهنة
التعليم
الأصل الطبقي
حمود الشوفي،
أمين عام (١٩٦٣-١٩٦٤)
أيلول ١٩٦٣ ـ شباط ١٩٦٤(*)
١
١٩٣٥
صلخد، بلدة في جبل الدروز
درزي
أستاذ ثانوي؛ عضو مجلس قيادة الثورة، ١٩٦٣ - ١٩٦٤
إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأراض الصغار، ابن فلاح متوسط ورجل دين ذي نفوذ
محلي
خالد الحكيم
أيلول ١٩٦٣ ـ شباط ١٩٦٤
١
١٩٣١(أ)
دوما
مسلم سني
سائق باص؛ قائد نقابي؛ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ١٩٦٣ - ١٩٦٤
ابتدائية
من عائلة من الفلاحين البستانيين الضمانين(ب)، تحولوا إلى مالكي شاحنات؛ ابن
صاحب شاحنة
نور الدين الأتاسي،
أمين عام، (رسميًا فقط، ١٩٦٦ -١٩٧٠)
أيلول ١٩٦٣ ـ كانون١٩٦٥ ١
ومن آذار١٩٦٦ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٨

١٩٢٩
حمص
مسلم سني
طبيب جراح؛ وزير الداخلية ١٩٦٣ -1964؛ نائب رئيس الوزراء ١٩٦٤ -1965؛ رئيس الدولة ١٩٦٦ -1970؛ رئيس الوزراء ١٩٦٨ -1970؛ في السجن من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣(*)
كلية الطب، دمشق
من فرع أقل غنى من عائلة كبيرة مالكة أراضٍ في حمص؛ ابن مالك أرض متوسط (أو مالك نحو ١٠٠٠ دونم)
محمود نوفل
أيلول ١٩٦٣ ـ شباط ١٩٦٤
١
١٩٣٤
شهبا (جبل الدروز)
درزي
مهندس، أستاذ في الهندسة، جامعة حلب
دكتوراه في الهندسة من الاتحاد السوفياتي
طبقة الفلاحين مالكي الأراض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض
أحمد أبو صالح
أيلول ١٩٦٣ ـ شباط ١٩٦٤
١
١٩٢٨(أ)
حلب
مسلم سني
محامٍ، وزير الأشغال العامة 1963؛ وزير المواصلات ١٩٦٣ -١٩٦٤
كلية الحقوق، جامعة حلب
الطبقة الدينية المتوسطة الدنيا؛ ابن رجل دين
حمد عبيد
أيلول ١٩٦٣ ـ كانون ١٩٦٥ ١
٤
١٩٢٨
السويداء (جبل الدروز)
درزي
قائد الحرس القومي وقوات البادية، 1963؛ قائد اللواء ٧٢ المدرع في قطنا ١٩٦٤ - ١٩٦٥؛ وزير الدفاع، أيلول ـ كانون ١٩٦٥ ١
الكلية الحربية في حمص
طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن أحد شهداء الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ -١٩٢٧
حافظ الأسد
أمين عام (١٩٧١ حتى اليوم) [٢٠٠٠]
أيلول ١٩٦٣ ـ نيسان ١٩٦٥ ومن آذار ١٩٦٦ حتى اليوم [٢٠٠٠]
١٢

١٩٣٠
القرداحة، قرية فيمنطقة جبلة
مسلم علوي
قائد القوى الجوية، ١٩٦٤ - 1971؛ وزير الدفاع 1966- 1972؛ رئيس الوزراء
١٩٧٠ -1971؛ رئيس الجمهورية منذ آذار ١٩٧١
الكلية الحربية فيحمص؛ تدريب على الطيران في الاتحاد السوفياتي
طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة، من عشيرة
الكلبية
محمد رباح الطويل
أيلول ١٩٦٣ ـ كانون١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٧
١٩٣٣
اللاذقية، حي الصليبة
مسلم سني
قائد حامية هيئة الأركان العامة للجيش،١٩٦٣-١٩٦٥؛ قائد الموقع العسكري في
قطنا، ١٩٦٦، والجيش الشعبي 1968؛وزير العمل والشؤون الاجتماعية،
1966- 1968؛ وزير الداخلية ١٩٦٨ -1970؛ في السجنمنذ 1971؟
الكلية الحربية في حمص
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابنرجل دين ووجيه من حي الصليبة في اللاذقية
كان صديقًا لجمال باشا، قائد الجيش العثماني الرابع والحاكم الفعلي لسورية بين
عامي ١٩١٤ و١٩١٨
أمين الحافظ
أمين عام (١٩٦٤- ١٩٦٥)
شباط١٩٦٤ ـ كانون١٩٦٥ ١
٣
١٩٢١
حلب، حي البياضة
مسلم سني
معلم مدرسة في الأربعينيات؛قائد الكلية الحربية في حمص ١٩٥٧ -1958؛ رئيس
مجلس قيادة الثورة(في ما بعد مجلس الرئاسة)؛ القائد العام للقوات المسلحة،
١٩٦٣ -1966؛رئيس الوزراء تشرين١٩٧٦ ٢ ـ أيار ١٩٦٤، ومن تشرين١٩٦٤ ١
إلى أيلول 1965؛يعيش في المنفى منذ عام ١٩٦٦
الكلية الحربية في حمص
طبقة الموظفين الوسطى الدنيا، ابن شرطي
صلاح جديد
الأمين العامالمساعد، والقائد الفعلي للحزب (١٩٦٥- ١٩٧٠)
شباط ١٩٦٤ ـ كانون١٩٦٥ ١ وآذار١٩٦٦ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٧
١٩٢٦
دوير بعبدة، قرية في منطقة جبلة
مسلم علوي
مديرشؤون الضباط في هيئة الأركان العامة، 1963؛ رئيس الأركان،

١٩٦٣ - 1965؛عضو مجلس الرئاسة ١٩٦٤ - 1966؛ في السجن من ١٩٧٠ حتى وفاتهفي آب ١٩٩٣
الكلية الحربية في حمص
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ابن زعيم محلي (مقدم) من عشيرة الحدادين العلوية؛ وصهر مديرناحية تحت الانتداب الفرنسي
محمد عمران
شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥
١
١٩٢٢
المخرم الفوقاني، قرية في محافظة حمص
مسلم علوي
قائد اللواء الخامسالمدرع في حمص، آذار ـ حزيران 1963؛ قائد اللواء ٧٠ المدرع في الكسوة قرب دمشق، حزيران ـ تشرين٢١٩٦٣؛ نائب رئيس الوزراء، ١٩٦٣ -1964؛عضو مجلس الرئاسة، 1964؛ وزير الدفاع 1966؛ اغتيل في آذار١٩٧٢
الكلية الحربية في حمص
طبقة مالكي الأرض الدينيين الصغار؛ ابنوجيه محلي مالك أرض ورجل دين من عشيرة الخياطين العلوية
عبد الكريم الجندي
شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥ وآب ١٩٦٥ ـ كانون 11965وآذار ١٩٦٦ ـ آذار ١٩٦٩
٥
١٩٣٢
السلمية
مسلم إسماعيلي تحول إلى المذهبالسنّي
معلم مدرسة في قرية تلدرة في أواخر الأربعينيات؛قائد قوات الصواريخ في القطيفة، ١٩٦٣ -١٩٦٤ وزير الإصلاح الزراعي ١٩٦٤ -1965؛رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، 1966 -1969؛ انتحر فيآذار ١٩٦٩
الكلية الحربية في حمص
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ابن مالك أرض من الوجهاء؛ ابن عم سامي الجندي
فهمي العاشوري
شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥
١
١٩٣٣(أ)
معرتمصرين (محافظة إدلب)
مسلم سني
معلم مدرسة؛ محافظ اللاذقية؛ وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزيرالشؤون البلدية والقروية، 1964؛ وزير الداخلية، كانون١ ـ شباط ١٩٦٦
كلية الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
سليمان العلي

شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥
١
؟
قرية في ريف حمص
مسلم علوي
قائد الكتيبة ٣٢ مغاوير، 1963؛ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١٩٦٤؛ حاليًا صاحب شركة نقل
الكلية الحربية في حمص
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
محمد الزعبي
شباط ١٩٦٤ ـ كانون ١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ أيلول ١٩٦٦
٤
؟
الطيبة (حوران)
مسلم سني
معلم مدرسة؛ وزير الإعلام، 1967؛ حاليًا أستاذ في جامعة صنعاء
دكتوراه في علم السياسة، ألمانيا الشرقية
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط من عشيرة نافذة في حوران؛ زوج أخت وزير الخارجية فاروق الشرع
سامي الجندي
شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥
١
١٩٢١
السلمية
مسلم إسماعيلي تحول إلى المذهب السنّي
طبيب أسنان؛ وزير الإرشاد، ١٩٦٣ -1964؛ سفير في باريس، منتصف الستينيات؛ في السجن في عام ١٩٦٩
كلية طب الأسنان، دمشق؛ تعليم متقدم في فرنسا
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن وجيه ورجل دين محلي مالك أرض، ابن عم عبد الكريم الجندي.
جميل شيّا
شباط ١٩٦٤ ـ كانون ١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ أيلول ١٩٦٦
٤
١٩٣١
عاليه (لبنان)
درزي
معلم مدرسة (في السويداء)؛ وزير التموين ١٩٦٤ -1965؛ سفير في موسكو؛ نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ١٩٧٦ - ١٩٨٠
ليسانس في العلوم
الطبقة التجارية المتوسطة؛ ابن تاجر؛ لديه مصالح زراعية واسعة قرب السويداء
يوسف زعيّن
شباط ١٩٦٤ ـ كانون ١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين ١٩٧٠ ٢

٧
١٩٣١
البو كمال
مسلم سني
طبيب؛ وزير الإصلاح الزراعي 1963؛ رئيس الوزراء أيلول ـ كانون١٩٦٥ ١ ومن ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨
كلية الطب، دمشق: تدريب متقدم في لندن
طبقة مالكي الأرض التجار الصغار؛ ابن مالك أغنام وقطعة صغيرة من الأرض
محمود الجيوش
شباط ١٩٦٤ ـ نيسان ١٩٦٥
١
١٩٣٩(*)
معربة، قرية كبيرة في حوران
مسلم سني
موظف، وزير العمل، وزير التموين، ١٩٦٣ -١٩٦٤
كلية الحقوق، دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ابن فلاح مالك أرض
الوليد طالب
شباط ١٩٦٤ ـ آب ١٩٦٥
٣
١٩٢٩(أ)
كفر تخاريم (محافظة إدلب)
مسلم سني
معلم مدرسة؛ وزيرالشؤون البلدية والقروية 1963؛ وزير شؤون رئاسة الجمهورية ١٩٦٤ -١٩٦٥
إجازة باللغة العربية، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض
حبيب حداد
نيسان ١٩٦٥ ـ آب ١٩٦٥ وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٥
١٩٣٣(أ)
بصير، قرية في حوران
مسيحي (أرثوذكسي شرقي)
جراح قلب، وزير الإعلام
كلية الطب، دمشق؛ تدريب متقدم في جراحة القلب في الجزائر
طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح
مصطفى رستم
نيسان ١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١
وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين١٩٦٨ ١ وآذار ١٩٦٩ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٥
١٩٣٦
قرية شرق السلمية

مسلم إسماعيلي
مدرس مرحلة ثانوية؛ مدير مدرسةالإعداد الحزبي(*)١٩٦٨-١٩٧٠؛ في السجن منذ 1971؟
مدرسة ثانوية، سلمية؛تعليم في الفلسفة، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابنفلاح
عدنان شومان
نيسان ١٩٦٥ ـ آب ١٩٦٥
١
؟
اللاذقية
مسلم سني
أستاذجامعي في الاقتصاد التعاوني؛ خبير في اليونسكو؛ مدير التعاونيات فيوزارة العمل؛ معاون وزير العمل ١٩٦٦
دكتوراه في الاقتصاد التعاوني
من فرع متواضع لعائلة مالكة أرض ذات مكانة متوسطة عليا؛شقيق أحد قادة البحرية
مصطفى طلاس
آب ١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١ ومن تشرين١١٩٦٨ حتى اليوم
٨
١٩٣٢
الرستن، قرب حمص
مسلم سني
معلم تربية رياضية ١٩٥٠ - 1952؛قائد اللواء الخامس المدرع في حمص، ١٩٦٥-1968؛ رئيس الأركان، ١٩٦٨ -1972؛معاون وزير الدفاع ١٩٦٨ -1972؛ وزير الدفاع منذ عام ١٩٧٢، نائبرئيس الوزراء منذ عام ١٩٨٤
الكلية الحربية في حمص؛ دكتوراه (؟) من المعهد العالي للدراسات العسكرية، أكاديمية فوروشيلوف، موسكو
طبقة مالكيالأرض الصغار؛ ابن مختار للرستن؛ متزوج سيدة من آلالجابري وهي عائلة حلبية راقية مالكة أرض
سليم حاطوم
آب١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١
١
١٩٢٧
ذيبين، قرية في جبل الدروز
درزي
قائد وحدة مغاويرمهمة في انقلابي ١٩٦٣ و١٩٦٦؛ أعدم في ٢٥ حزيران 1967 لاتهامه بمحاولة انقلاب مزعومة
الكلية الحربية في حمص
طبقة مالكيالأرض المتوسطين؛ ابن مدير إحصاء.
محمد عيد عشاوي
آب ١٩٦٥ ـكانون١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ آذار ١٩٦٩
٤

١٩٣٠
دير الزور
مسلم سني
محامٍ؛ محافظدرعا وحماه؛ وزير الداخلية، أيلول ـ كانون١٩٦٥ ١ وآذار
١٩٦٦ -1968؛ وزير الخارجية ١٩٦٨-١٩٦٩؛ في السجن منذ 1970؟
كلية الحقوق، دمشق
طبقة الفلاحينمالكي الأرض؛ ابن فلاح مالك أرض من عشيرة الخرشان
مروان حبش
آب ١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين١٩٧٠ ٢
٥
١٩٣٨
جباتا الزيت (الجولان)
مسلم سني
وزير الصناعة ١٩٦٩ - 1970؛ في السجن منذ 1971؟
كلية الآداب، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح غني مالك أرض
فايز الجاسم
آب ١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١ وآذار ١٩٦٦ ـ تشرين١٩٦٨ ١
٣
١٩٣٩
دير الزور
مسلم سني
أستاذ ثانوي؛ محافظ الحسكة ١٩٦٤ -1965؛ وزير الزراعة والإصلاحالزراعي
١٩٦٧ -١٩٧٠
جامعة دمشق
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالكأرض متوسط من عشيرة البوحيّات
حسام حيزة
آب ١٩٦٥ ـ كانون١٩٦٥ ١
١
؟
دير الزور
مسلم سني
محامٍ
كلية الحقوق، جامعة دمشق
الطبقة التجاريةمالكة الأرض؛ ابن موظف جمارك وتاجر من عشيرة الشيوخ
أحمدالسويداني
آذار ١٩٦٦ ـ شباط ١٩٦٨
٢
١٩٣٣
نوى (حوران)
مسلم سني
رئيس المخابراتالعسكرية، ١٩٦٣ -1965؛ رئيس مكتب الأفراد العسكريين،

1965 -1966؛ رئيس الأركان ١٩٦٦ -1968؛رئيس اتحاد الفلاحين ١٩٦٨ -١٩٦٩
الكلية الحربية في حمص
طبقة الفلاحينالمتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ووجيه محلي.
كامل حسين
آذار ١٩٦٦ ـأيلول ١٩٦٦
١
١٩٢٧
صفصف، قرية في محافظة اللاذقية
مسلم علوي
معلم مدرسة؛في السجن منذ 1970؟
إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق
من عائلة من الفلاحين مالكي الأرض الصغار ورجال الدين؛ ابن فلاح
إبراهيم ماخوس
آذار ١٩٦٦ ـ تشرين٢ ١٩٧٠
٤
١٩٢٨
ماخوس، قرية في محافظة اللاذقية
مسلم علوي
طبيب؛ وزير الصحة ١٩٦٣ - 1964؛ وزير الخارجية أيلول ـ كانون١ ١٩٦٥
ومن١٩٦٦ إلى 1968؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
كلية الطب، دمشق
طبقة رجال الدين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين مالك أرض
عبد الحميد المقداد
أيلول ١٩٦٦ ـ تشرين٢ ١٩٧٠
٣
١٩٣٥
غصم، قرية في حوران
مسلم سني
رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية؛مدير مرفأ اللاذقية؛ محافظ السويداء؛ في السجن منذ 1971؟
كلية الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح من عشيرة لها صلات جيدة في حوران
حديثة مراد
أيلول ١٩٦٦ ـتشرين٢ ١٩٧٠
٣
١٩٣٧
القريّة (جبل الدروز)
درزي
معلم مدرسة؛ نائب قائدالحرس القومي، ووزير شؤون القرى الأمامية ١٩٦٨ -1970؛ في السجن منذ ١٩٧١؟
كلية الآداب، جامعة دمشق

طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض متوسط
محمد سعيد طالب
أيلول ١٩٦٦ ـ تشرين ١٩٧٠ ٢
٣
١٩٣٨
قرية في محافظة القنيطرة
مسلم سني
مدرس؛ وزير الإصلاح الزراعي؛ في السجن منذ 1971؟
كلية العلوم، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض صغير
عادل نعيسة
تشرين ١٩٦٨ ١ ـ آذار ١٩٦٩
١
١٩٣٨
بسنادا، قرية في محافظة اللاذقية
مسلم علوي
معلم مدرسة؛ محافظ الرقة ١٩٦٨ -1969؛ في السجن منذ 1971؟
إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن أستاذ ثانوي من أصل فلاحي
حمود القباني
تشرين ١٩٦٨ ١ ـ تشرين ١٩٧٠ ٢
٢
؟
شهبا (جبل الدروز)
درزي
معلم مدرسة؛ وزير دولة لشؤون التخطيط 1968؛ وزير الإعلام ١٩٦٩- ١٩٧٠
إجازة في الأدب العربي
طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض متوسط
أحمد الشيخ قاسم
آذار ١٩٦٩ ـ تشرين ١٩٧٠ ٢
١
؟
من أصل فلسطيني
مسلم سني
محامٍ؛ أمين فرع الحزب في الرقة
كلية الحقوق، جامعة دمشق
؟
أنيس كنجو
آذار ١٩٦٩ ـ تشرين ١٩٧٠ ٢
١
١٩٣٦(أ)
قرية في منطقة الحفة في محافظة اللاذقية

مسلم علوي
أستاذ في الرياضيات، جامعة دمشق
دكتوراه في العلوم الإنسانية، أوروبا الشرقية
الفئة الدينية الريفية ذات المكانة؛ ابن رجل دين
عبد الغني إبراهيم
تشرين ١٩٧٠ ٣ ـ كانون ١٩٨٠ ١
٣
١٩٢٢
عين التينة، قرية في منطقة الحفة في محافظة اللاذقية
مسلم علوي
قائد القوات الأمامية 1965؛ مدير المكتب الأول (شؤون الضباط) في الأركان العامة ١٩٧٠، مدير الكلية الحربية؛ معاون وزير الدفاع؛ مدير الشؤون السياسية في الجيش؛ رئيس مكتب النقابات في القيادة القطرية
الكلية الحربية في حمص
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض متوسط؛ حاليًا مليونير؛ مقرب جدًا من حافظ الأسد
ناجي جميل
تشرين ١٩٧٠ ٣ ـ آذار ١٩٧٨
٣
١٩٣٠
دير الزور
مسلم سني
نائب قائد القوى الجوية، 1970؛ قائد القوى الجوية، 1971- 1978؛ معاون وزير الدفاع لشؤون القوى الجوية، ١٩٧٥ -1978؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية ١٩٧٠- ١٩٧٨
الكلية الحربية في حمص؛ تدريب في مجال القوى الجوية في المملكة المتحدة مدة ثلاث سنوات
طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي من عشيرة الشوالغة (حلفاء عشيرة الخرشان)
عبد الرحمن خليفاوي
تشرين ١٩٧٠ ٣ ـ كانون ١٩٨٠ ٢
٣
١٩٢٧
دمشق، من أصل جزائري
مسلم سني
معلم مدرسة؛ رئيس المكتب الأول المعني بشؤون الضباط في الأركان العامة 1968- 1970؛ وزير الداخلية ١٩٧٠ -1971؛ رئيس الوزراء ١٩٧١ - ١٩٧٢ و١٩٧٦- ١٩٧٨
الكلية الحربية في حمص؛ تدريب عسكري في فرنسا
الطبقة التجارية الدينية المتوسطة العليا؛ ابن عالم وتاجر
عبد الحليم خدام
تشرين ١٩٧٠ ٣ حتى اليوم
٥

١٩٣٢
بانياس
مسلم سني
محامٍ؛ مستشار قانوني لشركة النفط العراقية، بانياس؛ محافظ حماه ١٩٦٤، والقنيطرة ١٩٦٤ -١٩٦٥، ومحافظة دمشق ١٩٦٥ -1969؛ محامٍ عام ١٩٦٨ - 1969؛ وزير الاقتصاد١٩٦٩ -١٩٧٠؛ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ١٩٧٩ - 1984؛ نائب الرئيس للشؤون الخارجية منذ عام ١٩٨٤
كلية الحقوق، جامعة دمشق
طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مالك أرض صغير ووجيه من بانياس من عائلةقامت تقليديًا بوظيفة خدام الجامع المحلي
عبد الله الأحمر
الأمين العام المساعد منذ عام ١٩٧٠
تشرين ١٩٧٠ ٢ حتى اليوم
٥
١٩٣٦
التل (محافظة دمشق)
مسلم سني
أستاذ ثانوي؛ أمين فرع ريف دمشق للحزب ١٩٦٦ -١٩٦٧؛ محافظ سابق لحماه وإدلب
الجامعة السورية، إجازة في الحقوق
طبقة الحرفيين؛ ابن بنّاء حجر
محمد علي الحلبي
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ كانون ١٩٨٠ ٢
٣
١٩٣١
دمشق (حي باب الجابية)
مسلم سني
معلم تربية رياضية، الكويت ١٩٥٥ -١٩٦٠؛ محاسب في شركة باتا للأحذية؛ رئيس مجلس مدينة دمشق؛ رئيس مجلس الشعب؛ رئيس الوزراء ١٩٧٨ -1980؛ عضو اللجنة المركزية ١٩٨٠ - ١٩٨٥
تربية دينية
طبقة الموظفين الصغار والطبقة المتوسطة الدنيا التجارية؛ ابنموظف حكومي
محمود الأيوبي
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ نيسان ١٩٧٥ وكانون ١٩٨٠ ٢ ـ كانون١٩٨٥ ٢
٣
١٩٢٣
دمشق (حيالأكراد)
مسلم سني (الأب كردي والأم عربية)
معلم مدرسة، قطر؛أمين سر وزارة التربية ١٩٦٣ - 1969؛ وزير التربية، ١٩٦٩ -1971؛ رئيس الوزراء١٩٧٢ -١٩٧٦
إجازة في التربية، جامعة دمشق

طبقة الموظفين الصغار المتوسطةالدنيا؛ ابن شرطي
محمد حيدر
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ آب ١٩٧٦
٣
١٩٣١
قرية فيجبال العلويين
مسلم علوي
معلم مدرسة ابتدائية؛ محافظ اللاذقية 1970- 1972؛ وزيرالإصلاح الزراعي ١٩٧٣ - 1973؛ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ١٩٧٤ - 1976؛ رئيس المكتب الاقتصادي في الحزب؛ مدير المدرسة الحزبية 1977؛ مدير مكتبالعلاقات الخارجية في القيادة القطرية ١٩٨٠- ١٩٨٥
ليسانس في الآداب، جامعةدمشق
طبقة رجال الدين مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين مقدّر مالك أرض
أحمد الخطيب
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ نيسان ١٩٧٥
٣
١٩٣٠
دمشق
مسلم سني
معلم مدرسة؛ رئيس نقابة المعلمين؛ رئيس الدولة من تشرين ١٩٧٠ ٢ إلىشباط 1971؛ رئيس مجلس الشعب ١٩٧١
إجازة في الآداب، جامعة دمشق
طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن جابي باص وصاحب مزرعة فيالسويداء
محمد طالب هلال
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ أيار ١٩٧١
١
١٩٣٠
درعا (حوران)
مسلم سني
معلم مدرسة؛ محافظ؛ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي ١٩٧٠ - ١٩٧١؛ وزير الصناعة ١٩٧١ -١٩٧٢
فلسفة، كلية الآداب، جامعة دمشق
طبقة مالكيالأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض في عشيرة المقداد من بصرى
داوود الرداوي
تشرين ١٩٧٠ ٢ ـ أيار ١٩٧١
١
؟
دير الزور
مسلم سني
طبيب؛ وزير الصحة ١٩٧٠ - ١٩٧١؛ وزير دولة ١٩٧١ -١٩٧٢
كلية الطب، جامعة دمشق
طبقة مالكيالأرض التجار المتوسطين؛ ابن تاجر من عشيرة الخرشان

فهمي اليوسفي
تشرين ١٩٧٠ ٣- كانون١٩٨٠ ٢
٣
١٩٣٣
معرة النعمان
مسلم سني
محامٍ؛ مدير شركة الغزل والنسيجفي حلب؛ عضو قيادة فرع الحزب في حلب؛ رئيس مجلسالشعب؛ نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ١٩٧٨ -١٩٨٠
كلية الحقوق، جامعةدمشق
الطبقة المتوسطة العليا؛ ابن مالك أرض
عبد الكريم عدي
تشرين١٩٧٠ ٢ -نيسان ١٩٧٥
٢
١٩٣٦
حماه
مسلم سني
معلم؛ وزير في اختصاصات متنوعة منذعام 1971؛ وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية ١٩٨٠ - 1984؛ وزير الإدارة المحلية ١٩٨٤ - ١٩٨٥
إجازة في الحقوق، جامعة دمشق
من فرع فقيرمن عائلة تجارية نافذة؛ ابن تاجر صغير
محمد جابر بجبوج
أيار ١٩٧١ - كانون١٩٨٠ ٢
٣
١٩٣٤
درعا (حوران)
مسلم سني
معلم، تربية رياضية؛ رئيسمكتب التنظيم والتدريب في القيادة القطرية ١٩٧١ -1975؛ الأمين القطري المساعد١٩٧٥ - ١٩٨٠؛ عضو اللجنة المركزية ١٩٨٠ - ١٩٨٥
تربية رياضية؛ جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
جبر الكفري
أيار ١٩٧١ - نيسان١٩٧٥
١
١٩٤٤(أ)
حوران
مسلم سني
معلم؛ سفير سابق في موسكو؛محافظ حمص؛ وزير النفط والكهرباء ١٩٧٣ -١٩٧٤
إجازة في الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض
عبد االله الأحمد
أيار ١٩٧١ - كانون١٩٨٠ ٢

٢
١٩٤٠
حمص
مسلم علوي
عامل مصفاة نفط؛رئيس نقابة العمال، حمص
مدرسة الإعداد الحزبي لحزب البعث؛ إعدادسياسي، جامعة دمشق؛ تجارة واقتصاد سياسي، موسكو
طبقة الفلاحين الفقراء المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن فلاح فقير
متعب شنان
أيار ١٩٧١ كانون١٩٨٠ ٢
٢
١٩٤٣
صلخد (جبل الدروز)
درزي
معلم؛ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل١٩٧٠ - ١٩٧١؛ وزير الدفاع ١٩٧١ -1972؛ وزير الصناعة 1972؛ رئيس مكتب الشباب والرياضة في القيادة القطرية 1975- 1980؛ عضو اللجنة المركزية ١٩٨٠ -١٩٨٥
أدب عربي، جامعة دمشق
طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مالك أرض صغير
جورج صدقني
أيار ١٩٧١ ـ كانون١٩٨٠ ٢
٣
١٩٣٤(أ)
صافيتا
مسيحي (أرثوذكسي)
أستاذ خلال فترة طويلة؛ وزير الإعلام ١٩٧٣ - 1974؛ رئيس مكتب التربيةومن ثم الثقافة في القيادة القطرية؛ عضو اللجنة المركزية ١٩٨٠ - ١٩٨٥
أدب عربي، جامعة دمشق
طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي ريفي
أديب الملحم
أيار ١٩٧١ ـ نيسان ١٩٧٥
١
١٩٣٩
دير الزور
مسلم سني
أستاذ ثانوي؛ عضو في البعثة التعليمية إلى الجزائر؛ وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية ١٩٧٨ -١٩٨٠
ليسانس في الفلسفة، جامعة دمشق
طبقة الحرفيين؛ابن نجار
عصام النائب
أيار ١٩٧١ ـ نيسان ١٩٧٥
١

١٩٣٣
قرية في منطقة أريحا، إدلب
مسلم سني
ضابط عدلي؛ سفير في تونس؛ مساعدومن ثم معاون وزير الخارجية
إجازة في الحقوق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح
طه الخيرات
أيار ١٩٧١ ـ كانون ٢ ١٩٨٠
٣
١٩٣٦
حمص
مسلم سني
معلم مدرسة؛ أمين فرع حزب البعث في درعا؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية ١٩٧١ -1975؛ وزير الإدارة المحلية ١٩٧٨ -١٩٨٠
إجازة في الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين؛ ابن فلاح
زهير مشارقة
نيسان ١٩٧٥ حتى اليوم
٣
١٩٣٨
حلب (حي المشارقة)
مسلم سني
محامٍ؛ مدير الشركة العامة للنسيج في حلب ١٩٦٩ -1971؛ مدير مدرسة خاصة، حلب ١٩٧١ -1973؛ محافظ حلب ١٩٧٣ وحماه 1973 -1975؛ وزير التربية ١٩٧٨ -١٩٨٠؛ الأمين القطري المساعد ١٩٨٠ - 1985؛ نائب الرئيس للشؤون التعليمية والثقافية منذ عام ١٩٨٤
كلية الحقوق، جامعة حلب؛ درجة متقدمة في القانون الإداري
طبقة الحرفيين؛ ابن حرفي
رفعت الأسد
نيسان ١٩٧٥ ـ شباط ١٩٩٨
٣
١٩٣٧
القرداحة، قرية في جبال العلويين
مسلم علوي
موظف جمارك؛ التحق بالجيش في عام 1966؛ قائد قوات المغاوير والمظليين في منطقة دمشق ١٩٦٦ -١٩٧٠؛ قائد سرايا الدفاع، ١٩٧١ -1984؛ رئيس مكتب التعليم في القيادة القطرية ١٩٧٩ - 1980؛ اسميًا نائب الرئيس للشؤون الأمنية من عام ١٩٨٤ حتى شباط ١٩٩٨، لكنه عمليًا مُقصى عن أي دور فعلي
دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة موسكو 1974؛ كلية أركان الجيش في سورية
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة من عشيرة الكلبية

أحمد دياب
نيسان ١٩٧٥ ـ كانون١٩٨٥ ٢
٣
١٩٣٩
عين حور (منطقة الزبداني)
مسلم سني
معلم‌مدرسة؛ أمين سر وزارة التربية ١٩٧٥، رئيس مكتب الطلاب فيالقيادة القطرية 1975؛ رئيس لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، آب 1977؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية ١٩٧٩ - 1984؛عضو اللجنة المركزية منذ عام ١٩٨٥
كلية الآداب، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
محمود حديد
نيسان 1975 ـ كانون الثاني١٩٨٠
١
١٩٣٥
النبك
مسلم سني
عامل في معامل النسيج؛ رئيس نقابةالغزل والنسيج 1967؛ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ١٩٧٣ - 1980؛ رئيس‌مجلس الشعب؛ رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية 1975- 1980؛ عضو‌اللجنة المركزية منذ عام ١٩٨٠
تعليم ابتدائي
الطبقة العاملة؛ ابن‌عامل
يوسف الأسعد
نيسان ١٩٧٥ ـ كانون الثاني١٩٨٠
١
١٩٣٧
حمص
مسلم علوي
مهندس؛ مسؤول عنمشروع استصلاح سهل الغاب؛ رئيس فرع حزب البعث في حماه ١٩٧١-١٩٧٥؛رئيس مكتب التنظيم في القيادة القطرية ١٩٧٥ - 1979؛ رئيس مكتب‌الفلاحين في القيادة القطرية ١٩٧٩ - 1980؛ عضو اللجنة المركزية ١٩٨٠ - ١٩٨٥
كلية الهندسة، جامعة دمشق
طبقة المقاولين الغنية؛ ابن وجيه محلي
أحمد‌الحسن
نيسان ١٩٧٥ ـ كانون الثاني١٩٨٠
١
١٩٣٨
حصين البحر، قرية قرب طرطوس
مسلم‌علوي
مهندس؛ وزير النفط والكهرباء والمشاريع الصناعية ١٩٦٧ -1970؛ رئيس فرع

الحزب في طرطوس؛ رئيس مكتب الشباب في القيادة القطرية ١٩٧٥
كلية الهندسة، جامعة دمشق
طبقة مالكي الأرض الدينية الصغيرة؛ ابن وجيه محلي
نبيه حسون
نيسان ١٩٧٥ ـ كانون الثاني ١٩٨٠
١
١٩٣٩
قرية في محافظة إدلب
مسلم سني
محامٍ؛ عضو قيادة فرع الحزب في إدلب
إجازة في الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين؛ ابن فلاح
أحمد اسكندر أحمد
كانون الثاني ١٩٨٠ ـ كانون الأول ١٩٨٣
١
١٩٤٤
عاشق عمر، قرية في محافظة حمص
مسلم علوي
صحافي؛ رئيس تحرير صحيفة الثورة ووكالة الأنباء السورية (سانا)؛ وزير الإعلام 1974- 1983؛ توفي عام ١٩٨٣
جامعة القاهرة؛ إجازة في الأدب الإنجليزي، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن سمّان مالك أرض
حكمت الشهابي
كانون الثاني ١٩٨٠ ـ تموز ١٩٨٨
٣
١٩٣١
الباب، شمال شرق حلب
مسلم سني
رئيس المخابرات العسكرية ١٩٧٠ -1974؛ رئيس الأركان، ١٩٧٤-١٩٩٨
الكلية الحربية في حمص؛ دراسات عسكرية إضافية وتدريب على القوى الجوية في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي
الطبقة المتوسطة من مالكي الأرض التجار؛ ابن مالك أرض متوسط من عائلة نافذة محليًا
ناصر الدين ناصر
كانون الثاني ١٩٨٠ ـ كانون الثاني ١٩٨٥
١
١٩٣٥
حلب
مسلم سني
أمين فرع، لجنة القوات المسلحة في حزب البعث؛ مدير الإدارة السياسية في وزارة الدفاع؛ وزير الداخلية ١٩٨٠ -1985؛ عضو اللجنة المركزية منذ ١٩٨٠
الكلية الحربية في حمص

الطبقة التجارية المتوسطة العليا؛ ابن عم نائبرئيس غرفة التجارة في حلب
عبد الرؤوف الكسم
كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٢
١٩٣٢
دمشق
مسلم سني
أستاذ في كلية الفنون الجميلة، جامعة دمشق ١٩٦٣ -1964؛ عميد كلية العمارة والفنون الجميلة، ١٩٦٤ -1970؛ رئيس قسم العمارة ١٩٧٠ -١٩٧٧، ونائب رئيس جامعة دمشق ١٩٧٧ - 1979؛ محافظ دمشق 1979 -1980؛ رئيس الوزراء ١٩٨٠-١٩٨٧؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية منذ ١٩٨٧
دكتوراه في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، جامعة جنيف، 1963؛ درجة في الهندسة المدنية من استانبول
الطبقة التجارية الدينية المتوسطة العليا؛ ابن رجل دين
وليد حمدون
كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٣
١٩٣٦
حماه
مسلم سني
رئيس أركان، الفرقة الثالثة وقائد المدفعية قبل عام 1978؛ محافظ ريف دمشق ١٩٧٨ -1980؛ نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ١٩٨٠ -1985؛ رئيس مكتب النقابات المهنية في القيادة القطرية ١٩٨٠- ١٩٨٥
الكلية الحربية في حمص
طبقة الحرفيين؛ ابن حرفي
توفيق صالحة
كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٢
؟
الجنينة، قرية قرب شهبا في جبل الدروز
درزي
محامٍ؛ رئيس مكتب التنظيم في قيادة فرع دمشق للحزب 1971 -1974؛ محافظ إدلب ١٩٧٥ - 1980؛ رئيس مكتب التنظيم والشؤون القانونية في القيادة القطرية 1980 -1985؛ رئيس مكتب النقابات المهنية، ١٩٨٥
إجازة في الحقوق، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض صغير
عز الدين ناصر
كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٣
١٩٣٨
بانياس
مسلم علوي

عامل نفط؛ رئيس الاتحاد العاملنقابات العمال منذ عام 1975؛ رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية منذ عام ١٩٨٠
ابتدائية
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
محمود الزعبي
كانون الثاني١٩٨٠ حتى اليوم
٣
١٩٣٨
خربة غزالة (حوران)
مسلم سني
مهندس زراعي؛ رئيس المركز الزراعي لسهل الغاب ١٩٦٤ - 1968؛ رئيس المكتب الزراعي، إدلب ١٩٦٨ - ١٩٧٠ وحماه ١٩٧٠ - 1971؛ أمين سر مكتب الفلاحينفي القيادة القطرية 1972- 1973؛ المدير العام للمؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات ١٩٧٣ - 1976؛ رئيس المكتب المالي والاقتصادي في القيادة القطرية١٩٧٦- ١٩٨٠؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية ١٩٨٠ - 1981؛ رئيس مجلس الشعب ١٩٨١ - 1987؛ رئيس الوزراء منذ حزيران ١٩٨٧
هندسة زراعية، القاهرة
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ومختار من عشيرةنافذة محليًا في حوران
سعيد حمادي
كانون الثاني١٩٨٠ حتى اليوم
٣
؟
الميادين، على الفرات
مسلم سني
معلم مدرسة؛ رئيس مكتب التعليم فيفرع دمشق لحزب البعث ١٩٧١ -1974؛ رئيس مكتب التعليم والشباب فيالقيادة القطرية ١٩٨٠ -1985؛ رئيس اتحاد شبيبة الثورة ورئيس مكتب الشبابوالرياضة في القيادة القطرية منذ عام ١٩٨٥
إجازة في الحقوق،جامعة دمشق
طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي
وهيب طنوس
كانون الثاني١٩٨٠ حتىاليوم
٣
١٩٤٥(أ)
البطار، قرية في محافظة طرطوس
مسيحي (أرثوذكسي)
أستاذ جامعي؛ نائب عميد كلية الآداب، جامعة حلب؛ رئيسمكتب التعليم العالي في القيادة القطرية
دكتوراه في الطب(*)من الاتحاد السوفياتي
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح
عبد القادرقدورة

كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٣
١٩٣٥
دمشق (من أصل ليبي)
مسلم سني
معلم مدرسة؛ مدير شركات عامة عدة، من ضمنها الصناعات الكيماوية والدوائية قبل عام 1980؛ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ١٩٨٠ -1985؛ رئيس المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية؛ رئيس مجلس الشعب منذ حزيران ١٩٨٧
دكتوراه؛ درس الكيمياء في دمشق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمملكة المتحدة
طبقة الموظفين الصغار؛ ابن ضابط شرطة
الياس اللاطي
كانون الثاني ١٩٨٠ ـ كانون الثاني ١٩٨٥
١
؟
حب نمرة، قرية في وادي النصارى
مسيحي (أرثوذكسي)
أستاذ في علم الاجتماع؛ رئيس مكتب التعليم العالي في فرع حزب البعث في حمص ١٩٧٥ -1980؛ رئيس مكتب الطلبة في القيادة القطرية ١٩٨٠-١٩٨٥
ليسانس في علم الاجتماع، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح
سليمان قداح
الأمين العام المساعد منذ عام ١٩٨٥
كانون الثاني ١٩٨٠ حتى اليوم
٣
١٩٤٣(أ)
كحيل، قرية فيحوران
مسلم سني
أستاذ في التجارة، جامعة دمشق؛ مدير الصناعة الكيماوية والدوائية؛ مدير عام الشركة الطبية العربية؛ رئيس مكتب التعليم العالي في قيادة فرع الحزب في دمشق ١٩٧٥ -1980؛ رئيس المكتب الاقتصادي والمالي في القيادة القطرية ١٩٨٠ -1985؛ رئيس مكتب الفلاحين ١٩٨١ - ١٩٨٥
دكتوراه في الاقتصاد من أوروبا الشرقية
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
أحمد قبلان
كانون الثاني ١٩٨٥ حتى اليوم
١
١٩٣٨
بيت جن، على سفح جبل حرمون
مسلم سني
مهندس زراعي؛ رئيس غرفة الزراعة في دمشق؛ وزير القرى الأمامية ١٩٧٠ - 1971؛ وزير دولة ١٩٧١ -1972؛ وزير التموين ١٩٧٢ -1976؛ وزير الزراعة ١٩٧٦ -1980؛ عضو اللجنة المركزية منذ 1980؛ أمين فرع محافظة

دمشق ١٩٨٠ - 1985؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية منذعام ١٩٨٥
درس الهندسة الزراعية في دمشق والقاهرة وهنغاريا
طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح ومختار
عبد الرزاق أيوب
كانون الثاني ١٩٨٥ حتى اليوم
١
١٩٣٩
الرستن
مسلم سني
معلم مدرسة وشاعر؛ عضو مجلسالشعب؛ مدير معمل الأسمدة الكيماوية، حمص؛ أمين فرع الحزب فيحمص ١٩٨٠ - 1985؛ رئيس مكتب التعليم في القيادة القطرية منذ عام١٩٨٥
ليسانس في الأدب العربي، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
أحمد درغام
كانون الثاني١٩٨٥ حتى اليوم
١
١٩٤٣
القبو، قريةفي منطقة جبلة
مسلم علوي
أستاذ في علم السياسة؛ عميد كليةالآداب، جامعة دمشق؛ مكتب التوجيه العقائدي في القيادة القطرية منذعام ١٩٨٥
دكتوراه من جامعة موسكو
طبقة الفلاحين مالكي الأرضالصغار؛ ابن فلاح
فايز الناصر
كانون الثاني١٩٨٥ حتى اليوم
١
١٩٣٣
بصير، حوران
مسيحي(أرثوذكسي)
مدرس مرحلة ثانوية؛ مدير المعهد التقاني الصناعي، دمشق(في الستينيات)؛ رئيس نقابة المعلمين 1970 -1971؛ وزير الإعلام ١٩٧١ -1972؛وزير النفط والكهرباء والثروة المعدنية 1972؛ رئيس نقابة المعلمين 1976؛رئيس مكتب التنظيم في القيادة القطرية منذ عام ١٩٨٥
درس الأدب العربي والفيزياء، جامعة دمشق
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ابن فلاح
رشيد اخترينى
كانون الثاني١٩٨٥ حتى اليوم
١
١٩٤٤(أ)
اخترين (قريةفي محافظة حلب)
مسلم سني

موظف تأمين؛ اللجنة المركزية منذ١٩٨٠؛ أمين فرع الحزب في حلب
١٩٨٠ - 1985؛ رئيس مكتب المنظمات الشعبية في القيادة القطرية منذ 1985؛
نائب رئيس الوزراء لشؤونالخدمات منذ ١٩٩٦
إجازة في الحقوق، جامعة حلب
طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابنفلاح

(أ) تاريخ تقريبي.
(ب) كان الضمانون يشترون محصول التفاح لقاء مبلغ ثابت وهو لا يزال على الشجر، وينظمون على حسابهم عمليات القطاف والجمع والنقل.
(*) نظرًا إلى ضيق الخانات سأثبت أسماء الشهور في الخانات بالآرامية، بخلاف ما درجنا عليه في الكتاب، وتيسيرًا على القارئ، نوردها هنا باللغتين: كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس، نيسان/أبريل، أيار/مايو، حزيران/يونيو، تموز/يوليو، آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر. [المترجم]
(*) ورد في الكتاب أنه توفي عام ١٩٩٤ [المترجم].
(*) يرد في النص الإنكليزي ١٩٩٣، وهو خطأ، قد يكون الصحيح ١٩٣٩ [المترجم].
(*) يرد في النص الإنجليزي (School for Military Preparation) (al ـ Harbi ـ al I’dad)، وهذا خطأ، والصحيح هو مدرسة الإعداد الحزبي [المترجم].
(*) الأرجح هذا خطأ فدراسة طنوس هي في الأدب العربي [المترجم].

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة العلامة ابن خلدون. بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٨.

________. القاهرة: [د. ن، د.ت.].

أبو صالح، عباس وسامي مكارم. تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي. بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.]. (لكنه منشور في السبعينيات).

أبي راشد، حنا. جبل الدروز. بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١.

________. القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥.

________. حوران الدامية: جبل الدروز. القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ ١٩٣٧.

الاتحاد العام للفلاحين. المؤتمر العام السابع. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، ١٩٩١.

________. المؤتمر العام السادس. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [١٩٨٦].

________. المؤتمر العام الخامس. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.].

________. المؤتمر العام الرابع. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.].

الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، ١٩٣٩ - ١٩٤٠. دمشق: [د.ن.]، ١٩٤٠.

الأذني، سليمان. كتاب الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية. بيروت: [د.ن.]، ١٨٦٣.

________. ________. حلب: [د.ن.]، ١٨٥٩.

ألكسان، جان (محرر). ماذا حدث في تشرين. دمشق: [د.ن.]، [د.ت.].

الأمانة العامة للجبهة الإسلامية. ميثاق الجبهة الإسلامية في سورية. [د.م.]: [د.ن.]، ١٩٨١.

أمين، محمود. سلمية في خمسين قرنًا. دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٣.

البديري، أحمد الحلاق. حوادث دمشق اليومية، ١٧٤١ - ١٧٦٢. تحرير أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩.

بريّز، خليل مصطفى. سقوط الجولان. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٠.

بكداش، خالد. الحزب الشيوعي في سورية ولبنان: سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني. بيروت: [د.ن.]، ١٩٤٣.

________. حول قضية الإصلاح الزراعي في سورية. [د.م.]: [د.ن.]، ١٩٦٠.

________. لأجل النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين. دمشق؛ بيروت: [د.ن.]، ١٩٥١.

البيطار، عبد الرزاق. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٣.

التميمي، رفيق ومحمد بهجت. ولاية بيروت. بيروت: دار لحد خاطر، [١٩١٨].

جمعة، نعيم. التمويل الزراعي. دمشق: [د.ن.]، ١٩٩١.

الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء. المكتب المركزي للإحصاء.

التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٠. دمشق: المكتب المركزي، ١٩٨٠.
________. التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠. دمشق: المكتب المركزي، ١٩٧٠.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٦.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٤.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٣.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٢.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩١.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٩٠.
________. المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٧.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٦.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٤.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٣.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨١.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٨٠.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٨.
________.المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٧.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٦.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧٤.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٧١.
________. نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول ١٩٧٢. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [١٩٧٣].
________. نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨١. دمشق: المكتب المركزي، ١٩٨٨.
________. نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، ١٩٧٠. دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.].
الجمهورية العربية السورية. القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. الإدارة السياسية. مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد. دمشق: [القيادة العامة]، ١٩٧٣.
الجمهورية العربية السورية. هيئة تخطيط الدولة. الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥. دمشق: الهيئة، ١٩٨١.
الجمهورية العربية السورية. وزارة الاقتصاد الوطني. مديرية الإحصاء. التقسيمات الإدارية في الجمهورية العربية السورية. دمشق: مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٥٣.
الجمهورية العربية السورية. وزارة الإعلام. سورية الثورة في عامها الرابع عشر. دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٧٧.
الجمهورية العربية السورية. وزارة التخطيط مديرية الإحصاء. التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠. دمشق: الوزارة، ١٩٦٠.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٣.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٥.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٥٥.
________. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٥٠.
الجمهورية العربية السورية. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. نتائج التعداد الزراعي: ١٩٧٠ - ١٩٧١: المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية. دمشق: الوزارة، ١٩٧٢.

الجمهورية العربية السورية. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٠.
الجندي، أدهم. تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي. دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠.
الجندي، سامي. البعث. بيروت: دار النهار، ١٩٦٩.
________. كسرة خبز. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩.
الجندي، محمد سليم. تاريخ معرة النعمان. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
الجيلاني، مؤيد. محافظة حماه. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٤.
حزب البعث العربي الاشتراكي. نضال البعث. بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١.
________. العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إلى سقوط سلطة الحزب.
________. تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي. دمشق: الحزب، ١٩٨٥.
________. المؤتمر القطري الخامس العادي: ٤ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٧١. [دمشق]: الحزب، ١٩٧١.
________. القيادة القومية. مكتب الثقافة والإعداد الحزبي. الحركة التصحيحية، ١٩٧٠ - ١٩٨٠: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر]. دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٣].
________. مكتب الثقافة والإعداد الحزبي. دراسات تنظيمية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠. دمشق: الحزب، ١٩٦٨.
________. من تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع. دمشق: الحزب، ١٩٦٨.
________. التقرير التنظيمي. دمشق: الحزب، ١٩٦٨.
الحزب الشيوعي. قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٣.
الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩١.
حمادة، سعيد. النظام النقدي والصرافي في سوريا. بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٣٥.
الحمود، نوفان رجا. العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
حنا، عبد الله. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (١٩٣٠ - ١٩٤٥). بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨.
________. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول (١٨٢٠ - ١٩٣٠). بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٥.
خليل، هاني. حافظ الأسد: الأيديولوجية الثورية والفكر السياسي. تقديم مصطفى طلاس. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.
دكروب، محمد. جذور السنديانة الحمراء. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.
رافق، عبد الكريم. بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث. دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٥.
الرزاز، منيف. التجربة المرة. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧.
الزرقا، محمد علي، والياس مرقص. صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان. دمشق: [د.ن.]، ١٩٥٩.

زريق، معروف. تاريخ دومة. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.
زكريا، أحمد وصفي. عشائر الشام. ط ٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣.
زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٨ اذار ١٩٦٣. بيروت: دار الاتحاد، ١٩٦٨.
زيعور، علي. في العقلية الصوفية ونفسانية التصوف. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
السباعي، بدر الدين. أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨). دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٧.
السيد، جلال. حزب البعث العربي. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.
الشالط، عمر محمود وحسن بشير الورع. [«دوما بلد الكروم»]. نسخة مصورة]. دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
الشمالي، فؤاد. أساس الحركة الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية. بيروت: [د.ن.]، ١٩٣٥.
شمعون، كميل نمر. أزمة في لبنان. بيروت: [دار الفكر الحر، ١٩٧٧].
الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية الكبرى:[أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة]. عمان: دار الجزيرة، [١٩٤٠].
الشهرستاني، أبو الفتح محمد عبد الكريم. المِلل والنِّحل. تحرير عبد العزيز محمد الوكيل. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٨.
طلاس، مصطفى. مرآة حياتي: العقد الأول ١٩٤٨ - ١٩٥٨. ط ٢. دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، ١٩٩١.
الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين. بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٦.
عزيز، طارق. الصراع العراقي الإيراني. بيروت: [د.ن.]، ١٩٨١.
عرودكي، يحيى. الاقتصاد السوري الحديث. دمشق: [د.ن.]، ١٩٧٢.
عضيمة، صالح. تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة. باريس: مؤسسة الاثني عشر، ١٩٩٣.
العظم، خالد. مذكرات خالد العظم. بيروت: [الدار المتحدة للنشر]، ١٩٧٣. ٣ أجزاء.
عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٥٩.
________. نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١.
العقيقي، أنطون ضاهر. ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣. تحرير يوسف إبراهيم يزبك. بيروت: الطليعة، ١٩٣٨.
العلبي، عبد المؤمن محمد. أنماط توزيع الدخل والأجور في القطر العربي السوري، ١٩٦٠ - ١٩٧٥. الكويت: [د.ن.]، ١٩٧٩.
علماء ورجال دين من الطائفة العلوية الإسلامية في الجمهورية العربية السورية ولبنان. العلويون: من هم وما هي عقيدتهم [د.م.]: [د.ن.]، ١٩٧٢.
العودات، هيثم. انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب. دمشق: [د.ن.] ١٩٧٦.
غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦. القاهرة: دار الجيل، ١٩٦١ - ١٩٦٢.
فرا، صوفيا ولوك ويللي دوهوفل. الرقة وأبعادها الاجتماعية. ترجمه عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢.
القاسمي، ظافر. وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥.

قراعلي، اروتين (المطران). أهم حوادث حلب في النصف الأول من القرن التاسع عشر. نشرها لأول مرة وعلّق على حواشيها بولس قراعلي. القاهرة: المطبعة السورية، [د.ت.].
قرقوط، ذوقان. تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.
قساطلي، نعمان. الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. ط ٢. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٢.
________. الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٨٧٩.
قطب، سيد. معالم في الطريق. شتوتغارت: [د.ن.]، ١٩٧٨.
كرد علي، محمد. خطط الشام. دمشق: [د.ن.]، ١٩٢٥ - ١٩٢٨. ٦ مج. (أعيدت طباعته في بيروت في السبعينيات).
لوقا، إسكندر، رياض برازي ومنى يغمور. سورية الثورة في عامها الثاني عشر. دمشق: وزارة الإعلام، [١٩٧٤]. (المكتبة الإعلامية؛ ١)
المالكي، رياض. ذكريات على درب الكفاح والهزيمة. دمشق: دار دمشق، ١٩٧٢.
محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل ١٩٦٣. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣.
المسعودي، علي بن الحسين بن علي. التنبيه والإشراف. [بغداد: د.ن.]، ١٩٣٨.
مطر، فؤاد. أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات؟. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.
________. صدام حسين: الرجل والقضية والمستقبل. بيروت: دار القضايا، ١٩٨٠.
المقريزي، أحمد بن علي. كتاب الخطط المقريزية أو المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار. بيروت: [د.ن.]، ١٩٥١.
مكتب الدراسات السورية والعربية. من هو في سورية؟ دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥١.
المعلم، وليد. سوريا ١٩١٨ - ١٩٥٨: التحدي والمواجهة. دمشق: [د.ن.]، ١٩٨٤.
المؤتمر الإسلامي العلوي. مناظرات في المؤتمر الإسلامي العلوي. [د.م.]: [د.ن.]، ١٩٧٣.
النجار، عامر. الطرق الصوفية في مصر. القاهرة: [د.ن.] ١٩٧٨.
هيلان، رزق الله. باقة منزلية: خواطر في السياسة والمجتمع. دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، ١٩٨٤.
________. الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة. دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، ١٩٨٠.
ياسين، بو علي. حكاية الأرض والفلاح السوري، ١٨٥٨ - ١٩٧٩. بيروت: دار الحقائق، ١٩٧٩.
يونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط ٢. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، [د. ت].

دوريات

باروت، محمد جمال. «[حول الشعبوية الحورانية في سورية].» الفكر الديمقراطي: العدد ١١، ١٩٩٠.
الصياد: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

الطليعة: العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٧٥.
مجلة الدراسات الفلسطينية: المجلد ٨، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧.
________ : المجلد ٨، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧.
الديمقراطي: السنة ٣، العدد ٢٩، نيسان/أبريل ١٩٨٤.
العربي الاشتراكي: تموز/يوليو ١٩٨٥.
العيسى، سليمان. «بدايات البعث العربي.» المناضل: العدد ٨٤، نيسان/أبريل ١٩٧٦.
فكر: السنة الثانية، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٥.
المناضل: العدد ١٩٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.
________ : العدد ١٨٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.
________ : العدد ١٦٠، أيار/مايو ١٩٨٣.
________ : العدد ٩٥، آذار/مارس ١٩٧٧.
________ : العدد ٩٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦.
________ : العدد ٩٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.
نضال الشعب: العدد ٤٩، نيسان/أبريل ١٩٤٩.
النهج: العدد ٣٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣.
الوسط: العدد ٦٧، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel Nour, Antoine. Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane: XVIe-XVIIIe siècle. Beyrouth: Université libanaise, 1982. (Publications de l'Université libanaise, section des études historiques; 25)

Abu Iyad and Eric Rouleau. My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle. Translation by Linda Butler Koseoglu. New York: Times Books, 1981.

Abu Izzedin, Nejla M. The Druzes: A New Study of Their History, Faith and Society. Leiden: E. J. Brill, 1984.

Al- Buhari, Muḥammad Ibn Ismail. [Sahih]. Recueil des traditions Mahométanes. Publié par M. Ludolf Krehl. Leiden: E. J. Brill, 1862-1908. 4 vols.

Arberry, Arthur John. Sufism, an Account of the Mystics of Islam. London: Allen & Unwin, 1950.

Asfour, Edmund Y. Syria: Development and Monetary Policy. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959. (Harvard Middle Eastern Monographs; 1)

Asprey, Robert B. Frederick the Great: The Magnificent Enigma. New York: Ticknor & Fields, 1986.

Ayrout, Henry Habib, The Egyptian Peasant. Translated from the French by John Alden Williams. Boston: Beacon Press,

1968. (Published in French in 1938).

_______. Moeurs et coutumes des Fellahs. Paris: Payot, 1938.

Ball, George W. and Douglas B. Ball. The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present. New York: W. W. Norton, 1992.

Balzac, Honoré de. The Peasantry. The Country Parson. vol. 20 of Honoré de Balzac in Twenty-Five Volumes. New York: [Collier], [n. d.].

Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Bell, Gertrude Lowthian. Syria. The Desert and the Sown. New York: E. P. Dutton and Company, 1907.

Benvenisti, Meron. The West Bank Data Project: A survey of Israel's Policies. Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984. (AEI Studies; 398)

Black, Ian and Benny Morris. Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services. New York: Grove Press, 1991.

Bloch, Marc. French Rural History; An Essay on its Basic Characteristics. Translated from the French by Janet Sondheimer. Berkeley: University of California Press, 1966.

Bodman, Herbert L. Political Factions in Aleppo, 1760-1826. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1963. (James Sprunt Studies in History and Political Science)

Bourrienne, Louis Antoine Fauvelet de. Memoirs of Napoleon Bonaparte. Edited by Colonel R. W. Phipps. New York: Charles Scribner's Sons, 1891. 4 vols.

Bowring, John. Report on the Commercial Statistics of Syria. London: [n. pb.], 1840.

Braudel, Fernand. Civilization and Capitalism, 15th-18th Century. New York: Harper & Row, 1982-1984.

Vol. 1: The Structures of Everyday Life: The Limits of the Possible.

Vol. 2: The Wheels of Commerce.

Vol. 3: The Perspective of the World.

Burckhardt, John Lewis. Travels in Syria and the Holy Land. London: J. Murray, 1822.

Cobban, Helena. The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics. Cambridge, England: Cambridge University Press, 1984.

Cook, M. A. (ed.). Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day. London; New York: Oxford U. P., 1970.

Cordesman, Anthony H. The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts. Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1987.

Couland, Jacques. Le Mouvement syndical au Liban,1919-1946, son évolution pendant le mandate français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail. Paris: Editions sociales, 1970.

Dam, Nikolaos van. The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978. London: Croom Helm, 1979.

Dayan, Moshe. Story of My Life. New York: Morrow, 1976.

Dupuy, Trevor N. Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974. Fairfax, Va.: Hero Books, 1984.

Durant, Will and Ariel Durant. The Age of Napoleon: A History of European Civilization from 1789 to 1815. New York: Simon and Schuster, 1975. (The Story of Civilization; pt. 11)

Dussaud, René. Histoire et religion des Nosairis. Paris: E. Bouillon, 1900.

Economist Intelligence Unit. Country Profile Syria, 1993/94. London: The Unit, 1994.

Geyl, Pieter. Napoleon, for and Against. Translated from the Dutch by Olive Renier. New Haven: Yale University Press, 1949.

Gibb, H. A. R. Studies on the Civilization of Islam. Edited by Stanford J. Shaw and William R. Polk Boston: Beacon Press, 1962.

Gibb, Hamilton and Harold Bowen. Islamic Society and the West; A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East. London: Oxford University Press, 1957.

Gibb, H. A. R. and J. H. Kramer (eds.). Shorter Encyclopedia of Islam. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [1953].

Great Britain. Report for the Year 1912 on the Trade of the Aleppo Vilayet. London: [n. pb.], 1913. (Diplomatic and Consular Reports; 5167)

Great Britain. Foreign Office and Board of Trade. Report for the Year 1906 on the Trade of Damascus. London: H. M. Stationery Office, 1907.

_______. _______. Report for the Year 1888 on the Trade

of Damascus. London: [n. pb.], 1889.
Guides bleus. Syrie, Palestine, Iraq, Transjordamie. Paris: Librairie Hachette, 1932.
Guys, Henri. La Nation Druse: Son Histoire, sa religion, ses moeurs et son état politique. Amsterdam : APA-Philo Press, 1979.
_______. _______. Paris: [s. n.], 1863.
Hamidé, Abdul-Rahman. La Région d'Alep. Etude de géographie. Damas: Impr de l'Université, 1959.
Hamilton, Sir Horace P. Syrian Taxation Report. London: [n. pb.], 1947.
Hart, Alan. Arafat: Terrorist or Peacemaker?. London: Sidgwick and Jackson, 1984.
Hersh, Seymour M. The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House. New York: Summit Books, 1983.
Himadeh, Sa'id B. (ed.). Economic Organization of Syria. Beirut: American Press, 1936.
Hodgson, Marshall G. S. The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization. Chicago: University of Chicago Press, 1974. 3 vols.
Hourani, Albert. Syria and Lebanon, a Political Essay. London: Oxford University Press, [1945].
_______ and S. M. Stern (eds.). The Islamic City: A Colloquium [Held at All Souls College, June 28-July 2, 1965] Published under the Auspices of the Near Eastern History Group. Oxford: Cassirer, 1970.
Hume, David. The History of England from the Invasion of Julius Ceasar to the Revolution in 1688. New York: Harper & Brothers, 1879.
Ibn Battūtat. Voyages d'Ibn Batoutat. Texte accompagné d'une traduction par C. Defrémery et B. R. Sanguinetti. Paris: [s. n.], 1968.
Ibn Khaldun. The Muqaddimah: an Introduction to History. Translated from the Arabic by Franz Rosenthal. London: Routledge and Kegan Paul, 1958.
International Bank for Reconstruction and Development. The Economic Development of Syria. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1955.
Issawi, Charles (ed.). The Economic History of the Middle East, 1800-1914; a Book of Readings. Chicago: University of Chicago Press, 1966.
_______. Egypt at Mid-Century, an Economic Survey.

Published under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs. London: [Oxford University Press], 1954.
Jansen, Michael. The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon. Boston, MA: South End Press, 1982.
Junblat, Kamal. Pour le Liban. Paris: Stock, 1978.
Khalidi, Walid. Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East. Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1979. (Harvard Studies in International Affairs; 38)
_______. Under Siege: P. L. O. Decisionmaking during the 1982 War. New York: Columbia University Press, 1986.
Khoury, Philip S. Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945. Princeton: Princeton University Press, 1987.
Kissinger, Henry. Years of Upheaval. Boston: Little, Brown, 1982.
Lane, Edward William. An Arabic-English Lexion. London: [n. pb.], 1877.
_______. Manners and Customs of the Modern Egyptians. London: Dent, 1954. (Everyman's Library; 315)
Lapidus, Ira Marvin. Muslim Cities in the Later Middle Ages. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1967.
Latron, André. La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1936. (Mémoires de l'institut français de Damas)
League of Nations. The Mandates System; Origin, Principles, Application. Geneva: League of Nations, 1945.
Lewis, Norman N. Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
Lockman, Zachary and Joel Beinin (eds.). Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation. Boston: South End Press, 1989.
Longrigg, Stephen Hemsley. Syria and Lebanon under French Mandate. London: Oxford University Press, 1958.
Lyde, Samuel. The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria. London: [n. pb.], 1853.
Ma'oz, Moshe. Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society. London: Clarendon P., 1968.
Marx, Karl and Frederick Engels. Selected Correspondence. Moscow: [n. pb.], [n. d.].
Massignon, Louis. Encyclopedia of Islam. Leiden: E. J. Brill,

1913-1938.
Masters, Bruce. The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750. New York: New York University Press, 1988.
Middle East Economic Digest. London: MEED, 1980.
Nixon, Richard. The Memoirs of Richard Nixon. New York: [n. pb.], 1978.
Office arabe de presse et de documentation. Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique. Damas: O. F. A., 1970.
_______. Recueil des statistiques syriennes comparées (1928-1968). Damas: Office arabe de presse et de documentation, 1970.
Opera Minora. Edited by Y. Moubaraq. Beirut: Dar al-Maaref, 1963.
Owen, Roger. The Middle East in the World Economy, 1800-1914. London: Methuen, 1981.
Palestine Liberation Organization Research Center. Black September. Beirut: [s. n.], 1971.
Patai, Raphael. The Republic of Syria. New Haven: Human Relations Area Files, [1956].
The Path of the Leninist Party. Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1974.
Pearse, Andrew. Seeds of Penty, Seeds of Want: Social and Economic Implications of the Green Revolution. Oxford: Clarendon Press, 1980.
Petran, Tabitha. The Struggle over Lebanon. New York: Monthly Review Press, 1987.
Pettinato, Giovanni. The Archives of Ebla: An Empire Inscribed in Clay. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1981.
Polk, William and Richard L. Chambers (eds.). Beginnings of Modernization in the Middle East; The Nineteenth Century. Chicago: University of Chicago Press, 1968.
The Population Situation in the ECWA Region. Beirut: United Nations Economic Commission for Western Asia, 1980.
Pritchard, James B. (ed.). The Ancient Near East: Vol. 1: An Anthology of Texts and Pictures. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1973.
Rabin, Yitzhak. Mémoires. Paris: Buchet- Chastel, 1980.
_______. The Rabin Memoirs. Boston: Little, Brown, 1979.
Rabo, Annika. Change on the Euphrates: Villagers, Townsmen,

and Employees in Northeast Syria. Stockholm: Studies in Social Anthropology, 1986. (Stockholm Studies in Social Anthropology; 15)

Rafeq, Abdul- Karim. The Province of Damascus, 1723-1783. Beirut: Khayats, 1966.

Randal, Jonathan C. Going All the Way. New York: Chatto & Windus; Hogarth Press, 1983.

Russell, Alexander. The Natural History of Aleppo. 2nd ed. London: G. G. and J. Robinson, 1794. 2 vols.

Sayigh, Yusif A. The Economies of the Arab World: Development Since 1945. New York: St. Martin's Press, 1978.

Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. Israel's Lebanon War. Edited and Translated by Ina Friedman. New York: Simon and Schuster, 1984.

Schumacher, Gottlieb. The Jaulan. London: Richard Bentley and Son, 1888.

Scott, James C. Weapons of the Weak. Everyday Forms of Peasant Resistance. New Haven: Yale University Press, 1985.

Seale, Patrick. Abu Nidal: A Gun for Hire. New York: Random House, 1992.

_______. Asad of Syria: The Struggle for the Middle East. Berkeley: University of California Press, 1989.

_______. _______. London: I. B. Taurus, 1988.

Seelye, Talcott W. U. S. Arab Relations: The Syrian Dimension. Portland, OR: Portland State University, 1985.

Sheehan, Edward R. F. The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East. New York: Readers Digest Press, 1976.

Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations Wealth of Nations. Dublin: Whitestone, 1776. 3 vols.

_______. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Edited, with an Introduction, Notes, Marginal Summary and an Enlarged Index, by Edwin Cannan. New York: The Modern library, [1937].

Syrie, Palestine, Iraq, Transjordanie. Paris: Librairie Hachette, 1932.

Sweet, Louise Elizabeth. Tell Toqaan: A Syrian Village. Ann Arbor: University of Michigan, 1974.

Thucydides. The History of the Peloponnesian War. Edited in Translation by Sir R. W. Livingstone. London; New York: Oxford University Press, [1943]; 1978.

Turkey. Foreign Office. Report for the Year 1901 on the Trade of Damascus. London: H. M. Stationery Office, 1902.

Turner, William W. Hoover's FBI: The Men and the Myth. New York: Dell, 1971.

Trotsky, Leon. The History of the Russian Revolution. Translated from the Russian by Max Eastman. New York: Simon and Schuster, 1932.

United Nations. Bureau of Economic Affairs. Economic Developments in the Middle East, 1945 [to 1954]. New York: [United Nations], 1955.

_______. Department of Agriculture. Power to Produce. Washington, D. C.: U. S. Govt. Print. Off., 1960. (Its Yearbook of Agriculture, 1960).

_______. Department of Commerce. Statistical Abstract of the United States, 1986. Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, 1986.

_______. Department of Economic Affairs. Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-1952. New York: UN, 1953.

Udovitch, A. L. (ed.). The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, 1700-1900. Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.

Volney, Constantin François Chasseboeuf de. Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785. Translated from the French. 2nd ed. London: G. G. J. and J. Robinson, 1788. 2 vols.

Warriner, Doreen. Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq. London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957].

_______. Land and Poverty in the Middle East. London & New York: Royal Institute of International Affairs, [1948].

Weakley, Ernest. Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria. London: H. M. Stationery Off., 1911.

Weulersse, Jacques. Le Pays des alouites. Tours: Arrault & Cie., 1940.

_______. Paysans de Syrie et du Proche Orient. Paris: [Tours], 1946.

Winter-Berger, Robert N. The Washington Pay-off: An Insider's View of Corruption in Government. Secaucus, N. J.: L. Stuart, [1972].

World Bank. The World Bank Atlas 1994. Washington, D. C.: World Bank, 1993.

_______. World Development Report 1993. Washington, D. C.: The World Bank, [1993].
_______. World Development Report 1989. Washington, D. C.: [The World Bank, 1989].
_______. World Development Report 1988. Washington, D. C.: [The World Bank, 1988].
_______. World Development Report 1986. Washington, D. C.: [The World Bank], 1986.
_______. World Development Report 1982. Washington, D. C.: [The World Bank], 1982.
Ziadeh, Nicola A. Urban Life in Syria under the Early Mamluks. Beirut: Printed at the American Press, 1953.

Periodicals

Cahen, Claude. «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'asie musulmane du moyen "ge, II.» Arabica: vol. 6, no. 1 1959
Drysdale, Alasdair. «The Regional Equalization of Health Care and Education in Syria since the Ba'thi Revolution.» International Journal of Middle East Studies: vol. 13, Issue 1, February 1981.
_______. «The Succession Question in Syria.» The Middle East Journal: vol. 39, no. 2, Spring 1985.
Kutschera, Chris. «L'Eclipse des frères musulmans Syriens.» Cahiers de L'Orient: vol. 3, no. 7, 1987.
Lewis, Bernard. «The Islamic Guilds.» Economic History Review: vol. 8, no. 1, November 1937.
Metral, Françoise. «State and Peasants in Syria: A Local View of a Government Irrigation Project.» Peasant Studies: [vol. 11], no. 2, Winter 1984.
Middle East Journal: vol. 50, no. 2, Spring 1996.
Our World: vol. 1, no. 1, Fall 1984.
Salisbury, Edward E. «Notice of the Book of Sulaiman's First Ripe Fruit: Disclosing the Mysteries of the Nusairian Religion by Sulaiman Effendi of Adhanah; with Copious Extracts.» Journal of the American Oriental: vol. viii, no. 2, 1865
Sayigh, Yezid. «Palestinian Military Performance in the 1982 War.» Journal of Palestine Studies: vol. 12, no. 4, Summer 1983.
Simarski, Lynn. «Mechanising the Lentil Harvest.» Middle East Agribusiness: [vol. 6, no. 1], January 1986.

Reports

Batatu, Hanna. «Syria's Muslim Brethren.» MERIP Reports: [no.110], November-December 1982.

Perthes, Volker. «Syria's Parliamentary Elections. Remodeling Asad's Political Base.» Middle East Report: no. 174, January-February 1992.

Thesis

Bianquis, Anne-Marie. «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas.» (Thèse de troisième cycle, Université Lyon II, 1980).

Naaman, Anoir. «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale.» (Thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, 1951).

Reilly, Jim. «Economic Trends in Damascus and Its Hinterland, 1830-1914.» (Ph. D Dissertation, Georgetown University, Washington, D. C. 1986).

Vincent, Andrew. «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation.» (M. A. Thesis, American University of Beirut, 1982).

هذا الكتاب

تحليل شامل لتطور فلاحي سورية الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحديث، أي تلك الطبقة التي خرج منها من لا يزالون يمسكون بالسلطة. وهو يركّز على حزب البعث، وبنية السلطة بعد عام 1963، وعهد حافظ الأسد، مقدّمًا روايةً فريدةً في غناها عن انتقال السلطة من فئة إلى أخرى وآليات الإمساك بها في عهد الأسد الأب.

يتفحّص بطاطو الفروق الاجتماعية بين فلاحي سورية وتطور طرائق عيشهم وأحوالهم الاقتصادية. ويمحّص أشكال وعيهم وتنظيمهم وسلوكهم باختلاف الحقب. ويستكشف الأوجه الفلاحية في حزب البعث الذي لم يكن قوة واحدة بل جماعات متعددة مترابطة. ثم يقدم نظرات ثاقبة في شخصية حافظ الأسد وسلوكه، وخصائص نظامه، وبنى سلطته. وهو يعتمد في ذلك كلّه على كمّ وافر من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى مقابلات شخصية كثيرة.



المؤلف

حنّا بطاطو (1926 ـ 2000): باحث فلسطيني مختص بتاريخ المشرق العربي الحديث وسياساته وبنياته الاجتماعية. نال الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفرد 1960 عن أطروحة بعنوان **الشيخ والفلاح في العراق 1917 ـ 1958**. اشتغل بالتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت من 1962 إلى 1982، وفي جامعة جورجتاون في أميركا من 1982 حتى تقاعده 1994. من أعماله **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية الجديدة في العراق** (1978).

المترجمان

عبد الله فاضل: مترجم سوري، نقل إلى العربية عددًا من الكتب من بينها: **اللغز الأنثوي** (بيتي فريدان)، و**الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد** (كريس هان وكيث هارت).

رائد النقشبندي: مترجم سوري، ترجم عددًا من الكتب والأبحاث من الإنكليزية والفرنسية إلى العربية، منها رواية **القوة الخفية** للويس كابيروس.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 20 دولارًا

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies